

الدكتور أنور عبد الملاك

المجتمع المصري والإجيش

المجمع المصري وأبحاث

هذا الكتاب ترجمة للكتاب الصادر باللغة الانكليزية

**Egypt : Military Society
Random House 1968**

الدكتور أنور عبد الملك

المجتمع المصري والبحث

ترجمة:
محمود حداد و بيخا ئيل خوري

دار الطباعة للنشر والنشر
بيروت

حقوق الطبع محفوظة لدار الطليعة

بيروت - ص ب ١١١٨١٣

الطبعة الاولى

آذار (مارس) ١٩٧٤

الوفاء

الى الذكرى الاخوية لشهيد عطية الشافعي
(الاسكندرية ١٩١١ - ابو زعبل ١٩٦٠) الذي
كان فخر جيلنا وصديقي .

مقدمة الطبعة العربية

يسرني ان تصدر الطبعة العربية . الدقيقة المنقحة ، لكتاب **«المجتمع المصري والجيش منذ ١٩٥٢»** وقد عادت مصرنا القاهرة الى دورها المحوري في عالمنا العربي، بعد ان رفعت جيوشنا العربية في مصر وسوريا أعلام الشرف على ارض الوطن ، بعد ان شق شباب مصر البواسل طريقهم الى شرق القناة وحطموا - في جبهة عربية تحريرية متدفقة - اسطورة التخلف الحضاري العربي ، ومعها حطموا منطلق الاحتقار الذي اراد به الغرب ان يدمر ارادتنا ، ويدنس شخصيتنا القومية، ويستهيئ بطاقتنا الانسانية ، ويزدري انطلاقاتنا الثورية . ويبعد من مواقع التاريخ شعوبنا العربية المتحركة في تضامن عضوي راسخ عميق مع جيوشنا الوطنية فسي طريق التحرر والثورة والنهضة .

النهضة - لا التنمية - هي وجهة مصر والعالم العربي في عصرنا هذا . والنهضة تقتضي وسيلة وغاية .

الوسيلة هي **الجبهة الوطنية المتحدة** ، اي اتحاد جميع القوى الوطنية صاحبة المصلحة في الاستقلال والتحرر من الاستعمار على اساس ان التناقض الرئيسي انما هو بين هذه القوى الوطنية من ناحية والاستعمار - الامبريالية الاميركية والصهيونية - من ناحية اخرى ، وان التناقضات الطبقية هي تناقضات تابعة ، رغم اهميتها ، تناقضات غير متصارعة راسا في هذه المرحلة التاريخية التي يعيشها عالمنا العربي اليوم .

الغاية هي مشروع **حضاري** يتشكل من فلسفة ثقافية - وطنية متميزة تهدف الى الاجابة على سؤال مركزي هو : ما هو الانسان المصري والعربي في العالم المعاصر ؟ ما هي رسالة مصر والعرب المتميزة ، اسهامهم المتميز ، في تفاعل الحضارات المعاصرة ؟

اسئلة كبيرة حاولنا ان نتعمق في التنقيب عن ابعادها في كل ما كتبنا - وهو في طريقه اليوم الى لغتنا العربية ، بعد ان شاءت الظروف ان يتم وضع جزء هام منها في الخارج ، خارج ارض الوطن ، في الخارج لا في الغربة ، فما كان البعد ابدا

«غربة» ، وانما جهاد في تجاوب عميق ومتصل بالحركة الوطنية في مصر والعالم العربي .

اما هذا الكتاب - وقد وضع في شهور ثلاثة ونشر في صيف ١٩٦٢ للمرة الاولى في باريس - فهو دراسة اولية كان لزاما علينا ان نضعها رغم اوجه النقص الكبيرة، في ظروف اصبحت فيها قطاعات متضامنة متأخية من حركتنا الوطنية المصرية «تتصارع في الظلام» .

كان لا بد من تناول الثورة المصرية في طورها المعاصر ، وهي ملتهبة ، متناقضة، صاخبة ، متأزمة ، طليعية ، وذلك من وجهة نظر ارضيتها وطنية ، ومنهجها وطني، ووجهتها وطنية - وهي في الآن نفسه ، وطنية اشتراكية ، ما دام شعب مصر ، وشعب مصر وحده ، صاحب مفتاح الحل والربط اذا اريد لمصر ان تنهج نهج التحرر الحقيقي ، والثورة البناءة ، والنهضة الحضارية .

كانت الاسئلة كثيرة : الخصوصية المصرية ، الجيش والتسراث الوطني ، دور الدولة ، رسالة الجماهير الشعبية ، جذور الاشتراكية المصرية - وعندي انها مدرسة فكر وعمل على مستوى رفيع من الاصاله والفاعلية رغم ومن خلال كل الصعاب - التحرك المصري والدائرة العربية ، الاسلام السياسي والماركسية ، راسمالية الدولة والاشتراكية ، البرجوازية والثورة ، الامة والزعيم .

اسئلة كثيرة تتزاحم . وليس امام الناس آنذاك الا النظرة الوظيفية الجامدة وقد عرفت باسم نظرية التحديث ، والنظرة الماركسية الغربية التي اسهمت في اثناء الفكر والعمل لكنها عجزت عن استيعاب تحرك الشعوب والحضارات اللاغربية. من هنا كانت نظرة «الاستغراب» الى الانماط الجديدة في تحرك شعوب الشرق . ومن هنا ظهرت افكار ونظريات «الغريبة» و«الاستثنائية» . وشيئا فشيئا اصبحت من الواضح ان الاطار النظري كله - على اختلاف اتجاهاته المنهجية والفلسفية ، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة - غريب الى حد بعيد عن واقع المجتمعات والحضارات الشرقية ، يستطيع ان يسهم في فهم اجزاء من تحركها ، ولكن الى حد معين ، والى حين ، ويعجز عن ادراك مفاتيح خصوصيتها ، فيطلق عليها انها «ظواهر استثنائية» مغايرة للنظرية العامة (الغربية اصلا ، وتكويننا ، ووضعنا ، وتعبيرنا) .

من هنا اذن كانت حاجتنا الى التنقيب عن ابعاد ثورتنا المصرية بمنهج وطني - اشتراكي يبدأ من ارض الوطن وواقع الامة ويتجه نحو الاشتراكية حسب قوالب وفي قنوات وطرق عبور هي أصيلة عندنا ، وان كانت هامشية او استثنائية او غريبة عند القطاع المتقدم من الدول الراسمالية الصناعية الغربية المتقدمة .

لذلك كانت فاعلية هذا الكتاب ، لكسر موجة الابتعاد عن الواقع الوطني ، ووضع حد للنزيف الداخلي المترتب على تفتيت القوى الوطنية المتعاركة في الظلام .

كان لا بد من ذلك رغم النقائص ، وهي عديدة . وقد تكرم علي اخواني المصريون والعرب بالعديد من الملاحظات النقدية الدقيقة ومن بينها تلك التي ارسلها الرئيس جمال عبد الناصر في رسالة شفوية هامة بعد شهور من صدور الكتاب ، وكان اكبر جزء منها صحيحا ، دقيقا ، بناء . ومن هنا جاءت الطباعات التالية - الايطالية ،

الاسبانية ، الالمانية ، الاميركية - منقحة وقد افادت من هذا التصحيح ، بحيث صدرت الطبعة الثانية من الكتاب ، وهي الطبعة الاميركية عام ١٩٦٨ ، وبها جزء طويل جديد سوف يطالعه القارئ العربي في بداية الكتاب .

وبالفعل أحدث ظهور هذا الكتاب ضجة في الرأي الغربي ، سرعان ما تحولت الى أثر عميق في قطاع الدراسة الاجتماعية - السياسية - الايديولوجية لما يطلقون عليه «العالم الثالث» ، وذلك في ناحيتين بالتحديد . فمن ناحية أصبح من المتعذر ان تقدم دراسات لتلك المجتمعات اللاغربية من الخارج ، اي دون الارتكاز اساسا على معطيات الارض ومراجعها الاصلية ، وان ظل الاتجاه عند الباحثين الغربيين - وهذا امر طبيعي - الى الاعتماد على اطارهم الفكري النظري ومراجعهم - الثانوية - والتزامهم السياسي المحوري ، الا وهو الحفاظ على هيمنة الغرب في العالم ، وخاصة ضد الشرق الناهض بعد تردد من التبعية ، وتعميقها وتطوير اشكالها . ومن ناحية اخرى ، ظهر هذا الكتاب وكأنه بمثابة اول دراسة ميدانية - نظرية معا تقدم كلها على اساس مقولة ، او فكرة او نظرية ، **الخصوصية Specificity** التي قدمناها فيما بعد في دراسات نظرية لاحقة على مرحلة الدراسات الميدانية - النظرية عن مصر والعالم العربي (في كتابنا **سوسيولوجيا الامبريالية** ، ثم **الجدلية الاجتماعية** ، الصادرين في باريس في ١٩٧١ و ١٩٧٢) . أصبح من الواضح ، بشكل موضوعي ملموس ، ان مفتاح حل «الغاز» المجتمعات اللاغربية - وكذا مفتاح فهم كل من المجتمعات الغربية المتقدمة ذاتها ، بطبيعة الامر - لا يكمن في تطبيق نظريات مسبقة ومحاولة حصر تحرك التاريخ الحي في قوالب جامدة ، وانما يكمن في التنقيب عن خصوصيتها المتميزة ، الخصوصية المتميزة لكل مجتمع قومي متميز ، بحيث يمكن فهم المناقضات والدروب المتباينة التي تظهر على سطح مجتمع معين ، وهو قطاع لا يمثل الا القليل القليل من كثافة الجبل الثلجي المغمور تحت سطح بحر التطور التاريخي الحضاري طويل المدى .

كان من الممكن ان أضيف جزءا ثانيا يؤرخ للفترة ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧٣ ، لتاريخ الثورة المصرية من ٥ يونيو ١٩٦٧ حتى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، من النكسة الى عودة الروح . لكن عبور القناة جاء ايدانا بمرحلة جديدة ، كبيرة ، طليعة ، في تاريخ مصر ورسالتها . كان لا بد من حشد كافة القوى والطاقات الوطنية على ارض الوطن . كان لا مناص اذن من ارجاء كل الاضافات والمشاريع الثانوية ، ايا كانت اهميتها الذاتية ، لتثبيت ركائز التحرك المصري العربي على ارض مصر ، وفي هذا تحقيق الفكرة الاساسية في هذا الكتاب ، وسائر كتاباتنا ، وحياة جيلنا الذي كان ولا يزال «على موعد مع القدر» ، الا وهي : ان حياة الانسان المصري وموته ، قلبه وعقله ، وجدانه وتطلعاته ، قوته وضعفه ، انتصاره وهزيمته ، سعادته وشقاؤه ، ليله ونهاره - وبشكل دقيق حياته وموته - وجهتها مصر ، فهي ملك لمصر ، مصر العربية ، وهي عند ابنائها «أم الدنيا» ومطلع الشمس وفجر الاشواق ووجه الانسانية العتيقة العملاقة ... الانيسة .

كان لا بد من الدفع بهذا الكتاب – وهو كتاب مرحلي ووثيقة تاريخية للفكر السياسي الاجتماعي المصري المعاصر – كما هو ، الى المطبعة ليرى النور ، في سبيل مصر ، «من حب مصر» كما ينشد شبابنا الطلابي العظيم وهو في طريقه الى احتلال مراكز الطليعة في مسيرة مصر الشاقة ، المضنية ، المشرقة .
عمل متواضع ، لعله يفيد . من يدري ؟ «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

انور عبد الملك
القاهرة ، يناير ١٩٧٤

مقدمة

- ١ -

يومان ★ من «الجمعة الاسود» يرسمان حدود ثورة مصر الوطنية، خلال مرحلتها الاخيرة ، تحت النظام العسكري . فجر الجمعة ، ٢٥ يناير ١٩٥٢ - عندما اخذت المصفحات البريطانية ضربيتها الكبيرة من ارواح المصريين في الاسماعيلية - اشعلت القاهرة بواسطة مجموعات عنف متعددة ، عرفت فيما بعد في المحاكمات (غير العلنية) على انها تنتمي الى اليمين المتطرف بالقوى المختلفة المصممة على سد الطريق امام الجبهة الوطنية المتحدة الناشئة ، بينما اكثر من مليون ونصف المليون شخص، سكان القاهرة ، يتفرجون في الشوارع وهم يثرثرون او يرتشفون الشراب بهدوء . في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم ٢٦ يناير بدأ ضباط البوليس والجيش الكبار عملهم ، بعد انصرافهم من مأدبة اقامها لهم الملك السابق : اعادة النظام ، فرض منع التجول ، وفي اليوم التالي تعليق الدستور (١٩٢٣) ، اقالة الحكومة المنتخبة ، حل المجموعات الفدائية العاملة في منطقة قناة السويس ضد القاعدة العسكرية البريطانية

★ اسعملت بعض الاختصارات في الهوامش حول المراجع الصادرة بلغات اجنبية نوردها فيما يلي

مع اسمائها كاملة :

CBE Econ. Rev. : Central Bank of Egypt

انشرة اقتصادية فصلية

COC: Cahiers de L'Orient Contemporain

(نشرة فصلية تصدر في باريس)

EC : L'Egypte Contemporaine

(مصر المعاصرة ، مجلة فصلية)

EI : L'Egypte Industrielle

(مجلة نصف شهرية)

EPSR : Egyptian Political Science Review

(مجلة شهرية ، توقفت عن الصدور)

NBE Econ. Bull. : National Bank of Egypt Economic Bulletin

(نشرة فصلية)

هناك، ووضع اعضائها في السجن مع الاطارات القيادية للحركات الوطنية والتقدمية. وبعد ذلك بأقل من ستة اشهر وخلال الساعات الاولى من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استولى «الضباط الاحرار» على السلطة .

ولكن في صباح اول «جمعة اسود» وقف شعب القاهرة بعيدا عن المسرح السياسي : لم يروا اية صلة بين ما كان تأكله النيران - الوسط العصري للعاصمة المصرية - ومصيرهم هم . كان المصريون يشعرون انهم غرباء في وطنهم . كانت القاهرة ، عصب القوة والثقافة ، التقاليد والنهضة ، خليفة منفيس الفرعونية وبابل المسيحية ، مدينة المعز وصلاح الدين والفاطميين ومحمد علي ، ومركز الاسلام حيث فشل بونابرت وكرومر ، كانت القاهرة «القاهرة» ملقاة وجراحها تنزف وقد اذلتها ارتداد سكانها عنها ، مستعدة لكي تدبح . ففي ذلك اليوم لم تكن القاهرة بنظر القاهريين ، والمصريين بشكل عام ، اكثر من مكان لالتقاء الاستعمار الاجنبي والاضطهاد المحلي - كان يوم ذل وحداد . اليوم الذي كان يعني انتهاء كل شيء « عادي » .

بعد ١٥ سنة جاء يوم «جمعة اسود» آخر معروف اكثر لدى الاجانب . فسي الساعة السادسة من مساء الجمعة ٩ يونيو ١٩٦٧ وجّه جمال عبد الناصر خطابا الى شعب مصر وإلى شعوب العالم العربي كله . كانت القوات المصرية المسلحة قد ضربت بشكل خطير ، واحتلت سيناء ، وشلت قناة السويس ، ومحي سلاح الطيران عمليا كوحدة مقاتلة ، وتفجرت اعمال الخيانة والاجرام والتآمر وانتشرت في كل مكان ، وتعرضت الانجازات الصعبة لخمسة عشر عاما الى الخطر الحقيقي . لقد خسرت النخبة العسكرية الحاكمة ، بضربة واحدة ، اي ادعاء للاعتراف بها كقيادة سياسية ممكنة لمصر ؛ وأصبحت الآمال المبالغ بها والانجازات الحقيقية مجالا للتساؤل . كان شعب مصر يفتح عينيه على كابوس هو الاسوأ في تاريخه المأساوي . لقد وقف رجل واحد على القمة ، رجل كان لديه سلطة لا يمكن تحديها - او هكذا كان يبدو في ذلك الوقت - لخمسة عشر عاما . كان هذا الرجل يحصد المجد والاساءة باسم مصر من ١٩٥٢ الى ١٩٦٧ . وعندما انهارت مصر سلم صراحة بالحقيقة ، واعترف بالمسؤولية الكاملة واستقال من الرئاسة ومن كل المناصب السياسية . وعندما كان يخطب وجهت المدافع المضادة للطائرات الى السماء فوق القاهرة - حيث لم تكن هناك طائرات اسرائيلية - وتوجهت عصابات مسلحة نحو السفارة السوفياتية اذ جعل الاتحاد السوفياتي مسؤولا عن الهزيمة العسكرية ؛ واجتمع ضباط في كل مكان من القاهرة مع مجموعات من الطبقات الحاكمة سابقا استعدادا لتولي السلطة . وعلى الضفة الشرقية من قناة السويس كان اقوى جيش غزو وضع قدميه على تراب مصر يستعد لاجراء الحساب النهائي . كل شيء كان معدا . لم يجر اهمال اي شيء . على مصر ان تدفع ثمن «السويس» . وعلى الرجل الذي في القيادة ان يرحل ، وتمزق أسطوره ، ويحطم خطه الوطني المعادي للاستعمار ، وترفض سياساته . وعند ذاك يمكن اعادة الشرق الاوسط الى العقل ، ويتأمن تدفق النفط ، وتصبح مصر تحت

«حكم ليبرالي معقول» (١) قادرة على التقدم بمباركة الغرب تراقفها بالتأكيد مساعدة مالية ضخمة ، وربما حتى «انسحاب» من سيناء بشروط معينة تحفظ ماء الوجه ، واضطهاد سريع وجذري للأجنحة اليسارية والجذرية للحركة الوطنية .

ثم بدأت الاشياء تتحرك . لكن هذه الحركة لم تتبع الطريق المرسوم . بعد بضعة دقائق من التردد قفزت البلاد كلها الى العمل : امتلأت شوارع القاهرة بأكثر من مليونين ونصف المليون مواطن ؛ كان كل سكان طنطا ، التي هي محور الدلتا ، يسرون نحو العاصمة ؛ ونفس الشيء في بور سعيد حيث دعي الشعب ، بحركة يائسة ، الى عدم اخلاء المدينة . من كل مدينة وبلدة وقرية ، من الاسكندرية الى اسوان ، من الصحراء الغربية الى السويس ، سارت أمة بكاملها . ولم تكن هناك امكانية لاساءة فهم الشعارات : «لا استعمار ! لا دولار !» (٢) ؛ «لا قائد الا جمال !» منذ ازمة مايو ١٩٦٧ كان اهل القاهرة والاسكندرية قد اعادوا غريزيا لحن معركة ثورة ١٩١٩ الشعبية - بلادي ، بلادي لك حبي وفؤادي - الذي تفجر مثل الصاعقة ونفذ من خلال المكائد والمؤامرات ووجد طريقه الى محطة الاذاعة ، مؤكدا تماسك مصر وتصميمها الوطني . وقد كتب اسحق دويتشر في آخر اعماله ، اعترافا سياسيا مؤثرا : «كانت هناك دقيقة ، عند وقف اطلاق النار ، عندما بدا وكأن هزيمة مصر ستؤدي الى سقوط عبد الناصر وتحطيم السياسة التي ارتبطت باسمه . ولو حدث ذلك لكان الشرق الاوسط ، بالتأكيد تقريبا ، قد عاد الى دائرة النفوذ الغربي . كانت مصر قد تحولت الى غانا او اندونيسيا اخرى . لكن ذلك لم يحدث . فالجماهير العربية التي خرجت في شوارع وميادين القاهرة ودمشق وبيروت لمطالبه عبد الناصر بالبقاء في منصبه ، حالت دون ان يتم ذلك . (كان ذلك احد النبضات الشعبية التاريخية النادرة التي تصلح او تقلب الميزان السياسي خلال دقائق معدودة . هذه المرة ، وفي ساعة الهزيمة ، جاءت المبادرة من القاعدة بأثر فوري . وليس هناك سوى حالات قليلة جدا في التاريخ حينما وقف شعب الى جانب قائده المنهزم بهذه الطريقة) ... وللفترة الحالية ، منع الاستعمار الجديد من جني ثمار النصر الاسرائيلي » (٣) .

لقد ذهبت ايام السلبية . ذهب الشعور بعدم الانتماء . ذهب نقص التطابق بين الشعب والوطن . جاء الوقت اخيرا لكي يظهر اهالي مصر على المسرح ، كممثلين ناضجين ، ومخرجين لمصرها .

١ - كتبها نجيب محفوظ وهو ينهي روايته الاخيرة «ميرامار» (القاهرة ، ١٩٦٧) وهي رواية رائعة.

٢ - وكذلك : «لا زكريا ! لا دولار !» . لقد كان الشعور العام في ذلك الوقت يعتقد بأن زكريا محي الدين ، نائب رئيس الجمهورية سيكون اكثر تقبلا لدى الاميركيين . راجع ا. رولو و ج. ف. هيلد : «اسرائيل والعرب : المعركة الثالثة» ، باريس ١٩٦٧ .

٣ - «حول الحرب الاسرائيلية - العربية» - نيو ليفت ريفيو ، تموز - آب ١٩٦٧ ، ص ٣٠-٤٥ .

«بلاد مصر خيرها لغيرها» - هكذا يقول المثل المصري القديم . وهناك مثل آخر متأصل بعمق في قلوب المصريين : «مصر أم الدنيا» . عندما أحرقت القاهرة بدا وكأن اللجنة المتضمنة في المثل الاول كانت هي السائدة . وبعد خمسة عشر عاما ، في ٩ يونيو ١٩٦٧ ، رفع شعب مصر ارادته الوطنية عاليا . موضوعيا ، يجب ان تقرر مسؤولية «الناصرية» عن ذلك ايضا .

خمسـة عشر عاما . ان تاريخ ما سيعرف في المستقبل بأنه المرحلة النهائية في ثورة مصر الوطنية وصل الى دائرة كاملة ، واصبح المسرح مهيا للثورة الاجتماعية . للحق وللباطل ، للاحسن او للاسوأ ، كانت مصر تتحرك الان : «نقتحم» ، ثم نتدبر الامر» كما كانت توجيهات بونابرت خلال حملاته الإيطالية .

ان هذا الكتاب يبحث ، بالتحديد ، في شعب مصر - الحركة الوطنية ، والتحول الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للنضال الايديولوجي - بين يومي «الجمعة الاسود» . والتحليل الذي نعطيه ينطلق من تفسير لتاريخ مصر الذي يبلغ ٧٠ قرنا ، داخل نفس الاطار الجغرافي والجيوپوليتكي .

وتكثر التناقضات في الكتاب ، مهما تكن الزاوية التي يختار المرء ان يبدأ منها ، لان التناقضات تكمن في قلب هذه المجموعة الفريدة المعقدة من التقاليد والعصرية . ومن المؤكد ان ذلك كان يمكن ان يبدو اكثر تعقيدا وتناقضا لو اختار الانسان ان يراقب مصر من خارج تاريخها الطويل . فبدون الانغماس في تاريخها لا يمكن لاحد ان يفهم اي شيء عن ذات مصر الوطنية ، وجوهرها ، حيث ان تاريخ هذه السنوات الخمس عشرة ليس الا واحدا من التعبيرات المحتملة .

- ٢ -

عند هذه النقطة لا بد «للدليل اولي» لشبكة التطورات المصرية المحيرة ان يثبت فائدته ، لانه جرى تحليل النظام العسكري في مصر منذ ١٩٥٢ بواسطة اصطلاحات كثيرة التباعد . وقد مال المراقبون والاختصاصيون معا الى التركيز على جانبين اساسيين : الوطنية والديكتاتورية . وبرغم الاختلافات العديدة ، فان اليسار الاوروبي كان قريبا من الاستنتاجات المعادية التي يتفق عليها علماء السياسة الكبار في الغرب . والفرق الرئيسي انه بينما شعر اليمين ، ولا يزال يشعر ، بكره عميق «للناصرية» ، فان اليسار لا يزال يبحث عن منفذ خارج ارتبائه ، في الوقت الذي يرثي فيه للقمع السياسي الذي يتعرض اليه اليسار المصري .

في مصر نفسها ينظر الى هذه السنوات الخمس عشرة الاخيرة على انها فترة ثورية وتجريبية انتقالية من الاقطاع الى الاشتراكية . ومثل هذا الرأي المعروف يبدو منقسما حول مدى واسع من الفئات الوصفية ، كلما استطاع ان يجد مخرجا له في الصحافة : «راسمالية الدولة» ، «دولة الرفاهية» ، «الاشتراكية العربية» ،

«الاشتراكية العلمية» ، «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» ، بالإضافة الى تعبيرات كثيرة اخرى . وهكذا فان المشاكل التحليلية التي تعترضنا ليست قاصرة على العلوم الاجتماعية الاوروبية الغربية ، بل ان نفس المشاكل والشكوك تواجه المنظرين المصريين . ان هذا الكتاب لا يدعي اي حل نهائي او جازم للاستئلة ، لان مثل هذا الموقف سيكون اساسا عكس نظرة المؤلف للبحث العلمي عامة .

ويمكن اجراء محاولة اولى على المستوى التحتي ، اي الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للنظام . ومسألة وضع تواريخ محددة تقع خارج افق هذه المقدمة ، لكن من الممكن ان نميز بين ثلاث مراحل منذ الانقلاب العسكري في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

فحتى ذلك الوقت ، وبالرغم من انها كانت تمارس قدرا كبيرا من الاستقلال الرسمي ، كانت مصر دولة نصف مستقلة ، يحكمها الجناح الزراعي من البورجوازية المصرية المتحالفة مع الراسمال الاجنبي ، تحت حماية القصر . ويمكن وصف اقتصادها الاستعماري على انه راسمالي متخلف ، تغلب عليه البنية الزراعية . والخلط بين الراسمالية الزراعية والاقطاعية الذي كان موجودا في معظم الدوائر السياسية في مصر أدى الى التطورات السياسية التي قام بها الضباط الاحرار ووصفت بأنها معادية للاقطاع . والحقيقة ، كما اظهرت كل الدراسات الجادة ، ان الاقتصاد المصري كان في غالبته من النمط الراسمالي منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر - مع انتاج واسع النطاق للسوق ، خاصة بالنسبة للقطن ، واستعمال متنامي للعمل المأجور - بالرغم من بقاء عدة ظواهر عميقة من الاقطاع (الشرقي) في العلاقات الانسانية والاجتماعية معا ، خاصة في مصر العليا .

من ثورة ١٩١٩ الى الانقلاب العسكري في ١٩٥٢ ، سمح للوفد ان يحكم لسبع سنوات فقط بالرغم من انه كان يملك اغلبيه انتخابية لا تنازع . واعطى هذا اكثر من ٢٥ سنة لاجزاب الاقلية الممثلة للجناح اليميني من البورجوازية المصرية : خاصة حزب الاحرار الدستوري ، الناطق بلسان كبار الملاك الزراعيين (منذ ١٩٢٣) ؛ السعديون ، المرتبطون مع القطاعات الصناعية والمالية للبورجوازية المصرية النامية بسرعة (منذ ١٩٣٧) ؛ المستقلون ، الذين مثلوا القصر بشكل اساسي ، والمصالح الاجنبية الكبيرة وقطاعات من الراسمال الكبير . وكانت هذه الصيغة مفروضة على الشعب المصري بواسطة الاحتلال العسكري ، واعطى البريطانيون مساندتهم لاية قوى تقف ضد حركة التحرر الوطني المناضلة . وقد نجحت هذه السياسة بسبب عدم فعالية قيادة الوفد ، خاصة بعد ١٩٤٥ ، وكذلك بسبب قمع اليسار منذ اوائل الثلاثينيات .

لكن ، كان واضحا بالنسبة للجميع ان مشاكل مصر غير المحلولة والمتفاقمة لا بد ان تثير حلا اكثر جذرية . وقد جرت محاولة ذلك في الانتفاضة الوطنية العنيفة عام ١٩٣٥ ، التي اعادت الوفد الى السلطة وادت الى معاهدة ١٩٣٦ المصرية - الانكليزية ؛ وكذلك بعد الحرب العالمية الثانية على الفور ، عندما ادت عودة بزوغ

اليسار الماركسي بالاضافة الى النقابات العمالية وشبيبة الوفد والجناح الليبرالي ، الى انشاء لجنة وطنية للعمال والطلبة (١٩٤٦) كمركز جديد لقيادة حركة التحرر . وقد كان حلف القوى هذا هو الذي اعاد الوفد الى السلطة عام ١٩٤٩ بعد حملة القمع في ١٩٤٦ ثم في ١٩٤٨ - ١٩٥٠ ، وشجع قيادته المترددة على رفض معاهدة ١٩٣٦ (في ١٩٥٠) ، وشن نشاطا فدائيا ضد القاعدة البريطانية في منطقة القناة (اكتوبر ١٩٥٠ الى يناير ١٩٥١) . وهكذا اصبح المسرح معدا لحكومة جبهة وطنية متحدة تركز على العمل الشعبي ويلهمها اليسار ، وتحت الابوة الطيبة لمصطفى النحاس ، القائد المسن للوفد .

في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، كانت القاهرة تحترق . ثم ، في ٢٣ يوليو ، استولى الضباط الاحرار على الحكم .

١ - المرحلة الاولى من النظام العسكري (١٩٥٢ - ١٩٥٦) كانت تهدف الى تعديل هيكل السلطة من اجل اقامة مجتمع وطني حديث ، ومستقل ، وصناعي . وقد تحقق ذلك في قمة الهيكل السياسي الاجتماعي ، بواسطة الغاء الملكية وانشاء جمهورية مصر ، وحل جميع الاحزاب والمنظمات الموجودة (ما عدا الاخوان المسلمين ، الذين ظلوا حتى ١٩٥٤) ، واستبعاد النخبة السياسية التقليدية المتأثرة بشكل واسع بالتقاليد الليبرالية الاوروبية ، وعلى الاخص التقاليد الفرنسية والبريطانية (اهل الكفاءة) ، وحل محلهم تدريجيا نوع جديد من الرسميين - ضباط ، اقتصاديون ، تكنوقراطيون ومهندسون ، معظمهم ذوو خلفيات اميركية والمالية وبريطانية (اهل الثقة) .

في قاعدة الهرم ، جرى السير في هذه السياسة بواسطة الاصلاحات الزراعية التي هدفت الى اضعاف الاسس الاقتصادية للملكي الاراضي الراسماليين ، والى زيادة عدد ملاك الاراضي الصغار بكثرة ، وكذلك الى اعادة توجيه استثمارات الراسمال الى الصناعة . كما هدفت الى اقضاء النفوذ الشيوعي في الريف حيث كان يختم بحلول ١٩٥١ . ثم انبثق حزب «هيئة التحرير» الذي كان تشكيلا برلمانيا موازيا من الناحية الايدولوجية للاخوان المسلمين . كان من المؤمل ان يقبل الراسمال المحلي ، الذي يستثمر اغلبه في الزراعة ، الاغراء الرسمي ، المدعم بسلسلة من القوانين الجديدة ، لكي يوظف امواله في الصناعة بمساعدة البنك الصناعي الذي انشيء حديثا ، والمجلس الدائم لتطوير الانتاج . غير ان ٧٠ بالمئة من مجموع الاستثمارات الجديدة ذهب الى صناعة البناء ولم يستطع النظام العسكري اقناع القطاعات الصناعية والمالية من البورجوازية المصرية على مساعدته في مهمة التحويل الاجتماعي .

٢ - المرحلة الثانية (١٩٥٦ - ١٩٦١) وقد بدأت مع ازمة السويس . فبعد النجاح في الحصول على موافقة بريطانيا على جلائها التدريجي ولكن الكامل من قاعدة القناة (١٩ تشرين الاول ١٩٥٤) ، شنت الحكومة العسكرية هجوما ضد

حلف بغداد (١٩٥٥ - ١٩٥٦) ، ثم انتقلت الى المشاكل الاقتصادية التي تجابه مصر ، وأولها سد أسوان العالي . وأدى هذا الالتحام للقضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية الى رفض جون فوستر دالاس الاستمرار في تقديم المساعدة المالية لمشروع السد العالي . وتبع ذلك تأميم شركة قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر .

كانت النتيجة ، بالنسبة للعالم الخارجي ، غير متوقعة . فقد تم «تمصير» أو تأميم ٥٥ شركة فرنسية وبريطانية بحيث أصبحت تحت رعاية المؤسسة الاقتصادية، التي اخذت تمثل الشركات التي تملكها الدولة بالإضافة الى المشاركة السابقة للدولة في الشركات . وهكذا دشّن العدوان على السويس عمل القطاع العام في الاقتصاد المصري واعطى حافزا آخر للتخطيط الاقتصادي . لقد منحت الدولة ، بواسطة الاستعمار ، بالمصادر الضرورية لها لكي تصبح شريكا كبيرا مع المجموعات الأكثر أهمية داخل البورجوازية المصرية .

لذلك ، فإن المرحلة الثانية من النظام العسكري تظهر بمظهر التحالف بين الجهاز العسكري والقطاعات المالية والصناعية من البورجوازية (وخاصة مجموعة «بنك مصر») . لكن هذا التحالف ، حسب تصور الضباط الأحرار ، كان عليه ان يعمل في الميدان الاقتصادي بشكل اساسي اذ ان السيطرة السياسية و«سلطة اتخاذ القرار» كان يجب ان تظل في ايديهم تماما .

خلال السنوات الاولى (١٩٥٦ - ١٩٥٨) - فترة باندونغ - بدأ النظام مستعدا لاعطاء قدر معين من حقوق وامتيازات الجبهة الوطنية المتحدة ، خاصة بعد اطلاق سراح الشيوعيين واليساريين في أواسط ١٩٥٦ . وكان اصدار الجريدة اليومية اليسارية «المساء» ، وعلان دستور ١٩٥٦ ، وانتخابات مجلس الامة ، وانشاء الاتحاد القومي على انه الحزب الوحيد المسموح حيث وجد مرشحو الجهاز العسكري وحلفاؤهم البورجوازيون مكانهم فيه ، كانت هذه هي الحقائق السياسية الاساسية الجديدة لتلك الفترة . وفي الشؤون الخارجية اثبت مبدأ الحياد الايجابي انه مصدر الهام لعدد من الدول التي كانت تعارض الاحلاف العسكرية ايضا .

بحلول نهاية ١٩٥٨ اخذ الموقف يتغير بسرعة . كان هناك معارضة شيوعية للوحدة العضوية مع سوريا وتفضيل لاتحاد فيدرالي ؛ وكانت الحركة الشيوعية نفسها قد نجحت ، بعد جيل من الكفاح والنزاع الفئوي ، في انشاء الحزب الشيوعي (الثاني) المصري (٢٨ شباط ١٩٥٨) . وقد نظر في مصر الى بزوغ نظام الجبهة الوطنية بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم بعد الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، على انه النظام «البديل» . وكان هنالك حملة قمع ضد الشيوعيين واليسار (يناير - مارس ١٩٥٩) ، كما كان هنالك تغفل عميق في الادارة والاقتصاد السوري بواسطة المجموعة العسكرية ، وبواسطة قطاعات متقدمة من البورجوازية المصرية .

لكن ، على الجبهة الداخلية ، استمرت المجموعة العسكرية في السيطرة على احتكار السلطة السياسية ، وظهرت البورجوازية المصرية مرة اخرى عدم تحمس

واضح لسياسة النظام الاقتصادية . وأبدت مقاومة بارزة للاستثمار في القطاع الصناعي بشكل خاص . وكان لا بد من عمل شيء ما لاعادة نسبة معينة من الانسجام الى التحالف .

٣ - المرحلة الثالثة (يوليو ١٩٦١ - يونيو ١٩٦٧) وقد بدأت بقوانين التأمين . وكان النظام العسكري قد اظهر مثل هذا الاتجاه قبلا من خلال تأميمه للبنك الاهلي المصري وبنك مصر (١١ فبراير ١٩٦٠) . وبحلول بداية عام ١٩٦٢ اصبحت كل البنوك ، وكل الصناعات الثقيلة ، وشركات التأمين والمشاريع الاقتصادية الرئيسية، مملوكة من قبل الدولة ، واصبح على كل الوحدات الاقتصادية المتوسطة الحجم ان تقبل مشاركة حكومية تبلغ ٥١ بالمئة في رأسمالها وبالتالي في ادارتها . واصبح هناك ايضا قطاع واسع من النشاط الاقتصادي المتوسط والخفيف حيث فرضت مشاركة الدولة ، وأدخلت كل شبكة النشاط الاقتصادي ضمن «المؤسسات العامة» التي انشئت حديثا والتي كان عددها ٣٨ مؤسسة في البداية . وكان هذا يؤلف القطاع العام في مواجهة القطاع الخاص . اما التخطيط الاقتصادي فكان قد بدأ في اول مشروعي الخمس سنوات (١٩٦٠ - ١٩٧٠) ، الذي كان يهدف الى مضاعفة اجمالي الدخل القومي في كل ميادين الاقتصاد .

وجاءت «الثورة الثالثة» في ١٢ اغسطس ١٩٦٣ بموجة جديدة من التشريعات التي أمتت ٢٢٨ شركة في الصناعة والمواصلات والمناجم . وسمح لحملة الاسهم السابقين بتلقي تعويضا في شكل سندات حكومية تحمل فائدة ٤ بالمئة سنويا وتدفع خلال ١٥ سنة ، وتبع ذلك تأميم ١٧٧ شركة (تشمل المواصلات الداخلية وثلاث مصانع للسلاح) في ١١ نوفمبر ١٩٦٣ ؛ ثم جاء دور شركات الاراضي (١٨ نوفمبر ١٩٦٣) .

كان لا بد لهذا التعديل العميق في القطاعات الاساسية للاقتصاد المصري من ان يجد صدى له في الميدان الاجتماعي وكانت مهمة المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (المؤلف من الرأسماليين الوطنيين ، الفلاحين ، العمال ، المهنيين ، الموظفين المدنيين، هيئات التعليم الجامعي ، الطلاب ، النساء - واضيفت القوات المسلحة كواحدة من هذه «القوى» فيما بعد) ان يناقش مشروع ميثاق العمل الوطني المقدم الى اعضائه من الرئيس عبد الناصر في ٢١ مايو ١٩٦٣ . وقد اعلنت هذه الوثيقة الهامة ان «الاشتراكية هي الطريق الى الحرية الاجتماعية» وان «الاشتراكية العلمية» هي الاسلوب الملائم لايجاد الطريقة الصحيحة المؤدية الى التقدم . وقد اقر الميثاق بالرغم من المعارضة المتعصبة التي أثارها الاخوان المسلمون . وأنشئ تنظيم جديد «الاتحاد الاشتراكي العربي» باعتباره الجهاز المركزي للنشاط السياسي ؛ وكان من المفروض فيه ان يمثل كل القوى الشعبية ، على ان يكون للعمال والفلاحين ٥٠ بالمئة من مقاعد كل لجان الاتحاد الاشتراكي العربي وكذلك في مجلس الامة المقبل .

ليس من الصعب فهم لماذا أدت هذه التطورات الى ارتباك فكري وسياسي ، ولماذا كان هنالك ميل واضح للمبالغة في تبسيط تعريف المجتمع الجديد الذي كان

ينبثق في مصر . وقد جرى تقييمه كثيرا على انه اشتراكي على احد جانبي المقياس وعلى انه يؤدي الى اقامة بورجوازية جديدة ستكون اداة في يد الاستعمار الجديد ، على الجانب الاخر . وفي الميدان الاقتصادي يمكن تقرير الحقائق التالية :

١ - جرى استئصال مركز الاستعمار المهيمن ، واصبحت مصادر البلاد الاقتصادية وكذلك سلطة التقرير السياسي الان في ايد مصرية بشكل كامل .
٢ - حتى ١٩٦٣ ، كانت الملكية الخاصة لا تزال طراز الانتاج الغالب في الاقتصاد المصري ككل ، ولكن خاصة في قطاع الملكية الزراعية وصناعة البناء . وتضع تقديرات ميزانية ١٩٦٢ - ١٩٦٣ مساهمة القطاع الخاص في الانتاج القومي بنسبة ٨٥ر٨ بالمائة بحيث تترك ٣٤ر٢ بالمائة فقط للقطاع العام . من الطبيعي ان نسبة القطاعين العام والخاص من خلال مساهمتهما في الدخل القومي ، اختلفت كثيرا بين اجزاء الاقتصاد المختلفة فقد تمثل القطاع الخاص بنسبة ٩٣ر٨ بالمائة في الزراعة ، ٨٧ر٥ بالمائة في البناء ، ٧٩ر١ بالمائة في التجارة ، و٥٦ر٤ بالمائة في الصناعة . غير ان الموجة الجديدة من اجراءات التأمين في آب ١٩٦٣ جعلت ٨٠ بالمائة من الصناعة داخل القطاع العام . كما ان مراسيم تشرين الثاني هدفت لجعل القطاع العام يمارس تأثيرا غالبا في التجارة والمواصلات ومصانع الاسلحة . لكن الزراعة ظلت دون ان تمس نسبيا ، وكذلك البناء .

لذلك من الواضح ان القطاعات الاستراتيجية من الاقتصاد القومي جرى انتزاعها من البورجوازية المصرية وادخلت في ملكية وسيطرة الدولة .

٣ - تشرف الدولة على اهداف واولويات واساليب تنمية الاقتصاد القومي ككل ، من خلال اجهزة التخطيط وداخل اطار خطة العشر سنوات . ولما كانت الدولة تؤمن تكوين حوالي ٩٠ بالمائة من الراسمال الجديد ، فانها تستطيع بداهة ان تفرض الاولويات التي تراها في التنمية الاقتصادية مثل التصنيع الواسع ، السد العالي ، البحث عن مصادر جديدة للطاقة ، واستصلاح الاراضي . لكن التخطيط الاقتصادي لا يزال يركز على المشاريع الخاصة وينظم بشكل فضفاض باحتياجات السوق . ويظهر ذلك بوضوح في المعلومات التي نشرت بكثرة حول ارباح الشركات المؤممة .

٤ - هكذا فبالرغم من ان البناء الصناعي الكبير يلقي بتركيز اولي على الصناعات الكبيرة والاستراتيجية ، فانه لا يزال يشجع نمط الاستهلاك في طراز اقتصاد دولة الرفاهية . ومن خلال «التأثير الاستعراضي» فانها تسمح بنمط معين من الواردات مع تحيز نحو البضائع الاستهلاكية الدائمة مثل اجهزة التلفزيون والمعدات المنزلية . وقد ارتفعت اصوات في مصر نفسها ضد اخطار هذا الوضع ، وفي نفس الوقت جرى ادراك ان نسبة النمو الاقتصادي في مصر خلال العقد ١٩٥٢ - ١٩٦٢ كانت اقل مما في اقطار اخرى الى حد ما . ومن الواضح ان انشاء صناعات جديدة ، بالرغم من الاسراع في ذلك ، لن يؤدي ، بهذا النمط ، الى نسبة من النمو الاقتصادي تحول مصر الى مجتمع صناعي في غالبية خلال فترة معقولة من الوقت .

٥ - مع ان هناك صعوبات كبيرة في الوصول الى تقدير ، على درجة عالية من

الدقة ، للفوائد التي تجنيها الفئات الاجتماعية الرئيسية من الاتجاه الاقتصادي الجديد ، فان فئتين تبرزان في هذا المجال : ملاك الاراضي الكبار والمتوسطون (ولكن ليس الارستقراطية الزراعية القديمة) ، و«النخبة الحاكمة الجديدة» .

وتجدر الملاحظة هنا الى ان النخبة الحاكمة الجديدة او طبقة الاداريين لا يمكن مقارنتها مع طبقة الرواد الصناعيين (entrepreneurial class) التي قفزت الى المقدمة في اوربا والولايات المتحدة منذ اواخر القرن الثامن عشر ولا يجمعها شيء مع الطبقة القائدة (اي التي يسيطر عليها الشيوعيون) في البلدان الاشتراكية . وهذا ، بحد ذاته ، لا يشكل ضعفا ، بل يؤدي الى ذلك عندما تكون القيادة بواسطة التنظيم السياسي الجماهيري مفقودة .

٦ - اعطى قمع اليسار الماركسي (١٩٥٢ ، ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ، ١٩٥٩ - ١٩٦٤) تشجيعا كبيرا للتعاون الاقتصادي والاعتماد على المانيا الغربية والولايات المتحدة . وبحلول منتصف ١٩٦٣ كانت نصف واردات القمح تأتي من اميركا بينما تلقت المانيا الغربية عددا قياسيا من الطلاب المصريين ، وخاصة الفنيين ، وفي نفس الوقت كان يجري اقامة شبكة من القروض والمشاريع المشتركة . وقد جاء عام ١٩٦٣ ببعض التطورات غير المتوقعة ، بينها محاولة ايقاف التزامات مصر في اليمن بواسطة التهديد المقنع بعدم تزويد مصر بالقمح من جانب الولايات المتحدة ؛ والشكوى المتصاعدة من الشروط المشددة للمساعدة الاقتصادية والمالية الاوروبية الغربية (وخاصة الالمانية) ؛ واهم من كل ذلك ، معارضة النفوذ المصري في سياسة الشرق الاوسط بشكل عام .

٧ - الخلاصة : يظهر الاقتصاد المصري على انه اقتصاد مختلط . انه لا يزال ، بطرق كثيرة ، رأسمالي : تبقى الارض دون مساس تقريبا من قبل التأميم ؛ والقطاع العام ، بالرغم من انه تحت توجيه الاداريين (التكنوقراطيين) ، لا يزال يتحدد حسب مطالب السوق وحافز الربح (العام) ؛ والتخطيط ، والمعونة الخارجية خاصة ، يميل الى تقوية هذا النمط في المدى القريب على الاقل . انه اقتصاد ينمو بسرعة نسبيا مع قطاع مركزي لرأسمالية الدولة (القطاع العام) ذي نسب غير عادية . ولكن بالرغم من ان كل موجة جديدة من التأميمات تضعف قوة الرأسمال الخاص فانها تؤمن مواقع اكثر صلابة وقوة للتكنوقراطيين .

يمكن اعتبار الانتقال الى الاشتراكية جاريا عندما يوجه مندوبو «القوى الشعبية» الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد . في الوقت الحالي يحكم مصر جهاز دولة قوي - يسيطر عليه العسكريون - والتكنوقراطيون الاقتصاديون . ان الاشتراكية تحتاج ايضا الى التنمية الاقتصادية وتخطيط نمو قطاع البضائع غير الاستهلاكية ، ولا تشغل نفسها ، كما هو حاصل حاليا ، في بناء مجتمع الرفاهية (الذي هو الان الدعم الاساسي للنخبة العسكرية - التكنوقراطية الحاكمة) . هذان هما الشرطان الاقتصاديان الرئيسيان للاشتراكية . اما بالنسبة للشروط الاخرى فعلى ان تنتقل الى النظر في الوضع السياسي .

هذه هي المميزات الرئيسية التي تظهر في الميدان السياسي الاجتماعي :

- ١ - تم تفكيك البورجوازية المصرية (التقليدية)، كما ذكرنا سابقا، على مرحلتين.
- ٢ - حل محل البورجوازية مؤسسة تسيطر على القطاعات الاستراتيجية والنشطة من الاقتصاد والمجتمع ككل - أي القطاع العام في الاقتصاد ، وجهاز الدولة (القوات المسلحة وقوى الأمن) ، والمؤسسات والتنظيمات السياسية والايديولوجية (الخدمات المدنية ، الشؤون الخارجية ، النشر ، الفنون ووسائل الاعلام) : في الواقع ، طبقة رأسمالية دولة جديدة .

لقد جرى تجنيد هذه الاطارات القيادية الجديدة من الطبقة البورجوازية الوسطى والدنيا بشكل رئيسي ، لكنها تضم بعض اعضاء المجموعات الحاكمة القديمة : ضباط كبار ، خبراء فنيون (اقتصاديون ، مهندسون ، اساتذة جامعات) ، اداريون ومنظمون .

- ٣ - ان سلك الضباط مدموج عضويا الان بالمجموعات الاقتصادية والادارية والسياسية . وكل أولئك الذين كان عليهم ان يتركوا القوات المسلحة ، او اختيروا ليقفوا ذلك ، جرى تعيينهم في المناصب العليا من المؤسسة غير العسكرية . وقد دخل ٥٠٠ ضابط في هذه الفئة بين ١٩٥٢ و ١٩٦٤ .

٤ - يمكن تعريف النخبة الحاكمة الجديدة على انها تكنوقراطية تحت التأثير الالمانى والاميركي في تصرفاتها ومسلكتها ، اكثر منها مجرد بيروقراطية . وهذه النخبة البيروقراطية مركبة فوق بيروقراطية مصرية تقليدية هائلة ما تزال تنمو بسرعة ولكنها تمتلك سلطة اقل مما كانت تفعل تحت ادارة الوزراء غير الفعالين اثناء العهود السابقة . وتنشغل الصحافة باستمرار في شن حملات لتحسين فعالية هذه البيروقراطية السلبية ولمحاولة اجبارها على تكييف نفسها مع احتياجات وخطى النخبة التكنوقراطية .

ان اخطار هذا الوضع ، بوجود هذه المؤسسة التكنوقراطية الكثيفة جدا والتي تقف على قمة الهرم البيروقراطي ، تصبح اكثر وضوحا عندما نحلل بنية القوة البشرية وقوة العمل في مصر . في عام ١٩٦٠ كان يمكن اعتبار ٦٦ بالمئة من السكان داخل فئة القوة البشرية بالرغم من ان ٣٢٦ بالمئة فقط كانوا داخل قوة العمل . غير ان قوة العمل هذه ، فيما عدا تلك التي في الزراعة ، كانت مركزة بشكل كبير داخل القطاع الثالث . وكانت التقسيمات العريضة : ٢١٧ بالمئة في البناء التحتي والخدمات ، ١٠٦ بالمئة في التجارة ، ٥٤٣ بالمئة في الزراعة ، ١٠٦ بالمئة في التصنيع . ان هذه الارقام تظهر بوضوح الدرجة التي ينحصر فيها هذا القطاع الديناميكي - التصنيع - في الاقتصاد المصري . وفي مثل هذه الظروف فان زيادة تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية في ايدي المؤسسة التكنوقراطية - البيروقراطية لا يمكن سوى ان يثبت انه مضر بالنسبة لتقدم مصر المستقبلي .

- ٥ - جمعت النخبة الحاكمة الجديدة قواها في الصراع ضد اليسار المصري الماركسي (الحزب الشيوعي وجماعات واسعة من التقدميين والمناضلين) . واستمر

القمع المعادي للشيوعية بين ١٩٥٢ و ١٩٦٤ بدرجات متفاوتة من العنف . وبينما يمنع احد القوانين العامة للدولة كل الاحزاب السياسية ، فان هناك قانونا ضد الشيوعية بشكل خاص يرجع تاريخه الى اواخر العشرينات (١٩٢٠) ، وقد جرى تدعيمه بواسطة النظام العسكري . ولا يطبق اي قانون مماثل على اي ايدولوجية منظمة اخرى . بيد ان الخط العام للماركسية المصرية ، بالرغم من اضطهادها ، كان خطا نقديا ولكن غير مشروط في دعم النظام ، وكانت اهدافه هي العمل من اجل دولة ديمقراطية شعبية وطنية مستقلة .

اذن ليس من قبيل المفاجأة اكتشاف ان الاطارات القيادية للنظام يجري تجنيدها من مجموعتين ايدولوجيتين: المجموعة المتأثرة بالاتجاه الاميركي - الالماني ، والاخوان المسلمين . وفي نهاية ١٩٦٣ كان الاتحاد الاشتراكي العربي تحت توجيهه حسين الشافعي (من الجناح المؤيد للاخوان المسلمين داخل الضباط الاحرار) ؛ الدكتور عبد القادر حاتم ، وزير الثقافة والارشاد القومي (نموذج للاطارات الاميركية الاتجاه)؛ وكمال الدين رفعت (تكنوقراطي متنور ذي عواطف مؤيدة للتيتوية) . لقد امتص الاتحاد اولئك الذين كانوا ينتمون الى الاخوان المسلمين ، ولكنه امتص بضع يساريين فقط وبصفتهم الفردية . اما التوجيه العام للاقتصاد فكان بين يسدي نائب رئيس الجمهورية عبد اللطيف البغدادي (مدير سابق لشركة طيران مصر ومعروف بتمثيله للتحالف بين سلك الضباط وكبار رجال الاعمال) والدكتور عبد المنعم القيسونسي (اقتصادي قدير من المدرسة الليبرالية) . وكان لرئيس المجلس التنفيذي ، على صبري ، وهو اداري كفؤ جدا ، حتى ١٩٥٢ تاريخ واضح في موالاة اميركا التي درجة ان احمد بهاء الدين رئيس تحرير جريدة «الاخبار» استطاع ان يكتب عام ١٩٦٢ «ما نكتشفه اولاً ، داخل الجمهورية العربية المتحدة ، هو ان الثورة ركزت جهودها على بناء «الخصائص المادية» للمجتمع الاشتراكي دون ان تركز على «الخصائص الانسانية» ، اي الاشتراكيين ! لا يمكن ان تكون هناك اشتراكية بدون اشتراكيين !...» وجرت محاولة ردم هذه الهوة ، داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي ، من خلال انشاء نواة داخلية من الاطارات المثقفة سياسيا والتي كانت ستضم نسبة اعلى من اليسار .

٦ - المركزية المفرطة والعداء للماركسية - في دولة توصف فلسفتها وسياستها الرسمية بأنها «اشتراكية علمية» - تضيفان مسحة وطرزا مستبدا من الحكم على المجتمع المصري الحديث . وكل خطوة الى الامام تأتي كقرار من جهاز الدولة مسن فوق ، وليس كمبادرة من الشعب اطلاقا . وبينما لم يسمح بوجود اية احزاب اخرى ، اثبت النظام انه غير قادر على ان يخلق وينظم حزبه هو . وكانت النتيجة نمو واتساع اللامبالاة السياسية في بلد كان يعج بالحماس حتى ذلك الوقت . اذا كانت الدولة تصر على عمل كل شيء بنفسها ، وبواسطة السلطة ، فلماذا لا نراقب ذلك من بعيد ؟

لا بد من التشديد بأن هذه اللامبالاة السياسية هي ظاهرة جديدة . فهي لم تكن

موجودة قبل ١٩٥٩ وانتهت في ٩ - ١٠ يونيو ١٩٦٧ . وحتى أزمة ربيع ١٩٥٤ لم توقف النشاط السياسي باتصالاته ومناقشاته ؛ وتبع ذلك فترة الوقوف في وجه حلف بغداد ، وأزمة السويس وفترة باندونغ . وبين ١٩٣٩ و ١٩٥٩ نجحت الماركسية المصرية في اجتذاب أحسن الشباب المصري الى أفكارها الفلسفية والى نظرتها الى نهضة مصرية ، وأصبحت القوة المثقفة الديناميكية لكل من الانتلجنسيا والطبقة العاملة في المدن الرئيسية . وبسبب فقدان الاتصالات مع الحركة الشيوعية العالمية بشكل عام ، والاتحاد السوفياتي بشكل خاص ، كان على الماركسية المصرية ان تبني طريقها الخاص بواسطة تطوير موقف نظري داخل اطار وطني واضح (كان ذلك قبل انشاء نظرية «تعدد المراكز» بكثير) . وقد لاقت آراؤها ونظرياتها احترام الفئات غير الماركسية من الانتلجنسيا والرأي الوطني المطلع . لذلك فان القمع العنيف عام ١٩٥٩ أثر بشكل عميق لا على الماركسيين وحدهم ، ولكن على التجمعات التقدمية عامة . وقد أدت محاولة تدمير هذا الجسم من الفكر والعمل الى أزمة عامة في كل ميادين الحياة الثقافية والسياسية . لقد جرت ملاحقة المثقفين واحدا بعد الآخر ، لكنهم لم يكونوا سوى رمز لأزمة أعمق بكثير في المجتمع المصري وواحدة من التي اشتملت اشد الاخطار على كل مجرى مستقبل مصر .

من المفيد جدا ، عند هذه النقطة ، ان نحول اهتمامنا الى مشكلة البناء الفوقي للمجتمع المصري .

١ - ان التاريخ المصري عبر العصور يمثل مميزات خاصة معينة تشمل المركزية الزائدة في الهيكل الاداري منذ ايامه المبكرة . وصراع الشعب المصري للعيش والعمل ضمن الصحارى كان يعني انه يجب ان تكون هنالك دائما هيئة مركزية مسؤولة عن الري الاصطناعي ، وتحديد مستوى انسياب النيل ، وصرف وتوزيع الماء . وحيث ان هذا لا يمكن الاشراف عليه بواسطة هيئة محلية ، فان ارض الفراعنة اصبحت موطن اول دولة مركزية وموحدة في التاريخ و«اكثر المجتمعات المائية اندماجا» . وفي عهود اكثر حداثة اصبحت منظم توزيع كميات المياه هو المسيطر الرئيسي ، او المالك ، للموارد والنشاط الاقتصادي . وقد حدث ذلك مرتين في التاريخ الحديث؛ اولا ، خلال حكم محمد علي ، ثم الان ، مع النظام العسكري الذي قاده جمال عبد الناصر . ان الملكية الخاصة ليست سوى تطور حديث في تاريخ مصر الاقتصادي ولم تبدأ الا في اواخر القرن التاسع عشر .

هذه الادارة والاشراف المركزي ، والملكية في بعض الاحيان ، في الميدان الاقتصادي تحت سلطة واحدة للدولة ، كان لا بد لها ان تزيد دور وأهمية جهاز الدولة الى درجة غير عادية . اضافة الى ذلك ، اذا اخذنا في الحسبان المركز الجيوبوليتكي غير الحصين لمصر ، فان الحاجة الى بناء جيش قوي كانت نتيجة منطقية . لذلك ليس من قبيل المصادفة ان قادة الجيش كانوا يسيطرون على القوة الاقتصادية خلال فترات عديدة في التاريخ المصري : بعد طرد الهكسوس ، خلال عصر الماليك ، اثناء حكم محمد علي ، و اليوم ، في شكل النظام العسكري القائم مع

سيطرته على القطاع العام .

كان من المحتم ان تنعكس هذه التطورات في المجال الاقتصادي على القضايا الايديولوجية ، ومنذ الفراعنة الى عبد الناصر كان سيد السلطة الزمنية مركز السلطة الروحية الموحدة . ان هذا هو مصدر التقليد القديم للحكم الديني في مصر ، وعلينا ان نتذكر انه حتى قبل بروز التوحيد القبطي (اي المصري) الى المقدمة، فان الفرعونية المتعددة الآلهة اظهرت ميلا واضحا نحو الوحدة ؛ وكان هذا الاتجاه قويا ايضا عند اسلام مصر السنة .

٢ - ان هذه النقطة الاخيرة يمكن استخدامها كمقدمة للتحليل العام للايديولوجية . فلنأخذ بالاعتبار ، باختصار ، تطور الموقف الثقافي المصري منذ ايام النهضة الثقافية التي بداها مبعوث محمد علي الى اوروبا ، رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) . اذ يمكن التمييز بين اتجاهين اساسيين : **الاصولية الاسلامية** (١) والليبرالية . الاول بداه جمال الدين الافغاني واتخذ شكلا محددا مع تلميذه المعارض الشيخ محمد عبده . وكان هدفهما الدعوة الى نهضة جديدة في الاقطار الاسلامية بواسطة نقد التقاليد البالية على ضوء العقل والمنطق ، ولكن داخل اطار الدين الذي يجب ان يستمر في كونه الاساس المركزي في السياسة والحياة الاجتماعية . ويجب ان تمنع كل العوامل المؤدية الى عدم الوحدة مثل الاحزاب السياسية ، بالرغم من انه يمكن السماح بالنقاش داخل تنظيم مركزي موحد . اما التربية الدينية للشعب فانها ستهىء الطريق بالتدريج لحكم تمثيلي ، لكن محمد عبده اعلن انه لا يمكن سوى لمستبد عادل «ان ينشئ النهضة في الشرق» . واصبح لهذا الاتجاه جناحه اليميني - السلفية - مع بروز مجموعة «المنار» للنشر التابعة لرشيد رضا ، والاخوان المسلمين . غير ان جناحه الراديكالي تابع بحثه عن درجة معقولة من الليبرالية داخل اطار الاسلام ، وكان هذا عمل علي عبد الرازق ، وشقيقه مصطفى ، ومن ثم خالد محمد خالد .

انطلق الاتجاه الرئيسي الثاني ، الليبرالية ، في نهاية القرن الاخير تحت تأثير تفكير الطهطاوي بواسطة مجموعة من المفكرين والكتاب اللبنانيين المهاجرين الذين وجدوا ملجأ لهم في مصر (مجموعة «المقتطف» وشبلي الشميل وكذلك فرح انطون)، وفي نفس الوقت ، بواسطة عدد من الاعضاء البارزين في البورجوازية الجديدة والانتلجنسيا الذين كانوا يبحثون ايضا عن الشروط التي يمكن ان تقود الى النهضة الوطنية . وبين هؤلاء كانت مجموعة «الجريدة» بقيادة احمد لطفي السيد ، وقاسم

١ - هذه الحركة التي اصطلح المستشرقون على اطلاق اسم «الاصلاح الاسلامي» عليها . وقد رايت تحديد هذه الحركة الاصلاحية على اساس مضمونها وذلك باستعمال مفهوم علمي دقيق هو مفهوم «الاصولية الاسلامية» اي العودة الى اصول الاسلام كما كانت دعوة رائد الدعوة الشيخ الامام محمد عبده .

امين وأحمد فتحي زغلول ، وكذلك سعد زغلول الذي انشأ حزب الوفد فيما بعد وقاد ثورة ١٩١٩ . وعلى يسار هذه المجموعة وقف الاشتراكيون ، الشميل وانطون ، وبالاخص سلامة موسى وعبد الرحمن فهمي . وقد كان هذا الاتجاه العريض هو المسؤول بشكل اساسي عن تطور السياسة والثقافة المصرية الحديثة من ١٩١٩ حتى ١٩٥٩ . وكانت الشخصيتان الرئيسيتان هما طه حسين وتوفيق الحكيم ، يرافقهما ويأتي بعدهما عدد كبير من المثقفين النشطين . وعلى اليسار من هذه المجموعة الرئيسية وقف الماركسيون المصريون الذين ظهوروا عام ١٩٢٠ اول الامر ، لكن نفوذهم اصبح اكثر قوة بعد ١٩٣٩ . واخيرا ، على اليمين من هذا الاتجاه الليبرالي ، كانت تنشأ مجموعة جديدة تحت تأثير اميركي - الماني ، ومرتبطة بشكل حميم مع البورجوازية المصرية (مجموعة «اخبار اليوم» ، مع محمود عباس العقاد كقائدها الفكري) .

كان بعض من الضباط الاحرار الذين قاموا بثورة ١٩٥٢ ينتمون الى الاخوان المسلمين ، والقليل جدا منهم الى المجموعات الماركسية . وكانت الاغلبية ، تحت قيادة جمال عبد الناصر ، في البداية ميالة بشكل طبيعي الى «الاصلاحية الاسلامية» الراديكالية . لقد كان ذلك تراثهم التقليدي الذي اعطى تبريرا محترما لتركيزهم الاحترافي على السلطة ، وكذلك لاذدراهم للمناقشة وللحزب . بالاضافة الى ذلك ، فقد كانوا يعتقدون أن ايمانهم التقليدي يمكن ان يساعدهم على توحيد الامة ورائهم ، وان ذلك كايديولوجية ليس اكثر فعالية من افكار الوفد المبهمه فحسب ، بل ايضا اكثر اهمية ، بحيث يمكنها تأمين مقاومة فعالة للافكار الماركسية التي كانت المعارضة الجدية الوحيدة الكامنة . على اي حال ، كان ذلك هو وضعهم حتى صدام ١٩٥٤ مع الاخوان المسلمين . ومع ذلك ، فقد كانت عملية معالجة مشاكل الاستقلال الذاتي الكثيرة الصعبة هي التي املت تغييرا على القيادة المصرية . وكانت مشكلتها المركزية انشاء مجتمع حديث في مصر . وقد جرت محاولة ذلك اولا خلال المرحلة الرئيسية الثانية للثورة - بين السنوات ١٩٥٦ و ١٩٦١ - بالتحالف مع البورجوازية الكبيرة ، وبعيدا عن طبقة ملاكي الاراضي . وبالرغم من ان التحالف انتهى الى الفشل في آخر الامر ، فان احد النتائج الهامة كانت ان «الاصلاحية الاسلامية» قامت بتطوير اتجاه نخبيث معاد للماركسية .

أحدث هذا الفشل أزمة رئيسية في الافكار والسياسة . لقد كان ضربة جدية الى المؤسسة ، وحتى الى العناصر اليمينية في القيادة السياسية . وكان عبد الناصر نفسه ومنذ سنوات يتحرك ببطء نحو نظرة عملية للمستقبل ، وكان قد أصبح بالتدريج واعيا للحاجة الى مراجعة الاسس . وأصبح ذلك هو مهمة مؤتمر ١٩٦٢ . يقول الفصل السادس من الميثاق تحت عنوان «حتمية الحل الاشتراكي» : « ان الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر ، وصول ثوري الى التقدم ، لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري وانما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير ، كما فرضتها

الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين» . وجاء الفصل التاسع حول «الوحدة العربية» ، كما فعل خطاب النقد الذاتي الشهير في ١٦ أكتوبر ١٩٦١ ، قريبا جدا من فكرة التخلي عن سياسة الوحدة المركزية والعفوية التي قدمت بين ١٩٥٦ و ١٩٦١ . وبدأت بالاقتراب من السياسة التي كان يدعو اليها الماركسيون المصريون . ويمكن تلخيص هذه السياسة على انها ، أولا ، ضرورة الوحدة فسي النضال ضد الامبريالية ؛ ثانيا ، التركيز على وحدة الثقافة والتراث التاريخي للعالم العربي ؛ وثالثا ، ضرورة وجود سياسات دولية تساعد على اعادة توحيد العالم العربي من خلال وسائل تحترم تقاليد واحتياجات كل قطر . ومن مفارقات الاشياء ان افكار اليسار الماركسي هذه ذاتها استعملت كذريعة للقمع الذي بدأ فسي يناير ١٩٥٩ .

- ٣ -

ان نظرة اقرب الى دور الجيش - والضباط بشكل اكثر تحديدا - في المجتمع والسياسة منذ ١٩٥٢ ، يجب ان تضاف هنا . وفي الوقت الحاضر يجب على المرء ان يتذكر بان تعبير «المجتمع العسكري» لا ينطبق على مصر كوحدة اجتماعية ، ولكن على صورة حديثة ولا تزال معاصرة لمصر تحت النظام العسكري . لهذا فان «المجتمع العسكري» ينطبق بشكل محدد على سيطرة النخبة الحاكمة من الضباط وتأثير هذه السيطرة على المجتمع المصري (١) .

١ - اتصف العمل السياسي لمجموعة الضباط في المرحلة الاولى (١٩٥٢ - ١٩٥٦) بالخصائص التالية :

أ - الاستيلاء الكامل على جهاز الدولة (القوات المسلحة ، البوليس ، السجون ، والى حد اقل ، المحاكم) منذ الساعات الاولى للانقلاب العسكري . وكان جمال عبد الناصر قد أصبح عند ذلك وزيرا للداخلية ، كما سيطر زكريا محي الدين على البوليس السياسي والمخابرات ، مدشنا بذلك صلاحياته الواسعة في الدولة والجهاز القمعي .

ب - تشكيل عناصر البرنامج الوطني الجذري الذي بقيت اجزاؤه الاقتصادية والاجتماعية غامضة حتى هذه الفترة حيث ان التركيز الاساسي وضع على هدف الاستقلال واعادة بناء دولة ذات سيادة تملك قوة ذاتية حقيقية .

١ - من وجهة نظر التحليل العلمي الاجتماعي فان المجتمع المعاصر الوحيد الذي يمكن وصفه بأنه «مجتمع عسكري» هو المجتمع الاسرائيلي . واحسن دراسة متوفرة حول ذلك هي دراسة: س.ن. ايزنشتاد «المجتمع الاسرائيلي» ، لندن ١٩٦٨ .

ج - غير أن الكثير من الغموض وعدم التحديد كانا واضحين في التعريف في الخط السياسي العام في كل من العلاقات الداخلية والخارجية . وقد كان ذلك يعزى ، بطرق مختلفة ، أما الى عدم التجربة السياسية لدى القيادة الجديدة او الى ميكيافليتا . وكان كلا العنصرين موجودا ، بالرغم من أنه من الصعب تحديد أيهما كان طاغيا .

د - تغيرات هامة في هيكل السلطة السياسية واتخاذ القرار كنتيجة لعنصرين جديدين : السيطرة التي مارسها مجلس قيادة الثورة ، المركز الحقيقي للحياة السياسية ، وانشاء اول حزب سياسي موحد ، «هيئة التحرير» ، في ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، والذي أصبح عبد الناصر أمينه العام في ٦ فبراير .

٢ - اتصف النشاط السياسي لمجموعة الضباط خلال المرحلة الثانية (١٩٥٦ - ١٩٦١) بالخصائص التالية :

أ - انتزاع سلطة التقرير السياسي بكاملها ، وليس مجرد السيطرة على جهاز الدولة .

ب - تأكيد السيطرة على سلطة التقرير في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية ، يصاحبها احكام أشد على مجمل الحياة العامة .

ج - انخفاض مدهش في التصور للتحالفات السياسية ، خاصة حصول شرح في الجبهة مع القطاعين المصرفي والصناعي للبورجوازية الكبيرة ، والتي جرى الحفاظ عليها لمدة طويلة بأي ثمن .

د - المجابهة مع اليسار الشيوعي والماركسي مع تصور التقليل من شأنه نفسيا وسياسيا ، ثم ، في موجة القمع الثانية ، تدمير تنظيمه واطاراته . وبهذا العمل أصبحت الدولة وقيادتها العسكرية وحيدة في مجابهة القوة السياسية الوحيدة التي سمح لها النظام بالعمل منذ ١٩٥٤ : الإخوان المسلمون ، مع ايديولوجيتهم «الاصولية الاسلامية» المتكاملة وتنظيمهم السري ، الذي كان يتجهز للعمل المباشر .

٣ - اتصف الدور السياسي لمجموعة الضباط خلال المرحلة الثالثة والاخيرة التي ندرسها ، بالخصائص التالية :

أ - بعد صدور ميثاق العمل الوطني والاتحاد الاشتراكي العربي ، قسم الرئيس عبد الناصر الاطارات العسكرية الى فئتين . كان على الضباط الذين يعملون في السياسة ان يتخلوا عن بزاتهم العسكرية كما جردوا من الامتيازات التي تعطى لهم رتبهم . وبالمقابل فقد تسلموا مواقع رئيسية في الدولة ، مؤلفين الاغلبية العظمى من الشخصيات الدبلوماسية الكبيرة ، ونسبة عالية من رؤساء ومدراء واعضاء مجالس المؤسسات العامة ، الخ ؛ وعددا كبيرا جدا من الوزراء ، ونواب الوزراء ، ووكلاء الوزارات ، ونسبة كبيرة من المناصب الرئيسية في الثقافة والصحافة والاعلام والراديو والتلفزيون .

وكانت الفئة الثانية تتألف من الضباط الذين استمروا في مناصبهم العسكرية . وقد تلقوا تدريباً أعلى من ذلك الذي كان متاحاً قبل ١٩٥٢ : انشأ معهد للدراسات

العليا في الدفاع الوطني ، واوجدت رتبة جديدة (فريق اول) ، بعد حرب اليمن ، مما سمح بزيادة كبيرة في طبقة الضباط الكبار . واعطي ضباط الاركان وزنا اكبر في سلطة التقرير السياسي والعسكري ، وقد انسجم هؤلاء الضباط الكبار الاكثر تأهيلا مع مجموعة من الاطارات التكنوقراطية القادرة على تحدي زملائهم المدنيين .

شيئا فشيئا أصبح دور سلك الضباط اكثر تحديدا على الخطوط التي تصورها جزء من الجناح النشط من منظمة الضباط الاحرار القديمة . فليس اعلى منصب في الدولة وحده ، في شخص رئيس الجمهورية ، ولكن ايضا كل الاتجاه العام لجهاز الدولة (خاصة وزراء الحربية والداخلية) والحكومة هو في ايدي العسكريين . وفي وزارة صدقي سليمان التي اعلنت في ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ كان رئيس الوزارة نفسه عقيدا ذا مقدرة عالية ، وكان ثلاثة من نواب رئيس مجلس الوزراء الاربعة من كبار ضباط الهندسة العاملين في الاركان العامة (عبد المحسن ابو النور ومحمود يونس ، وثروت عكاشة ، الذي كان يحمل دكتوراه في الادب من السوربون ايضا) ، والرابع الدكتور محمود فوزي (الشؤون الخارجية) الذي كان له منافس على الصعيد الوزاري - ضابط آخر هو محمود رياض . كان نصف مجلس الوزراء مؤلفا من ضباط اركان وضباط كبار . بالاضافة الى ذلك ، فان هذه السيطرة والنفوذ على سلطة التقرير توسعت الى المنطقة الرئيسية للقطاع العام والى المجالين المتراپطين في الثقافة والاعلام .

ان الصفة الرئيسية للتعديل الذي جاء بوزارة صدقي سليمان يكمن في انه للمرة الاولى منذ الاستيلاء على الحكم في ١٩٥٢ ، يسيطر الجناح الراديكالي في مجموعة الضباط الاحرار والاطارات المدنية المرتبطة بها على السلطة الحكومية بعد ازاحة الوزراء المواليين للغرب (د. عبد المنعم القيسوني في الاقتصاد والمالية ؛ عبد القادر حاتم ، الثقافة والاعلام ؛ الشيخ احمد عبدو الشرباصي ، الشؤون الدينية والاجتماعية ، الخ) . من المؤكد ان بعض الوزراء الذين يمثلون هذا الاتجاه ظلوا في مناصبهم ، لكن مركز القرار - على المستوى الحكومي - انتقل الى ايدي المجموعة الجديدة . والقول «على المستوى الحكومي» صفة ضرورية لان «سلطة الدولة» ظلت امتيازاً لرئيس الجمهورية .

بالاضافة الى ذلك ، فان الاتحاد الاشتراكي العربي نفسه ، الذي اعتبر كبوتقة لكل القوى الاشتراكية كان مسيرا بشكل رئيسي من قبل اعضاء اساسيين في سلك الضباط ، واعضاء سابقين في مجلس قيادة الثورة القديم او مجرد موظفين في الجهاز السياسي العسكري الحاكم . ومن بين اللجنة التنفيذية المؤلفة من مئة عضو يمكن اكتشاف عضوين كانا ينتميان الى اليسار «التاريخي» غير الشيوعي . وكل الآخرين جرت تسميتهم بواسطة نواة الضباط الحاكمة ، وخاصة بواسطة علي صبري ، الامين العام الحالي ، النصر الاول للحوار مع الغرب وخاصة مع الاميركيين عام ١٩٥٢ . كان علي صبري معارضا بشكل جذري ، ولكن بمهارة ، لاي تحالف مع الماركسيين ، وقد برز كزعيم لليسار الرسمي بعد عزل كمال رفعت ، عضو سكرتارية الشؤون

الايديولوجية ، بينما اقتصر عمل خالد محي الدين على حركة السلم . وازداد هذا الاتجاه بشكل طبيعي على كافة المستويات في لجان الاقاليم والمدن ، ولجان الاقسام ، ولجان الوحدات الاساسية او على مستوى القاعدة ، وهكذا ، ولكن اللجان القيادية كانت هي التي خبرت الى المدى الاكبر هذا الغزو للعسكريين داخل العملية السياسية .

لقد تقدم كل شيء وكان الاطارات السياسية التي جاءت من داخل الجهاز العسكري كانت تطبق على اضدادها المدنيين القانون الذي طبقته قيادة الدولة على اليسار الماركسي : «تعاونوا معهم ، امتصوهم ، ولكن ابقوا كل سلطة التقرير السياسي في ايدينا بأي ثمن كان» . على الصعيد السياسي فان الاتحاد الاشتراكي العربي المضخم والذي لا يمكن استعماله (٥ مليون عضو من مجموع عدد السكان البالغ ٣٠ مليون نسمة) ، أصيب بشكل حتمي بالشلل بسبب عدم وجود الاطارات والقوى الفعالة حيث ان كل الشيوعيين ، والماركسيين والاشتراكيين الذين عرفوا بذلك تاريخيا ، جرت تنحياتهم جانبا . اما في مجالات اخرى من الحياة العامة فان سيطرة العناصر السياسية من سلك الضباط حققت بصورة عامة فعالية اكبر (شركة قناة السويس ، سد اسوان العالي) بالرغم من انه لا يزال صعبا التنبؤ بالاثار الطويلة المدى التي سيخلفها هيكل الادارة هذا على الحياة الاجتماعية .

في التحليل النهائي ، سيعتمد «كل شيء» في مصر على ولادة حزب اشتراكي شعبي حقيقي ، يكون مسلحا لا «بأدوات العمل» المناسبة فقط ، ولكن ايضا بقوة «التفكير النقدي» - ليس في الميدان الثقافي والفني فحسب ، ولكن قبل اي شيء في مجال العلم الاجتماعي والنظرية السياسية .

هناك أمثلة عديدة عن تلقين الفكر ، أهمها مثال اتاتورك . ثورة وطنية لم تصمد وطوحت بها حرب استقلال استمرت اربع سنوات وعبأت أمة بكاملها بتقاليدها التي تعود الى الف سنة حول الشعارات الجديدة للحرية والعصرية والنهضة ، اذ بعد أقل من جيل دخلت تركيا في خضم الرجعية الدينية - التي صدت ولكنها لا تزال مسموحة ، والواقع انها عميقة الجذور في الريف - والبيروقراطية ، ولكن قبل كل شيء ، ضمن جهاز الامن نفسه الذي أصبح معاديا لاي تغيير اجتماعي آخر . ان الاصلاح الذي بداه اتاتورك اثر على الثقافة والحياة اليومية في الريف ، لكن بدون مشروع اشتراكي أبعد من ذلك . وتوقفت العملية في غياب ادوات فعالة لتعبئة الشعب حول القائد العسكري والبطل الوطني . من الواضح أنه كان هناك اختلاف دقيق في التوقيت بما يختص باعتراف الاشتراكية . ولكن القضية المركزية هي نفسها : كيف يمكن تحويل ثورة «وطنية» الى ثورة «اجتماعية» ؟ كيف يمكن انعاش الجدلية الاجتماعية على المستوى النظري ، وكذلك على المستوى العملي ؟

وصلت عملية الثورة الوطنية في مصر الى المرحلة الاكثر تقدما في التاريخ الحالي للقارات الثلاث . ان اصالتها تكمن ، أساسا ، في مبادرتها الى تحويل عميق وحقيقي للهيكلة الاقتصادية والاجتماعي للبلاد ، بما في ذلك الريف . ولتحقيق هذا التحول

استعملت أداتين : أولا ، سلك الضباط ، « هذه القوة الوطنية الجذرية النموذجية » التي تكمن جذورها الاجتماعية في البورجوازية الدنيا ، والتي حولت نفسها ، مع مجموعة من الموظفين التكنوقراطيين ، الى طبقة جديدة بالمعنى السياسي الاجتماعي ، وكذلك بالمعنى الاقتصادي للتعبير . ثانيا ، جرى تطوير أيديولوجية تجريبية تابعة للدولة ، مما ساعد على تقوية التقاليد القديمة للمركزية المصرية الهرمية التي منحت تسمية الاشتراكية الآن .

ان العامل الحاسم - اي « الجماهير الشعبية » التي يعمل كل هذا باسمها - يظل بعيدا عن سلطة القرار السياسي ، حتى ولو سميت مشاركة في المناقشات . والحقيقة ان عملية تحويل الحياة الاجتماعية الان تتيح امكانية انطلاق سريع وحقيقي ، ليس فقط على النطاق « الانمائي » ، ولكن في تحقيق اشتراكية تكون مصرية في الاسلوب والشكل . ولذلك كانت المقاومة المنسقة من جانب الجهاز الحاكم والبروقراطية ، اي من الطبقة الحاكمة باختصار . ومشاكل مصر المتعددة ونتائجها الحتمية تنبع من هذا الوضع .

في الوقت الحاضر لا يزال يجري البحث عن الحلول داخل الاطار القديم : من خلال عمل الدولة بواسطة الجهاز والادارة ، ومن خلال حزب لا يمارس سلطة حقيقية . لقد كانت حكومة صدقي سليمان التي جاءت الى الحكم في خريف ١٩٦٦ ، من الناحية التقنية بالاجمال ، ومن الناحية السياسية الى حد ما ، مهيئة للقيام بهذا التحول .

ثم ، في صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ شنت اسرائيل الحرب وحصلت على نصر عسكري سريع . لكن الاهداف السياسية - الاطاحة بالنظام الناصري وما يتلوه من التخلص من النظام السوري - لم تحقق . وتحليل الوضع الحالي يمكننا من لقاء الضوء على العناصر الرئيسية في الصراع الذي هو نتيجة للعدوان :

أ - الادعاء بأن للجيش كقوة متحدة ان يشغل موقعا مهيمنيا في السياسة المصرية اصبح الآن مرفوضا بشكل عميق من كل الطبقات والمجموعات الشعبية . وفي خطابه في ٢٣ يوليو ١٩٦٧ قال جمال عبد الناصر ضمنا ان كل القيادة العليا ، وخاصة قائد سلاح الطيران ، رفض اتباع التعليمات العسكرية . لكنه ، في نفس الوقت ، برا تماما الجيش باعتباره الجيش الوطني للشعب المصري . وكان الهدف محاولة تجميع قوى الاطارات الوسطى والدنيا ضد الجنسرالوات ، واسترضائهم بواسطة الشعور الشعبي بالاجمال .

ب - ظهر الجهاز في البداية وكأنه اهتز بعمق ، ودب الضعف الى جناحه العسكري وراحت تجري فيه عملية اعادة تنظيم كاملة ، بينما جناحه السياسي يستعمل تأثيرات ضخمة لكي يتجه الى اليمين . اما وزير الحربية السابق ، شمس الدين بدران الذي كان مسؤولا عن ابعاد كل الضباط المدربين في الاتحاد السوفياتي من قيادات العمليات (التي اعطيت الى ضباط « موثوقين » كان ولاؤهم مضمونا من خلال اعطائهم امتيازات معينة) ، فقد استبدل بـ ع . و . البزري أولا ، ثم في ٢١

يوليو - قبل يومين من الخطاب الذي أعلن فيه الرئيس عبد الناصر استلامه الشخصي لكل مقاليد الأمور - بأمين هويدي ، الذي كانت مهمته إعادة بناء ولاء القوات المسلحة السياسي . وفي نفس الوقت كان هنالك اسم صاعد آخر هو عبد المحسن ابو النور ، وزير الاصلاح الزراعي (بعد ان كان احد نواب رئيس الوزراء في وزارة سبتمبر ١٩٦٦) ، وقد عين قائدا لقوات المقاومة الشعبية (٢١ يونيو) ، ثم مساعد الامين العام للاتحاد الاشتراكي العربي (٩ يوليو) حيث لم يعد الامين العام هو علي صبري ، بل رئيس الجمهورية نفسه .

ج - ان الحزب غير قادر على العمل حسب ما يراه اكثر المراقبين خبرة . ولا بد من تشكيل لجنة مركزية جديدة ، حتى نتمكن ، من خلال تركيبها المحدد ، ان نقوم ببعض التقييم لوضع اليسار في قيادة الحزب الذي يهدف الى ان يكون اشتراكيا . ولكن ، في أي حال ، من الصعب تصور كيف يمكن انتقال مركز ثقل سلطة الدولة من الجهاز الحاكم ، الذي تطور في اتجاه ايدولوجية وطنية معادية للماركسية ، الى حزب اشتراكي تقوده اطرار اشتراكية . وفي الوقت الحاضر فان التنظيم الحزبي الذي اقامه علي صبري يبقى جامدا : منظمات محلية غير عاملة ، و«منظمة حزبية» (اطرار) يذهب وقتها هدرا في المناقشات والتقارير ، ومنظمة الشباب العربي الاشتراكي شبه العسكرية التي تضم حوالي ٣٠٠ الف شاب مدربين على قتال الشوارع . وبينهم قطاع هام معاد للماركسية صراحة .

د - ان «الجماهير الشعبية» ، التي كان تحركها في ٩ و ١٠ يونيو حاسما ليس في ابقاء جمال عبد الناصر في السلطة فقط ، ولكن في فرض انشاء تنظيم للمقاومة الشعبية المسلحة تحت سلطته ، لم يجر تحييدها بواسطة الجهاز . وبدلا من انشاء ميليشيا شعبية لحماية البلاد ، ودعم السلطة السياسية ضد أية مؤامرات ، مما يؤدي الى فتح المجال امام تقدم الاطرار السياسية الجديدة من القاعدة ، فان الجهاز - بقيادة زكريا محي الدين شخصيا - رفض توزيع السلاح الا بشكل شحيح لبعض المصانع الرئيسية في الليل . وأعلن خطاب رئيس الجمهورية في ٢٣ يوليو ان البلاد لا تملك وسائل لتسليح الشعب . ومن هذا الامتناع عن اعطاء السلاح الى انهاء التعبئة الى الاستياء ، اصبح الطريق مفتوحا امام توطيد مركز الجهاز اليميني ، وتحييد الاتجاه الجذري واليساري ، وفي النهاية تجديد العملية السياسية التي جري اختبار حدودها القصوى في التحرك الشعبي يومي ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ . ان جوهر الازمة التي تعصف بثورة مصر الوطنية وتمنع تقدمها يمكن ان تطرح في مسألتين :

١ - من المستحيل بناء دولة عصرية في غياب «طبقة سياسية» حسب تعبير انطونيو غرامشي . وعلى الرغم من ذلك فان هذا هو بالذات ما حاول النظام العسكري التخلص منه منذ ١٩٥٢ .

٢ - من المستحيل اشعال ثورة اشتراكية وبناء دولة شعبية في غياب الاشتراكيين ، وبدون تعبئة للجماهير الشعبية ، في المدينة والريف ، وللانتلجنسيا

الثورية . ومن المؤكد ان ذلك لن يتم بالاعتماد على الجهاز السياسي المنصرف الى محاربة اليسار ، والذي هو بسبب ذلك مفتوح لكل اشكال التغفل المعادي .
ان الحديث عن «التجديد» بعد اضعاف الثقة بالقيادة العسكرية يعني القليل ، الا اذا حددت اهدافها بالطريقة المذكورة . ولكن اهم شيء يجب ادراكه هو ان النظرية التي تفسر كل شيء من خلال تراجع وعدم وجود تنمية للاقتصاد والمجتمع والتكنولوجيا في مصر هي خاطئة في جوهرها . ففي فيتنام ، حيث عجزت آلة الحرب الاكثر عصرية في العالم عن التقدم ، ثبت العكس . ان بلادا اكثر تخلفا بكثير من مصر من عدة نواحي ، تستطيع ان تقوي مركزها وتتقدم على طريق وطني اشتراكي موثوق بشرط ان يكون لديها قوة سياسية ، وقيادة سياسية حقيقية ، مسلحة بفلسفة اجتماعية علمية جذرية تستخدم بجرأة وابداع . ان مستقبل مصر له هذا الثمن .

بالرغم من أن هذا الكتاب يتوقف شكليا عند صباح ٥ يونيو ١٩٦٧ ، فقد شعرت بأنه يجب اعطاء بعض الاشارات كما فعلت هنا حول الوضع الناتج عن ذلك . والواقع ان هذه السطور كتبت عشية الهزيمة . وفي خريف ١٩٦٧ ظهر المتهمون الحقيقيون الى العلن : ليس فقط عناصر هامة في قيادة الاركان والقيادة العليا ، ولكن المشير عبد الحكيم عامر نفسه ، وايضا - وهو العنصر الاساسي في المؤامرة التي جعلت عبد الناصر يسترجع قوته ثانية عندما بدأ يقود عملية تغيير جذري لاتجاهه السياسي (وزارة صدقي سليمان الجديدة عام ١٩٦٦ التي جاءت بعد حملة التطهير ضد الارستقراطية الزراعية بعد قضية كمشيش ★) - قادة الجهاز ، الذين هم في الواقع «حكومة الظل الحقيقية» ، اي ، الدولة ، في مصر . اما الرجال الذين يحاكمون الآن علنا فانهم يسفرون اخيرا عن مشكلة طبيعة سلطة الدولة : صلاح نصر رئيس المخابرات العامة ، شمس بدران ، وزير الحربية السابق ، عباس رضوان ، وزير داخلية سابق ونائب رئيس المخابرات العامة ، بالاضافة الى زملائهم العسكريين النشيطين . من المؤكد انه يجب سحب هذه المحاكمة حتى استنتاجاتها المنطقية ، اي ، الطبيعة الحقيقية للسلطة في مصر منذ حريق القاهرة .

- ٤ -

ان هذا الكتاب يدور حول موضوع مركزي : التجربة العسكرية في مصر هي

★ في ربيع ١٩٦٦ كان مناضل شاب يستقصي وضع اصلاح الزراعي في منطقته . وقد قتل بأمر من عائلة الفقي ذات النفوذ الواسع . وعلى الفور انشئت لجنة عليا لتصفية الاقطاع برئاسة المشير عامر . واصبحت الثورة اخيرا هي الامر اليومي في الريف .

تجربة خاصة ؛ أي ، أن الطريق الذي سارت عليه مصر لاستعادة استقلالها ، وكسر سلاسل الملكية والتحرك نحو العصرية منذ ١٩٥٢ ، هو أساسا وتاريخيا طريق مصري . لقد قاد هذا الطريق «القوماني» (١) Nationalitarian النظام العسكري تحت حكم جمال عبد الناصر ، الذي تعرضت شخصيته وعمله ودوره الى موجات مختلفة من التملق والكراهية ، الإعجاب او الازدراء ، وقد جرى اكتشاف ذلك بواسطة صحافيين اذكياء او مستشرقين موهوبين . ويجب الاعتراف ، بأنه حتى ١٩٦٢ ، قدم القليل الى وسائل الدراسة للتحليلات النظرية التي تجمع بين التاريخ وعلم الاجتماع . وبالرغم من ذلك فان القضايا التي طرحتها ثورة مصر الوطنية تحت النظام العسكري كان يجب ان تثير اهتماما اكثر جدية .

لهذا فسيكون بديها لدى القارئ لماذا عالجت هذه المهمة بواسطة المنهج الماركسي بالاشتراك مع «الخيال الاجتماعي» ، كما اطلق عليه بجدارة س. رايت ميلز ، والذي يبدو لي مصدرا مضيئا في اية محاولة لاكتشاف هام وامتحان للحقيقة الاجتماعية الديناميكية المعقدة ، والضاربة جذورها بعمق في التاريخ (٢) .

كان الهدف الدائم هو البحث عن مبدأ او قانون ماركسي للخصوصية التاريخية فيما يختص بمصر . وهناك العديد من الفقرات التي تتصل بهذا القانون ، وبشكل خاص في الفصل الحادي عشر ، المخصص لبحث هذه المسألة . واريد ان الفت النظر الى مفهوم جرى تقديمه وتفسيره للمرة الاولى من خلال دراسة ميدانية لثورة مصر الوطنية ، اي مفهوم القومانية Nationalitarianism^١

حوالي ١٩٤٥ - ١٩٤٧ فوجيء الكثيرون منا بعدم كفاية المفهوم التقليدي عن «القومية» كما يطبق على التوقعات الصاعدة للبلدان المستعمرة والمستعمرة سابقا او المستقلة . ففي تعابير علم الاجتماع والسياسة ضمن الاطار الغربي تشير «القومية» الى مجموعتين من المفاهيم . الاولى ، مجموعة سلبية مثل نفى الآخر ، لها سلوك انعزالي ، وترفض العالمية ؛ والثانية مجموعة ايجابية وذات فعالية مباشرة ، مثل التوسع الاقليمي والنزاع على الحدود الذي أدى الى الحروب الاوروبية خلال القرون الاربعة الماضية التي سمي آخر اثنين منها بالحربين «العالميتين» حيث انهما جعلتا دولا وشعوبا اخرى تشترك في الصراع على السيطرة على العالم الذي كانت تقوده

١ - استعمل هذا التعبير للتفريق بين قومية البلاد التي لا تزال تزرع تحت الاستعمار وبين قومية البلاد الاستعمارية .

٢ - انني مدين بذكر هذه الحقيقة للذاكرة س. رايت ميلز . لم اقرا كتابه «الخيال الاجتماعي» الا عام ١٩٦٥ ، اي بعد ثلاث سنوات من الانتهاء من كتابة مسودة كتابي هذا . والواقع انه ساعدني على تقوية وتغذية فكري ونظرتي كما كان الامر بالنسبة لكثير من علماء الاجتماع حول العالم . حول الجانب المنهجي راجع دراستي : «علم الاجتماع والتاريخ الاقتصادي» في مؤتمر حول التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط ، كلية الدراسات الشرقية والافريقية ، جامعة لندن (٤-٦ يوليو ١٩٦٧) منشورات ١٩٦٨ .

القوى الغربية .

لذلك فان الراي السائد في الاوساط التقدمية والليبرالية الاوروبية اليوم هو ان «القومية» قد عف عليها الزمن ، واصبحت قليلة القدر ، وان الوقت قد حان لعقد اتفاقيات اقليمية ، وان الاستقلال المتبادل ، بدلا من الاستقلال ، يجب ان يكون هو الشعار المرفوع ، الخ. ولكن ، بالرغم من ذلك ، لا يمكن للمراقبين الا ان يلاحظوا الموجة العالية من الشعور والانجازات القومية في الغرب نفسه ، وكذلك في الدول الاشتراكية المتقدمة . اما في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية حيث تختلط الثورات القومية بالثورات الاجتماعية ، فانها لا تبدو بأنها سائرة على طريق وحيد تسيطر عليه المسألة القومية .

هكذا فان هدفي هو رسم حدود بين هاتين المجموعتين . ففي مثال اوروبا واميركا الشمالية - وخاصة في مثال الدول الراسمالية المتقدمة كثيرا في مناطق العالم تلك - يمكن النظر الى القومية «الفعالة» كامتياز للبلاد التي اقيمت منذ وقت طويل في هيكلها الحديث (اي البورجوازي الراسمالي) ، والدول المستقلة ذات السيادة والتي تقاتل من اجل السيطرة على الثروات والموارد في اوروبا وفي كل انحاء العالم . وبسبب ان هذا الصراع ادى بشكل مباشر الى حربين عالميتين فان «القومية» يمكن ادانتها منطقيا باعتبارها مرادفة للعدوان والشوفينية واللاانسانية والعداء للعالمية . في القارات الثلاث - حيث مصر مركز تقاطع - فان العملية مختلفة تاريخيا . وذلك لان النضال ضد الاحتلال الاستعماري والتسلل والسيطرة يهدف اساسا الى استعادة احتلال سلطة التقرير في كل مجالات الحياة القومية كمقدمة ضرورية «لإعادة اكتساب الشخصية القومية» ، الموجودة في قلب عملية النهضة القومية . لهذا فان الجلاء عن ارض الوطن والاستقلال وسيادة الدولة القومية واستئصال مواقع القوة الاستعمارية السابقة ليست الا وسائل للوصول الى هدف . وهذا الهدف - النهضة القومية - الذي يظهر للعيان من خلال السياسات والمسالك التي هي قومية على التحديد - يتعرض للهجوم بشكل لا يتوقف بكل الاسلحة الموجودة ومن كل الزوايا الممكنة . وربما يتعرض لذلك اكثر ما يكون داخل البلد ذاته .

ان هذه الظاهرة - الاختلاف التاريخي ، هي ، مع ذلك ، مختلفة هيكليا وبشكل خاص في المرحلة الحاضرة عن «القومية الغربية» . لهذا فقد اقترحت تسميتها بالظاهرة القومانية (Nationalitarianism or the Nationalitarian)

كل عمل ، كل فكرة ، كل تطور يمكن رؤيته على انه يقترب من بناء واعادة بناء وتملك كل من الامة لنفسها والدولة القومية بواسطة شعب تلك الامة وباعتبارها نهضة قومية في حالة الامم القديمة . وربما تظهر المظاهر السلبية لفترة من الوقت لكن ذلك يظل سطحيًا . اما ما هو اساسي فيختلف تماما . انه ينتمي الى مجال بناء الايجابية الاجتماعية . وشخصيته المتصلبة وثقته الجدلية بالنفس يجب الا تقود المراقبين والمختصين والدارسين الى الخطأ .

وبالرغم من ان هذا الكتاب لا يبحث بنظرية القومانية بشكل خاص ، فانه أعد واطلق كمقدمة لهذه النظرية التي لم تعرض سوى ملامحها العامة هنا . ولكن من

الضروري الاشارة الى الدور الاساسي لهذه النظرية في التحليل المقدم ، مخافة ان يظل بعيدا ضمن «الدراسات التطبيقية» فقط .
لماذا اذن ؟ وكيف ؟

ان الوجه المحترق لمصر جعل الكثير من المراقبين والمختصين يطلقون اوصافا اما مصطنعة او خاطئة . لقد كان هناك القليل جدا من الكتب الجديرة بالاهتمام عن مصر منذ ١٩٥٢ والاعمال الجادة كانت حتى اقل عددا بالرغم من انها بدأت تظهر اخيرا . وفي مصر نفسها ، فان «ازمة المثقفين» ، التي اعلنت عام ١٩٦١ ، لم تنته بعد بالرغم من ان الكثير من التقدم قد تحقق بعد ١٩٦٥ ، وخاصة بعد سبتمبر ١٩٦٧ . وتنشر دراسات جادة ومقالات وبعض الكتب - ضمن مئات المؤلفات المليئة بالكلام الفارغ - آراء مختلفة حول الخط العام لادبيات مكتب الدعاية والتحريض التابع للحزب الشيوعي .

واذا كان عام ١٩٦١ ذروة عملية ابعاد الانتلجنسيا المصرية ، فان من حظ هذا الكتاب ان يكون قد صدر عام ١٩٦٢ ليتحدث ويوضح ، باسم جيل مضطهد بكامله - ليس بالمعنى الرسمي ، بل مرتكزا على تجربة حياة أحد أعضاء هذا الجيل - وانتقاله من عمله في الدولة الى السجن ، الى المنفى ، الى اليأس والرومنطيقية ، واعادة التكيف النفسي والواقعية الاستراتيجية . بهذه الطريقة فقط يمكن وضع نهاية «لمدرسة المركزية الاوروبية الليبرالية» اي الابوية والازدراء نحو مصر . لقد جاء الوقت لتوضيح انه ليس على «القارات الثلاث» ان تضع شخصيتها في المجال الكوزموبوليتي للمجتمعات الغربية الصناعية ، لكي تستطيع ان تبرز . والدور الذي تلعبه النظرية والتطور النظري من خلال انتلجنسيا «القارات الثلاث» يجب ان يجسد بعمل حقيقي يقود الى فهم أكبر ودلالات اجدى من مجرد الكتب التي تتحدث عن الظواهر والمقالات المفرورة لاشباه المستشرقين المليئة بالازدراء (١) .
من «لماذا ؟» الى «كيف ؟» .

ان اسس هذا الكتاب موجوده في تجربة حياة المؤلف ، خاصة بين ١٩٣٩ و ١٩٥٩ . فخلال تلك الفترة كنت على صلة وثيقة بالحركة الوطنية والتقدمية العاملة في مصر . وقد سمحت لي الحياة بالمشاركة في مسؤوليات اليسار المصري خلال تلك السنوات المصرية . ومنذ ١٩٥٩ أصبحت أعيش في باريس مشتركا في بحث اكاديمي علمي في مجال علم الاجتماع المقارن والنظرية الاجتماعية . وهكذا كان ممكنا الجمع بين الحياة والبحث ما بين النظرية والعمل ، وبين ماضي ثورة مصر الوطنية ومستقبل شعبنا .

من الناحية العملية ، يقوم هذا الكتاب على الاسس التي تقدمها الكتب المصرية والاطروحات والدراسات والصحف والمجلات والتقارير والوثائق، الخ... لكن المعنى

١ - كما جرى تفسيرها في مقالاتي : «الاستشراق في ازمة» ، مجلة ديوجين ، العدد ٤٤ ، تشرين

الاول - الثاني ١٩٦٣ ، ص ١٠٩ - ١٤٢ .

الحقيقي للاحداث يأتي عبر معاشتها يوما بيوم . وقد استعملت المصادر الرسمية ، ومعظمها غير دقيق ، لكنها تصبح اقل شكا كلما اقتربنا من الحاضر كما استعملت كل المواد والمؤلفات المنشورة باللغات الاوروبية .

غير ان المصدر الاساسي لهذا الكتاب هو صلتي العضوية التي لم تنقطع ابدا بمصر وحركتها الوطنية ونهضتها الثقافية ، وبشعبنا . فعندما كنت اكتب لم اكن اشعر بالوحدة مطلقا ؛ فالصديق والخصم ، الرفيق والعدو ، لم يتخلوا عن هذه السفينة . وهذا صحيح بشكل خاص عند الحديث عن الرفقة الجميلة والدافئة والانسانية لأولئك الذين شاركهم وشاركهم وسأظل اشاركهم العناء والمعاناة والامل بنهضة مصر الوطنية باتجاه الاشتراكية . فهؤلاء فقط ، مجتمعين ، يمكن ان يشعروا بالفخر بسبب اي انجاز يمكن ان يكون هذا الكتاب قد حققه ، وبسبب اي تقييم ايجابي يمكن ان يلقاه . فمن خلال التعابير النظرية ، والنظرة الواسعة للماركسية المصرية - كمدرسة فريدة في الفكر والعمل وك «عقل جماعي» كما يقول غرامشي - فاني افعل ذلك نيابة عن زملائي في ضوء خبراتهم واضعا نصب عيني ارادة الجزء الاكبر من الشعب المصري ، عواطفهم وعقولهم ، وحقهم في البروز والاعتراف بهم بوصفهم المهندسين الاساسيين لمصر مصر . ومن البديهي القول ان اية اخطاء هي اخطاء الكاتب وحده .

ان جيلا جديدا يولد في ارض مصر ، وطننا الذي لا يمكن نسيانه . وهذه الدراسة موجهة اليه اولا . يجب الا نخطيء . يجب الا ننسى . يجب الا يبقى التاريخ لعنة عندما يمكن ان يكون املا . ويجب ان لا نقبل ان يصبح شعب مصر ، وقد انقذ استقلال بلاده وحريتها ، وبالتاكيد كيانها نفسه يومي ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ ، ان يصبح بعيدا عن وطنه .

ومع ان الحقيقة يمكن ان تكون مرة فاني اود الاستشهاد بسبينوزا : «... الحقيقة التي هي دليل نفسها» . الحقيقة التي يمكن ان تؤلم ، ولكن تبقى الطريق الوحيد الى العقلانية ، الطريق الوحيد الذي يستطيع ان يقود شعب مصر لتحقيق أمنية الطهطاوي : «فليكن الوطن مكان سعادتنا العامة التي سنبنينا من خلال الحرية والفكر والمصنع» .

القِسْمُ الأول

المجتمع المصري قبل الانقلاب

«ترك لي والدي فدانين كميراث ...» هكذا تبدأ قصة شحاتة رجب ، فلاح كأي فلاح آخر ، ضائع في كتلة الـ ٢١٤٧٣٠٠٠ مصري في ذلك السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢ عندما احترقت القاهرة ، ستة اشهر قبل ان يخلع فاروق عن العرش بواسطة حركة الجيش .

شحاتة رجب ، فلاح يعيش آنذاك في عزبة عز الدين (اسم مالكتها) في قرية كفر داوود في محافظة البحيرة ، جنوب شرق الاسكندرية .

«ترك لي والدي فدانين كميراث . لكن الباشا اطلق علي جلاوزته ، فأخذوا يضربونني ويهددونني حتى تخليت في النهاية عن الارض لسيدهم وتركت القرية ... لا ، لن أنسى ابدا ما كان يقوله الباشا درملي الذي كان معروفا بقسوته وشرهه في الاستيلاء على اراضي الفلاحين . لقد كان من عادته ان يجمع عمدة القرى ويجعلهم يخلعون احذيتهم ويمشون على الاشواك ...» (١) .

لم يكن شحاتة رجب وحيدا في تلك الايام . في الحشد الذي كان يكبر من ساعة الى ساعة ، ازدحم التجار والباعة المتجولون من كل صنف وملأوا صمت المدينة . أكثر من مليون شحاتة رجب شاهدوا ، بصمت ساكن ، القاهرة وهي تحترق طوال الصباح وطوال بعد الظهر في ذلك السبت ، ٢٦ يناير ، ١٩٥٢ . انه تاريخ مهم ، تاريخ رئيسي في تطور مصر بعد الحرب العالمية الثانية .

لعدة سنوات وخاصة بعد ١٩٥٧ ، وبمبادرة من الصحيفة المسائية «المساء» نشرت الصحافة المصرية سلسلة من التحقيقات والمقابلات التي رسمت ، بطريقة ما ، صورة مؤثرة للحمة الحياة اليومية . في هذه السلسلة يستطيع القارئ ان يراقب مرور الاشخاص امامه بملابسهم اليومية ، على وجوههم امارات الفقر ، يعرضون حالتهم الاجتماعية ، وتاريخ عائلاتهم ، وذكريات حبه ، وقصة حصولهم على الشهادة الابتدائية التي تنتزع بعد ليال طويلة من العمل ، وآمالهم وتعبهم الكبير

١ - المصدر (١٩٥٣) ، أورده ابراهيم عامر في «ثورة مصر القومية» ، القاهرة (١٩٥٧) ، ص ٤٢ .

ولكنهم يعرضون ايضا تلك الحيوية الغريبة ، الكريمة والمحمية ، التي هي مادة ونسيج الانسان في بلاد مصر .

كانت أسماؤهم : عبد الحميد علي ابراهيم ، جندي سابق ، ورجل بوليس سابق ، ويعمل الآن ساعيا في احدى الصحف (١) . فؤاد مصطفى ابراهيم ، بائع متجول وذو اقة أدب : «الادباء في هذه الدنيا ثلاثة أنواع : الذين يكتبون للفلوس ، والذين يكتبون للشهرة ، والذين يكتبون للحقيقة» - وهو يجيب محتجا : «ماذا ؟ فلسفتي ؟ اية فلسفة ؟ الحياة لا شأن لها بالفلسفة . فن الحياة شيء صعب ومعظم الناس لهم عظام طرية جدا هذه الايام . اما فيما يخصني فاني اعامل الناس باحترام واريدهم ان يفعلوا نفس الشيء معي . هذا كل ما في الامر !» (٢) .

محمود عبد الحميد ، بائع قهوة وتلميذ في كلية الحقوق كان من عادته ان يحلم «بعمل شيء ما للمستقبل» (٣) . عبد المنعم حسن دندراوي ترك قريته البائسة لاجل ان يصبح عامل متفجرات في مشروع سد اسوان الجديد (٤) . وملتقى الشعراء الشعبي الاعمى سيد مكاوي صاحب النبرات المؤثرة (٥) . او بذلك الموظف غير المعروف في الدرجة التاسعة ، وهو اب لاربعة اطفال والذي توقف عن الذهاب الى المقهى منذ خمسة عشر سنة والذي لم يجرؤ مرة على ارتياد عيادة الطبيب بسبب الفقر المدقع الذي عاش فيه خلال الشهور الطويلة . «في البيت لم يعد احد منا يفكر في اول الشهر» ، والذي يحاذي دائما نفس الرصيف بحكم العادة ، ويسهر الليل كله قرب اخيه الاكبر الطالب في جامعة القاهرة يوازن بين المستقبل وبين وطأة الحياة اليومية (٦) .

لماذا تلك الحياة اليومية بالذات وليس غيرها ؟

لماذا في ذلك السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، حريق القاهرة ؟

لماذا ، ستة اشهر بعد ذلك ، انقلاب «الضباط الاحرار» ؟

لم يكتب حتى الآن تاريخ الملكية الزراعية في مصر ، ولكن في الوقت الحاضر يمكن لتاريخ الرأسمالية المصرية ، ولو في خطوطه العريضة ، ان يوضح وضع الانسان المصري العادي عام ١٩٥٢ .

هناك اتفاق عام على اعتبار حملة بوناپرت الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠٠) - اي البروز العسكري لافكار الثورة الفرنسية في ١٧٨٩ واساليبها في الحكم - علامة

١ - من اجل حريتي وحرية بلادي ، «المساء» ، ٢ ديسمبر ١٩٥٨ .

٢ - بيعا ومدمن قراءة ، «المساء» ، ١٣ نوفمبر ١٩٥٨ .

٣ - قصة التعليم ما كانتش عالبال ، «المساء» ، ٣٠ نوفمبر ١٩٥٨ .

٤ - «الاهرام» ، ٨ يناير ١٩٦٠ .

٥ - «الاهرام» ، ٢٢ يناير ١٩٦٠ .

٦ - «الاهرام» ، ١٧ سبتمبر ١٩٦١ .

على خلع انظمة الاقطاع الشرقي القديم ونذير نهاية عهد المماليك الذين اقطعهم الباب العالي مصر (١) . لقد تحدى منشور ٢٧ يونيو ١٧٩٨ حق المماليك في الاستيلاء على الاراضي لانفسهم ، ووعد العلماء المسلمين - اغليهم من كبار الملاكين الزراعيين - بانشاء حكومة مركزية مدنية في القاهرة . واستفاد التجار في المدن من نمو التجارة ونظروا باغتراب الى مستقبل ازدياد حجم التجارة الخارجية . وقد حدد قانون ١٦ سبتمبر ١٧٩٨ اسعار الاراضي ، واعترف بحق الفلاح في الارث ، ونظم تسجيل الملكية الزراعية . اي بكلمة مختصرة ، وضع اسس الملكية الخاصة للارض في مصر لأول مرة في التاريخ .

وتختلف الاراء حول ما فعله محمد علي باشا، حاكم مصر من ١٨٠٥ الى ١٨٤٨ . هل يصح اعتبار حملته من أجل التخلص ثم ابادة المماليك التي بدأها منذ تسلمه السلطة في ١٨٠٥ علامة خلق اول دولة بورجوازية في مصر ؟

يقول فوزي جرجس : « لقد انشأ محمد علي العديد من المصانع ، ولكنها لم تكن نتاج التطور الطبيعي للطبقة المتوسطة التجارية ، فهي لم تحطم بالتدريج الانتاج الحرفي ، لتحل محله المصنع الكبير الذي يضم مئات العمال معتمدة على رؤوس اموالها المتراكمة لديها . . . ولما كان تحطيم النظام المملوكي تم اساسا ، كما أوضحنا ، على يدي القوة المسلحة الاجنبية ، وليس نتيجة للتطور الداخلي في مصر ، لهذا فان النظام الاقطاعي نفسه لم يقض عليه بل تغير شكله وتمركزت السلطة الاقطاعية في يد محمد علي » (٢) .

اما ابراهيم عامر فهو اقل جزما اذ يقول : « ان نظام الاستغلال الزراعي في عهد محمد علي كان نظاما مؤقتا انتقاليا بين الاقطاعية والراسمالية ، وكانت مصر تمر اثناء بمرحلة من مراحل ازدواج التطور ، اي كان نظاما اقطاعيا شرقيا ، يمر بمرحلة الاضمحلال والانهياء ، وتتولد داخله عناصر نظام راسمالي قائم على اقتصاد السوق ، ومتجه نحو تحقيق الملكية الفردية للارض » . ويضيف عامر : « . . . لقد كانت اسباب نشأة الراسمالية كامنة في مصر قبل التدخل الخارجي ، وكانت تلك الاسباب تتخذ شكل تطور الاقتصاد الزراعي المصري من اقتصاد طبيعي الى اقتصاد للسوق ، وتتخذ

١ - يعترف جميع المؤرخين المصريين بالمساهمة الثمينة للحملة العلمية التي وافقت بوناپرت . وهناك تشديد في نفس الوقت على استمرار الثقافة المصرية بالرغم من الاحتلال التركي ، وعلى المقاومة الوطنية للشعب المصري . ويشير الى ذلك شفيق غريال ، عبد الرحمن الرافي ، محمد انيس ، حسين مؤنس وآخرون . ويمكن ايجاد برهان مقنع على ذلك في كتاب صبحي وحيدة « في اصول المسألة المصرية » (القاهرة ، ١٩٥٠) ، وفي « سندات مصري » لحسين فوزي (القاهرة ١٩٦١) ، وفي مؤلف محمد فؤاد شكري الضخم « الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر » (القاهرة ، ١٩٦٢) .

٢ - فوزي جرجس : « دراسات في تاريخ السياسة المصرية منذ العصر المملوكي » ، (القاهرة ١٩٥٨) ، ص ٣٦ - ٣٧ .

شكل نمو المدن الصناعية والتجارية المصرية وحاجتها الى الحاصلات الزراعية» (١) .
وفي الوقت الحالي على الاقل ، فان فقدان الدراسات التفصيلية يجعل من
المستحيل اتخاذ قرار قاطع في المناقشة . ولنلاحظ بطريقنا ان مؤرخي الاقتصاد
المصري وخاصة محمد فهمي لهيطة وراشد البراوي لا يطرحون المشكلة اطلاقا تاركين
هذه المهمة للماركسيين .

في ١٨٠٩ الفى محمد علي نظام الالتزام (★) . وفيما بين اعوام ١٨١٣ و ١٨١٨
قام بأول مسح للاراضي المصرية ووزع ، اما بالايجار او بالسماح بالاستغلال لمسى
الحياة ، مليوني فدان بين كبار رجال دولته (القواد العسكريين وافراد العائلة
الحاكمة) ، وبين «الملتزمين» السابقين (الذين اشترؤا حق استغلال جزء من
الاراضي) ، وبين شيوخ القرى والبدو . وهكذا فان الحركة التي بدأت لم تكن
لتتوقف على الاطلاق: الاعتراف بشكل محدود من الملكية الخاصة للارض (عام ١٨٤٦)،
وحق رهن الارض وتأجيرها مدة ثلاث سنوات ، وحق بيع حقوق الاستغلال الى
طرف ثالث ، واخيرا حق توريث الارض (عام ١٨٥٨) . كذلك ادخال وتوسيع زراعة
القطن اثناء حكم اسماعيل باشا (خديوي مصر ١٨٦٣ - ١٨٧٩) لسد طلبات المصانع
الانكليزية التي حرمت من المواد الاولى بسبب الحرب الاهلية الاميركية ، منح ملكية
الارض للمستأجر لقاء دفع ضرائب ست سنوات دفعة واحدة مسبقا (١٨٧١) ، ثم ،
بعد الاحتلال الانكليزي في ١٨٨٢ ، اعطاء شرعية قانونية للملكية الخاصة المعفاة من
الضرائب (١٨٨٣) وللاراضي المحتاجة الى رعاية خاصة (١٨٩١)، واخيرا الغاء السخرة
الا في حالات الحاجة العامة (١٨٩٣) .

بعد بونابرت ومحمد علي بأقل من قرن امتلكت طبقة من ملاك الاراضي تربة مصر
تحت نظام الملكية الخاصة واخذت تبيع محاصيلها في الاسواق العالمية كما في السوق
المحلي . لقد ولدت البورجوازية المصرية .

وكان بروز العلاقات العصرية سيتم من خلال الزيادة المستمرة في الديون وتوطن
الراسمال الاجنبي ، وظهور الشركات والبنوك في مصر خلال النصف الثاني من القرن
التاسع عشر . واختفت اثار مقاومة الخديوي اسماعيل بعد تدشين قناة السويس
- المشروع الذي يجسد العصر الذهبي للامبريالية العالمية في مصر - لتعطي مكانها
لحركة وطنية منظمة وجدت وسيلة عملها في الجيش المصري ، وقيادتها في العقداء
(الكولونيلات) الذين يرأسهم احمد عرابي ، ووجدت نصيرها الواضح في حركة

١ - ابراهيم عامر : «الارض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر» (القاهرة ، ١٩٥٨) ص ٨١-٨٢ .

★ الالتزام : نظام لامتلاك الاراضي في البلاد الاسلامية حيث كان يمكن لكبار رجال السلطة
الرسميين والقواد العسكريين والمقربين الى الحكومة المركزية ان يملكوا جزءا من الاراضي لقاء دفع مبلغ
ثابت سنويا ينتزع بالعنف والاكراه من الفلاحين .

الفكر الممثلة بحركة محمد عبده للاصلاح الاسلامي ، وبحركة عبدالله النديم للتحرر القومي .

وجاء الاحتلال العسكري البريطاني في ١٨٨٢ كرد على ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ الموجهة ضد السيطرة الاوروبية على الاقتصاد والموارد المالية وضد السلطة المطلقة للخديوي توفيق (اكبر ابناء اسماعيل باشا وخديوي مصر ١٨٧٩ - ١٨٩٢) . ويعرض السير ايفلين بارينغ (المعروف باللورد كرومر فيما بعد) الاهداف الاقتصادية للاحتلال كما يلي : « تلخص سياسة الحكومة بما يأتي : ١ - تصدير القطن الى اوروبا مع اخضاعه لرسم تصدير يبلغ ١ بالمئة ؛ ٢ - استيراد المنسوجات المصنوعة في الخارج مع اخضاعها لرسم جمركي يبلغ ٨ بالمئة ؛ وليس في نية الحكومة عمل أي شيء آخر كما انها لن تقوم بحماية صناعة القطن المصري من الاضرار والاضرار التي تلحق به من جراء هذه التدابير . . . وبما ان مصر بطبيعتها بلد زراعي فمن المنطقي ان التأهيل الصناعي لا يمكن ان يقود الا الى اهمال الزراعة وابعاد المصريين عن الارض في نفس الوقت وكلا الامرين يؤديان الى كارثة بالنسبة للبلاد » . بعد ربع قرن ، يعرض كرومر نفسه في تقريره عام ١٩٠٥ ، نتيجة سياسته هذه : « ان الفرق واضح لاي انسان ترقى ذاكرته الى عشر او خمس عشرة سنة مضت . بعض الاحياء (في القاهرة) التي كانت سابقا مراكز لصناعات مختلفة - الفزل ، الحياكة ، صناعة الاوشحة ، الصباغة ، صناعة الخيم ، التطريز ، صناعة الاحذية ، الصياغة ، تحضير التوابل ، النقش على النحاس ، صناعة القناني من جلود الحيوانات ، السراجة ، صناعة المناخل ، صناعة اقفال الحديد والخشب ، الخ - تقلصت كثيرا او اختفت تماما . والآن هناك المقاهي ومحلات بيع «الطقاطيق» الاوروبية مكان المشاغل المزدهرة التي كانت قائمة » (١) .

في مقابل بؤس المدينة والقرية قام اغتناء ملاك الاراضي الكبار الذين وجدوا اخيرا في القوة المحتلة زبونا دائما يستطيع ان يضمن لهم زيادة مستمرة لثروتهم منذ ان صارت مصر ، من اقصاها الى اقصاها ، مزرعة قطن ضخمة لمصانع لانكشير في انكلترا . وهكذا ولد التحالف السياسي بين بريطانيا العظمى وملاك الاراضي الكبار ، وعلى رأسهم العائلة المالكة التي كان لها ان تسيطر على حياة مصر السياسية لثلاثة ارباع قرن .

ومن سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٤ وصل غزو الراسمال الاوروبي ، خاصة البريطاني والفرنسي ، لمصر الى ذروته . وقد اثبت عام ١٨٩٨ انه كان عصيبا : في فبراير وقع عقد بناء سد اسوان الذي كان سيعمم الري الدائم على كل مصر لجعلها مزرعة قطن ضخمة . وقد امن السير ارنست كاسيل - متمول بريطاني عالمي (١٨٥٢

١ - تقرير اللورد كرومر عن مصر والسودان لعام ١٩٠٥ ، (ص ١١٧) . نشرت ترجمته الفرنسية في القاهرة عام ١٩٠٦ . جدول كامل في كتاب ا. بورنز : «الامبريالية البريطانية في مصر» (لندن ١٩٢٨) .

(١٩٢١) - تمويل المشروع . في ٢١ يونيو تم الاتفاق على بيع املاك الدائرة السنية الى رفايل سوارى . في ٢٥ يونيو اسس السير ارنست كاسيل ، ورفايل سوارى ، وقسطنطين سلفاغو - متمول يهودى بارز في مصر - البنك الاهلى . وباعتباره مصرف اصدار ومصرف ودائع كذلك ، فقد اصبح البنك الاهلى ، في الحقيقة ، البنك المركزى الذى كان يحتفظ بكل واردات الدولة ، وودائع كبار ملاك الاراضى ، ويصدر العملة المصرية التى سرعان وما وجدت تغطيتها الذهبية طريقها الى لندن . ثم وسع البنك الاهلى سيطرته الى البنك الزراعى الذى انشأته الحكومة عام ١٩٠٢ لمساعدة ملاكي الاراضى الصغار (ما يسمى بقانون الخمسة افدنة) (١) . وارتفعت رؤوس الاموال الاجنبية الموظفة في مصر من ٢١٢٨٠٠٠٠ جنيه مصري في ١٩٠٢ الى ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه في ١٩١٤ بدون حساب شركة قناة السويس . وفيما بين سنة ١٩٠٠ و ١٩٠٧ انشأت ١٦ شركة جديدة برأسمال اجمالى يبلغ ٤٣ مليون جنيه . وفي ١٩٠٧ كان ٥١ بالمائة من الرأسمال الاجنبى موظفا في شركات الاراضى و ٢٤ بالمائة منه في شركات الرهن . وكان هناك في نفس السنة ١٤٣٦٧١ اجنبيا بين عدد سكان مصر البالغ ١١٢٨٧٣٥٩ نسمة . وفي ١٨٩٢ وصلت الديون العامة المتوجب على مصر دفعها لدائنيها الاوروبيين الى ١٠٦٠٩٨٠٠٠ جنيه (٢) .

وكان الحليف المصري للرأسمال الاجنبى - كبار ملاك الاراضى - يقتنى هو الآخر ويزيد حصته من دخل البلاد . فمن سنة ١٨٩٤ الى ١٩١٤ ارتفع عدد كبار الملاك (الذين يملكون اكثر من خمسين فداناً) من ١١٢٢٠ مالك لديهم ١٩٩٧٠٠٠ فدان (اي ١٣ بالمائة من الملاك يملكون ٤٤ بالمائة من الارض) ، الى ١٢٤٨٠ مالك لديهم ٢٣٩٧٠٠٠ فداناً (اي ٨٠ بالمائة من الملاك يملكون ٤٣ بالمائة من الارض) . وقد كان هذا التمرکز للملكيات الكبيرة للارض يتم في نفس الوقت الذي كان فيه عدد سكان مصر - الذي كان ٨٠ بالمائة منهم يعيشون في الريف - يزداد من ٩٧١٤٠٠٠ نسمة في عام ١٨٩٧ الى ١٢٢٩٢٠٠٠ في عام ١٩١٤ ، وعندما لم تزد مساحة الارض المزروعة الا بنسبة ضئيلة من ٣٢٧٠٠٠ فدان الى ٦٥٢٠٠٠ فدان فقط (٣) .

وقد اتت الحرب العالمية الاولى لتعطي دفعا جديدا لعملية التباين الاجتماعى . فالتجار اخذوا يفتنون من خلال تموين الجيش البريطانى ، وانشئت مصانع عديدة

-
- ١ - ا. عامر ، «ثورة مصر» ص ١٦-١٧ ، البنك الاهلى المصري ١٨٩٨ - ١٩٤٨ (القاهرة ، ١٩٤٨) .
 - ٢ - محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى في العصور الحديثة ، ص ٤٧٦ (القاهرة ، ١٩٤٤) ، الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، ص ٢٤٧ (القاهرة ، ١٩٥٨) .
 - ٣ - شهدي عطية الشافعى : «تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦» ص ١٢ (القاهرة ، ١٩٥٧) . شارل عيسوي : «مصر في منتصف القرن» ، اوكسفورد ، لندن ١٩٥٤ ، ص ٣٦ . راجع ايضا الفصل المتعلق بالاصلاح الزراعى .

يشغل كل منها اكثر من خمسين عاملا وخاصة في الفزل والحيافة ، وفي عصر الزيتون ، والدباغة ، وطحن الحبوب ، والحدادة . وكذلك قامت منشآت تجارية عديدة ، ولكن بالمقارنة مع سنة ١٩١٤ ، ارتفعت الاسعار بنسبة ٢١١ بالمائة سنة ١٩١٨ ، وبنسبة ٣١٢ بالمائة سنة ١٩٢٠ (١) . اما التطور الرئيسي فكان انشاء اسماعيل صدقي لجنة للصناعة والتجارة عام ١٩١٧ بالاشتراك مع طلعت حرب وآخرين من المطالبين بقيام صناعة مصرية (٢) .

وكان من شأن بورجوازية المدن الجديدة - تجار ، رجال اعمال ، اصحاب المهن خاصة المهندسين والمحامين - ان تخلق مجالا للعمل للجناح المصري من ملاك الاراضي الاغنياء حتى يستطيعوا ان يوظفوا اموالهم المجمدة . وفي سنة ١٩٢٠ انشأ طلعت حرب بنك مصر برأسمال قدره ٨٠٠.٠٠٠ جنيه . وقد سمع النداء الذي اطلقه لكبار الملاكين ، ولو بشكل ضعيف ، اذ ان الودائع وصلت الى ٢٩٦.٠٠٠ جنيه فقط في السنة الاولى (٣) . وبعد ذلك بسنتين ، في ١٩٢٢ ، قرر حزب الوفد مقاطعة البضائع والبنوك البريطانية ووجه نداءه الى الشعب داعيا الى :

«ان يودع المصريون اموالهم في بنك مصر ، كما ان الواجب على جميع المصريين ان يقبلوا على شراء اسهم بنك مصر حتى يبلغ رأسماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية ، وبذلك يتسنى له ان يساعد في احياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية ، ويجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والاعلان عنها ، وتشجيع الاقبال عليها ، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصري ، اما التاجر الانجليزي فيجب مقاطعته مقاطعة تامة» (٤) .

وفي سنة ١٩٢٤ انشأ فريق من الصناعيين والتمولين ، معظمهم من الاوروبيين ، اتحاد الصناعات المصرية .

ابتداء من هذه الفترة أصبح من الممكن الحديث عن جناحي البورجوازية المصرية: الجناح الذي كان يدعى عامة «البورجوازية الوطنية» (اي الوفد)، وجناح البورجوازية الكبيرة . ويقدم فوزي جرجس تحليلا ممتازا هنا فقد كتب يقول :

«لا ينبغي الخلط بين الجناح الوطني الذي كان يمثل الوفد ، وهو لا يتعدى اغنياء الريف والتجار والمثقفين ، وبين الجناح الصناعي ، فهذا الجناح ... معقد

١ - ش. ميسوي : المرجع المذكور ، ص ٤٠ - ٤١ .

يشير شهدي عطية الشافعي الى ان الشركة الوطنية للفزل في الاسكندرية كانت تضم ٢٦٠ عاملا ، ومصنع الطرابيش ١٨٠ عاملا من الجنسين ، ومصنع الطوب في القاهرة ١٥٠ عاملا (المرجع المذكور ، صفحة ٢٩) .

٢ - ف. جرجس : المرجع المذكور ، ص ١٣١ .

٣ - «بنك مصر في خدمة الاقتصاد القومي ١٩٢٠ - ١٩٦٠» : الاهرام ٢٦٤ اكتوبر ١٩٦١ .

٤ - أورده شهدي ع. الشافعي ، المرجع المذكور ، ص ٥٠ .

في تركيبه . فهو من ناحية ما زال مرتبطا بالارض ارتباطا وثيقا ، وعلاقته بالصناعة ما زالت حديثة ، بل في مرحلة البداية . والامر الجوهري في الموضوع ان هذا الجناح لم يكن يعمل في الصناعة بشكل حقيقي ، لا قبل الحرب ولا خلالها ، بل كان يوظف امواله في الشركات المساهمة التي بلغت رؤوس الاموال المحلية فيها في سنة ١٩١٤ حوالي ٨ ملايين من الجنيهات من المصريين والاجانب المقيمين في مصر . وهذه الشركات في معظمها ، كما يحددها كروتشلي ، كانت شركات عقارية ، وليست صناعية ، وقد نشأ بين كبار ملاك الارض وعي صناعي تطور خلال المراحل التي كان رأس المال الاجنبي يتغلغل في البلاد ويسجل ارباحا باهظة ، وقد اقام الصناعة ، من أعلى مباشرة ، بآلاف الجنيهات ، وبالاشتراك مع رؤوس الاموال الاجنبية التي كانت تستغل على ارض مصر . ولهذا فقد تكون مباشرة في علاقات قوية عليا مع الاستعمار ، فان رؤوس الاموال الاجنبية هذه بالرغم من استغلالها على ارض مصر ، فقد كانت هي الاخرى ذات طبيعة مزدوجة . فمن ناحية نجد ان اصحابها واثقي الصلة ببلادهم الاصلية ، ومن ناحية اخرى فان طبيعة استغلالهم الاموال في مصر تجعل مصلحتهم الاقتصادية مرتبطة بالحصول على ضمانات لتطورها ونموها (١) .

ومما يسترعي الانتباه في هذا التباين حقيقة ان الجناح الصناعي «العصري» والتكنوقراطي للبورجوازية المصرية لم يولد على يد المبادرة الخاصة متبعا الطريق التقليدي للطبقات الاوروبية الوسطى (تجارة - حرفة - صناعة) ، ولكنه تكوّن ، اذا جاز القول ، داخل رحم الغزو الامبريالي للرأسمال الاجنبي لمصر ، كحليف وشريك صغير في هذه التوظيفات . وهنا يظهر التناقض الوهمي عند هذا الجناح «العصري» الصناعي والتكنوقراطي للبورجوازية : فبدلا من ان يكون حامل لواء الدعوة الى حكم برلماني اكثر فعالية ، وفلسفة اكثر اهتماما بالتقدم الحقيقي ، وعناد سياسي يبرره دوره كطليعة في المجتمع المصري الذي يمر بمرحلة تحول ، بدل هذا كله كان هذا الجناح الاداة المفضلة للرجعية السياسية ، وخاصة في احزابها : الحزب السعدي (الذي تأسس عام ١٩٣٧) ، المستقلين (الذي كان يضم اهم زعماء اتحاد الصناعات المصرية - اسماعيل صدقي ، حافظ عفيفي ، حسين سري ، علي ماهر ، شريف صبري ، احمد عبود ، علي يحيى ، محمد الفرغلي ، وغيرهم) ، وحلفائهم ممثلي الملاك الكبار للاراضي في الحزب التحرري الدستوري . كان هذا الجناح عماد الرجعية الاكثر تحجرا على الصعيد الداخلي ، وحليف الامبريالية في السياسة الخارجية : اولا مع بريطانيا العظمى ، ولكن بعد ذلك مع الولايات المتحدة الاميركية خاصة بعد النصر في ١٩٤٥ (٢) .

١ - فوزي جرجس : المصدر المذكور ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

٢ - يتحدث م. ك. عيسى عن «نهاية الاحتكار البريطاني (للتجارة الخارجية المصرية) وبدء الاحتكار الانكليزي - الاميركي عام ١٩٢١» في «التنافس الانجلو الاميركي في مصر بين الحربين العالميتين» في =

وقد بقي الوفد ، بشكل اساسي ، ممثلا لقوى البورجوازية المصرية المحلية التي كانت تضم جزءا من كبار ملاك الاراضي التي لم تصبح لها السيطرة الا بعد الحرب العالمية الثانية ، والطبقة الريفية الوسطى العادية ، وطبقة المدن الوسطى ، والمهنيون ، والمثقفون ، والطبقة الوسطى الدنيا ، وخاصة موظفو الحكومة والتجار ، يضاف اليهم عدد كبير من العمال الزراعيين ، وقلة معينة من عمال المدن ، لاسيما أولئك الذين يعملون مع الدولة . لقد جمع الوفد بين قوى لم تكن علاقاتها مع المحتل عضوية ، لكنها نتجت اساسا من تشابك كل الاقتصاد المصري مع المصالح البريطانية المسيطرة . ولهذا فانه سيكون التعبير الصادق عن مجموع الامة كما انه سيبرز ممثلا اصيلا ، يثير الاضطراب ، يعاند ، يضج ويثبت ، للارادة الوطنية في الوجود . ورغم الابتعاد عن الحكم الذي فرضه على الوفد تحالف المحتل والقصر الملكي (حكم الوفد خلال سبع سنوات من اصل ثلاثين بين عام ١٩٢٢ وعام ١٩٥٢) ، فقد كان حزب سعد زغلول ومصطفى النحاس القوة السياسية الاساسية في البلاد خلال ثلاثين سنة . وكما سنرى ، فقد انتقمت البورجوازية الصناعية والتكنوقراطية الكبيرة فيما بعد ، واطاحت بالوفد ، الذي كان يزداد انقسامه وتضعف فعاليته ، وتستلم هي مهمة تحقيق اهداف ثورة الطبقة الوسطى الوطنية ، على حساب تحطيم الحريسات الديمقراطية التي بناها الوفد بجد ، حيث كان متاكدا دائما ، في هذا الحقل ، من التأييد النشط والعنيد لليسر .

من عام ١٩١٩ الى عام ١٩٣٩ ، ولكن بعد ١٩٣٩ بشكل خاص ، خطت البورجوازية المصرية خطوات عملاقة . هنا ، ايضا ، من المهم ملاحظة الصفة المصرية الخاصة لهذا التطور : لن نلاحظ بالتأكيد ولادة طبقة بورجوازية جديدة ، بل بورجوازية كبيرة لها طابع التمرکز الشديد ، والصفة الاحتكارية الصريحة (١) حيث تلعب مجموعة شركات «مصر» دورا موحها .

وفي ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، وهو اليوم الذي اعلنت فيه مصر محمية بريطانية ، بلغت الاستثمارات الاجنبية الموظفة ٩٢ مليون جنيه ، منها ٦٧ مليونا موظفة فسي الاراضي مقابل ٨ ملايين جنيه من رؤوس الاموال المصرية ؛ بالإضافة الى ان مصر كانت مدينة ، في تلك الفترة ، بمبلغ ٩٤ مليون جنيه للخارج . وهذا يعني ان الاجانب كانوا يملكون ٩٢ بالمئة من رؤوس الاموال الموظفة آنذاك (٢) . وقد كان اتحاد الصناعات

== «مجلة دراسات اقتصادية وسياسية وتجارية» الصادرة بالانكليزية في القاهرة، العدد ٢ ، ١٩٥٧ ، ص ٤٠ - ٤٣ .

- ١ - هذا الاتجاه معترف به عند الجميع : ابراهيم عامر ، وفوزي جرجس ، وكذلك راشد البراوي في كتابه : «الانقلاب العسكري في مصر» ، بالفرنسية ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٥٨ - ٧٠ .
- ٢ - الوكيل السابق لوزارة التجارة والصناعة ، عبد الله فكري ابازة : «حصة الرساميل الاجنبية في الاقتصاد القومي» ، بالفرنسية ، القاهرة ١٩٥١ ، اوردته ا. عامر «ثورة مصر» ، المرجع المذكور ، ص ٥٦ .

المصرية ممثلاً لهذا الفريق . ففي ١٩٣٠ أصبح اسماعيل صدقي ، رئيس الاتحاد - وهو شخصية معقدة وهامة جدا في المؤسسة - رئيسا للوزارة ، فألغى دستور ١٩٢٣ ، وأقام حكومة ارناب قاس استمرت حتى عام ١٩٣٥ . لكنه عني ، قبل اي شيء آخر ، بتنظيم الاقتصاد المصري كي يستطيع مواجهة ازمة التدهور الاقتصادية العالمية : حماية جمركية للمنتجات المحلية ، ليونة في فرض الضرائب على المنتجات المستوردة ، اعفاء الآلات والمواد الخام من الضرائب ، حل الخلافات بين اصحاب العمل والعمال . وكان هناك اهتمام واضح لحماية السوق المصري من نتائج المزاخمة بين البلدان الرأسمالية المختلفة والاحتفاظ به كمقاطعة لبريطانيا العظمى . وبذلت جهود ايضا للتقليل من تعدد مصادر القضاء الامر الذي كان يشجع ادارات المصانع البريطانية على البحث عن مستخدمين لا تسري عليهم احكام المحاكم المختلطة ، وغالبيتهم من الفرنسيين والبلجيكيين والاميركيين (١) . فالى ان انشا اسماعيل باشا المحاكم المختلطة كان الاوروبيون المقيمون غير خاضعين لاحكام اية محكمة مصرية .

وأظهرت الاستثمارات الجديدة صعود الرأسمالية المصرية . فبين عام ١٩٣٤ وعام ١٩٤٨ وظف ٣٦٧١٨٠٦١٤ جنيه من رؤوس الاموال الجديدة من الشركات المصرية ؛ و٢١٠٤١٥٦٦ جنيه من هذا المبلغ ، او ٧٨٧ بالمائة من الاستثمارات الجديدة كانت من رؤوس الاموال المصرية . وفي عام ١٩٤٨ بلغ الرأسمال الاجمالي لمجموع الشركات العاملة في مصر ١١٧٩٣٥٠٠٠ جنيه يملك الاجانب منها ٧١٦٢٤٠١٧٧ جنيه (اي ٦١ بالمائة) ويملك المصريون منها ٤٦٣٠٨٠٨٢٣ جنيه (اي ٣٩ بالمائة فقط) (٢) . وفي عام ١٩٤٣ جرى تحويل الدين العام القديم الى قرض حكومي ، فبلغت حصة غير القاطنين فيه ٣٣١٠٠٠٠٠ جنيه من مجموع ٨٦٦٧٠٠٠٠ جنيه اي ٣٨ بالمائة ؛ ولكن يجب التنويه بأن قسما غير قليل من ٦١٩ بالمائة الباقية كان يخص شركات ، ومجموعات ، وافراد اجانب يقطنون مصر (٣) .

وقد كانت الصفة الاحتكارية للاقتصاد الصناعي واضحة في كل مجال : في صناعة السكر ، والاسمنت ، والتقطير ، والاسمدة الكيماوية ، ولكن خاصة في مجموعة الشركات الصناعية التي انشاها او ضمها بنك مصر من خلال سيطرته على

١ - الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية (القاهرة ، ١٩٤٨) . ا. عامر : «ثورة مصر» ، المرجع المذكور ، ص ٦٨ - ٦٩ .

٢ - عندما كان مجلس النواب الفرنسي يدرس اتفاقات «مونثرو» مسن اجل الغاء الامتيازات الاجنبية ، اشار تقرير لجنة الشؤون الخارجية الى انه اذا كان المجموع العام لرؤوس الاموال العاملة في مصر عام ١٩٣٨ ، يبلغ ٥٥ مليار فرنك ، فان قيمة رؤوس الاموال الاجنبية تبلغ ٥٠ مليارات ، منها ٣٠ مليار تمثل الاستثمارات الفرنسية . («الاهرام» ، ١٠ يوليو ١٩٣٨) .

٣ - الاحصاءات مأخوذة من كتاب عبد الله فكري اباطة ، المرجع المذكور .

الشركات التي أصبحت العمود الفقري للاقتصاد كله . وكان بنك مصر وحده يمثل ٢٨ بالمائة من مجموع رؤوس الاموال المصرفية المصرية ، او ١٢٠.٢٨٥.٠٠٠ جنيه في نهاية سنة ١٩٦٠ . اما المجموعة التي كانت تديره - طلعت حرب ، ثم حافظ عفيفي ، علي يحي ، محمد الفرغلي ، احمد عبود ، تتبعهم العائلات الكبيرة مثل علوبة ، ابازة ، بدرأوي ، سراج الدين ، قللي ، لوزي ، وكيل ، منزلاوي - فقد سيطرت على كل ما يمكنها من الطيران الى الطباعة ، من صناعة السينما الى المناجم والمقالع ، من النسيج الى النقل البحري . وفي بعض القطاعات (الصباغة ، الطيران ، وخاصة السينما والملاحة) ، كانت المشاركة الاجنبية ، اي البريطانية ، اساسية .

وكان هناك ايضا نمو سريع في توزيع الاستثمارات الجديدة . فقد هبطت النسبة الموظفة في استغلال الاراضي وريها ، والقروض على الرهونات من ٧٦.٠٦ بالمائة من مجموع الاستثمارات عام ١٩١٢ ، الى ٤٦.٩٧ بالمائة عام ١٩٤٢ . وخلال نفس الفترة ، ارتفعت الاستثمارات في الصناعة من ٨.٩٩ بالمائة من مجموع الاستثمارات الى ٢٢.٤٩ بالمائة منها كما ازدادت الاستثمارات في القطاع المصرفي والتجاري من ٦.٠٩ بالمائة الى ١٧.٦٣ بالمائة (١) . واثت الحرب العالمية الثانية لتعجل في تطور الرأسمالية المصرية : ارتفعت القيمة الاجمالية للاستثمارات الموظفة في الشركات الصناعية والتجارية من ٨٦ مليون جنيه الى ١.٠٦ مليون جنيه ، وازداد انتاج المنسوجات من ١٠٠ مليون الى ١٤٢ مليون يارد ، وانتاج الخيوط الصناعية من ١٧ الف طن الى ٤١ الف طن (هذه الارقام الاخيرة هي ارقام عام ١٩٤٧) ، وطرأت زيادات مماثلة في كل فروع الصناعة (الاسمنت ، البترول ، السكر ، الزيت النباتي ، الكحول ، الخ. .) . واذا اخذت سنة ١٩٣٠ كسنة اساس ، يكون اجمالي الانتاج الصناعي قد ارتفع من ١٣ مليون الى ١٨ مليون جنيه ، بينما هبط الانتاج الزراعي من ٥٤٠ مليون الى ٤٣٦ مليون جنيه خلال نفس الفترة . وازداد عدد عمال المصانع المسجلين بشكل حاد ، من ٢٤٧.٠٠٠ الى ٧٥٦.٠٠٠ عامل عام ١٩٤٧ ؛ وكان هناك في ذلك الوقت ١.٤٢٢.٧٧٧ عاملا في المدن ، و ١.٤١٠.٠٠٠ عامل زراعي . كذلك ارتفعت كثافة العمال في المصانع الكبيرة : عام ١٩٤٧ كان ٥٣ مصنعا كبيرا يشغلون ١٢٩.٩٠٠ عاملا ، بينما يتوزع ٢٦٣.٩٠٠ عاملا على ٣.٤٠٠ مصنعا يستخدم الواحد منها بين ١٠ و ٥٠ عاملا (٢) .

لماذا اذن ، في نفس الوقت الذي كان يجري فيه هذا التقدم الصارخ ، كان المرء لا يزال يلتقي بأمثال شحاته رجب ، عبد الحميد علي ابراهيم ، فؤاد مصطفى ابراهيم ، عبد الحميد محمود ، عبد المنعم حسن دندراوي ، وغيرهم من الوف الموظفين الصفار في الدرجات الدنيا ؟ وكيف يمكن تفسير هذا البؤس الذي كان

١ - راشد البراوي : المرجع المذكور ، ص ٦٦ .

٢ - الامم المتحدة : «التطور الاقتصادي في الشرق الاوسط : ١٩٤٥ - ١٩٥٤» ، نيويورك ١٩٥٥ .

يكبر بنفس نسبة نمو رؤوس الاموال الموظفة ، وبنفس الوقت الذي يظهر فيه الامل؟ الحقيقة ان الحرب التي كانت مصدر الارباح الهائلة للبورجوازية المصرية، ادخلت الخراب الى عائلة كل عامل . لا شك ان الدخل القومي قد ازداد من ١٦٨ مليون جنيه عام ١٩٣٩ الى ٨٦٠ مليون جنيه عام ١٩٥٠ ، لكن تكاليف المعيشة ارتفعت من مؤشر ١٠٠ سنة ١٩٣٩ الى ٣٢٩ سنة ١٩٥٠ . وعلى اساس الاحصاءات قد يظن ان ذلك يمثل تحسنا . الم ترتفع المدخرات من ٨ مليون جنيه عام ١٩٣٩ الى ١٣٢ مليون جنيه عام ١٩٤٤ ، اي من ٥ بالمائة الى ٢٩ بالمائة من الدخل القومي ؟ طبعا حدث ذلك ... لكن ارتفاع الاسعار ارجع الامور الى وضعها الصحيح : لقد اصبح الدخل السنوي الحقيقي للمصري العادي ٩٥ جنيه في الاعوام ١٩٥٠ - ١٩٥٣ ، بينما كان هذا الدخل ١٠٢ جنيه عام ١٩٣٩ ، اي انه هبط بنسبة ٧ بالمائة .

لم هذه الزيادة في تكاليف المعيشة ؟ (١) لا شك ان معطيات الطبيعة تفسر الامر من احد جوانبه ، معطيات زراعة لم تنم بنسبة ازدياد عدد السكان : في عام ١٨٩٧ كان عدد السكان ٩٧١٥٠٠٠ نسمة ، ٨٠ بالمائة منهم فلاحون ، يعيشون على ٥ ملايين فدان ، وكان اجمالي المساحة المزروعة يبلغ ٦٨٨ مليون فدان ؛ وفي عام ١٩٣٧ أصبح عدد السكان ١٥٩٣٣٠٠٠ نسمة ، ٧٥ بالمائة منهم فلاحون ، يعيشون على ٣٨ مليون فدان وبينما بلغت المساحة الاجمالية المزروعة ٨٤٤ مليون فدان . وفي عام ١٩٥٢ وصل عدد السكان الى ٢١٤٧٢٠٠٠ نسمة ، ٦٨ بالمائة منهم فلاحون ، وكان عليهم ان يعيشوا على انتاج ٦٨٥ مليون فدان ، او ٩٣٣ مليون فدان من المساحة الاجمالية المزروعة في السنة .

لكن على الطرف الآخر من السلم ، ارتفعت الارباح التي وزعتها الشركات المساهمة على حاملي اسهمها من ٧٥ مليون جنيه الى ٢٠ مليون جنيه بين عام ١٩٤٢ وعام ١٩٤٦ ، بينما ازدادت القيمة التاجيرية للاراضي المؤجرة من كبار الملاكين الفلاحين من ٣٥ مليون جنيه الى ٩٠ مليون جنيه . وفي سنة ١٩٥٢ ، كان ٦ بالمائة من ملاك الاراضي الزراعية يسيطرون على ٦٥ بالمائة من الارض المزروعة . وكانت مجموعة صغيرة مؤلفة من ٢٨٠ اقطاعيا ، في مقدمتهم العائلة المالكة آنذاك ، تملك ٥٨٤٤٠١ فداناً ، ولكن كان على ٢٦٦١٠٠٧٦٠ فلاحاً ان يقتسموا ٩٦٢٠٦٦٢ فداناً . وكان معدل ملكية الاقطاعي الكبير ٣٧٦٥ فداناً ومعدل ما في حوزة الملاك الصغير ١٥ فدان ... (٢) .

كانت حياة المصريين اليومية تنوء تحت اهرام من الظلم يعود الى آلاف السنين .

١ - ش. عيساوي : المرجع المذكور ، ص ٩٠ . «كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي» ، (القاهرة ، ١٩٥٥) .

٢ - اللجنة العليا للاصلاح الزراعي : «هذا الفلاح وأسرته محمد علي» ، (القاهرة ، ١٩٥٢) .
١. عامر : «ثورة مصر» ، المرجع المذكور ، ص ٤١ - ٤٣ .

في الثامن من يناير ١٩٥٢ ، عقد هاري ترومان رئيس الولايات المتحدة وونستون تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية ، مؤتمرا . وكان الامر المطروح الاشتراك في تحمل اعباء صد المد الوطني الثوري في مصر وايران . وبعد ايام عقب المؤتمر اعلنت الحكومة الاميركية وقفها للمساعدة التي كانت تقدمها لمصر قبل .

في ٢٥ يناير اتجهت مصفحات ومدفعية ميدان الجيش الانكليزي المرابط في قاعدة قناة السويس ، التي تقع على منتصف الطريق بين السويس وبور سعيد ، نحو مبنى المحافظة في الاسماعيلية . وجرت معركة كبيرة طوال يوم الجمعة ذاك بين القوة البريطانية والشرطة المحلية التي حصنت نفسها داخل المبنى . وبحلول المساء كان الجانب المصري قد فقد ١٥٠ ضحية .

وفي اليوم التالي ، نهار السبت ٢٦ يناير ، استولت فرق من الرعاع على قيادة المظاهرات الشعبية التي انطلقت في القاهرة والاسكندرية وكل مدن المملكة ، وراحت تشعل الحرائق في كل الوسط التجاري الحديث من العاصمة . وقد نزل الجيش الى الشوارع مساء نفس اليوم وأعلن منع التجول ؛ وفي اليوم التالي علق الدستور وأعلنت حالة الطوارئ وأقيمت حكومة النحاس . وعلى الفور ، وحتى قبل بدء اي تحقيق في مصدر هذه الاحداث جرى توقيف آلاف من الشبان الوطنيين - وفديين ، شيوعيين ، وطنيين ، نقابيين - واعتقالهم ، وحلت فرق المليشيا الشعبية التي كانت تقوم بحرب العصابات ضد قاعدة السويس منذ اكتوبر ١٩٥١ وجردت من سلاحها ، وفرضت الرقابة على الصحف .

كيف تم الوصول الى تلك النقطة ؟ لماذا في ذلك السبت ، ٢٦ يناير ١٩٥٢ ؟ من احرق القاهرة ؟

كان يخيم على حكام مصر الحقيقيين شبح ثورتين مختلفتين ان في التوقيت او في المضمون السياسي : الثورة المصرية عام ١٩١٩ ، و«المسيرة الطويلة» للثورة الصينية التي بلغت أوجها بتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ .

لقد انتهت ثورة مصر ١٩١٩ - ١٩٢٣ ، التي يتجاهلها المفكرون السياسيون الغربيون بشكل شبه تام ، بفشل جزئي . فبالرغم من ان الوفد ، الحزب الحاكم ، كان يتمتع بثقة الشعب الهائلة ، الا انه طرد من السلطة عام ١٩٢٧ . لكن عام ١٩١٩ شهدت الفلاحين يدخلون المعركة في مناطق بكاملها ، ويقطعون طرق المواصلات ، يستولون على الاراضي ، ويعلنون في مناطق عديدة ، تحت قيادة محامين ومثقفين ثوريين ، قيام «جمهوريات» سريعة الزوال على غرار جمهورية زفته التي قادها نائبها الوفدي يوسف الجندي ، والتي تبعد ساعة واحدة عن القاهرة .

قابلت هذه الانتفاضة المسلحة في القرى ، حركة وحدة وطنية قوية في المدن . وتمت الوحدة بين المسلمين والاقباط الذين كانت تفرقهم دائما حيل المحتل ولاسيما خليفة كرومر ، السير إدون غورست ، وايضا ماض قريب كان لا يزال حيا فسي نفوسهم . وكان هناك وحدة بين العمال - الذين اخذت نقاباتهم مضمونا اقتصاديا وسياسيا تحت تأثير المحامين الوفديين الشباب ، وتحت تأثير الاشتراكيين ، وخاصة

انطون مارون الذي أصبح فيما بعد السكرتير العام لاتحاد الصناعات المصرية ومات في السجن - وبين الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى المؤلفة من التجار المفلسين والموظفين الصغار ، وبشكل اساسي المحامين ، والمهندسين ، والاطباء ، الذين سيمثلون بالاشتراك مع طلبة المدارس والجامعات «انتلجنسيا» تلهبها كتابات مصطفى كامل ومحمد فريد ، وتعني صفتها المصرية المميزة بفضل احمد لطفي السيد، وتجسد في سعد زغلول رمز قوتها وعزتها . كان هناك وحدة ، على الاقل في البداية (١٩١٩ - ١٩٢٣) بين تلك القوى الشعبية وبين جزء هام جدا من اغنياء المدن وكبار ملاكي الاراضي ، الذين كانوا متحمسين لان يقدوا من خلال الحركة العامة ، اصحاب ثروات البلاد الوحيديين .

كان هناك وحدة بين الشعب وقوات البوليس ، وضباط وجنود الجيش الذين لم يقبل سوى فريق ضئيل منهم بقيادة محمد حيدر - مدير عام السجون فيما بعد ووزير الحربية اثناء حريق القاهرة - ان يعمل ضد الثورة . كان هناك وحدة بين الكتاب والشعراء والفنانين ورجال الدين والفلاسفة ، وبين الجماهير الامية المتعطشة للحرية . كان الاعلان الرسمي للاستقلال الذي حد منه كثيرا البنود الاربعة الخاصة (١٩٢٢) (١) ، واعلان دستور عام ١٩٢٣ الذي اعطى سلطات واسعة للملك ، وانشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ ، وبروز الوفد كالحزب السياسي المسيطر ، وايضا ظهور الحزب الاشتراكي (١٩٢٠) ، والحزب الشيوعي المصري (١٩٢٠) ، والتدعيم الهام للحركة العمالية وانشاء اول اتحاد للنقابات المصرية ، كان كل من هذه الاحداث يمثل نصرا ورمزا .

لكن الثورة لم تصل الى المناطق الريفية . وفي المدن ، حال التحالف بين القصر والبورجوازية الكبيرة دون نجاح الوفد ، ودفعه للعمل ضد اليسار والقبول بأن يصبح جزءا من النظام حيث ازدادت حصة الطبقة الوسطى المصرية .

خلال السنوات بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢ ، ورغم ان الاغلبية كانت للوفد فانه لم يحكم سوى سبع سنوات . وتسلمت الحكم احزاب القصر - حزب الاتحاد بزعامة حلمي عيسى باشا وحزب الشعب بزعامة اسماعيل صدقي باشا (١٩٣٠) - وحزب كبار ملاك الاراضي (حزب التحرر الدستوري الذي أسسه محمد محمود باشا ، ثاني ملاك الاراضي بعد الملك ، عام ١٩٢٣) ، وحزب الفئة العليا من الطبقة الوسطى (الحزب السعدي ، الذي أسسه محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر عام ١٩٣٧) ، وبتأييد بشتى الطرق ممن يدعون انفسهم «بالمستقلين» الذين يمثلون البنسوك ، والاعمال التجارية الكبيرة ، والصناعة الكبيرة والاداريون التكنوقراطيون . تسلمت هذه

١ - كانت البنود الاربعة «الخاصة» : ١ - ضمان سلامة مواصلات الامبراطورية البريطانية ،
٢ - الدفاع عن مصر ضد العدوان الخارجي ، ٣ - حماية المصالح الاجنبية ومصالح الاقليات ،
٤ - السيطرة على السودان .

الاحزاب السلطة لتحكم البلاد باتفاق تام مع لندن ، وبعد ١٩٤٥ مع لندن وواشنطن . واستمر كون مصر مزرعة قطن الانكشير ، ولكن كانت الرغبة تكبر اكثر فأكثر لجعلها تصبح القاعدة العسكرية والسياسية الاساسية للامبريالية عند تقاطع القارات الثلاث حيث تلتقي افريقيا بالمتوسط الشرقي والشرق الأوسط ، مهيمنة على الطرق الموصلة الى العالم الواقع تحت الاستعمار الذي لم تكن قد اطلقت عليه آنذاك (١٩١٩ - ١٩٤٥) تسمية «العالم الثالث» .

اذا توخينا الدقة فانه على الرغم من ان الوفد كان مخلصا للديمقراطية البرلمانية، وعلى تحقيق عدل اوسع في حياة البلاد اليومية - كما يشهد على ذلك الانجاز الضخم الذي تحقق في حقل التعليم تحت ادارة طه حسين (١) ، وتشريع في ان يوفر عمل لكل فرد (٢) ، وانشاء المصرف الزراعي التعاوني عام ١٩٣٠ لمساعدة صغار الملاك بوجه خاص - فانه لم يكن حائزا على اي من صفات الحزب الثوري الشعبي . فلم تفكر قياداته ، في اي وقت من الاوقات ، في حمل لواء الثورة الى قلب البنيان الاجتماعي ، وتحقيق توزيع افضل للارض ، أو في ضرب الفئة العليا من الطبقة الوسطى التي كانت تستغل الفقراء بالتعاون الوثيق مع الممولين البريطانيين والعالميين الكبار .

هذا الاتجاه نحو المحافظة في الميدان الاجتماعي ، الذي ادى في النهاية الى رجعية سياسية صريحة ، سيصبح اكثر بروزا مع صعود فؤاد سراج الدين باشا ، احد كبار ملاكي الارض ، الذي اصبح سكرتيرا عاما للوفد عام ١٩٥٢ ، وسلك طريقا معاكسا تماما لطريق سلفيه ، مكرم عبيد وصبري ابو علم ، اللذين كانا ممثلين حقيقيين لمثقي المدن المنتمين الى الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى ، وكلاهما ديمقراطي متحرر في أعماقه ، وكلاهما متعلق بالمبادئ العظيمة لثورة ١٧٨٩ الفرنسية وبثورة ١٩١٩ المصرية . اذن ، لم يكن هناك اي تصور او تفكير في ثورة زراعية ، وكذلك لاي ربط بين الفلاحين والطبقة الوسطى الوطنية في المدن ، وبين الشعب والقوات المسلحة الوطنية . هنا يكمن السبب العميق لفشل ثورة ١٩١٩ في تحقيق اهداف البورجوازية الوطنية المصرية : السيطرة على السلطة السياسية - الداخلية والسياسة الخارجية - وجعل حياة المجتمع ديمقراطية في المدن والقرى من خلال ممارسة البورجوازية الوطنية لسلطات اقتصادية واسعة ، بالتحالف مع الشعب . هنا يكمن السبب اكثر مما يكمن في الملاحقة المستمرة لليساار منذ ١٩٢٤ .

١ - طه حسين «عميد الادب العربي» عرض فلسفته في الثقافة المصرية في مؤلف هام يركز فيه على دور مصر المتوسطي : «مستقبل الثقافة في مصر» ، (القاهرة ، ١٩٣٦) .

٢ - حول هذا التشريع راجع : زكي بدوي : «مشكلات العمل والمنظمات العمالية في مصر» ، بالفرنسية ، الاسكندرية ١٩٤٨ . وكذلك محمد فهم امين : «تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل في مصر» ، (القاهرة ، ١٩٦١) .

عندما كانت القاهرة تحترق عام ١٩٥٢ والضباط الاحرار يستعدون للاستيلاء على الحكم ، كان كبار ملاكي الاراضي ما يزالون يسيطرون على المسرح السياسي ويقطعون الطريق على اي تغيير في البنيان الاجتماعي ، وعلى نحو تلك المفارقة التاريخية (١) .

وقد وجد التفكير السياسي المصري خلال سنوات ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، في الثورة الصينية ، شيئاً فشيئاً ، المثال عما كان يمكن ان تكون عليه الثورة السياسية المصرية عام ١٩١٩ ، لو انها اعطت الفرصة لثورة فلاحية ، وشكلت جبهة وطنية شعبية ، وحظيت بجيش متمرد . وبدأت «المسيرة الطويلة» اكثر فاكثراً على انها البديل ، البديل الوحيد الممكن عن الاستعباد الطويل لبلد ذو حضارة قديمة ، لبلد الفلاحين الفقراء حيث أثبتت البورجوازية الكبيرة الحاكمة عقمها في التجديد العميق لحياة ملايين الرجال الذين كانوا يتعطشون لتحقيق نهضتهم .

هذه هي الخلفية المزدوجة التي ستنطلق منها التطورات الثورية المتزايدة للحركة الوطنية المصرية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

لفترة طويلة ، حتى قبل الحرب حاولت دعاية المحور انتزاع الفئة العليا من الطبقة الوسطى المصرية من تحالفها مع بريطانيا العظمى ، واجتذاب العناصر الوطنية التي برزت من الطبقات الادنى . وقد عمل موسوليني ، «حامي الاسلام» ، من خلال العائلة المالكة المرتبطة تقليدياً بعائلة فيكتور عمانوئيل . اما هتلر فقد كان بطلاً في نظر مجموعة من الوطنيين المصريين الشباب ، الواقفين بعنف ضد بريطانيا العظمى خاصة بعد المعاهدة الانكليزية - المصرية عام ١٩٣٦ التي كانت نتيجة لمساومة تسم التوصل اليها بين الوفد والحكومة البريطانية بعد الموجة الثورية الجديدة عام ١٩٣٥ (٢) . والجدير بالذكر ان فتحي رضوان ونور الدين طراف ومجموعة الشبان

١ - «كانت الارستقراطية الزراعية تملك اكثر من وسيلة لتؤمن استمرار سيطرتها على السلطين التشريعية والتنفيذية ... وأبقت الانتخابات العامة المباشرة ، بالرغم من انها كانت ديمقراطية ، هذه الطبقة الاجتماعية في الحكم» : عادل عامر : «افلاس النظام الدستوري المصري» ، اطروحة حقوق ، باريس ١٩٥٥ ، ص ٤١٣ .

٢ - لم تأخذ هذه المرحلة التي نشأ فيها تنظيم الضباط الاحرار وغيره من التنظيمات ، حقها في الدراسة . وبعض المراجع عنها هي :

عبد الرحمن الرافعي : «في اعقاب الثورة المصرية» ، الجزء الثاني ، ص ١٩١-٢٢١ ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، و«مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢» ، القاهرة ، ١٩٥٧ . ا . عامر : «ثورة مصر» ، المرجع المذكور ، ص ٦٦-٧٥ . ش . ع . الشافعي : المرجع المذكور ، ص ٨٠-٨٦ . ف . جرجس : المرجع المذكور ، ص ١٧٢-١٧٨ . احمد بهاء الدين : «فاروق ملكا ١٩٣٦ - ١٩٥٢» ، (القاهرة ، ١٩٥٢) . الملف الكامل لموضوع «اساليب النضال المصري من حرب التحرير ضد الغزو الفرنسي الى المقاومة الشعبية ضد العدوان الثلاثي» ، مجلة الطلبة ، السنة الثالثة ، عدد ١٢ ، (١٩٦٧) ، ص ٧ - ٥٥ .

المؤيدين لهم من الحزب الوطني القديم ، وأحمد حسين ، زعيم «القمصان الخضراء» في حزب «مصر الفتاة» - الحزب الوطني الاسلامي فيما بعد (١٩٤٠) ثم الحزب الاشتراكي (١٩٤٦) - حضروا مؤتمر الحزب النازي في نورنبرغ سنة ١٩٣٦ بحثا عن مثل اعلى واساليب جديدة للعمل (١) .

بالنسبة للرأي العام المصري بدت الحرب العالمية الثانية على انها خلاف بين الحلفاء (ملاك المستعمرات وغيرها من البلاد التابعة لهم ، ومنها مصر) وبين القوى الجديدة التي تحدث تفوقهم . واستغل عملاء المحور فرصة ازمة التموين (٢) ، والضيق المتزايد الذي كان يشعر به رجل الشارع بسبب حالة الطوارئ ، وتحويل البلد الى قاعدة عسكرية للقيادة البريطانية في الشرق الاوسط . وقد نظر كثير من الناس الى زحف الماريشال رومل ، في يناير وفبراير عام ١٩٤٢ ، على العلمين ، التي تقع على بعد حوالي خمسين ميلا من الاسكندرية ، باعتباره مقدمة «لتحرير» مصر على يد القوات الايطالية والالمانية . وتحولت المظاهرات ضد نقص الطعام الى انفجارات معادية للبريطانيين تطلق هتافات «الى الامام يا روميل ! حذاء فاروق فوق راسك يا جورج !»

صباح فبراير ١٩٤٢ قامت الدبابات البريطانية بمحاصرة قصر عابدين واجبرت فاروق على القبول بحكومة يرأسها مصطفى النحاس الذي رضي بالعودة الى الحكم «على رؤوس الحراب الانكليزية» ، كما قيل فيما بعد (٣) . وبظهورها بمظهر المبرر لهذا الانتهاك البريطاني العنيف للسيادة المصرية ، فقدت قيادة الوفد ثقة الجماهير . وتحول الحزب السعدي والمستقلون نحو واشنطن التي بدت لهم مؤهلة لخلافة السيطرة البريطانية المتزعزعة . اما الاحزاب الفاشية - «مصر الفتاة» بزعامة احمد حسين ، وبشكل خاص جماعة «الاخوان المسلمين» السرية بزعامة حسن البنا - فقد قامت بجمع وتنظيم اعضائها سرا ، بالرغم من المنع الرسمي .

لكن جوهر الاتجاه الجديد للحركة الوطنية المصرية تم تحديده بواسطة اليسار بشكل اساسي . فقد اسست مجموعات من المثقفين ، المصريين والاجانب ، المنظمات الماركسية الاربع التي زودت الحزب الشيوعي المتحد (الثاني) برجاله الاساسيين فيما بعد ، عام ١٩٥٨ ، وذلك رغم تقلبات كثيرة وانقسامات داخلية متعددة . وفي مرحلة مبكرة اطلقت هذه المنظمات حملة لكسب الانتلجنسيا المصرية ، خاصة الطلبة وخريجو الجامعات . وانشئت في تلك الفترة مراكز الاعداد السياسي والثقافي

١ - نشر احمد حسين مذهبه في كتاب «ايماني» ، (القاهرة ، ١٩٣٦) وهو نوع من «كفاحي» مصري . في تلك الفترة دخل الشاب جمال عبد الناصر الى صفوف «مصر الفتاة» حيث بقي سنتين .

٢ - صائق سعد : «مأساة التموين» ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

٣ - في شهادته ، خلال محاكمة قاتل امين عثمان باشا ، اشار مصطفى النحاس الى احتمال وجود

تسلل عملاء شغب بريطانيين ...

وأبرزها «دار الأبحاث العلمية» ، و«لجنة نشر الثقافة الحديثة» ، و«دراسات» خلال سنوات ١٩٤١ و ١٩٤٦ . بعد ذلك بقليل كان هناك صحافة ماركسية : «الفجر الجديد» ، «أم درمان» ، «الطلعة» (١٩٤٥ - ١٩٤٦) ، ثم «الجماهير» (١٩٤٧ - ١٩٤٨) . وكانت المرحلة الثانية هي مرحلة الاتصال بالحركة العمالية التي رافقها تمصير جذري للإطارات القيادية (١) . وفي نهاية سنة ١٩٤٥ أسس العمال اليساريون اتحادين نقابيين : اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصري ، ومؤتمر نقابات عمال القطر المصري (٢) . وفي الوقت نفسه ، على الجانب المقابل لفندق شبرد ، بدأت جامعة وطنية شعبية في تنظيم دروس مسائية لتثقيف القادة العماليين . وقد اتاحت الفرصة لأكثر من ٦٠٠ عامل للاستفادة من دروس الاقتصاد السياسي ، والتاريخ ، والفلسفة ، والأدب ، والقضايا الدولية ، خلال الشهور الستة من حياة هذه الجامعة . واشترك النقابيون المصريون ، من الاتجاهين ، في المؤتمر الذي قام بإنشاء اتحاد النقابات العالمي في باريس (أكتوبر - ١٩٤٥) .

وقد حددت سنة ١٩٤٥ نهاية هيمنة البورجوازية المصرية على قيادة الحركة الوطنية . وافترق جناحا الطبقة الوسطى المصرية حالما انتهت الحرب للاستعداد لمفاوضات الجلاء : جرى إبعاد الوفد عن الحكم في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ لمصلحة أحمد ماهر ، زعيم الحزب السعدي ، الذي اغتيل في ٢٤ فبراير ١٩٤٥ لأنه خطط لإعلان الحرب على دول المحور (أعلنت الحرب بعد ذلك بيومين) ، لكن الوفد استمر فسي الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن مصير الأمة . مقابل ذلك ، أنشأ أحمد ماهر هيئة سياسية مؤلفة من المستقلين وزعماء الأحزاب المعادية للوفد ، مكلفة بإرشاد الحكومة فيما يتعلق بالمطالب الوطنية (٣) .

في نفس الوقت تقريبا قام مثقفون وفديون ووطنيون وشيوعيون بالاشتراك مع نقابات العمال ، بتشكيل هيئة جديدة : اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، التي امتد نفوذها المباشر واليومي إلى جامعتي القاهرة والإسكندرية ، وإلى الطلاب في المدارس

- ١ - حول تاريخ الحركات الثقافية في تلك الفترة ، راجع ر. ماكاريوس : «شبيبة مصر المثقفة غداة الحرب العالمية الثانية» ، باريس ، لاهاي ، ١٩٦٠ .
- وكتب ش.ع. الشافعي ، وفوزي جرجس ، وإبراهيم عامر ، التي يستشهد بها عادة ، اقتطعت منها الرقابة نصوصا كثيرة . وما يذكره ف.ز. لاکور في «الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط» ، لندن ١٩٥٧ ، لا يشكل مصدرا أوليا ، بالإضافة إلى أنه مليء بالثغرات . وقد ظهر عدد من المنشورات الفنية بالوثائق حول تاريخ الشيوعية المصرية من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٨ ، في الخفاء ابتداء من عام ١٩٤٧ . ومن المحتمل أن القسم الأكبر منها قد فقد نهائيا .
- ٢ - ش.ع. الشافعي ، المرجع المذكور ، ص ٩٥ .
- ٣ - ع.ر. الرافعي : «في أعقاب ...» ، المرجع المذكور ، الجزء الثالث (القاهرة ، ١٩٥١) ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

الثانوية والفنية في كل انحاء البلاد ، والى مجموع الانتلجنسيا ، والى فروع هامة من المهن الحرة ، والى كل النقابات المصرية دون تمييز في الاتجاه او مكان العمل . قبل ذلك ، في ١٧ فبراير اذاعت اللجنة الطلابية المشتركة بيانا وطنيا من ثلاث نقاط : الجلاء التام للقوات البرية والبحرية والجوية البريطانية من كل شبر من وادي النيل ؛ «تدويل» ★ القضية المصرية ، التحرر من الاستعباد الاقتصادي . وخاطب منهاج عمل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، الذي اعلن في القاعة الكبيرة لكلية الطب في القاهرة ، الشعب بالعبارات التالية (١) :

«قررت نقابات العمال بالقطر المصري وطلبة الجامعات المصرية والازهر والمعاهد العليا والمدارس الخصوصية والثانوية ، ان يكون يوم الخميس ٢١ فبراير (شباط) ١٩٤٦ يوم الجلاء ، يوم اضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه .

«يوم استئناف للحركة الوطنية المقدسة التي تشترك فيها كل عناصر الشعب المصري متكثلة ، حول حقها في الاستقلال التام والحرية الشاملة .

«يوم اشعار المستعمر البريطاني والعالم الخارجي اجمع ، ان الشعب المصري قد اعد عدته للكفاح الايجابي ، حتى ينجلي كابوس الاستعمار الذي ظل جائما على صدورنا منذ ٦٤ عاما .

«يوم هو وثيقة في ايدي المفاوضين المصريين ، يقدمونها دليلا للمستعمر على ان الشعب المصري مصمم على الا يتخلى لحظة واحدة عن الجلاء عن مصر والسودان .

«يوم يقظة عامة للشعب المصري ، يؤكد فيها انه لن يقبل اي انحراف او تهاون في حقه في الاستقلال والحرية .

«يوم تتعطل فيه المرافق العامة ووسائل النقل والمحلات التجارية والعامة ومعاهد التعليم والمصانع في جميع انحاء القطر .

«ان جلال هذا اليوم ليهيب بنا جميعا ألا ننحرف بقضيتنا المقدسة الى شغب او تخريب او اخلال بالامن العام .

«فلنرفع جميعا لواء الوطن عاليا ، ولنثبت وحدتنا التي لا تنقسم ، عمالا وصناعا ، طلبة وتجارا وموظفين ، شعبا متكثلا ، يرفع عن نفسه وصمة السذل والاستعباد» .

واتبعت اساليب العمل الجماهيري : لجان وطنية للصناعات ، لجان الاحياء ، لجان مهنية ، تديرها اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ؛ مظاهرات جماهيرية ، اضرابات ، اتصالات مع الحركة الديمقراطية العالمية المعادية للاستعمار ؛ وأخيرا ، نضال مسلح ضد قوات الاحتلال ، فيما بعد .

★ اي وضع القضية امام الراي العام العالي ، وبشكل اكثر تحديدا امام الامم المتحدة التي كانت قد انشأت حديثا بدلا من القبول بمفاوضات ثنائية انكليزية - مصرية مباشرة .

١ - راجع ش.ع. الشافعي : المرجع المذكور ، ص ٩٨-٩٩ . لكن الرقابة حذفت الكثير من النص.

واستعد فريقا الطبقة الوسطى للتفاوض تحت الشعار المزدوج «الجلاء» و«وحدة وادي النيل تحت التاج المصري...» وبينما اشاع تحالف اليسار الوفدي مسع الشيوعيين فكرة الديمقراطية في صفوف جماهير المدن واعطى الشعب الرغبة في وضع مقدرات البلاد كلها بين يديه ، اتفق تحالف الاقلية المعادي للوفد الذي كان متشبثا بالسلطة (١) ، مع بريطانيا العظمى لكي يسيطر اكثر على الوضع في حين يجري تركيز نيران عملياته ضد الحركة الوطنية الديمقراطية. وفي ٩ فبراير ١٩٤٦ ، وبأمر من رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي ، قام البوليس المصري بحصار ثم بفتح جسر عباس لتحطيم موجة المظاهرات الطلابية التي كانت تتدفق من الجيزة الى وسط القاهرة : الحصيلة عشرات من القتلى او المفقودين ، ومئات من الجرحى . اجبرت الوزارة على الاستقالة وخلفها في الحكم اسماعيل صدقي الذي تصرف بخداع ، موحيا وكأنه سيسمح بتنظيم المظاهرات . وفي ٢١ فبراير ١٩٤٦ قامت مظاهرات كبيرة ، تلبية لنداء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، في القاهرة والاسكندرية وكل المدن الاخرى في نفس الوقت ؟ فاسقطت بنادق ثكنات قصر النيل العديد من الضحايا . ورأى صدقي ان عليه تحطيم الحركة الشعبية الجديدة اذا كان يريد ان يكون قادرا على المفاوضة بشأن معاهدة الدفاع المشتركة التي عرضها عليه ارنست بيفن ، وزير الخارجية البريطانية آنذاك . وفي ٤ مارس كانت هناك مظاهرة جديدة للحداد ، وللاحتجاج ايضا على سلوك رئيس الوزراء الذي وصف الشعب «بالرعاع» . ونشرت «الاهرام» في ٨ يوليو نداءً من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة يدعو الى اعلان يوم ١١ يوليو ، ذكرى قصف الاسكندرية عام ١٨٨٢ ، يوم التعبير عن الارادة الوطنية. وفي ١٠ يوليو اعلن ممثلو خمس عشرة حركة تأييدهم للنداء . وفي تلك الليلة قامت الشرطة بأوامر من صدقي ، الذي كان رئيسا لاتحاد الصناعات ايضا ، باعتقال حوالي ٢٠٠ من الزعماء السياسيين والنقابيين ، وطلاب ، واساتذة ، وصحافيين وكتاب بتهمة «الشيوعية» ، وتأمير بحل إحدى عشرة منظمة سياسية وثقافية وعمالية ، وتوقف الصحف اليسارية وصحيفة الوفد الكبرى «صوت الامة» التي يرأس تحريرها محمد مندور عن الصدور (٢) . ويذهب صدقي الى المفاوضات في لندن ، مستفيدا من الهدوء الذي انتزعه ، حيث يتم ما يعرف باسم مشروع صدقي - بيفن في ٢٦ اكتوبر ١٩٤٦ . وتحت الضغط الشعبي ، اعلن سبعة أعضاء من لجنة المفاوضة انسحابهم من القضية فاضطر صدقي الى الاستقالة في ديسمبر

١ - من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٩ ، توالى على الحكم رؤساء الحكومات التالية : محمود فهمي النقراشي (٢٤ فبراير - ١٩٤٥) ، اسماعيل صدقي (١٧ فبراير - ١٩٤٦) ، النقراشي (٩ ديسمبر - ١٩٤٦) ، ابراهيم عبد الهادي (٢٨ ديسمبر - ١٩٤٨) ، حسين سري (٣ نوفمبر - ١٩٤٩) .
٢ - كانت نتيجة ذلك اول «محاكمة كبيرة للشيوعية» بعد الحرب : حكم على عشرين من قادة الحزب ثم برأت ساحتهم في ٢٤ فبراير ١٩٥٥ . راجع الاهرام ١٠-١٧ يوليو ١٩٤٦ .

١٩٤٦ ، وعاد النقراشي الى الحكم محاولا هذه المرة ان ينتزع قرارا من مجلس الامن معتمدا على تأييد الولايات المتحدة (من اغسطس الى سبتمبر ١٩٤٧) . وبالطبع جاءت النتيجة سلبية : اظهرت البورجوازية عجزها عن حل المسألة الوطنية ، حتى شكليا . اصبح من الضروري ، وبشكل حاسم هذه المرة كما كان مرجوا ، ايقاف تقدم اليسار . فبالرغم من حل تنظيماته وتلاشي اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، كان نفوذ اليسار يزداد في الجامعات (١) ، واهم من ذلك ، فقد اصبح نشطا ، اكثر فأكثر ، داخل الوفد خاصة بصوت عزيز فهمي ، وهو محام وشاعر ، وبطل الحريات العامة والديمقراطية في البرلمان وفي البلاد بشكل عام ، ومن خلال قلم احمد ابو الفتح ، رئيس تحرير «المصري» التي اصبحت الصحيفة المصرية اليومية الاولى . اذاً يجب ان تكون هناك معركة ضد التحالف القائم فعليا بين اليسار الوفدي والشيوعيين ، بين الطلبة والعمال ، وضد - وهذا تطور جديد - نفاذ الجبهة الوطنية ، خاصة بعد ١٩٤٥ ، الى داخل مراكز الطبقة العمالية في شبرا الخيمة ، قرب القاهرة ؛ وفي المحلة الكبرى ، والشرقية ، التي تقع بمواجهة قاعدة قناة السويس العسكرية ، وفي البحيرة ، جنوب الاسكندرية .

ستصبح هذه المعركة مهمة الاخوان المسلمين وعملهم . كان حسن البنا ، «مرشدهم الاعلى» مكتفيا ، في البداية ، بالوقوف على أهبة الاستعداد ، رافضا اي التزام واضح ، بالرغم من تشديده على ضرورة دخول الاسلام الى قلب الحياة السياسية .

لكن تشكيل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٥ اجبره على كشف نواياه: ارسل جماعته لمحاربة الجبهة الوفدية - الشيوعية ، انشا مراكزه الخاصة للتنظيم الشعبي - في الجامعات وفي الحركة العمالية وفي الصحافة - وشجب الحركة الشعبية الجديدة باسم الدين ، ونشر الاضطراب . وقد قام بتحليل منشورات حسن البنا في هذه الفترة ، وتحليل افتتاحيات «الدعوة» ، محمد حسين ، الناطق بلسان جماعة «دار الابحاث العلمية» في كتابه «الاخوان المسلمون في الميزان» ، الذي صدر عام ١٩٤٥ والمفقود حاليا ؛ وهو يمثل سجلا لا يمكن تحديه : المجتمع السري القوي الذي كان لقائده علاقات وثيقة مع الجنرال كلايتون ، مستشار الشؤون الشرقية في السفارة البريطانية في القاهرة آنذاك ، والذي لم يقم بأي عمل ضد المحتل . وعلى العكس فان دعايته وعمله ضد الجبهة الوطنية كانا في غاية العنف . وفي نفس الوقت كانت شبكة الاخوان المسلمين السرية تعد لتشمل كل انحاء البلاد وقد كانت المنظمة المباشرة لسلسلة من اعمال الاغتيال : محاولات اغتيال مصطفى النحاس (٦ ديسمبر - ١٩٤٥ ، ٢٥ ابريل - ١٩٤٨ ، ثم نوفمبر - ١٩٤٨) ؛ اغتيال حسين توفيق لامين

١ - لكن الاستاذ الانكليزي المتعاطف مع العرب ، ا.ج.م. كريغ ، يكتفي بوصف نفسي اجتماعي للوسط الطلابي الذي عاش فيه: «الطلبة المصريون»، السنة السابعة، العدد ٣ (١٩٥٥)، ص ٢٩٣-٢٩٦ .

عثمان (٥ يناير - ١٩٤٦) ؛ انفجار رزمة ديناميت في صالة سينما مترو (٦ ماير - ١٩٤٧) ؛ اغتيال نائب رئيس محكمة التمييز في القاهرة ، احمد الخازن-دار (٢٢ مارس - ١٩٤٨) ؛ النسف المتكرر للمحلات والاحياء السكنية اليهودية بالديناميت (محلات شيكوريل ، واوريكو ، وعدس في يوليو - ١٩٤٨ ؛ ومحلات بنزيون ، غاتينيو ، وشركة المعادي في اغسطس) ولكن اهم من ذلك نسف «حارة اليهود» في سبتمبر - (٢٠ قتيلا و٦١ جريحا) ؛ انفجار في شارع جلال (نوفمبر - ١٩٤٨) ، واكتشاف سيارة «جيب» محملة بالمتفجرات في القاهرة (٥ نوفمبر ١٩٤٨) (١) .

في ٤ ديسمبر ١٩٤٨ قتل اللواء سليم زكي ، قائد شرطة القاهرة والمشرف الاول على عمليات القمع ، في سيارة القيادة المصفحة تحت اسوار كلية الطب التي كان يحاصرها البوليس . واخيرا حققت موجة الارهاب التي اطلقها الاخوان المسلمون هدفها : اعطاء الحكومة حجة لتعليق الحريات المدنية وتوجيه ضربة جديدة الى الجبهة الوطنية . لكن تطرف الارهابيين ذاته دفع السلطة ، كي تحمي نفسها ، الى ضرب المنظمة السرية ايضا .

لنرجع الى الورا قليلا ، الى ربيع ١٩٤٨ . كانت تهيأ مسرحية ضخمة بحجم الشرق الادنى بكامله ، خطوة خطوة ، ولكن بعناد .

في ١٥ مايو تم جلاء القوات البريطانية عن فلسطين عندما انتهت مدة الانتداب البريطاني . وكانت الحرب الاهلية قد بدأت منذ عدة اشهر هناك . وفي ١٥ مايو كانت الحرب حقيقية ؛ وتدخلت دول الجامعة العربية للحفاظ على مروبة فلسطين . كانت العملية ، على المدى البعيد ، ذات قيمة لا تقدر للقوى الغربية ، يدعمها في قلب الشرق العربي ، حليف - كما سيثبت عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ - لا يتردد في القيام بعمل عسكري ضد بلد عربي اتهم بجرم معاداة الامبريالية . لكن هذه قصة اخرى . للوهلة الاولى هدفت الحرب في فلسطين الى تمكين الحكومات الرجعية في البلدان العربية على شن حملة جديدة ضد اليسار ، الذي اتهم بالخيانة هذه المرة ، لان الاحزاب الشيوعية المختلفة الملتزمة بالمبدأ الماركسي - اللينيني في حق الشعوب في تقرير مصيرها ، دعت الى الاعتراف بدولة اسرائيل ضمن الحدود التي قررتها الامم المتحدة عام ١٩٤٧ ، والى انشاء دولة عربية في فلسطين ، والتعويض على اللاجئين ، وعقد معاهدة سلام مع اسرائيل . في مصر اعلنت حالة الطوارئ في ١٥ مايو ، وأرسل الوف من الشيوعيين ، والنقابيين ، والتقدميين ، والوفديين اليساريين ، الى معسكر الاعتقال في الطور ، على البحر الاحمر . في ٨ ديسمبر اعلن النقراشي حل جماعة الاخوان المسلمين . وفي ٢٨ من نفس الشهر قتله احد الاخوان ، عبد المجيد احمد حسن . وفي اليوم نفسه خلف عبد الهادي النقراشي كرئيس للحزب

١ - ع.ر. الرافعي : «في اعقاب ...» ، المرجع المذكور ، الجزء الثالث ، ص ٢٦٢-٢٧٢ . البراوي ،

المرجع المذكور ، ص ١٦١-١٦٢ .

السعدي وللحكومة . فأمر باعتقال وسجن أعضاء الإخوان المسلمين ، لكن حسن البنا ظل طليقا . وأخيرا ، في ١٢ فبراير ١٩٤٩ ، اغتيل «المرشد الأعلى» بدوره .

أوجد معتقل الطور فترة استراحة جديدة دون ان يعطي حلا للمشكلة الاساسية . وكان على عبد الهادي ان يترك الحكم في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ مفسحا المجال لحكومة انتقالية برئاسة حسين سري . بعد هذا بشهرين ، في ٣ يناير ١٩٥٠ ، جرت آخر انتخابات عامة في مصر : احتفظ الوفد بمكانته كأول حزب في البلاد ، لكنه لم ينل الاغلبية المطلقة اذ حصل على ١٣٥٦٤٣ صوتا من اصل ٢٨٥٩٧٤١ صوتا - اي ٣٩٦ بالمئة من مجموع الاصوات - بالرغم من المساندة التامة لليسار الذي كان قد قرر الخلاص من الحكومات الرجعية المكشوفة . وفاز اثنان وثلاثون نائبا مستقلا على اساس البيان الذي اذاعوه في نوفمبر ١٩٤٩ والذي يستهدف : تحديد الملكية الزراعية ، الغاء «الوقف» ، التصنيع السريع للبلاد ، زيادة الحماية الجمركية ، اعطاء ضمانات اجتماعية للعمال ، تشغيل العمال النقابيين فقط ، اللامركزية الادارية وتعميم التعليم المجاني . وكانت هذه المجموعة تمثل البورجوازية الصناعية والدوائر الثقافية التي كانت تعتمد عليها في أسلوب عملها (مثل مجموعة «اخبار اليوم» الصحافية للاخوان علي ومصطفى أمين) . كذلك تم انتخاب احد العمال واحد الاشتراكيين كنائبين .

اكثر من اي وقت مضى ، ظهر الوفد بالصورة التي كان عليها دائما : جبهة انتخابية بين مختلف قطاعات الطبقة الوسطى الوطنية ، يسيطر عليها كبار ملاك الاراضي الذين يسكنون بزمام التوجيه بفضل فؤاد سراج الدين . اعلن النحاس عزمه على التفاوض مع بريطانيا العظمى ، ووقع اتفاق النقطة الرابعة مع الولايات المتحدة في ٥ مايو ١٩٥٠ . وكانت هذه بادرة تبعتها مفاوضات بغية الوصول الى معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين مصر والولايات المتحدة . وفي المدن ، استؤنفت القلاقل العمالية - ٤٩ اضرابا عام ١٩٥٠ - ووسع الشيوعيون نفوذهم الذي كانت قد حدثت منه الاعتقالات الواسعة . وجمعت حركة انصار السلم عددا كبيرا من المثقفين حول مجلتها ، الكاتب . وشرعت لجنة تحضيرية لاتحاد النقابات المصرية بالعمل على اعادة تنظيم الحركة العمالية . وعادت اللجنة التنفيذية للطلبة التي ممارسة نشاطها تحت قيادة ينتمي ثلثا اعضائها الى الجبهة الوطنية (الوفدية الشيوعية) . وأخيرا ، بدأت الحركة النسائية بالعمل على انشاء اتحاد وطني نسائي . طوال عشرين شهرا فاض الوفد بعناد . وقال محمد صلاح الدين ، وزير خارجية الوفد للمفاوضين الانكليز : «يجب الا يغيب عنا ان اكبر سلاح تستفله الدعاية الشيوعية في مصر وجميع البلاد التي يحتلها الاجنبي ، هو هذا الاحتلال نفسه ، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه . وتجد هذه الدعاية ارضا خصبة في نفوس الوطنيين الحريصين على استقلال بلادهم . حتى ليخشى ان يختلط الامر بالتدريج بين الوطنية والدعاية الشيوعية ...» (١)

١ - اورده ش.ع. الشافعي : المرجع المذكور ، ص ١١٢ .

اما في الداخل ، فبينما كانت قوى الجبهة الوطنية تزيد ضغطها على وزارة النحاس ، كان الجناح اليميني للوفد بقيادة سراج الدين مشغولا في القضاء على الثورة : لم ترفع حالة الطوارئ الا بعد خمسة اشهر من عودة الوفد الى الحكم ؛ أصدر قانون يمنع اي حركة تعارض نتائج موجة القمع عامي ١٩٤٨ - ١٩٤٩ . وأخيرا ، حاول سراج الدين ، عبثا ، التغلب على مقاومة نوابه انفسهم ليجعلهم يؤيدون قانون المشبوهين السياسيين . . . خلال عشرين شهرا من الصراع المستمر حاول الجناح اليميني من الوفد عبثا تجنب المعركة او نقلها الى مجال آخر . عشرون شهرا انتهت بقطع المفاوضات ، وشجب المعاهدة المصرية - البريطانية عام ١٩٣٦ واتفاقية السودان لعام ١٨٩٩ ، وذلك مساء ٨ اكتوبر ١٩٥١ الذي شهد انتصار قوى الجبهة الوطنية على اليمين الوفدي ، اي بكلمة اخرى ، النصر النظري للقيادة الشعبية الجديدة للحركة الوطنية على القيادة القديمة للبورجوازية الكبيرة .

منذ ذلك اليوم ، لم يعد زمام المبادرة في ايدي قيادة الوفد . وبعد خمسة ايام من تصريح مصطفى النحاس التاريخي امام مجلس النواب ، رفضت الحكومة الوفدية الاقتراحات المقدمة اليها من الولايات المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا وتركيا ، من اجل الانضمام الى حلف دفاع جماعي عن الشرق الاوسط (١٣ اكتوبر - ١٩٥١) ، قاطعة بذلك رسميا جسورها ليس مع القوة المحتلة فقط وانما مع كل حلف الاطلسي هذه المرة .

في اليوم التالي لتصريح النحاس امام مجلس النواب - اي صباح ٩ اكتوبر - بدأت المظاهرات الشعبية تنطلق في المدن . في الاسماعيلية حاول المحرضون حمل المتظاهرين على تحطيم محلات «نافي» الانكليزية ، فتبادل اطلاق النار واحتلت العربات المصفحة المدينة . كانت هذه اشارة على حرب العصابات التي امتدت الى قاعدة قناة السويس كلها ، من ٩ اكتوبر ١٩٥١ وحتى ٢٦ يناير ١٩٥٢ . واستجابة لنداء من الحكومة ترك ٨٠ الف عامل ومستخدم مصري اعمالهم وشلوا بذلك العمليات الادارية والتمويلية في القاعدة .

في القاهرة والاسكندرية نظمت لجان الطلاب التنفيذية حشد المتطوعين الذين ارسلوا بسرعة ، بشكل كتائب ، الى محافظة الشرقية المؤدية الى القناة . من هم الذين كانوا اعضاء في تلك الكتائب ؟ طلاب وعمال كان العديد منهم يعملون في القاعدة سابقا ، فلاحو المنطقة ، والعديد من المثقفين . وكانوا ينتمون الى المنظمات الشيوعية ، ومجموعات الشبيبة الوفدية ، والحزب الوطني القديم ، وحتى لمصر الفتاة ؛ والعديد منهم كانوا من الاخوان المسلمين . وقامت مجموعة من الضباط الصفار بتدريب المتطوعين على استعمال الاسلحة . لكن الجيش والشرطة ابقيا في الاحتياط بشكل صارم . وكل ليلة ، كان المتطوعون الآتون من المدن يتوجهون الى القاعدة وامامهم اربعة اهداف واضحة : تدمير المستودعات ، قطع خطوط المواصلات ، منع اعادة التموين ، جعل حياة الجنود مستحيلة في القاعدة . لم تكن هناك قيادة موحدة فكل مجموعة كانت تتبع قائدها الخاص كذلك كان التنسيق مفقودا : عادة

وباستمرار كان يحدث هجوم ينبه القاعدة مسببا بذلك هزيمة دامية لمحاولة ثانية قريبة منها تقوم بها مجموعة ثانية ، بعد الاولى بقليل . لكن ما هو اهم انه لم يكن هناك جذور بين السكان المحليين . فقد كانت فرق المتطوعين من سكان المدن عامة ، اتوا يحملون اسلحتهم ليقوموا بالمهمة التي كانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة قد دعت اليها كل المصريين . فلم يروا ، للوهلة الاولى على الاقل ، الضرورة الملحة لتحويل نشاطهم الثوري الى ثورة فلاحية حقيقية ، ولم يخطر لهم ربط مشكلة الارض بمشكلة الاستقلال ، بالرغم من ان برامج اليسار ، في تلك الفترة ، وضعت هذه المسألة في مقدمة مطالبها . لكن المنظمات كانت منقسمة ولم يكن هناك جسم قيادي ثابت وفعال للجبهة (١) .

كما تقدم ، كان العمل العسكري يصبح اكثر تحديدا وانتشارا في القرى . وانشئت لجان مقاومة في كل قطاعات الاسماعيلية وبين فلاحى قرى بركة ابرو جاموس ، وعزبة عطوة ، ونفيسة . وجرت معارك ضارية بين القوات البريطانية تدعمها المدفعية والمدركات وبين الفدائيين لاسيما في القورين والتل . وفي القورين، اصطدمت المدرعات البريطانية ، لأول مرة ، بقرية مسلحة بكاملها ، واضطرت للانسحاب (٢) .

في المعسكر البريطاني ، رفضت القوات الآتية من جزيرة موريشيوس القتال فجري توقيف افرادها بالمئات . كما ان المجندين البريطانيين، الذين كانوا متأثرين بشدة بالدعاية الشيوعية منذ السنوات ١٩٣٩ - ١٩٤٥ وبحركة السلم، فقد بدأوا يتدمرون ويأملون في نهاية لهذه الحرب المزعجة والعقيمة . وقد رددت جريدة التايمس اللندنية اصداء هذا الوضع قائلة : «ان اعصاب الجنود البريطانيين تتعرض لمحنة شاقة . وهم يتساءلون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فقدت كل قيمة بسبب الشعور الوطني المعادي ...» (٣) .

سقط حوالي ٦٠٠ فدائي في المعركة (٤) . وقدمت كل محافظة ، وكل مدينة ضحاياها من الابطال الذين سقطوا في ميدان الشرف : مصطفى احمد ، محمود المردنلي ، محمد رشاد جريش ، سلامة ابراهيم ، سيد ابو شيعيش ، محمد عبد الهدهد ، من الشرقية ؛ عباس الاعسر الذي حितه جامعة الاسكندرية بمظاهرة صامته ضخمة ، عمر شاهين ، احمد المنيسي ، الطيار احمد عصمت ، وكلهم من القاهرة ؛

١ - اجتمعت لجنة تابعة للجبهة الوطنية في سبتمبر ١٩٥١ . وقد حضر الاجتماع فتحي رضوان، احمد حسين ، احمد كامل قطب ، ممثلين عن حزب الفلاح الاشتراكي ، ويوسف حلمي امين عام حركة انصار السلم («الملايين» ، رقم ١٩ ، ٢ سبتمبر - ١٩٥١) .

٢ - حتى «اخبار اليوم» تعترف بذلك . راجع ش.ع. الشافعي ، المرجع المذكور ، ص ١١٨ .

٣ - التايمز : ٢٦ ديسمبر ١٩٥١ .

٤ - ش.ع. الشافعي ، المرجع المذكور ، ص ١١٦ .

والطفل نبيل منصور من بور سعيد .

في القاهرة تجاوزت الحركة الوفد . في اليوم التالي لتدمير المدفعية البريطانية لقريّة كفر عبدو ، كان على الحكومة ان تقدم على العمل : استولت على نادي الجزيرة الرياضي وطردت الاعضاء الانكليز منه ، بدأت في التفكير بقطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع لندن ، واستدعاء سفيرها عبد الفتاح عمر ، الانكليزي النزعة من بلاط سان جيمس ، عقاب اي شخص يتعاون مع القوات العسكرية الاجنبية في البلاد ، واهم من كل ذلك السماح لكل المواطنين بحمل السلاح (١٥ ديسمبر - ١٩٥١) . بالاضافة الى هذا ، كانت الحكومة تدرس امكانية استبدال علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع بريطانيا بمعاهدات مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ، بل انها بحثت انشاء تحالف ضد الاستعمار بين دول جامعة الدول العربية . في المجال الشعبي تقدم تنظيم الكفاح المسلح بسرعة . وفي بداية ١٩٥٢ شكلت المنظمات المشتركة بالصراع مباشرة اتحادا من اجل مواجهة الاخطاء التي كشفتها التجربة والتي كلفت غالبا . كانت المسألة هي تحويل كفاح الفدائيين الى حرب فلاحية للتحرير الوطني ، وذلك عن طريق توزيع السلاح على الفلاحين وتكوين قيادة موحدة للكتائب ، وانشاء جريدة سياسية - عسكرية ، وجهاز اتصالات بين مختلف القطاعات . وكانت اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات المصرية في سبيلها لخلق مجموعة فعالة . وتقاربت المنظمات الشيوعية من بعضها البعض اثناء المعركة . ورغم اغتيال عزيز فهمي على يد الشرطة السياسية (مايو - ١٩٥٢) فقد قيد الجناح اليساري للوفد نفوذ فؤاد سراج الدين واستلم الاشراف على كل صحافة الحزب . وانهالت رسائل التضامن ووعود بالمساعدة من موسكو وبكين وكل العواصم الاشتراكية .

في ٢٩ نوفمبر ١٩٥١ ، كتبت النشرة رقم ٣٥ الصادرة عن قوات الاحتلال ، موجهة كلامها الى الوفد : «كان اوجب واجبات الصحافة المصرية ان تهوي بقبضة من حديد على رؤوس متزعمي هذه الحركة الاجرامية ...» (١)

في ١٨ ديسمبر ، اعلن الملك الغاء نتائج انتخابات نادي الضباط لانها اظهرت نجاح اكثرية وطنية يرأسها اللواء محمد نجيب . وكان ذلك عكس ما يريده القصر الذي صمم على ابقاء الجيش تحت سيطرته ليكون جاهزا لحفظ الامن .

في ٢٥ ديسمبر ، عين الملك حافظ عفيفي ، رئيس مجلس ادارة بنسك مصر سابقا واحد كبار قادة تجمع مصر الصناعي ، رئيسا للوزراء . وكان هذا هو الرجل الذي هاجم الوفد علانية ، صيف ١٩٥١ ، لوطنيته وكشف عن مشاعره المؤيدة البريطانيين . وحيث النيويورك تايمس هذا التعيين فورا باعتباره «اول شعاع من النور يمزق اكفهار جو مصر منذ ان قطعت العلاقات مع بريطانيا» (٢) .

١ - نفس المرجع ، ص ١٢٠ .

٢ - نفس المرجع ، ص ١٢١ .

في ٨ يناير ١٩٥٢ ، جرى عقد مؤتمر بين تشرشل وترومان . في ١٣ من نفس الشهر كتبت مجلة «اخبار اليوم» الاسبوعية المعروفة بعداؤها للوفد واليسار بكامله ، تقول : «ان السفارة البريطانية في القاهرة (وكان السفير يومذاك هو السير والسف ستيفنسون) اصبحت ترى ضرورة ايجاد حل يقوم على جلاء القوات البريطانية من مصر ، لان العسكريين انفسهم يعتبرون ان مثل هذا الحل اصبحت حتميا حيث انه من المستحيل تقوية القاعدة العسكرية الان ، في الوضع الحالي ، وسط المقاومة الشعبية المتزايدة باستمرار» .

في ٢٥ يناير ، بناء على امر من فؤاد سراج الدين ، وزير الداخلية ، اشتبكت قوات «بلوك النظام» (البوليس المحلي) ، المحصنة داخل السراي الحكومي فسي الاسماعيلية ، مع الدبابات والمدفعية البريطانية التي اطلقت قنابلها على اهداف مباشرة طوال ١٢ ساعة . وهزت المجزرة التي تعرض لها رجال الشرطة الفلاحون مصر كلها ، لكن حتى القوات النظامية ، هذه المرة ، قررت الدخول في المعركة .

فجر السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، صدر العدد الاسبوعي من «اخبار اليوم» من المطابع في شارع الصحافة وفيه التنبؤات التالية : «من بين الاجراءات التي تدرسها الحكومة ردا على الاعتداء البريطاني في الاسماعيلية واحد يدعو الى اعلان السفير البريطاني شخصا غير مرغوب فيه ، واقتراحات اخرى ترى اغلاق القنصليات البريطانية في كل الاراضي المصرية وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع بريطانيا» . وعلى صفحة اخرى نجد البرقية التالية من إيور ، مراسل المجلة في لندن : «توقع لندن اشتراك الجيش المصري في معركة القناة ...» وكان اليوم التالي موعد الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاول للاتحاد العام للنقابات العمالية . كما كان موعد انتهاء مدة الانذار المقدم من عدد من الضباط والذي يعني استقالتهم الجماعية بسبب عدم وجود عمل منسق بين الجيش والشعب .

صباح ذلك السبت ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، شمل الاضراب العام كل المصانع . واتجه طلاب جامعتي فؤاد وابراهيم وطلاب الازهر نحو وسط القاهرة حيث التقوا بالعمال الاتيين من الضواحي . ومن على شرفة رئاسة الوزارة خطب عبد الفتاح حسن ، وزير الدولة ، في الجماهير واعدا بقطع العلاقات مع بريطانيا فورا ، وبعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي . ودعا الملك كل ضباط الجيش والبوليس الكبار الى وليمة في قصر عابدين . وجرت تعبئة الشرطة السياسية ، التي اختفى رئيسها اللواء ابراهيم إمام ، في القاهرة والاسكندرية ، لكن العديد من ضباطها سحبوا حساباتهم من المصارف ...

قبل الظهر بقليل بدأت فرق الحرق عملها وحمل اعضاؤها لوائح تحمل اسماء المحلات المكلفين بحرقها بالترتيب . من كان هؤلاء ؟ اعضاء في حزب احمد حسين القديم ، «القمصان الخضر» التابعون لمصر الفتاة ، الذي اصبحت الحزب الاشتراكي فيما بعد . رجال متعصبون من «شباب محمد» يقولون بالرجوع الى الصحراء ؛ ولكن ايضا ، وخاصة ، اعضاء منظمة الاخوان المسلمين السرية ، وكان هؤلاء ، بشكل

عام ، قد وقفوا على حدة طوال معركة القناة . لقد حاولوا باطلاقهم موجة من الرعب ان يخلقوا شعورا معاديا لليهودية لم تعرفه مصر من قبل . وبينما كان الشيوعيون والوفديون يتجهون الى القناة كان الاخوان المسلمون يشنون حملتهم لتحطيم البارات وأماكن اللهو في القاهرة والاسكندرية ويطلقون الرصاص على العشاق في شوارع الضواحي المظلمة ، داعين للتعصب الديني ، وللغوضى والحقد ...

عند الظهر كان حي الاعمال والمدينة الحديثة وسط القاهرة يحترقان ، وامتدت النيران في ساعات بعد الظهر الاولى . وأخذ المتظاهرون ، الذين تحولوا الى متفرجين ، يراقبون هيجان الزمر الفاشية يحيط بها مئات من الرعاع العاطلين عن العمل ، والمعذبون ، وبروليتاريا القاهرة الرثة والمشوهة . كانوا يراقبون لان العاصمة الرائعة لم تكن لهم ، بل للاغنياء الذين كانت محلاتهم تحترق . لذلك تركوها تحترق (١) ...

من أحرق القاهرة ؟

بعد عشر سنوات كان السؤال لا يزال بدون جواب على الصعيد القانوني . ثمة امور غريبة حدثت . والمؤكد ان المدعي العام نفسه استلم التحقيق . اتهم احمد حسين ، زعيم الحزب الاشتراكي ، وأوقف ثم أخلت سبيله الحكومة العسكرية في نفس الوقت الذي كان فيه العقيد جمال عبد الناصر وزيرا للداخلية . بل ان احمد حسين نشر كتابا ضخما عن المحاكمة يظهر نفسه فيه كبطل . وصدرت احكام طويلة بالاشغال الشاقة على سبعة من الذين أشعلوا الحرائق ، لكن محكمة عسكرية عليا برأتهم في يناير ١٩٥٩ ، وأطلق سراحهم بدون ضجة في الوقت الذي كانت فيه الشرطة السياسية تطارد التقدميين . لم يستطع التحقيق الرسمي ان يؤدي الى شيء واقفلت القضية . ولا بد ان يعاد فتح الملفات يوما ما ... حتى ذلك الوقت ، وبسبب فقدان الوقائع ، لا يوجد بتصرفنا سوى التحليل السياسي وشهادة شهود العيان .

ان الذين أحرقوا القاهرة كانوا هم انفسهم الذين اعطاهم ذلك الحريق حجة لتحطيم الكفاح الوطني ، بشكل حاسم هذه المرة ، وهو على أهبة التحول الى ثورة شعبية اصيلة يدعمها الفلاحون بشدة . ولهذه القوى اسماء : الامبريالية ، كبار ملاكي الاراضي الاغنياء الملتفين حول الملك ، والبورجوازية الصناعية الكبيرة . منذ وقت طويل كانت هذه القوى قد دعمت وسلحت المنظمات الدينية - الفاشية التي زرعت الرعب والشفب من اجل النيل من سمعة الحركة الوطنية وتحويل قوتها ضد اعداء وهميين .

١ - حسين فوزي ، يتأمل «ملحمة الشعب المصري» قال فيما بعد عن حق : «يناير - ١٩٥٢ ، او ما سأسميه حركة انتحار الشعب المفلوب على أمره وقد فقد كل امل في مثليه» . (سندباد مصري ، المرجع المذكور ، ص ٥٦) .

في نفس مساء ٢٦ يناير ، بينما كانت القاهرة لا تزال تحترق - منظر مرعب لا يمكن للذين عاشوا ذلك النهار الحزين ان ينسوه - امر فؤاد سراج الدين باعتقال ٢٥٠ شخصا معظمهم من الوفديين والشيوعيين «الفدائيين» ، وفرض حظر التجول . في اليوم التالي اعلن النحاس حالة الطوارئ ، فأقيل الوفد من الحكم مباشرة . وكتب إيور في العدد التالي من «اخبار اليوم» : «هناك الان نظرة تفاؤل اكثر من اي وقت مضى بسبب تغيير الحكومة في مصر . وما هو اكثر اهمية هو خلق افضل جو ممكن للمفاوضات ، كما قال سعادة علي ماهر باشا . لذلك يجب اعادة الهدوء والنظام والحد من العنف اولا ...»

رجع آلاف من المناضلين الى معسكرات الاعتقال مرة اخرى . علق الدستور . فرضت الرقابة على الصحف . انعقدت المحاكم العسكرية بلا توقف . وخلال بضعة اسابيع حلت «الكثائب» ووجد افرادها انفسهم في زحمة المعتقلات (١) . خسر الشعب المصري ثورته لان طليعته تحطمت قبل ان تستطيع حتى التحرك . من اجل ذلك الهدف كان يجب احراق القاهرة .

بين الحريق والانقلاب العسكري انقضت ستة اشهر حاولت خلالها القسوى الرجعية ان تسيطر على الوضع ، بواسطة منع التجول والدوريات المزودة بالبنادق الآلية التي كانت تزرع شوارع العاصمة المحترقة جيئة وذهابا بانتظام . خلال ستة اشهر تعاقبت اربع وزارات : علي ماهر ، نجيب الهلالي ، حسين سري ، ونجيب الهلالي مرة اخرى .

ما الذي كان يحدث ؟

بعد ان عجزت البورجوازية المصرية عن تحقيق المهمة المزدوجة للثورة الوطنية - الاستقلال ، وما هو اهم ، تحديث الاقتصاد والمجتمع - بواسطة الاحزاب التقليدية اخذت تحاول ان تجد طريقها الخاص . وصمم جناحها الصناعي ، بالتحديد ، على فرض سيطرته على الحكومة ضد الجناح الزراعي الرجعي المتخلف . لكن من اجل تحقيق ذلك كان عليها ان تحذر من الحركة الشعبية ، التي قد تتجاوز مساندتها الواسعة الاهداف المحدودة لمجموعة شركات مصر واتحاد الصناعيين المصريين . واخيرا ، مما كان يزيد الامور تعقيدا ان قسما اساسيا من جهاز الدولة - الجيش المصري - لم يكن بالامكان الاعتماد عليه (مما يفسر اللجوء الى فرق شرطة الامن المصفحة) .

١ - راجع مجموعة Actualité الاسبوعية (كانون الثاني - تموز ١٩٥٢) : يجد القارئ عرضا واسعا بعنوان «المختار من الصحافة العربية» ، والتحليلات التي كنت اكتبها بامضاء «ابن النيل» . يوجد المجلد في المكتبة الوطنية بالقاهرة تحت رقم : (Per. 1628 - 1629) ويوجد عرض للوقائع المتوافرة والافتراضات «المقبولة» في الكتاب الاخير لعبد الرحمن الراعي عن تاريخ الحركة الوطنية : «مقدمات الثورة» ، المرجع المذكور ، ص ١١٢ - ١٤٦ .

لننظر الى الامر عن قرب . لقد نما الجناح الصناعي للبورجوازية المصرية الكبيرة بسرعة بعد ١٩٤٥ . فازدادت الاموال الموظفة في الشركات الصناعية من ٢٨٥ مليون جنيه عام ١٩٤٥ الى ٥٦٨ مليون جنيه عام ١٩٥٠ ، يضاف اليها ٧ ملايين جنيه من الاستثمارات الجديدة عام ١٩٥١ و ٣ ملايين جنيه عام ١٩٥٢ . وفي عام ١٩٥٠ كان القطاع غير الزراعي يمثل ٥٦ بالمئة من الدخل القومي . لكن صادرات القطن انخفضت خلال النصف الاول من عام ١٩٥١ بينما ازدادت واردات القمح والطحين من ٥٣١.٠٠٠ طن عام ١٩٥٠ الى ١.١٠٠.٠٠٠ طن عام ١٩٥١ اي بزيادة في المصروفات بلغت ٣٧٦ مليون جنيه في السنة الاخيرة (١) .

بالرغم من ذلك عمل كبار ملاكي الاراضي ، الذين استمروا في السيطرة على المسرح السياسي كل ما يستطيعون للحد من الانتاج الصناعي وبالتالي من القوة السياسية للجناح الصناعي والتكنوقراطي للبورجوازية المصرية .

وتقدم ثلاث وثائق مفاتيح الازمة وتشير الى ذروتها : مقدمة الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥١ - ١٩٥٢ ؛ الكتاب السنوي للبنك الاهلي المصري لعام ١٩٥٠ ، والكتاب السنوي للاتحاد ١٩٥٢ - ١٩٥٣ . هذه النشرات الثلاثة ظهرت خلال الفترة الانتقالية بين العهدين ، في الفترة العصيبة عندما احترقت القاهرة . وهي تكشف جوهر تفكير القوى الاساسية في العاصمة في مواجهتها لمشاكل المجتمع المصري اثناء الازمة .

في الوثيقة الاولى يشير اتحادات الصناعة الى عدد من «الحقائق» : «اولى هذه الحقائق هي ان الانتاج الصناعي ، وان كان مضى هذا العام ايضا في الارتفاع ، بالرغم من عوامل القلق التي احاطت به ، فقد بقي دون القدرة الانتاجية للمصانع ، بسبب ضعف السوق المحلية وصعوبات التصدير ... الحقيقة الثانية هي هبوط الاستثمارات الجديدة هبوطا مفرعا ، فقد بلغت في بحر سنة ١٩٥١ ، ٩ ملايين من الجنيهات ، بينما ارتفعت الاموال المدخرة في صناديق التوفير الى ٣٧ مليون جنيه . ويحدث هذا في بلد وفير النسل يحتاج للمحافظة على مستواه الاقتصادي الى توظيف عشرات الملايين من الجنيهات كل عام ... وهي تستدعي العمل السريع لازالة اسبابها ، خصوصا وان غالبها يرجع فيما نعتقد ، الى العقبات الادارية التي تقام في وجه النشاط الاقتصادي ... اما الحقيقة الثالثة فهي جو عدم التفاهم هذا الذي يقوم بين الدولة والصناعة ... وهذه الظاهرة ترجع الى بقية من المنطق الزراعي الذي الفناه ... لكن لما اصبحنا نعتقد جميعا ان الصناعة المصرية هي طريقنا الوحيد الى المستقبل الذي نريد ان يحاط بسياس من العناية دقيق البنيان ... نفتقر قبل كل شيء الى مواجهة حقائق حياة البلاد ، ومنها حداثة الادارة الحكومية والحاجة الى رأس المال ، وضرورة الترغيب في الاستثمار الصناعي ، وما يقتضيه

كل ذلك من امتناع عن التقييد وتهيئة الجو الصالح» .
اما البنك الاهلي المصري فيشير الى «ان الزيادة في الدخل العائد من الزراعة لا تزال كما كانت في الماضي تنفق اما على شراء اراض او في اقامة المباني او في اقتناء المنتجات الكمالية» .

وينتهي تقرير اتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الى اطلاق صيحة استغاثة واضحة : «شمل الركود صناعة نسيج القطن خاصة في السوق المحلي بسبب التخفيضات المتعددة في الاسعار التي فرضتها الحكومة ، وبسبب الاضطرابات المتلاحقة في الاسواق ، وصعوبات التصدير ... واجهت صناعة الحرير أزمة حقيقية ... تضررت صناعة الكتان خاصة بسبب الاجراءات التي اتخذتها وزارة الزراعة ... لا تزال الحكومة ترفض تغيير الرسوم الجمركية على زيت بذر الكتان مما زاد النقص في المواد الاولية ... وباستثناء الذهب والملح ، فقد كانت صناعة التعدين نشيطة . مع ذلك ، تدنت الصادرات ما عدا الفوسفات ... خلال السنوات القليلة الماضية ابدت الصناعة البترولية اتجاها متراجعا لاسباب ادارية بشكل عام ... قسوة شروط القانون الجديد المتعلق بالمقالع والمناجم ، خاصة حق الحكومة في استرداد الملكية في حالة الضرورة القصوى ... كانت الصناعة الكهربائية وصناعة البطاريات الضحيتان الرئيسيتان (لصعوبات الادارية) ... لا زالت الصناعات الغذائية معرضة للصعوبات التي خلقتها لها السياسة التي اتبعتها السلطات في هذا المجال . لا زال انتاج السكر معرقلا بسبب رسم الضريبة الباهظ المفروض عليه ... كذلك فان الازمة التي احاطت بصناعة تعليب الطماطم والخضار منذ نهاية الحرب ما برحت مستمرة بنفس الشدة ... ومرت صناعة الارز ايضا بسنة سيئة ... ومشاكل صناعة الزيت النباتي هي مثل نموذجي عن الآثار الضارة التي يمكن ان تنشأ من تدخل الحكومة في أمور الانتاج ... اضطرت صناعة الصابون الى تحمل خسائر فادحة ... عانت صناعة المستحضرات الصيدلانية من هبوط في الانتاج ... وتدهور صادراتنا من السجائر لا يزال اهم الظواهر المؤثرة لتلك الصناعة ... ولم تشهد السياحة المصرية مثل هذا الموسم من الركود الميت ... وفقدان التنسيق يبقى العقبة الاساسية امام تطور الملاحة النهرية ... اما صناعة البناء فقد هبطت مرة اخرى الى توقف كامل تقريبا ...» (١) .

لا شك ان الحكومات التي تعاقبت على الحكم بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ حاولت القيام ببعض التعديل في الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتفسيح مجالا للقوى الجديدة : انشاء مجلس الدولة اثناء حكم وزارة صدقي (١٩٤٦) من اجل جعل الاعمال الحكومية

١ - هذه الوثيقة الأخيرة (EFI Report for the year 1952) توجد في EI, XXIX,

34 - 21 PP. (1953), No 6 والملاحظ بدهشة ان احدا من المؤلفين لم يذكر هذه الوثائق سوى ش.ع.

الشافعي : المرجع المذكور ، ص ١٢٦-١٢٨ ، و ف. جرجس ، المرجع المذكور ، ص ٢١٥-٢١٧ .

اكثر فعالية ؛ الاسراع في تسديد بريطانيا للديون التي اقترضتها اياها مصر خلال الحرب والتي تبلغ ٤٠٥ مليون جنيه استرليني حسب التقديرات البريطانية ، و ٦٠٠ مليون جنيه استرليني حسب التقديرات المصرية (اتفاق عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨) (١) ؛ اعادة تحريك مشروع كهربية سد اسوان في عهد وزارة النقراشي (١٩٤٥) ؛ ثم تأسيس البنك الصناعي و اعلان القانون الذي اوجب على كل شركة ان تكون فيها مساهمة مصرية تصل الى ٥١ بالمئة من رأسمالها على الاقل (١٩٤٧) في عهد وزارة النقراشي الثانية ؛ والاتفاقية الجديدة حول ديون الاسترليني (مارس - ١٩٤٩) . ولقد اتصفت سياسة حكومة النحاس عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ باصلاحية خجولة لم تمنع كبار ملاكي الاراضي من الاحتفاظ بسيطرتهم على الدولة اذ ان فؤاد سراج الدين كان على رأس جهاز الحزب وكان رجل الوزارة القوي آنذاك .

في مايو ١٩٥١ وزعت الحكومة مليون فدان ، بشكل ملكيات صغيرة ، على الفلاحين الفقراء و اعلنت عزمها على زيادة عدد صغار ملاكي الاراضي ، ولكن بدون اي اصلاح زراعي . ونشرت عددا من القوانين العمالية التي حسنت ظروف العمال (قانون عقد العمل الجماعي في ٣١ يوليو - ١٩٥٠ ، قانون تعويضات العمال في ١٧ اغسطس ١٩٥٠ ، قانون زيادة تعويض غلاء المعيشة في ٢١ فبراير ١٩٥٠ ؛ ولكن على العكس من هذه الاجراءات جرى تقييد حق الاضراب في ٨ فبراير ١٩٥١ . غير ان الحكومة اتخذت في سبتمبر ١٩٥٠ سلسلة كاملة من الاجراءات التي ادت الى كبح نمو القطاع الصناعي : فرض الضريبة على الدخل العقاري ، وعلى الارباح التجارية ، وعلى الدخل المهني ؛ ثم ضريبة اضافية على الارباح التجارية والصناعية في ١١ سبتمبر .

لقد اصبح هناك برهان واضح ، في نظر الصناعيين ، على ان الاحزاب التقليدية لم تكن تملك القوة ولا الارادة على العمل للمساعدة للانتقال من مصر الزراعية التي يستعبد بها محصول زراعي واحد وكابوس الماضي ، الى مصر الصناعية المتجهة نحو العصرية والفعالية والقوة داخل العالم العربي . وقد وقع الوفد ، اكبر هذه الاحزاب ، في ايدي كبار ملاك الاراضي ، بينما كان جناحه اليساري ، الذي فهم ضرورات التطور الاقتصادي والاجتماعي ، مرتبطا بالشيوعيين ارتباطا خطيرا . اما الحزب الدستوري الحر ، الذي كان حزب كبار الاقطاعيين ، فقد بقي امينا مع نفسه رغم ان زعيمه اصبح الدكتور محمد حسين هيكل ، احد المع كتاب مصر المعاصرين بدلا من محمود محمود باشا ، الاقطاعي الكبير . والحزب السعدي نفسه ، رغم ارتباطه برأس المال الصناعي وتقيده باتباع سياساته ، كان يفتقد الاطارات المثقفة الضرورية لفتح الثغرة المطلوبة .

١ - لاسيما ب.ف. تايلر مفوض الشؤون التجارية في السفارة البريطانية بالقاهرة : «الاضاع

الاقتصادية والتجارية في مصر» ، لندن ١٩٤٧ ، ص ٤ .

أخذت البورجوازية الصناعية تحاول إيجاد تعبير سياسي عنها . من المؤكد أن الحزب السعدي كان المفضل لديها . لكن كان من الضروري تجميع القوى التي ترددت ، لسبب أو لآخر ، في الانضمام إليه . وقد أسس علي ماهر بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، «جبهة مصر» آملا في أن تصبح دماغ المجموعة المستقلة . وفي نفس الفترة - فترة تقوية الجبهة الوطنية وبروز الشيوعيين - أنشأ الدكتور أحمد حسين ، الذي كان سفير مصر في واشنطن في وقت من الاوقات ، «جمعية الفلاح» آملا من خلال برنامج يهاجم عدم التكافؤ في الريف استقطاب صغار الملاكين ومتوسطيهم الذين كان الوفد يقوم باغرائهم . وكان هذا هو الوقت الذي تحول فيه حزب «مصر الفتاة» الى «الحزب الاشتراكي» لكي يستفيد من ولاء قسم كبير من المثقفين للماركسية ، ومن العطف الواضح على الاتحاد السوفياتي . وأقام الاخوان المسلمون ، مع متابعتهم العمل لاهدافهم الخاصة ، تحالفات مثمرة مع رأس المال الكبير وأنشأوا مجموعة كاملة من الشركات خاصة في القطاعين التجاري والمالي .

تلك كانت ايضا الحقبة التي حاولت فيها البورجوازية الصناعية ، لأول مرة ، أن تزود نفسها بعناصر ايدولوجية متماسكة . ونشر مريت بطرس غالي عام ١٩٣٨ كتابه البرنامجي «سياسة الغد» الذي يمزج بين واقعية اوساط رجال الاعمال والافكار الاصلاحية الكريمة . وفي عام ١٩٣٩ نشر محمود كامل الطبعة الاولى من كتاب «مصر الغد» حيث تحولت الاصلاحية لطلب العون هذه المرة من تعهد الاشتراكية القومية وافكار الفاشية الاوروبية . لكن تفسيرا فلسفيا لكل التاريخ المصري ظهر عام ١٩٥٠ لاقتصادي مصري موهوب هو الدكتور صبحي وحيدة الذي كان يشغل منصب السكرتير العام لاتحاد الصناعات المصرية آنذاك . وكان عنوان الكتاب « في اصول المسألة المصرية » .

بعد تحليل اثر الفتح العربي على مصر التي ظلت فرعونية ، ثم النتائج المدمرة للاحتلال التركي ، صور النهضة المصرية التي بدأت في اوائل القرن التاسع عشر ، باعتبارها عمل الامة الاساسي بقيادة زعمائها هي الذين حاولوا ضم مساهمة اوروبا الى التراث المصري العتيق . اثبتت «الموجة الاوروبية» انها كانت مخرقة ومثيرة «لاعراض النضوج» المقلقة التي كان اهمها عدم تنظيم الانتلجنسيا المصرية التي درست في اوروبا . فحيث ان المثقفين لم يعرفوا سوى القليل عن تاريخ شعبهم بالذات ، فقد كانوا عاجزين في الواقع على أن يصبحوا عامل ورمز اعادة بعث التراث الوطني الذي اكتسى بمساهمات الحضارة التقنية لاوروبا الطبقة الوسطى . فنتج عن ذلك العديد من «عقد النقص» التي مهدت للاستسلام وانكار الذات .

تسلل الارتباك الى كل جوانب المجتمع المصري وكان منظر الحياة اليومية مشهد تخطيط متناقض على كل صعيد . وحيث ان الشعب لم يكن في وضع يمكنه من العمل فقد كانت «الطبقة الحاكمة المصرية» هي التي تملك وسائل العمل ولاسيما الوقت والمال . لذلك فان زيادة الفعالية ، والدخول في الحياة العصرية ولكن المنسجمة مع طبيعة مصر العميقة ، كان مهمة الحكومة . وفوق اي امر آخر على الطبقة الحاكمة أن

توقف النزيف الاقتصادي الذي بدأه الماليك (١) . ومجمل دراسة الدكتور وحيدة القائمة على اساس تاريخي متين أدت الى مناقشة واسعة حول أولوية الاقتصاد والعمل الاقتصادي في الحياة السياسية والثقافية . وبدا المؤلف الذي لاقت دراسته الترحاب من رؤسائه زعماء رأس المال الصناعي المصري - اسماعيل صدقي ، عبد القوي احمد ، توفيق دوس ، حسن نشأت ، وغيرهم - على انه اول مفكر نظري لتاريخ مصر ومستقبلها ، وكفيل سوف للتاريخ بالاضافة الى كونه اقتصاديا موهوبا وتكنوقراطيا بالفطرة .

ازداد الوضع غموضا كل يوم بعد حرب فلسطين . فالوفد رجع الى الحكم ، كما رأينا . لكن الاصطدام الدامي بين الحزب السعودي والاخوان المسلمين في ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وانقسام الجناح الصناعي للبورجوازية الكبيرة لم يكن له نظير الا في الحزب الشيوعي . فالفريقان - كبار الصناعيين والشيوعيون - وهما نصيرا الحاق مصر بالركب المصري ، بالرغم من اختلافات اساسية في نظرتهم للمستقبل ، عجزا عن العمل في الوقت المناسب : عجز الصناعيون لانهم لم يكونوا قد سيطروا بعد على وسائل العمل اللازمة للقضاء على تحكم البورجوازية الزراعية الكبيرة . وعجز الشيوعيون بسبب انقساماتهم الداخلية ، وضعفهم بين الفلاحين في الريف ، وبسبب الملاحظات المتكررة التي كانوا هدفها لها ، وعبء حلفائهم من الجماهير الوفدية التي لم تستطع تغيير طابع قياداتها السياسية تغيرا جذريا ، وخاصة بسبب استغلال القصر لحريق القاهرة .

ظلت قوة واحدة في الميدان ، تنتصب بفخر ، يحيطها الشعب بالعطف والاحترام وينظر اليها على انها ضحية فاروق ، بينما كانت طليعتها مختبئة بسرية : الجيش . والجيش المصري عام ١٩٥٢ لم يعد جيش عام ١٨٨٢ فالقيادة العليا كانت لا تزال تحت سيطرة الملك . لكن الوفد ، ولاسيما وزيره للحربية ، حمدي سيف النصر ، كان منهمكا في خلق جيش وطني . ففي سنة ١٩٣٦ وبحجة الالتزامات العسكرية التي فرضت على مصر بموجب المعاهدة المصرية - البريطانية ، اغتنم مصطفى النحاس الفرصة لفتح ابواب الكلية الحربية للضباط الصغار من الطبقات الوسطى ، بينما كانت الانظمة السابقة قد جعلت الكلية الحربية اقطاعية لاولاد الاغنياء .

كان القادة الشباب الذين حصلوا على نجمة «الملازم الثاني» من عام ١٩٣٨ الى عام ١٩٤٠ متأثرون كلهم بالافكار الوطنية بعمق . وعكست اغلبيتهم من الوفديين او الاخوان المسلمين الاتجاهات التي كانت تتنازع الطبقة الوسطى المصرية ، كما كان بينهم اقلية اجتذبتها الماركسية . واصبح بعضهم أتباعا لأحمد حسين وحاولوا مد يد

١ - صبحي وحيدة : اقتصادي تعلم في ايطاليا ، امين عام «اتحاد الصناعات المصرية» بعد الحرب العالمية الثانية . وهو احد اذكي مثلي التكنوقراطية الجديدة الصاعدة . وقد اغتيل عام ١٩٥٦ . راجع مقالنا في «المساء» ، ٨ يناير ١٩٥٩ .

المساعدة الى اللواء عزيز المصري ، قائد الاركان العامة الذي أبعدته البريطانيون بسبب تعاونه مع المحور عام ١٩٤٢ . وامتزج الحقد على الاحتلال ، الذي كان يحمله قلب كل واحد منهم ، بالتصميم على عمل كل شيء لتأمين نهضة مصر .

والمدھش في هذه المجموعة من الضباط الشباب ، حيث برز الضباط الاحرار، كان حقيقة انسجامهم التام مع الواقع الاجتماعي المصري . فمع تأثرهم ، خلال تدريبهم ، بمثل المجتمع الصناعي في الفعالية ، فقد بثوا ايدولوجيا ، وخاصة في مجال السياسة والدين ، داخل مدار المعتقدات التي تعبر عن افكار الجناح الزراعي من الطبقة المصرية الوسطى : الوفد ، والاخوان المسلمون جزئيا . وهذا يفسر الطابع العام لمطالبهم ، وافتقارهم الى برنامج ، والهزال المذهبي الذي سوف يطبع مصر بعد عشر سنوات . ولكنهم كانوا وحدهم يتمتعون برصيد جديد امام الراي العام . وقد جعلت منهم فضيحة شراء الاسلحة الفاسدة التي استغلها ببراعة احسان عبد القدوس، رئيس تحرير «روز اليوسف» ، مجلة مصر الاسبوعية الاولى ، واحمد ابو الفتاح في «المصري» ، جعلت منهم ضحايا مؤامرة استهدفت ، من خلالهم ، كل حركة التحرر الوطني العربية . كانت هذه المؤامرة مدبرة من قبل الملك ومستشاروه وتجار الاسلحة والقيادة العسكرية العليا في فيلات العباسية . واكثر من ذلك، بدت المؤامرة اكثر اتساعا فسقط مدبروها المحتملين - ابراهيم عبد الهادي ، رئيس الوزارة المصرية ، ورياض الصلح ، رئيس الوزارة اللبنانية (١) ، وملك الاردن عبد الله - برصاص الشباب الوطني المنتقم .

بعد اشتراكهم في الحركة الوطنية الثورية عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ حاول اكثر هؤلاء الضباط العمل ضد القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية لاسيما في فترة تقدم رومل . ثم ، بعد ان شاركوا في الاثارة السياسية للاعوام ١٩٤٥ - ١٩٤٧ ، وأصيبوا بهزيمة فلسطين ، عملوا كمدربين في نهاية ١٩٥٠ للعصابات في حربها ضد قاعدة القناة .

لكن عملهم كان ثانويا في كل الظروف . فالخدمة العسكرية لم تسمح لهم بفرصة المشاركة في توجيه الحركة الوطنية بين ١٩٣٦ و ١٩٥٢ . وهم لم يزودوها بمفكرها ولا باطاراتها السياسية ولا بمناضليها في اي وقت . ولم يسهم الضباط الاحرار في المبادرات والتضحيات التي سمحت لتحرير الوطن وللديمقراطية بالتقدم ، الا بمساعدة ثانوية ، كانت ضئيلة جدا عمليا ، ولم يعرف عنها الشعب بمجموعه شيئا .

كانت هناك قوة واحدة يستطيع الضباط الشباب استعمالها لصالحهم ، القوة الوحيدة التي خرجت نقية الصفحة من احوال حرب فلسطين وحريق القاهرة : الجيش . وكان الملك لا يزال يعتقد انه يستطيع ان يجعل منه اداة القصر الحصينة . لذلك قرر وضع اللواء المهترىء حسين سري عامر على رأس نادي الضباط في نفس

١ - لكن تبين فيما بعد ان هذه العلاقة لم تكن قائمة بالنسبة لرياض الصلح - المؤلف .

الوقت الذي عينه فيه قائدا لقوات المشاة . كما اراد ان يجعل من صهره ، العقيد اسماعيل شرين وزيرا للحربية والبحرية برغم التحذيرات التي ابداها تكرارا مرتضى المراغي ، قائد الشرطة والامن عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ .

فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - الساعة الثالثة صباحا - احتلت نواة قيادة الضباط الاحرار المؤلفة من سبعة رجال ، مقر قيادة الجيش العامة في العباسية . تم القبض على اعضاء القيادة العليا وانتهت عملية استلام السلطة . وبعد ذلك بثلاثة ايام كان على فاروق ان يتنازل عن العرش ويفادر مصر الى الابد (١) .

هل كانت هذه ثورة ؟

١ - حول هذه الفترة يمكن الرجوع الى المصادر التالية :

ر. البراوي ، المرجع المذكور ، انور السادات : « قصة الثورة كاملة » و« اسرار الثورة المصرية » (القاهرة ، ١٩٥٧) . ع.ر. الرافعي : « مقدمات ثورة » ، المرجع المذكور . عرض ممتع في كتاب لاکوتير : **L'Egypte en Mouvement (Paris, 1975)** « مصر تتحرك » ، باريس ١٩٥٧ ، وكتاب توم ليتل : « مصر » ، نيويورك ١٩٥٨ .

القِسمُ الثَّاني

الطبيعة الاجتماعية للنظام العسكري

تحليل الجوزة يعني كسرهما
- هيفل ، علم المنطق

ثلاث مراحل اساسية حددت حتى الان طريق النظام العسكري المصري .
وقد جرت العادة على النظر اليها من الوجة السياسية كما يمكن للمرء ان يرى من
خلال مراجعة الكتب التي ظهرت عن مصر منذ ١٩٥٢ . ولكن سرعان ما تتحول هذه
النظرة الى المشكلة الى نظرة نفسية ، او صورة عرض حيث يصبح الحدث ملونا
بالوانها ، ولو بالصدفة .

منذ الايام الاولى للانقلاب فرضت الوقائع الاساسية وجودها ووتيرتها . وما
سأحاوله هو بيان العناصر الاساسية ، اي البناء التحتي الذي سيحدد وضسع
المشكلة - الطبيعة الاجتماعية للنظام العسكري في مصر - والحل الذي عرض لها هنا .
في البداية لم يكن ثمة برنامج مفصل ولا رؤية نظرية لما ستكون عليه مصر
المستقبل . لكن المجتمع المصري ، تحت وطأة الحاجة الملحة لان يصبح عصريا ، فعلا
ونشيطا - أي ليصنع نفسه وهو مستقل - اعطى معنى وترابطا لمبادرات طبعت بطابع
التجريبية ، يلونها الحذر دائما وحتى المغامرة احيانا .

وكما قال عبد الناصر فيما بعد ، في مقدمته لكتاب م.م عطا «مصر بين ثورتين» :
«ان الدافع الاول الذي قامت الثورة من اجله هو الحاجة الى توسيع مجال الحياة
امام تزايد عدد السكان في السنوات الاخيرة زيادة تعدد بالملايين ، مما اصاب جهاز
الانتاج بالشلل التام عمليا الامر الذي هدد البلاد بأخطار جسيمة ...»
ثلاث مراحل - مشكلة الارض ، والتقدم الصناعي ، وأخيرا القضاء على
البورجوازية القديمة - كانت مقدمات تنصيب القيادة الجديدة .

الفصل الاول

مشكلة الارض

لا شك ان هناك توارىخ حاسمة . حريق القاهرة كان واحدا منها بالنسبة لانقلاب الجيش . كذلك انتفاضة كفر الدوار في ١٣ اغسطس ١٩٥٢ بالنسبة لاعلان القانون رقم ١٧٨ الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ المتعلق بالاصلاح الزراعي .

يجدر بنا تذكر هذين التاريخين . ومن المفيد الرجوع الى تاريخ المسألة الزراعية في مصر . عند ذاك يصبح كل شيء أكثر وضوحا - وضع الفلاح وقوة الارستقراطية الزراعية - ويستطيع المرء ان يفهم عندها ضرورة الاعاقة بواسطة الاصلاح قبل ان يفوت الوقت .

لقد عالج تاريخ المسألة الزراعية في مصر عدد من الباحثين ، خاصة يعقوب ارتين ، رافيلون ، م. صالح ، محمد كامل مرسي ، ج. انهوري ، صادق سعد ، ج. بير . لكننا ندين لابراهيم عامر بأول دراسة كاملة ، مبدعة وموضحة ، لتاريخ المسألة الزراعية - متضمنة في وقت واحد نظام ملكية الاراضى واستبداده ، والتركيب الاجتماعى في الريف ، والحركة الفلاحية - في كتابه «الارض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر» (١) . وسنتبع هنا تحليله في خطوطه الاساسية . من المعروف ان الفرعون القديم لا يتميز عن الالهة او الالهة ، على الاقل حتى

١ - أ. عامر : «الارض والفلاح» ، المرجع المذكور. هنا الكتاب وغيره من كتب شهدي عطية الشافعي ، فوزي جريس ، وابراهيم عامر، نشرها لطف الله سليمان . وقد كان هو الذي ادخل الى مصر افكاره. فيتفogl ، مؤلف الكتاب الشهير «الاستبداد الشرقى» من المجتمع المائى . وهي افكار تقابلنا ثانية في صلب كتاب ابراهيم عامر الذي نناقشه .

نهاية المملكة القديمة . كانت حكومة بيروقراطية شديدة المركزية تؤمن له السيطرة السياسية والايدولوجية على الامة ، وكان تحكمه بنظام المياه - حفر قنوات الري ، بناء السدود لمواجهة الفيضانات ، ضبط مستوى النيل - يجعله السيد المطلق للحياة اليومية . وذلك لان «عمليات الري والصرف في مصر تحتاج الى جزء كبير من قوة العمل التي لا تستخدم فعلا في الزراعة ...» . وإذا كان من غير المستطاع القيام بتلك المهمة «المائية» بشكل مفيد على اساس محلي بحت ، فقد كانت الحكومة المركزية تحرص دائما على وحدة البلاد الادارية والسياسية لتنفيذ مشروعات الري العامة ، كما كانت تمارس سلطة فعلية ايجابية ، وتسيطر على قوة عمل كبيرة ... ولقد كان الملك ، بوصفه الإله ، وبحكم سيطرته الفعلية على موارد الري والقوى العاملة ، هو المالك الوحيد لارض مصر» (١) .

وباعتباره المالك الوحيد ، رأى الفرعون نفسه مسوقا لاحاطة نفسه بالعملاء ، اذا لم يكن الحلفاء . وكان هؤلاء وزراء ، مديرو المقاطعات ، وكهان ، انضم اليهم «خدام الارواح» ثم «خدام الآلهة» بعدد الوظائف التي اتاحتها الاملاك التي وضعها الفرعون تحت متناول اماكن العبادة والمدافن . وشيئا فشيئا وجدت الحكومة المركزية نفسها وقد انتزع منها جزء من احتكارها بنسبة الارتفاع المستمر في حجم الاراضي التي اعطيت للموظفين والمعابد وللمنتفعين من كل اشكال «الوقف» حتى قبل ان توجد تلك الكلمة : كانت نهاية المملكة القديمة قد اقتربت . وعند نهاية السلالة السادسة في القرن ٢١ ق.م ، كان حكام المقاطعات ، كقاعدة ، هم كهان المعابد الرئيسية الكبار ايضا - اي اكبر مستأجري اراضي الفرعون . وقد جعل الصراع ضد الغزاة الهكسوس في القرن ١٨ ق.م ، وفتوحات رمسيس ، من الضروري انشاء جيش من المرتزقة الذين منح رؤسائهم اراض ايضا . وربما كان هذا هو مصدر الافادة انه في عهد رمسيس الثاني كان يقتسم الارض ثلاثة : الملك ، والكهان ، والمحاربون (٢) . وأول بروز للملكية الخاصة للارض كان في عهد المملكة الوسطى ، ولكن يبدو مؤكدا انها

١ - أ. عامر : «الارض والفلاح ...» ، المرجع المذكور ، ص ٥٣ . كتب البارون جيشرو دي سان دنيس «تاريخ الامبراطورية العثمانية» : «يبدو من وثائق تركها لنا التاريخ ، انه منذ عهد الفراعنة ، وملكية الارض تلازم الحاكم وان ملوك سلالة البطالسة والرومان قد حكموا البلاد على هذا الاساس ، مع تغيير طفيف» .

١ - محمد كامل مرسي :

«L'Evolution historique du droit de Propriété foncière en Egypte», E.C (Le Caire 1935) P. 288.

وهو مقدمة أطروحته : «الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الان» (القاهرة ، ١٩٤٠) .

دامت فترة قصيرة اذ ان انتصار سلالة طيبة اعاد الى الفرعون احتكار الملكية العقارية (١) .

كتب محمد كامل مرسى ، الاستاذ في جامعة القاهرة سابقا : «في عهد البطالة اكثر مما في عهد السلالات الاخرى يبدو ان الملك كان المالك الاساسي لغالبية اراضي مصر» (٢) . ولم يغير فتح العرب لمصر في القرن السابع بعد الميلاد ، شيئا في بنية الملكية العقارية . ويقول لنا يعقوب ارتين : «كانت الملكية في مصر تقوم على أسس مختلفة عن تلك في البلدان الاخرى التي فتحها المسلمون ... فلم توزع الارض على المسلمين الذين ساعدوا على الفتح ، ولم تقطع اية اراضي تشكل الخمس ، كجزية ترجع للخليفة حسب القانون . بل على العكس ، فان الفاتحين بعد ان استولوا على الاراضي التي كان يملكها اليونانيون الذين قتلوا في الحرب او الذين نفوا وطردها بعد سقوط الاسكندرية ، اعادوا توزيعها على المقاطعات الموجودة ثم شاركوا المسيحيين المصريين فيها ليزرعوها» . وبعد ان يعرض (وايتي ابن عبد الحكيم والسيوطي في وصف طرق توزيع الضرائب ، ينتهي الكاتب الى القول : «يستخلص بوضوح ان الملكية ، كما نفهمها ، لم تكن موجودة في مصر ، ونرى انه منذ بداية الفتح الاولى لم يكن ساكن البلاد المصري ، المزارع ، يملك حقيقة الارض ، التي كانت تملكها المقاطعة، والحاكم ، اي الدولة» (٣) . وكانت الدولة تعني «بيت المال» ، اي وزارة المالية . وتمركزت مؤسسة «الوقف» التي كانت خاصة ودينية ، في مصر وتعاظمت اهميتها التي احتفظت بها حتى ١٩٥٤ .

من الضروري تعديل هذا الوصف . الواقع انه اذا كانت الدولة هي المالك الوحيد للارض في مصر حقا - اثناء حكم الفراعنة وبعد الفتح العربي في القرن السابع بعد الميلاد - فانها لم تستبعد ممارسة نوع من الايجار لدى الحياة الذي اتخذ ثلاثة اشكال رئيسية .

الاول ، الاراضي الممنوحة ، لكي تستغل ، لرجال الدين والمؤسسات الدينية في مقابل دعمهم . وظهر فيما بعد توزيع الاراضي على القادة العسكريين والنبلاء الذين كان القصر الملكي يريد ان يكفل خدماتهم في فترات التوسع الخارجي او الاضطراب الداخلي . وأخيرا ، هناك الاراضي الموزعة على بعض المزارعين الاغنياء مقابل ضرائب اميرية ومدفوعات بالمال وبالنوع ، التي كانت محددة رسميا وبدقة . وهذا الشكل

-
- ١ - رستون كولبورن : «الانقطاع في التاريخ» ، برنستاون ، ١٩٥٦ . وهناك تفسير اكثر تفصيلا في كتاب ارمان ورائكه : «الحضارة المصرية» ، باريس ١٩٥٢ .
 - ايضا في كتاب فرانسوا دوما : «حضارة مصر الفرعونية» ، باريس ١٩٥٦ . ويبدو ان هذه هي الفترة التي ظهر فيها تشريع بوشريس ، ملك من السلالة الخامسة والعشرين .
 - ٢ - المرجع السابق ، ص ٢٩٣ .
 - ٣ - ارتين : المرجع المذكور ، ص ٦٩ ، ٧٧ ، ٧٨ - ٨١ .

الاخير ظهر عند نهاية العصر الفرعوني وأوائل القرون الوسطى ، في الوقت الذي كانت فيه الدولة بأمر الحاجة الى المال ، وعندما كان من الواضح انه يمكن تطوير الزراعة مقابل اعطاء الفلاحين شيئاً من الاستقلالية ، نوع من «المصلحة» في الارض التي كانوا يعملون فيها دون حقوق من اي نوع .

في مناسبتين ، في عصر المملكة الوسطى ، وعهد الماليك ، تجاوز الذين منحوا الاراضي لمدي الحياة ، خاصة القادة العسكريون ورجال الدين ، الحدود وذهبوا حتى الى حد توريث اراضيهم او منحها لجهة ثالثة . لكن السلطة المركزية سرعان ما عادت وسيطرت على الوضع ، وظلت غالبية الفلاحين لا تعلم شيئاً عن ملكية الاراضي حتى القرنين السابع والثامن عشر (١) .

اذا كان الامر على هذا النحو ، الى اي حد يمكن التحدث عن «الاقطاع» في مصر؟ بعد ان طرح الحجج ذات النزعة الدينية ، القائلة بأن مركزية الارض والسلطة قد ميزت مصر الفرعونية والاسلامية على السواء ، يعيد ابراهيم عامر تأكيد وجهة النظر السابقة : «ان صورة ملكية الارض في مصر كانت تختلف عن صورة ملكية الارض في اوربا . فالاولى كانت ملكية للدولة ، والثانية كانت ملكية فردية . والسبب الرئيسي لذلك الاختلاف ، هو اختلاف صورة الري في مصر وفي اوربا . فهو في الاولى نظام للري الاصطناعي . وهو في الثانية نظام للري الطبيعي المعتمد على الامطار او على اعمال الري المحدودة النطاق» (٢) .

ثم يستشهد بما كتبه : ادم سميث ، ريتشارد جونز ، جون ستيوارت ميل ، واخيراً كارل ماركس في رسالته الى فردريك انغلز في ٢ حزيران (يونيو) عام ١٨٥٣ : «ان برنييه على حق اذ يرى ان الشكل الاساسي لكل الظواهر في الشرق - وهو يتحدث عن تركيا وايران وهندوستان - يكمن في عدم وجود ملكية فردية للارض . هذا هو المفتاح الحقيقي حتى للسماء الشرقية» . ويجيب انغلز في ٦ يونيو بهذه الكلمات : «كيف حدث ان الشرقيين لم يصلوا الى الملكية الفردية للارض ، حتى ولا في شكلها الاقطاعي ؟ انني اعتقد ان السبب الرئيسي لذلك يرجع الى المناخ وارتباطه بطبيعة التربة ، وخاصة فيما يتعلق بالمساحات الصحراوية الواسعة ... فالري الاصطناعي ، هناك ، هو الشرط الاول للزراعة ، وهو امر لا تقوم به الا الجماعات القروية ، او الاقاليم ، او الحكومات المركزية . والحكومة في الشرق ، ليس لها الا ادارات ثلاث : المالية (النهب في الداخل) ، الحربية (نهب الداخل والخارج) ، الاشغال العامة (التي تهتم باستمرار الانتاج) ...» (٣)

١ - المرجع السابق ، ص ٨٦ .

٢ - ابراهيم عامر : «الارض والفلاح» ، المرجع المذكور ، ص ٦٤ .

٣ - توجد نصوص هذه المراسلات في كتاب : كارل ماركس - فردريك انغلز : «في الاستعمار» ،

بالانكليزية ، موسكو ، ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .

لكن عنصرين ههنا بتغير الصورة : احدهما الممالك ، والثاني نظام الالتزام . لا يمكن مقارنة الممالك بالاسياد الاقطاعيين في الغرب الا اعتبارا وبطريقة شكلية . والواقع ان نظام الري الاصطناعي في مصر قد حتم دائما وجود سلطة مركزية ، قوية وموحدة ، تحتاج الى وكلاء كبار وموظفين واداريين ، اكثر مما تحتاج الى حكام محليين . وهذا يفسر لماذا كان الممالك ، كلما حاولوا العصيان ، يتجهون مباشرة وبشكل طبيعي للاستيلاء على الحكم المركزي في القاهرة كما حدث عند انتفاضة علي بك الكبير عام ١٧٦٩ . منذ الفراعنة حتى يومنا الحاضر شكلت مصر دائما كيانا واحدا ووحدة وطنية واحدة .

اما وضع المتزمين ، كبار جباة الضرائب ، فهو واضح . فهؤلاء الموظفون المنفذون الذين عينتهم السلطة المركزية عندما كانت ضعيفة ، كان يفترض ان يقوموا مقابل وظيفتهم بتحصيل كمية معينة من الضرائب من منطقتهم سنويا . لذلك كان عليهم جمع هذا المبلغ بكل الوسائل الممكنة وبفرض ضرائب قاسية على الفلاحين تسمح لهم بالحصول على بعض الربح في نهاية السنة . صحيح ان وظيفة المتزم اصبحت بالتدريج وراثية من خلال تقديم الهدايا الكثيرة الى السلطة المركزية . لكن تلك السلطة بقيت وحدها سيدة الارض ، وكانت هي وحدها التي تستطيع منح امتياز الالتزام الذي يمكنها ايضا استرداده كعقاب .

اذن ليس ما نعالجه هنا هو نظام اقطاعي من الطراز الاوروبي ، وانما بالاحرى نظام اقطاع « شرقي » .

« ان ملكية الارض الزراعية في مصر ، والنظام الذي كان مؤسسا عليها قبل عصر محمد علي ... كانت ملكية « اقطاعية شرقية » ، تقوم على اساس تختلف عن اساس الاقطاعية الغربية . وتلك الاسس مستمدة من انعدام الملكية الفردية ، ومركزية سلطة الدولة في الزراعة . وتشابه بعض مظاهرها مع مظاهر الاقطاعية الغربية ، وهي تلك المظاهر الصادرة عن نظام السخرة ونظام الاقتصاد الطبيعي في الريف » (١) .

ووجهت حملة بوناپرت الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) ثم عهد محمد علي ، كما رأينا ، ضربات مؤلمة « للاقطاع الشرقي » . والواقع ان قانون ١٦ سبتمبر ١٧٩٨ ، قد حدد اسعار الاراضي ، واعترف بحق الفلاح في الارث ، ونظم تسجيل الملكية العقارية .

وفي عام ١٨٠٩ ألغى محمد علي نظام الالتزام . وفي ١٨١١ قام بمذبحة الممالك في القلعة . وفي الفترة ما بين ١٨١٣ و ١٨١٨ وضع سجلا للاملاك ووزع اراضي المديرية على الفلاحين وعلى بعض فئات الموظفين . وكان ٢ مليون فدان - مساحة الارض المزروعة آنذاك في مصر - موزعين على الشكل التالي :

١ - الابعديات (الاراضي المعفاة من الضرائب) والجفالك (المزارع) ، التي منحها

محمد علي لافراد عائلته ولرجال حاشيته وللقادة العسكريين ولكبار الموظفين . وقد بلغت مساحة تلك الاراضي ٢٠٠٠٠٠ فدان معفاة من الضرائب . ويقول ارتين : «كان في نية الباشا خلق ارستقراطية زراعية وراثية» (١) .

ب - اراضي «الاوسية» ، او ١٠٠٠٠٠ فدان منحت للمتزمين السابقين تعويضا لهم عن الفاء الالتزام .

ج - اراضي «مسموح المشايخ» او «مسموح المصطبة» ، وهي الاراضي التي منحت لمشايخ البلاد . وبلغت مساحتها ١٥٤٠٠٠ فدان .

د - اراضي «الرزقة» ، وهي الاراضي المعفاة من الضرائب التي منحت للموظفين الاجانب وبلغت مساحتها ٦٠٠٠ فدان .

هـ - اراضي «العربان» الواقعة على حدود القرى والتي منحت للبدو (٢) . ويعطي م.هـ. عيش وراشد البراوي وصفا تحليليا يختلف بعض الشيء عن وصف ابراهيم عامر . فبالنسبة اليهما ، كانت الارض في تلك الفترة موزعة كالتالي: ١ - اراضي «الخراجية» واعطي حق استئجارها مدى الحياة للفلاحين بمساحات تتراوح الواحدة منها بين ثلاثة وخمسة افدنة . الا ان لائحة سنة ١٨٤٦ اعطت واضع اليد على الارض الخراجية حق جعلها «غاروقة» اي حق نقل حقوقه الى شخص ثالث .

ب - اراضي «الاواسي» ، خاصة في مصر السفلى . وكان المتزمون يعملون وسعهم ، في الواقع ، للاحتفاظ بها لذريتهم بواسطة «الوقف» . ج - اراضي «الرزقة» ، وهي معفاة من الضرائب ، ولكن لا يمكن تحويلها الى «وقف» .

د - اراضي «الابعديات والجفالك» التي سمح محمد علي ، سنة ١٨٤٢ بملكيتها الكاملة من اجل جعل كبار الملاك يهتمون بشكل مباشر بتقدم الزراعة . و - اراضي «مسموح المشايخ» او «مسموح المصطبة» ، ومعفاة هي الاخرى من الضرائب (٣) .

الفرق الاساسي بين هذا النظام ونظام «الاقطاع الشرقي» في العهدين العربي والتركي هو التالي : قبل محمد علي كانت الدولة تحتكر الارض تحت المظهر الثنائي للملكية والاستغلال ، بينما احتفظ محمد علي بمظهر الملكية فقط ، تاركا مهمة

١ - ارتين : المرجع المذكور ، ص ٩٥-٩٦ .

٢ - ا. عامر : «الارض والفلاح» ، المرجع المذكور ، ص ٧٩-٩٧ .

٣ - راشد البراوي ومحمد حمزة عيش : «التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث» ،

الطبعة الرابعة (القاهرة ، ١٩٤٩) ، ص ٥٩-٦٥ .

الاستغلال للأفراد تحت رقابته الشديدة والقاسية (١) . لذلك من الممكن قبول استنتاجات إبراهيم عامر ، التي ترى «ان نظام الاستغلال الزراعي في عهد محمد علي كان نظاما مؤقتا انتقاليا بين الاقطاعية والراسمالية» (٢) .

لم يتوقف الاتجاه نحو تركيز الملكية الفردية للأرض ابدا . فالغاء الاحتكار الذي فرضته القوى الأوروبية على محمد علي عام ١٨٤٠ ، أدى الى قانون عام ١٨٤٦ الذي اعترف بشكل محدود من الملكية وسمح بالرهن والتنازل الى جهة ثالثة . وفي ١٨٤٨ أصدر ابنه ، سعيد باشا نظاما عاما يقر الملكية الخاصة : حق تأجير الأرض لمدة ثلاث سنوات ، حق الرهن ، وبيع حقوق الاستغلال الى فريق ثالث وتوريث الأرض . وقد شهد عهد اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ادخال وتوسيع زراعة القطن بسرعة من اجل تموين المصانع الانكليزية التي قطعت عنها امدادات المواد الخام بسبب الحرب الاهلية الاميركية (٣) . في سنة ١٨٧١ سمح قانون بمنح ملكية الأرض مقابل دفع الضرائب لست سنوات ، مسبقا ودفعة واحدة . ثم ، بعد الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢ ، جعلت الأراضي المعفاة من الضرائب قانونية (١٨٨٣) ، كما جرى الامر بالنسبة للأراضي المزروعة (١٨٩١) ، وأخيرا ألقي نظام السخرة الا في حالات المنفعة العامة (١٨٩٣) .

اعطت الملكية الفردية للأرض الحياة للبورجوازية المصرية التي تابعنا تطورها من وجهات نظر مختلفة في عدة اماكن من هذا الكتاب .

ما هي صورة القوى الاجتماعية في الريف ؟ مما كان يتكون جناح ملاك الأراضي من البورجوازية المصرية الذي سيطر على حياة مصر ، بالتعاون مع المحتل ، من ١٨٨٢ حتى ١٩٥٢ ؟

سوف تعطينا بعض الاحصاءات الاخيرة صورة عامة عن توزيع الملكية العقارية بين الاعوام ١٨٩٤ و ١٩٥٢ :

١ - اعطى احصاء عام ١٨٢١ الارقام التالية : ٥٣٢٠٠٠ رة نسمة و ٢٢٣١٩١٥ فداناً . ويعطي كل من عبد الرحمن الجبرتي ، امين سامي ، يعقوب ارتين ، والجريدة الرسمية ، الرواية المدهشة التي قدمها محمد صبيح في «قصة الأرض في اقليم مصر» (القاهرة ، ١٩٦٠) ، ص ٢٢-٤٥ .

٢ - ا. عامر : «الأرض والفلاح» ، المرجع المذكور ، ص ٨١-٨٢ .

٣ - أتم اسماعيل توطيد الاستقرائية الريفية . انظر الى لائحة الهيئات التي منحت لاعضاء الاسرة المالكة ول كبار رجال الملكة ، «الأراضي التي سرى ايهابها واحسانها بأمر فخامتو الخديوي اسماعيل باشا» التي عثر عليها في محفوظات قصر عابدين . وهي منشورة في كتاب محمد صبيح ، المرجع المذكور ، ص ٥١ - ٥٨ .

السنة	ملكية صغيرة (اقل من ٥ افدنة)		ملكية متوسطة (بين ٥ الى ٥٠ فداناً)		ملكية كبيرة (اكثر من ٥٠ فداناً)	
	بالمئة الملاك	بالمئة الاراضي	بالمئة الملاك	بالمئة الاراضي	بالمئة الملاك	بالمئة الاراضي
١٨٩٤	٨٣ر٣	٢١ر٧	١٥ر٤	٣٤ر٣	١ر٣	٤٤
١٩١٤	٩١ر٣	٢٦ر٧	٨ر٥	٣٠ر٤	٠ر٨	٤٣ر٩
١٩٣٠	٩٣ر١	٣١ر٦	٦ر٣	٢٩ر٧	٠ر٦	٣٨ر٧
١٩٥٢	٩٤ر٣	٣٥ر٤	٥ر٢	٣٠ر٤	٠ر٥	٣٤ر٢

لكن داخل المجموعة الاولى - صغار الملاك الذين يملكون اقل من ٥ افدنة - يجب التمييز بين مجموعتين فرعيتين : مجموعة الفلاحين الذين يملكون اقل من فدانين اي الذين لا يمكنهم تأمين حاجاتهم المعيشية ومجموعة صغار الملاك الذين كانوا يملكون بين فدانين وخمسة افدنة ، والذين كان باستطاعتهم تأمين حاجات معيشتهم المادية . كانت المجموعة الاولى تضم ٢٣٠.٨٩٠.١ فلاح يقتسمون ٢٣٠.٦٢ فداناً : اي ان ٨٤ بالمئة من ملاكي الاراضي (الملاك لا الفلاحين) كانوا يملكون ٢١ بالمئة من الارض .

في الطرف الثاني ، في مجموعة كبار الملاك ، يجب تمييز المجموعة الفرعية للاستقرارية الريفية بوضوح : ٢٨٠ ملاكا كانوا يملكون ٨٣٤٠٠ فدان : اي ان ١٠ بالمئة من الملاكين كانوا يملكون ١٠ بالمئة من الاراضي (١) .

لنرجع الى الجدول المقارن اعلاه : «بينما انخفضت نسبة كبار الملاك الى ثلث ما كانت عليه قبل خمسين سنة ، ظلت كمية الارض التي يملكونها على ما هي عليه تقريبا ، (وذلك بعد ملاحظة ان الاراضي الزراعية قد زادت من نحو ٤ ملايين فدان في اواخر القرن التاسع عشر الى نحو ٦ ملايين فدان في سنة ١٩٥٢) . وفي الوقت ذاته انخفضت نسبة الملاك المتوسطين الى نحو الثلث دون ان تنخفض نسبة الاراضي التي يملكونها ، بل وربما تكون قد زادت في الواقع بحكم زيادة الاراضي الزراعية .

واخيرا زادت نسبة صغار الملاك زيادة كبيرة دون ان تعادلها زيادة في الاراضي التي يملكونها» . ثم يعود ابراهيم عامر ليقول : «نلاحظ فيما يتعلق بصغار الملاك ان نسبة ٧٠ في المائة منهم كانوا في الواقع يملكون ما هو اقل من نصف فدان ، وعدد هؤلاء الملاك نحو مليونين . وهم بذلك يعتبرون في حكم المعدمين . ويضاف اليهم نحو ثمانية ملايين آخرين لا يملكون شيئاً على الاطلاق ، وانما يتكسبون عيشهم باستئجار مساحات صغيرة من الاراضي لزراعتها مقابل ايجار عيني ، او بالعمل الاجير فسي

١ - اللجنة العليا للاصلاح الزراعي : «هذا الفلاح» ، المرجع المذكور . ذكره ابراهيم عامر فسي «ثورة مصر» ، المرجع المذكور ، ص ٤١-٤٣ .

المزارع ، او بالعمل في تراحيل تطهير المصارف والترع وأمثالها» (١) .
ولننظر الى الوضع عن قرب اكثر .

كانت البورجوازية الزراعية الكبيرة (اكثر من ٥٠ فداناً) ، والتي يشار اليها عادة بشكل أدق باسم «الارستقراطية الزراعية» او يطلق عليها بشكل غير دقيق تسمية «الاقطاعيين» ، تنقسم بدورها الى فريقين تبعاً لطريقة استغلال الممتلكات الكبيرة . الفريق الاول - كبار الملاكين - كان يتألف من الذين يستغلون املاكهم بايجارها الى فريق ثالث على غرار الكومبرادورين (٢) . وكان مثل هذا الايجار ، قبل ١٩٥٢ ، مكوناً بطريقة من الطريقتين التاليتين : ايجار لشخص واحد ، يؤجر هو بدوره قطعاً من فدان الى ٥ أفدنة الى مشغلين صغار ، او الايجار الذي يتم عبر عديد من الوسطاء من اجل فرض افضل سعر ممكن . وقد عم الاتجاه للتأجير بعد الحرب العالمية الثانية وارتفع من ١٧٣ بالمئة من الاراضي عام ١٩٣٩ الى ٦٠٩ بالمئة عام ١٩٤٩ ، ثم الى ٧٥ بالمئة عام ١٩٥٢ . والواقع ان معدل انتاج الفدان بلغ ١٧ جنيه عام ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، بينما كان معدل سعر الايجار ٤٠ جنيهاً ! نتج عن ذلك ، بالطبع ، ارتفاع سريع في اسعار الايجارات - ٤٧٢ عام ١٩٥٠ - ١٩٥١ بالنسبة لاساس ١٠٠ لعام ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - وفي اسعار الاراضي اذ ارتفع سعر الفدان الى ٨٠٠ جنيه ، بالرغم من ان قيمته الحقيقية كانت حوالي ٢٠٠ جنيه . وتعددت الطرق الاضافية لاستغلال الفلاح : ضرائب ورسوم متعددة ، ارتفاع الايجارات بشكل مواز لارتفاع سعر القطن ، شراء المحصول مسبقاً بأسعار تقل عن اسعار السوق ، بيع السماد ، ايجار الآلات ، الدين بالفوائد للفلاحين (٣) .

كانت النواة الاهم لهذا الفريق تتألف من فاروق والعائلة المالكة : ١٥٩.٠٠٠ فدان من اجود الاراضي لمجموع العائلة ، ودخل سنوي يبلغ ٧٥٠.٠٠٠ جنيه من املاك الملك .

ثمة عنصر هام آخر كان يدخل في تأليف هذا الفريق وهو الدولة نفسها : وبشكل

١ - ا. عامر : «الارض والفلاح» ، المرجع المذكور ، ص ٩١-٩٢ .

٢ - هذا التعبير ، المأخوذ من الماركسيين الصينيين ، اصبح ذائعاً بالفرنسية فيما بعد . وتعرفه دائرة المعارف لاروس كالتالي : «شخص من سكان المستعمرات كان صلة الوصل الضرورية للتجارة بين الشركات الاستعمارية والسكان الذين منعتهم حكوماتهم من التعامل مع الاجانب» . وفي الاصطلاحات السياسية تعني الكلمة «طفيلي» ، وتطلق على ذلك القسم من الطبقة الوسطى في البلدان المستعمرة ، وخاصة التجار الذين يفتنون من التجارة مع القوى الاستعمارية .

٣ - هناك وصف جيد لهذا النوع من الاستغلال في كتاب سمير صفا : «الاستثمار الاقتصادي والزراعي في قرية مصرية» ، باريس ١٩٤٨ . أطروحة حقوق . وايضاً في كتاب ج. انهوري : «المعالم الكبرى لاقتصاد مصر الزراعي» . in EC, No. 199 (1949), PP. 570 - 81 .

أخص ، ادارة ممتلكات الدولة . فهذه الادارة كانت تملك كل الاراضي غير المزروعة وكذلك مساحات شاسعة مؤجرة لافراد . والحقيقة ان الدولة جمعت ، تحت هذه الفئة ، ارباحا بقيمة ٨٢٤ر٢٦٤ جنيه عام ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، بينما جرى توزيع الاراضي التي استصلحتها الحكومة - ١٨٢ر٦٢٣ فدان بين عام ١٩٣٥ و ١٩٥٠ - لصالح كبار الملاك ، الذين حصلوا على ٩٠ر٧ بالمئة منها ، وحصل الملاك المتوسطون على ٧ر٦ بالمئة وصغار الملاك على ١٧ر١ بالمئة فقط . هكذا من السهل رؤية الى اي حد كانت الدولة قبل ١٩٥٢ ، دولة الارستقراطية الزراعية .

الفريق الثاني كان فريق المزارعين الاغنياء . وكان يشكل الاقلية من كبار الملاك الذين يزرعون ارضهم بأنفسهم ، اما لانتاج مواد اولية لصناعات التحويل وخاصة القطن ، واما لانتاج سلع استهلاكية لكل من السوق الداخلي والاسواق الخارجية(٢) . بعد ان شكلا العمود الفقري لحزب الامة (١٩٠٧ - ١٩١٤) الاسلامي الاصلاحى ، ثم الحزب التحرري الدستوري منذ تأسيسه عام ١٩٢٣ ، عزز هذان الفريقان تمثيلهما وبالتأكيد سيطرتهما داخل الوفد واعطياه شيئا فشيئا طابعاً محافظاً ، خاصة تحت تأثير فؤاد سراج الدين .

اما الملاك المتوسطون (٥ - ٥٠ فداناً) فكانت تتألف من ملاكين يملكون مساحة تكفي حاجاتهم ، يزرعونها بأنفسهم بمساعدة عدد صغير من الفلاحين . هنا ايضا يمكن التمييز بين فريقين . اولاً ، المستوى الاعلى (يملكون بين ٢٠ و ٥٠ فداناً) من الملاكين الموسرين نسبياً الذين كان هدفهم العمل للوصول الى طبقة الملاك الكبار ، وكانوا لذلك مفرقين في المحافظة (لقد زودوا الاخوان المسلمين بالكادرات ، والمخابيء والمال) . ثم ، كان هناك مستوى ادنى (٥ - ٢٠ فداناً) كان وضعها يسوء باستمرار . وكان مجموع هذا الفريق الفرعى جزءاً لا يتجزأ من الطبقة الوسطى الوطنية ، المتحررة والديمقراطية ، التي وجدت تعبيرها في الوفد . من داخل هذا الفريق ولد مثقفو مصر المستقلة - طه حسين ، عباس العقاد ، احمد امين ، ابراهيم عبد القادر المازني ، الدكتور محمد حسين هيكل ، سلامة موسى ، احمد حسن الزيات ، علي مصطفى مشرفة ، حسين فوزي ، توفيق الحكيم ، وكثيرون غيرهم - وكذلك القادة السياسيون لحركة الوفد الذين تحول الكثير منهم الى الاشتراكية (٢) . تحت هذه الطبقة كانت هناك الطبقة الوسطى الدنيا الريفية المؤلفة من صغار الملاكين (١ - ٥ فدان) والفلاحين الفقراء الذين يستغلون قطع الارض التي يملكونها ، ويستأجرون احيانا قطعة ارض يستغلونها ليدعموا دخلهم الهزيل . وكانت المشكلة

١ - ب. فرومون : دروس في الاقتصاد القروي - التقدم الزراعي في القرن العشرين في فرنسا ومصر ، باريس ١٩٥٤ ، ص ٨٧ .

٢ - راجع ، خاصة ، محمد حسين : «الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر» ، الجزء الثاني (القاهرة، ١٩٥٦) . شوقي ضيف : «الادب العربي المعاصر في مصر ١٨٥٠-١٩٥٠» . (القاهرة، ١٩٥٧) .

الرئيسية هنا هي اجرة الارض التي ارادت هذه الطبقة ، ذات العدد الكبير ، أن تجعلها موازية للدخل من الارض . وكانت اسعار المواد الزراعية تحكم حياة هؤلاء الرجال اذ ان ارتفاعها وحده يجعل بإمكانهم تأمين الحد الأدنى من معيشتهم .

تقليديا ، كانت هذه الفئة تشكل الجناح اليساري للوفد في الريف وقد قدمت نقاط دعم كثيرة للشيوعيين . وانضمت بعض عناصرها التي كان يخنفها البؤس وتطبعها الايديولوجية الدينية الى حركات اقصى اليمين (خاصة الى الاخوان المسلمين ، والى حزب احمد حسين المتعدد الاسماء ، وفيما بعد الى الاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي العربي) .

حتى هذا الحد ، يجب الان ننسى اننا كنا نبحث في موضوع المالكين . لكن غالبية الفلاحين المصريين كانت بدون ارض على الاطلاق . كم كان عدد هؤلاء ؟ ٨ ملايين حسب احصاءات ابراهيم عامر و ١٠ الى ١٤ مليونا حسب احصاءات دراسات مجموعة IEDES (١) . في سنة ١٩٤٧ تخطى عددهم حاجات قوة العمل الزراعية بنسبة ٤٧ بالمائة ، ويبدو من المحتمل ان ثلثهم فقط كانوا يعملون في العمل الزراعي بأجرة ضئيلة لا تتجاوز ٨ الى ١٥ قرش يوميا . جماهير صامتة ، مستغلة ، يحيط بها الجوع ، والمرض والموت ، ولكن ايضا ، وخاصة بعد ١٩٤٥ ، جماهير يحركها مد وجزر ، يومي عادة ، وأسبوعي وموسمي دائما ، أولئك الذين ذهبوا من بينها الى المدن وأصبحوا طلابا او عمال مصانع . جاءت افكار جديدة من المدن . شعار ، تعبير : «الارض لمن يفلحها» ! الارض تعني - من يدري ؟ - نهاية الانتظار الطويل للموت . كان الفلاحون سينتفضون ... ولكن دعونا لا نستبق الاحداث .

لاكمال الصورة يجب ذكر الدور الذي لعبته المصارف في المناطق الريفية . الواقع ان زراعة المحصول الواحد من القطن التي ادخلها اسماعيل ، والتي أصبحت احدى السمات الرئيسية للاستغلال الانكليزي الاستعماري لمصر في عهد كرومر ، شجعت انشاء نظام مصرفي ورهني كان يمتص المحصول السنوي من المزارعين المصريين ، يدا بيد مع مصلحة الضرائب .

تأسس «البنك العقاري المصري» عام ١٨٨٠ برأسمال فرنسي . وفي ١٩٠٥ انشأ الانكليز «بنك مصر العقاري» الذي جاء ليساعد المصالح الانكليزية المسيطرة في البنك الزراعي المصري الذي أسسه البنك الاهلي المصري عام ١٩٠٢ ، والذي صفي عام ١٩٣٦ . وعلى اثر الكارثة التي سببتها أزمة الكساد العالمية عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ ، قرر الوفد عام ١٩٣٠ انشاء بنك التسليف الزراعي المصري من اجل مساعدة صغار ومتوسطي ملاك الاراضي ، لكن الوفد اضطر للاستقالة تحت ضغط العائلات الكبيرة . وأصدر اسماعيل صدقي الذي خلفه في الحكم قانون ١٩٣١ القائل بأنه لا

يحق طلب القرض الا لمن يملك ٢٠٠ فدان بدل ٥٠ فدانا كحد ادنى ، مما حصر الفائدة بكبار الملاكين وحدهم . وفي سنة ١٩٤٩ اصبح اسم البنك بنك التسليف والرهونات الزراعي المصري ، وحسنت شروط القروض .

خلال كل هذه الحقبة كانت سيطرة هذه المجموعات المصرفية ، واكثرها في يد التمويل الفرنسيين والانكليز ، على ارض مصر هائلة . في ١٩٠٧ مثلا ، كانت قيمة الاراضي المزروعة ١٢٠ مليون جنيه ، بينما بلغت قيمة الرهونات ٦٠ مليون جنيه ! هكذا استغلت مساحات هامة من الارض المصرية من قبل المصارف بدل ان تستغل من قبل الملاكين (١) .

لم يجد كفاح الفلاح المصري من اجل ارض مصر مؤرخه بعد . وقد كانت كثير من الاحكام المسبقة حول سلبية الفلاح - الطيب ، الفقير ، التبعي - مادة لدراسات مشفقة وغريبة . حل الفلكلور مكان السياسة ، وارتخ ضمن نطاق الاقتصاد الاجتماعي . ومنذ ١٩٤٥ بذلت محاولات قليلة لاعادة بناء تاريخ الحركة الفلاحية ، خاصة في اعمال المدرسة التاريخية الماركسية (صادق سعد ، شهدي عطية الشافعي ، فوزي جرجس ، ابراهيم عامر بشكل خاص ، وكذلك احمد رشدي صالح) (٢) . وهذه هي أبرز مراحلها :

طوال القرن التاسع عشر برزت ثلاثة اهداف: تكريس حق ملكية الارض الخاصة؛ النضال لتحرير الفلاح من السخرة ؛ وتطبيق النظام الاميري بتعميمه . وعند نهاية القرن التاسع عشر تكونت يقظة للوعي الوطني عند الفلاحين . وقد عبرت حركة الضباط المصريين بقيادة احمد عرابي عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ بعمق عن سخط صغار الملاكين ومتوسطيهم ، ازاء السيطرة المالية للدول الاوروبية على الخديوي فشارك الفلاحون بحماسة وعفوية في الثورة والمقاومة المسلحة ضد غزو القوات البريطانية عام ١٨٨٢ ، وخاصة في منطقة شمال الدلتا (٣) .

في بداية القرن العشرين ، اصبح محمد فريد ، الذي خلف مصطفى كامل في قيادة الحزب الوطني عام ١٩٠٨ ، المتحدث باسم الملاكين الاغنياء والمدافع عن

١ - هناك دراسات جيدة عن تاريخ البنوك في مصر خاصة فؤاد مرسى : «النقود والبنوك في البلاد العربية - مصر والسودان» (القاهرة ، ١٩٥٥) . ثم «النقود والبنوك» (القاهرة ، ١٩٥٨) . علي الجريتلي : «تطور النظام المصرفي في مصر» (القاهرة ، ١٩٦١) . علي عبد الرسول : «البنوك التجارية في مصر» (القاهرة ، ١٩٦١) .

٢ - احمد رشدي صالح ، رئيس تحرير صحيفة «الفجر الجديد» في ١٩٤٥ - ٤٦ ، هو مؤلف كتاب هام جدا عن الادب الشعبي ، «الادب الشعبي» ، (القاهرة ، ١٩٥٠ و ١٩٥٥) . وتبعه «فنون الادب الشعبي» في جزئين (القاهرة ، ١٩٥٧) . ومدير لمركز الفنون الشعبية في وزارة الثقافة لرأس تحرير مجلتها «فولكلور» . كل هذا يقدم حصادا وفيرا لمؤرخي الحركة الفلاحية مستقبلا .

٣ - حول خيانة البدو ومحمد سلطان باشا يمكن الرجوع الى تقارير معاصرة لاسيما شهادة جون نينه ، والمحامي برودلي ، و و.س. بلنت و«مذكرات» احمد عرابي ومحمد عبده ، ومؤلفات الراقمي .

تطلعاتهم بتشكيل القوة السياسية الرئيسية ضد البنوك الانكليزية - الفرنسية ، حتى في نفس الوقت الذي ساند فيه رغبة صغار الملاك ومتوسطيهم بحمايتهم من الآثار الضارة لسياسة التسليف الزراعي . لذلك اتى برنامج الحزب الوطني يطالب: بتخفيض الضرائب على الاراضي ، انشاء «نقابات زراعية» - قصد بها شركات وليس نقابات عمالية - لحماية المزارعين من الحكومة وكبار الملاكين ، حماية المستأجرين من المرابين ، وانشاء تعاونيات زراعية (١٩١٢) تحت تأثير عمر لطفي .

بعد الحرب العالمية الاولى ، عبرت ثورة ١٩١٩ المصرية بقيادة الوفد الذي كان يتزعمه سعد زغلول ، عن ظاهرتين : الازمة العميقة داخل طبقتي الفلاحين الوسطى والفقيرة بسبب زيادة الضرائب خلال الحرب من جهة ، وتدعيم الطبقة الوسطى التجارية في المدن لنفسها وطموحها للسيطرة على السوق والدولة الوطنية ، من جهة ثانية . استمرت الثورة من ١٩١٩ الى ١٩٢١ ، ومن ثم حتى ١٩٢٣ بشكل مشنت . وقد شارك الفلاحون فيها بقوة تحت قيادة زعمائهم في معظم الاحيان : خربوا السكك الحديدية ، قاموا بهجمات مسلحة على القوات البريطانية وقوات البوليس ، دمروا مستودعات ، وايضا احتلوا اراضي واعلنوا قيام جمهوريات مستقلة في عدة مديريات في مصر العليا ومصر السفلى . بعد ذلك بسنوات اصبح الفلاحون طليعة النضال الشعبي ضد ديكتاتورية احمد زيور (١٩٢٥) واسماعيل صدقي خاصة (١٩٣٠ - ١٩٣٥) .

كانت مطالب برنامج الوفد في القطاع الزراعي : تنظيم الفلاحين الفقراء في نقابات ، وانشاء علاقات مع النقابات العمالية والمنظمات العمالية العالمية ؛ الغاء نظام العزبة الشبيه بالاستغلال الاقطاعي الى حد بعيد ؛ اعفاء الفلاحين الذين يملك كل منهم اقل من ثلاثين فداناً من الديون ؛ الاعفاء التام من الضرائب للفلاحين الذين يملك كل منهم اقل من عشرة افدنة ؛ فرض ضرائب خاصة للري على الذين يملكون اكثر من مئة فدان ؛ انشاء بنوك تعاونية لصغار الملاك . لكن لم يكن هناك اي ذكر للاصلاح الزراعي داخل الوفد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

احدثت الحرب العالمية الثانية التغييرات التي نعرفها داخل الاقتصاد والمجتمع المصري . وكانت عوامل الازدياد الكبير في قوة الفريق الصناعي ، والبورجوازية المصرية الكبيرة ، وتأثير الثورة الصينية ، وقبل كل شيء ، نمو الحركة الشيوعية في المدن وفي الريف بعد ١٩٤٥ ، كانت كلها عوامل وضعت المسألة الزراعية على رأس القضايا الداخلية التي كانت مرتبطة بالنضال من اجل الاستقلال والجلء عن ارض الوطن .

منذ ١٩٤٤ ، اعترف مصطفى النحاس ، رئيس الوزارة آنذاك ، امام مجلس النواب بان «الخلل الكبير والخطأ المسؤول عن فقر اغلبية شعبنا هو العدد المرتفع للملكيات الكبيرة» . في نفس السنة قدم النائب محمد خطاب لمجلس الشيوخ، تحت

تأثير الدراسات الاولى التي وضعتها المجموعات الماركسية (١) ، اول مشروع لتحديد الملكية الزراعية . ورفعت لجنة الشؤون الاجتماعية التابعة للمجلس الحد الاعلى المقترح من ٥٠ فدان الى ١٠٠ فدان الامر الذي وافق عليه خطاب ، لكن المجلس اسقط المشروع في ١٦ يونيو ١٩٤٧ .

في ١٩٤٥ - ١٩٤٦ اعطت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة الاصلاح الزراعي الاولوية في الاصلاحات الداخلية وتبنت شعار «الارض لمن يفلحها !» واعتبرت ان انتفاضة فلاحية هي الشرط الاول لنجاح الثورة الوطنية وحاولت توسيع نشاطها في المناطق الريفية .

في ربيع ١٩٤٥ ظهر اول كتاب نظري ماركسي «مشكلة الفلاح» لمهندس مختص هو صادق سعد . «ان مشاكل التموين وارتفاع الاسعار وصعوبات المعيشة التي خلقتها الحرب جعلت الناس يعون عيوب مجتمعنا ودفعت بهم الى التفكير في اصلاحه وذلك ليس عن طريق خطوة مصطنعة بل عن طريق اصلاحات جذرية» . ودعا المؤلف الى «اصدار قانون يمنع الافراد والشركات من تملك اكثر من ٥٠ فداناً من الارض الزراعية في المستقبل . وستكون بهذا الشكل مساحات كبيرة توزع بالتساوي على الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين اي على ما يقرب من مليونين من الفلاحين الفقراء ... ان الفلاحين الفقراء لهم حق اكثر من اي انسان آخر في الارض التي يعملون فيها بأيديهم» ، لذلك من الضروري مصادرة الاراضي التي تزيد عن ٥٠ فداناً دون تعويض وسيكون من المفيد في نفس الوقت تشجيع انشاء تعاونيات زراعية او مزارع جماعية في المناطق الريفية (١) .

في الفترة نفسها ، أعدت اللجنة العمالية للتحرير الوطني ، وهي منظمة سياسية نقابية للطبقة العاملة ، برنامجاً طالبت فيه بتحديد الملكية العقارية بـ ٢٠٠ فدان اذا لم يكن بالامكان العمل على تخفيضها الى ٥٠ فداناً ، والغاء «الوقف» الخاص ، وانشاء تعاونيات زراعية ، وتحسين مستوى معيشة الفلاح وثقافته . وتقدم كلا اتحادي النقابات اللذين ذكرا سابقا - مؤتمر نقابات عمال مصر واللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر - ببرامج مماثلة في ١٩٤٥ و ١٩٤٦ .

ولتبرير حملة القمع التي شنها في ١١ يوليو ١٩٤٦ ، ذكر اسماعيل صدقي امام مجلس الشيوخ مقاطع من الصحف التقدمية المصرية التي عطلها ، وخاصة هذه الجملة : «ان التوزيع غير العادل للثروة الوطنية يفرض توزيعاً جديداً للارض : يجب اعطاؤها للفلاحين بشكل قطع صغيرة ، ويجب ان يصاحب هذا الاجراء تشكيل

١ - كان محمد خطاب يتردد في تلك الفترة على مجموعة «دار الابحاث العلمية» في الوقت الذي نشر فيه المشرقان عليها ، شهدي عطية الشافعي ، وعبد المعبود الجبيلي ، كتابهما البرنامجي «اهدافنا الوطنية» ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

٢ - صادق سعد : «مشكلة الفلاح» (القاهرة - ١٩٤٥) ، ص ٧-٨ ، ٦١-٦٩ .

تنظيم تعاوني» (١) .

وفي ١٩٤٥ وباسم «جماعة النهضة القومية» اقترح مريت بطرس غالي برنامج اصلاح زراعي خلال ٢٥ سنة : وقد دعا الى منع كبار الملاكين من شراء اراضي جديدة ، وترك امر تقسيم الاملاك الكبيرة للارث ، وضع حد ادنى لتجزئة اية قطعة مزروعة يبلغ ٣ فدادين ، وأخيرا توزيع املاك «الوقف» على الفلاحين الفقراء بواسطة ادارة العقارات ووكالاتها . وما لفت الاهتمام اكثر من الاقتراحات المحددة فسي البرنامج ، كان تحذيره : «يمتد التملل الاجتماعي تدريجيا الى القرى ... واذا اهملت هذه الحركة فانها مليئة بالاطار ... ان الاصلاح سوف يتحقق معهم (كبار الملاكين) او ضدهم ؛ ومن الافضل للجميع ان يتم ذلك برضاهم وحتى بتعاونهم» . ويتابع كاتب البرنامج قائلا : «في الثورة يتركز الاصلاح على القضاء على الملكيات الكبيرة وعلى اصحابها في بعض الاوقات . في مصر ، وفي الوضع الحالي يجب ان يكون الاصلاح الزراعي عمل حكومة حكيمة وبعيدة النظر تريد ان تستفيد من فترة الهدوء النسبي لتحقيق اصلاحا شاملا ... والرأي السياسي يتحول بتصميم نحو اليسار : الرغبة العامة في التجديد ، في التقدم الاجتماعي تظهر اكثر فأكثر ... لكن اتجاهها الغالب لم يرتسم بعد» (٢) .

في عام ١٩٤٩ أتم راشد البراوي ، الذي كان استاذ التاريخ الاقتصادي في كلية التجارة بجامعة القاهرة آنذاك ، مشروعا لتعديل نظام الملكية العقارية لتشجيع الملكية الصغيرة والمتوسطة . وفي هذه الفترة ايضا انشأ الدكتور احمد حسين «جمعية الفلاح» وجعل من نفسه بطل الخطط التي «قد تساعد على زيادة عدد الملكيات العائلية الصغيرة وتنظيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين وتحديد حد ادنى لاجور العمال الزراعيين» .

في نفس السنة ، خلال المعركة الانتخابية ، تجمع ٧٢ مرشحا لانتخابات مجلس النواب حول افكار محمد خطاب ومريت بطرس غالي ، وجمعية الفلاح ، وايضا حول اتحاد الصناعات المصرية القوي ، وأصدروا برنامجا موحدا يطالب بتحديد الملكية الزراعية ، وزيادة الضرائب على الملكيات الكبيرة «لحمل كبار الملاك العقاريين على توجيه استثماراتهم نحو الصناعة» .

وفي مجلس النواب الجديد الذي انعقد عام ١٩٥٠ ، طالب النائب الاشتراكي الوحيد ابراهيم شكري بتحديد الملكية بـ ٥ فدانا بينما طالب علي الشيشني ومريت بطرس غالي بجعلها ١٠٠ فدان . وكان شكري يريد ان يسمح ايضا للزوجة بتملك ٦ فدانا آخر و ٣ فدانا لكل ولد على ان يطبق على المجموع الضريبة التصاعدية

١ - خطاب مجلس الشيوخ ، «الاهرام» ، ١٦ يوليو ١٩٤٦ .

٢ - الترجمة الفرنسية للنص المنشور عام ١٩٤٥ بعنوان : «Un Programme de réforme agraire pour L'Egypte», EC, Vol. 38 (1947), PP. 1 - 66.

وتنظيم الايجارات .

وباسم حزب احمد حسين الاشتراكي ، شنت مجلة «الاشتراكية» حملة ضد كبار رجال الاقطاع .

حتى عند الاخوان المسلمين انفسهم ، رأى سيد قطب ، ممثل الراديكالية ، بوضوح ضرورة استباق ثورة الفلاحين وكتب يقول : «ان محمد خطاب يفكر كراسمالي واعى . فهو يدرك ان تركيب الملكيات العقارية يجب ان يتعدل من اجل ايقاف العواصف التي تتجمع في الافق ...» (١) .

ومن وراء البحار ، كانت تأثيرات متناقضة تلتقي في مصر . فقد قدمت البلدان الاشتراكية ، وخاصة الصين ، مثال الاصلاح الجذري للملكية العقارية . واصبح الجميع يعرفون الان الى اي حد كانت القضايا التي طرحت في مصر مشابهة لتلك التي كانت موجودة في الصين حيث كانت الثورة الفلاحية قوية جدا .

وجاءت تأثيرات مناقضة من الولايات المتحدة . فمنذ نوفمبر ١٩٥٠ ، حدد غوردن غراي سياسة اميركا الرئيسية في الشرق الاوسط : «ان من الواضح ان المشكلة الاقتصادية العاجلة في الشرق الاوسط ، هي مشكلة الزراعة ... ولا بد من تحسين وتوسيع وسائل الري ، واصلاح الاراضي البور ، وتحديث التقنية الزراعية ، واتخاذ تدابير معقولة لاصلاح ملكية الارض ، ونظام الائتمان» .

في نفس السنة ، وبناء على اقتراح من الولايات المتحدة ، نصحت هيئة الامم المتحدة البلدان المتخلفة بالمبادرة الى اجراء اصلاح زراعي كشرط اساسي لكل تصنيع ، وكذلك لكل ارتفاع في مستوى معيشة السكان .

وفي مارس ١٩٥١ ، قدمت لجنة استشارية عينها رئيس الولايات المتحدة ، التوصيات التالية : «يجب تشجيع الاصلاح الزراعي في البلاد المتخلفة لتأمين ملكية الارض . وفي بعض البلدان لا يمكن محاربة الجوع ومحاربة الاشتراكية الا بالاصلاح الزراعي ...» .

اخيرا ، في فبراير ١٩٥٢ - عقب حريق القاهرة مباشرة (يجب الانتباه لذلك) - اصدرت وزارة الخارجية الاميركية كتيباً بعنوان «الاصلاح الزراعي ، تحدي عالمي» دعت فيه الى تعديل نظام ملكية الارض ونظام الايجارات وشددت على اهمية هذه الاجراءات في الصراع ضد الشيوعية (٢) .

بعد ذلك بمدة ، وفي الكتاب الضخم الذي خصصه لموضوع الاصلاح الزراعي يعترف سيد مرعي الذي اشرف على الاصلاح الزراعي لوقت طويل كوزير ، بهذه

١ - سيد قطب : «معركة الاسلام والراسمالية» ، (القاهرة ، ١٩٥١) .

٢ - شدد ابراهيم عامر على هذه النصوص في كتابه : «الارض والفلاح» ، المرجع المذكور ،

التأثيرات المتقاربة : «صحب انتشار المبادئ الاشتراكية في العالم ان اخذت دول كثيرة بقواعد الاصلاح الزراعي» (١) . وبالطبع فهو لا يشير مباشرة الى التأثير الاميركي، لكنه يظهر ارتباط الارستقراطية الزراعية بالاستعمار ذاكرا كلمة النبي المشهورة : «يستطيع الانجليز الجلاء عن مصر مرتاحي البال : فالواقع انهم قد خلقوا طبقة من كبار الملاكين تستطيع بريطانيا العظمى الاعتماد عليها لتنفيذ سياستها في مصر» .

علام اعتمد الخبراء الاميركيون في النصيح بالاصلاح الوقائي ؟ على وقائع واضحة، ولو لمرة : في سنوات الحرب الاخيرة ، انتشرت الجريمة في الريف انتشارا كبيرا يعبر عن حقد الفلاحين على الملاكين (٢) . وبين ١٩٤٩ و ١٩٥١ ازدادت انتفاضات الفلاحين ، خاصة في كفر نجم وباحوت . فقد هاجم الفلاحون الحراس الخاصين وحتى مراكز الشرطة بأسلحة حديثة ، مشعلين النيران في المكاتب ومطالبين بالاراضي التي يعملون فيها . وواحدا بعد الآخر - بدراوي عاشور باشا ، الامير يوسف كمال، ولي العهد الامير محمد علي ، فؤاد سراج الدين باشا ، عبد اللطيف طلعت باشا ، وكبير موظفي البلاط - شهدوا كلهم ممتلكاتهم وهي تصبح مسرحا لاعمال عصيان لجأ فيها الفلاحون الى السلاح احيانا . وقد حدث ذلك حتى في الاملاك الملكية . كانت هذه هي الفترة التي استطاع فيها اليسار ، مستفيدا من دروس انتكاسات اللجنة الوطنية للعمال والطلبة في السنوات ١٩٤٥-١٩٤٦ - بتأثير من شهدي عطية الشافعي - ان يظهر عزمه على التغلغل في المناطق الريفية وكسب الفلاحين . وفي الواقع ان الشبكات امتدت حول المراكز الصناعية الكبيرة - خاصة المحلصة الكبرى ، شبرا الخيمة ، كفر الدوار ، والشرقية ، شرقي قناة السويس - ووجدت التأييد في صفوف المعلمين ، والعمال الموسمين ، والموظفين الصغار . ونشأت علاقة متزايدة بين المصانع الحديثة ، حيث كانت النقابات والمنظمات الشيوعية تمثل قوة ذات وزن، وكذلك المدن التي كانت تغطيها لجان الجبهة المتحدة من جهة ، وبين عزب الباشوات ودوائر الامراء وممتلكات الملك والشركات العقارية من جهة اخرى . واصبحت «القطاعات الفلاحية» للمنظمات الماركسية في سنوات ١٩٤٤ - ١٩٤٨ مدعمة تماما بإطارات محترفة ولجان تجمع بين الطالب المحلي والمعلم الوطني والفلاح والعامل الزراعي والفلاح الفقير الذي كانت الارض بالنسبة اليه مسألة حياة او موت .

من الطبيعي ان يكون انقلاب الضباط الاحرار وخلع الملك فاروق قد هز القلوب وأثار المخيلات . في المناطق الريفية بدأ الحديث عن الاصلاح الزراعي وانطلقت أصدااء ثورية من المراكز العمالية الكبيرة . وبلغت البلبلة السياسية أوجها وذهب البعض الى

١ - في كل من مقدمتي كتابي سيد مرعي : «الاصلاح الزراعي في مصر» ، (القاهرة ، ١٩٥٧) ، و«الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٩» ص ٤٤٢ .

٢ - عزيز خانكي : «حوادث الاغتيال في الريف» ، «الاهرام» ٢٣ اكتوبر ١٩٤٤ .

حد تمنى وقوع ثورة شعبية حقيقية (١) . وفي كفر الدوار ، حيث، توجد مصانع شركة «اصباغ بيضا» الانكليزية - المصرية (كان معظم الراسمال انكليزيا وكان كله يدار بواسطة احمد عبود) قررت النقابة الاضراب . وخطب زعيمها ، مصطفى خميس ومحمد حسن البكري في الجموع التي اختلط فيها عمال وفلاحو المنطقة ، وتحدثا عن مرحلة جديدة ، عن نهاية الظلم والاضطهاد . كان ذلك في ١٣ اغسطس . في اليوم نفسه حاصر الجيش المصنع وفرق المتظاهرين واقام محكمة عسكرية حاكت القائدين العماليين في الحال واصدرت حكم الاعدام عليهما . وفي اليوم التالي شنقوا عاليا (٢) .

منذ البداية حطم عمل الجيش بالارهاب اول محاولة للثورة الشعبية نابعة من قيادة شعبية وقادرة ، رغم عدم وضوح اهدافها وضعف اطاراتها الاساسية ، على التحول الى انتفاضة فلاحية مسلحة .

كانت ايام كفر الدوار هذه هي التي فرضت الاسراع بالاهتمام بتحقيق خطوة متقنة . وظل الهدف الاساسي هو توجيه الراسمال نحو الصناعة ، لكن ١٣ آب (اغسطس) اظهر اتجاه الخطر وحدد وسائله .

بعد حادث كفر الدوار بأقل من شهر صدر القانون رقم ١٧٨ في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ القاضي بالاصلاح الزراعي . ورغم فذلكت قائد الجناح جمال سالم فقد كان الاعضاء اليساريون في مجلس قيادة الثورة وتنظيم الضباط الاحرار ، خاصة الرائد خالد محي الدين والعقيد يوسف صديق ، هم الذين حددوا في النهاية مختلف بنوده ، يساعدهم في ذلك محام شاب موهوب وصديق شخصي للرئيس جمال عبد الناصر، هو احمد فؤاد .

حاول علي ماهر ، الذي كان لا يزال رئيسا للوزراء ، معارضة الاصلاح مقترحا . . . فدان كحد اعلى . وبرر كبار الملاك معارضتهم بحجج دستورية ودينية . فقد قالوا ان الاصلاح يخرق دستور ١٩٢٣ الذي كان العمل لا زال ساريا به ، وبمسه لمبدأ الملكية الخاصة فان الاصلاح يخرق تعاليم الاسلام . واقترحوا ان يستبدل القانون بانشاء نظام الضريبة التصاعدية . لكن مجلس قيادة الثورة رفض اتجاه هذا النقاش كله «لان هذا النظام لا يقضي على العيوب السياسية التي تصاحب عادة تركيز

١ - كانت افتتاحية جريدة **Actualité** الموقعة باسم «ابن النيل» بعد عشرة ايام من الانقلاب هي الوحيدة التي وصفت ٢٣ يوليو على انه «انقلاب وليس ثورة» .

٢ - اعطى اللواء محمد نجيب الرواية الرسمية للحادثة في كتاب : **Egypt's Destiny** (London, 1955) ص ١٧٢ - ١٧٤ : اتهم ٢٩ شخصا ينتمون الى الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني بأنهم بدأوا الاضطراب الذي ادى الى مقتل ٩ اشخاص (بينهم رجل بوليس واحد وجنديين) وجرح ٢٣ آخرين (بينهم ٧ رجال بوليس) . وقد حكم على ١٢ من المتهمين بالسجن لمدة تتراوح من ٥ - ١٥ سنة ، وبريء اثنان من المتهمين وحكم على اثنين آخرين بالاعدام ونفذ فيهما الحكم .

مساحات كبيرة من الاراضي في ايد قليلة» (١) . فلنتذكر هذا التعليل : المشكلة المطروحة هنا كانت مشكلة سياسية بالدرجة الاولى ، مشكلة سلطة الدولة التي تمارسها الارستقراطية الزراعية والتي قرر الجيش الحد من امتيازاتها لصالح الجناح الصناعي . استقال علي ماهر فخلفه اللواء محمد نجيب .

ما هو محتوى اصلاح ١٩٥٢ الزراعي ؟ (٢)

أ - يجعل الحد الاعلى للملكية الزراعية ٢٠٠ فدان للشخص الواحد . وفي الواقع سيحتفظ اغلب هؤلاء الملاك ب ٣٠٠ فدان حيث ان القانون سمح لاب ولدين الاحتفاظ ب ١٠٠ فدان آخرين .

ب - يمنح اعفاء من هذا الحد للشركات التي تملك اكثر من ٢٠٠ فدان على اساس انها تستصلح الاراضي البور والاراضي القاحلة ؛ وللأفراد من نفس الفئة ، وللشركات الصناعية التي كانت تحتاج الى اكثر من ٢٠٠ فدان من الارض لانتاجها؛ وللشركات العلمية والجمعيات الخيرية ، وللملاك الدائنين في اوضاع خاصة حددها القانون .

ج - يعرض على كل ملك يشمله القانون بسندات حكومية قابلة للتداول مقابل الارض المنزوعة منه . وحدد سعر الفدان بعشر مرات قيمة ايجاره التي كانت تساوي سبع مرات قيمة الضريبة على الارض ، وبالإضافة الى ذلك يعرض للملاك عن قيمة الاشجار والتجهيزات ، الدائمة او غير الدائمة ، الموجودة على ارضه . وتحمل السندات المعطاة للملاكين فائدة سنوية قدرها ٣ بالمئة لمدة ثلاثين سنة ، وتصلح لتسديد الضرائب وشراء الاراضي البور ، الخ .

د - توزع الدولة الاراضي المنزوعة على الفلاحين خلال ٥ سنوات ، مع انه يسمح للملاكين ببيع اراضيهم الى الفلاحين مباشرة اذا كانت هذه الاراضي لا تقع ضمن نطاق احكام القانون . وجعل الحد الاعلى للارض المباعة للفلاح ٥ فدادين يدفع ثمنها للدولة خلال ثلاثين سنة بفائدة ٣ بالمئة سنويا زيادة على رسم اضافي يبلغ ١٥ بالمئة من مجموع سعر الارض لسد نفقات نزع واعادة توزيع الملكية . وأخيرا ، على كل مستفيد من الاصلاح ان يكون مصرياً بالغاً السن القانوني ، لا حكم عليه بما يختص بقضايا الشرف ؛ وعليه ان يكون مزارعاً ، مستأجراً او عاملاً في الارض الموزعة او ساكناً في القرية موضوع البحث .

١ - سيد مرعي ، المرجع المذكور . وايضا «الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٩» ، المرجع المذكور . يقرر جلال كشك ان اصلاح ١٩٥٢ الزراعي «اكثر من اي شيء آخر ، خلق قاعدة شعبية احاطت الدولة الاشتراكية بالموثوقين لها ، الدولة التي اعطت الارض للفلاحين ...» (مستقبل الملكية الزراعية) روز اليوسف ، عدد ١٧٦٩ ، ٧ مايو ١٩٦٢ .

٢ - حول قانون عام ١٩٥٢ انظر محمد علي عرفة : «شرح قانون الاصلاح الزراعي» ، (القاهرة ،

هـ - في الوقت نفسه اخذ القانون على عاتقه تحديد العلاقات بين ملاكي الاراضي ومستأجريها . فحددت قيمة ايجار الفدان بسبع أمثال الضريبة عليه او بنصف محصوله اذا كان الايجار قد جرى على نظام المشاركة في المحصول ، واعفيت الحدائق ومزارع الزهور من هذا النظام . وأخيرا لا يمكن لاحد ان يستأجر ارضا الا اذا كان سيعمل فيها بنفسه ، ولا يؤجر لمدة تقل عن ثلاث سنوات .

و - تعيين لجنة خاصة من قبل الوزير (٣ أعضاء عن الملاك والمستأجرين ، ٣ أعضاء عن العمال الزراعيين ، وموظف كبير كرئيس) تكون مهمتها تحديد أجور العمال الزراعيين في المناطق المختلفة كل سنة .

ز - انشاء تعاونيات زراعية لصغار الملاكين (حتى ٥ أفدنة) . وتكون مهمتها تنظيم الحصول على قروض زراعية وأسمدة وتجهيزات ومواشي وبذار وآلات زراعية ووسائل مواصلات ، وتنظيم دورة المحاصيل وتسويقها . وعلى هذه التعاونيات ان تتجمع بعد ذلك في اتحادات تعاونية ونقابات تعاونية تخضع لإدارة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

ح - يسمح للعمال الزراعيين بتشكيل نقابات لحماية مصالحهم المشتركة . كيف كانت النتائج ؟

عام ١٩٦٢ ، صرحت الدولة انها اعادت توزيع ٦٤٥٠٠٠ فدانا ، من مجموع ٩٦٤٠٠٠ فدانا من الاراضي المزروعة في ذلك التاريخ، على ٢٢٦٠٠٠ عائلة - اي ١٠ بالمئة من الاراضي على ٢٠٠٠٠٠٠٠ فلاح - الامر الذي يبرر ملاحظة بيير فرومون : «كان الاصلاح الزراعي ايماءة شفقة سياسية ؛ وقد قدرت بعمق ، لكن يجب الاعتراف بأن اثرها العملي كان ضعيفا» (١) .

وكان الطابع المعتدل لهذا الاصلاح يلاحظ كذلك في مسألة التعويضات لكبار الملاكين . والحقيقة ، وباعتراف المصادر الرسمية «كان هناك (قبل ١٩٥٢) تضخم في اسعار الاراضي حتى وصل ثمن الفدان الى ٨٠٠ جنيه ، بينما قيمته الحقيقية لا تتعدى ٢٨٠ جنيها . ونتيجة لذلك وصل ايجار الفدان الى ٦٠ جنيها ، بينما قيمة الايجار الحقيقي لا تتجاوز ٢٨ جنيها . . . وهكذا فان المبالغ التي دفعت في الاراضي فوق قيمتها الحقيقية تقدر بنحو ٥٠٠ مليون جنيه في المدن من سنة ١٩٢٣ الى سنة ١٩٥٢ . . . » (٢) . وحسب تقديرات دوريان وارينر Doren Warriner فانه يجري سداد اثمان اراضي غالبية الملاكين الكبار خلال ١٤ عاما ، وكانت تعويضاتهم ، القائمة على هذه الشروط تمثل اشارة حقيقية لترضية سياسية من الدولة تجاه نافذ العهد الماضي ، ورفضاً صامتا لمبدأ انتزاع الملكية بشكل ثوري .

١ - فرومون ، المرجع المذكور ، ص ١٢٥ . الارقام المذكورة هي ارقام الوزير أ.م. نور في مؤتمره الصحفي في الذكرى العاشرة للاصلاح الزراعي : «الاهرام» ، ٩ سبتمبر ١٩٦٢ .

٢ - الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩ ، المرجع المذكور ، ص ٤٦٩-٤٧٠ .

لكن ما هو وضع الملاك الصغير الجديد ؟ استطاع فريق من المحققين من جريدة «المساء» بقيادة الاقتصادي علي الشلقاني ، ان يثبت بعد سلسلة من الدراسات الميدانية ، ان الفلاح كان مجبرا على دفع ٥٠ جنيه سنويا عن كل فدان حصل عليه من الدولة ، موزعة كالتالي : ١٤٥٠ ر. ١٠ جنيه لدفع القسط السنوي من القرض ، ١٢٠٦٥ ر. جنيه كاشتراك في تجهيزات الري ، الخ . . . ١٠ جنيه كمصاريف زراعية ، ١٠ جنيه لدفع ديون سابقة في معظم الاحيان ودفع رسوم طفيفة اخرى (١) . وادت حسابات مختلفة قامت بها جريدة «الجمهورية» شبه الرسمية في قرية بلتاج ، الى النتيجة بأن المدفوعات المختلفة للفلاح الذي يملك ٣ فدادين بلغت ١٢٥ جنيه سنويا بينما كان دخله ١١٥ جنيه فقط (٢) .

في الوقت نفسه ، وكان سبب ذلك تأكيد استمرارية التاريخ المصري ، جنت الدولة كمالك لما سمي «بأراضي الاصلاح الزراعي» - اي المساحات التي لم تكن قد وزعت على الفلاحين بعد - ربحا منها بلغ ٢٧٥٤٨٠٠ ر. جنيه عام ١٩٥٥ ، محتلة مكان كبار الملاكين في استغلال الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين (٣) . وبسرعة وظفت الحكومة اموالا طائلة لتستطيع لعب دور المالك ومدير الاعمال . وبينما كانت الفكرة الاصلية هي التمويل الذاتي ، طلبت ادارة الاصلاح الزراعي وحصلت على ١٠٠٠٠٠ ر. جنيه في ديسمبر ١٩٥٢ . وبموجب احكام قانون رقم ١٣١ لعام ١٩٥٣ اكتسبت هيئة الاصلاح الزراعي (وزارة الاصلاح الزراعي فيما بعد) شخصية قانونية وتمويلا مستقلا ، واعطيت حق تشكيل جهاز اختصاصي ينتقى اعضاؤه بمعزل عن مضايقات البيروقراطية الحكومية ، كما وضع بتصرفها رأس مال قدره ٨٢ مليون جنيه ، مما جعل منها عمليا اكبر مالك عقاري في مصر (٤) .

-
- ١ - علي الشلقاني : «مستقبل اجارات الاراضي الزراعية وقانون الاصلاح» ، ثم «هل يدفع الفلاح أقساطا زيادة ؟» في «المساء» ، ٨ أغسطس و ٢٥ سبتمبر ١٩٥٨ .
 - ٢ - «الجمهورية» ١٧ سبتمبر ١٩٥٨ .
 - ٣ - ا. عامر : «الارض والفلاح» ، المرجع المذكور ، ص ١٥٣ .
 - ٤ - أورد مراقب امركي الارقام التالية المقدمة من مسؤول كبير في هيئة الاصلاح الزراعي لشهر يناير ١٩٥٩ :

اراضي مصادرة	٢٤٠.٠٠٠ فدان
اراضي مصادرة من اسرة محمد علي	١٨٠.٠٠٠ فدان
اراضي باعها اصحابها السابقون	١٤٥.٠٠٠ فدان
	<hr/>
	٥٦٥.٠٠٠ فدان
اراضي احتفظت بها الهيئة	١٢.٠٢٤٧ فدان

Keith Wheelock; «Nasser's New Egypt», (New York - London, 1960), P. 81 .

ولما كانت الفكرة الاصلية هي اعطاء الفلاح حصة في الارض ، فقد كانت النتيجة النهائية ازدياد نسبة الملاكين الصغار الذين يعيشون على شفير المجاعة ازديادا كبيرا : ازدادت نسبة الذين كانوا يملكون اقل من ٥ أفدنة من ٣٥٥ بالمئة قبل الاصلاح الزراعي الى ٤٩٣ بالمئة بعده . وفي فبراير ١٩٥١ استشهد كتاب الدولة السنوي بآراء ادارة الزراعة الاميركية ، موافقا عليها : «ان توفير قطعة صغيرة من الارض وبعض الظروف الملائمة له تأثير على السلام العالمي اكثر مما تؤثر فيه جيوش كبيرة لتحقيق هذا السلام . انه شيء ينمو في كيان الانسان الداخلي... انه شيء يستعصي استقطاعه وانتزاعه» (١) . مع هذا ، كما رأينا ، كان يوجد في مصر تقليد قديم يجعل من المديرية وحدة الامتلاك والاستثمار الزراعي في مصر حتى عهد محمد علي . وبالتالي ، لم يكن هناك حاجة لتقليد الصين ، اذ كان يكفي العودة الى التاريخ دون اغفال التجارب الجديدة الحديثة .

يجب اضافة انه اذا كان قد اعيد توزيع الاراضي من اجل مصلحة الملاك والمستأجرين الصغار ، فان الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين لم يحصلوا على شيء . فضلا عن ذلك بقي تحديد اجارات الاراضي حبرا على ورق في اغلب الحالات . وكان على الفلاح مواجهة ليس فقط تحايلات الملاك الكبير الذي كان يجد دائما وسيلة للربح ، ولكن مواجهة العقلية البيروقراطية ولامبالاة موظفي ادارة الاصلاح المهتمون فقط بتقدمهم في المناصب وبالاثراء غير المشروع ، ايضا . لقد اعد الاصلاح الزراعي ونفذ من فوق من اجل وقف اية مبادرة ثورية من جانب الفلاحين . رغم هذا ، فان البنود المتعلقة بتحديد اجارات الاراضي انقصت بالتدرج دخل الملاك حيث لم يبق الملاك الاغنياء ، كما كانوا في السابق ، المقررون الوحيدون لمستوى السعر . والى حد ما ، وقبل اوانه ، كان ذلك نفس التقييد على نمو الراسمال الذي كان سيضرب القطاع الصناعي والتجاري والمصرفي عام ١٩٦١ . والمتمسكون بالارض من بين كبار الملاكين سيتولون بعد ذلك مشقة ادارتها بأنفسهم ويتخلون شيئا فشيئا عن الملكية المتغيبية . ولم يعد وزنهم الاجتماعي في المناطق الريفية يسحق مجموعة الملاكين المتوسطين (٥ - ٥٠ فداناً) ، - الكولاك المصريون - الذين كانت الدولة مصرة على تقويتهم وعملت على احاطتهم بطبقة اكبر من الملاكين الصغار .

هنا يرد التساؤل عما اذا كان قد طرأ تحسن ما على مستوى عيش الفلاح . يصعب قول ذلك قبل ١٩٦١ - ١٩٦٣ عندما أنشئت «منظمة الزراعة» الاكثر تنظيما . وفي الواقع ارتفع الفائض في عدد العمال الزراعيين من ٤٢ بالمئة عام ١٩٤٧ الى ٤٧ بالمئة عام ١٩٥٤ الامر الذي لا بد انه أدى الى انقاص دخلهم الفعلي . لقد انخفضت مساحات الاراضي التي يستغلها كبار الملاك ، بينما لم يكن الملاك الجدد الذين ظهروا مع الاصلاح الزراعي ، بحاجة الى استئجار عمال اذ كانوا يقومون بالعمل كله بأنفسهم

١ - الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٩ ، المرجع المذكور ، ص ٤٦٧-٤٦٨ .

ويعتبرون انفسهم سعداء جدا لو تمكنوا من تأمين قوتهم الضئيل .
يقدم الدكتور محمد دويدار تحليلا اكثر دقة لهذه الظاهرة : « في سبيل القيام
بزراعة الارض مباشرة بدلا من تأجيرها لعائلات الفلاحين الفقيرة ، كان على كبار الملاك
ان يتجهوا الى العمال المؤجرين . وكان الشكل العائلي لوحدة الانتاج هو الذي جعل
بالامكان وجود فائض عمالي في الخلية الانتاجية . وبنسبة نمو هذا التغير في الشكل
الاجتماعي لوحدة الانتاج ، كان الفائض العمالي يزداد بعمال يعرضون بيع خدماتهم
في السوق . وكانت النتيجة زيادة عدد العمال الزراعيين المؤجرين . الى هذا الحد
فان السؤال لم يعد حول البطالة المقنعة بل البطالة الواضحة » . ثم يصل السى
استنتاجه الوثيق الصلة بالموضوع : « ان وجود قوة عمل رخيصة نسبيا في السوق
يفتح الطريق امام زراعة مزارعين مؤجرين » (١) .

ورغم ان القانون سمح بانشاء نقابات للعمال الزراعيين ، فان هذه النقابات لم
تظهر الى الوجود . وفي ديسمبر ١٩٥٦ ارجعت وزارة الشؤون الاجتماعية المستوى
المتدني للوعي بالاتحاد في المناطق الريفية الى « النفوذ الاقطاعي » (٢) ، بينما لا يذكر
الوزير السابق سيد مرعي شيئا عن ذلك في كتابه عن الاصلاح الزراعي . بالتأكيد
كان يوجد حتى عام ١٩٥٨ ، اتحاد لنقابات العمال الزراعيين في القاهرة الذي ضم
٥ آلاف عضو ، لكن لم يعرف عن نشاطه اي شيء . وجاء حل النقابات الصناعية
واستبدالها بنقابة واحدة في ١٩٥٨ - ١٩٥٩ اخيرا ليقضي على الآمال الضئيلة التي
بعثها في هذا المجال قانون ١٩٥٢ .

اشارت الصحف الى هذه الثغرات الواسعة ، وخاصة صحيفة «المساء» خلال
سنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٨ ، وأخذتها الحكومة بعين الاعتبار فأصدرت في سبتمبر
١٩٥٨ قانونا يعدل قانون ١٩٥٢ كالتالي :

- ١ - يدفع ثمن الارض الموزعة على الملاكين الجدد خلال ٤ سنة بدلا من ٣ سنة .
 - ب - تخفيض الفائدة السنوية من ٣ بالمائة على ٣ سنة الى ١٥ بالمائة على ٤ سنة .
 - ج - تخفيض رسوم نزع الملكية واعادة توزيعها من ١٥ بالمائة الى ١٠ بالمائة .
- بشكل اجمالي قدرت هذه التخفيضات ب ٥ جنيهاً للفدان في العام وفقا
لحسابات علي الشلقاني (١) . ومن المسلم به ان ذلك لم يكن كثيرا .
في يوليو ١٩٦١ ادخلت الحكومة تعديلا جديدا وهاما على قانون الاصلاح الزراعي
وذلك في اطار القوانين « الاشتراكية » ، ونظرا لحاجات الاقتصاد الملحة ككل ،

١ - L'Egypte entreprend sa réforme agraire», Croissance des jeunes
nations, No. 23 (June - July 1963), P. 14.

٢ - « احصاء النقابات والاتحادات العمالية في جمهورية مصر » القاهرة ، ١٩٥٦ .

٣ - علي الشلقاني : « التعديل الاخير في قانون الاصلاح الزراعي » و« من الاسس الاقتصادية لثورة

الاصلاح الزراعي » في «المساء» ٢٩ اغسطس و ٢ اكتوبر ١٩٥٨ .

ولضرورة القضاء على تأثير طبقة كبار الملاك القديمة التي بدأت بالتحرك مجددا بعد انهيار الوحدة المصرية - السورية .

وبنهاية خطة العشر سنوات للانماء الاقتصادي الهادفة الى مضاعفة الانتاج القومي بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، حدد للقطاع الزراعي برنامج يقضي بزيادة الاراضي المزروعة بنسبة الثلث اي ٢ مليون فدان (٨ مليون فدان عام ١٩٧٠ مقابل ٦ مليون فدان عام ١٩٦٠) . وادت عوامل مثل عدم الولاء العنيد لكبار الملاكين السابقين الذين ابعدوا اكثر فأكثر عن الحياة العامة وغير الراغبين في لعب دور ريادي ، والحاجة الملحة لادخال جماهير الفلاحين في اطار النظام العسكري ، والاهتمام ايضا بتنظيم الملاكين الصغار ، مع زيادة عددهم ، ضمن مخطط تعاوني في المناطق الريفية ، بالإضافة الى ميل الحكم العام لاتخاذ موقف متصلب في معركته ضد الطبقة الوسطى القديمة (قوانين صيف وخريف ١٩٦١) ، ولاخضاع الحياة الاقتصادية بكاملها لتخطيط الدولة والهيئات العامة الكبيرة ... كل هذه العوامل كانت هي التي دفعت الحكومة لتصحيح القانون بواسطة قرار ٢٥ يوليو ١٩٦١ . وهذه اهم بنوده :

١ - خفض الحد الاعلى للملكية الخاصة للارض من ٢٠٠ فدان الى ١٠٠ فدان (المادة الاولى) .

ب - يشمل حد ال ١٠٠ فدان الاراضي البور او الاراضي الصحراوية وليس الارض المزروعة فعلا (المادة الاولى) .

ج - لا يجوز للملاك او افراد عائلاتهم استثمار مساحة تزيد عن ٥ فدانا بطريق الايجار او وضع اليد ، الخ ... لكن هذه المساحة يجب حسمها من الاراضي المملوكة . ويحق للملاك الصغار وحدهم الاستئجار ، وقد كان هذا اهم بند في التعديل (المادة السابقة) .

د - تدفع قيمة التعويضات عن الاراضي المنتزعة للمالك السابق في صورة سندات على الدولة غير قابلة للتداول لمدة ١٥ سنة بفائدة ٤ بالمئة سنويا (المادة الخامسة) (١) .

بعد اعلان هذا القانون مباشرة ، بلغت مساحة الارض التي تملكها وزارة الاصلاح الزراعي ١٢٠٦٤٨ فدانا ، موزعة كالتالي : ٤٧٨٠٠٠ فدانا من الاراضي الفائضة من الحد التي انتزعت من كبار الملاكين ؛ ٥٠٠٠٠ فدانا استولي عليها بعد تعديل القانون في سبتمبر ١٩٥٨ ، ١٠٤٣١١ فدانا من «الوقف» ؛ ١٠٠٥٨ فدانا من الاراضي الغنية بالطمي ، ١٣٨٦٠ فدانا تملكها المؤسسة المصرية - الاميركية ؛ ٦٠٠٠ فدانا تملكها شركات ؛ اخيرا ، ٤١٠٠ فدانا تملكها وزارة الزراعة . في هذا الوقت وزعت وزارة الاصلاح الزراعي ٤٣٠٨٥٢ فدانا بالضبط على ١٦٢٧٧٣ عائلة

١ - انظر المذكرة التي توضح القانون امام المجلس في «الاهرام» ٢٦ يوليو ١٩٦١ .

من صفار الملاكين (١) . وبسبب اتهامه بالفساد أقيل سيد مرعي (٢) وحل مكانه الرائد عبد المحسن أبو النور كوزير للإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي في ١٩ أكتوبر ١٩٦١ . وبهذا التعيين أرادت الحكومة العسكرية أن تشير إلى نهاية السيطرة المدنية التي ميزت إدارة هذه المؤسسة التي ولدت مباشرة بعد انقلاب يوليو ١٩٥٢ . وفي نوفمبر ١٩٦١ اتخذ الوزير الجديد سلسلة من الإجراءات لتعديل القانون والهادفة إلى تخفيف أعباء الملاك الجدد بشكل كبير ، خاصة باعفائهم من رسم الـ ١٠ بالمئة التي نص القانون على جبايتها كمصاريف إدارية (٣) .

فتح الإصلاح الزراعي مجالا واسعا أمام التعاونيات في مناطق مصر الريفية . ومن المهم التشديد هنا على الدور الرئيسي الذي قامت به التعاونيات على أراضي الإصلاح الزراعي والتي لعبت دور حقل التجارب قبل أن تمتد الحركة إلى المناطق التي يغلب صفار الملاكين عليها .

في نهاية ١٩٥٦ كانت هناك ٢٧٢ تعاونية جديدة أنشئت بعد قانون ١٩٥٢ ، بعضوية ٨٢٣٢٦ فلاحا ورأسمال يبلغ ٧٧٧ر٥٧٣ جنيها . بعدها بسنة ارتفع العدد إلى ٤٠٠ تعاونية تضم ٢٠٠ر٠٠٠ فلاح يملكون ما مجموعه ٥٠٠ر٠٠٠ فدان . لكن يبدو أن هذه الأرقام مبالغ فيها . وقد أعطى محمود فوزي ، مدير التعاونيات في وزارة الإصلاح الزراعي ، الأرقام التالية : سبتمبر ١٩٥٨ : ٢٧٢ تعاونية قدمت لأعضائها خدمات بقيمة ٥ مليون جنيه وباعت ٣٠٨ر٧٢٠ قنطارا من القطن (٤) . في ١٩٦١ - ١٩٦٢ قسمت أراضي الإصلاح الزراعي إلى ٤٣ منطقة تدير أعمال ٣٦٤ جمعية تعاونية برأسمال يبلغ ٦٥٤ر٥٦٣ جنيه . وقدمت هذه الجمعيات لأعضائها خدمات بقيمة ٥ مليون جنيه خاصة فيما يتعلق بمبيعات القطن (٥) .

برغم عدم دقة الأرقام يبدو من المؤكد أنه حتى كارثة محصول ١٩٦١ ، كان سعر مبيع قنطار القطن أعلى بـ ٢ جنيه من سعر السوق المحلي وذلك بسبب ما وفرت له

١ - تصريحات لوزير الإدارة المحلية ، حسن بغدادى في «الاهرام» ٣٠ يوليو ١٩٦١ .
٢ - حول هذا الموضوع راجع محاكمة عزيز وافى ودفاع سيد مرعي في «الكاتب» ٩ و ١١ يناير ١٩٦٢ . في القضية الأولى برأت ساحة المتهم وأستقبل سيد مرعي من قبل رئيس الجمهورية (الاهرام : ١١ و ١٦ أبريل ١٩٦٢) . وبرأ الحكم النهائي كل الرسميين الكبار وأدان ٤ مدنيين (الاهرام : ١ يوليو ١٩٦٢) .

٣ - المراسيم الوزارية في «الاهرام» ، ٢ نوفمبر ١٩٦١ .
٤ - «المساء» ٩ سبتمبر ١٩٥٨ . لكن «الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٥٩» ، المرجع المذكور ، يعطي رقم ٢٩٧٦٠ر٥٩٤ لعام ١٩٥٩ (ص ٥١١) . ويقول غرزوزي أن عدد التعاونيات الزراعية ارتفع من ١٦٨٩ سنة ١٩٥٢ إلى ١٩١٧ سنة ١٩٥٥ (المرجع المذكور ، ص ٤٣) .
٥ - الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٢ ، ص ٢٧٠-٢٧٤ ، خطاب أبو النور : «الاهرام» ، ٩ سبتمبر ١٩٦٢ .

اقتصاديات تجميع المحصول الامر الذي اعطى المزارعين ، كما قيل ، زيادة بلغت ٣٠٠٠٠٠ جنيه . وحسب قول السلطات ، ارتفع معدل دخل المزارع من ٩٨٨ جنيه في السنة عام ١٩٥٢ الى ٣٢٧٧ جنيه عام ١٩٥٤ حينما تجمع صغار الملاك فسي تعاونيات . والمثال الذي يذكر عادة هو تعاونية زعفران النموذجية : يملك ١٩٧٣ عضوا ٤٩٤٨ فداناً ؛ قدمت خدمات بلغت قيمتها ١٦٥٥٤٤ جنيهها عام ١٩٥٤ ، منها ٢٨٣٦٦ جنيهها ارباح صافية ؛ وارتفع معدل دخل الفدان من ٣٢ جنيهها عام ١٩٥٣ الى ٣٩٥ جنيهها عام ١٩٥٤ (١) .

يبدو ان تجربة الاصلاح الزراعي قد اعطت ثمارا . لهذا فقد خططت الحكومة لتوزيع اراض مستصلحة على شكل قطع من عشرة فدادين (٢) ؛ مع تخفيض رسم الفائدة الى ١ بالمائة سنويا لمدة ٤٠ سنة . كان الميل العام ، كما رأينا ، يتجه نحو تجميع الملكيات الصغيرة التي بقيت بأيدي ملاكيها الصغار ، لكن تم ضم المجموع في مناطق وتولت ادارة واحدة امر البت في دورة المحاصيل ، واستخدام الآلات ، والمبيعات ، الخ . . (٢)

لكن يجب الملاحظة بوضوح ان «التعاون» المقصود هنا هو تعاون في التسليف وفي الاتجار بالمنتجات الزراعية . ولا يوجد اي شكل ، ولا نية ، ولا مؤسسة ، ولا سياسة من اجل التعاون في ملكية الارض . ويبقى هيكل وطبيعة الانتاج الزراعي رأسماليا بشكل اساسي وكامل .

ما هي الدلالة العميقة لهذا الاصلاح الزراعي ؟ الى اي حد استطاع تحقيق اهدافه ؟

كانت الازمة العامة في المجتمع المصري بعد الحرب العالمية الثانية ، كما تبين المصادر التي استشهدنا بها ، تفرض تغييراً شاملاً . لكن يجب فهم ما يعنيه ذلك : لم تكن القضية قضية التحول من رأسمالية ذات طراز استعماري الى الاشتراكية ، ولكن الانتقال من هذه الرأسمالية المتأخرة ذات الطراز الاستعماري ، والتي تغلب عليها الزراعة ، الى رأسمالية صناعية حديثة ، انتقالاً لا بد له ان يأخذ شكلاً موجهاً من الدولة عندما يحصل في بلد مستعمر وبالتالي متخلف .

يستحسن النظر الى اصلاح ١٩٥٢ الزراعي ضمن هذا الاطار . وكانت هذه هي المحاولة الاولى للعمل بشكل شامل . ولكي يتم تحويل المجتمع المصري الى كيان حديث قادر على حل مشاكل التخلف المخيفة وعلى حل مشكلة زيادة عدد السكان ، كان هناك شرط مسبق : اجبار البورجوازية الزراعية ، التي كانت تملك معظم ثروة البلاد ، على توجيه استثماراتها الى القطاع الحديث او الصناعي . وحيث ان المسألة

١ - كتاب الجمهورية العربية المتحدة السنوي لعام ١٩٥٩ ، المرجع المذكور ، ص ٤٥٧ .

٢ - تصريحات لسيد مرعي الى «الاهرام» ، ١٧ فبراير ١٩٦٠ .

٣ - «الاهرام» ٢٣ يناير ١٩٦٠ .

كانت مسألة اجبار ، كان من المهم ايضا نسف القواعد الاجتماعية الريفية لهذه الطبقة التي كانت اجهزتها السياسية تعتمد عليها ، وتأمين اساس اجتماعي صلب للتنظيم السياسي الجديد في المناطق الريفية . وخلال هذه العملية ، يجب الحذر الدقيق حتى لا يتحول هذا الانتقال من سيطرة الجناح الزراعي الى سيطرة الجناح الصناعي ، الى ثورة اجتماعية - اي ، في الوضع الذي كانت فيه مصر في ذلك الوقت ، وعلى ضوء حريق القاهرة ، الى ثورة من الطراز الاشتراكي .

لم تبد اجهزة الراسمال الصناعي المصري الكبير الموجهة والراسمال المصرفي اي انزعاج . وقد حيا البنك الاهلي المصري الاصلاح بهذه التعابير : «ان مصر تستطيع ان تهنيء نفسها على حقيقة ان الامر قد قضي عن طريق حكومة شرعية وضمن نطاق القانون ، بعد وعود كثيرة كاذبة وكلمات فارغة ، دون ترك المبادرة للجماهير مع المجازفة باحتمالات العنف والفوضى . اذا نظر الى المسألة من هذه الزاوية فان اي اصلاح مهما بلغ من الجذرية يبقى افضل من فوضى حركة جماهيرية» (١) . اما اتحاد الصناعات فانه ، حسب تقديره في تقرير عام ١٩٥٢ قد هنا نفسه على احتمالات المستقبل : «يمكن للاصلاح الزراعي ان يكون واحدا من اهم ضمانات المستقبل لصناعتنا حيث ان التوسع في الاراضي المزروعة وازدهار اقتصاد الريف كفيلا بدفع التوسع الصناعي الى الامام . . . على الاصلاح الزراعي ان يعطي انطلاقة لحركة رؤوس اموال قوية قادرة على تقوية الاستثمارات في الارض وفي الزراعة لصالح الملاكين العقاريين سواء القدماء ام الجدد» (٢) . ولم يخف جفرسون كافري ، سفير الولايات المتحدة اغتباطه .

لكن غضب الارستقراطية الزراعية كان كبيرا ، وهي التي اعتادت على السيطرة بشكل كامل . وتحدث سيد مرعي عن عمليات تخريب عشرات من مضخات الري وعن رفض بعض الملاكين تزويد فلاحهم بالاسمدة والبذور وتسليفهم تكاليف الزراعة . ولجأ العديد من الملاكين الى مجلس الدولة للمطالبة بنقض القانون لمخالفته الدستور (٢) . وعندما لجأ ابن عائلة للموم العريقة الى القوة لمنع تنفيذ القانون ، اوقفته الحكومة وقدمته الى محاكمة صاحبها ضجة كبيرة وحكمت عليه بالاشغال الشاقة . كان هذا كل شيء ، للوقت الحالي على الاقل .

لكن الهزيمة الاقتصادية كانت واضحة . ففي سنة ١٩٥٥ مثلا ، كان دخل الارض ٤٥ مليون جنيه لم يستثمر منها سوى ٦ ملايين جنيه في الصناعة . والباقي ؟ «ان انتشار نمو الابنية الفخمة لا يمكن وقفه الا بتشريع (قانون رقم ٣٤٤ لعام ١٩٥٦) .

١ - «الاصلاح الزراعي في مصر» . in NBE Econ. Bull., V, No. 3 (1952), P. 167.

٢ - «الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية . . . ١٩٥٢» ، المرجع المذكور ، ص ٢٢ .

٣ - سيد مرعي : «الاصلاح الزراعي» ، المرجع المذكور .

فمنذ ١٩٤٩ بلغت الاستثمارات في الابنية ١٥ - ٢٠ مليون جنيه سنويا تجمعت كلها تقريبا في القاهرة والاسكندرية . وفي سنة ١٩٥٦ بلغت الاستثمارات في هذا القطاع ٤٧٣ بالمئة من مجموع الاستثمارات و٧٥٨ بالمئة من مجموع الاستثمارات الخاصة « (١) » .

ما الذي حدث ؟

بعد زوال الخوف المباغت ، أدرك كبار ملاكي الاراضي طبيعة الاصلاح الزراعي على حقيقتها ، وخاصة رغبتها في الحؤول دون ثورة فلاحية تحت الشعار الشيوعي «الارض لمن يفلحها !» وتبين لهم ان مجلس قيادة الثورة والدولة التي ولدت في ٢٣ يوليو يحيطانهم بالحماية ، وكانا حريصين على دفع تعويضات هامة لهم وفقا للقانون نفسه . لقد رأوا الضباط الاحرار يأمرؤن بالاعدام السريع لخميس وبكري بعد ثلاثة اسابيع من طرد الملك . وتابعوا باهتمام العلاقات الودية المتينة بين جفرسون كافري وبين القادة العسكريين من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ ، وفهموا الدلالة الحقيقية لحملة الاعتقالات والاضطهاد الموجهة ضد الشيوعيين والتقدميين منذ لحظة استلام الحكم ، والتي بلغت ذروتها في ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ثم في ١٩٥٩ - ١٩٦٤ . لقد فهموا انه لن يسمح مطلقا بانتفاضة فلاحية او اي عمل ثوري من قبل اليسار . واذا اطمأنوا ، حسبوا انهم سيتمكنون من متابعة حياتهم السابقة بهدوء وامان - عمارات ، سلع فاخرة ، وتهريب رؤوس اموال - ظنا منهم ان عهد العقارات الكبيرة الذهبي الماضي قد عاد ...

لوحظت نتائج مشابهة في حقل الانتاج الزراعي . فالحقيقة ان عدم ثقة الحكومة بالنسبة لاي عمل قد تقوم به الجماهير الفلاحية وإزاء اي عمل شعبي فرض على السلطات المكلفة بتطبيق الاصلاح الزراعي اتباع سياسة تفتيت الارض . وسمحت هذه السلطات للملكيات الصغيرة - اكثرها لا يتجاوز ثلاثة فدادين - بالتكاثر ، بالرغم من انها بالكاد كانت مربحة اقتصاديا ، وقد تم ذلك تحت التأثير الاميركي كي لا يتحقق شيء يمكن ان يشبه ، من بعيد او قريب ، المناهج الاشتراكية في الريف (٢) . ونتج عن ذلك انخفاض مؤقت في الانتاج الزراعي وهبوط في مستوى معيشة الفلاحين الفقراء وازمة في الاصلاح الزراعي . وقد رأينا كيف تصرفت الحكومة : شجعت التعاونيات ثم شجعت جميع الملكيات الصغيرة على اساس الدورة الزراعية للمحصول

١ - الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ (القاهرة ، ١٩٥٧) ص ١٨ .
٢ - «التغيب عن الارض هو اكثر انتشارا بين الملاكين الصغار جدا الذين يملكون اقل من فدان واحد (في عام ١٩٥٠ كان هناك ١٩٨١٠٠٠٠ مالكا لاقل من فدان واحد لكل منهم ، لكن ٢١٤٣٠٠ مالكا كانوا يعملون في اراضيهم . وفي ١٩٥٦ ومن مجموع ٢٩٨٥٤٠٠ مالكا لاقل من فدان واحد عمل ٤٠٥٢٠٠ مالكا في اراضيهم) » . غبريل صعب «مكتنة الزراعة والتطور الزراعي في الشرق الادنى» ، باريس ١٩٦٦ ، ص ٣٠٩ .

والاستغلال . اي اتجاه عام ومتنامي للتركيز على الجوانب التعاونية والاجتماعية من الزراعة مع الاحتفاظ بالصفة الخاصة للملكية العقارية .

في الواقع لم يحدث اختلاف اساسي في توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة لمناطق الريف المصري في ١٩٥٨ على ما كانت عليه عام ١٩٥٢ . وهذه هي الصورة كما يعطيها الخبر ي. دويريل لعام ١٩٥٨ :

- ١ - الدخل من الارض الذي يحصل عليه الملاكون المتغيبون ودخل كبار الملاكين الذين يستغلون اراضيهم بأنفسهم (بملايين الجنيهات) ٧٥
 - ٢ - دخل السكان في الريف ٣٢٥
- وهو موزع كالتالي :

السكان (بالآلاف)	مجموع الدخل بالمئة	الدخل الفردي (بملايين الجنيهات)	الدخل الفردي (بملايين الجنيهات)
١٤٠٠٠	٧٣	٥٠	٣٠٥
١٠٧٥	٦	٧	٦١
٢٨٥٠	١٥	٧٦	٢٦٨
			٣ - الطبقة العليا
٨٧٥	٥	٧٦	٨٧٤
١٥٠	١	١١٦	٧٧٣٣
١٨٩٥٠	١٠٠	٣٢٥	٨٩٧١
المجموع			

يحلل دويريل الجدول كما يلي :

- ١ - كثافة سكان الريف العالية . . . ٧٣ بالمئة من الفلاحين بدون ارض .
- ٢ - امتداد نظام الاستغلال المباشر (١) الذي يعتمد على اليد العاملة بالاجرة امتدادا كبيرا ، وتقهر نظام التاجير التقليدي للمساحات الصغيرة في مقابل ذلك .

١ - صرح سيد مرعي في عام ١٩٥٧ : «ان نظام الملكية بموجب اصلاح الزراعي هو نظام ملكية محدودة لكل فرد مع تنظيم الاستغلال الزراعي في يد نظام تعاوني عام . . . ان اساس الزراعة في نطاق اصلاح هو الملكية الفردية . لكل وجل قطعت من الارض التي يملكها شخصا والجمعية التعاونية التابعة للاصلاح تسهل له وسائل هذا الاستغلال» . اوردها صعب في كتابه «مكننة الزراعة» ، المرجع المذكور انفا ، ص ٢١٢ .

٣ - التدني المستمر للطبقات المتوسطة ... التي كانت تشكل غالبية الفلاحين منذ قرن مضى والتي لا تمثل اليوم اكثر من ١٥ بالمئة من سكان الريف .
٤ - استمرار استعمال نفس وسائل الانتاج وعدم توظيف رأس المال الا في اضيق نطاق ...

٥ - تجمع الثروة الزراعية في ايدي فئة واحدة ... وقد احتفظت الطبقة الحاكمة القديمة التي انتزع منها العهد الجديد سيطرتها السياسية ، بوضع اقتصادي مميز برغم الاصلاح الزراعي ... (١) .

وحول هذه النقطة الاخيرة ، يجب ملاحظة ان قانون ٢٥ يوليو ١٩٦١ ادى الى تخفيض هام في القوة الاقتصادية للاستقرائية الزراعية السابقة .
اما الهدف السياسي المزدوج فيبدو انه تحقق سنة ١٩٥٤ .
لم تعد الاستقرائية الزراعية تسيطر على الحياة السياسية : قيدت الاحزاب السياسية القديمة ثم جرى حلها .

لم يبق في الساحة سوى الاخوان المسلمون ؛ بعد ان اضطرت المنظمات الشيوعية للعمل في الخفاء . ألغي دستور ١٩٢٣ ، وفشلت محاولة الطبقة الوسطى القديمة ، يدعمها الاخوان المسلمون ويساندها الشيوعيون بتحفظ ، لتجميع السلطة في يد اللواء محمد نجيب وعزل جمال عبد الناصر في ربيع ١٩٥٤ .

وسجل تعزيز الديكتاتورية العسكرية ثم اعلان جمهورية مصر عام ١٩٥٤ وعلان دستور ١٩٥٦ وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية ، سجال نهاية حكم الاستقرائية الزراعية .

اما فيما يتعلق بالهدف السياسي الثاني - التخلص من خطر الثورة الشعبية - فيمكن القول انه قد اقصى مؤقتا في هذه المرحلة من دراستنا . وسيستأنف الصراع بأشكال غير متوقعة خلال المرحلتين القادمتين .

ازدادت حدة المشاكل الانسانية في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين . كان ذلك بسبب انه «من ١٩١٥ الى ١٩٥٠ ، ازداد عدد السكان بنسبة ٦٤ بالمئة بينما لم تزد نسبة الانتاج الزراعي الا ٣٠ بالمئة فقط . ثم ان مساحة الارض المزروعة بالنسبة للفرد الواحد هبطت من ٥ر. اكر عام ١٩٠٧ الى ٢٨ر. عام ١٩٥٣» (٢) . وكان من المتوقع انه بعد اتمام بناء السد العالي في اسوان ، فان «مجموع الدخل الزراعي عام ١٩٧٥ سيزداد اكثر قليلا من ٥ بالمئة فوق مستوى عام ١٩٥٣ ، بينما سيكون السكان قد ازدادوا بنسبة ٦١ بالمئة» (٣) . باختصار ، كان

١ - دوبريل ، المرجع المذكور ، ص ٤٥-٤٦ .

٢ - Political and Economic Planning: World Population and Resources, (London, 1955), PP. 127 - 8.

UN, Economic Evolution, op. cit., P. 136.

من الضروري منع أي تدهور في مستوى المعيشة الحالي للفلاح ، وهو الأمر الذي لم يكن بد منه إذا لم يجر اتخاذ الإجراءات اللازمة .

أسرعت السلطات في عملية استصلاح الأراضي ، والبرنامج الذي كان قد حدد استصلاح ٣٧٥٠٠٠ فدان لأربع سنوات في يناير ١٩٦٠ ، ارتفع في مارس من تلك السنة إلى ٤٨٥٠٠٠ فدان لخمس سنوات . واستهدف برنامج السنوات العشر تأمين ٢ مليون فدان من الأراضي الجديدة للزراعة . وفي نفس الوقت الذي كان يجري فيه تنفيذ المرحلة الأولى من السد العالي بفضل المساعدة السوفياتية ، كان الخبراء الألمان يدرسون مشروع استغلال منخفض القطارة . واقترح إبراهيم عامر تعديل الإصلاح الزراعي : تخفيض الحد الأعلى إلى خمسين فداناً ، وتخفيضات كبيرة في التكاليف التي يدفعها المالك الجديد ، الخ . . وأكد اقتصادي تقليدي ، وهو غبريال صعب أن «المكننة الكاملة للزراعة المصرية يمكن أن تصبح مفتاح مستقبل التنمية في مصر ، لأنها قد تفتح آفاقاً واسعة تستطيع أن توصلها إلى حلول مختلفة لمشاكلها عن الحلول التي يمكن تطبيقها في الصين أو الهند» . كانت المشكلة ، بالطبع ، هي إزالة شبح الجماعية . لكنه أضاف مباشرة بعد هذا يقول : «أن المكننة تخلق طبقة جديدة في النظام الاجتماعي : سائقو التراكاتورات الذين يستطيعون أن يصبحوا بعد تدريبهم وتعليمهم ، أكثر الوسائل المؤثرة في التقدم الزراعي» (١) .

لكن الحقائق الأساسية في المشكلة المصرية لا يمكن حصرها بهذه السهولة . فقد أشار إحصاء أكتوبر ١٩٦٠ إلى أن عدد السكان يبلغ ٢٦ مليون نسمة ، وقبل عام ١٩٩٠ سيبلغ عددهم ٥٣ مليوناً (٢) . وسيظل استصلاح الأراضي محدوداً بالحدود الصحراوية الذي يغطي تسعة أعشار مساحة البلاد . من هنا كان من الضروري تركيز جميع الجهود نحو التصنيع . وهكذا أصبحت مصر الآن ، المشلولة بأمراضها المزمنة ، أصبحت «مصر القطاعية» .

ما الذي كان يمكن قوله ؟

بالنسبة للبعض كانت المسألة مجرد خلط لفظي بين كلمة «قطاع» التي تعني مساحة كبيرة محددة وبالتالي عقاراً كبيراً من ناحية ، وبين «النظام القطاعي» من ناحية أخرى . غير أن وجود ملكيات زراعية كبيرة لا يكفي لكي تكون كذلك إذ أنه يمكنها أن تكون جزءاً من اقتصاد المقايضة مع علاقات إنتاجية على النمط القطاعي ، أو من اقتصاد السوق مع علاقات إنتاجية رأسمالية (خاصة عمال الأجرة الزراعيين) .

مع ذلك فقد أقرت بعض أطراف الحركة السياسية المصرية في الفترة بين ١٩٤٠ و ١٩٥٢ ، وصفها الخاص لمصر كبلد «قطاعي» دون أن تأخذ الحقائق الاقتصادية بعين

١ - صعب : «مكننة الزراعة» ، المرجع المذكور ، ص ٣١٧-٣٢٢ .

٢ - راجع تحليل النتائج الأولى لإحصاء ١٩٥٩ - ١٩٦٠ في «الأمم» ٢٤ و ٢٥ أكتوبر ١٩٦٠ .

الاعتبار . وقد كان هذا هو تصور قسم من اليسار : الحركة المصرية للتحرر الوطني، التي أصبحت بعد تكتلها عام ١٩٤٧ القوة السياسية المهيمنة في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني حتى عام ١٩٤٨ ، وقد طورت مفاهيمها بشكل متقطع في مجلة «الجماهير» الأسبوعية (١٩٤٧ - ١٩٤٨) . وبالنسبة لبعض القادة، أدت هذه النظرية الى خدمة تصور انه كان على اليسار في البلدان العربية ان يؤيد قيام دولة اسرائيل التي كانت رأسمالية وبورجوازية ، اي متقدمة بمرحلة اجتماعية واحدة عن الدول العربية ، التي كانت اكثرها تقدما توصف بأنها دولة «اقطاعية» . لكن هذا الاتجاه أصبح وجهة نظر اقلية ضئيلة بسرعة ، واختفى اليوم تماما - كنظرية - ليس فقط من برنامج الحركة الماركسية المصرية ولكن ايضا من الصحافة والدراسات التي اصدرها اليسار التقدمي من ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ اي في الثلاث سنوات المعروفة بفترة سياسة باندونج حيث استطاع اليسار المصري خلالها ان يعبر عن نفسه ويجذب جمهور واسع نحو نظرياته منذ ١٩٥٥ .

ان كلمة «اقطاع» تحفظ قيمة عاطفية معينة للتحريض وهي لا تزال تستعمل لهذا الغرض .

اما القسم الاخر والاكثر اهمية فقد كان مؤلفا من الصحف الكبرى ، خاصة مجموعة «اخبار اليوم» الناطقة بلسان الحزب السعدي والمستقلون - اي الجناح الصناعي للرأسمال الكبير . وانضمت الصحافة الباقية الى هذا القسم بعد قليل من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (ما عدا جريدة خالد محي الدين «المساء» من اكتوبر - ١٩٥٦ الى مارس - ١٩٥٩) بالاضافة الى الاذاعة وناشري الكتب (ما عدا مؤلفات ابراهيم عامر وفوزي جرجس) .

كانت المسألة بالنسبة للنظام الجديد مسألة الظهور على انه خالق مصر الحديثة الامر الذي فعله بتجاهله لما حققته البورجوازية الزراعية منذ محمد علي وخاصة بورجوازية الوفد ، وباخفائه في نفس الوقت لطبيعته الطبقية الخاصة . وهكذا فان حركة الجيش اتخذت مظهر التجديد المطلق ، الخلق من العدم ، حيث انه لا يستطيع اي تحليل طبقي ان يمسه .

وها ان مصر - بكامل ماضيها - مصر «الاقطاعية» تتوارى ، وتولد مصر اخرى بفضل «الحركة المباركة» ، مصر «العصرية» . ولم يكن هناك بين توارى الاولى وميلاد الثانية فترة رأسمالية ، او استغلال رأسمالي في الحاضر . الاستغلال هو الماضي، ذلك الماضي «الاقطاعي» الذي يكرهه الجميع (١) .

١ - يقدم الاقتصادي المصري سمير امين التحليل التالي في IEDES :

«كيف يمكن وصف هذا النظام ؟ بالتأكيد على انه نظام ما قبل الرأسمالي حيث ان الرأسمالية يمكن ان تعرف بأنها تركيز ملكية الرأسمال (واستعماله المكثف) ، وهذا يفترض ايضا الاستعمال المكثف للعمل المأجور. اما هنا، وعلى العكس من ذلك ، فان استعمال الرأسمال قليل التطور، فلا يوجد =

= عمل مأجور ذلك ان كل عائلة مزارع من المستأجرين تساهم ليس بالعمل فقط ولكن بأدوات العمل البدائية والماشية الضرورية للزراعة . ما قبل الرأسمالي ايضا بمعنى ان الاقتصاد الريفي لسلاك الاراضي والمقارنات مقفل عمليا برغم ان جزءا من الانتاج يسلم للمقار (ثم الى كبار الملاك) وهو يؤمن الغذاء بهذه الطريقة للمدن . لكن وصف هذا النظام ما قبل الرأسمالي على انه «اقطاعي» يبدو خطرا اذا كان المرء يبني المحافظة على معنى محدد لفكرة «الاقطاعية» . لا شيء يمكن ربحه باستعمال التعابير الغامضة ، ويستطيع المرء ان يكون راضيا بحق عند تعريفه لعناصر هذا النظام قبل الرأسمالي على انها فريدة » (Tiers - Monde, op. cit., P. 334) .

يبدو ان هناك بعض الخلط بين «ما قبل الرأسمالي» كمفهوم يمكن تطبيقه بشكل صحيح على اقتصاديات اوروبا في عصر النهضة وبين «الرأسمالية المتخلفة ذات الطراز الاستعماري والزراعية بأغلبها» كمفهوم ولد مباشرة من تجربة المرحلة الاستعمارية . ظهر تفسير رسمي محدد للسياسة الزراعية المصرية في : «The Egyptian Economy during the Fifties: IV. Agriculture,» NBEEcon. Bull., XV, No. 1 (1962), PP. 13 - 27.

الفصل الثاني

الجيش والثورة الصناعية

الان ، وقد اصبحوا على رأس السلطة ، كيف كان ينوي الضباط الاحرار التحرك ليحققوا مصر الحديثة التي تمنوا ان يكونوا خالقها ؟
ثمة تاريخ كامل ينبغي كتابته ، تاريخ الحوار بين الجيش والبورجوازية ، الحوار الذي استمر لعدة مراحل بين النواة القائدة للضباط الاحرار ومجلس قيادة الثورة وبين مختلف فروع البورجوازية المصرية منذ حادثة كفر الدوار حتى تأميم بنك مصر ، منذ دعوة رأس المال الاجنبي حتى وضع اليد على الممتلكات الاجنبية بعد حرب السويس ، ومنذ الاصلاح الزراعي حتى القوانين «الاشتراكية» عام ١٩٦١ وعام ١٩٦٣ .

حتى في مرحلة مبكرة ، رفض الجناح الزراعي للبورجوازية ، كما رأينا ، التحول الى استثمار امواله في الصناعة لمنفعته الخاصة ، ووجه عنايته نحو العمارات والحسابات المصرفية ، وتهريب امواله الى الخارج ، وظل يعيش عيشة الباشوات .
هذه المرحلة التي بدأت مع انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ استمرت حتى احداث ازمة السويس تقريبا ، أي يوليو - اكتوبر ١٩٥٦ . كانت تلك مرحلة بحث وتخطيط ، وكانت المشكلة الاقتصادية في مقدمة كل شيء برغم انها ارتدت قناعا سياسيا لان الجلاء لم يكن قد تم بعد عن جزء من ارض الوطن .
بشكل عام ، كانت المسألة مسألة تشجيع رأس المال ، المصري والاجنبي ، لازالة العقبات التي وقفت في الطريق الى التصنيع ، الى التحديث ، الى القوة .
اتجهت الدولة ، التي يحكمها العسكريون ، صوب استشارة خبراء اتحساد

الصناعات المصرية حيث كان حافظ عفيفي ، رئيس مجلس ادارة بنك مصر سابقا وسكرتير الملك الخاص والاول ، قد ترك منصبه للتو ليخلفه في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٥٣ عبد الرحمن حمادة ، رئيس شركة مصر للفزل والنسيج في المحلة الكبرى (١) .

وكان اتحاد الصناعات قد دعا دائما وبالحاح الى تشجيع توظيف رأس المال الاجنبي معبرا بذلك وبدقة عن موقف الطبقة البورجوازية الصناعية الكبيرة .

وجاء في تقرير اللجنة الفرعية للصناعة (عينها اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٤٣) الذي كتبه ا. ج. دورا : «يجب توفير ظروف ملائمة ، وبأنسب الشروط ، لتجهيز الصناعة المصرية الناشئة بالالات والوسائل المالية والخبرات البشرية التي ستشكل الاسس الاولى لتطورها وتقدمها ... وانطلاقا من وجهات نظر معينة فانه يتبين ان وسائل مصر وحدها ، وان كانت كافية غالبا ، لن تكون متناسبة مع امكانياتها دائما ، وحتى لا يجري التقليل من شأنها فانه لا يجوز التردد في طلب مساعدة الدول الصناعية الكبرى» (٢) .

كانت تلك احدى اول الخطوات التي اتخذتها الحكومة الجديدة . فبناء على نصيحة الدكتور عبد الجليل العمري ، وزير المالية ، والدكتور احمد حسين ، السفير في واشنطن ، صدر مرسوم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٥٢ - بعد الانقلاب بأسبوع واحد - يقضي بتعديل قانون رقم ١٧٨ لعام ١٩٤٧ الخاص بالشركات المساهمة : خفضت نسبة المساهمة الاجبارية لرأس المال المصري من ٥١ بالمئة الى ٤٩ بالمئة وهذه النسبة الاخيرة اصبحت تشتمل «الاطراف المعنوية اي شركات عاملة فعلا يملك اناس اجانب قسما مهما - اذا لم يكن غالبا - من اسهمها . اما تلك القطاعات الاقتصادية التي لها علاقة بالمصلحة الوطنية - خاصة جهاز الامن والقوات المسلحة - فتحفظ للشركات التي يملك المصريون نسبة اعلى من اسهمها» (٣) .

رحب اتحاد الصناعات بمبادرة العسكريين : «يبدو ان هذا القانون يهدف الى وضع حد نهائي ، كما نأمل ، للخوف الذي لا مبرر له تجاه رؤوس الاموال الاجنبية ولعدم الثقة الذي اقلق سياستنا المالية كلها خلال السنوات الاخيرة وساهم باعاقة نموها الاقتصادي» (٤) . وقد عرض الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ لوجهة النظر الرسمية في الموضوع : «نحن بحاجة الى دفعة كبيرة من الاستثمارات لملء الفراغ الذي عانينا منه في السنوات الاخيرة في هذا الحقل .

١ - «تقرير اتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢» ، المرجع المذكور ، ص ٢١ .

٢ - ا.ج. دورا : «الصناعة المصرية وامكانيات تطورها» ، في

EC, XXXIV, No. 214 (1943), P. 481.

٣ - راشد البراوي ، المرجع المذكور ، ص ٤٨١ .

٤ - «قانون توظيفات الرساميل الاجنبية» في EC (April 1953), P. 21 و«تعاون الرساميل

الاجنبية» في EI (May 1953) PP. 19 - 21.

ان ادخارنا الذي لا يكفي عادة لتلبية حاجات البلد العادية ، لا يقوى على القيام بالمهمتين في آن واحد . لذلك طالبنا بتشجيع الاستثمارات الخاصة ، الاجنبية المورد ، ما امكن ذلك . وقد اعترف المسؤولون اخيرا بصحة وجهة نظرنا (١) .

على العكس من ذلك ، اثبتت الوقائع ان رأس المال الاجنبي ، الذي لا يمكن ان يكون هدفه انماء الاقتصاد الوطني المصري ، انما كان يسعى في الحقيقة ، لجنسي حصاد دائم منه ، حيث ان مصر «مزرعة قطن لانكشير» كانت حقلا خصبا للارباح الكبيرة . وهناك اثباتات مفصلة حول هذه النقطة فبعد ان يشير الدكتور رياض غنيمي في دراسة له الى ان «الحكومة الثورية الحاكمة تبذل جهودا كبيرة لتجاوز الحقد المستمر على الاستثمارات الاجنبية» يشرح لنا لماذا كان : «الهدف الرئيسي لهذه المؤسسات المالية الاجنبية هو استنزاف المدخرات المصرية لتوظيفها في الخارج بدلا من توظيفها في مصر . وفضلا عن الرهن العقاري ، اتجهت الاستثمارات الرئيسية للبنوك الاجنبية نحو قطاعات تدر مدخولات كبيرة دون الاستفادة من الموارد المعطلة مثل تشييد العمارات ، والخدمات العامة مثل الطرق ومياه الشرب ، والصناعة الخفيفة . وقد ذهب القسم الاكبر من الارباح الى الخارج» (٢) .

ان هذا يجعل من الاسهل فهم كلا من الجهد المضنك الذي بذلته الحكومة في هذا الميدان ، والاستقبال الذي لقيته من الحكومات الاجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية . فقد كانت الصدمة قاسية .

كتب توم ليتل يقول : «تميزت الاشهر الاولى للنظام العسكري باعتدال غريب في مجال العلاقات الخارجية ، وبذلت جهود عديدة لتعديل التشريعات التي تحد من تشجيع الشركات الاجنبية في مصر . وهكذا عدل قانون الشركات المساهمة الذي اشترط ان يكون ٥١ بالمئة من رأس مال هذه الشركات مصرية ، بشكل يسمح للاجانب بالاحتفاظ بسيطرتها عليها ... واعيد النظر بقانون المناجم بشكل يجعله مقبولا ، ان لم يكن مرضيا عنه في نظر الشركات البترولية ...» (٣) .

كانت الحكومة تأمل ، باعتدالها ، ان تستطيع الحصول على رأس المال الاجنبي اللازم لبرنامجها التصنيعي - ٥٠٠ مليون جنيه كما قيل . وبناء على اقتراح احمد فؤاد انشيء «المجلس الدائم لتنمية الانتاج الوطني» في ٣ اكتوبر ١٩٥٢ وأقنع الدكتور اميري Emary بريطانيا العظمى بالاخراج عن اقسام ضئيلة من «ديون الاسترليني» المجمدة . ولكن «منذ تأميم شركة قناة السويس تراجع الراسمال

١ - مقدمة الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ في «مصر الصناعية»

(نوفمبر - ١٩٥٤) ، ص ٢١ .

٢ - «The Investment Effects of the Land Reform in Egypt», EC, Vol. 45 No. 278 (1954), PP. 1 - 15.

٣ - ليتل ، المرجع المذكور ، ص ٢١٩-٢٢٠ .

الاجنبي ولم يجذب رؤوس الاموال الكبيرة سوى البحث عن البترول . ولم يكن هناك اي ظاهرة جديدة في عدم ثقة الرأسمال الغربي بحكومة الكولونيالات ... وكانت الشركات الاجنبية تتذرع دائما باعتراضين لرفضها المجيء الى مصر ، اولهما قانون العمل لسنة ١٩٤٧ الذي يفرض على الشركات الاجنبية استخدام ٩٠ بالمئة من عمالها من المصريين الذين يقبضون ٨٠ بالمئة من الاجور . والاعتراض الثاني يتعلق بتدخل الحكومة في شؤون الشركات الخاصة ...» (١) .

في الوقت نفسه كان مجلس قيادة الثورة يقوم بنشاط على الصعيد السياسي . «اننا ننشد الاصلاح والتطهير في الجيش ... ورفع لواء الدستور» ، كانت هذه هي الكلمات التي تحدث بها اللواء محمد نجيب ، القائد الاعلى للجيش ، في ندائه الذي وجهه بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٥٢ . لكن الاشاعات كانت في كل مكان : الجيش يستعد لحل الاحزاب السياسية وفرض ديكتاتوريته على البلاد . على الفور وفي مساء نفس اليوم وجهت قيادة الاركان العامة بيانا الى الامة جاء فيه : «تعلن قيادة الاركان العامة انها لن تسمح بوضع العراقيل في طريق تحقيق نظام دستوري سليم . وقد جرى الاتفاق مع رئيس الحكومة لتأجيل الانتخابات النيابية الى فبراير القادم حتى تتمكن الحكومة من تطهير صفوفها واجهزتها ، الشيء الذي يستلزمه كل نظام برلماني صحيح يحكم في نطاق الدستور ...» (٢) .

نعرف ما الذي تبع ذلك : كفر الدوار الذي دفع علي ماهر الى الاستقالة (٣) . أصبح اللواء نجيب رئيسا للوزراء في ٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ ، ولم تكن المفاوضات بين مجلس قيادة الثورة والوفد سوى مناورة لكسب الوقت . وفي الواقع ، لم يكن الضباط الاحرار ينوون التخلي ولو عن جزء ضئيل من سلطتهم لمصطفى النحاس ، الذي ظل موقفه العام قويا والذي دافعت جريدة «المصري» عنه بعناد وخطوة بعد خطوة . وصدر قانون اعادة تنظيم الاحزاب في ٨ سبتمبر ١٩٥٢ (٤) ؛ وكان تمهيدا لحلها الذي لن يتأخر . ووافق مصطفى النحاس على التخلي عن رئاسة الوفد التي كان يحتلها منذ وفاة سعد زغلول ، فأصبح رئيسا فخريا . وأعلن خمسة عشر حزبا عن برامجهم وقوانينهم الداخلية وأسماء اعضاء لجانهم التنفيذية ، كما اقتضى القانون الجديد . وهذه الاحزاب هي : الوفد ، حزب التحرر الدستوري ، حزب الكتلة ، الحزب السعدي ، الحزب الوطني ، الحزب الاشتراكي ، حزب العمل ، الاخوان

١ - لاكوتير ، المرجع المذكور ، ص ٣٤٨ .

٢ - براوي ، **The Military Coup** المرجع المذكور ، ص ٢٠٥-٢٠٦ .

٣ - حول هذا الموضوع راجع رواية احمد ابو الفتح في كتابه «قضية ناصر» (باريس ، ١٩٦٢) ،

ص ٥٣ - ٥٥ .

٤ - النص في **Journal d'Egypte** ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ ، وكذلك في البراوي . المرجع

المذكور ، ص ٢٥٢-٢٥٦ .

المسلمون ، حزب الفلاحين ، الحزب الوطني النسائي ، بنات النيل ، حزب الفلاح الاشتراكي ، الحزب الديمقراطي الجديد ، الحزب الاشتراكي الجديد ، حزب النيل الديمقراطي (١) .

في العاشر من ديسمبر أعلنت الحكومة تعليق الدستور (٢) . وفي ١٣ من نفس الشهر عين مجلس قيادة الثورة محمد نجيب «قائدا للثورة» . وأعيدت الرقابة على الصحف في ٢١ أكتوبر بعد ان كانت قد رفعت في اغسطس من اجل منع اية حملة صحفية ضد اقامة الديكتاتورية العسكرية . وفي ١٦ يناير ١٩٥٣ حلت الاحزاب السياسية وصودرت ممتلكاتها وفرضت الاقامة الجبرية على زعمائها بانتظار تقديمهم الى المحاكمة . وفي الشهر ذاته بدأ تطهير الجيش : تم تسريح ٤٥٠ ضابطا ؛ اعفي العقيد رشاد مهنا ، عضو مجلس قيادة الثورة ، من مهامه في أكتوبر ثم ألقي القبض عليه في ١٧ يناير ؛ وفي ٢٠ من ذلك الشهر جرى اكتشاف مؤامرة عسكرية واحيل مدبرها ، العقيد محمد حسني الدمنهوري واخوه النقيب حسن رفعت الدمنهوري على المحكمة العسكرية وفي ٣٠ مارس حكم على مهنا بالسجن المؤبد (٣) .

في ٢٣ يناير ١٩٥٣ جرى تأسيس حزب سياسي واحد باسم «هيئة التحرير» وفي فبراير اصبح جمال عبد الناصر امينه العام . بعد ذلك بأربعة ايام أعلن محمد نجيب عن فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات يمارس الحكم خلالها بواسطة مجلس قيادة الثورة بالاشتراك مع مجلس الوزراء اللذين يشكلان معا المجلس التنفيذي ، وهو اعلى سلطة في الدولة . وفي ١٦ يناير اذاعت هيئة التحرير برنامجها المؤلف من ١١ نقطة :

- ١ - اجلاء القوات الاجنبية (البريطانية) عن وادي النيل دون قيد او شرط .
- ٢ - تمكين السودان من تقرير مصيره .
- ٣ - تحقيق الاهداف والمصالح الاساسية للشعب ، بحيث يؤمن على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل ارادته .
- ٤ - اقامة مجتمع على اساس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس للتخلص من اسباب التخلف والضعف .
- ٥ - توجيه النظام الاقتصادي الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية ، وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، وتشجيع الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الاموال فيها .
- ٦ - كفالة الحقوق والحريات الاساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية ، فالمواطنون سواء امام القانون ، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والراي والعقيدة

١ - ب.ج. فاتيكوتيس : «الجيش المصري والسياسة» ، الولايات المتحدة ، ١٩٦١ ، ص ٢٨٣ .

٢ - Naguib, op. cit., PP. 176 - 177.

٣ -

٢ - المرجع السابق ، ص ١٧٦-١٧٨ .

وممارسة الشعائر الدينية ، ومن واجب الدولة ازاءهم تأمينهم ضد البطالة
والمرض والعجز والشيخوخة .

٧ - تبصير المواطنين بواجباتهم وحثهم على التضامن والتضافر والعمل المنتج
للنهوض بتبعات الاصلاح .

٨ - دعم الصلات مع الشعوب العربية ، لتحقيق التعاون الفعال بينها في شتى
الميادين .

٩ - تعزيز ميثاق جامعة الدول العربية ، ليكون اداة لخدمة شعوبها وبلوغ امانها
المشتركة .

١٠ - تأكيد استعدادنا للتفاهم مع اي شعب يظهر حسن نواياه نحونا .

١١ - التمسك بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والمطالبة للعمل بها في خدمة حرية
الشعوب ورفاهيتها (١) .

من الواضح ان هذه الدعوة ما زالت بعيدة عن «القومية العربية» و«الاشتراكية
الديمقراطية» لسياسة باندونغ .

في ١٦ يونيو ١٩٥٣ دخل حكومة نجيب اربعة اعضاء من مجلس قيادة الثورة :
أصبح جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية ، وعبد اللطيف
البغدادى وزيرا للحربية ، وصلاح سالم وزيرا للثقافة والارشاد القومي ووزير الدولة
لشؤون السودان ، ورفع عبد الحكيم عامر الى رتبة لواء وعيّن قائدا للقوات
المسلحة . وبعد يومين ، اي في ١٨ يونيو ألغيت الملكية رسميا وأعلنت «جمهورية
مصر» .

هكذا سقط القناع الذي كان يحجب ، حتى الان ، النوايا الحقيقية لحركة
الجيش او بالاحرى نواتها الحاكمة الملتفة حول جمال عبد الناصر . لم يكن ممكنا ان
تؤدي أزمة المجتمع المصري ، على ضوء حريق القاهرة الى عودة الزعماء التقليديين .
والحديث عن الدستور والانتخابات كان يعني اعادة الوفد الى السلطة بغض النظر
عما اذا كان ذلك هو المطلوب . لكن القوى التي كانت مستعدة ، آنذاك ، لدفع هذا
الثمن للقضاء على الديكتاتورية العسكرية - وهو الثمن الذي كان يتوضح ويصبح
اكثر تهديدا كل يوم - كانت متعددة ، وبعضها يعادي الوفد . ويأتي في طليعة هذه
القوى اللواء نجيب نفسه الذي خدعه مجلس قيادة الثورة ، ثم الضباط اليساريون
وعلى رأسهم خالد محي الدين ، وحتى العقيدان يوسف صديق وأحمد شوقي
تؤيدهما الفرقة المدرعة وبينها جزء من حامية القاهرة . وكانت الصحافة الوفدية
ملتفة حول جريدة «المصري» ورئيس تحريرها ، أحمد ابو الفتح . اما اليسار فكان
يملك صحافة مؤثرة بينها «الملايين» ، لسان حال الحركة الديمقراطية للتحريض
الوطني ، التي حيّت الحكم الجديد كانتصار «للبرجوازية الوطنية» ؛ و«الكاتب»

١ - اوردها المرجع السابق ، ص ١٨٤-١٨٥ .

لسان حال حركة السلم ؛ و!كتياليته *Actualité* ، وهي مجلة اسبوعية تصدر باللغة الفرنسية وذات انتشار واسع ؛ ومطبوعات دورية اخرى اقل انتظاما رافق تأثيرها في الاوساط الجامعية والنقابية نمو انتشارها في المناطق الريفية نتيجة للجو الذي خلقه الاصلاح الزراعي .

هذا فيما يتعلق بالجناح اليساري للحركة الوطنية بشكل عام . اما في اليمين فقد عيل صبر الاخوان المسلمين واخذوا يطالبون بحصتهم في السلطة . وكان عدد من القادة العسكريين - عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، انور السادات ، حسين الشافعي ، وخاصة رشاد مهنا وعبد المنعم رؤوف (١) - اعضاء في هذه الجماعة فجاء قرار حل الاحزاب دون ان يمسه . منذ ذلك الوقت بقي الاخوان المسلمون القوة السياسية المنظمة الوحيدة التي سمحت لها السلطة بالعمل ، فاخذت تدرس الاحتمالات المفتوحة امامها : بينما ابدى المرشد الاعلى الجديد ، القاضي حسن الهضيبي بعض الميل للتعاون مع مجلس قيادة الثورة ، طالب الجناح المتصلب - صلاح عشاوي ، الشيخ محمد الغزالي ، حسن دوح ، عبد الحكيم عابدين ، العقيد احمد عبد العزيز جلال - بحق مراقبة التشريعات الصادرة عن الحكومة . واعطت ظروف الاتفاق البريطاني - المصري حول السودان (فبراير ١٩٥٣) الذي سبقه وساطة محمد نجيب بين مختلف الاحزاب السودانية من اجل توحيدها ، ثم بدء المحادثات بين مصر وبريطانيا (يناير ١٩٥٤) بشأن جلاء القوات البريطانية ، اعطت الاخوان المسلمين الفرصة لاثهار قوتهم .

وفي ١١ يناير ١٩٥٤ خطب حسن دوح ، زعيم طلاب الاخوان المسلمين في جمهور محتشد خلال اجتماع كبير عقد على ارض جامعة القاهرة في الجيزة وكان الى جانبه نواب صفوي ، زعيم حركة «فدائيان اسلام» الايرانية . وقام الاخوان المسلمون باستعمال الاسلحة النارية والسكاكين والعصي ، وبشتم الجيش والشيوعيين فجرح عدد من رجال الشرطة والطلاب . وفي ١٤ يناير قرر مجلس الوزراء حل تلك الجمعية القوية ، فانتقل زعمائها فورا الى تأييد اللواء محمد نجيب الذي غدا بذلك قطب كل القوى المعارضة .

حصلت المواجهة الحاسمة في فبراير ومارس عام ١٩٥٤ حين كانت الجبهة المتحدة ، التي تضم الوفديين والشيوعيين وحزب مصطفى كمال صدقي الديمقراطي بالاضافة الى عناصر مختلفة من الجيش ، تقوم بحملة متواصلة لاعادة الحريسات الديمقراطية والعودة الى الدستور . اما الاخوان المسلمون فكان كل ما يدعون اليه

١ - فانيكيوتيس (المرجع المذكور ، ص ٤٨-٤٩) لكنه لا يذكر حسين الشافعي . حول العلاقات بين الاخوان المسلمين والضباط الاحرار . راجع بشكل خاص انور السادات في «قصة الثورة كاملة» ، (المرجع المذكور) ، واحمد ابو الفتح ، المرجع المذكور ، ص ١٧٤-١٧٩ .

هو انتهاء الديكتاتورية العسكرية .

وبعد عدد من الاجتماعات العاصفة قدّم اللواء محمد نجيب استقالته في ٢٣ فبراير ، لكن تدخل القوات المدرعة ، يقودها خالد محي الدين ، جعله يعود إلى الحكم .

راح جمال عبد الناصر يراوغ حتى تمكن من تجميد القوى المعادية له داخل الجيش . بعد ذلك نظم سلسلة من الاضرابات والمظاهرات الجماهيرية تحت اشراف هيئة التحرير في ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ مارس ، في القاهرة والاسكندرية . وفي ٢٨ مارس اعلن مجلس قيادة الثورة أن انتخابات الجمعية التأسيسية التي كان موعد اجرائها قد حدد في يونيو ١٩٥٤ ، قد ألغيت ، ثم قام باعادة تشكيل الحكومة مبعدا اللواء نجيب عنها وعن مجلس قيادة الثورة . وفي ١٥ ابريل اعلن مجلس قيادة الثورة اسقاط كل الحقوق السياسية عن القادة السياسيين لاحزاب الوفد والاحرار الدستوريين والسعديين الذين شغلوا مناصب وزارية بين الفترة من ١٩٤٢ الى ١٩٥٢ . وفي ١٨ ابريل ١٩٥٤ أصبح جمال عبد الناصر رئيسا للوزراء ، مضيفا هذا المنصب الى منصبه كرئيس لمجلس قيادة الثورة .

وبين ديسمبر ١٩٥٣ ويناير ١٩٥٤ كانت محكمة الثورة ، المنعقدة بشكل مستمر ، قد اصدرت احكامها بالسجن او الاشغال الشاقة على عدد كبير من زعماء العهد البائد . وابتداء من ابريل ١٩٥٤ ، ألحقت الصحافة بالركب : في ٤ مايو عطلت الحكومة جريدة «المصري» التي كان مديروها قد غادروا مصر ، وبذلك تخلصت من اقوى جريدة مصرية التي كانت الناطقة باسم كل الاتجاهات الديمقراطية (١) . وفرض علي احسان عبد القدوس ، رئيس تحرير «روز اليوسف» أن يساير النظام بعد أن قضى بضعة ايام في السجن .

في ٢٦ اكتوبر ، اطلق ادهابي ينتمي الى التنظيم السري للاخوان المسلمين ثمانى رصاصات من مسدسه على جمال عبد الناصر اثناء مهرجان شعبي في الاسكندرية . وعلى الفور انقض جهاز البوليس بقيادة العقيد زكريا محي الدين على الاخوان المسلمين : جرى اعتقال عدة آلاف من اعضائه - اذيع الرقم على انه ٧٠٠٠ معتقل فيما بعد - بواسطة البوليس السري والبوليس الحربي ، وحكمت المحاكم العسكرية على ٨٦٧ منهم (٢) . ومثّل زعمائهم ، وقد حطّمهم التعذيب ، امام محكمة الشعب التي ترأسها جمال سالم : عبد القادر عودة ، يوسف طلعت ، خميس حميدة ، وحسن الهضيبي بشكل خاص . وأعدم ستة من السبعة الذين حكم عليهم بالاعدام في ٨ ديسمبر ١٩٥٤ ولم ينج سوى «المرشد الاعلى» .

١ - هناك وصف جيد في كتاب ابو الفتح ، المرجع السابق ، ص ١١٢-١١٦ .

٢ - خطاب جمال عبدالناصر امام المؤتمر التعاوني (١ يونيو ، ١٩٥٦) ، في «نورتنا الاجتماعية»

ص ٥ - ٧٤ (القاهرة ، ١٩٥٨) .

وأوقف اللواء نجيب ، الذي كان قد أعفي قبلا من مهامه كرئيس للجمهورية ، وفرضت عليه الإقامة الجبرية في ١٤ نوفمبر .

شهدت هذه الفترة التي لوحقت خلالها كل محاولة ذات صبغة ديمقراطية ، الحملة الثانية لاضطهاد اليسار بعد الحملة الاولى التي جاءت عقب أحداث كفر الدوار . وهذه العملية الجديدة كانت جزءا من خطة محمد نجيب وجمال عبد الناصر المشتركة . والحقيقة ان محمد نجيب قال في مذكراته : « منذ اللحظة الاولى عملنا كل ما هو ضروري لاستئصال الاسباب الرئيسية للشيوعية في مصر ، اي قضينا على الملكية الفاسدة ، وعلى نظام الملكية العقارية غير العادل ، وعلى الازدراء العام بحقوق العمال وعلى الاحتلال الاجنبي البغيض » . وبعد وقوع القطيعة مع عبد الناصر ، ختم اللواء نجيب مذكراته مشددا على « ايمانهما المشترك بالثورة المصرية التي كان احدهما اهدافها القضاء على اسباب الشيوعية » ، مع ملاحظة ان الخلافات بين وجهتي نظرهما نشأت « لان احدهما لم يكن فيلسوفا ... وبسبب « نفسية » الثورة » (١) .

تضاعفت محاكمات الشيوعيين ، فحكمت المحاكم العسكرية على العشرات منهم بالسجن والاشغال الشاقة . ووصل الامر في ربيع ١٩٥٤ ، الذي شهد هزيمة محمد نجيب ، الى ذروته بارسال ٢٥٤ مناضلا يساريا الى معسكرات الاعتقال ؛ وتسريح ١٦ ضابطا من سلاح المدرعات وأجبر خالد محي الدين على السفر الى المنفى ، في سويسرا ، لاكثر من سنة وعطلت اهم صحف اليسار (٢) .

من الان فصاعدا سيصبح جمال عبد الناصر رئيس مجلس قيادة الثورة القوي ، المتصرف الوحيد بالسلطة السياسية في مصر .

في الوقت الذي كان قد تم فيه تعزيز السلطة ازدادت نشاطات العسكريين في مجال السياسة الخارجية ، خاصة باتجاه الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . وقد أهمل هذا الجانب من المسألة بعد أحداث السويس ، وحرص العهد نفسه على اخفائه بهدوء . ولكن من المؤكد انه التئمة الخارجية للسياسة الاجتماعية والاقتصادية للحكومة العسكرية خلال هذه المرحلة الاولى ، بالرغم من ان الجهود التي بذلت - منسجمة مع الروح العامة للتغيرات الجارية - اخذت باعتبارها ، الى درجة كبيرة ، الافكار الاساسية المعادية للاستعمار التي كانت تسود الراي العام المصري .

منذ البداية ، وجهت دعوات واضحة ، كما ذكرنا ، لرأس المال الاجنبي . وكان جفرسون كافري ، سفير الولايات المتحدة في القاهرة ، على علاقات ودية جدا مع المجموعة العسكرية ؛ وكان معاونوه وخاصة مساعد الملحق البحري دافيد أفنز ،

Naguib, op. cit., PP. 209, 215, 236.

- ١ -

٢ - المصادر المصرية غير موجودة حول هذا الموضوع حيث كانت المراقبة قد أزالنها في تلك الفترة . راجع : لاكور « الشيوعية » ، المرجع المذكور ، ص ٤٨ . الأرقام مستقاة من وكالة انباء الشرق الاوسط ، ٢٨ أغسطس ١٩٥٤ .

ومستشاره ، الكولونيل ليكلاند ، الذي لعب دورا نشيطا في العراق فيما بعد ، يتمتعون بنفس النوع من العلاقات . وفي ٣ سبتمبر ١٩٥٢ وعد دين اتشيسون ، وزير الخارجية الاميركية وقتها ، مصر «بصداقة الولايات المتحدة الفعالة» . فتضاعفت منح فولبرايت ، وازدادت قيمة التسليفات المختلفة من ٦ مليون دولار الى ٤٠ مليون دولار بين ١٩٥٢ و ١٩٥٤ . وداخل اطار الاصلاح الزراعي الذي كانت وزارة الخارجية الاميركية تنصح به دائما ، انشيء ما يسمى بـ «المصلحة المصرية - الاميركية للتطوير الريفي» برأسمال مصري قدره ٤٥٠.٠٠٠ ر.ه جنيه ورأسمال اميركي قدره ٣٤٦٩.٠٠٠ ر.ه جنيه وذلك لاستصلاح وتوزيع مساحة نموذجية من ٣٧.٠٠٠ فدان (١) .

كان هدف الولايات المتحدة واضحا وهو الحصول من النظام الجديد ، الذي لم يخف عداؤه للشيوعيين ، على التزام بالانضمام ، بشكل او بآخر ، الى جهاز عسكري للدفاع الجماعي في الشرق الاوسط ، وهو جهاز مرتبط مباشرة بحلف الاطلسي ويهدف الى محاصرة الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي وفقا لنظرة جون فوستر دالس باقامة قواعد عسكرية .

وكان دالس ، الذي خلف دين اتشيسون ، قد بدأ بسبر نوايا الحكومة المصرية في مايو ١٩٥٣ . وصباح وصوله الى القاهرة ، نشر احمد ابو الفتح صاحب جريدة «المصري» مقالا على ثمانية اعمدة بعنوان «نحن نكرهكم يا مستر دالس !» و اضاف قائلا في المقال : «ظننتم انكم تستطيعون شراءنا بنقطتكم الرابعة ؛ انتم الذين بحاجة الى نقطة رابعة اخلاقية !» . تحت هذه الظروف كان من الصعب على مجلس قيادة الثورة ان يأخذ خطوات أبعد .

غير ان المشكلة الاساسية كانت ما تزال مشكلة الاحتلال البريطاني . من المؤكد ان التفكير باستئناف حرب العصابات ضد قاعدة القناة لم يكن واردا . وبدأت المفاوضات حول السودان اولا ، فأقنع اللواء نجيب الاحزاب الاتحادية بالتعاون معا في وجه حزب الامة الذي كان يدين بالولاء للانكليز ، ثم وعد الجناحين المتعارضين بأنه سيعترف بحق السودان في تقرير المصير لانه كان مقتنعا بأن السودانيين لا بد وان ينضموا الى مصر . وفي ١٢ فبراير ١٩٥٣ وقعت الاتفاقية الانكليزية - المصرية حول السودان مع اسماعيل الازهري ، زعيم الحزب الوطني الاتحادي بوصفه رئيسا للحكومة السودانية . وأعلن الازهري استقلال بلاده في ١ يناير ١٩٥٦ مستبقا التاريخ الذي نصت عليه الاتفاقية معتمدا في ذلك على دعم حزب الامة له . واعترفت بريطانيا ومصر بهذا الاستقلال على الفور .

اما مفاوضات الجلاء فقد بدأت بين عبد الناصر والسفير البريطاني ، سير رالف ستيفنسون في ربيع ١٩٥٣ . وبعد أشهر من جس النبض وقطع المفاوضات في ٦

١ - ويكلوك ، المرجع المذكور ، ص ٩٩-١٠٠ .

مايو ، وافق المفاوض المصري على مبدأ «إعادة تشغيل» القاعدة في حال هجوم على تركيا . وبين يناير ومايو ١٩٥٤ ، شنت سلسلة من غارات العصابات ضد القاعدة لتذكير ونستون تشرشل ان الامور يمكن ان تتجه نحو السوء . في مايو توقفت الهجمات ، وفي يونيو أفرجت بريطانيا عن ١٠ مليون جنيه استرليني من الديون المصرية المجمدة المستحقة عليها . وفي يوليو تقدمت الحكومة البريطانية بعروض جديدة : جلاء القوات العسكرية عن القاعدة وبقاء الفنيين المدنيين فيها فقط من اجل صيانتها بمساعدة شركات اختصاصية .

في ٢٧ يوليو وقع الوفدان على نقاط الاتفاق الاساسية . وأخيرا في ١٩ اكتوبر ١٩٥٤ وقعت المعاهدة المصرية - البريطانية للجلاء عن قاعدة قناة السويس ، وهي تنص على ألا يعاد استعمال القاعدة ، بعد تسلمها من القوات البريطانية ، الا في حالة وقوع عدوان على مصر او اي بلد عربي آخر او تركيا . «لقد طويت الصفحة السوداء من تاريخ العلاقات المصرية - الانكليزية ، وستكتب الان صفحة جديدة . وبذلك توطدت سمعة بريطانيا ومركزها في الشرق الاوسط» . ثم انهى جمال عبد الناصر كلامه قائلا : «والآن لم يبق بعد لبريطانيا ومصر اي مبرر يمنعها من العمل سوية بطريقة بناءة» (١) .

هكذا كانت مصر تبدو في آخر عام ١٩٥٤ : السلطة بيد مجلس قيادة الثورة الذي سحق او جمد كل معارضة سياسية ، والذي كان يتجه نحو الديكتاتورية . وتم الفوز بالجلاء اخيرا ، واصبحت العلاقات مع الانكليز والاميركيين اكثر تحسنا . وبدأ كل شيء مهيا لدعوة الدول الغربية الكبرى ، والراسمال المصري ايضا ، للقيام بمسؤولية التقدم الاقتصادي ، مفتاح كل المشاكل .

لكن رأس المال المصري الكبير ، وخاصة جناحه الزراعي الذي مر عليه الاصلاح الزراعي منذ فترة قصيرة ، رفض توظيف امواله في الصناعة كما راينا . بلغت الاستثمارات الجديدة ، عام ١٩٥٢ ، ٨٢ مليون جنيه (بما فيها ٢ مليون جنيه بشكل شركات مساهمة) ، ثلثها موظف في الصناعة . لكن الرقم هبط الى ٧٩ مليون جنيه عام ١٩٥٣ (بما فيه ١٩ مليون جنيه بشكل شركات مساهمة) . «وعلى العكس بلغ مجموع المدخرات ، في نهاية ديسمبر ١٩٥٣ ، ٦٤ مليون جنيه مقابل ٥٨ مليون جنيه في التاريخ نفسه من السنة السابقة . وازدادت الودائع المصرفية الى ٢٣٣ مليون جنيه مقابل ٢١٧ مليون جنيه وبلغ مجموع وسائل الدفع ، ٤٢٦ مليون جنيه» . لكن اتحاد الصناعات المصرية اشار بلهجة من القلق المتزايد الى ان «مجموع استثمارات البنوك والتسليفات التي اعطتها للاقتصاد لم تتعد ١٣٧ مليون

١ - ليتل ، المرجع المذكور ، ص ٢٤٢-٢٤٦ . يذكر كتاب جون بادو (سفير اميركا في القاهرة) و ر.هـ. نولت ، آمال الغرب بشكل جيد : «لقد ازيلت هذه الاتفاقية ، بالنسبة لبريطانيا والغرب ، العقبة الاساسية في وجه مشاركة مصر في معاهدة للدفاع عن الشرق الاوسط» .

جنيه مقابل ١٣٨ مليون جنيه (في العام الفائت) . وتدل هذه الأرقام على مدى تراجع رأس المال الخاص أمام الصعوبات المالية والاجتماعية والإدارية التي تواجهه دائما « (١) .

لم يكن النقص في الوسائل ، بل في التصميم على استعمالها . ولم يطرأ على الصورة تغير بين ١٩٥٢ و ١٩٥٧ ، فقد ازدادت إجمالاً نسبة القروض التي أعطتها البنوك التجارية المصرية بالنسبة لحجم الودائع من ٧١٨ بالمائة إلى ٧٦٦ بالمائة بعد أن حققت رقم ٨١٦ بالمائة القياسي عام ١٩٥٤ (٢) . وارتفع الإنتاج الصناعي ببطء شديد . فعلى أساس أنه كان بمستوى ١٠٠ عام ١٩٥٤ ، كان هذا الإنتاج بمستوى ٩٢٩ عام ١٩٥٢ ووصل إلى ١٠٩ عام ١٩٥٥ وإلى ١٢٣٣ عام ١٩٥٧ (٣) . كما أن مجموع الاستثمارات الجديدة في الصناعة (المشاريع الجديدة والإضافات للمشاريع القديمة) الذي بلغ ٢٦٢٠.٨ ر.٤٠٥ جنيه عام ١٩٥٦ ، عادت فهبطت فجأة إلى ١٢٩٠.٧ ر.٤٣٢ عام ١٩٥٧ بعد الرعب الذي اجتاحت الأغنياء بسبب أحداث السويس (٤) . والبنك الصناعي نفسه ، ورغم أنه تأسس عام ١٩٤٩ لتشجيع الصناعة المصرية، أظهر تحفظاته : في نهاية ١٩٥٧ لم يمنح قروضا للصناعة سوى بمبلغ ٤٥ مليون جنيه من رأسمال يبلغ حوالي ٩ مليون جنيه ، أي ٥ بالمائة فقط . ولم يقدّم ذلك البنك بأي جهد لاستعمال حقه في زيادة رأسماله من خلال إصدار أسهم جديدة بمبلغ ٧٥ مليون جنيه . وقد كانت معظم قروضه (٧٦ بالمائة منها بالضبط) بمبالغ تقدر بأكثر من ٢٥٠٠٠ جنيه - أي أنها قروض منحت للشركات الكبيرة - بينما لم تزد نسبة القروض الأقل من ٥٠٠٠ جنيه عن ٦ ر.٥ بالمائة (٥) .

ما الذي يمكن قوله سوى أن الأفراد كانوا مترددين في تشكيل شركات صناعية، وأن المصارف كانت مترددة في تقديم الرأسمال اللازم لبناء اقتصاد جديد ، صناعي في غالبيته ؟

لكن الدوائر المالية والتجارية ، المصرية والأجنبية ، اعترفت أن استلام الضباط للسلطة قد غير نوعية الرجال الذين يقومون بالمسؤوليات الاقتصادية . فإثناء العهد السابق عندما كانت الأرستقراطية الزراعية هي المسيطرة ، كان الوزراء والموظفون

١ - مقدمة «تقرير اتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٢» في EI, XXX, No. 5.

٢ - «The Egyptian Economy during the Fifties: I», NBE Econ. Bull., XIV, No. 1 (1961), PP. 19, 40, 44 - 45.

٣ - «Indices of Industrial Production» in EI, XXV1, No. 7 (1960), P. 46 .

٤ - الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٧-١٩٥٨ ، المرجع المذكور ، الجداول ص ٢١٢.

٥ - رسول «البنوك» ، المرجع المذكور ، ص ٧٦-٨١ .

التنفيذيون والسياسيون ، بشكل عام ، ذوي خبرة في الحقوق وذوي ميل ليبرالي واتجاه فرنسي غالبا .

بالاضافة الى الوفد ، الذي استطاع ان يعزله عن حياة الامة ، اصطدم جمال عبد الناصر بالكثير من هؤلاء الرجال خاصة عبد الرزاق السنهوري ، رئيس مجلس الدولة الذي كان يعتبر اعظم محام في مصر ، ووحيد رفعت ، الخبير في الشؤون الخارجية . وشعر عبد الناصر حينذاك انه في وسط معادٍ او محافظ على الاقل ، وكان ذلك سبب تحوله الى مجموعة مختلفة من الناس : الاقتصاديين والمهندسين او الاداريين الذين درسوا في بريطانيا او اميركا ويحمل اكثرهم شهادات دكتوراه . كان كل منهم خبيرا في ميدان معين بدلا من ان يكون سياسيا او مفكرا ، اي مثال ما تصبو اليه حكومة عسكرية كان قادتها مصممين على الاحتفاظ بسيطرة كاملة على الفكر وامور التقرير السياسي .

ينبغي التشديد على هذا التطور في المستويات العليا للحكومة لانه يجعل من الممكن رؤية انه بينما كانت السياسة العامة للدولة ، الداخلية والخارجية معا ، تفضل التنمية الاقتصادية بالتعاون مع الغرب ، فانها كانت تتوق ايضا لاعطاء البلاد ادارة اكثر عصرية ، على اساس التطورات الاخيرة في العلم والتكنولوجيا والاقتصاد ، واكثر قدرة بالتالي على تحقيق رغبة الصناعيين في التوسع . وقد اشار اتحاد الصناعات المصرية في ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الى «ان مشكلة صناعتنا لا تنحصر في تحسين ادواتها وتنظيم معاملها ، بقدر ما تكمن في خلق الجو التشريعي والاداري الذي يسمح بنمو نشاطنا . وذلك عن طريق التدريب المهني والاسلوب الذي يجب ان يتحقق فيه؛ بالادخارات وطرق تشجيعها ، بالاستثمارات وضمانات حمايتها ، بالتسليف وتطبيقه على ظروفنا الاقتصادية ؛ في هذه المجالات الواسعة التي تتطلب معالجة حكيمة من خلال المراجعة العقلانية للتشريعات الاقتصادية والمادية والاجتماعية» (١) .

عملت الحكومة العسكرية بين ١٩٥٢ و ١٩٥٦ في هذا الاتجاه . في ١٩٥٣ صدر قانون اعفى الصناعات الجديدة من الضرائب لفترة خمس سنوات ، اما الارباح التي تعيد هذه الصناعات استثمارها في التوسع فانها تعفى من الضرائب بنسبة ٥٠ بالمئة (قانون ٣٠ يونيو) .

في ٣ فبراير ١٩٥٤ منحت الحكومة امتيازاً للتنقيب عن النفط في الصحراء الغربية لشركة «كورونادو اويل» . وفي ١٠ فبراير انشئت شركة الحديد والصلب المصرية بالاشتراك مع بنك مصر والبنك الصناعي وشركة «ديماج» الالمانية (هامبورغ) بشكل رئيسي . وفي ١٨ مارس كلف خبراء من شركة كهرباء فرنسا بوضع برنامج لكهربة البلاد خلال عشرين سنة . لكن القادة العسكريين ولوا وجوههم شطر الولايات

١ - مقدمة «تقرير اتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٢ - ١٩٥٣» في EI (November 1953) P. 17.

المتحدة : في ٢٤ سبتمبر طلبت مصر من البنك الدولي للانشاء والتعمير قرضا لتمويل بناء السد العالي . وفي ٦ نوفمبر وقعت اتفاقية اقتصادية بين البلدين قدمت منحة ٤ مليون دولار لتمويل بعض مشاريع الري وبناء الطرق والسكك الحديدية . وعدل مرة اخرى ، في ٢١ سبتمبر ، القانون المتعلق باستثمارات رأس المال الاجنبي ، وذلك لتشجيع رأس المال العالمي اكثر . وقد نص التعديل على ان «الارباح الناتجة عن استثمار رأس المال الاجنبي يمكن تحويلها الى الخارج بنفس عملة بلد المنشأ» وعلى أنه بالامكان اعادة تحويل رأس المال الاجنبي الى الخارج ، بعد خمس سنوات من دخوله ، بنسبة الخمس سنويا» (المادة الثالثة) . وقبل ذلك بقليل وصلت بعثة مصرفية فرنسية ، برئاسة مدير البنك الوطني للتسليف (Comptoir National d'Escompte de Paris) الى القاهرة (في يونيو) لدراسة امكانية مشاركة فرنسا في بناء السد العالي . وقد قررت ان هذا المشروع ، على الرغم من ضخامته ، «يتفق وامكانيات مصر الاقتصادية» (١) ، وبعثت ببعثة من المهندسين الى مكان اقامة المشروع .

وأخيرا ، في ٢٧ نوفمبر ، اتجهت الحكومة نحو رأس المال المصري : اصدرت ثلاثة قروض داخلية بقيمة ٢٥ مليون جنيه . وفي ١٩٥٥ - ١٩٥٦ اصدرت الحكومة قرضين داخليين جديدين بقيمة ٥٤٢ مليون و ٢٥ مليون جنيه .

كان عام ١٩٥٥ عام الاماني الضائعة . فمن مهمة علي صبري في «البنتاغون» خلال خريف ١٩٥٢ ، الى المفاوضات الاخيرة مع السفير الاميركي التي قام بها جمال عبد الناصر بنفسه في سبتمبر ١٩٥٥ ، أمضى مجلس قيادة الثورة ثلاث سنوات في طلب الاسلحة اللازمة لجعل الجيش المصري موازيا للجيش الاسرائيلي من الولايات المتحدة ، الدولة الصديقة الاولى ، آنذاك . ولم يكن بالامكان عمل شيء ، فقد كان الرد يتلخص بأن الجانب الاميركي لا يستطيع الاقدام على ذلك ما دامت مصر ترفض الانضمام الى حلف دفاعي مشترك . ولم تكن القاهرة تريد اعطاء وعد كهذا .

في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ ، وتحت ضغط الرأي العام والضباط المتزايد ، اعلن عبد الناصر ابرام اتفاقية تجارية مع تشيكوسلوفاكيا تنص على ان تتعهد هذه الاخيرة بتزويد مصر بالاسلحة «وفقا لحاجات الجيش المصري ، وعلى اساس تجارية بحتة» . وفي ٢١ و ٢٢ نوفمبر انعقد المؤتمر الاول للدول المنضمة الى حلف بغداد : تركيا ، العراق ، ايران ، باكستان ، بريطانيا العظمى ، بالاضافة الى الولايات المتحدة كمراقب . ودخلت الحرب الباردة علنا الى الشرق الاوسط ، ووجدت المجموعة الجديدة من الدول قاعدتها الجنوبية في اسرائيل ، بينما يحمي الاسطولان الانكليزي والاميركي البحر . ردت مصر على ذلك بعقد اتفاقيتين للتعاون المتبادل ، واحدة مع

سوريا (٢٠ أكتوبر) والآخرى مع العربية السعودية (٢٧ أكتوبر) . لكنه كان ممن الواضح ان الرد الامثل لا يمكن ان يكون سوى بناء جيش عصري قوي . في نوفمبر اصطدمت بعثة اقتصادية الى الولايات المتحدة برئاسة الدكتور عبد المنعم القيسوني ، بالشروط التي وضعها يوجين بلاك ، رئيس البنك الدولي : ان يراقب البنك الدولي الميزانية المصرية ، وأن تمتنع مصر عن اجراء اي قروض اخرى . وهذا يعني انه على مصر ، في سبيل تحديث نفسها ، ان تعود الى ايام المراقبة الفرنسية - الانكليزية اثناء عهد اسماعيل الذي مهد الطريق للاحتلال عام ١٨٨٢ ! وتكلم بعض القادة باتجاه الموافقة على هذه الشروط ... ومن خلال سفيره ، دانيال سولود ، دخل الاتحاد السوفياتي في الصورة .

نعلم كيف انتهت المباراة ، كما نعرف الدور الرئيسي الذي لعبه الاتحاد السوفياتي في بناء السد العالي . بالطبع كان التقدم الاقتصادي مستمرا في الداخل : فرض ضريبة ٧ بالمائة على الاستيراد ، ما عدا المنتجات الضرورية للصناعة (١ سبتمبر) ؛ زيادة رأسمال الحديد والصلب من ٢١٠٠٠٠٠٠ جنيه الى ٦٣٧٠٠٠٠٠ جنيه تملك منه ٢٠ بالمائة شركة «ديماج» الالمانية (٢٧ نوفمبر) ؛ مشاريع لاقامة مصنع لبناء السفن في الاسكندرية ، مجموعة محطات لتوليد الطاقة الذرية ؛ مصنع ضخخ للاسمدة الكيماوية قرب السد العالي ، ومصفاة نفط جديدة ذات طاقة كبيرة ، الخ ... لم اذن ، بعد كل هذا ، هذه التحفظات وهذا التردد بل هذا الرفض الذي يميز سنوات ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦ ؟

ان الشيء الوحيد الذي جعل زعماء الجناح الصناعي للبورجوازية المصرية مترددين في توظيف أموالهم ، رغم كل المكاسب ، هو حقيقة ان الجيش كان مصمما على رسم سياساته بنفسه - اي انه كان مصمما ، من خلال احتكاره للسلطة ، ان يسيطر على مصر كلها بما فيها البورجوازية نفسها التي ستوضع تحت وصايته وفي خدمته .

ها هي الديكتاتورية ، وها هو «الرجل القوي» الذي كان يدعو اليه فرياق «اخبار اليوم» في افتتاحياتها ، وفكري ابازة في «المصور» ، وحتى احسان عبد القدوس ايام فضيحة شراء الاسلحة الفاسدة . وها ان السلطة القوية تسوي الخلافات مع لندن ، بعيدا عن كل تدخل شعبي ، وتحقق الاصلاح الزراعي بطريقة منظمة ، دون اي انتزاع للملكية ، وتفتح ابواب مصر امام الرأسمال الاجنبي والاميركي بوجه خاص ، وتشجع الصناعة بكل الوسائل التي اقترحها قادتها والتي تقع ضمن امكانياتها ، وتخلع الملك وجماعته الارستقراطيين من الحكم ، وتجمد وتعزل البورجوازية الزراعية حتى حين تدعوها للقيام بدور جديد في الصناعة ، وتحطم الاخوان المسلمين الملتفتين نحو الماضي والداعين الى كره الاجنبي والى التعصب الديني ، وتفرق صفوف المنظمات الشيوعية التي كان يحركها المثال الصيني ، وتقيم المؤسسات ، وتجذب الرجال القادرين على فهم حاجات التصنيع افضل ما يكون ، وتمزز الجيش وجهاز الدولة .

لا شك ان كل هذا دخل في حسابات اوساط الاعمال والاوساط الصناعية . لكن هذه السلطة لم تكن تقبل تريبا ولم تكن تهتم باحاطة نفسها بمجلس منتخب حيث تستطيع القطاعات المختلفة للطبقة الوسطى المصرية ان تعبر عن رأيها وتدافع عن مصالحها مباشرة ، او حتى تراقب السلطة التنفيذية . وكان لهذه الدوائر صوت ضعيف في اختيار الوزراء التكنوقراطيين ورغم أن هؤلاء الوزراء ينتمون الى طبقتهم ، فانهم لم يكونوا ممثلهم في الحكم . لقد غدا المقياس الاول بالنسبة لهم ، عند تسلمهم مراكزهم ، هو الولاء «لثورة» - هذا ما كان مجلس قيادة الثورة يطلق على اعماله بعد ١٩٥٣ فحتى ذلك الوقت كان يجري الحديث عن «حركة الجيش» او «الحركة المباركة» - ولقائدهم ، المنتصر على كل الفئات .

ولئن رفض مجلس قيادة الثورة ادخال السياسيين السابقين المعادين للوفد - مثل ابراهيم عبد الهادي ، علي ماهر ، حافظ عفيفي - الى الحكم الذي كان يجري تشكيله ، فلأنه اعتقد ان ذلك سيسهل عليه اجتذاب اكفا عناصر البورجوازية الصناعية ودمجها في جهاز السلطة . لكن ثروة مصر الاساسية كانت لا تزال في ايدي الارستقراطية الزراعية التي تعارض الحكم بعنف وترفض بأكثريتها الساحقة المساعدة في بناء مصر الجديدة .

هكذا ظهر ان التكتل الرئيسي للطبقة المصرية الوسطى ، المصرفي والصناعي ، المتمثل في «مجموعة مصر» ، قد ظل القوة الاقتصادية الاساسية في الجناح المصري . وفي نفس الوقت ، ظلت شخصياته القيادية ، بشكل عام ، بعيدة عن الاحزاب القديمة وكانت بالتالي مهياة لتسلم مهمات ادارية في النظام الجديد ، الذي كان يتناسب مع مطامعها في الحكم .

ليس من الممكن ارجاع تاريخ الاتجاه الجديد الذي اتخذه الحكم العسكري الى مؤتمر باندونغ (ابريل ١٩٥٥) . فالواقع ان المفاوضات مع الغرب حول موضوع الاسلحة استمرت حتى اكتوبر ، وحتى صيف ١٩٥٦ بشأن السد العالي . بالإضافة الى ذلك فان عبد الناصر أمر بتوقيف ثلاثين قياديا يساريا ، فأحيلوا الى معتقل ابي زعبل في نفس الوقت الذي كان يستقل فيه الطائرة الى اندونيسيا ، ليلة ١٠ ابريل ١٩٥٥ . لكن الصحيح ان تجربة باندونغ قلبت الموازين : ترك شو ان لاي انطبعا عميقا لدى الوفد المصري ، ثم جاءت اتفاقيات التسليح مع تشيكوسلوفاكيا ، ثم العروض السوفياتية بالنسبة للسد العالي - حدثان كان لهما أهمية رئيسية . بدأت المرحلة الثانية من بحث النظام العسكري عن تمثيل اجتماعي - لشخصيته الاجتماعية - عام ١٩٥٦ اثناء أزمة السويس واستمرت حتى صيف ١٩٦١ . لكنه من الممكن تمييز حقيقتين ضمن هذه المرحلة (صيف ١٩٥٦ حتى ديسمبر ١٩٥٨ ، ثم يناير ١٩٥٩ حتى يوليو ١٩٦١) .

لا شك ان الصدمة التي اصابت القواد العسكريين اثر الرفض المزدوج لوزارة الخارجية الاميركية والبنك الدولي للانماء والتعمير ، كانت نفسية اساسا . فقد كان خبراء حلف الاطلسي لا يزالون يعتقدون ان بإمكانهم حساب عبد الناصر وجهازه في

عداد مجموعات عملاتهم وحلفائهم الثانويين الذين يتلقون الاوامر . ولكن الغرب سيفيق على صدمة عنيفة . غير ان القادة العسكريين كانوا على علم انه لا البورجوازية المصرية ، حيث بقيت الارستقراطية الزراعية المالك الاكبر للثروة ، ولا الراسمال الاجنبي الكبير الموالي للامبريالية ، كان عندهما اية رغبة في مساعدتهم في مهمتهم ، التي جعل منها تاريخ مصر وجغرافيتها مهمة صعبة .

من اجل تأمين معيشة سكان يتزايدون باستمرار بنسبة تتراوح بين ٢ بالمائة و٢٥ بالمائة سنويا ، من اجل تثبيت مستوى معيشة الشعب ، وايضا تأمين بعض التحسينات ، يجب ايجاد الراسمال واستثماره : ١٠٠ مليون جنيه سنويا ٦٠ بالمائة منها للصناعة حسب تقديرات الاستاذ حسين خلاف سنة ١٩٥٥ (١) .

لكن في ١٩٥٤ ، لم يتوفر راسمال اكثر من ٦٥ مليون جنيه ، ٦٠ بالمائة امتصها البناء الخاص والعام (٢) ، تاركا ٢٦ مليون جنيه للصناعة والزراعة والمواصلات مجتمعة - في الواقع كانت حصة الصناعة ٦٩ مليون جنيه فقط واحدا بعد الاخر ، نشر البنك الزراعي المصري في تقرير مجلس ادارته لعام ١٩٥٥ (٣) ، ثم الدكتور زكي سعد ، رئيس البنك الاهلي المصري عام ١٩٥٦ (٤) ، تصريحات رسمية برفض الاستثمار الامر الذي وضع البورجوازية في موقف معادٍ للرغبة في التصنيع . وبرغم التشجيع والتحذير ، ظهر الاتجاه نفسه عام ١٩٥٥ : ٢٨٥ مليون جنيه استثمرت في البناء مقابل ٧٧ مليونا في الصناعة (٥) . وهكذا بدأ الجيش العمل على الجبهة الاقتصادية .

بعد ان نبههما الدكتور احمد حسين ، السفير المصري في واشنطن الى ان القاهرة لا تزال تفضل تمويلا من الولايات المتحدة والبنك الدولي على العروض السوفياتية (٦) ، اعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا في ١٧ ديسمبر مساهمتها في تمويل السد العالي على ان تدفع الولايات المتحدة ٥٦ مليون دولار ، وبريطانيا ١٤ مليونا . وقد قوبل فوز الوفد المصري المفاوض (الدكتور عبد المنعم القيسوني ، العقيد سمير حلمي ، الدكتور محمد احمد سليم) في الغرب بالابتهاج . ولكن في ١٩ يوليو ١٩٥٦ ابلغ جون فوستر دالس السفير المصري ، بجفاء ، القرار الاميركي بعدم الاشتراك في السد العالي . وفي اليوم التالي قامت بريطانيا بخطوة مماثلة .

١ - Financing Economic Development in Egypt (Cairo, 1955), P. 28.

٢ - NBE Econ. Bull., I, No. 1, (1956), P. 20.

٣ - المرجع السابق ، ص ٣٠ .

٤ - الدكتور زكي سعد ، «الوضع في مصر» نشرة البنك البلجيكي والدولي في مصر ، بالفرنسية،

نيسان ١٩٥٦ ، ص ٩ .

٥ - NBE Econ. Bull., I, No. 2 (1956), P. 109.

٦ - نيويورك تايمز ، ١٤ تشرين الاول ١٩٥٥ .

في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أعلن جمال عبد الناصر ، الذي كان قد أصبح رئيساً لجمهورية مصر قبل شهر فقط ، تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية خلال خطاب في الاسكندرية (١) . كان الهدف من هذا العمل اقتصاديا وسياسيا في آن واحد . اذ كان يمكن ايجاد الرأسمال اللازم للاستثمارات في واردات القناة (١٦ مليون جنيه سنويا) ، وفي نفس الوقت اعادة السيادة المصرية على قطاع هام من الاقتصاد والتراب الوطني .

في ٢٩ اكتوبر ، وبعد ثلاثة اشهر من التحضير العسكري والدبلوماسي ، اقتحم الجيش الاسرائيلي شبه صحراء سيناء . وفي ٣١ منه ، بدأت فرق الغزو البريطاني - الفرنسي تعمل في منطقة القناة . وفي ١٤ نوفمبر قال الرئيس ايزنهاور فسي فيلادلفيا : «لا نستطيع ان نصفح عن العدوان المسلح ولن نصفح عنه» . ومارست واشنطن ضغوطا هائلة على حلفائها لايقاف العمليات العسكرية . وفي ٥ نوفمبر ارسل المارشال بولغانين ، رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي ، انذارا الى كل من بن غوريون وموليه وايدن . وفي ٦ نوفمبر اوقفت القوات المسلحة للبلدان الثلاثة عملياتها العسكرية . وفي ٢٢ ديسمبر تم الجلاء عن بور سعيد . ومع نهاية الاوهام فقد الاستعمار كل موارده المتأصلة ، ومنح النظام العسكري موردا غير منتظر من الرأسمال الذي كان ينكره عليه الجميع (٢) .

في ١٥ يناير ١٩٥٧ صدرت القوانين رقم ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ في القاهرة : من تاريخه على جميع المصارف التجارية وشركات التأمين والوكالات التجارية الاجنبية ان تتحول الى شركات مصرية يملكها الرأسمال المصري ويديرها مصريون . ووضعت المصارف الانكليزية والفرنسية والتركية تحت الحراسة وفي ١٨ ابريل تم بيعها الى مصارف مصرية على النحو التالي : بنك باركليز الى بنك الاسكندرية ،

١ - حول مضمون السجلات الرسمية المصرية في الموضوع راجع : الدكتور مصطفى الحفناوي ، «المتكلمات المعاصرة التي طرحها قناة السويس» ، باريس ١٩٥١ .
ابراهيم عامر : «تأميم القناة» القاهرة ١٩٥٦ .

ح. مؤنس ، ع.ق. حاتم ، م. ابو نصير ، ا. عامر ، وآخرون :
«The Suez Canal, Facts and Documents» (Cairo, n.d., c. 1957) ;

الدكتور ب. بطرس غالي و ي. شلالا : «قناة السويس» ، بالانكليزية ، القاهرة ١٩٥٨ .
لقد كتب الكثير عن هذه المسألة . لكن الجميع لا يشيرون الى حقيقة ان الحزب الشيوعي المصري ، وحده بين كل الاحزاب في تلك الفترة ، كان قد وضع «تأميم قناة السويس» في برنامجه :
The Egyptian Gazette, March 3, 1924.

٢ - الكتاب الوحيد الذي لا يعطي كل الوقائع فحسب بل يحلل مسألة العلاقات المصرية مع الغرب بروح موضوعية ايضا هو كتاب ا. تشايلدرز : «حرب السويس» (لندن ١٩٦٢) . وحول تنظيم المقاومة الداخلية راجع : احمد رفاعي وعبد المنعم شتلة : «ايام النصر» (القاهرة ، ١٩٥٧) .

البنك العثماني والبنك الايوني الى بنك الجمهورية ، الكريدي ليونيه والكونتسوار ناسيونال دي اسكونت دو باريس الى بنك القاهرة ، بنك التسليف والرهونات الزراعي المصري الى بنك التسليف المالي ، ذي اورينتال كريدت بنك الى بنك الاتحاد التجاري . وكان اثنان من هذه المصارف - بنك الاسكندرية وهو متفرع عن الهيئة الاقتصادية ، وبنك الاتحاد التجاري - قد انشأ خصيصة للمساهمة في شراء البنوك الاجنبية . وأخيرا ، في سبتمبر اشترت المؤسسة الاقتصادية البنك الزراعي المصري الذي كان تحت ادارة فرنسية . وبين يناير ١٩٥٧ و ١٤ يناير ١٩٦٢ اشترت مصارف مصرية المصارف الاجنبية الباقية ، كما نص القانون (١) .

اما في مجال التأمين فقد كان هناك في ذلك الوقت حوالي ٢٠٠ شركة منها ١٣ شركة مصرية بالاسم وواحدة فقط مصرية بالفعل هي شركة مصر للتأمين ، لان الشركات الاخرى لم تكن سوى فروع لشركات كانت مراكزها الرئيسية في الخارج . ولم تكن هذه الشركات الثلاث عشرة تحصل اكثر من ٤ بالمائة من مجموع أقساط التأمين . وكانت حصة الشركات الفرنسية تبلغ ٤٧ بالمائة من مجموع حصة الشركات الاجنبية . وقد انشئت ثلاث شركات مصرية لشراء ممتلكات الشركات الانكليزية والفرنسية : الشركة المتحدة للتأمين ، شركة الجمهورية للتأمين ، وشركة التأمين الافريقية . كما انشئت الشركة المصرية لاعادة التأمين في ١ يناير ١٩٥٨ لدعم القطاع المصري (٢) .

هذان القطاعان كانا المجالين الرئيسيين للتمويل لان الهيئات التجارية الاجنبية كانت ، في التحليل الاخير ، تابعة لهما . وهنا ايضا نستطيع ان نرى ما يمكن تسميته بالظواهر «السلبية» - عدم الملكية والاقتلاع . ولتكتمل الصورة يجب دراسة نوع التنظيم الذي كان النظام العسكري قد وضعه . فقد احتوى هذا التنظيم على عنصرين ازدادت اهميتهما باستمرار منذ انشائهما : اللجنة العليا للتخطيط القومي (انشئت بمرسوم جمهوري بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٧) ، والمؤسسة الاقتصادية (انشئت بقانون رقم ٢٠ في ذات التاريخ) . لم تكن فكرة التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالفكرة الجديدة في مصر .

هنا ايضا ، كان المفكرون الماركسيون هم الذين يعملون لبلورة هذه الفكرة خاصة بعد ١٩٤٥ ، في الدراسات الاقتصادية والسياسية لتلك الفترة ومنها «مشكلة التمويل» لصادق سعد ، و«اهدافنا الوطنية» لشهدي عطية الشافعي

١ - رسول ، المرجع المذكور ، ص ٨٤ - ١٠٢ .

٢ - COC, XIV, No. 35 (1957), P. 48 تصريحات علي الشافعي، نائب رئيس اتحاد الغرف

التجارية المصرية (الاهرام ١٨ مايو ١٩٦٠) . تقرير الدكتور القيسوني الى اللجنة الاقتصادية المركزية

لتمصير شركات التأمين الاجنبية (الاهرام ٥ مارس ١٩٦١) .

وعبد المعبود الجبيلي ، كذلك فسي المجلتيين الاسبوعيتين «الفجر الجديد» و«الجماهير» . واصبح التخطيط خلال سنوات ١٩٤٥ - ١٩٥٢ احد الافكار المحركة للحركة الوطنية الى جانب الاصلاح الزراعي الذي يجب تطبيقه بعد جلاء القوات البريطانية واعادة الديمقراطية . وفي أعقاب الانقلاب مباشرة وجهه احمد فؤاد مجلس قيادة الثورة نحو التخطيط الاقتصادي . لكن القادة العسكريين مدينون بتحولهم الى التخطيط الاقتصادي عام ١٩٥٤ للاقتصادي البولوني الكبير اوسكار لانج ، الذي كان يزور القاهرة في مهمة في ذلك الوقت . اما الهيئات التي كلفت بالاشراف على التخطيط فقد تغيرت اسمائها مرارا : المجلس الدائم لتطوير الانتاج الوطني تساعده الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق عام ١٩٥٢ ؛ وفي ١٩٥٣ أنشئت اللجنة التحضيرية للمؤتمر المشترك لاعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء ، وتبعها على الفور المجلس الدائم للخدمات العامة ؛ وفي مارس ١٩٥٥ أنشئت لجنة التخطيط القومي التي ضمت ، دون تغيير في اسمها ، هيئات التخطيط المذكورة كلها عام ١٩٥٧ . وقسمت هذه اللجنة بعد فترة قصيرة الى المجلس الاعلى للتخطيط القومي برئاسة رئيس الدولة ، ولجنة التخطيط الوطني التي كانت جهازها التنفيذي . وفي ١٧ اغسطس ١٩٦١ تم انشاء وزارة جديدة للتخطيط يرأسها الوزير احمد علي فرج والدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن كنائب للوزير ، وضمت هذه الوزارة كل خدمات التخطيط . وقد كانت دائما تحت توجيه المجلس الاعلى الذي كان بمثابة لجنة وزارية داخلية مشتركة ، لكن عبد اللطيف البغدادي ، نائب رئيس الجمهورية ، هو الذي كان قد اصبح مسؤولا عن الانتاج اذ عين وزيراً للمالية والتخطيط في ١٩ اكتوبر ١٩٦١ وعين احمد علي فرج وزير دولة للتخطيط ، ونقل الدكتور عبد الرحمن الى ادارة معهد التخطيط . ثم عاد التعديل الوزاري في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ ليضع التخطيط (والخزينة) في يد الدكتور عبد المنعم القيسوني (١) .

لماذا التخطيط ؟ اجاب القادة ببساطة بان سبب ذلك ان القطاع الخاص رفض التعاون . «فالهيكل الاقتصادي للبلاد قبل الثورة كان قد وضع في خدمة القوة الاستعمارية والاقطاعيين ومحاسيبيهم . وكان الانتاج زراعيا بشكل رئيسي ... هذا الهيكل الاقتصادي القائم على ادارة حكومية فاسدة ، وتحت رحمة الازمات الحزبية والمصالح الخاصة للدوائر الحاكمة ، كان بكل تأكيد غير قادر على اعطاء قوة اقتصادية دافعة» . وكذلك : «ان ضرورة خلق هيئات تخطيطية فرضت بشكل قوي بسبب حقيقة انه لم يكن موجودا في اي من اقليمي الجمهورية العربية المتحدة اية هيئات تستطيع ان تقترح وتنفذ بشكل شبه طبيعي ، وخلال وقت معقول ، المسائل

١ - حول تاريخ التخطيط منذ ١٩٥٢ انظر «الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦١»

ص ٢٥٥ - ٢٨٢ . وهناك خلاصة له في «الامرام» ، ١٣ اكتوبر ١٩٦٦ .

الاساسية التي تتطلبها الزيادة في الاستثمارات وفي الانتاج» (١) .
خلال الفترة الاولى من المرحلة الثانية (من صيف ١٩٥٦ الى ديسمبر ١٩٥٨) ،
نظمت هيئات التخطيط وصيأت الجو للعمل . ويبدأ تاريخ الخطة الخمسية الاولى من
١٩٥٦ - ١٩٥٧ ، لكن العمل الفعلي لم يبدأ قبل المرحلة الثانية . ومن المهم ان نشير
هنا الى ان تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد كان النتيجة المباشرة لفشل الطبقة
الوسطى المصرية في حل المشكلات التي خلقها الانتقال من رأسمالية استعمارية
النمط ، يغلب عليها الجانب الزراعي ، الى رأسمالية صناعية وتكنوقراطية . لقد كان
على الجيش ان يتسلم سلطة التوجيه والتقرير في القضايا الاقتصادية لسد هذه
الثغرة الاساسية . وبذلك اعاد الصلة ، كما سنرى ، بتقاليد مصر العريقة فسي
الحكم الموحد .

كانت الوسيلة الثانية لحضور الدولة في المجال الاقتصادي هي المؤسسة
الاقتصادية . فحسب الخطة الاساسية كان عليها ان تجمع ، تحت ادارة واحدة ، كل
مهام مختلف الوزراء ، والادارات في الشركات المختلطة التي كانت قائمة في ١٣
يناير ١٩٥٧ والتي بلغ رأسمالها ١٧ مليون جنيه (٢) . وادى تأميم البنوك الانكليزية -
الفرنسية وشركات التأمين والشركات المساهمة ، ثم عملية التأميم العامة ، الى
تضخيم رأسمال شركات المؤسسة الاقتصادية فبلغ ٥٨٠٠٠.٠٠٠ جنيه في نهاية
١٩٥٨ . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٦٠ ، كانت الهيئة تشرف على رأسمال يبلغ
٨٠٠.٣٩٠.٠٠٠ جنيه ، و٦٤ شركة (بما فيها ٥ بنوك و٦ شركات تأمين) ، وعلى
٨٠٠.٠٠٠ عامل ومستخدم في المصانع والمكاتب ، كما كانت قد جنت أرباحا بلغت
٣٣ مليون جنيه لعام ١٩٦٠ (٣) . ومع تطور الاحداث لم تعد المهمة الوحيدة
المؤسسة الاقتصادية ، محصورة باستئناف عمل الكمية الكبيرة من الرأسمال
الاجنبي الذي كان مستثمرا في مصر قبل احداث السويس . فقد أنشئت مشاريع
جديدة ولعبت ، عن طريق الاستثمارات ، دورا متزايدا الاهمية في تحقيق الخطة كما
سنرى بعد قليل .

من خلال دورها المزدوج كوريث ومبادر ، ظهرت الهيئة الاقتصادية كممثل

١ - UAR, «Résumé - Le Plan Quinquennal pour le développement
économique et social 1960 - 1965», PP. 3 - 4, 7 (Cairo, n.d) .

٢ - يذكر ا. غرزوزي (المرجع المذكور ، ص ٥٨) ، انه في ميدان انشاء الشركات الصناعية وحده
خلال السنوات ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، كانت الدولة تملك ١١٦ مليون جنيه من مجموع الاستثمارات
التي بلغت ٢٦٦ مليون جنيه اي اربعة بالمائة .

٣ - راجع العدد الخاص حول المؤسسة الاقتصادية والبنوك : «الاهرام الاقتصادي» ، العدد ١٤٠
(١٥ يونيو ١٩٦١) . وايضا العدد ١٤٣ (١ اغسطس ١٩٦١) . تقارير الدكتور القيسوني في «الاهرام»
(٧ مايو و١٣ يوليو ١٩٦١) . رسول : المرجع المذكور ، ص ٩٠ - ٩٤ .

لرأسمالية الدولة في الفترة التي ندرسها : فبدلاً من الملاك والمديرين السابقين أصبحت المؤسسة هي التي تدير الشركات وتنشئ شركات جديدة تملكها ملكية كاملة ، مستخدمة في الحالتين يدا عاملة بنفس الشروط المعمول بها في القطاع الخاص .

كيف كان موقف القطاع الخاص في تلك الفترة (١٩٥٦ - ١٩٥٨) - أي موقف البورجوازية الصناعية والمصرفية المصرية الكبيرة ؟ وما هي طبيعة الروابط الحقيقية التي كانت تربطها بالزعامة العسكرية ؟

على الصعيد الاقتصادي ، حقق القطاع الخاص عملاً باهراً كما دل على ذلك ميزان البنك الأهلي المصري .

فقد قدمت دراسة مبكرة لأوضاع ١٤٨ شركة مساهمة مصرية كانت موجوداتها مجتمعة تبلغ ٥٣ بالمئة (١١٢٩ مليون جنيه) من مجموع رأسمال الشركات المساهمة المصرية ، النتائج التالية لعام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ : «ان نسبة الدخل إلى الرأسمال الموظف ، التي تعكس طاقة الربح في أي مشروع ، وصلت إلى ١٥ بالمئة لكل الشركات سوية وتراوح بين حد أقصى يبلغ ٣٨٫٨ بالمئة في الصناعات الغذائية والمشروبات ، وحد أدنى يبلغ ٤٫٩ بالمئة في القطاع العقاري ، بينما بلغت النسبة ٢٥ بالمئة في صناعة النسيج» (١) .

وازداد الازدهار في السنة التالية : «ازداد مجموع أرباح ١٤٤ شركة خلال سنة الدراسة (١٩٥٨ - ١٩٥٩) ٣ ملايين جنيه أي بنسبة ٧ بالمئة عن السنة السابقة . ووصلت الأرباح إلى ٤٤٫٢ مليون جنيه أي ما نسبته ٣٥ بالمئة من مجموع رؤوس الأموال و٢٣ بالمئة من الرأسمال الذي يملكه المساهمون مقابل ٣٤ بالمئة و٢٢ بالمئة على التوالي خلال عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ بالإضافة إلى ذلك ارتفع الدخل الصافي للمساهمين من ١٠ بالمئة عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ إلى ١١ بالمئة عام ١٩٥٨ - ١٩٥٩ في كل القطاعات ما عدا المواصلات والصناعات الغذائية وإذا وضعنا قطاعي البناء والشركات العقارية جانبا (حيث الأرباح أقل) ، فإن المعدل الوسطي يبلغ ١٢٫٥ بالمئة لسائر القطاعات بينما سجل قطاع الصناعات الكيماوية وحده نسبة أرباح قدرها ١٨٫٨ بالمئة لعام ١٩٥٨ - ١٩٥٩» (٢) .

كان «مجمع مصر» ينتصب كعملاق وسط القطاع الخاص بينما تتشعب فروعه في كل مكان (٣) . وكان لا يزال يدير بنك مصر ، دماغ هذه المجموعة ، الثلاثي محمد

١ - Company Finances in 1958 - 59 - UAR Southern Region, NBE Econ. Bull., XIII, No. 3-4 (1960), PP. 264 - 86.

٢ - «Company Finances in 1958 - 59 - UAR Southern Region», NBE Econ. Bull., XIII, No. 3 - 4 (1960), PP. 264 - 86.

٣ - هذه لائحة بأسماء ٢٧ شركة تشكل «مجمع مصر» : مطبعة مصر تأسست عام ١٩٢٢ ، رأس المال =

رشدي ، محمد العتال ، وأحمد قواد الدين عينهم مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٢ .
وقد ارتفع رأسماله الذي كان مليون جنيه عام ١٩٥٠ الى مليوني جنيه عام ١٩٦٠ ،
وارتفع الاحتياطي فيه من ٢٢٥٠٠٠ر ٤٢٢٥٠٠ر جنيه الى ٧٦١٤٠٠٠ر ٧٦١٤٠٠٠ر جنيه ، وكذلك
الودائع من ٥٤٣٠٠٠ر ٦٤٣٠٠٠ر جنيه الى ٩٦٠٠٠ر ٩٦٠٠٠ر جنيه ؛ كما ارتفعت أرباحه
الصافية من ٧٨٨٠٠٠ر ٧٨٨٠٠٠ر جنيه الى ١٣٥٠٠ر ١٣٥٠٠ر جنيه (١) . وانتجت مصانع نسيج
«مجمع مصر» عام ١٩٥٨ أكثر من ربع مجموع الانتاج المصري من النسيج . وكان
«المجمع» يملك ٢٠ بالمئة من اسهم الشركة المصرية الجديدة للحديد والصلب فسي
حلوان ؛ ويشرف على شركة البترول التعاونية (رأسمالها ١٠ مليون جنيه) التي كانت
تحتكر توزيع المنتجات النفطية في كل البلاد ؛ كما كان يساهم جزئيا في ملكية عدة
شركات في «مجمع عبود» وخاصة تلك التي تصنع المنتجات الكيماوية والاسمدة .
وفي الواقع ، كان «مجمع مصر» مركزا حقيقيا للاحتكار الذي كان يوسع سيطرته
باضطراد على الاقتصاد المصري كله .

وتشكل المعركة التي خاضها طلعت حرب من اجل انشاء صناعة نسيج مصرية ،
تحت اشراف بنك مصر ، تاريخا خاصا بها : مؤامرات دبلوماسية ، ضغوط من
القوى الكبرى ، صعوبات في الحصول على حماية جمركية فعالة ، تدريب العمال

= الحالي ٥٠٠٠٠ر جنيه - شركة مصر لصنع الورق ١٩٢٤ ، صفت عام ١٩٢٧ - شركة مصر لحلج
القطن : ١٩٢٤ ، ٢٥٠٠٠٠ر جنيه - شركة مصر للمواصلات والملاحة : ١٩٢٥ ، ١ مليون جنيه - شركة
مصر للسينما والمسرح : ١٩٢٥ ، ١ مليون جنيه - شركة مصر لمصائد السمك : ١٩٢٧ ، ٧٥٠٠٠ر
جنيه - شركة مصر للكتان : ١٩٢٧ ، صفت في ١٩٥٦ - شركة مصر لحياكة الحرير في حلوان :
١٩٢٧ ، ١ مليون جنيه - شركة مصر للفلز والنسيج بالمحلة الكبرى : ١٩٢٧ ، ٤ مليون جنيه - شركة
مصر لتصدير القطن : ١٩٢٩ ، ٤٠٠٠٠٠ر جنيه - شركة مصر للطيران ١٩٣٢ ، ٥٠٠٠٠٠ر جنيه -
شركة مصر للتأمين : ١٩٣٤ ، ٥٠٠٠٠٠ر جنيه - شركة مصر للملاحة : ١٩٣٤ ، ٧٥٠٠٠٠ر جنيه -
شركة مصر للسياحة : ١٩٣٤ ، ١٠٠٠٠٠ر جنيه - شركة مصر للتبغ والسجائر : ١٩٣٦ ، صفت
في ١٩٤٠ - شركة مصر للفلز والنسيج الرفيع في كفر الدوار : ١٩٣٧ ، ٢ مليون جنيه - شركة
بيضا للصباغة : ١٩٣٧ ، ١ مليون جنيه - شركة مصر للزيوت النباتية : ١٩٣٨ ،
٧٥٠٠٠ر جنيه - شركة مصر للصبغة : ١٩٣٨ ، صفت عام ١٩٤٠ - شركة مصر للمناجم والمقالع :
١٩٣٩ ، ١٠٠٠٠٠ر جنيه - شركة مصر لبيع المصنوعات المصرية : ١٩٤٠ ، ٥٠٠٠٠٠ر جنيه - شركة
مصر للمنتوجات الصيدلانية : ١٩٤٠ ، ٣٠٠٠٠٠ر جنيه - شركة مصر للحرير الصناعي : ١٩٤٦ ،
٣ مليون جنيه - شركة مصر للتجارة الخارجية : ١٩٥٣ ، ٥٠٠٠٠٠ر جنيه - شركة مصر للتجارة
الداخلية : ١٩٥٣ ، ٥٠٠٠٠٠ر جنيه - شركة مصر للفنادق : ١٩٥٤ ، ٢ مليون جنيه - شركة مصر
للمنتوجات الغذائية والالبان : ١٩٥٤ ، ٥٠٠٠٠٠ر جنيه - وشركة مصر للمنتجات الكيماوية : ١٩٥٧ ،
٢ مليون جنيه - . عن كتاب عبد الرسول ، المرجع المذكور ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

١ - «الاهرام» ، ٢٦ نوفمبر ١٩٦١ .

الفنيين ، تكوين بروليتاريا من اصل فلاحى ، الخ .
لقد اظهرنا ، ونحن نرسم الخطوط العريضة لتاريخ الطبقة الوسطى المصرية ، كيف أصبح «مجمع مصر» رويدا رويدا ، البيت المشترك لكل قطاعات البورجوازية .
ففي عدة مناسبات ، هددت شركات اجنبية كبيرة بانشاء صناعات منافسة في مصر ،
وحيثما كان يبرز شبح هذه الامكانية كان على بنك مصر ان يقرر انشاء شركات جديدة بالتعاون مع الشركات الاجنبية . وهذا ما حدث ، بشكل خاص ، لشركة مصر للتأمين التي انشئت بالتعاون مع بنك «بورنغ اوف لندن» ، و«الاسيكرازيونسى جنرال دي تريستا» ؛ بالإضافة الى شركة الغزل والنسيج الرفيع في كفر الدوار و«بيضا ديرز» اللتين كانتا حصيلة اتفاق مشترك مع «برادفورد ديرز اسوسيشن» وشركة «انترسنغمنشافتن» الالمانية (١) ؛ ثم مع شركة مصر للطيران .

وقد اكدت العلاقات الداخلية ضمن «المجمع» مدى تركزه البالغ : في الواقع ، كان بنك مصر هو الذي أمن اسس التمويل «لشركات مصر» وفقا للقانون الداخلي المتماثل في كل هذه الشركات والذي نص على انه يجب الاكتتاب بكل رأس المال على ان يدفع ٢٥ بالمئة منه عند الشراء . وبهذه الطريقة ضمن بنك مصر لنفسه توجيه جماعة ضئيلة من التمويل وكذلك الاشراف الكامل على عملية التأسيس ، ثم على الادارة كلها .

ولاحظ بعض الاقتصاديين مثل الدكتور علي الجريتلي ان درجة التركيز هنا ، فاقت ما كانت عليه في المصارف الكبرى (٢) . والواقع ان بنك مصر كان يناوب ، كل سنة ، رئاسات شركاته الجديدة بين اعضاء مجلس ادارته ، حتى ان محمود شكري باشا كان يرأس عام ١٩٢٧ اربعا من شركات مصر . بالإضافة الى ذلك احتفظ بنك مصر ، حتى عام ١٩٥٥ ، بمكتب اشراف مالي في كل شركة بحيث اصبحت جميعها مجرد فروع «صناعية» للبنك .

شكلت الشركات الصناعية التسع والعشرون التي انشأها بنك مصر ، بين ١٩٢٢ و ١٩٥٧ ، مجمعا مهيبا يسيطر على الاقتصاد المصري كله (٣) ، لكنها شكلت ايضا «مشتلا» حقيقيا لتخريج المدراء والاداريين الكبار . اذ انه كان يركز على فعالية المؤسسة وعلى كل من التدريب النظري والتطبيقي ، بدلا من الصفات الخاصة لرجل الاعمال (٤) . وقد عرف فيما بعد ان ٥٠ شخصا كانوا يملكون ٤٢ بالمئة من

١ - حول هذه المسألة ، وحول تاريخ الرأسمالية في مصر راجع الاطروحة الممتازة للدكتور علي الجريتلي : «بنية الصناعة الحديثة في مصر» ، وكتاب حسين خلاف : «التجديد في الاقتصاد المصري الحديث» (القاهرة ، ١٩٦٢) .

٢ - الجريتلي «بنية ...» ، المرجع المذكور ، ص ٤٣٣ - ٤٤٥ .

٣ - عبد الرسول ، المرجع المذكور ، ص ٣٥٢ - ٣٦٣ .

٤ - هاريسون وبرايم ، المرجع المذكور ، ص ٤٦ - ٥٣ .

اسهم بنك مصر وان ١٠ من بين هؤلاء الخمسين كانوا يملكون ٢٠ بالمئة من الاسهم، بينما كلن المليونير احمد عبود وحده يملك ١٤ بالمئة من اسهم البنك ... (١) .

جنباً الى جنب مع «مجمع مصر» كان هناك «مجمع عبود» . وكانت لقيمتان متساويتان من حيث الارتفاع لكن الشكل كان مختلفا . كان احمد عبود ، الرجل العصامي ، مقداما من الطراز التقليدي . وكانت «امبراطوريته» ، كما يقال ، ثمرة ١٥ سنة من العمل الدائب : البوسطة الخديوية ، شركة السكر والتكريير المصرية ، شركة اسمدة كيماوية ضخمة ، عدة مصانع نسيج ، ومصانع اخرى موزعة في القطاعات المختلفة . وبسبب ارتباطه الوثيق بالقصر وبالمصالح الاميركية والانكليزية لعب دورا هاما ، بل رئيسيا في بنك مصر واتحاد الصناعات المصرية وكان له صوت في مجلس ادارة شركة قناة السويس القديمة . اما مجمع شركاته ، التي كان استغلال العمال فيها غير مقيد بأية قيود ، فلم تكن تملك الاطر الادارية كتلك التي كونتها ، خلال فترة طويلة ، شركات «مجمع مصر» . هنا ، كان الرجل الاول ، احمد عبود ، كل شيء . وكثيرا ما كان يخرق القانون العمالي المعمول به ولم تكن فرقه التأديبية الخاصة تنتظر تدخل الدولة لقمع الاضرابات واسكات المتذمرين (٢) .

لقد ازدهر عالم المال والصناعة والاعمال هذا ، كما لم يفعل من قبل ، في ظل سلطة قوية مهتمة بالمحافظة على النظام والتقدم الاقتصادي . لكن هذين المجمعين اعتادا ممارسة السلطة . ففي وقت مضى كانا يحلان الوزارات ، ويتفاوضان مع القوى الاجنبية ، ويسيران الصحافة والاحزاب ومجلس النواب : كانا يمثلان ويستعملان سلطة الدولة . وكانت سلطتهما لا تزال على حالهما لم تمس ، واستثمارتهما في تزايد ، وارباحهما ضخمة . كما انه تم القضاء على هيمنة الارستقراطية الزراعية ، التي وقفت في طريقهما احيانا . بالطبع كانت هناك احداث السويس ، التي قطعت جسورهما مؤقتا مع الغرب ، وارغمتهما على عقد تحالف «امر واقع» مع الدول الاشتراكية . ولكن مصر كانت ، في نهاية الامر ، قد وضعت يدها على الممتلكات الاجنبية السابقة التي ستساعد الان في عملية التصنيع ، رغم ان هذا الرأسمال وُضع بأغلبه في يد المؤسسة الاقتصادية بدلا من ان يجد طريقه الى الشركات والمصارف الخاصة .

وكان على الالتقاء بين الجهاز العسكري والرأسمال الصناعي والمالي الكبير ان يتم على الصعيدين السياسي والاقتصادي .

على الصعيد السياسي حددت اربع خطوات رئيسية ذلك الالتقاء خلال مرحلة ١٩٥٦ - ١٩٥٨ : دستور ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ، تأسيس الاتحاد القومي (٢٨ مايو ١٩٥٧) ، انتخاب مجلس الامة (يوليو ١٩٥٧) ، واخيرا وحدة مصر وسوريا في الجمهورية

١ - «الجمهورية» ٢٠ فبراير ١٩٦٠ .

٢ - هاريسون وابراهيم ، المرجع المذكور ، ص ٤٠ - ٤٤ .

العربية المتحدة في ١ فبراير ١٩٥٨ .

من الواضح ان تجربة باندونغ لم تذهب عبثا . لقد اطلع جمال عبد الناصر خلالها على ما وصلت اليه البلدان الناشئة الحديثة الاستقلال ، وأدرك الاهمية الاساسية لتعبئة الشعب من اجل الدفاع والبناء ، وبالتالي في تبني شكل معين من الديمقراطية الموجهة ؛ كما اكتشف عند ولادة التضامن الاسيوي - الافريقي سندا ، سيزداد اهمية ، للمهمات التي كان ينوي انجازها في مصر . وعند عودته الى القاهرة ، دشن ما سمي فيما بعد «فترة باندونغ» (١٩٥٦ - ١٩٥٨) ، واطلق تدريجيا سراح الشيوعيين والتقدميين واليساريين الليبراليين الذين كانوا مسجونين في ابو زعبل . وفي هذا الجو ، ودون ان يفقد الامل بالمساعدة الاميركية ، وبينما كان لا يزال يجهز جيشه بالاسلحة التشيكية ، راح عبد الناصر يخطو خطوات ليبرالية محدودة من اجل دعم حكمه .

في ١٦ يناير ١٩٥٦ ، اذاع مشروع دستور الجمهورية المصرية . ولاول مرة في التاريخ ، اعلنت مصر فيه نفسها عربية : «مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة . وهي جمهورية ديمقراطية . والشعب المصري جزء من الامة العربية» (المادة ١) . وتبع ذلك عدة مواد بشرت بالعودة الى ديمقراطية ما : «التضامن الاجتماعي اساس المجتمع المصري» (المادة ٤) ؛ «تكفل الدولة الحرية والامن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المصريين» (المادة ٦) ؛ «يحظر ايداء المتهم جسمانيا او معنويا» (المادة ٣٧) ، «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة» (المادة ٤٤) ؛ «انشاء النقابات حق مكفول» (المادة ٥٥) . وفي الحقل الاقتصادي اعلن الدستور التمسك بالتخطيط وبراسمالية الدولة (المادة ٧) . بينما أكد في نفس الوقت ان «النشاط الاقتصادي الخاص حر» (المادة ٨) . واعترف الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة) بالحق في جميع الحريات ولكن «في حدود القانون» دائما ، بينما كان دستور ١٩٢٣ قد اعطى صفة مطلقة لبعض الحريات ، ولاسيما الحرية الشخصية .

اما السلطة التشريعية فقد حصرت بمجلس منتخب واحد يدعى مجلس الامة (الباب الرابع ، الفصل الثاني ، المواد ٦٥ - ١١٨) . لكن رئيس الجمهورية هو الذي يعين او يعفي الوزراء من مناصبهم (المادة ١٦٤) . ولا يسمح بالعمل لاي حزب سياسي ولكن «يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية» . هذا هو مفتاح النظام باكملة بالرغم من انه ورد في الباب السادس الذي يبحث في «احكام انتقالية وختامية» ما يلي : «يتولى الاتحاد القومي حق الترشيح لعضوية مجلس الامة» (المادة ١٩٢) .

في ٢٣ يونيو جرى استفتاء مزدوج : انتخب جمال عبد الناصر رئيسا لجمهورية مصر بنسبة ٩٩ر٨٤ بالمئة من الاصوات ، وافر الدستور المقترح بنسبة ٩٩ر٨ بالمئة من الاصوات . وبعد ذلك بشهر واحد جاء الهجوم على السويس .

في ٢٨ مايو ١٩٥٧ أسس «الاتحاد القومي» بمرسوم جمهوري وعينت لجنته

التنفيذية وكلفت بانتقاء المرشحين للانتخابات التشريعية ، وكانت اللجنة مكونة من عبد اللطيف البغدادي ، زكريا محي الدين وعبد الحكيم عامر بالإضافة الى رئيسها جمال عبد الناصر . ومن اصل ٢٨٠٥ مرشحا تقدموا في ٢٨٤ دائرة انتخابية ، كان قد أعيد تقسيمها لمنع الوفد من النجاح في مناطقه السابقة ، وافقت اللجنة على ١١٨٨ مرشحا .

واظهرت نتائج الانتخابات التي أعلنت في ١٥ يوليو ان مجلس الامة سيتسع لممثلين عن مختلف اتجاهات الطبقة الوسطى المصرية . وكان من بين المرشحين الفائزين ١٦ وزيرا ، ٣ من مستشاري الدولة ، ٤٦ محاميا ، ٤٦ مزارعا ، ٤٠ من عمدة القرى ، ٣٣ ضابطا في الجيش ، ٢٠ طبيبا ، ٢٠ موظفا كبيرا ، ٤ رجال اعمال ، مديعان اذاعيان ، شيخ واحد ، ٩ صناعيين ، ١٥ من ملاك الاراضي ، ١٤ ضابطا في البوليس ، ١٢ مهندسا ، ٩ اساتذة جامعيين ، ١٠ تجار ، ٨ قضاة ، ٨ صحافيين ، ٥ من «مشايخ البلد» ، ٤ من مراقبي الحسابات ، ٤ صيادلة ، امرأتان ، ٧ موظفين ، و٤ عمال (١) . وعقد الاجتماع الاول للمجلس في ٢٢ تموز لانتخاب الرئيس ففاز عبد اللطيف البغدادي .

في هذا الوقت كان العمل ناشطا لجعل «الاتحاد القومي» فعلا . وقد شمل المرسوم الذي صدر في ٢ نوفمبر ، تحديد دستور الاتحاد القومي والغايات منه وهي «تحقيق اهداف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني متحرر من كل استغلال سياسي واجتماعي واقتصادي» (المادة ١) . ويشرف على التنظيم لجنة تنفيذية عليا يعينها الرئيس (٢) . وفي ٩ نوفمبر اصبح العقيد انور السادات امينا عاما للاتحاد القومي .

لم يكن الحوار الذي قام في الفترة الممتدة بين عودة مجلس الامة فسي خريف ١٩٥٧ وحله في ١ فبراير ١٩٥٨ بسبب الوحدة بين مصر وسوريا ، ليرضي القادة العسكريين . فالواقع انه رغم كل الحواجز والضغوط ، ورغم تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل اعتباطي ، لم يأت المجلس «خانعا» . وقد ضم عددا كبيرا من الاعضاء المؤسرين بالإضافة الى ان غالبية مندوبي الاقاليم كانوا يفضلون النظام القديم بوجهه الزراعي . اما اليسار فلم يكن باستطاعته ان يعتمد سوى على النواب العمال الاربعة وعلى نائبين تقديميين آخرين . لكن هؤلاء النواب الستة كانوا هم الوحيدين الذين فصلوا من المجلس ، بواسطة الطعون ، بينما تم السماح لجميع النواب الآخرين بالدخول اليه (٣) . وتجمعت المعارضة الديمقراطية التي كانت قد برزت في ربيع ١٩٥٤ بشكل خفي في البداية ثم اخذت تعلن عن نفسها شيئا فشيئا . واراد النواب

ان يمارسوا السلطة التشريعية لانه لم يكن في سلطتهم اقالة الحكومة (مجلس الوزراء) .

ما الذي حدث بالضبط ؟

كان هناك بالطبع البورجوازية الزراعية القديمة التي قضي على قسم منها ، ولكن قطاعات كبيرة منها كانت لا تزال تتمتع بنفوذ واسع في الريف . وهناك البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة التي كانت تنوي السيطرة على كل التشريع الاقتصادي والمالي . وكان هناك ايضا ممثلو المهن الحرة والفنيون والخبراء الذين كانوا يريدون الاسهام في بناء المجتمع العصري الذي كان يفترض ان يكون مفتوحا للجميع وبأنواع خاص لرجال العلم والفنيين . كما كان هناك أولئك الذين يحنون الى الوفد وأولئك الذين لم ينسوا القضاء على الاخوان المسلمين . ولكن فوق كل هذا كان يهيمن ، بشكل غامض ، مزم النظام على بث الروح الديمقراطية والاصلاحية المرتبطة دائما بمطلب الاستقلال ، داخل الحركة الوطنية المصرية . ففي مصر ١٩٥٦ - ١٩٥٨ الراضخة للجهاز العسكري ، كان هناك ثمة قوة واحدة قائمة بذاتها لها فلسفتها وعقيدتها وبرنامجه وتنظيمها المستقل . كانت تلك القوة هي اليسار : اي المنظمات الشيوعية التي ما زالت غير شرعية - «الطليعة العمالية» ، الحزب الشيوعي المصري الموحد» ، «الحزب الشيوعي المصري» - بالإضافة الى القطاع التقدمي الواسع بين المثقفين وفي الحركة النقابية ، وهو قطاع وان لم يرتبط عضويا بالحركة الشيوعية، فانه كان حليفها والمعبر الشرعي عنها ، غالبا .

ومن الانصاف القول ان الماركسيين المصريين ، رغم انقساماتهم ، ووضعهم غير المرخص به ، ورغم الملاحقات التي لم تتوقف منذ ١٩٤٦ والتي بلغت ذروة القسوة في ظل النظام العسكري ، ظلوا مصممين على ان يبقوا عقل مصر السياسي . وكان خصومهم يعترفون بالمستوى الفكري الرفيع الذي يميز قياداتهم وبالنضج السياسي الذي وصلت اليه حركتهم ، وبالتجاوب الذي استطاعت الماركسية ان تلاقيه في الاوساط الجماهيرية العامة منذ نشوء اللجنة الوطنية للعمال والطلبة .

وفي معتقل ابو زعبل الذي أطلق عليه ضباط الاستخبارات اسم « مقبرة الاحياء » ، راح قادة اليسار المصري يعدّون لتوحيد الحركة الشيوعية ويضعون خطة لبناء الجبهة الوطنية ، بالاتفاق مع العسكريين ، لمواجهة مشاكل التطور السياسي والايدولوجي والاجتماعي والثقافي في مصر الجديدة . هذه الجبهة التي كان يؤذن بقيامها صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا والصداقة مع البلدان الاشتراكية وقرار رأسمالية الدولة ، وكذلك بؤادر قضية السويس . ومن معتقل ابو زعبل ارسلت، ابتداء من نوفمبر ١٩٥٥ ، أولى عرائض التأييد الى جمال عبد الناصر مع التشديد على ضرورة اعادة الحريات الديمقراطية والنظام الدستوري لتثبيت الوحدة الوطنية . وكانت «الطليعة العمالية» اول من قام بهذه الخطوة فتبعها الحزب الشيوعي المصري الموحد ، ثم الحزب الشيوعي المصري ، ثم اللجان المركزية خارج المعتقل . كانت تجربة السويس حاسمة . فعندما قصفت القاهرة ، نزلت المنظمات

الشيوعية الى الشوارع وبدأت تدريب الشباب على الرماية وتشكيل لجان المقاومة ، بينما شرع الكتاب والصحفيون اليساريون يقومون بدعاية وطنية مكثفة في مختلف انحاء البلاد أنتجت بضعة قصائد رائعة . وهكذا فان اليسار المصري كان هو الذي قام بتدعيم الجبهة الداخلية في ساعة المحنة الكبرى .

اقترن عطف الجماهير واعجابها باليسار بموجة التقدير والتأييد العارمة نحو الاتحاد السوفياتي بعد الانذار الذي وجهه المارشال بولغانين ، في ٥ نوفمبر ، الى ممثلي الدول المعتدية الثلاث قائلا : « ان الحكومة السوفياتية لن تتردد في اللجوء الى القوة لسحق المعتدين واعادة السلام في الشرق » . كان هذا الموقف معروفا لدى الجميع وكان لا بد لعبد الناصر ان يأخذه بعين الاعتبار .

في ٧ نوفمبر ١٩٥٦ ، اسس رئيس الجمهورية جريدة يومية مسائية «المساء» وعهد برئاسة تحريرها الى خالد محي الدين . وكان الغرض منها اعطاء اليسار ، واليسار غير الشيوعي اذا امكن ، منبرا شرعيا يدخل في اطار السياسة العامة للدولة . وفي الفترة الممتدة من ٧ نوفمبر ١٩٥٦ الى ١٢ مارس ١٩٥٩ ، كانت «المساء» مصنع التفكير الايديولوجي لمصر الجديدة فقد كان يشترك في تحريرها الشيوعيون والتقدميون والمثقفون الليبراليون . واعادت «المساء» التقليد القديم لصحافة الراي الذي ازدهر قبل الحرب ، وخصصت ابوابا عديدة (٤ صفحات من اصل ٨ صفحات يوميا) لنشر ابحاث ودراسات جدية يحل فيها الماركسيون المصريون المجتمع المصري في فترة الانتقال ويقدمون الحلول لمشاكله . وكان عبد الناصر يتابع ما يكتب فيها كل يوم ، ويتصل بادارتها هاتفيا على الدوام ليسأل : «الدكاتره بتوعكم بيقلولوا ايه النهار ده ؟» ...

لقد كانت اسرة «المساء» هي التي وضعت التمييز بين القومية العربية التي تبناها الدولة والمفهوم الديمقراطي للاتحاد الفيدرالي بين الدول العربية . كما انها اقترحت تعديل الاصلاح الزراعي ، ووضعت مشاريع النهضة الثقافية التي تبنى معظمها الوزراء المختصون فيما بعد ؛ ودرست سير رأسمالية الدولة ، ونشرت أفضل انتاج ادبي مصري في تلك الفترة ، وادخلت الدراسة العلمية الى صلب الاقتصاد وشددت على طابع مصر الخاص وسط المجموعة العربية .

كما تأسست عدة دور نشر في نفس الفترة منها «دار النديم» و «الدار المصرية للكتب» بادارة لطف الله سليمان ، و «دار الفكر» بادارة ابراهيم عبد الحليم ، و «المؤسسة القومية للنشر والتوزيع» بادارة حسين طلعت وريمون دويك ، و «دار الديمقراطية الجديدة» وغيرها . ونشر عدد من القصاصيين والباحثين والشعراء والفلاسفة مؤلفات دمغت بطابعها الحياة الثقافية العامة في البلاد . وعلى الرغم من ان المثقفين الماركسيين كانوا قد طردوا من الجامعة عام ١٩٥٤ ، فانهم انتجوا أفضل ما نشر في المجلات الجديدة التي كانت بعضها رسمية . ونشط المثقفون الماركسيون في ميدان المسرح وفي الاذاعة المدنية لهم «برنامجها الثاني» ، اي البرنامج الثقافي . كان طبيعيا ان يفكر حكام مصر مليا بأمر هذه القوة المستقلة التي بدأت تتجمع

وتؤثر في الرأي العام . ففي مجلس الامة قدم نائب الجيزة ، ابو الفضل الجيزاوي ، اعتراضا على سلطة وزير الداخلية المطلقة على معسكرات الاعتقال ، ومعاملة المعتقلين ، وشرعية الاعتقال الاداري ، وتحولت الجلسة الى جلسة صاخبة .

وقبلها بأيام قليلة - في ١٠ ديسمبر بالضبط - كان على كمال الدين حسين ، وزير التربية والتعليم والمسؤول عن تطهير الحركة الطلابية ، ان يستمع الى اغلبية أعضاء مجلس الامة وهي تأمره بفتح ابواب الجامعة لكل متخرج ثانوي يطلب الدخول اليها . وكان هذا جزءا من الحملة التي شاركت فيها الصحف ووقفت فيها الى جانب النواب ضد اخضاع الجامعة لنظام عسكري . وامام موجة الاستنكار العامة ، اضطر كمال الدين حسين الى الاستقالة ، لكنه عاد عنها بأمر من رئيس الجمهورية ، وجرى حل مجلس الامة .

في هذا الجو الذي اشاعه مؤتمر باندونج والانذار السوفياتي وانتصارات اليسار ، كان الطعن موجه الى مبدأ الديكتاتورية العسكرية بالذات . وكان كل ما في هذا الجو يدعو عبد الناصر الى التقدم لفتح الطريق امام القوى الشعبية الصاعدة ، وتركيز نظامه على المزيد من الحريات من اجل تأمين ضمانات افضل لمستقبله . كان رئيس الجمهورية يتمتع بشعبية قوية في تلك الفترة ، لكن مساعديه ، وجهازه العسكري على الاخص ، كانوا مكروهين ومحتقرين من الجميع . وكان يستطيع ، لو شاء ، ان يحكم البلاد مستندا الى تأييد القوى الجديدة - الطبقة الصناعية المتوسطة ، الملاك الصغار والمتوسطون ، المهنيون ، المثقفون اليساريون ، النقابات - شرط ان يعترف بكياناتهم المستقلة ، اي بحقهم في تشكيل احزاب سياسية . لم يكن احد ينكر عليه السلطة ، لكن اكثرية مؤيديه كانوا ينشدون الرجوع الى الحياة الديمقراطية . كانت هناك امكانية لقيام حركة شعبية تقدمية ، شبيهة بتلك التي عرفت في البلاد في ربيع ١٩٥٤ ، ولكنها اشد ساعدا منها ، لانها كانت ستأتي بعد باندونج واحداث السويس .

في هذا الوقت بالذات وبينما كان الفكر السياسي قد وصل الى درجة بالغة العمق والغنى ، برزت القضية الوجودية السورية . في البداية كان كل شيء يتجه نحو الافضل ويجري كما ينبغي : الامة العربية توطد نفسها ، وكان من الطبيعي ان تكون مصر وسوريا في الطليعة ، وقد ربطتهما منذ العصور القديمة تجارب كثيرة مشتركة . وبعد انهيار الوحدة وبعد النقد الذاتي المذهل الذي قدمه رئيس الجمهورية في ١٦ اكتوبر ١٩٦١ كشف محمد حسنين هيكل ، مستشار الرئيس عبد الناصر والناطق باسمه ورئيس تحرير «الاهرام» ، عن الجانب الآخر من الوحدة (١) . وقد كررت روايته الكثير مما كان يعلنه خالد بكداش وتنشره صحيفتا «الاخبار» و«النداء» كل اسبوع في بيروت .

١ - محمد حسنين هيكل : «ماذا جرى في سوريا» ، - القاهرة ، ١٩٦٢ - .

في ١ فبراير ١٩٥٨ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر وشكري القوتلي ولادة الجمهورية العربية المتحدة . وفي ٥ فبراير وافق مجلسا النواب في البلدين على الوحدة . وفي ٢١ فبراير جرى تأكيد ذلك بواسطة استفتاء شعبي في البلدين وانتخب عبد الناصر لرئاسة الجمهورية ، بأكثرية ساحقة . وعلى الفور تم حل المجلسين النيابيين . وأعلن في ٥ مارس دستور مؤقت جديد للجمهورية العربية المتحدة . وفي الثامن من ذلك الشهر وقعت اتفاقية بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن لإنشاء اتحاد الدول العربية . هكذا تمت الوحدة وسط تهليل عام رغم أن رجل الشارع في مصر لم يخف بعض الدهشة للاتجاه العربي الذي طرأ على مصيره .

بذلك وجد العسكريون والبورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة مجالا جديدا للتحالف فيما بينهم . إذ أن ولادة الجمهورية العربية المتحدة لم يكن يسمح لهم بتجميد اليسار فحسب ، بل سيكون إشارة لبدء حركة استثمار وفتح أسواق جديدة لتصريف المنتوجات المصرية ، وفتح مجالات لتوظيف الخريجين الجامعيين المصريين ، أي باختصار جعل سوريا اقليما مصرية .

والواقع أن عامي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ شهدا ازديادا ملموسا في التبادل التجاري وخاصة في التصدير ، بالإضافة الى توزيع جغرافي جديد لزبائن مصر .

في ٢١ يناير ١٩٥٨ تمت الموافقة على مشروع الخمس سنوات للتصنيع الذي قدمه عزيز صدقي وزير الصناعة الجديدة وفي ١ يونيو أذيع المشروع وهو يقضي بتوظيف ٢٥٠ مليون جنيه خلال خمس سنوات منها ١٦٤٠٥ جنيه في الصناعة ، ٢١٦٥ مليون جنيه في مصادر المعادن ، و ٣٥ مليون في البترول . وكان مؤملا عند نهاية السنوات الخمس ، أن يرتفع الدخل القومي بمقدار ٨٦٠٥ مليون جنيه والوارد الوطنية بمقدار ٢٢٥ مليون جنيه ، وأن يزداد عدد العمال بنسبة ٥ بالمائة وتزداد أجورهم بمقدار ٥٥ مليون جنيه (١) .

وفي ٥ ديسمبر أعلن عبد الناصر أن المشروع سينفذ خلال ثلاث سنوات ، «عند ذلك سيرتفع الدخل القومي بمقدار ١٣٠ مليون جنيه . ستخلق الخطة فرص عمل لنصف مليون عامل . ستصبح حصة الصناعة في الدخل القومي ٢٢ بالمائة ... علينا أن نعمل أسرع من الماضي بمرتين : مرة لازالة تخلف الاعوام المائة الماضية ، ومرة لتوفير العمل لـ ٣٥٠ ألف نسمة تولد كل سنة» .

والملاحظ أن المساعدة السوفياتية ، بموجب اتفاق ٢٩ يناير ١٩٥٨ ، كانت ضخمة بالفعل : ٧٠٠ مليون روبل بفائدة ٢٠٥ بالمائة تسدد على مدى ١٢ عاما ، على أن يدفع القسط الاول بعد خمس سنوات . لقد تغير هيكل التجارة الخارجية المصرية

١ - «الاهرام» ١ يونيو ١٩٥٧ : حتى ديسمبر ١٩٥٨ بلغ مجموع قيمة التسليفات ٤٣٠٠٥ مليون جنيه منها ١٧٢ مليون جنيه (٢٨٣ بالمائة) للصناعة ، وحصلت التجارة على ٥٩٨٨ بالمائة من المجموع (NBE, Credit and Banking Developments in 1958 (Cairo, 1958) P. 73).

بشكل اساسي : في عام ١٩٥٧ جرى شحن ثلاثة أخماس صادرات القطن الى البلدان الاشتراكية وعقدت سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية مع الجمهوريات الديمقراطية في اوروبا ومع جمهورية الصين الشعبية ، وقامت مفاوضات واتفاقيات مع بلدان اخرى عديدة ، خاصة المانيا الغربية التي ستسبق في وقت لاحق جميع منافسيها الغربيين وتزاحم الاتحاد السوفياتي بشكل مباشر . كما ستلعب اليابان وايطاليا واسبانيا دورا مهما في التبادل التجاري مع مصر . وفي ٢٧ مارس ١٩٥٨ ارسل الدكتور عمري ، رئيس البنك الاهلي المصري حينذاك ، مذكرة اعتراض تعبر عن رأي المصالح المالية قال فيها ان سياسة مصر الاقتصادية تقودها الى أزمة لانها تسير باتجاه الاتحاد السوفياتي ، ومصر لا تستطيع ان تستغني عن الغرب ، حليفها التقليدي .

وهذا يعني ان البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة لم تكن راضية عن الاتجاه الذي فرضته احداث السويس على النظام العسكري . صحيح انه تم فتح اسواق جديدة ، ولكن الحذر كان ضروريا ، لتلافي اي شيء يمكن ان يعرض مصر للخطر الشيوعي داخليا وخارجيا . ولهذا فان تلك البورجوازية شعرت بالارتياح العميق عند اعلان الوحدة مع سورية . وقد ارسل «مجمع مصر» وبنك القاهرة فريقا من الخبراء الى سوريا وجرى فتح فروع لهما هناك ، بعد بضعة اسابيع من الوحدة . وازداد هذا الاتجاه خلال سنوات ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، و ١٩٦١ .

ولكن لم يكن كل شيء يسير سيرا حسنا ، على الجبهة الداخلية ، بين الحليفين الكبيرين . فقد أعلنت الحكومة سلسلة من القوانين المتعلقة بالصناعة يختص احدها (رقم ٢١ لعام ١٩٥٨) «بتنظيم وتشجيع الصناعة في الاقليم المصري» ويفرض عليها ان تسير حسب اهداف الخطة . وفي ٢٩ مايو انشئت الهيئة العامة لدعم الصناعة فازداد تدخل الجهاز الحكومي في شؤون القطاع الصناعي ، لان هذه الهيئة كانت تضم خمسة اعضاء يعينهم وزير الصناعة وخمسة ممثلين عن اتحاد الصناعات المصرية وخمسة اعضاء من كبار الموظفين . وفي نفس اليوم ، ثم في ٩ يونيو ، صدر قراران بانشاء «غرف الصناعة» التي بلغ عددها ٢٠ غرفة «على ان تعتبر مؤسسات عامة» . واخيرا في ٢٩ مايو ، أعيد تنظيم اتحاد الصناعات المصري الذي لم يكتف وزير الصناعة بتعيين رئيس مجلس ادارته فقط ، بل عين ثلث اعضائه كذلك (١) . واصبح الدكتور محمد أحمد سليم ، وهو مهندس كبير يؤيد النفوذ الاميركي ، رئيسا للاتحاد ، في ٢٥ ابريل ١٩٦٠ (٢) .

١ - «ملحق اضافي حول التشريع الجديد لتنظيم الصناعة وتشجيعها في الاقليم المصري» في EI (June 1958)

٢ - «التركيب الجديد لمجلس ادارة اتحاد الصناعات والغرف الصناعية» في : EI, XXVI, No. 5 (1960), PP. 5 - 8

ضم مجلس الادارة الجديد الذي كان اعضاؤه كلهم مصريون (ومسلمون) ، مزيجا من التكنوقراطيين والاثرياء القدماء لصالح الفئة الاولى .

ثلاثة احداث ميزت عام ١٩٥٨ ، العام الذي قام فيه الجهاز العسكري ، يعضده الاتحاد السوفياتي بقوة بعد السويس ، ببدء محو نتائج تجربة السويس ، وخاصة مقاطعة الدول الاوروبية .

راينا الى اي حد كان نشاط اليسار فعلا ، رغم انقسام الشيوعيين ، عند بدء عمل مجلس الامة . والآن ، شكلت المنظمات الشيوعية الثلاث في ربيع ١٩٥٧ ، لجنة تنسيق ، تطورت في الخريف لتصبح لجنة للوحدة . وفي نوفمبر اندمج الحزب الشيوعي المصري والحزب الشيوعي المصري الموحد واسسا الحزب الشيوعي المصري المتحد ، بينما غيرت «الطليعة العمالية» اسمها الى الحزب الشيوعي المصري للعمال والفلاحين . واخيرا ، اندمجت هاتان المنظمتان في ٨ يناير ١٩٥٨ لتؤلف الحزب الشيوعي المصري ، وكان ذلك قبل ثلاثة اسابيع من اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة . لقد كانت تلك فترة الاندماجات . وبالنسبة للشيوعيين المصريين ، كانت هذه الخطوة نتيجة جهود مضنكة بذلت منذ سنة ١٩٤٥ في جو من الملاحقات المتصلة في ذروة انتفاضات حصلت داخل المجتمع المصري . ولم يخطئ الجهاز العسكري في تقييم ذلك : ما كان يثير السخط اصبح ، او يستطيع ان يصبح ، خطرا (١) . والحدث الكبير الثاني الذي عجل بوقوع الازمة هو مؤتمر الشعوب الاسيوية - الافريقية الذي عقد في القاهرة من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ الى ١ يناير ١٩٥٨ (٢) . نظم اليسار لهذه المناسبة ، في الصحافة والاذاعة والجامعات والنقابات ، تظاهرة ضخمة ضد الاستعمار ، مشددا على دور الحريات المدنية في العمل الشعبي . واقلت الامر من ايدي الرجال الرسميين الذين يديرون المؤتمر ، والمرتبطون بالسياسة الرسمية التي لا تزال تعتمد ، في كل الاحوال ، مبادئ باندونغ اساسا لها ، واضطروا الى ترك الامور تأخذ مجراها . لكن الامانة العامة للمؤتمر اتخذت القاهرة مقرا لها ، ووضع على رأسها ارستقراطي سابق وضابط فرسان ومؤلف عشرات من المسلسلات الصحفية ، هو يوسف السباعي ، وذلك في محاولة لمراقبة تطورها الثوري بشكل اكثر فعالية .

وكانت الثورة العراقية في ١٤ يوليو ١٩٥٨ ، الحدث الثالث الحاسم . فقد شهدت اسابيعها الاولى ازدهارا مدهشا للديمقراطية في العراق حيث كان الحزب الشيوعي اقوى الاحزاب ويمارس نفوذا فعلا في مجال الدعاية والتنظيم . وقد شكل الحزب جبهة وطنية يتعاون فيها مع الحزب الوطني الديمقراطي (كامل الجادرجي) ومنظمات اخرى اقل أهمية . وترك اللواء عبد الكريم قاسم لهذه المنظمات حرية

١ - راجع A. Jacoviello: «Verso La Creazione in Egitto di un Unico

Partito Comunista», L'Unita, May 14, 1957. الاحزاب المعنية وحدها تعرف كل التفاصيل.

٢ - راجع : «مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية - الاسيوية : الخطب الافتتاحية والقرارات والخطب

الختامية» ، وقد نشرته الامانة العامة الدائمة بالعربية وبالفرنسية وبالانكليزية (القاهرة ، ١٩٥٨) .

العمل لتأمين قوة من شأنها ان توازن قوة البعثيين ، انصار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وشجع الفكرة القائلة بأن عراق ١٩٥٨ يمثل افقا مختلفا لكل الوطنيين العرب وهو البديل الديمقراطي والتحرري للقومية العربية بدل الطريق الديكتاتوري الذي يفترض ان جمال عبد الناصر يمثل .

منذ خريف ١٩٥٨ ، قام جهاز القمع والدعاية بتضييق الخناق على اليسار المتهم بترقة الصفوف ، في الداخل والخارج . واعيد توقيف قادة نقابيين كان قد أفرج عنهم من معتقل ابو زعبل منذ اقل من سنة . واستأنفت المحاكم العسكرية النظر في الدعاوى المقامة على الشيوعيين .

في سبتمبر ، استدعى انور السادات احد قادة الحزب الشيوعي المصري ، وهو شخصية معروفة في عالم الادب ، وحاول خلال سبع ساعات اقناعه بضم حزبه الى الاتحاد القومي ، والا فعلى الشيوعيين ان يفهموا ان مصيرهم سيكون كمصير الاخوان المسلمين ، أي التحطيم بواسطة التعذيب . اصطدم الامين العام للاتحاد القومي برفض مهذب ، ولكنه نهائي . وشنت حملة صحفية واذاعية عنيفة جدا ضد الحكم في العراق ، عدو القومية العربية . وفي ١٢ اكتوبر اعلن جون فوستر دالس ، الذي كان قد أكد في ٦ ابريل ان «الولايات المتحدة متفاهمة تماما مع الرئيس عبد الناصر» ، اعلن استئناف المساعدة الاميركية لمصر ، وبلغت الدفعة الاولى ١٣ مليون دولار .

اختار جمال عبد الناصر مدينة بورسعيد و ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ ، ذكرى الانتصار على العدوان الثلاثي ، لشن حملته ضد اليسار ، وخاصة الحزب الشيوعي . وقال ان هؤلاء هم : «تجمعات ظهرت ضد الوحدة . وآسف ان اقول ان هذه العناصر التي ظهرت انما لم تكن قد استطاعت ان تواجه الشعب قبل الآن ، ولكنها تريد ان تخدع الشعب ، وتنشر بينه البلبلة ، وتنشر بينه الاشاعات ، حتى يكون مطية للاستعمار ، او لاعوان الاستعمار او للصهيونية . . . والحزب الشيوعي في سوريا رفض ان تكون الامة امة واحدة تحارب اعداء القومية العربية واعداء الوحدة العربية . بل ورفض ايضا القومية العربية والوحدة العربية واعلن بعض افراده في الاسبوع الماضي انهم ينادون بالانفصال ، وينادون بالألا تكون هناك وحدة عربية او قومية عربية . ان هذه هي الدعوة للصهيونية لكي تنفذ بين ارجاء القومية العربية وتستغل بلادنا (١) .

وفي ١ يناير ١٩٥٩ ، عند فجر رأس السنة وبينما كانت الاحتفالات لا تزال قائمة ، جرى اعتقال ٢٨٠ من قادة ومسؤولي الحزب الشيوعي المصري . وقبلها بساعات قليلة كان عشرات الكتاب قد أرسلوا رسالة طويلة الى الرئيس ، يدافعون فيها عن شرف اليسار ويذكرونه بتأييدهم لسياسة الجمهورية العربية المتحدة الحيادية والمناوئة للاستعمار ، وهي السياسة التي جرى تشويه سمعتها في بورسعيد . وابلغت اسرة «المساء» ، التي تأثرت جزئيا بموجة القمع ، الرئيس ، انها

ستستمر في تأييد السياسة العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ولكن دون ربط نفسها بالحملة التي تشنها الصحافة كلها ضد الشيوعيين العرب وضد العراق والاتحاد السوفياتي ، فقررت السلطات الاحتفاظ «بالمساء» أملا باستخدامها مرة أخرى .

وفي نفس الفترة تقريبا ، قام العقيد عبد الوهاب الشواف بانتفاضة في الموصل بشمال العراق (مارس ١٩٥٩) ، فغرقها سلاح الطيران العراقي والميليشيا الشيوعية بالدم . وظهر رد الفعل في الجمهورية العربية المتحدة ان وقت الإدارة قد ولى، وأنه ينبغي هذه المرة تدمير جهاز الاحزاب الشيوعية وكذلك اسكات التقدميين ، وخاصة المثقفين والنقابيين . وفي ١٢ مارس أقيمت خالدة محي الدين ، رئيس تحرير «المساء» من منصبه ؛ وفي اليوم التالي جرى طرد ما تبقى من أسرة التحرير. وقامت مظاهرات ضخمة حول النعوش الرمزية لضحايا الموصل يقودها الاتحاد القومي ، في القاهرة والاسكندرية تهتف بالموت للشيوعيين . وفي ٢٠ مارس ، شملت حملة الاعتقالات الثانية عدة مئات ، بل عدة الاف من الناس في سوريا ومصر (١) .

هكذا اضمحلت «فترة باندونغ» في جو من الارهاب . ولكن ، بعد مرور ثلاثة عشر شهرا على شن الحملة ضد اليسار ، صدر قانونان (رقم ٣٩ و ٤٠ بتاريخ ١١ فبراير ١٩٦٠) بتأميم بنك مصر والبنك الاهلي المصري . ثم صدرت ، في تموز ١٩٦١ ، سلسلة القوانين «الاشتراكية» . ما الذي حدث في القمة ؟

العامل الاساسي خلال هذه المرحلة الثانية (يناير ١٩٥٩ - يونيو ١٩٦١) ، كان التزايد الكبير والمستمر لدور الدولة في الحياة الاقتصادية ، على حساب القطاع الخاص . وقد جرى ذلك عبر عدة طرق: توسيع عمل المؤسسة الاقتصادية ومبادرات الدولة في الحقل الاقتصادي ؛ اصدار شبكة من القوانين تؤمن اشراف الدولة على الصناعة وعلى الشركات المساهمة ؛ واخيرا ، مشروع السنوات الخمس ١٩٦٠ - ١٩٦٥ (★) .

١ - حول حملة الاضطهاد يمكن مراجعة مجموعات «الاخبار» الاسبوعية و«النداء» اليومية اللتان تصدران في بيروت (١٩٦٠ - ١٩٦١) ، ومجموعة Solidarité الصادرة في باريس من ١٩٥٥ الى ١٩٦٠ ، ودراستين لعادل منتصر في «الازمنة الحديثة» :

XVI (1960), PP. 418 - 41, and XVII (1961), PP. 184 - 192;

World Marxist Review (London, 1960 and 1961) ومجموعات :

★ فيما يلي عرض لخطط التنمية المختلفة : بدأ العمل في الخطة الخمسية الاولى في ١ يناير ١٩٥٨ ، ولكن في ٥ ديسمبر من نفس السنة جرى استبدال تلك الخطة بخطة ثلاث سنوات . وفي ٢ اغسطس ١٩٦٠ اعلنت خطة العشر سنوات التي تهدف في نهايتها الى مضاعفة الدخل القومي ، ولكن كان هناك ضمن هذه الخطة العامة خطتين محددتين تبلغ فترة كل منهما خمس سنوات . لذلك فان =

ومن بين مشاريع الدولة المباشرة ، استرعى اثنان انتباه القادة العسكريين : قناة السويس والمؤسسة الاقتصادية . فعند وفاة الدكتور حلمي بهجت بدوي ، عيّن العقيد محمود يونس رئيسا لهيئة قناة السويس ، وانتهت المفاوضات الصعبة بين الحكومة المصرية والبنك الدولي في ٢١ ديسمبر ١٩٥٩ وأسفرت عن حصول المؤسسة الاقتصادية على قرض بمقدار ٥٦،٥ مليون دولار من البنك الدولي ، بالإضافة الى ٥ مليون جنيه أخرى من فريق من البنوك الاميركية للقيام بأعمال ضرورية لتحسين الملاحة في قناة السويس وذلك بفائدة ٦ بالمائة تسدد خلال ١٥ عاما (١) واثبتت الادارة المصرية ، باشراف مهندسي الجيش ، انها اكثر حيوية وفعالية من الشركة العالمية القديمة : كان دخل القناة عام ١٩٥٥ ، ٣٦ مليون جنيه ، فبلغ خلال ١٩٦٠ - ١٩٦١ حوالي ٥١،٥ مليون جنيه ؛ وخلال ١٩٥٥ عبرت القناة ١٤،٦٦٦ سفينة تبلغ حمولتها ١١٥ مليون طن ، فارتفعت هذه الارقام بنسبة ٦٠ بالمائة عام ١٩٦٠ ، اي الى ١٨،٧٣٤ سفينة تبلغ حمولتها ١٨٥ مليون طن ؛ وارتفع عدد المرشدين ، وكلهم يحملون شهادات ملاحية ، من ٢٠٦ الى ٢٢٦ مرشدا بينهم ١٤١ مصرياً ؛ واخيراً ، خصصت الهيئة الجديدة ٢٥ بالمائة من وارداتها لاعمال تحسين القناة بدلا من الـ ٤ بالمائة التي كانت مخصصة قبل التأميم (٢) . واستنتج مجلس قيادة الثورة من ذلك ان الخبراء العسكريين قادرين على توفير ادارة اكثر فعالية للمشاريع الضخمة من زملائهم المدنيين ، وخاصة اولئك الذين يعملون في القطاع الخاص .

فيما يتعلق بالمؤسسة الاقتصادية استبدل حسن ابراهيم الذي لم يكن كفوءاً ، بالدكتور القيسوني الذي احاط به فريق من المساعدين يضم الخبراء المدنيين والضباط الكبار . وارتفع حجم الاعمال بدون توقف اذ انضم «مجمع مصر» اولاً ثم «مجمع عبود» على الاقل جزئياً ، الى المؤسسة الاقتصادية . ففي «مجمع مصر» اتخذت شركة مصر للتجارة الخارجية وهي اهم شركة مصرية في هذا الحقل ، الخطوة الاولى في هذا الاتجاه ؛ وتبعتها شركة اصباغ بيضا ، كبرى مصانع النسيج ، ثم شركة مصر للتأمين ومصر للطيران (شركة الطيران الوحيدة في البلاد) ؛ واخيراً شركة مصر للملاحة البحرية قد تمت كل عمليات الانضمام الجزئية هذه الى المؤسسة الاقتصادية خلال ١٩٥٨ - ١٩٥٩ . وفي الوقت نفسه انضمت الى المؤسسة الاقتصادية البوسطة الخديوية ومصانع الاسمدة الكيماوية التي يمتلكها احمد عبود . وقد كانت هذه شركات مزدهرة ازدهارا كبيرا وجاء انضمامها

= اي اشارة الى «الخطه الخمسية الاولى» يعني خطه ١٩٦٠-١٩٦٥ . راجع : باتريك اوبريان «الثورة في نظام مصر الاقتصادي» ، لندن ١٩٦٦ ، ص ١٠٤ - ٣٠٠ .

١ - «الاهرام» ، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٩ .

٢ - المؤتمر الصحفي الذي عقده محمود يونس بمناسبة الذكرى الخامسة لانسحاب المرشدين الاجانب من قناة السويس : «الاهرام» ، ١٥ سبتمبر ١٩٦١ .

الى المؤسسة الاقتصادية نتيجة لضغط الحكومة . والواقع ان «مجموع الارباح التي وزعت خلال سنة ١٩٦٠ وصلت الى ١٦ مليون جنيه مقابل ١٣٠٥ مليون جنيه عام ١٩٥٩ - اي بزيادة ١٨٠٥ بالمائة» (١) . ومثل عملية الضم هذه كان لا بد ان تعتمد على التنظيم الذي لم يكن هناك مفر منه لانجاح الخطة .

الواقع ان الخطة الخمسية الاولى ، التي اصبحت خطة الثلاث سنوات فيما بعد ، اعطت دفعة لعملية التصنيع ولكنها فعلت ذلك مسببة الاخلال بالميزانية الامر الذي اشار اليه الخبراء على الفور والقوا مسؤوليته على الدكتور عزيز صدقي . وراح حسن عباس زكي ، الذي اصبحت فيما بعد وزير الخزانة في مجلس الامة ، والدكتور كوستنر ، مدير قسم الابحاث في البنك الاهلي المصري آنذاك ، وآخرون ، يؤكدون اهمية اتباع سياسة مالية سليمة ، وتأمين الاسواق الضرورية (٢) . والحقيقة ان هذه الخطة لم تكن سوى ميدان تجربة ، ولكن الفريق الجديد بادارة الدكتور القيسوني والدكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن ، انكب على العمل . وفي ٢٧ نوفمبر ١٩٥٨ القى الرئيس عبد الناصر خطابا مهما امام مؤتمر التعاونيين ، فتطرق بالتفصيل الى فكرة التخطيط وتحدث عن موارد التمويل الخارجية : ٦٢ مليون جنيه من الاتحاد السوفياتي ، ٤٤ مليون جنيه من المانيا الغربية ، ٣٠ مليون جنيه من اليابان ، و ٧٠٥ مليون جنيه من المانيا الشرقية (٣) .

«في سبيل مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات ...» - هذه كانت مقدمة المرسوم رقم ١٣٢٧ الصادر في ٢ اغسطس ١٩٦٠ الذي وضع اهداف التخطيط وحدد «الاهداف العامة للخطة للسنوات الخمس الاولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥)» . وقد قدر الدكتور ابراهيم حلمي عبدالرحمن ان الدخل القومي سيرتفع ، خلال عشر سنوات ، من ١٣٠٠ مليون جنيه الى ٢٦٠٠ مليون جنيه في ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ؛ وسترثف مصاريف الاستهلاك آنذاك الى ٢٠٠٠ مليون جنيه بدلا من ١١٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ؛ وستبلغ المدخرات الوطنية ٦٠٠ مليون جنيه بدلا من ٢٠٠ مليون جنيه في ١٩٥٩ - ١٩٦٠ (٤) . وقد استهدفت الخطة الخمسية الاولى

١ - «Stock Exchange», in NBE Econ. Bull., XIV, No. 1 (1961), P. 546.

٢ - ويلوك ، المصدر المذكور ، ص ١٤٩ - ١٥٦ .

٣ - مما يلفت الانتباه ملاحظة ان الحرص الذي يسيطر على اطروحة الدكتور القيسوني ينصب على تجنب ازمة جديدة ، ولهذه الغاية فقد دعا الى قيام الدولة بالتخطيط .

٤ - أ. هـ. عبد الرحمن : «التخطيط القومي» ، ص ٣٠ (القاهرة ، ١٩٦١) . ما زالت الدراسة الاساسية هي اطروحة محمود امين انيس : «دراسة في دخل مصر القومي» في 2 - EC, No. 261 (1950), PP. 659 - 924.

وكذلك : EC, XLIX, No. 271 (1953) وهي تخبرنا ان الدخل القومي الذي كان يبلغ ١٧٠ مليون جنيه عام ١٩٣٩ ، وصل الى ٨٥٥ مليون جنيه عام ١٩٥٠ (ص ٢٠) .

(١٩٦٠ - ١٩٦٥) زيادة الدخل القومي بنسبة ٤٠ بالمائة ، مع زيادة ٨١،٨ بالمائة في قطاعات الصناعة والكهرباء والبناء . وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف يجب ان يرتفع الانتاج المحلي بنسبة ٤٢،٦ بالمائة حيث ان نسبة القطاعات المذكورة هي ٦٠،١ بالمائة . ولكي يتم ذلك يجب توظيف ما مجموعه ١٦٩٧ مليون جنيه منها ٤٣٩ مليونا في الصناعة ، و ٢٣٧ مليونا في المواصلات ، و ١٤٠ مليونا في الكهرباء . كما سيرتفع عدد العمال غير الفنيين بنسبة ١٧ بالمائة ، بينما تكون نسبة زيادتهم في قطاع « الصناعة والكهرباء والبناء » ٢٥،٤ بالمائة ، وستزداد الاجور بنسبة ٣٤ بالمائة ، وسترتفع طاقة العامل على الانتاج بمعدل ٢١،٨ بالمائة ونسبة ٢٩،٤ بالمائة في قطاع العمال غير الفنيين . وسيرتفع الادخار المحلي بالنسبة للدخل القومي من ١١ بالمائة الى ٢١ بالمائة مؤمنا بذلك تمويل ٦٥ بالمائة من خطة الاستثمارات على الاقل . اما الاستهلاك فيزداد بنسبة ٢٤ بالمائة (١) .

اما الاعتبارات التي تبرر المشروع فهي الآتية : قبل كل شيء ، عجز القطاع الخاص عن تنمية الدخل القومي بالنسب وخلال المدة التي يفرضها تزايد السكان ؛ ثانيا ، ضرورة «نمو متوازن للاقتصاد الوطني» ، واخيرا ، حجة سياسية : « اذا لم يتم اخضاع الاقتصاد الوطني للتخطيط ، فان الفجوة (في الثروة والدخل بين طرفي المجتمع) ستستمر في النمو وستؤدي الى انقسام مجتمعا الى طبقتين متميزتين : طبقة اقلية ، يقل عددها باستمرار ، وتملك مدخول الانتاج ، وطبقة اخرى يزداد عددها باستمرار ، وهي الطبقة التي لن تتمتع الا بقسط ضئيل من مدخول الانتاج . وليس من الضروري التشديد على النتائج الخطيرة التي يؤدي اليها مثل هذا الوضع في المجال الاجتماعي» (٢) . بالفعل ، وهنا ايضا اظهر القادة العسكريون تبصرا اكثر من الراسمال الكبير .

ورأس المال الكبير هذا كان مطلوبا منه بالحاح ان يظهر بعضا من روح المبادرة في ظل الدولة . وقد التقى ممثلو الفئتين الرئيسيتين في الحكم حيث تبجح كل منهما بقوته ، ولكن ، رغم ذلك ، كان الجناح العسكري - الضباط والخبراء - هو المنتصر مرة تلو الاخرى .

لم دعوة رأس المال الخاص هذه ؟ فسّر عزيز صدقي ذلك بسذاجة لها دلالتها ، في تلك الظروف ، اذ قال في ديسمبر ١٩٥٩ : «بما انه كان من الضروري بالنسبة الينا ان نحقق التنمية الاقتصادية بمعناها الواسع وبأسرع ما يمكن ، فانا وجدنا من

١ - «مشاريع الخطة الخمسية الاولى التي ستبدأ في عام ١٩٦٠» في : EI, XXVI, No. 6
 7 - 3 (1960), PP. وكذلك «مشاريع الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٠ - ١٩٦٥» في :
 8 - 422 (1960), PP. 49 (1960), COC, XVII, No. 17 - 8 Ibid, PP.

الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦٢ ، المرجع المذكور ، ص ٧٨ - ٩٤ .

UAR Résumé, op. cit., PP. 9 - 10.

٢ - راجع

الضروري اعطاء رأس المال الخاص ، بكل امكانياته ، فرصة المساهمة في المشاريع الصناعية ، اما منفردا ، او بالاشتراك مع رأس مال القطاع العام» (١) . وأشار مفكر تكنوقراطي ، هو جمال العطيبي ، صراحة الى انه «اذا كانت الحكومة تفضل نظرية الاقتصاد المختلط على التأمين فلأنها تفضل ان يساهم رأس المال الخاص (في مشاريع التنمية) جنبا الى جنب مع القطاع العام ، بدلا من ان تتحمل وحدها كل عبء تمويل المشاريع واستغلالها» (٢) . بتعبير اخر ، اذا وجه القادة العسكريون الدعوة للمبادرة الخاصة ، رغم نجاح القطاع العام الذي لا ينكر ، فان ذلك لانهم كانوا ينوون الانتفاع للنهاية من مواردها وامكانياتها التي لم تستعمل بعد، وجعلها تساهم بذلك بطريقة ما، لان الدولة لم تكن تملك ، حتى هذه الفترة ، كل الوسائل المالية او التنظيم الضروري لتأمين التقدم اللازم .

ما هي الاسس التي كان يعتمد عليها رأس المال المصري الكبير ، في هذه الفترة ، في اتخاذ قراراته ؟

في مجال السياسة الداخلية ، لم يعد مجلس الامة ، منذ اعلان الوحدة المصرية - السورية ، المجلس الذي ، برغم كل شيء ، يستطيع فيه الصناعيون ورجال الاعمال والاطراف المالية والمهنية ان يسمعوا صوتهم ويفتحوا الطريق امام بعض الاجراءات ، او حتى ان يوقفوا بعضها الآخر (بطريقة غير مباشرة) الذي كان يبدو لهم متسرعا . ولكن خسارة هذه المؤسسة ، التي لم تكن في نهاية الامر سوى مسرحا «لتنفيس» الاراء ، جرى تعويضها من خلال نقطتين هامتين : تفكيك اليسار في مصر نفسها ، وفتح السوق السوري امام طموحات الاحتكارات المصرية .

ولم تستطع السجون التي حولت الى معسكرات اعتقال - «محاريق» في واحة الخارجة ، والسجون العسكرية في «القلعة» وابو زعبل - ان تمنع تسرب الانباء المتقطعة عن المعاملة السيئة والتعذيب اليومي . وهكذا وصل خبر وفاة كل من الموظف الحكومي ، محمد عثمان ، تحت التعذيب في طنطا (٢ ابريل ١٩٥٩) ، وطالب الاقتصاد مصطفى شوقي في طنطا (١ يونيو ١٩٥٩) ، والدكتور فريد حداد ، وهو طبيب معروف في القاهرة ، في السجن العسكري في الاسكندرية (٢٨ نوفمبر ١٩٥٩) ، وسعد تركي ، وهو موظف في بلدية بني سويف (٣١ ديسمبر ١٩٥٩) في نفس السجن حيث شمل الضحايا علي متولي ديب ، احد اعضاء نقابة عمال النسيج في شبرا الخيمة (٣ يناير ١٩٦٠) ، وشهدي عطية الشافعي ، مفتش اللغة الانكليزية في وزارة التعليم سابقا ، وكاتب ورئيس سابقا لدار الابحاث العلمية والمجلة الاسبوعية «الجماهير» (١٥ يونيو ١٩٦٠) ، والمهندس محمد رشدي خليل ، منظم المقاومة الشعبية في شبرا (٢٥ يوليو ١٩٦٠) ، وسيد أمين ، زعيم نقابة النسيج في

١ - مقابلة في «روز اليوسف» ، عدد ١٦٤٤ (١٤ ديسمبر ١٩٥٩) .

٢ - «ليس هناك اتجاه عام للتأمين» ، «الاهرام» ، ٦ مارس ١٩٦٠ .

القاهرة (اكتوبر ١٩٦٠) (١) .

وفي ١١ ديسمبر ١٩٦٠ ، نشرت «الاعبار» الاسبوعية في بيروت نص وثيقة اليمّة عن التعذيب في مصر ، بتوقيع ابو سيف يوسف واسماعيل المهداوي واحمد سالم . وفي ٢٣ منه ، اوقف الثلاثة بالاضافة الى فريق مؤلف من ٢٠٠ مناضل (٢) . ولا بد ان آلام اليسار المصري هذه ، التي احاط بها الصمت وجو حرب مقدسة ضد الماركسية ، قد هدأت من تخوفات رأس المال الكبير الذي لم يجرؤ هو نفسه ان يذهب الى هذا الحد الا في ١٩٣٠ - ١٩٣٥ تحت الحكم الحديدي لاسماعيل صدقي .

في نفس الوقت الذي كان يحطم فيه اليسار ، كان النظام العسكري يفتح ابواب سوريا امام رؤوس الاموال المصرية . وقد كان «مجمع مصر» وبنك القاهرة في الطليعة بدون شك ، وتبعتهما كل المصارف المهمة والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة والهيئة الاقتصادية . وبينما زادت الواردات المصرية من سوريا بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ من ٣٦٥ مليون جنيه الى ٧٦٤ مليون ، ازدادت الصادرات المصرية الى سوريا من ١٦٤ الى ٦٦٢ مليون . واحتلت الاحتكارات المصرية بسهولة ، مكان الشركاء التجاريين التقليديين لسوريا - لاسيما العراق ولبنان وفرنسا - وذلك عن طريق تشريعات توجه المصارف والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي . وكخطوة أخيرة ، كان على مشروع توحيد عمليتي البلدين في دينار عربي واحد ان يؤدي الى الربط الكامل للاقتصاد السوري .

وفي اكتوبر ١٩٥٩ ، جرت محاكمة دفعيتين كبيرتين من الشيوعيين امام محكمة أمن الدولة في الاسكندرية . دفعة أولى من ٦٤ قياديا في الحزب الشيوعي المصري ، تبعتها بعد فترة وجيزة دفعة ثانية مؤلفة من ٤٨ عضوا من المجموعة التي انشقت على الحزب وطالبت بانضمام اليسار الى الاتحاد القومي ، اي اتخاذ خطوة تؤدي في

١ - «ضحايا الارهاب الدوي في مصر» في «الاعبار» (بيروت) ١٢ اغسطس ١٩٦١ . مات سجينان آخران في ربيع ١٩٦٢ بسبب فقدان العناية الطبية ، احدهما شعبان حافظ رباط ، عضو قديم في الحزب الشيوعي منذ ١٩٢٤ . وقد نشرت الملف الكامل رابطة التقدميين المصريين في الخارج في يناير ١٩٦٢ تحت عنوان «الجريمة الكبرى ضد الشعب المصري» (نسخة مصورة ، ص ١١٤) . وعلم فيما بعد ان شخصيتين مهمتين أخريين هما فتحي خليل ، صحفي في روز اليوسف ، ونبيل الهلالي ، محام في القاهرة ، يعانيان من حالة خطيرة جدا . راجع : «نداء من المعتقلين السياسيين المصريين في واحة الوادي الجديد» في Comment (٣١ اغسطس ١٩٦٢) ص ٥٥٤ - ٥٥٥ .

٢ - ابو سيف يوسف ، استاذ فلسفة ، مؤلف كتاب «حول الفلسفة الماركسية» (القاهرة، ١٩٤٥) ، ومترجم كتاب «المادية الديالكتيكية» لـ د. غيست (لندن ، ١٩٤٥) ، ومحرر في «الفجر الجديد» . اسماعيل المهداوي ، استاذ فلسفة ، وناقد ادبي في «المساء» (١٩٥٧ - ١٩٥٨) ، ومترجم كتاب ج. بولتيزر «مبادئ الفلسفة» (١٩٥٨) . احمد سالم ، نائب رئيس نقابة عمال النسيج في شبرا الخيمة سابقا .

النهاية الى التنازل امام الجهاز العسكري . وقد صدرت احكام قاسية بالاشغال الشاقة ، ولكنها لم تنشر الا بعد ذلك بوقت طويل . غير انه كانت هناك بعض احكام البراءة ، لاسيما بصدد محمود امين العالم ، وهو فيسلف ماركسي وناقد ادبي معروف ، والدكتور عبد العظيم انيس ، عالم فيزياء ومحرر الشؤون الخارجية في «المساء» ؛ لكنهما ابقيا في السجن مع ذلك .

كذلك كانت عملية اخضاع الحركة النقابية في اوجها . في ١٩٥٦ ، مع فورة باندونغ ، اتاحت عدة قوانين توسيع امكانية تأسيس نقابات جديدة . وقد كان هناك ١٢٤٩ نقابة تضم ٥٩٦.٢٩ عضوا حيث كان النشاط الشيوعي ملموسا في اوساطهم ، وحيث اندمج هذا النشاط في نطاق اتحاد النقابات العام ، برئاسة انور سلامة ، القائد الناصري، لنقابة عمال البترول . وشمل قانون رقم ٩١ بتاريخ ٥ ابريل ١٩٥٩ ، اصدار لائحة عمل جديدة عززت سيطرة الحكومة على النقابات (المادة ١٥٧ و ١٧٤) (١) . وبعد ذلك بفترة قصيرة حلت جميع النقابات في الجمهورية العربية المتحدة ، وتعددت حالات الطرد والاعتقال ، ووضع مجلس قيادة الثورة عملاء وانصاره مكانهم . وفي ٥ مايو ١٩٦٠ سمح قانون جديد (رقم ١٣٢) بانشاء ٦٤ نقابة على اساس نقابة واحدة لكل مهنة - اي نوع من تنظيم القرون الوسطى (٢) .

باختصار ، ومن زاوية المصالح المصرية المالية والصناعية الكبيرة ، كان الوضع الداخلي «مشجعاً» .

هل يمكن قول الشيء نفسه عن السياسة الخارجية ؟
كانت الامور هنا اكثر تعقيدا .

على الرغم من حملة القمع التي شنت ضد الحزب الشيوعي المصري واليسار ككل ، وعلى الرغم من المشادة القاسية التي قامت بين نيكيثا خروشوف والرئيس عبد

١ - يوجد النص في :

La Gazette fiscale, Commerciale et industrielle (Avril 1959).

٢ - هناك معلومات متنازة في :

W.A. Beling; «Pan - Arabism and Labor» (Harvard, 1960)

بين مجموع ١٢٤٩ نقابة ، عام ١٩٥٨ ، كانت ٧٠ نقابة تضم اكثر من ١٠٠٠ عضو لكل منها ، و٨ نقابات تضم الواحدة اكثر من ٥٠٠٠ عضو . وقد تغلب انور سلامة على الصاغ طعيمة ، الذي كان مولجا بتنظيم الحركة النقابية وفق الخطوط التي وضعها انور السادات في «تنظيم الحركة العمالية تحت اشراف الاتحاد القومي» في «اخبار العمال» (٨ مايو ١٩٥٨) . وتألف مكتب الاتحاد العام للنقابات المصرية المنتخب في ١ يناير ١٩٦١ ، من قبل ممثلي ٢٤ نقابة ، من : انور سلامة ، رئيسا ، احمد فهمي وعبد الرحيم عز الدين ، نائبين رئيسين ، فتحي فودة ، امينا للصندوق ، وعبد المجيد شديد ، امينا عاما . راجع «الاهرام» ٦ مايو و١ يونيو ١٩٦٠ ، و٢ يناير ١٩٦١ .

الناصر ، والحرب التي شنتها اذاعة القاهرة ضد بكين وصوفيا بشكل خاص ، على الرغم من كل ذلك كان على الحكومة المصرية ان تأخذ بعين الاعتبار عطف الراي العام المصري على الاتحاد السوفياتي وأعجابه بجمهورية الصين الشعبية التي كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجمهورية العربية المتحدة ضمن حركة التضامن الافرو - اسيوية .

وكان عليها ان تدخل في حسابها ايضا ، حقيقة انه بسبب خطأ الفرب نفسه ، ونتيجة لاحداث السويس ، كان الاقتصاد المصري بمجمله (الاستثمارات من الخارج والتجارة الخارجية) متاخلا مع اقتصاد الكتلة الاشتراكية . ففي عام ١٩٦٠ اشترت الدول الاشتراكية ٤٣،٣ بالمئة من الصادرات المصرية (كان الاتحاد السوفياتي وحده مسؤولا عن ٤٣ بالمئة من مجموع مشتريات الدول الاشتراكية) ، وأمنت ٢٤،٨ بالمئة من الواردات المصرية . أما التبادل التجاري مع الصين ، الذي كان حصيلته ٣،٥ مليون جنيه لصالح مصر في ١٩٥٩ ، فقد وصل الى ٨،٧ مليون جنيه عام ١٩٦٠ لصالح الصادرات المصرية . على العكس من ذلك كان الميزان التجاري مع الولايات المتحدة يسجل عجزا كبيرا بلغ ٣٠ مليون جنيه ، بينما بلغ العجز مع بريطانيا ٩ مليون جنيه (١) .

وسنجد ان الاتجاه نفسه قد ازداد اذا قارنا بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٦١ : كانت واردات مصر من بلدان اوروبا الغربية واميركا تمثل عام ١٩٥٢ ، ٦٦ بالمئة وصادراتها اليها ٥٧ بالمئة ، فلم تعد تمثل عام ١٩٦١ سوى ٥٢ بالمئة و ٢٢ بالمئة على التوالي ، بينما كانت حصة البلدان العربية والاشتراكية تنمو باستمرار (٢) . لقد كان اصدقاء الايام الصعبة هم افضل الزبائن ايضا . غير ان جهودا كبيرة كانت تبذل ، من الناحيتين ، لاعادة التوازن .

كانت مساهمة الولايات المتحدة كبيرة ، حتى في ايام جون فوستر دالاس ، لكنها ارتفعت بسرعة خاصة بعد انتخاب الرئيس كينيدي ، حيث بلغت مساهمتها عام ١٩٦٠ في الخطة الخمسية الاولى ١٦٢ مليون دولار مقابل ١٧٣ مليون دولار للاتحاد السوفياتي . وازداد التبادل الدبلوماسي بين القاهرة وواشنطن كما ازداد تبادل الرسائل بين رئيسي البلدين . وراحت بعض الاوساط في اميركا تشجع اتجاه ناحوم غولدمان ، رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي ، للوصول الى تعايش مع البلدان العربية: هنا يكمن سر قضية لافون التي احاط بها صمت مطبق يرمي الى تضليل الراي العام العالمي واظهار بن غوريون كرائد كبير من رواد الديمقراطية في الشرق . واعادت بريطانيا فأقامت علاقات دبلوماسية مع مصر بعد مفاوضات شاقة استمرت منذ ١٩٥٧ .

أعلن السير هارولد بيلي ، السفير البريطاني في القاهرة ، انه لم يبق هناك اي

١ - «Foreign Trade 1960», NBE Econ. Bull, No. 1 (1961), PP. 61-64.

٢ - حسب الجدول المنشور في «الاهرام» ، ١٨ مارس ١٩٦٢ .

خلاف بين البلدين ، واتخذ سلسلة من الخطوات على المستويات الاقتصادية والتجارية والثقافية من أجل ان يستعيد لبريطانيا ، بقدر الامكان ، المزايا التي كانت تمتلكها على ضفاف النيل (١) . وساهمت اليابان في مشاريع الخطة الخمسية بنسبة ٣٣ بالمائة من مجموع المساعدة الاجنبية . واعلنت ايطاليا ، بوحى السياسة الجديدة التي انتهجها انريكو ماتيني (الذي قتل في حادث طائرة فيما بعد) ، ورئيس الوزراء امينور فانفاني ، انها مستعدة ان تمنح مصر الافضلية في توظيف استثماراتها الخارجية . وظلت فرنسا احدى اكبر مستوردي القطن المصري . لكن المانيا الغربية اثبتت انها اكثر الدول نشاطا ، معتمدة بشكل اساسي على العاطفة القومية الاشتراكية التي كانت قوية عند الضباط المصريين منذ العلمين وهكذا ارسل خمسة الاف طالب مصري الى المانيا الغربية التي عرضت المساهمة بـ ٤٨٠٤ بالمائة من المساهمة الاجنبية في الخطة الخمسية الاولى وانشئت شركات مصرية - المانية مشتركة ، وارسل خبراء اقتصاديون واداريون بالاضافة الى خبراء البوليس وغيرهم من الخبراء الالمان ، الى القاهرة .

وكما كان منتظرا ، رافق عودة العلاقات مع الغرب ، مصالحته مع خصوم مصر العرب ، فحل محل المشادة المصرية - العراقية تعاون وثيق ضمن الجامعة العربية وذلك في اعقاب حملة الملاحقة ضد الحزب الشيوعي في العراق عام ١٩٦٠ . ولا يجب ان ننسى ان عودة الحبيب بورقيبة الى الجامعة العربية جاءت نزولا عند الحاج اللواء قاسم . وزار الرئيس عبد الناصر السودان وباكستان حيث استقبلته السلطات بمودة . وفتح تبادل الرسائل بين رئيس الجمهورية العربية المتحدة والملك حسين ، الطريق امام عودة المياه الى مجاريها مع الاردن (٢) .

والواقع انه بدا وكأن النفوذ الانكلو - اميركي ، منذ وصول كيندي الى الرئاسة ، وبناء على نصائح احد مستشاريه ، هنري كيسنجر ، صاحب نظرية « الاحتواء » ، يضغط بهدف اقامة حزام وقائي عربي بزعامة مصر على الحدود الجنوبية الغربية للكتلة الاشتراكية . وقد ظن الخبراء ان هذه العملية تسير سيرا حسنا اذ ان ممثلي الرأسمال المصري الكبير وافقوا عليها . لكن التناقضات ظلت حادة بين الدول العربية المختلفة وبين الحكام «الواقعيين» والرأي العام ، ناهيك عن قضية اسرائيل التي ازدادت حدة منذ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ .

١ - تصريحات السير هارولد بيلي (سفير بريطانيا في القاهرة مرة ثانية في ديسمبر ١٩٦٧) بعد تقديمه لاوراق اعتماده («الاهرام» ٣٠ مارس ١٩٦١) . اذيعت بعض التحفظات المصرية خاصة في مقال محمد حسنين هيكل : «بين دخان العطر ودخان البارود» («الاهرام» ١٧ مارس ١٩٦١) ، ومقابلة مع سفير مصر في لندن ، محمد عوض القوني («الاهرام» ١٢ فبراير ١٩٦٢) . لكن كان هناك مع ذلك ٧٠٠ طالب مصري يدرسون في بريطانيا ، الامر الذي اشار الى التفاؤل الرسمي من الجهتين .

٢ - «الاهرام» ٣١ مارس و ١١ مايو ١٩٦١ .

حقا كان باستطاعة رأس المال المصري الكبير ، رغم بعض الظلال في الصورة ، ان يجيب « بنعم » على دعوة الدولة للتعاون معها ذلك انه كان واثقا بعد ١٩٥٩ من قدرته على جني نفس الارباح الكبيرة التي لم يتوقف عن جنيها خلال السنوات الخمس الماضية (١) . لهذا فقد ازداد نمو الاستثمارات عام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ : يفيد البنك الاهلي ان « ٣٦ شركة مساهمة قد انشئت خلال عام ١٩٦٠ مقابل ١٩ شركة عام ١٩٥٩ » ؛ وقد شملت ٢٦ شركة صناعية ، ٧ شركات تجارية ، شركة مناجم واحدة ، شركة مقاولات واحدة (في الاشغال العامة) و ٣ شركات للنقل ... وبلغت القيمة الاسمية لرأس مال هذه الشركات ٣٠،٧ مليون جنيه اي بزيادة ٢٥،٢ مليون جنيه او ٤٦٠ بالمئة بالنسبة للسنة الفائتة (٢) .

لكن اوساط رؤوس الاموال الكبيرة لاحظت بعض الامور الشاذة عند الاساس ، اي التمويل ، وعند نقطة التحول ، اي توزيع الارباح . فالقانون رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ قد سن ليحد من سيطرة المصارف على القطاع الصناعي : لا يستطيع اي مصرف ان يملك اكثر من ٢٥ بالمئة من رأس مال أي شركة مساهمة مهما كان . وهذا يعني ان مجلس قيادة الثورة اراد ان يتلافى ، بأي ثمن ، تشكيل مجموعة جديدة على غرار «مجمع مصر» الذي لم يكن العسكريون ينظرون بعين الرضى الى نفوذه الضخم . واحتج الاقتصاديون المقربون من الاوساط التجارية والمتأثرون بالتقاليد الفرنسية والالمانية على هذا القانون ، ولاسيما الدكتور كمال الدين صدقي والدكتور علي عبد الرسول الذي كرر ، ما قاله الدكتور جريتل في اطروحته (٣) . وسبب احتجاجهم ان المشاريع الخاصة لم تعد تستطيع الاعتماد على سند مصرفي كالذي كان يؤمنه بنك مصر لشركاته . وفي ١١ يناير ١٩٥٩ ، حظر قانون الشركات المساهمة ان يوزع على المساهمين ارباحا تزيد على ١٠ بالمئة من المدخول السنوي ، بينما اجبر الشركات في نفس الوقت على ان تقوم ، قبل توزيع الارباح ، بتخصيص ٥ بالمئة من ارباحها لشراء سندات حكومية . وقد اثار البند الاول سخطا واسعا فاضطرت الحكومة ، بعد ثلاثة ايام ، ان ترفع الحد الاعلى لتوزيع الارباح الى ٢٠ بالمئة (٤) . لكن هذه كانت اشارات

١ - « من ١٩٥٤ الى ١٩٥٩ ازدادت ارباح اصحاب الصناعات الغذائية بنسبة تفوق ٣٧ بالمئة ، وزادت ارباح اصحاب صناعات النسيج بنسبة ١٤ بالمئة ، وصناعة البناء بأكثر من ٣٠ بالمئة ، بينما لم ترتفع الاجور الا بنسبة ٣ بالمئة في نفس الفترة » . « روز اليوسف » ، عدد رقم ١٧٠٦ ، فبراير ١٩٦١ .
٢ - « New Capital Issues », NBE Econ. Bull., XIV, No: 1 (1961) ، PP. 56 - 7 .

٣ - أطروحة صدقي : « دعم النظام المصرفي للنهوض بالصناعة » (جامعة القاهرة ، يونيو ، ١٩٥٨) .
علي عبد الرسول ، المرجع المذكور ، ص ٣٤١ - ٣٥١ . الجريتل : « تطور ... » ، المرجع المذكور ، ص ٤٥٠ .

٤ - « الجمهورية » ١٢ و ١٤ يناير ١٩٥٩ .

خطر لن يجري نسيانها .

ولم يفت على الصناعيين ملاحظة خلل آخر يتعلق هذه المرة بالبنك الصناعي الذي كان عمليا ، مؤسسة عامة فبينما كان مجموع القروض التي قدمتها كل البنوك للصناعة ٦٤ مليون جنيه في نهاية ١٩٥٨ لم يشارك البنك الصناعي الا بحصة ضئيلة من هذا المبلغ ، اي ٥،٣ مليون جنيه . وقد وزع هذا المبلغ التافه بطريقة غريبة جدا: ٥٥ قرضا يتجاوز الواحد منها ١٠،٠٠٠ جنيه ، شكلت ٩٠ بالمئة من المجموع ، بينما قدمت ٧٧ بالمئة من القروض لمدة سنة واحدة فقط ... (١) . وقد استغربت الاوساط الصناعية هذه الطريقة التي اتبعتها الدولة لدعم المبادرة الفردية .

لكن تأميم البنك الاهلي المصري وبنك مصر ، جناحي القوة المالية الرئيسيين في مصر ، في ١١ شباط ١٩٦٠ ، كان نقطة التحول في تطور التحالف بين البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة وبين الجهاز العسكري . وبموجب قوانين التأميم ، جرى تحويل اسهم المصرفين الى سندات حكومية تسدد بعد ١٢ سنة بسعر اغلاق بورصة ١٠ فبراير وبفائدة قدرها ٥ بالمئة . وجرى الاحتفاظ بمجلس ادارة كلا المصرفين ، كما ابقى الرئيسان ، د. عمري في البنك الاهلي المصري ، ومحمد رشدي في بنك مصر .

كانت حجة الحكومة فيما يتعلق بالبنك الاهلي المصري مقنعة : هذا المصرف ، الذي ذكرنا كيف نشأ ، اصبح مصرف الدولة المركزي منذ ١٩٥٧ . لذا كان من الطبيعي ان يكون تحت ادارة الدولة . كما ان الخلط بين مهام مصرف الاصدار ومهام المصرف التجاري - وهو الخلط الذي رافق تاريخه منذ انشائه - كلف الدولة خسائر بلغت ٣٠ مليون جنيه ، قيمة الاموال المجمدة . واكثر من اي شيء آخر ، سببت خطة البنك الاهلي الدائمة باستثمار امواله في السوق الانكليزية ، خسارة بلغت ١٥٠ مليون جنيه للخزينة المصرية بسبب تخفيض قيمة الجنيه الاسترلينية عام ١٩٤٩ (٢) .

ولكن ما هو التبرير الذي سيعطى لتأميم بنك مصر في اوج مرحلة التصنيع ؟. منذ البداية ، طرحت الدولة المشكلة على الصعيدين السياسي والاجتماعي ، تاركة الاسباب الاقتصادية والمالية في الظل (٣) .

في خطابه بجامعة عين شمس دافع الدكتور القيسوني عن موقف الدولة فقال :

NBE, Credit and Banking, op. cit., PP. 17 - 18.

١ - راجع

٢ - كلمة د. القيسوني في المناقشة التي عقدت ، في ٥ مارس ١٩٦٠ ، في كلية التجارة بجامعة عين شمس («الاهرام» ٦ مارس ١٩٦٠) .

٣ - هذه هي عناوين «الاهرام» في ١٢ فبراير ١٩٦٠ على التوالي ، وهي تحتل ثمانية اعمدة : «اسرار قرار التأميم - لماذا كان قرار تأميم البنك الاهلي وبنك مصر حتميا ؟ - اولا ، لاسباب سياسية واجتماعية ، ثانيا ، لاسباب اقتصادية ومالية» .

«ان بنك مصر كان يملك في الحقيقة اكثر من ٢٥ بالمئة من اسهم شركاته ، خارقا بذلك قانون عام ١٩٥٧ ؛ وكان من الصعب اجباره على بيع الفائض عن هذه النسبة دون ان تجتاح البورصة موجة من الذعر . وكان بنك مصر ، الذي زادت ودائعه على ١٠٠ مليون جنيه ، قد أصبح في الواقع شركة احتكارية مثل تلك الشركات التي قضي عليها القانون المضاد للاحتكارات في الولايات المتحدة» . بالاضافة الى ذلك فان «قوة البنك الضخمة هذه كانت تأتي من مجموع الحسابات الجارية ، الكبيرة والصغيرة ، والتي كانت ملكا لمئات الالاف من ابناء الشعب» . واخيرا ، «من أجل تحقيق اهداف الخطة الخمسية (١٩٦٠) ضمن الفترة المحددة لها لا بد ان يكون لدينا هيئات تنفيذية قادرة ومدرّبة وتستطيع تحمل المسؤوليات التي ستكلف بها» .

في نفس الوقت ، كان موظفو وزارة الاقتصاد ينشرون «الحقائق الكاملة للعلاقات بين الدولة وبنك مصر منذ ١٩٣٩ » (١) : جرى التذكير انه من خلال مساعدة حكومية مباشرة (قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١)، استطاع البنك الحصول على مبلغ ٢،٧٥٧،٤٤٣ جنيه ، وهو مقدار العجز الذي وقع فيه بسبب سياسته المرفقة في اعطاء القروض الى الشركات الداخلة ضمن مجموعته ، وبانه حتى عام ١٩٦٠ ، تملصت ادارة البنك من كل الحلول التي عرضتها محكمة الادارة المالية من أجل التعويض على الدولة بينما كان الدين قد ازداد بشكل كبير بسبب تراكم الفوائد .

بالطبع ، ضمت هذه الكلمة عددا من الحجج التي تستأهل التقدير ، والتي جرى تطويرها بواسطة الاستاذ القدير الذي قدمها . وقد بقيت حقيقة ان الخلافات المالية كانت مسائل يعود امرها الى المحاكم ، بينما كان التأميم خطوة سياسية .

كذلك فسرت الحكومة موقفها بوضوح في الصحافة التي تشرف عليها . فكتبت «الاهرام» تقول انه لا شك في ان بنك مصر كان قد بلغ ، بواسطة شركاته ، درجة احتكارية تجمعية ، تمكنه من فرض سيطرته على الحكم ايضا . واذا كان صحيحا ان بنك مصر لم يحاول ابدًا ان يتصرف كاحتكار ، فانه من الضروري الاشارة الى ان مصالح الاحتكار وخطر السيطرة كانا موجودين بشكل مستقل عن حقيقة ما اذا كانا قد استعملتا ام لا . وبرغم ان بنك مصر لم يكن ينوي اتخاذ موقف احتكاري ، كما كان الامر في السابق ، بسبب النظرة الشخصية لمدرائه، او بسبب حزم الحكم القائم الذي يجعل مثل هذا العمل مستحيلا ، فانه تبقى حقيقة ان هذه المسألة يجب ان لا تترك للتقدير الشخصي او لدرجة قوة الحكم ، وانما يجب ان ترسى على قواعد وتبنى على مسلك يوضح حدودها والفوارق فيما بينها ... » .

هل هناك خطر محتمل اذن ؟ بالتأكيد نعم . لقد قدم التفسير الرسمي احداً الامثلة من ضمن امثلة كثيرة ، اذ قال «ان البنوك تباع المال ببيع فقط . اما اذا كان لهذه البنوك علاقات مع شركات ومصانع ، فلا شك ان مثل هذا الوضع يؤثر على

سياسة هذه البنوك فيما يتعلق ببيع المال . وهكذا ، اذا كان لاحد هذه البنوك مثلا مصالح في شركة للنسيج ، فمن البديهي ان هذه الحقيقة ستقرر تصرفه في حالة طلب هذه الشركة تحويل انشاء وحدة للنسيج ، الخ . . . » .

كان جوهر المسألة اذن هو سلطة التقرير في المجال الاقتصادي والاجتماعي . فمبدأ الملكية الفردية لم يكن موضع تساؤل هنا ، وانما مسألة معرفة اي من الفريقين سيكون له ، في نهاية المطاف ، سلطة اختيار الوسائل اللازمة لتحقيق اهدافه داخل البنية المصرية .

بالاضافة الى ذلك جاء قانون التأمين ، في الوقت المناسب ، وكأنه ليؤكد هذا التعليل للضرورة ، اذ ان التأمين لم يمس سوى بنك مصر ، ناركا شركاته على وضعها السابق . واستوعبت المجموعة التي اطلق عليها اسم «مؤسسة مصر» في ابريل ١٩٦١ ، بنك بلجيكا والعالم الذي امم بعد قطع العلاقات مع بلجيكا مباشرة (٨ مارس ١٩٦١) واطلق عليه اسم بنك افريقيا .

وفي ١٩ مارس ، ضمت المؤسسة الجديدة شركتين اكثر اهمية هما شركة النصر للتصدير والاستيراد وشركة القطن الشرقية . وبقي الثلاثي الذي يدير البنك في مراكزه ، ولكنه وضع تحت اشراف مجلس ادارة مؤسسة مصر ، برئاسة الوزير احمد عباس زكي في بادىء الامر ، ثم برئاسة الدكتور حلمي السعيد ، مدير المكتب الاقتصادي لرئيس الجمهورية (٢١ يونيو ١٩٦١) . وكان يساعده ثلاثي البنك والعديد من تكنوقراطيي الجهاز العسكري : سمير حلمي ، مجدي علي يونس ، حسن مرعي ، السيد عويس ، احمد توفيق البكري ، محمد علي حسن (١) . في هذا الوقت كانت فروع البنك في سوريا ، بالاضافة الى فروع بنك القاهرة وبعض شركات التأمين المصرية ، قد اندمجت في الهيئة الاقتصادية التي حلت محل مجموعات التمويل المصرية في استثمار «الاقليم الشمالي» (٢) .

كيف كان رد فعل رأس المال الكبير ؟

احتج الاقتصاديون الليبراليون برغم قبولهم بضرورة التخطيط واستقال د. عمري ، احد كبار الخبراء المصريين ، من رئاسة البنك الاهلي في ٢٥ مارس واستبدل على الفور بالدكتور عبد الحكيم الرفاعي ، وهو استاذ سابق متقاعد . وفي ٢٠ نوفمبر عين الرفاعي رئيسا للبنك المركزي المصري ، وعين د. محمد ابو شادي رئيسا للبنك الاهلي الذي أصبح مصرفا تجاريا فقط (٣) .

الحقيقة ان ردود الفعل لم تكن واضحة . لقد انتشرت في الاوساط التجارية اشاعات تنذر بالخطر ، فحاولت الحكومة اغراقها في خضم العديد من الاعمال

١ - «الاهرام» ، ٢٠ و ٢٢ فبراير ١٩٦١ .

٢ - «الاهرام» ، ١٠ ابريل ١٩٦٠ .

٣ - راجع تشكيلات مجالس الادارات في «الاهرام» ، ٢١ ديسمبر ١٩٦٠ .

البراقة ، وراحت تؤكد ان هدفها هو ان تجعل مصر مصنع العالم العربي ، واكبر قاعدة صناعية في افريقيا ، والقوة الاقتصادية الاولى في الشرق الاوسط . ودعيت اوساط الاعمال والصناعة للمساهمة في سياسة التوسع ، تحت شعارات نظرية ارتدت ثوب «القومية العربية» . وكان التشديد موجتها ، بطبيعة الحال ، نحو تصدير البضائع الاستهلاكية نظرا للهوة القائمة بين زيادة انتاج المصانع الجديدة والزيادة الضئيلة في القوة الشرائية . وقد قال حسن عباس زكي ، وزير الاقتصاد في ٢٧ ابريل ١٩٦١ : «من المهم ان ينسق عمل مؤسسة مصر والشركات المنضمة اليها ، خصوصا في البلدان الافريقية ، وذلك لاستغلال الامكانيات الموجودة هنا بوفرة ، ولدراسة احدث وسائل الدعاية لتوفير العرض الملائم لمنتجاتنا» (١) . وقد حاول عدد من الرسميين الصغار ان يطمئنوا الراسمال الخاص ، فقال الدكتور محمد فؤاد ابراهيم : «ان القطاع العام قد اشرف دائما على القطاع الخاص في كل البلدان في طريقها الى التنمية الاقتصادية ، ولكن بعد ان تسير مثل هذه الدولة قدما في هذا الطريق ويرتفع متوسط الدخل لكل مواطن ، يعود عدد كبير من الشركات الى ايدي القطاع الخاص ، بينما يرجع القطاع العام الى مهمته السابقة» (٢) .

واكد الدكتور عبد الرحمن البنا ، الامين العام المساعد في وزارة الاقتصاد المركزية ، انه «حينما تنجح الخطة فان الحكومة ستبيع الحصة التي تملكها» (٣) . تم تأسيس قطاع الدولة القوي المولج بالتوسع ، في الداخل والخارج ، بسرعة متزايدة . فاشترى البنك الاهلي المصري البنك الايطالي المصري (٥ مليون جنيه ودائع) في ١٩ مارس واشترى في اليوم التالي بنك ن. تيبغيزوي للتجارة وهو يوناني . وقبل ان ينتهي عام ١٩٦١ كانت مشاريع البنك الاهلي تشمل زيادة عدد فروعه من ٣٦ الى ٤٥ فرعا ، ومن ١١ الى ٢٣ اهراء للحبوب والقطن في انحاء البلاد . وفي ١٥ نيسان ١٩٦١ انشيء مجلس أعلى للمؤسسات العامة ووضع تحت رئاسة عبد الحكيم عامر الذي رقي الى رتبة مشير بمناسبة الوحدة المصرية - السورية . وقد ضم المجلس الاعلى : المؤسسة الاقتصادية ، مؤسسة مصر ، مؤسسة النصر (المولجة بشكل خاص بتنفيذ المشروعات الصناعية في خطة ١٩٦٠ الخمسية) ، المؤسسة التعاونية للانتاج ، المؤسسة الاقتصادية للاستهلاك ، والمؤسسة التعاونية الزراعية (٤) . وقد سمح هذا التدبير باعداد « دراسات هامة قامت بها البنوك لتأسيس شركة مساهمة مستقلة تنصرف الى تحقيق مشاريع مصرفية في مختلف بلاد افريقيا وآسيا بالتعاون مع

١ - «الاهرام» ، ٢٨ ابريل ١٩٦١ .

٢ - «الاهرام الاقتصادي» ، ١٥ يوليو ١٩٦٠ .

٣ - «الوحدة» - دمشق - ، ٣٠ يوليو ١٩٦٠ .

٤ - «الاهرام» ، ١٦ و ١٩ ابريل ١٩٦١ .

بعض الرأسماليين في هذه البلدان» (١) .

كانت الجبهة العربية ، بالطبع ، هي ميدان العمل الرئيسي الذي عرضه الحكم على رأس المال الكبير الذي أخذ يشرف عليه أكثر فأكثر القطاع العام الذي يديره العسكريون وخبرائهم . وقام وفد ج .ع .م في اجتماعات الجامعة العربية الاقتصادية بحملة مستمرة لإنشاء سوق عربية مشتركة ، وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية خلال عشر سنوات ؛ وأنشئ المجلس الاقتصادي العربي في ١٣ مارس ١٩٦٠ برغم تحفظات لبنان ومقاطعة تونس . واتخذت عدة إجراءات : إلغاء قيود الجنسية للشركات المساهمة في البلاد العربية ، الوحدة الجمركية ، تشكيل كتلة عربية ضمن البنك الدولي للتعمير والتنمية رأسها فيما بعد د . عمري الذي أصبح نائب رئيس البنك عام ١٩٦٢ ، ووضع خطة لإنشاء مؤسسة تنمية عربية ، رغم تخوف عدة دول . والهدف ، كما يكشف عدد من التقارير الرسمية المصرية ، هو تأمين حرية العمل لمصر في العالم العربي «من المحيط الأطلسي الى الخليج العربي» ، الذي كان حكرا على الاحتكارات الاستعمارية في السابق ، وذلك بوصفها أكثر البلدان العربية تطورا من الناحية الاقتصادية ، والبلد العربي الوحيد الذي تملك الدولة فيه سلطة قوية وفعالة . ولكن لبنان والعراق وتركيا عرقلت هذا التوسع وأصبحت مؤسسة التنمية العربية مشروعا ميتا (ابريل - مايو ١٩٦١) .

والواقع ان جوهر المشكلة ، سواء على الصعيد العربي أم على الصعيد المصري ، كان تمويل عملية التنمية الطويلة والصعبة . وكان الفريقان المتحالفان في الحكم في مصر ينظران الى العالم العربي لا كسوق اساسي لبيع المنتجات الصناعية فحسب ، وانما كمصدر ثروة نفطية وكمورد مالي محتمل . وكانت مصادر النفط العربي البعيدة - في العراق ، الكويت ، البحرين ، قطر ، العربية السعودية - هي ما تطمح مصر بادخالها ضمن الدائرة العربية التي تسيطر عليها ، لان موارد هذا النفط وحدها كانت تكفي لتمويل وتغذية المجهود الفخم الهادف الى جعل مصر مصنع العالم العربي . في ١٩ مايو ١٩٦١ ، عرض محمد حسنين هيكل في افتتاحية هامة في «الاهرام» أفكار جمال عبد الناصر . وبالاغتماد على تقرير من «الفيست ناشيونال سيتي بنك اوف نيويورك» حول النفط العربي ، قدم هيكل الحجة التالية : مصر ، طليعة «القومية العربية» ولانها تحمل مسؤولية مجموع الحركة ، خاضت معركة قاسية مع الاستعمار الغربي ؛ بعد ذلك ، تحملت التضحيات اللازمة لتكوين اساس انطلاق التنمية الاقتصادية «دون ان تلقي نظرة واحدة على الثروات الطائلة التي تضيع في رمال الصحراء وهي تمسك وحيدة بزمام قدرها . وأضاف هيكل ان البلدان العربية المذكورة ترصد كل عام ١٢٥٠ مليون دولار لكل الاهداف ما عدا «تقوية القوة العربية الفعلية» ، وانه لذلك لم يعد ممكنا تصور انه ما زال عند الامراء العرب بعض الرغبات

التي لم تحقق - في الثروة والملذات والرفاهية ، وحتى في التبذير - بعد هذه السنوات الطويلة من عدم المسؤولية ؛ لقد حان الوقت «للتخلص من الملكية» ، للبعث الروحي ، لتكريس دخل البترول لتنمية الدول المنتجة «من أجل بناء قوة عربية فعلية مع الجمهورية العربية المتحدة» (١) .

انعكس التوازن الجديد بين القوى التي تسيطر على حياة البلاد الاقتصادية ، وحتى على السلطة السياسية . ولا شك ان سنوات ١٩٥٩ - ١٩٦١ التي ندرسها هنا، كانت السنوات التي بذلت فيها المجموعة العسكرية معظم جهودها لادخال سوريا في اطار النظام العسكري . لكن تضافر الوضعين - اعادة تنظيم القيادة الاقتصادية المصرية والوحدة السورية المصرية - جعل التغييرات اكثر صعوبة .

وقد لوحظ ذلك خاصة في تركيب وعمل مجلس الامة الجديد في ج.ع.م ، وفي تطبيق اللامركزية ان في الادارة المحلية او في السلطة التنفيذية في «اقليمي» ج.ع.م.

وفقا للمادة ١٣ من الدستور المؤقت لـ ج.ع.م الذي اعلن في ٥ مارس ١٩٥٨ ، عين جمال عبد الناصر بنفسه الاعضاء الـ ٦٠٠ في مجلس الامة الجديد - ٤٠٠ عن مصر و ٢٠٠ عن سوريا - في ١٨ يوليو ١٩٦٠ (٢) . وبعد ذلك بثلاثة ايام القي الرئيس الخطاب الافتتاحي الذي حيا فيه «ظهور دولة عظيمة في هذا الشرق ، دولة غير دخيلة وغير ظالمة» ؛ وانتخب انور السادات رئيسا للمجلس ، لكن مشادة عنيفة حصلت مع النائب السوري محمد القصار حول انتخابات نيابة الرئاسة التي فاز فيها محمد فؤاد جلال وراتب الحسيني (٣) .

في الحقيقة ان نشاطات الدولة كانت تتوسع خارج اطار مجلس الامة . اذ ان اهم اجرائين في مجال السياسة الداخلية عام ١٩٦٠ ، اتخذتا حتى قبل اجتماع نواب المجلس وهما الميزانية الموحدة وميزانيتا الاقليمين للسنة المالية ١٩٦٠ - ١٩٦١ وذلك بواسطة مرسوم تشريعي في ١٤ تموز ١٩٦٠ ، كما حدث ايضا بالنسبة للقرار التاريخي في ٢٤ ايار ١٩٦٠ الخاص «بتنظيم الصحافة» الذي انتقلت بموجبه ملكية دور النشر الصحافية التابعة للاهرام ، اخبار اليوم ، روز اليوسف ، ودار الهلال - اي كل الصحافة المصرية ما عدا دار التحرير التي كانت تنشر الجريدتين شبه الرسميتين «الجمهورية» و«المساء» - بالاضافة الى الجرائد التي تنشر بالفسحة

١ - «البترول العربي واسرائيل» في «الاهرام» ، ١٠ مايو ١٩٦١ .

٢ - راجع لائحة اعضاء المجلس في «الاهرام» ، ١٩ يوليو ١٩٦٠ . بصدد قانون مجلس الامة راجع

«الكتاب السنوي لـ ج.ع.م لعام ١٩٦١» ، المرجع المذكور ، ص ٨٦ - ١٢٠ .

٣ - تبع الخطاب (الاهرام ، ٢٢ يوليو ١٩٦١) عرض للمناقشات «حذف ١٢ سطر من قبل الرقابة» .

لا توجد معلومات دقيقة عن تركيب مجلس الامة الاجتماعي ، لكن الباحث الاميركي ليونارد بيندو بدأ

بحثا حول هذا الموضوع في شباط ١٩٦١ (الاهرام ٩ مارس ١٩٦١) .

الاجنبية التي كانت ملكا للشركة الشرقية للاعلان ، انتقلت الى «الاتحاد القومي» الذي حصر بأعضائه حق ممارسة الصحافة في المستقبل . وقالت المذكرة التوضيحية بهذا الشأن ان القصد من هذا الاجراء هو «منع سيطرة رأس المال على وسائل الاعلام السياسي والاجتماعي» (١) .

لماذا حمل الحكم على الصحافة التي كانت اداة طيبة منذ تفكيك «المساء» في آذار ١٩٥٩ ؟ هذا ما يجيب عنه جمال عبد الناصر بنفسه خلال مؤتمر صحفي في ٢٩ ايار : «لقد بحثتم في مشاكل مجتمعنا لكنكم لم تفسروا ابدا مفهوم المجتمع الذي تريدون ان تعيشوا فيه . لقد عدتم الى الوراء عدة سنوات ، عشرات السنوات ... لكن احدا لم يحاول مجابهة مشاكلنا وان يقترح حولا ودراسات عميقة لها» . بالاضافة الى ذلك انتقد عبد الناصر الجانب السطحي في الصحف ، وتنافسها المثير ، بل المعيب ، وعدم علاقتها بالواقع وب حياة الشعب اليومية (٢) .

ان ما كانت السلطة تأخذه على الصحفيين هو بعدهم عن النظام ، وعدم ثقتهم بالتصريحات التي ترافقها اجراءات الضغط المتزايدة . واذا كان من الممكن السماح بحالة كهذه في ظروف طبيعية ، فان الامور لا يمكن ان تبقى كذلك في نفس الوقت الذي كانت تتأزم فيه المشاكل التي تطرحها الوحدة ، وعندما كانت جلسات مجلس الامة على وشك الانعقاد ، بالرغم من ان المجلس كان مؤلفا من رجال جرى اختيارهم بدقة . اذ لا يجب ان يحدث تكرار للاضطراب الذي حدث عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨ عندما وجدت المعارضة داخل مجلس الامة بعض الحجج المؤيدة لها في برنامج «المساء» ومقالات «الدكاترة» الماركسيين الشباب . وربما لاثبات ان الموقف القديم لم يكن هو الذي يزعم الحكومة ، قرر الاتحاد القومي تعيين رؤساء دور النشر الصحفية بنفسه فكلف فكري اباضه برئاسة تحرير «المصور - الهلال» ، وهو احد اعداء الوفد في العهد البائد ، والناطق بلسان احزاب الاقلية اليمينية والخير في الكلام السياسي الذي يحمل اكثر من معنى واحد ، واحد اعضاء عائلة «اباظة» القوية المرتبطة «بمجمع مصر» ؛ وأعطيت «اخبار اليوم» الى محمد التابعي ، احد كبار رجال الصحافة المصرية المعروف بميوله الفاشية ؛ وبقي احسان عبد القدوس في «روز اليوسف» بعد ان اثبت انه غير خطر سياسيا ؛ كما بقي صلاح سالم في شركة النشر الصحفية الحكومية «دار التحرير» . لكن ما كان اهم من كل ذلك ان محمد حسنين هيكل ، مستشار الرئيس عبد الناصر المقرب واحد محرري «اخبار اليوم» سابقا ، اصبح رئيس تحرير «الاهرام» ، اهم جريدة يومية في مصر والعالم العربي .

١ - الترجمة الفرنسية للقرار في : COC, XVII, No. 43 (1960), PP. 200 - 201

٢ - «الاهرام» ، ٣٠ مايو ١٩٦٠ . اعطى التفسيرات محمد حسنين هيكل في سلسلة مقالات حول

«الصحافة» في «الاهرام» ، ٢٨ مايو و ١ و ٣ يونيو ١٩٦١ ، حول فكرة (لم تؤم الصحافة بل اميدت الى الشعب) .

من خريف ١٩٦٠ الى يوليو ١٩٦١ انصرف مجلس الامة ، الذي أعيد الى حجمه المناسب ، الى الاهتمام بالاجراءات الخاصة ببرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والى اقرار تقارير وخطب المسؤولين بالرغم من ان النواب السوريين رفعوا ، مرة اخرى ، اصواتهم بالاحتجاج . ومن يناير الى ابريل ١٩٦١ تشكلت بصعوبة لجنة من ٩. عضوا لاعداد مشروع دستور جديد . وضمت اللجنة ٢٧ محاميا ، ٥ وزراء سابقين ، موظفين كبيرين سابقين ، ٨ ضباط سابقين ، ٧ اطباء ، صيدلي واحد ، ٣ صحافيين ، ٥ رجال دين ، رجل اعمال واحد ، ٧ مزارعين ، ٤ مهندسين ، ٩ اساتذة ، ٦ اقتصاديين ، محاسبين اثنين ، ٣ عمال ، و ٣ نساء (١) .

وكثر الحديث عن اللامركزية والحكومة المحلية . فقد نص قانون ٢٦ مارس على حق رئيس الجمهورية في تعيين واقالة حاكمي الاقليمين ، الذي يعتبر كل منهما مسؤولا مباشرة امامه (المادة ٥) ، كما أصبحت السلطة التنفيذية هي التي تختار من بين اعضاء الاتحاد القومي ، اعضاء المجلسين الاقليميين والمجالس الجديدة للمدن ، وكذلك محافظي المدن ومجالس القرى (القسم ٢ ، ٣ ، ٤) (٢) . وفي ٣٠ اغسطس ١٩٦١ عدل هذا القانون مرة اخرى لتوسيع سلطة الحاكمين ، وربطهما بشكل اوثق بشخص رئيس الدولة ، حيث حدد انتهاء مدتهما في الخدمة بانتهاء مدة الرئيس (٣) .

هكذا أصبح هناك مجال اضيق فاضيق للممثلين المنتخبين لاية مجموعات ما عدا الاتحاد القومي الذي أصبح الصوت السياسي العام للقيادة العسكرية . وفيما عدا حاكمي الاقليمين ، يلاحظ ان الرسميين المتوسطين والصغار كانوا شخصيات في الحكم القديم جرى توظيفهم بعد التخلص من محمد نجيب : العمد ذاتهم ، شيوخ البلد ذاتهم ، شيوخ الحارة ذاتهم ، الملاك الريفيين ذاتهم . اما في المدن فقد جرى تشديد اكثر على الفئات التي لها علاقة بالاقتصاد الجديد (المهندسون ، الاقتصاديون ، التجار) بدلا من المحامين والمثقفين في العهود القديمة (٤) .

اخيرا ، على صعيد السلطة التنفيذية - الحكومة المركزية لـ ج.ع.م. والمجلس التنفيذي للاقليمين - يلاحظ ، دون الدخول في التفاصيل ، ان ابعاد «حزب البعث» وممثلي الاتجاهات السياسية السورية عن الحكم قد رافقه احلال شبكة كاملة من الضباط ، لاسيما السوريين منهم ، محلهم ، مع اعطاء المسؤولين عن الجهاز سلطات اوسع ، وخاصة عبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين .

١ - «الاهرام» ، ٩ فبراير ١٩٦١ .

٢ - «الاهرام» ، ٢٧ مارس ١٩٦٠ .

٣ - «الاهرام» ، ٣١ افسطس ١٩٦١ .

٤ - ظهر جدول المحافظين في «الاهرام» ، ١٢ سبتمبر ١٩٦٠ . راجع النقد الموجه من اليسار

السوري في «حول قانون الحكم المحلي في العربية المتحدة» ، مجلة «الاخبار» (بيروت) ١ مايو ١٩٦٠ .

وعمل تعديل ٧ تشرين الاول ١٩٥٨ وتعديل ٢٠ ايلول ١٩٦٠ ، وكذلك موجة الاستقالات والترقيات والتغييرات التي لم تنته ، على الوصول الى هذه النهاية (١) .
هنا ايضا اختل التوازن لصالح الجهاز العسكري ؛ ولم يعد للبورجوازية الكبيرة، التي استمرت في الاشتراك بالسلطة ، النفوذ السياسي الذي كانت تتمتع به خلال ١٩٥٥ - ١٩٥٨ .

١ - «الاهرام» ، ٨ اكتوبر ١٩٥٨ و ٢١ سبتمبر ١٩٦٠ .

الفصل الثالث

تفكيك البورجوازية القديمة

رافق بداية صيف ١٩٦١ شعور عام بأن الطريق مسدود ، اذ ان مشاكل التنمية في مصر ظلت قائمة مع مشكلة النمو السريع لعدد السكان (١) . ورغم العمل التنظيمي المكثف الذي تم خلال الفترة الثانية (١٩٥٥ - ١٩٦١) ، ورغم التمصر ومشروع السنوات الخمس لعام ١٩٥٨ والتأميمات ، ورغم المساعدة الاجنبية الضخمة التي وضعت مصر في المرتبة الثانية للدول الاسيوية - الافريقية (بعد الهند) في هذا المجال ، فقد ظلت موارد البلاد مستغلة بصورة جزئية بينما كان رأسمالها قليل الاستعمال او مستعمل بشكل غير مترابط . واهم من ذلك كله ، كانت البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة ما تزال متحفظة في التعاون مع الحكم ، وبقيت بمفكرتها الاقتصادية وباطاراتها الادارية الكبيرة والمتوسطة ، وبرأسمالها الهائل ، وعلاقاتها

١ - اذن من غير الصحيح القول انه « بسبب مفاهيمه الاجتماعية البسطة ، وايضا لخوفه من اعطاء مادة للمفكرين الاستعماريين ، رفض اليسار المصري ، الماركسي او المتعاطف مع الماركسية ان يأخذ الظاهرة السكانية بعين الاعتبار » (La Société Urbaine Egyptienne, par un groupe d'études de IEDES, Tiers - Monde, II, No. 6 (1961), PP. 189 - 190) .

ومن ناحيتها ، شجعت الحكومة تحديد النسل - راجع اعمال المؤتمر العالمي لتنظيم العائلة فسي القاهرة («الاهرام» ، ٢٤ - ٢٦ مايو ١٩٦٢) ، والتحقيق حول الاجهاض ، «حرية الاجهاض» في روز اليوسف ، عدد ١٧٧٤ (١١ يونيو ١٩٦٢) . وانشأت الحكومة عيادات لتحديد النسل في كفر ابو جمعة وكوم اشفين بالقرب من القاهرة بينما اسس مركز هام في الاسكندرية («الاهرام» ، ٩ و١٢ يونيو ١٩٦٢) . وسمح ببيع حبوب منع الحمل منذ صيف ١٩٦٢ («الاهرام» ، ٢٣ اغسطس ١٩٦٢) .

المتددة الى الاوساط السياسية وبنوع خاص في مجلس الامة ، وبصحفها ودور النشر التابعة لها ، وبسيطرتها على التعليم ، بقيت قوة مستقلة . واعطت الصعوبات المتزايدة مع سوريا العسكريين السبب لكي يخشوا عرقلة المشاريع الاقتصادية ، بل ان عملا تخريبيا شاملا يمكن ان يستغل سخط قطاعات عديدة هامة ، وخاصة كره المثقفين للنظام . وكان من الممكن ان يفكر الجمهور الواسع بوسائل اقل مركزية لبناء مصر الحديثة .

مرة اخرى ، بعد ربيع ١٩٥٤ وفي بداية مرحلة باندونغ ، كان باستطاعة مجلس قيادة الثورة ان يختار بين نوع من الليبرالية وبين تقوية السلطة العسكرية . لكن ، هذه المرة ؛ بعد السويس ، لم تكن المجموعة الحاكمة وحيدة فقد انشأت بالتدريج شبكة من المسؤولين - العسكريين والتكنوقراطيين - الذين برزوا حديثا في ميدان الحياة العامة ، وسيطروا ليس فقط على جهاز الدولة ، بل وعلى ادارة السياسة الاقتصادية والمالية بواسطة «القطاع العام» . بذلك اصبح مجال الاختيار ضيقا . وفي الواقع ، كانت القرارات الاساسية قد اتخذت تحت وطأة الاحداث ، كما رأينا ، وكانت تتطور وفقا لما بدا ، اكثر فأكثر ، وكأنه ضرورة داخلية يفرضها منطق النظام نفسه .

مرة اخرى انتزع جمال عبد الناصر زمام المبادرة ، فقد كان ما يزال سيد الموقف . وفي يونيو ، ثم في يوليو خاصة ، واثناء عطلة مجلس الامة ، صدرت مجموعة من المراسيم الاشتراعية والقرارات الجمهورية التي ستبدل بشكل اساسي توازن القوى الاجتماعية القائم .

لقد ميز البنك الاهلي المصري في تحليله للاجراءات الجديدة ، ثلاثة انواع من القوانين : القوانين المتعلقة باعادة توزيع الدخل القومي ؛ القوانين التي تؤمن هيمنة القطاع العام على المشاريع الخاصة والمؤسسات الاحتكارية ؛ وتعديل الاصلاح الزراعي الذي قمنا بدراسته قبلا (١) . لكن هذا التحليل كان من النوع الشكلي حيث ان الهدف الرئيسي من انواع القوانين الثلاثة هذه كان الحد من الموارد والامكانيات الاقتصادية والنفوذ السياسي للرأسمال المصري الكبير لمصلحة المجموعة العسكرية التي أصبحت سيدة القطاع العام الآن . لكن يجب اضافة ان هذه الاجراءات ككل كانت تهدف الى دفع جميع الموارد المتوفرة في شريان التنمية الاقتصادية وتحقيق زيادة كبيرة ممكنة في المدخرات وفي الطاقة الشرائية للسوق الداخلية في نفس الوقت .

شملت المجموعة الاولى من القوانين القطاع التجاري ، وبشكل خاص قطاع القطن : على كل التجار وأصحاب الوكالات التجارية ان يكونوا من مواطني الجمهورية

١ - راجع «A Socialist Pattern of Society», in NBE Econ. Bull., XIV, No. 3 (1961), P. 274.

العربية المتحدة (قانون رقم ٤٧ الصادر في ٦ يونيو ١٩٦١) ؛ تعليق بورصة العقود في الاسكندرية ؛ حصر حق شراء القطن لعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ بالهيئة المصرية للقطن ، وايضا ، بالاضافة الى كل ذلك ، اجبار مؤسسات تصدير القطن على التحول الى شركات مساهمة مصرية برأسمال حده الأدنى ٢٠٠ الف جنيه يملك ٥٠ بالمئة منه القطاع الخاص (قوانين رقم ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، و ١٢٠ بتاريخ ٢٢ يونيو الى ٢٠ يوليو) . واعطيت الهيئة المصرية للقطن صفة هيئة عامة تابعة لوزارة الاقتصاد وذات كيان مستقل (قرار رقم ٩٧٢ بتاريخ ٣٠ يونيو) ؛ سمح للبنك المركزي المصري بتحويل الودائع العامة لمؤسسات القطاع العام الى حسابات تمويل مشاريع الخطة الخمسية (قانون رقم ١٠٢ بتاريخ ٥ يوليو) .

كانت المجموعة الثانية من القوانين موجهة ضد تفاوت الدخل : اصبح على الشركات المساهمة او ذات المسؤولية المحدودة ، بعد حسم الـ ٥ بالمئة المقررة من ارباحهم لشراء أسهم الدولة ، ان توزع ٢٥ بالمئة من ارباحها على الموظفين والعمال ، على ان يدفع ١٠ بالمئة منها نقدا ، و ٥ بالمئة للسكن ، و ١٠ بالمئة للضمان الاجتماعي (قانون رقم ١١١ بتاريخ ١٩ يوليو) (١) . ووضع حد اعلى للتعويضات التي تدفع لمديري الهيئات والشركات لا يتجاوز ٥٠٠٠ جنيه سنويا (قانون رقم ١١٣ بتاريخ ١٩ يوليو) ؛ حدد اعضاء مجالس الادارات بسبعة اعضاء ، بينهم ممثل عن الموظفين وآخر عن العمال (قانون رقم ١١٤ بتاريخ ١٩ يوليو) ؛ اهم من ذلك ، ارتفعت نسبة الضريبة التصاعدية الى حد اعلى مقداره ٩٠ بالمئة على الدخل التي تتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه سنويا (قانون رقم ١١٥ بتاريخ ١٩ يوليو) ؛ منع كل فرد من الاضطلاع بأكثر من منصب واحد ، ان في الادارة الحكومية أم في الهيئات الحكومية او في الشركات والمؤسسات الاخرى (قانون رقم ١٢٥ بتاريخ ٢١ يوليو) ؛ واخيرا زيادة ملحوظة في ضريبة البناء التصاعدية وخاصة على الابنية الفخمة (قانون رقم ١٢٩ بتاريخ ٢٥ يوليو) .

لكن المجال الاساسي الذي وجهت اليه الحكومة ضرباتها القاسية كان مجال الملكية وادارة المشاريع الانتاجية الامر الذي حول حليفها الى تابع لها في ممارسة السلطة . هناك قانونان كانا مقدمة لهجوم ٢٠ يوليو الاول ، القانون القاضي بدمج شركة البوسطة الخديوية التي كان يملكها عبود مع شركة الملاحة العامة (التي اصبحت فيما بعد ملكا للمؤسسة العامة للمواصلات والاتصالات بموجب قانون رقم ١٠٩ بتاريخ ٩ يوليو) ، والقانون الثاني (رقم ١١٠ بتاريخ ٩ يوليو المعدل فيما بعد بموجب

١ - تعليق مثير للاهتمام لجمال العطيفي ، «الاشتراكية في توزيع ارباح الشركات» (الاهرام ، ٦ يوليو ١٩٦١) . قررت الحكومة ، في ١٢ و ١٦ مايو ١٩٦٢ ، تعميم توزيع نسبة ١٠ بالمئة من الارباح على العاملين في ٥٠٠٠ منشأة ، ثم تخصيص قسم من الـ ١٠ بالمئة المخصصة للتأمينات الاجتماعية لعمال الشركات التي لم تحقق ارباحا كافية (الاهرام ، ١٧ مايو ١٩٦٢) .

قانون رقم ١٢١ بتاريخ ٢٠ يوليو) القاضي بتحويل ملكية شركات ضغط القطن الرابع الكبرى الى هيئة عامة جديدة ، وتحويل اسهمها الى سندات على الدولة بفائدة ٤ بالمائة .

في ٢٠ يوليو وجهت ثلاثة قوانين (رقم ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩) ضربات حاسمة . ادى القانون الاول الى التأمين الكامل لجميع المصارف وشركات التأمين بالاضافة الى ٥ شركة اخرى وشركات الملاحة البحرية وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال الصناعات الثقيلة والاساسية . وتحولت اسهم هذه الشركات الى سندات على الدولة بفائدة ٤ بالمائة لمدة ١٥ سنة . ويتعلق القانون الثاني بـ ٨٣ شركة في قطاعي الصناعة الخفيفة والاشغال العامة ، ويقضي بأن يصبح ٥ بالمائة من رأسمالها ملكا لمؤسسة عامة . اما القانون الثالث المتعلق بـ ١٤٧ شركة صناعية متوسطة (خاصة في النسيج) تملكها مجموعات او عائلات ، فقد ارسى مشاركة الدولة فيها من خلال ملكيتها لكل الاسهم التي تزيد عما قيمته ١٠,٠٠٠ جنيه لكل مساهم (١) .

تبع ذلك على الفور عدة قوانين اضافية لسد اية ثغرات : اغلقت بورصتا القاهرة والاسكندرية لمدة شهرين (قانون رقم ١١٦ بتاريخ ١٩ يوليو) ؛ ألغيت الامتيازات الممنوحة لشركة غاز لوبون في الاسكندرية ولشركة ترامواي القاهرة ونقلت ملكيتها لهيئتين عامتين (القانونان رقم ١٢٢ و ١٢٣ بتاريخ ٢٠ يوليو) ؛ لم يعد مسموحا للقطاع الخاص القيام بالاشغال العامة التي تتعدى ٣٠,٠٠٠ جنيه - اي معظم المقاولات من هذا النوع - بل ينبغي ان تكلف بها شركات المقاولات العامة التي تشارك الدولة بنصف ملكيتها (مرسوم رقم ١٢٠٣ بتاريخ ٢٠ يوليو) ؛ حدد عدد ساعات العمل الاسبوعية بـ ٤٢ ساعة ومنعت ساعات العمل الاضافية (قانون رقم ١٣٣ بتاريخ ٢٧ يوليو) ؛ لم يعد يحق لاي وزارة او هيئة عامة او شركة خاصة ان تقوم بأية خطوات للحصول على تسليف من الخارج ، بدون ترخيص مسبق من وزارتي الاقتصاد والخزانة (مرسوم رقم ١٤٩٥ بتاريخ ٢٤ سبتمبر) (٢) .

ماذا حل «بمجمع مصر» بعد كل هذا الاضطراب ؟ لم تؤمم من شركات هذه المجموعة سوى شركة مصر للتجارة الخارجية نظرا لطابعها الاحتكاري . ودخلت شركة مصر لحلج القطن في الفئة الثانية التي تملك الدولة فيها ٥ بالمائة من الاسهم . لكن

١ - هذه الارقام مع لائحة الشركات المعنية مأخوذة عن : NBE Econ. Bull., XIV, No. 3 : 32 - 326 (1961), PP.

لكن «الاهرام» التي نشرت لائحة اشمل تتعلق باقليمي ج.ع.م ، تعطي الارقام التالية : ١٤٩ شركة أممت تماما ، ٩١ شركة تملك الدولة ٥ بالمائة منها ، ١٥٩ شركة في المجموعة الثالثة (عدد ٢١ يوليو ١٩٦١) .

٢ - راجع «New Legislation» in NBE Econ. Bull., Supra, P. 322.

القسم الاكبر من هذه الشركات - ومجموعها عشر شركات - فقد دخلت في الفئة الثالثة المحمية نسبيا .

عرض العهد قضيته فاتحا ملف خلافاته مع الحليف الراسمالي السابق . وشدد علي صبري ، وزير شؤون رئاسة الجمهورية ، على الدواعي الاقتصادية للتأميم قائلا « كان من الضروري تعبئة الادخار الوطني بطريقة واعية للوصول الى الهدف الوطني وهو التنمية . كذلك كان يجب ان تجري هذه التعبئة الاقتصادية وفقا لمبادئنا الاساسية : يجب ان تحترم وجود الفرد وحقه في الخلق والتجديد ، وحقه في الملكية ضمن حدود القانون ... انطلاقا من هذه المواقف استعملت كلمة «تأميم» . فالتأميم هو ملكية الامة بالمعنى الحرفي الصحيح للكلمة ... والقطاع العام ، بالنسبة لنا ، ليس الطريق الذي اخترناه لالغاء الملكية وانما الطريق الذي يجب ان يؤدي الى توسيع قاعدتها ... » (١) .

ظل كل هذا كلاما نظريا . وكان محمد حسنين هيكل ، الذي توسع في شرح خطابي الرئيس عبد الناصر في ٢٣ و ٢٦ يوليو ١٩٦١ في الذكرى التاسعة للانقلاب ، هو الذي أعطى المفتاح العملي للمسألة . فقد أوضح بأن خطوات التأميم الاولى بعد السويس جعلت من القطاع العام - أي الدولة - المقاول الاول والقوة المحركة الاساسية في مجال التنمية الاقتصادية . في الوقت نفسه اعادت اجراءات التمير المشاريع الخاصة الى ايدي راسماليين مصريين كانوا يقومون احيانا بدور الواجهة للاجانب الذين كانوا يحركون خيوط اللعبة . وخلال السنوات الخمس الاخيرة - من ١٩٥٦ الى ١٩٦١ - زاد عدد مكاتب التمثيل التجاري التي انشأتها شركات مصرية في الخارج بنسبة اربعة اضعاف ، ووجد بضعة الاف شخص ممن ينتظرون فرصة للثراء الوسيلة ليفعلوا ذلك اخيرا تحت راية القومية والثورة بسبب الدمج بين التأميم والتمير . وبهذه الطريقة كانت « النفقات الاشتراكية العامة تساهم في زيادة عدد اصحاب الملايين » .

كان ذلك عندما برز الخطر الحقيقي ، الخطر الذي اثار السؤال حول من هي السلطة التي تقرر : الممولون والمقاولون والتجار والصناعيون اتحدوا لتحديد نسبة الربح التي سيجنونها من عميلهم الرئيسي ، أي الدولة . وبقيت عدة مشاريع كبيرة كانت جزءا في الخطة الخمسية ، معلقة لان مقاولا خاصا لا يريد تحمل تكاليفها التي تدر عليه ارباحا اقل من ارباح العمليات العادية؛ ولوحظ ايضا غياب عجيب للمنافسة الحقيقية حول الاسعار وكأن اتفاقا ضميا كان معمولا به لترك هذه العملية او تلك لاحدى الشركات بالسعر الذي يحلو لها ان تحدده ؛ كما انتشرت خطة تنفيج الاقرباء والمحاسيب ، بل يمكن القول بأنها أصبحت مؤسسة قائمة بذاتها . وعن طريق الاقتصاد ، كانت البورجوازية المصرية الكبيرة تنوي استرداد حق السيطرة الذي

١ - مؤتمر صحفي في ٢٠ يوليو ١٩٦١ (الاهرام ٢١ يوليو ١٩٦١) .

انتزعه منها العسكريون في مجلس الامة .

واصبح الموقف اكثر تعقيدا في نهاية عام ١٩٥٩ . ففي ذلك الوقت اتضح لرأس المال الكبير أن القانون المتعلق بتحديد ارباح الشركات من ناحية ، والخطوط العريضة المخططة ١٩٦٠ الخمسية من ناحية اخرى ، يفرضان عليه المساهمة الجدية في هدف زيادة الدخل القومي بنسبة ١٠ بالمائة سنويا لمدة عشر سنوات ، مما يستلزم توظيفات ضخمة تبلغ ٢٥ بالمائة من الدخل القومي حسب تقدير الخبراء «وهنا حاول رأس المال الاستغلالي الهرب امام رياح الثورة التي كانت قد بدأت بالظهور في الافق الوطني ، كما حاول حماية نفسه من القوانين الثورية التي كان عليه التحايل عليها من أجل بلوغ اهدافه الخاصة» . ولما كانت ارباح الشركات قد حددت بمعدل ارباح عام ١٩٥٨ بالاضافة الى زيادة ١٠ بالمائة سنويا ، انشأ رأس المال الكبير «مكاتب مبيع» تابعة له وعهدت اليها مجالس ادارة الشركات بتوزيع منتوجاتها ، ذلك ان التوزيع لم يكن يخضع لموجبات القانون منذ البداية . بهذه الطريقة كان صغار المساهمين هم الذين يخسرون ، نظرا لكون الشركات ، وهي تبحث عن أقصى نسبة من الارباح ، تباع انتاجها غالبا «للمؤسسات الشراء» بخسارة ، مما يزيد في الارباح التي يكدها كبار الراسماليين . كذلك كانت هناك طريقة اكثر تقليدية : الزيادة غير المبررة لاموال الاحتياط وتقدير استهلاك الالات الجديدة على مدى اربع او خمس سنوات بحيث تصبح قيمتها زهيدة جدا بينما كانت الالات لا تزال جديدة تقريبا . وبالطبع كان الفرق يذهب الى كبار حاملي الاسهم الذين لم يكونوا بعيدين عن دفع الضرائب فقط ولكن عن استثمار اموالهم ايضا (١) .

ويضيف هيكل انه أصبح لا مفر من القيام «بسويس اجتماعية» (٢) اذا كانت هناك نية للحد من نفوذ البرجوازية المصرفية والصناعية الكبيرة المتزايد في المجال الاقتصادي التي كانت مصممة على وضع ثقلها في توجيه السياسة العامة ، وبالتالي المشاركة في السلطة حتى ولو كانت الواجهة السياسية الخاصة للسلطة تمنعها من ذلك . لقد كان هذا هو المضمون الاساسي لخطابي الرئيس عبد الناصر في الذكرى التاسعة للانقلاب ، في ٢٣ و ٢٦ يوليو ١٩٦١ (٣) .

والشيء الذي لا بد من الإشارة اليه هو حقيقة ان الدولة تحت القيادة العسكرية، والتي نابت عن الراسماليين في ملكية وادارة قطاع ضخم من النشاط الاقتصادي كانت تنظر الى تلك النيابة على انها خطوة اصلاحية في اطار مبدأ احترام حق الملكية

١ - راجع الجدول الكامل لهذه المناورات كما يرويها زكريا محي الدين ، نائب رئيس الجمهورية لمؤسسات الانتاج ، في مقال عدلي جلال ، في «الاهرام» ٨ ديسمبر ١٩٦١ .

٢ - محمد حنين هيكل ، «السويس الاجتماعية» و«السؤال السابع» في (الاهرام) ٢٨ يوليو ١٨ أغسطس ١٩٦١ .

٣ - «الاهرام» ٢٤ و ٢٧ يوليو ١٩٦١ .

الخاصة ، ليس فقط بالنسبة للبضائع الاستهلاكية ، بل ووسائل الانتاج كذلك .
لذلك فان قوانين ٢٠ يوليو الثلاثة نصت ، وفقا لاجراءات تختلف في كل حالة،
على التعويض على حملة الاسهم (اي ملاكي الشركات التي شملتها القوانين) بسندات
على الدولة بفائدة ٤ بالمئة لمدة ١٥ سنة وبقيمة اسمية تساوي سعر البورصة في
اليوم السابق لاذاعة القوانين . اما بالنسبة للاصلاح الزراعي فقد كانت المسألة هي
مسألة الحفاظ على مبدأ الملكية الخاصة المقدس الذي فرضت عليه الدولة حدا اعلى
بسبب ضرورات تمويل خطة التنمية .

وجهت الضربة الاساسية على الصعيد الاجتماعي - السياسي : شملت اضعاف
النفوذ الاجتماعي ، بالمعنى الواسع لهذا التعبير ، للبورجوازية الزراعية القديمة
وبورجوازية القطاع الصناعي والمصرفي المتحالفة مع الانقلاب العسكري خلال المرحلتين
الاولتين للحكم ، والمتحالفة بالتالي مع سلطة قرار تلك المجموعة الحاكمة وتصرفاتها
السياسية .

ساد الرعب دوائر رأس المال الكبير في القاهرة والاسكندرية ، ولكن ايضا
وخاصة اوساط تجار ووجهاء دمشق وحلب . فبالنسبة لهذه الاوساط ولاسيما
جماعة الشركة الخماسية (١) التي كانت اقل تنظيما بكثير من الطبقة المتوسطة المصرية،
كان الشيء الوحيد المتوقع هو التلاشي لصالح الزعامة المصرية . وفي ١٦ اغسطس،
بعد قوانين تموز بثلاثة اسابيع . عدلت الحكومة : لن يكون هناك بعد اليوم مجلسان
اقليميان تنفيذيان يشرف عليهما مجلس وزراء مركزي ، وانما هيئة واحدة ، مجلس
الوزراء المركزي لل - ج.ع.م ، يرأسه الرئيس عبد الناصر مباشرة يعاونه سبعة نواب
لرئاسة الجمهورية (بينهم سوريان ، نورالدين كحالة المسؤول عن شؤون الانتاج ،
والعقيد عبد الحميد السراج المسؤول عن الشؤون الداخلية) (٢) .

فجر ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ تحركت وحدات عسكرية سورية من حامية قطنة ، قرب
دمشق ، الى العاصمة . وتم توقيف المشير عبد الحكيم عامر بعد ان رفض انذارا
مقدما من الضباط السوريين . ونشبت معركة بين ضباط حلب المتمسكين بالوحدة
مع مصر ، وتحالف الاحزاب السياسية والعسكريين في دمشق المطالبين باعادة
استقلال سوريا . والبقية معروفة : عندها اصبح واضحا ان سوريا خرجت من
الجمهورية العربية المتحدة . تجنب عبد الناصر ورطة التدخل العسكري واعترف
بالامر الواقع ، وحاول حصر الخسائر (٣) . كانت تلك هي المرحلة الاولى .

١ - الشركة الخماسية ، ورأسمالها ٤ ملايين ليرة سورية ، هي النجم الرئيسي للطبقة المتمولة
الوسطى السورية - اللبنانية وتربطها روابط وثيقة بمأمون الكزبري ، رئيس الوزراء السوري بعد
الانفصال ، من خلال عادل الخوجا .

٢ - «الاهرام» ١٧ اغسطس ١٩٦١ .

٣ - يمكن تتبع تطور تكتيك رئيس الجمهورية العربية المتحدة من خلال دراسة خطبه في «الاهرام»

٢٩ و ٣٠ سبتمبر ، و ٦ اكتوبر ١٩٦١ .

كانت المشكلة المطروحة الآن على الحكم العسكري هي مشكلة الاتجاه العام للسياسة المصرية . انتشر النقاش في طول البلاد وعرضها بصوت خافت ، وحتى في صفوف الجيش ، هل على مصر ان تضحي بوقتها وبمواردها وبهيبتها على مذبح التوسع العربي ؟

بالنسبة للرأي العام ، لم تكن الوحدة مع سوريا ، رغم الدعاية الاستثنائية التي خصصت لها فيما بعد ، لتدخل في اطار التقاليد العميقة للحركة الوطنية ، ولا حتى في العاطفة المصرية ونظرتها الى الاشياء . قامت الوحدة دون كبير حماسة ، ولم تكبر روح التضحية في نفس اي مصري من أجل قضية الوحدة العربية . كانت هذه هي الخلفية التي انعكس عليها الانفصال السوري . لكن هذا الانفصال بقي بالنسبة لرجل الشارع ، دون ان نقول شيئاً عن البورجوازية التي كانت ترقص فرحاً بسبب ذلك ، اول هزيمة كبيرة للرئيس عبد الناصر . وربما اول اضعاف لقوته . ينبغي اذن ان يفهم الشعور العام في مصر من هذه الزاوية وليس من زاوية الحزن الوطني . في الخارج اختلفت ردود الفعل : شددت البلدان الاشتراكية بما فيها يوغسلافيا وعدد من الدول الافرو - اسيوية ، على النجاح الذي حققته القوى الامبريالية والضعف النسبي الذي لم ينفوذ احد زعماء الحياض في العالم ؛ ولكن الاحزاب الشيوعية مع اعترافها بهذه الحقيقة ، شددت على فشل الدكتاتورية المعادية للديمقراطية التي اقامها النظام العسكري (١) . في الغرب ، بلغت الفرحة اوجها ، وخيل للمراقبين ان ساعات «الطاغية» اصبحت معدودة . وتغلبت العاطفة وشهوة الانتقام فلم يدركوا اهم ما في الامر : العلاقة بين الحكم العسكري وبين القوى الرئيسية للشعب المصري . فهم جمال عبد الناصر ذلك بشكل غريزي . وكان نقده الذاتي الشهير في ١٦ اكتوبر يهدف لاثبات نفسه امام الشعب المصري كضحية لمصر الطيبة القلب التي ، برغم الصعوبات ، اسرعت لنجدة سوريا لانقاذها من الفوضى . في ١٦ اكتوبر حاول عبد الناصر ان يقف في صف الاستياء المصري . فقد تساءل ، لأول مرة امام الجماهير ، عن اسباب الهزيمة التي مني بها . فقد قال : « لقد وقعنا ضحية وهم خطير قادتنا اليه ثقة متزايدة بالنفس وبالفير . لقد كنا دائما نرفض المصالحة مع الاستعمار ، ولكننا وقعنا في خطأ المصالحة مع الرجعية ... التي اثبتت انها على استعداد للتحالف مع الاستعمار ذاته لتستعيد مراكزها الممتازة . لقد غير الاستعمار طريقة تسلمه الى ارضنا في حين اننا لم نغير طريقة مواجهتنا له » . وقد مثل وهم «تصور امكان المصالحة مع الرجعية على اساس وطنية» خطرا زاد عليه «عدم كفاية التنظيم الشعبي» . ماذا عن الاتحاد القومي ؟ «كان خطؤنا اننا فتحنا الطريق الى الاتحاد القومي امام قوى الرجعية ، وكانت نتيجة هذا الخطأ ان الرجعية التي تسلمت الى الاتحاد القومي تمكنت من شل فاعلياته الثورية» . وكان السبب الثالث : «اننا لم

١ - كان هذا هو موقف الحزب الشيوعي الايطالي بشكل خاص .

نبذل الجهد الكافي في توعية الجماهير الواسعة بحقوقها وتعريفها بقدراتها وطاقاتها الكامنة على حماية هذه الحقوق» . وأشار سبيان اخران الى جهاز الدولة نفسه : «اننا لم نستطع ان نطور جهاز الحكم الى مستوى العمل الثوري» وكانت النتيجة ان «أصبحت مصالح الجماهير هي المسخرة لخدمة الجهاز الحكومي بكل ما فيه من خلل» ؛ وفي نفس الوقت - السبب الخامس للهزيمة - استطاعت عوامل كثيرة في مجتمعنا ان تفتح ثغرات للانتهازية» (١) .

وراء البراعة هذه ، يجب ملاحظة ان الخط العام للنقد الذاتي كان موجها ، في الواقع ، ضد حليف الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦١ ، ضد تلك البورجوازية التي رفضت التكيف ، وكذلك ضد جميع الاشياء التي كانت ما تزال تطبع جهاز الدولة بطابع النظام القديم : العجز ، العائلية ، المحسوبية ، الطفيلان الهرمي ، البيروقراطية المتخلفة ، وكلها عوامل ساعدت قضية «الحليف» ، اي انها ، بكلمة اخرى ، مطلّت الهيمنة العسكرية . ولم يكن الجهاز الحكومي وحده هو الذي يشكو من ذلك ، وانما حزب الدولة الوحيد ايضا الذي ثبت انه كان مرتعا للذين يحنون للعهد البائد . واذا كانت قوانين يوليو ١٩٦١ تستهدف الحد من نفوذ البورجوازية الكبيرة ، فان خطاب ١٦ اكتوبر يفصح عن التصميم على تفكيكها . وهذه المرة لم يكن الشيوعيون هم الذين سيتهمون بالتعاون مع الاستعمار ، كما كان الامر في زمن الوحدة .

من اكتوبر ١٩٦١ حتى فبراير ١٩٦٢ توسع الهجوم على البورجوازية القديمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي . ولقيادة الهجوم ، قام الحكم العسكري الذي كان اعضاء مجلس قيادة الثورة ما يزالون ملتفين حول رئيسهم ، باعادة تنظيم مجلس الوزراء . وفي ١٨ اكتوبر ، شكلت الوزارة الجديدة : ٢٥ وزيرا بينهم ٥ نواب لرئيس الجمهورية و ٣ نواب وزراء ؛ ومن اصل هذا المجموع البالغ ٢٨ شخصا كان ١٣ منهم ينتمون الى سلك الضباط حيث ان رئيس الجمهورية ونواب الرئيس الخمسة كانوا من العسكريين (٢) . وفي ٢٢ اكتوبر اعلن زكريا محي الدين ، نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية ، توقيف ٤ شخصية معروفة ، معظمهم من الوفدين ، والحجز على املاك ١٦٧ «رأسمالي رجعي» ، اي في الواقع جميع العائلات الكبيرة لمصر

١ - «الاهرام» ، ١٧ اكتوبر ١٩٦١ . نقد ذاتي وسعه محمد حسنين هيكل في مجموعة مقالات افتتاحية جمعت تحت عنوان «ما الذي جرى في سوريا ؟» ، المرجع المذكور . وهناك تحليل سوري هو تحليل الفريق عفيف البزري ، قائد اركان الجيش السوري سابقا ، في «الاخبار» - بيروت - ١٤ و ١٧ يونيو و ٨ و ١٣ يوليو ١٩٦٢ .

٢ - «الاهرام» ١٩ اكتوبر ١٩٦١ .

التقليدية (١) . واتسع هذا الاجراء الاخير بسرعة ، فبلغ العدد ٦٠٠ شخصا في اواسط نوفمبر ، وعهد بادارة اموالهم الى عشرات من الموظفين الاداريين تحت اشراف عبد اللطيف عزت . ووضع ٨٠ مصرفا وشركة تأمين وشركات اخرى تحت اشراف حافظ عبد الحميد الكاشف بعنوان «حجز مستعجل» (٢) .

لماذا الاعتقالات ؟ حسب بعض الروايات (٣) ، وجه فريق من ثلاثين ضابطا كبيرا يرتبطون بمصالح البورجوازية القديمة ، لقائدهم الاعلى المشير عبد الحكيم عامر ، عريضة تطالب بوضع حد للدكتاتورية وباعادة الحريات الديمقراطية والحياة البرلمانية . وكان من المفترض ان يكون هؤلاء الضباط قد اتصلوا بالزعماء الوفديين ، مما يفسر الاعتقالات الوقائية من اجل عرقلة حركة المعارضة التي وجدت في الانفصال السوري فرصة مناسبة للعمل . على كل ، كانت هذه هي وجهة النظر التي عرضها زكريا محي الدين ، دون الاشارة الى قضية الضباط .

بعد مرور فترة لخطر مباشرة ، اطلق سراح جميع الذين اعتقلوا في ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٦٢ (٤) . كما رفع الحجز عن بعض الاملاك المصادرة ، وصدر ٣٤٨ امرا بالاعفاء من «العزل» ، بالرغم من احالة المليونير احمد عبود على محكمة امن الدولة بتهمة الاختلاس بعد ان دقق في حساباته (٥) ؛ وعلم ان مجموع ما اخذته الدولة من

١ - راجع نص تصريح زكريا محي الدين واللوائح التي قدمها في «الاهرام» ٢٢ اكتوبر ١٩٦١ .
٢ - مقال فنحي نوار عن مختلف انواع الحجز (الاحتياطي، المعجل التنفيذ، البلجيكي ، الانكليزي، الفرنسي . حجز الرايخ الثالث ، حجز حرب فلسطين) في «الاهرام» ١٥ اكتوبر ١٩٦١ .
لكن م.ح. هيكلم طمان العائلات الفنية بقوله ان قرار الحجز ينص على تشكيل لجان تتولى دراسة كل حالة على حدة والتصرف فيها بما يكفل مصلحة الشعب وبما يكفل فوق ذلك كله ان يبقى الاندفاع الثوري بعيدا عن رغبة الانتقام المتعارضة مع الخصائص الدينية والاخلاقية والتاريخية الكامنة في شعب الجمهورية العربية المتحدة . وسوف تضع هذه اللجان في اعتبارها عدة مسائل من ضمنها ان تتيح الفرصة لمن يريد العمل لنفسه ولاسرته في نطاق المصلحة الوطنية وبغير امتيازات طبقية موروثة ومفروضة على المجتمع ، ومن ضمنها ان لا يؤخذ الابناء بجريرة الآباء وان تتاح الفرصة للابناء ان يتحرروا من منطق الاستغلال والاحتكار ، وان يشعروا بانتمائهم الى الجماهير وان يحسوا بعمق ان مصلحتهم لا يمكن ان تصان الا في اطار المصلحة الشعبية العليا» .

(«ما هو الميدان الحقيقي للثورة الاجتماعية؟» «الاهرام» ٧ نوفمبر ١٩٦١) .

٣ - ا. حليم صعب : «مجلس الثورة يتسلم من جديد مقاليد السلطة في مصر» ، اللوموند ، ٢٥ تشرين الاول ١٩٦١ .

في لندن جرى الحديث عن اعتقال ١٥٠ ضابطا بسبب معارضتهم للقوانين «الاشتراكية» ، وفي عمان عن ١٥ اعدوا رميا بالرصاص .
COC, XVIII, No. 47 (1961), P. 402

٤ - «الاهرام» ١٢ فبراير ١٩٦٢ .

٥ - حول رفع اوامر الحجز راجع «الاخبار» ٩ يناير ١٩٦٢ . طوال شهر مارس ، لاسيما في عدي ١٨ و ٢٢ منه، اشارت «الاهرام» الى حالات الاعفاء من «العزل» التي لحقت بكبار شخصيات الطبقة =

ممتلكاته ، واغلبها سندات على الدولة ، بلغ ٣٣ مليون جنيه . وتناول التشهير اثرياء آخرين امثال : عائلة سلطان ، التي ترجع ثروتها الى خيانة جدها لثورة عرابي عام ١٨٨٢ ، مما دفع المحتل وقتئذ لمنحه ٣٣٠٠٠ فدان من الاراضي الجيدة كهدية . كذلك فرانسوا تاجر ، الذي كان من اثرياء الحرب ، كما قيل ، والذي بدأ عام ١٩٤٢ مساهما في مصنع نسيج صغير برأسمال ١٠٠٠٠ جنيه ، ثم بعد ان أمن بمهارة بيع جزء من مخزون القطن الذي كانت تحتفظ به الحكومة ، اصبح يملك ثروة تقدر باكثر من ٣ ملايين جنيه في نهاية الحرب ، وتحول الى صناعي كبير . وقد اتهم بتهريب ١٠ ملايين جنيه سنويا وبانتظام الى لندن ، بينما احتفظ بـ ٦ ملايين جنيه في مصر ، كودائع في البنوك ، له ولعائلته .

تساءل محمد حسنين هيكल «هل كان يمكن اقناع اصحاب الملايين بالحسنى ان يتنازلوا عن بعض ثرواتهم الخاصة لتجميع ثروة عامة توجه الى التنمية ؟» ثم وجه نقده الى مجلس الامة : «ان مجلس الامة ، بطبيعة الظروف وبطبيعة تكوينه ، كان يمثل مرحلة الثورة السياسية وكان يمثل المهادنة التي فرضتها ظروف الوحدة مع سوريا» . واعطى مثالا ضمن امثلة كثيرة : «ان مجلس الامة - دون ما رغبة في الاساءة اليه - رفض قانون زيادة الضريبة على الارض ... وحاولت الحكومة بشتى الطرق اقناعه - من اجل صالح الفلاح - ان تكون الزيادة في الضريبة مثلا واحدا ، ولكن المجلس اراد الزيادة بسبعة امثالها لصالح المالك (النسبة التي قررها قانون اصلاح الزراعي القديم) ... هكذا كان السبب الاساسي في عدم عرض قوانين يوليو الاشتراكية على مجلس الامة ، انها لم تكن ستحظى بموافقة ، هذا رغم ضرورتها الحيوية لبدء الثورة الاجتماعية» (١) .

وجاء عمل الهيئات المكلفة باجراءات الحجز ليكشف عن الحركة الداخلية للمجتمع المصري وليعطي أرضا خصبة للباحثين الاجتماعيين . وانفردت «الاهرام» بنشر النتائج ، التي اشرف عليها البنك المركزي ، في الفترة بين ٢٠ اكتوبر و ١ نوفمبر ١٩٦١ . ومع التذكير بحدود هذه الدراسة ، فاننا نقدم تحليلا سريعا لها :

١ - القائمة الاولى تتعلق بالثروات التي كان يملكها اشخاص ينتمون الى الفئة الثالثة الذين انطبق عليهم قانون رقم ١١٩ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦١ . اي القانون الذي نص ملكية الدولة على ما يزيد على ملكية الفرد الواحد لما يساوي ١٠٠٠٠ جنيه في ١٤٧ شركة . والمقصود بهذا القانون ، كما سبق وقلنا ، كان الصناعات الخفيفة . اما ممتلكات هؤلاء الاشخاص انفسهم في البنوك وشركات التأمين والصناعات الثقيلة والاساسية فلا تظهر في هذه القائمة . وقد وردت فيها اسماء ٥٩٥ شخصا (وعدد قليل من الشركات) ينتمون الى الفئة المذكورة ، ولاسيما العائلات التالية : كوزيكا ،

= الوسطى . حول محاكمة عبود، راجع «الاخبار» ٢٢ ديسمبر ١٩٦١ وايضا جريدة «التايمس» اللندنية بتاريخ ٥ يناير ١٩٦٢ .

١ - م.ح. هيكل : «الثورة الاجتماعية في يد الشعب» ، «الاهرام» ، ٦ نوفمبر ١٩٦١ .

مليبي ، ماتوسيان ، ضيف ، كحيل ، سلامة ، كاتزفليس ، حبشي ، تاجر ، ششيني ، سراج الدين ، بدرأوي ، دوس ، مورو ، عبد المقصود أحمد ، قباني ، فرغلي ، طاهري ، عاجوري ، برهمش ، عبد الهادي ، فروخ ، تقلا ، قصاب ، عواديا سالم ، مشرقي ، عبد الوهاب ، حبرا ، دياب ، دبانه ، غوغنيان ، حموي شحاته ، عبد الدايم ، نقراشي ، طويل ، خوري ، سرسق ، جراية ، زناتي ، ملواني جندي ، يوسف ، حكيم ، سترافيتش ، سليم ، سعد ، سباعي ، غالي ، حبيب سويدان ، محاسب ، جيانوني ، وغيرهم . كما كان هناك بعض الاسماء الكبيرة في مجال التمويل والاعمال ، لكن القائمة الاولى هذه لا تعطي الا رؤوس الاموال الصغيرة اذ ان القسم الاكبر منها كان مستثمرا في المصارف والشركات المؤممة بكاملها او بنسبة ٥٠ بالمئة .

٢ - القائمة الثانية التي تتضمن ٥٥٨ اسما ، وتتعلق بالفئة نفسها . ويلاحظ هذه المرة بين العائلات الكبيرة المتأثرة بالاجراءات اسماء : عاشور ، صبري ، بدوي ، كفالجيان ، سيناغليا ، بابادوبلو ، سيليدس ، ابو النجا ، حمصي ، عويس ، دوش ، حسين ، طلعت حرب ، نجيم ، وهبة ، صوايا ، لوزي ، خولي ، سيدناوي اسماعيل ، العبد ، عوف ، ممدوح مرسى ، عماد ، عمار ، اباظة ، قليني سلوم ، سماقية ، مهلمي ، بركات ، جراسي ، عتال ، شواربي ، كحلا ، حمادة مسقاوي ، بويادييف ، شامي ، محمد حسن ، كتانه ، يرسال ، الخ . .

٣ - القائمة الثالثة كانت قائمة اصحاب اسهم احدى اكبر شركات الاراضي الزراعية في مصر وهي «شركة ابوقير الزراعية» التي جرى تأميمها بالكامل ، والتي كانت تمتلك ، قبل تموز ، مساحات شاسعة تمتد من ابوقير ، شرقي الاسكندرية ، حتى الصحراء الغربية ، مرورا بالاسكندرية . وتذكر القائمة عدد الاسهم التي يملكها عدة مئات من المساهمين ، ولكن دون تحديد ثرواتهم بكاملها . وسيلاحظ ارتفاع نسبة الاسماء الاجنبية ، والاسماء اليونانية والايطالية والمشرقية بنغماتها المتوسطة التي تعطي صورة خلفية عن «رباعية» الكاتب البريطاني لورنس ديريل (١) .

١ - هذا جدول بالاراضي التي كان يملكها الاجانب في مصر ، وخاصة في منطقة البحيرة :

١٩٥٩		١٩٥١		عدد الفدادين
عدد الملايين	المساحة	عدد الملايين	المساحة	
٧٧٧	٣٢٨	١٠١٩٨	٤٤٦	٠ - فدان
٦٧٥	٢٠٥٩٨	٨٩٤	٣٠٢٨٤	١ - ١٠
٧٠١	١٧٤٥٨	٦٤٤	١٥٠٧٦	١٠ - ٥٠
١٦٦	١١٧٤٤	٢٠٤	١٣٨١٣	٥٠ - ١٠٠
٢٩٥	١٠٩٠٢٣	٣٢٥	١٣٠٤٩٩	١٠٠ +
٢٠٦١٤	١٤١٠٥١	٢٠٢٦٥	١٦٢٠١١٨	المجموع

الاستشهاد بديريل ، استشهاد بوثيقة ادبية تعطي صورة عن هذه الاوساط النخطة ، حيث تظهر شخصيات الكومبرادور والملاء ، والتي يعرفها المؤلف تمام المعرفة . اما الاسكندرية وشعبها فبميدان =

٤ - نجد نفس المزيج البشري الكوزموبوليتي في القائمة الرابعة المتعلقة بحملة اسهم شركة وادي كوم امبو التي يبلغ رأسمالها ... ١٧٥٥٠٠٠ جنيه . وكانت هذه الشركة اكبر الشركات العقارية المصرية ، وكانت تمتلك أجود اراضي الصعيد بالاضافة الى احتكار اكبر مزارع قصب السكر في مصر ، وكان يسيطر عليها الرأسماليون الاجانب ايضا .

٥ - القائمة الخامسة تورد اسماء كبار المساهمين في مجموعة شركات حلج الاقطان الاربعة الكبرى في مصر : شركة الغربية للحلج ، شركة الاسكندرية التجارية ، شركة اقطان كفر الزيات ، شركة الحلاجة الاهلية المصرية . كذلك جرى عرض لشركات اخرى اقل اهمية : كوستي يواكيموجلو وشركاه ، هـ . كوبر وشركاه ، الشركة المصرية لتصدير الاقطان . وهنا ايضا ترتفع نسبة حملة الاسهم الاجانب .

٦ - القائمة السادسة تعطي تحليلا عن مجموعة من كبار الشركات في قطاعات مختلفة : شركة المباحث والاعمال المصرية ، الشركة الاهلية للصناعات المعدنية ، شركة الدلتا التجارية ، شركة الغزل والنسيج والتريكو ، شركة مصانع الدلتا للصلب ، الشركة المساهمة المصرية للمقاولات ، شركة باسيل باشا للاخشاب ، الشركة المصرية للاخشاب والمهمات (سيم) ، شركة المصنع المصري للاغذية المحفوظة (قها) .

٧ - القائمة السابعة تعطي صورة عن اصحاب «الشركة المصرية الجديدة» التي كانت تجمع ، كما قيل لنا ، بين عمليات استصلاح الاراضي والتنقيب في المناجم في عدة مناطق وبين قطاع عقاري واسع واعمال الري والصرف . وليس ثمة اشارة الى عدد اسهم آلاف الاشخاص المذكورين ، لذلك كان من المستحيل معرفة ما اذا كانوا مساهمين صفار ام اصحاب ملايين . كذلك من الصعب فهم اسباب اختيار هذه الشركة بالذات ، بينما بقيت شركات اضخم منها بكثير في الظل .

٨ - القائمة الثامنة تعطي اسماء مجموعة من الشركات التي تنتمي الى مختلف القطاعات . وهنا ، كما قيل لنا ، يوجد صورة للملكية «محصورة في نطاقين : الاول ، نطاق غريب بالاسم وبالفكر ؛ والثاني ، نطاق القلة الممتازة التي اتاحت لها الفرصة وحدها ... وبين النطاقين افراد من الناس ، وصلوا الى ما وصلوا اليه بعملهم وبجهدهم ، ومن حقهم ان يكون لهم كل خير يحصلون عليه» . والشركات هي : شركة الواردات والصادرات السودانية ، شركة المصرف المصري للواردات والصادرات ، الشركة المصرية للواردات ، شركة التبادل التجاري ، شركة البحر الابيض المتوسط للتجارة العامة ، شركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط ، شركة يونيتاس التجارية والمالية ، شركة الائتمان التجاري ، الشركة العالمية للتجارة والصناعة ، شركة بنك

= عن هذا المؤلف الموهوب الذي يقتفي خطى الجمالية الانحطاطية . وديريل معروف بمواقفه اليمينية ولكن قذات معينة من «اليسار» امنت له نجاحا معينا .

زلخة ، شركة افريقيا للتأمين ، شركة بنك القاهرة ، شركة البنك المصري لتوظيف الاموال ، شركة بنك سوارس ، شركة البنك التجاري المصري ، شركة بنك الاستيراد والتصدير المصري ، شركة بنك التجارة ، شركة النيل للتأمينات ، شركة الاقتصاد الشعبي ، شركة الادخار ، شركة التأمين الاهلية المصرية ، شركة بنك يوسف نسيم موحيري ، شركة التأمينات المصرية ، الاسكندرية للتأمين ، بنك بور سعيد .

٩ - القائمة التاسعة تعطي مرة اخرى نماذج عن شركات مصرية كبيرة فسي قطاعات مختلفة مع صورة مفصلة لرأس المال الموظف من قبل كبار حملة الاسهم : شركة الاقطان والاعمال المالية ، شركة حلج الوجه القبلي ، شركة بيرج تاتليسان وشركاه ، شركة المصابغ الكبرى المتحدة ، الشركة الهندسية للصناعات والمقاولات العمومية ، شركة النيل العربية للمقاولات ، شركة النيل العامة للمقاولات ، شركة النيل العامة لاعمال الخرسانة المسلحة (سبيكو) ، شركة النيل العامة لانشاء الطرق ، شركة النيل العامة للأساسات الميكانيكية (فيبرو) ، شركة النيل العامة للطرق ، شركة النيل العامة للهندسة العمومية ، الشركة العامة للمقاولات والطرق ، شركة سيارات الشمس ، شركة الاهرام لسبك المعادن ، شركة محلات جاتينيو ، شركة شيفلد وشركاه ، شركة داود روفيه ، شركة محلات هانو الكبرى بالاسكندرية ، شركة التجارة ، شركة النيل الهندسية التجارية المتحدة (يونيل) ، شركة شمال شرق افريقيا .

١٠ - القائمة العاشرة والاخيرة مؤلفة هي ايضا من مجموعة مختارة من مختلف القطاعات : شركة الاسكندرية لتجارة الاقطان ، شركة تجارة الاقطان ، شركة حلاجي الاقطان والتصدير المصرية ، شركة النيل لاتوبيس الصعيد ، شركة النيل العامة لاتوبيس البحيرة ، شركة النيل العامة لاتوبيس المنوفية ، شركة النيل العامة لاتوبيس القنال وجنوب الدلتا ، شركة صناعة الطحن بالاسكندرية ، شركة الغربية العقارية ، شركة النيل العامة لاتوبيس الغربية وكفر الشيخ ، شركة النيل العامة لنقل البضائع بالقاهرة ، شركة حلاجة الاقطان والتصدير المصرية ، شركة كاسترو اخوان وشركاه ، شركة مصانع الغزل المصري ، شركة نيللوس للتخزين ، المصنع الاسكندري لنسيج الحرير الطبيعي والصناعي ، شركة البطاطين المصرية (١) .

واستمر برنامج التأمينات في موجات متلاحقة : ادمجت ١٣٧ شركة للملاحة والتفريغ في كيان واحد حيث أصبحت الدولة تملك ٥٠ بالمئة من الموجودات (٢٥ سبتمبر ١٩٦٢) ؛ نشر قانون بمنع اي اجنبي ، ما عدا الفلسطينيين ، بملكية الاراضي (١٣ يناير ١٩٦٣) ؛ ادمجت ٥٥ شركة لحلج القطن مع ١٠١ مصنع فسي المؤسسة المصرية العامة (م.م.ع) للقطن (٧ ابريل ١٩٦٣) ؛ ادمجت ١٣ شركة لتصدير القطن في مؤسسة واحدة (٣ ابريل ١٩٦٣) ؛ جرى تأميم ١٩ منتجاً للمواد الصيدلانية واقفل ٥٠ مختبراً (١٦ يونيو ١٩٦٣) ؛ تم تأميم ٨ شركات للنقل

١ - «صور من المجتمع المصري على حقيقته» في «الاهرام» ٢٣-٢١ أكتوبر و١ نوفمبر ١٩٦١ .

البحري والنهري وجرى دمج ١٦ شركة للنقل البري في ٧ شركات تابعة للقطاع العام (١٨ يونيو ١٩٦٣) ؛ صودرت ٥ مصانع للزجاج في الاسكندرية (٢٥ يوليو ١٩٦٣) ؛ وضعت «دار المعارف» ، اكبر دار نشر مصرية ، تحت الحراسة وجرى دمجها «بالاهرام» (١٩ اغسطس ١٩٦٣) ؛ جرى تأميم ١٧٧ شركة كانت الدولة تمتلك ٥ بالمئة من موجوداتها ، تأميما كاملا (١١ نوفمبر ١٩٦٣) ؛ اقفلت وكالات ٤٠ شركة تأمين اجنبية بعد انقضاء مهلة التصفية التي اعطيت لهم عام ١٩٥٧ (١٢ نوفمبر ١٩٦٣) ، اُمت ٦ شركات زراعية تملك ١٣ر٠٠٠ فدان (١٧ نوفمبر ١٩٦٣) ؛ ادمجت كل البنوك المصرية في ٥ بنوك كبيرة متصلة بالمؤسسة المصرية العامة للبنوك (١٠ اكتوبر ١٩٦٣) ؛ ألغى البيع بالجملة وجرى استبدال الشركات التي كانت تعمل في هذا القطاع بتعاونيات ، وفي نفس الوقت تم توحيد بائعي التجزئة في «وحدات اقتصادية» (١٠ نوفمبر ١٩٦٣) .

الفصل الرابع

تركيب الطبقة الجديدة

من يستطيع ، ومن يتوجب ان يحل محل هذه الاطر السياسية والادارية المالية التابعة لمجلس الامة ولمجالس ادارات البنوك وشركات التأمين والشركات الصناعية والتجارية ؟

ان الاختيار الذي تم اكد المضمون الاجتماعي للنظام العسكري خلال وبعد هذه المرحلة الثالثة من تطوره . ومهما كانت الطرق المتبعة والتي ستتعدد وتتميز اثناء المراحل القادمة ، فلن يمكن الرجوع الى الوراء ، بتفكيك القطاع العام مثلا ، او اعادة الاحتكارات الى اصحابها القدماء ، او اعادة هيمنة البورجوازية القديمة ، حليفة الاستعمار .

لنلقي نظرة اولا على البناء التحتي الاقتصادي والاجتماعي، الناتج عن خط التطور الذي ابتدا مع أحداث السويس ، ولاسيما مع اجراءات صيف وخريف ١٩٦١ . ان قوانين يوليو ١٩٦١ ، كما رأينا ، اعطت الاولوية «للقطاع العام» ، الذي اصبح يملك الان ملكية تامة المصارف ، وشركات التأمين ، والصناعات الثقيلة والاساسية ، والمواصلات ، والتجارة الخارجية ؛ ويشارك بنسبة ٥٠ بالمئة في ملكية عدد اكبر من الصناعات الخفيفة والشركات المتوسطة الحجم ؛ ويملك حصصا مختلفة في كل ما تبقى ، بنسبة تختلف باختلاف الحصص التي تزيد عن ١٠٠٠ ر.١ جنيه التي يملكها المساهمون الكبار . وكان المجموع موجهها وفقا لاتجاه الخطية الخمسية ، كما جرى التقليل من سلطة التقرير لممثلي رأس المال الخاص في الفئتين الثانية والثالثة من الشركات .

في هذا الوضع الذي كان يميل لمصلحة «القطاع العام» بشكل حاسم ، اذا باجراءات الحراسة في اكتوبر ونوفمبر ١٩٦١ تحرم الفئات الباقية من الرأسماليين،

الكبار والمتوسطين ، من امتيازاتهم الشرعية في التقرير ، وفي الادارة ، دون اي مساس في نصيبهم من الملكية . كيف ستعالج الدولة هذا الاقتصاد وهو في طور التحول ، وقد منحت نفسها حق وراثته ؟ كيف ستنظم هذه الهيئات المتعددة والمختلفة ؟

في ١٦ ديسمبر كشف مرسوم جمهوري عن القرار الذي اتخذ : اعادة توزيع جميع الشركات الموجودة وعددها ٣٦٧ شركة على ٣٨ مؤسسة عامة يديرها المجلس الاعلى للمؤسسات العامة ، الذي سراسه رئيس الدولة . وهذا هو الشكل الاولي لهذا التنظيم الذي سيطرأ عليه دون ريب ، تعديلات لاحقة :

١ - وزارة الصناعة :

١ - المؤسسة المصرية العامة (م.م.ع) للمناجم (١٢ شركة) ، ٢ - م.م.ع للصناعات الغذائية (٣٥ شركة) ، ٣ - م.م.ع للمنسوجات (٣٨ شركة) ، ٤ - م.م.ع للصناعات الكيماوية (٣١ شركة) ، ٥ - م.م.ع لمواد البناء والطوب (٩ شركات) ، ٦ - م.م.ع للصناعات المعدنية (٨ شركات) ، ٧ - م.م.ع للصناعات الهندسية (٢٤ شركة) ، ٨ - م.م.ع للبترول (٨ شركات) ، ٩ - م.م.ع للانتاج التعاوني والصناعات الصغيرة .

٢ - وزارة الحربية :

١٠ - م.م.ع للانتاج الحربي (شركتان) .

٣ - وزارة الزراعة :

١١ - م.م.ع للتعاونيات الزراعية (١٠ شركات) .

٤ - وزارة المواصلات :

١٢ - م.م.ع للنقل الداخلي (١٨ شركة) ، ١٣ - م.م.ع للنقل البحري (شركة واحدة) .

٥ - وزارة الاسكان والخدمات العامة :

١٤ - م.م.ع للاسكان التعاوني ، ١٥ - م.م.ع للمقاولات والبناء (١٦ شركة) ، ١٦ - م.م.ع للابنية العامة ، ١٧ - م.م.ع للاسكان والبناء (٥ شركات) .

٦ - وزارة اصلاح الزراعي واستصلاح الاراضي :

١٨ - م.م.ع لاستصلاح الصحراء ، ١٩ - م.م.ع لتطوير الاراضي (شركتان) ،

٢٠ - م.م.ع لاستصلاح الاراضي (٥ شركات) .

٧ - وزارة العمل :

٢١ - م.م.ع للتأمينات الاجتماعية .

٨ - وزارة البترول :

٢٢ - م.م.ع للاذاعة والتلفزيون (شركة واحدة) ، ٢٣ - م.م.ع للسياحة والفنادق (٥ شركات) ، ٢٤ - م.م.ع للاعلام والدعاية والتوزيع والطباعة .

٩ - وزارة التموين :

٢٥ - م.م.ع للاستهلاك (٣١ شركة) ، ٢٦ - الهيئة التعاونية المصرية العامة للاستهلاك ، ٢٧ - م.م.ع للاهراءات والمستودعات (٣ شركات) ، ٢٨ - م.م.ع لصيد الاسماك (شركتان) .

١٠ - وزارة الصحة :

٢٩ - م.م.ع للمنتجات الصيدلية والكيمياوية والتجهيزات الطبية (٧ شركات) .

١١ - وزارة الاقتصاد :

٣٠ - م.م.ع للتجارة (٣٧ شركة) ، ٣١ - م.م.ع لتجارة القطن (١٩ شركة) ، ٣٢ - م.م.ع للمصارف (٢٧ شركة) ، ٣٣ - م.م.ع للتأمينات (١٦ شركة) ، ٣٤ - م.م.ع للتوفير (شركتان) .

١٢ - وزارة الثقافة والارشاد القومي :

٣٥ - م.م.ع لدعم صناعة السينما (شركة واحدة) ، ٣٦ - م.م.ع للمسرح والموسيقى (شركة واحدة) ، ٣٧ - م.م.ع للتأليف والترجمة والطباعة والنشر (شركة واحدة) .

١٣ - وزارة الاشغال :

٣٨ - م.م.ع للكهرباء (١) .

واشار المرسوم الى «جميع الشركات القائمة» اي سواء التابعة منها «للقطاع

العام» ، او التي كانت ما تزال في ايدي راسماليي القطاع الخاص . فالعلاقات بين القطاعين لم تكن محددة بشكل واضح ، بل ان اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي للقوى الشعبية ، الذي انعقد في هذه الفترة ، وضع هذين القطاعين تحت تسمية واحدة هي «الراسمالية الوطنية» . غير انه كان من البديهي ان القطاع الخاص لم يكن مؤلفا ممن تبقى في حوزة رأس المال الخاص من بعض الشركات ضمن الـ ٣٦٧ شركة التي تأثرت بهذا الاجراء . والواقع انه كان هناك في المدن - وفي المناطق الريفية - عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم - مشاغل ، محلات حرفية ، محلات صغيرة ، معامل صغيرة ، الخ . . . التي لم يتغير هيكلها الاجتماعي . لا شك ان قوانين تموز «جعلت من القطاع العام القوة الاساسية التي تملك الاشراف التام على القسم الاكبر من النشاط الاقتصادي» كما اعترف البنك الاهلي المصري ، لكن «طبيعة العلاقات بين كل مؤسسة عامة والشركات التابعة لها من جهة ، والعلاقة بين هذه المؤسسات والوزارات من جهة اخرى ، لم تحدد بالتفصيل» (١) .

كانت هذه اسئلة يطرحها ممثلو «الراسمالية الوطنية» ، وخاصة ممثلو القطاع الخاص ، بالحاح على انفسهم وعلى السلطات العامة ، خاصة خلال المناقشات التي رافقت ، في فبراير ومارس ١٩٦٢ ، انتخاب مندوبي هذه الفئة للمؤتمر القومي للقوى الشعبية .

واعطت الحلقة الدراسية التي اجرتها «الاهرام» حول الموضوع بعض النقاط التوضيحية . وقال زكي محمد لاشين وهو بقال في روض الفرج بالقاهرة : «ان شركة الملح والصودا تنتج الصابون ومنتجات مماثلة ، وهي تباع ٧٠ بالمئة من انتاجها الى القطاع العام ، والباقي الى بائعي الجملة والمفرق . ما هو اكثر من ذلك ان شركة الملح والصودا ليست الوحيدة ، بل كل الشركات الكبيرة تفعل نفس الشيء» . وقال بائع تجزئة آخر ، وهو محمد امين نافع : «ان وضع القطاع الخاص محاط بتناقضات كثيرة ، والتميز الذي يمارس بين القطاعين مربك في تطبيقه بحيث يجعلنا نشعر بعدم الاطمئنان» . وقال كمال رمضان : «ليس بالامكان ايجاد اي اثر للاضطهاد اليوم عندما يساق التاجر الذي يخفي بضاعته ، الى المحكمة ، وعندما تنشأ التعاونيات في كل مكان بحيث يصبح من المستحيل على المشروعات التجارية ان ترفع اسعارها» . و اضاف : «فلنتكلم بصراحة . في الوقت الذي تكون فيه الامكانيات المتاحة للقطاع العام في مجالات الاستيراد والدعم المالي كثيرة ، فاننا نرى ان القطاع الخاص عاجز عمليا عن التحرك والتقدم لانه ممنوع من اية امكانية للقيام بعمله» .

١ - «تنظيم القطاع العام» ، Ibid., PP. 387-388.

راجع ايضا رأي اربع رؤساء مؤسسات عامة - د. حسين خلاف (البنوك) ، علي شلبي (الادخار) احمد شوقي الحكيم (التأمين) ، نور الدين قودة (التجارة) - حول العلاقات بين مؤسساتهم والوزارات المولجة بتوجيهها فيما يتعلق بالسياسة العامة ، في «الاهرام» ١٧ يناير ١٩٦٢ .

وابدى عبد المحسن شحاته اسفه لحقيقة ان «القسم الاكبر من ارباح القطاع الخاص تذهب الى الحكومة بسبب قوانين الضرائب والحد الاعلى للدخل» . وشدد ممثلان عن القطاع العام - جمال البرلسي ومحمد شديد - على انه لا يمكن التفكير بآن القطاع الخاص يجب ان يعمل في منافسة مع القطاع العام الذي كان يملك القوة الاساسية ، وتكلما عن «التكامل» . واعطيت عدة اقتراحات ، لكنها انتهت الى طريق مسدود . وبعد يوم من انتهاء الحلقة الدراسية جرى اعلامنا ان زكي لاشين اصر على ارسال نشرة الى الف تاجر صغير لكي يدونوا بالتفصيل ما الذي يريدونه تماما (١) .

وحيث ان الارتباك وعدم الوضوح حول النوايا كانا يميزان ، بنظر معظم هؤلاء المسؤولين ، الحياة الاقتصادية اليومية ، فقد اصبح من الضروري ان يعيد كل من الطرفين تحديد مفاهيمه . والسؤال الذي طرح ، بشكل علني احيانا برغم التصريحات المدوية بالثقة بالحكم كان التالي : راسمالية دولة ام اشتراكية ؟

دون ان نخرج من مجال البناء الاقتصادي والاجتماعي التحتي ، فلننظر الى عناصر التقدير المتوفرة لدينا لاعطاء الحكم على هذه المرحلة من التطور .

كان هناك ، اولا ، القطاع العام الذي سيطر على الجزء الاساسي من قوة البلاد الاقتصادية وفقا للترتيبات المختلفة التي حددتها قوانين ٢٠ يوليو الثلاثة : ملكية تامة (بما يختص بالمصارف ، شركات التأمين ، الصناعات الثقيلة ، فروع الاقتصاد الاساسية ، المواصلات والتجارة الخارجية) ، وملكية تامة ايضا للشركات الجديدة التي اسستها مؤسسات القطاع العام (٢) ، ومساهمة بنسبة ٥٠ بالمئة (في الشركات العاملة في الصناعة والاعمال ذات الاهمية المتوسطة) ، وملكية بنسب مختلفة (في الشركات الصناعات الخفيفة والشركات ذات المسؤولية المحدودة او شركات التوصية التي تملكها مجموعات من العائلات) .

كانت الدولة توسع سيطرتها على مجمل النشاط الاقتصادي ان بواسطة الخطة الخمسية او بواسطة تحويل اهم ٣٦٧ شركة الى ٣٨ مؤسسة عامة (تحت اشراف الوزارات المختلفة) التي عددها .

ولكن قبل الاقدام على تحليل «القطاع العام» يجب الاشارة الى ظاهرة خاصة ضمن النطاق العام للتأمين الذي قامت به الدولة . وهي تتعلق بالطبيعة الاكثر تحديدا لنظام الملكية في القطاع العام . فالواقع ان رأس مال المصارف ، وشركات التأمين ، والمشاريع الصناعية والتجارية - سواء اكانت شركات ذات مسؤولية

١ - «ماذا يريد معاطلو الراسمالية الوطنية من الميثاق الوطني ؟» في «الاهرام» ١١ مارس ١٩٦٢ .

٢ - بصدد تحديد تقسيم الفئات قبل اجراءات الحراسة ، راجع جمال المعطفي «نظرة في قانون الشركات على ضوء التشريعات الاخيرة» في «الاهرام الاقتصادي» عدد ١٤٩ (١ تشرين الثاني ١٩٦١) ،

محدودة ام شركات مساهمة - كان ينقسم الى قسمين : قسم تحول الى الملكية المباشرة للدولة (وكان هذا هو الحال بالنسبة للفئة الاولى من المصانع التي اُمت بموجب قانون رقم ١١٧ ؛ وكذلك بالنسبة للملكية . ٥ بالمئة من الشركات في الفئة الثانية التي تحولت الى القطاع العام بموجب قانون رقم ١١٨ ؛ وايضا بالنسبة للحصص المختلفة التي كانت تفوق ١٠٠٠٠ ر.جنيه للمساهم الواحد في الفئة الثالثة من الشركات بموجب قانون رقم ١١٩) . اما القسم الثاني فقد ظل في ايدي افراد (٥. بالمئة من رأس مال شركات الفئة الثانية ، وكذلك جميع الحصص التي لا تتعدى ١٠٠٠٠ ر.جنيه للمساهم الواحد في شركات الفئة الثالثة) .

ومثلت السندات على الدولة التي لم تكن لتباع او تشرى في البورصة ، تعويضا ماليا مقسطا عن خسارة الملكية التي لحقت بالمساهمين لصالح الدولة . وسمحت هذه الاخيرة لحاملي سندات الدولة الى حد ٥٠٠٠ جنيه ، كحد اعلى ، ببيع جزء لا يزيد عن ١٠٠٠ جنيه منها للمصارف من اجل التخفيف من آثار خسائرهم والحصول على شيء من السيولة . كذلك اعلنت الحكومة ان حصص الاسهم ستقسم الى وحدات بقيمة جنيه مصري واحد لكل منها في سبيل اعطاء صفار المدخرين فرصة لكي يصبحوا من حملة الاسهم (١) .

لكن الدولة بقيت بالتاكيد المالك الكامل والوحيد لشركات الفئة الاولى التي اضيفت الى القطاعات العامة التي كانت قد اُمت قبل يوليو ١٩٦١ ؛ وكانت تملك نصف الشركات في الفئة الثانية ، وتملك بنسب مختلفة (من ١٠ الى ٥٠ بالمئة واحيانا اكثر بكثير) شركات الفئة الثالثة . وفي كل من هذه الحالات دفعت الدولة تعويضا مقسطا ، اي في الواقع ، نوع من الدخل السنوي المؤقت للملاكين السابقين الذين فرض عليهم التخلي عن ملكيتهم : واخذ ذلك شكل سندات حكومية بفائدة ٤ بالمئة لمدة ١٥ سنة ، اي على غرار ما اعطي للملاكين الزراعيين الذين طبق عليهم قانون اصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ . وكان ثمة حالة استثنائية واحدة : الشركات التي انشئت وموالت من قبل مؤسسات القطاع العام ، والتي تملكها هذه المؤسسات دون منازع ، حيث لم يدفع اي تعويض لاحد .

من الطبيعي انه قد رافق نقل ملكية اهم وسائل الانتاج الى الدولة ، انقلاب كامل في الطريقة التقليدية لادارة الشركات المختلفة .

وبموجب القانون رقم ١١٤ الصادر بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٦١ يجب ان يتألف كل مجلس ادارة من سبعة اشخاص كحد اعلى ، بينهم ممثل عن المستخدمين وآخر عن

١ - تقرير عن البورصات في «الاهرام الاقتصادي» عدد ١٥٦ (١٥ فبراير ١٩٦٢) ، ص ٢١٨-٢١٩ .
انظر نص تطبيق القانون رقم ١١٨ لعام ١٩٦١ الخاص بشركات الفئة الثانية في «الاهرام» ، ٢٦ يوليو ١٩٦١ .
حول تشجيع حسابات الادخار الصغيرة ، راجع تحليل نبيل صباغ في «الاهرام الاقتصادي» ، عدد ١٥٥ (١ فبراير ١٩٦٢) ، ص ٥٢ .

العمال ، ينتخبهما زملاؤهما . وفي اغسطس عدل القانون الجديد رقم ١٣٧ هذه البنود وخفض سلطة اصحاب العمل مرة اخرى : على ممثلي العمال والمستخدمين ان ينتخبا بشكل مشترك من العمال والمستخدمين ، ويجب ان يضم مجلس الادارة من واحد الى ثلاثة من مدراء او رؤساء الاقسام في الشركة (١) .

كيف اصبحت صورة «القطاع الخاص» بعد اجراءات التأميم الشديدة هذه ؟ ان حساب القوى الحقيقية التي كان يتألف منها لم يكن سهلا خاصة بالنسبة للكمية . فبين الشركات التي تأثرت بقوانين يوليو هناك اولا كل حاملي أسهم قيمة كل شركة متوسطة الحجم من الفئة الثانية ، قسمت نصف حصصها الى أسهم قيمة كل منها جنيه واحد ، بينما عوض عن النصف الثاني بسندات على الدولة . وكان هناك ايضا حملة أسهم ١٤٥ شركة من الفئة الثالثة الذين يحق لهم الاحتفاظ بأسهم بقيمة ١٠٠٠ ر. جنيه كحد اقصى ، على ان يحول ما يتجاوز هذا الحد الى سندات على الدولة . ابتداء من شهر مارس ، جرى تسعير اسهم شركات الفئة الثالثة فسي البورصة ، وأعلن الدكتور القيسوني ان حد ال ١٠٠٠ ر. جنيه يطبق فقط حتى تاريخ اعلان القانون في ٢٠ يوليو ١٩٦١ وبعد هذا اليوم يستطيع اي فرد ان يشتري ما يشاء من الاسهم (٢) ، من اجل تشجيع «الراسمالية الوطنية» . ولكن ال ٣٦٧ شركة الموزعة على ٣٨ مؤسسة عامة منذ ديسمبر ١٩٦١ لم تكن تشكل كل الاقتصاد المصري . اذ يبقى في الواقع ، عدة آلاف من المشاريع الصغيرة - مشاغل ، اشغال حرفية ، محلات ، مصانع صغيرة ، بنوك صغيرة ، الخ . . - في يد الافراد ، او باختصار ، في حوزة ما كان يعرف بالطبقة المتوسطة بل ، في الحقيقة ، الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى التي تعيش في المدن (٣) . وفي ذلك الوقت لم تكن الارقسام الصحيحة متوافرة لكي يكون بالامكان القيام بتقييم دقيق لحصص هاتين الفئتين اللتين تؤلفان القطاع الخاص . لكن لا ريب في ان هذا القطاع كان ، بطريقة ما ، مصدر اسهام وتقوية للقطاع العام ، وانه كان من الصعب ، حتى نظريا ، الحديث عن المساواة بينهما .

كان ثمة عنصر آخر وهو تشكيل الاطارات الادارية الجديدة في الاقتصاد . فالاطارات العليا كلها - الوزراء ، رؤساء واعضاء المؤسسات العامة ، رؤساء

١ - جمال العطيني ، «القوة الجديدة المتجاسسة في ادارة الشركات» في «الامسرام» ، ٢٤ اغسطس ١٩٦١ .

٢ - «البورصة في نظامنا الاشتراكي» في «الاهرام الاقتصادي» عدد ١٥٨ (١٥ مارس ١٩٦٢) ص ٤٠ .

٣ - يعطي الكاتب غير المعروف لدراسة IEDES حول «La Société Urbaine Egyptienne» المذكورة سابقا الجدول التالي للفئات الاجتماعية في المدن :

الشركات - كان يعينها رئيس الجمهورية؛ اما المولجون القضائيون باجراءات الحراسة فكان يجري تعيينهم بموجب قرار وزاري .

من اين تم انتقاؤهم ؟ منذ ١٩٥٢ ، وخاصة بعد وزارة عبد الناصر الاولى في ١٩٥٤ ، كما نلاحظ ، وقع اختيار مجلس قيادة الثورة على فنيين واقتصاديين ومهندسين ذوي ثقافة انغلو - ساكسونية - خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في لندن ، وهارفارد ، ومعهد ماساتشوستس التكنولوجي MIT - لان المجلس ادار ظهره بشكل حاسم للتقليد القديم في اختيار وزراء ومديرين عامين متخرجين من كليات الحقوق ومتأثرين بالثقافة الفرنسية بشكل عميق . من

الفئات	العدد بالالوف	بالمئة	الدخول الكلي	المعدل الوسطي
			بملايين الجنيهات	لدخل الفرد (بالجنيه)
● - الماطلون المحصيون	٢٩٨٨	٣٧	-	-
١ - الخدم	٩٣٤	١٢	٢٠	٢١٢٤
٢ - البروليتاريا الرثة	١٨٦	٢	٥	٢٦٣٨
٣ - المأجورون العاديون	٤٠٠	٥	١٦	٤٠
٤ - بروليتاريا	٧٩٠	١٠	٤٨	٦٠٣٨
٥ - مستخدمون صفار	١١١٧	١٤	١١٨	١٠٥٦
٦ - مستخدمون منتظمون				
في اعمالهم الخاصة	٧٣٦	٩	٩٤	١٢٧٧
٧ - الاداريون المتوسطون	٦١٤	٨	٨٣	١٢٣٥
٨ - الطبقة الوسطى				
والارستقراطية	٢٤٠	٣	٢٠٣	٨٤٥٨
المجموع	٨٠٠٠	١٠٠	٥٨٧	٧٣٢٤

وبصيب المؤلف بملاحظته ان «الجمهير الشعبية» تتألف من الفئات صفر الى ٣ ...

اما البروليتاريا ، تحت هذه الظروف ، فتشكل طبقة منفردة في مصر ، تختلف في مواقفها السياسية والاجتماعية عن اكثر الطبقات حرمانا في المحيط السكاني في المدن . وقد صنفت الفئات من ٥ الى ٧ تحت التسمية العامة «البرجوازية الصغيرة الدنيا» . («العالم الثالث»)
op. cit., PP. 186-7

هذا الصنف من الرجال - وخاصة الدكتور عبد المنعم القيسوني ، د. عزيز صدقي ، د. كمال رمزي استينو ، احمد عبدو الشراباصي ، د. مصطفى خليل ، موسى عرفة ، احمد علي فراج ، د. محمد نجيب حشاد ، د. محمد النبوي المهندس ، عبد الوهاب البشري - تشكل الفريق الوزاري المدني عام ١٩٦١ ، وأثبتت التجربة كفاية او عدم كفاية هذه الكفاءات وجاءت بشخصيات عديدة جديدة .

وكان هناك نفس هذا الاتجاه في المؤسسة الاقتصادية ، وهي المؤسسة الوحيدة التي كان جسمها الاداري عرضة للتحليل : بين مدراء الشركة الذين كانوا يعملون فيها في نهاية ديسمبر ١٩٦١ - اي قبل تاريخ تنفيذ التنظيم العام الجديد في ٣٨ مؤسسة عامة الذي انهى وجود المؤسسة الاقتصادية - ٤٢ مهندسا ، ٣٨ متخرجاً في ادارة الاعمال ، ٢٦ محامياً ، ٤٣ متخرجاً في تخصصات اخرى ، و ٢١ شخصاً لا يحملون شهادة جامعية (١) . ولكن يجب الا يغيب عن البال ان المواد في كليتي الهندسة والتجارة ، وكذلك في العلوم والطب ، كانت تدرس ، جزئياً بالانكليزية وفقاً لتقاليد الجامعات البريطانية وبنفس المصادر تقريباً ، وظل هذا سارياً حتى ١٩٦٠ . وقبل تنفيذ اجراءات التأمين كان مثل هؤلاء المدراء يعملون في مصانع ومكاتب القطاع الخاص . وحاول بعضهم القيام بعمل لحسابه الشخصي ، وكانت الاقلية ترضى بمعاشات الوظيفة العامة الزهيدة . لكن معظم الذين عملوا في الشركات الخاصة كانوا يشغلون وظائف ادارية متوسطة ، اذ حتى ١٩٦١ كان يحتفظ بالمناصب العليا - مجالس الادارة والادارة - للمساهمين الكبار انفسهم او لاتباعهم .

حولت قوانين التأمين هؤلاء الاشخاص الى اطراد ادارية عليا ، حيث ان العناصر القديمة صاحبة الامتيازات ابعدت في الغالب . ولكنهم لم يحصلوا وحدهم على هذه المراكز ، بل شاركهم فيها عدة مئات من الموظفين الاداريين النشيطين والمتطلعين بحسد الى الامتيازات وفرص الترقى التي يتمتع بها زملاؤهم في القطاع الخاص ، والذين نقلوا الى المؤسسات الاقتصادية ، حاملين معهم تقاليدهم البيروقراطية وعطشهم الى البروز . وافسحت الدولة المجال في الجامعات ، لكل من الخريجين والاساتذة ، لتأمين الصفة العلمية للعمل الذي يجب ان تقوم به الهيئات الجامعية الجديدة (٢) . وبدأ نقاش بين الاساتذة والاختصاصيين والمديرين لتحديد

١ - «الاهرام الاقتصادي» عدد ١٥٢ (١٥ ديسمبر ١٩٦١) ص ١٨ .

٢ - في كتاب : برجييه : «البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة» ، برنستن ١٩٥٧ ، وصف جيد لسلك الموظفين الكبار قسماً ١٩٥٤ - ١٩٥٥ . راجع ايضا الحلقات اليومية في «الاهرام» بعنوان «لمحات شخصية» منذ يناير ١٩٦٢ . وهذا تحليل للجسم الجامعي في صيف ١٩٦١ :

١ - عدد الطلاب في الجامعات الاربعة (ما عدا الأزهر) : ٧٧.٠٠٠ طالب .

التدريب الافضل الذي يلائم هذه الاطارات الجديدة ، وهو نقاش لم يلبث ان ادى الى تكتل الاقتصاديين والعلميين والمهندسين ضد «الآخرين» اي زملائهم ذوي الدراسة في مجال الحقوق والآداب (١) .

شيئا فشيئا اخذت اسماء المسؤولين الجدد في ميدان الاقتصاد الذين اختارتهم الحكومة ، تنشر في الصحف . وفيما يلي توزيع الاطر الادارية في ٣٧ (من ٣٨) مؤسسة عامة في ابريل ومايو ١٩٦٢ : من ٣٠١ عضوا في مجالس الادارة (مديري المؤسسات وليس الشركات التي تضمها) نجد ٥٧ مهندسا ورجل علم ، ٥٧ حامل شهادة دكتوراه ، ١٨٧ موظفا رسميا كبيرا بينهم عدد من الضباط ورجال الشركات الرسميين ومعظمهم يحمل شهادة الحقوق او التجارة ، واثنا عشر شهادة الآداب او الهندسة (٢) . وفي ابريل فتح باب التعيين في مجالس ادارة ٢٣٨ شركة تابعة لـ ١٤ مؤسسة عامة وتمثل قطاعات الانتاج الرئيسية ، وتبع ذلك انتخابات ممثلي العمال والمستخدمين . وفي هذه المجالس ظهرت النسب نفسها التي نجدها في مجالس ادارة المؤسسات العامة : ١/٣ من المهندسين والعلميين حوالي ربعهم يحملون درجة الدكتوراه ، ويتألف القسم الباقي من رسميين كبار وخريجين في

ب - حاملو البكالوريوس والاجازات العليا من مختلف الكليات منذ تأسيس جامعة القاهرة عام ١٩٠٨ : الطب ٨٠٠٠ ، الصيدلة ٢٠٠٠ ، الهندسة ١٠٠٠٠ ، الزراعة ٩٠٠٠ ، العلوم ٥٠٠٠ ، الآداب ١٨٠٠٠ ، الحقوق ١٧٠٠٠ ، التجارة ١٥٠٠٠ .

ج - بين الاعوام ١٩٣١ و ١٩٦١ منحت درجات الدكتوراه التالية : الآداب ١٦٨ ، الحقوق ١٠٤ ، التجارة ١١ ، العلوم ١٩٦ ، الطب ٢٠٢ ، الصيدلة ١٨ ، الهندسة ٢٧ ، الزراعة ٢٢ ، الطب البيطري ٣٠ . والى هؤلاء يجب اضافة عدة مئات من درجات الدكتوراه التي تم الحصول عليها من الجامعات الاجنبية («التعليم العالي» في «الاهرام» ٢٢ اغسطس ١٩٦١) . وكان منظرا في نهاية ١٩٦٢ : ١٧٠ حامل دكتوراه جديد من الخارج يتبعهم ١٠٥٠ آخرين خلال السنوات الثلاث القادمة («الاهرام» ١٨ مارس ١٩٦٢) . وقد ازداد عدد الطلاب المصريين في الخارج من ١٦٥٦ عام ١٩٥٧ (بينهم ٢٨١ مبعوثا عبر منح حكومية) الى ٥٦٧٠ (بينهم ٢٣٩٥ مبعوثا عبر منح حكومية) عام ١٩٦٢ («الاهرام» ٢٠ سبتمبر ١٩٦٢) .

١ - د. محمد سعيد عبد الفناح : «هذه هي خطط اعداد الخبراء الاداريين» في «الاهرام» ٨ آذار ١٩٦٠ . ندوة «من هم أجدر بادارة الشركات» في «الاهرام الاقتصادي» عدد ١٥٢ (١٥ كانون الاول ١٩٦١) ص ١٨-٢٣ . عين حلمي السعيد ، المستشار الاقتصادي لرئيس الجمهورية ، مديرا للمعهد القومي للإدارة العليا لتتلقى كل مفاجأة («الاهرام» ، ٣٠ ايار ١٩٦٢) .

٢ - وضع الجدول اعتمادا على معطيات العدد الخاص «دليل المؤسسات» في «الاهرام الاقتصادي» عدد ١٦٠ (١٥ ابريل ١٩٦٢) ص ٦٦ . بالاضافة الى معلومات جديدة في «الاهرام» ٢٥ مايو ١٩٦٢ .

التجارة والحقوق والآداب . وأشارت مذكرة توضيحية الى ان عددا كبيرا من القضاة والمحامين الكبار ، المتقاعدين او في الخدمة ، وعددا من وكلاء الوزارات والمسدرء ورؤساء الاقسام الحكومية والعديد من المحامين والاعضاء السابقين في مجلس الامة ، والعديد من اساتذة الجامعات وعدد كبير من الراسماليين السابقين ، وخاصة في شركات البناء ، بقوا في مناصبهم ولكن كرؤساء مجالس ادارة ، هذه المرة (١) .

اي بشكل عام كان عدد العسكريين قليلا . وفي الوقت نفسه ، كان هناك نية حقيقية في تطوير المستوى الفكري للضباط الشباب المعينون في مناصب ادارية في المجال الاقتصادي : اولئك الذين اعلنوا عن رغبتهم ، وكانوا كثيرين ، ارسلوا لمتابعة دروسهم في الجامعات ولاسيما في كليات الحقوق والعلوم السياسية والتجارة . وانتسب العديد من العسكريين المبتدئين الى الكلية الفنية العسكرية التي افتتحت في ١٠ سبتمبر ١٩٦١ ، والتي كان برنامجها يستمر لفترة ٧ سنوات ويرمي الى تدريب اطر ادارية على العمل العسكري بالاضافة الى دراسة الهندسة المدنية (٢) . واخذ عدد «الدكاترة» يزداد بين الضباط حتى على المستوى الوزاري : لا يكفي ارتداء البزة العسكرية ، بعد اليوم ، للوصول الى مركز اداري في الميدان الاقتصادي .

على مستوى الاطر الادارية المتوسطة بدل مجهود ضخم : جرى قبول ٣٠.٠٠٠ طالب في مدارس التعليم المهني عام ١٩٦٠ ، منهم ١٦.٠٠٠ طالب في التعليم الثانوي؛ وبلغ المجموع عام ١٩٦١ ٣٧.٠٠٠ طالب منهم ١١.٣١٥ في التعليم الثانوي و١٢.٥٠٠ في المعاهد الفنية . وعام ١٩٦٥ ، حسب قول علي شعيب ، نائب سكرتير الدولة للتعليم المهني ، سوف يصبح هذا العدد ٢٢.٠٠٠ طالب مقابل ١٨.٠٠٠ طالب فقط عام ١٩٥٢ . وقد مثل التعليم المهني وحده ٣٤.٥ بالمئة من مجموع ميزانية التعليم خلال الخطة الخمسية الاولى لعام ١٩٦٠ (٣) . وانتظرت التقديرات الرسمية زيادة تبلغ ١٠.٣٧.٠٠٠ في عدد العمال الفنيين بحلول ١٩٦٤ - ١٩٦٥ (٤) .

كان القصد بالتأكيد هو انشاء طبقة اجتماعية جديدة «طبقة المديرين» ، استنادا الى العناصر المتعددة والمبعثرة المتوافرة لدى النظام . ويستشهد واحد من اذكى هؤلاء المديرين ، عبد المنعم التناملي ، رئيس البنك العقاري المصري ، بالكاتب الاميركي جيمس بورنهام ، لكنه يعترف على الفور بان الوجود القوي للدولة يفرض حدودا على

١ - «الاهرام» ١٨ و ٢١ ابريل ١٩٦٢ .

٢ - راجع نظام هذه الكلية في «الاهرام» ١١ سبتمبر ١٩٦١ و ٣١ مايو ١٩٦٢ .

٣ - «الاهرام» ٩ افسطس و ١٥ اكتوبر ١٩٦٠ و ١٢ يونيو ١٩٦١ . حول التعليم الرسمي في المهد

الجديد ، راجع محمد خيرى والسيد محمد العزاوي :

Education in Egypt (UAR) in the Twentieth Century (Cairo, 1960)

٤ - «الاهرام» ١٧ فبراير ١٩٦٢ .

وقد أصبح ذلك واضحا في مسألة القانون الجديد المتعلق بتنظيم النقابات المهنية . فالمشروع الاساسي كان يمنع اعضاء هذه النقابات من التدخل في السياسة ويعطي الحكومة حق اعتبار مقررات النقابات غير نافذة ؛ بل حتى يحق لرئيس الجمهورية ان يأمر بحلها . وثار المحامون والاطباء على هذا البند ؛ وطالب المهندسون بالاعتراف بمستويات الكفاءة ومدة الخدمة ، اي انهم رفضوا اي تنظيم يعاملهم مثل النقابات العمالية ؛ واصر الصيادلة على اعتبارهم اعضاء في مهنة تجارية (٢) .

في سنة ١٩٥٤ ، كتب احمد بهاء الدين : «ان املنا الاكبر في التقدم في هذا الوقت ممثل في القوة الثالثة ، اي الطبقة المثقفة (٣) ، ولكن رأي النظام لم يكن كذلك وهو يقوله صراحة بلسان هيكل خلال «ازمة المثقفين» الشهيرة . فيتساءل هيكل اين كان المثقفون في تلك الايام (قبل ١٩٥٢) ؟ «واين كان دورهم الطبيعي في قيادة الجماهير ؟» ويقول : «الواقع انهم ، فيما عدا ظواهر فردية ، كانوا بعيدين عن المعركة : بعضهم بارتباطاته الطبقية ، كان يقف في الصف المعادي لمصالح الجماهير . والبعض الآخر ، بحكم ايثار العافية على الاقل ، كان يقنع بالانزواء ويباشر رعايته لمصالحه الشخصية ، من غير تعرض غير مأمون العواقب لمجرى الحوادث ... مجزت الفئات المثقفة عن رؤية الصورة في جلائها ووضوحها ، واكثر من ذلك بدأت هواجس الضمير تؤرقها . ولقد كان بروز القيادة الثورية من بين الطلائع الشابة التي تحركت في صفوف الجيش ، واتصالها الحي بالجماهير ، ونجاحها في التعبير عن مطالبها ، تذكيرا دائما ومستمر - لهذه الفئات المثقفة - بعجزها عن اداء دورها الطبيعي ...» (٤) .

كان واضحا ان آمال المثقفين كانت بعيدة عن الاتفاق مع نظرة الضباط الاحرار الى قيمة الانتلجنسيا المصرية ودورها الممكن .

كانت الحقيقة ان الضباط انكروا على كل الفئات الاجتماعية ، وعلى كل مجموعة وطنية ما عدا الجيش ، حق وواجب قيادة بعث مصر . هم وحدهم كانوا يملكون القوة التي لا غنى عنها لبلد ما زال تحت سيطرة الاستعمار العسكرية . لكن انور السادات يعترف لنا : «كان البسطاء يحسبون ان الجيش مجرد وسيلة للسيطرة او سوط في يد الملك يستعمله للتحكم بالفقراء ، يجدهم متى شاء بمتناول يده ليضربهم به اذا تجرأوا وتحركوا قليلا ... كانوا يظنون ان الجيش هو حرس فاروق لا حارس الامة ... كانت المخاوف قد تراكت في عقول الجماهير الجاهلة ... لهذا فطالما كانت الجماهير غير واثقة من شعور الجيش نحوها ، فانها لم تفكر بالتححرر عن طريق

١ - «نمو مجموعة المديرين الفنيين والتقدم الاقتصادي» في «الاهرام» ، ١ ابريل ١٩٦١ .

٢ - «الاهرام» ، ٦ و ١٩ ابريل ١٩٦٠ .

٣ - «القطاعيون والراسماليون والمثقفون» في «روز اليوسف» عدد ١٢٥٣ (١٧ مايو ١٩٥٤) .

٤ - «ازمة المثقفين» في «الاهرام» ، ٢ يونيو ١٩٦١ .

العصيان ، خوفا من ان يقضى على خطوتهم بالنار والدم ...» (١)
انما ينبغي التذكير ان الشعور الوطني عريق في صفوف الجيش فبين ال ٣٢٧
موقعا على بيان الحزب الوطني عام ١٨٧٩ كان هناك ٩٣ ضابطا . وكان الضباط
الاحرار قد عزموا على احياء هذا التقليد . ويقول بيان غير موقع : «ان الجيش ليس
تكنات تفصلها عن الشعب اسوار عالية ، بل هو ، بالنسبة لكل طبقات الشعب ،
جامعة بالمعنى الحقيقي تعلمهم وتقوي اجسادهم وترفع معنوياتهم ... اننا نعلن
لجنودنا انه لا يمكن لاي جيش ان يكسب نصرا دون مساعدة رجال العلم امام
مجاهرهم ... ومساعدة كل فرد من افراد امتنا» (٢) .

والذين اطلقوا هذه الشعارات - اعضاء منظمة الضباط الاحرار - اصبحوا قادة
الجيش بعد ١٩٥٢ ، واعلى رجال الدولة الرسميين ، ثم بعد تأميمات ١٩٥٧
المسؤولين عن الاقتصاد وخاصة في القطاع العام الذي كان ينمو باستمرار . وحسب
تعبير م. برجيه (٣) «حكمت النخبة العسكرية ومنظماتها الشعبية وحدها في البدء،
ثم وصلت بسرعة الى تحالف ١٩٥٢ - ١٩٦١ مع الطبقة الوسطى الصناعية . وخلال
تلك الفترة حصل الارتباط بين النخبة العسكرية والنخبة التكنوقراطية ؛ وترك
المفكرون لفحص ضمائرهم . كان هذا هو الثنائي الجديد الحاكم في مصر بعد صيف
١٩٦١ . ولكن اين كانت قوى البلاد الاجتماعية عندما اطيح بالحلف القديم بين الاثرياء
وساداتهم المستعمرين ؟

اظهر نقد عبد الناصر الذاتي بوضوح ، في ١٦ اكتوبر ١٩٦١ ، ان السلطة تدرك
الخطر الذي يمثله الفراغ السياسي . هل يستطيع الجيش ان يحكم وحده ، بالنيابة
عن الامة ؟

كانت اجابة عبد الناصر بالنفي . لا شك ان الجيش ظل في قلب كل شيء ،
وسط الجهاز ، وعلى قمة السلطة . لكن كان هناك مشكلة مزدوجة : اولا ، مشكلة
الهيكل التنظيمي ، ثم مشكلة المجموعات القيادية والاطر الادارية القادرة على تحمل
مسؤولية دفع الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي الجديد الى الحركة . لقد ظلت سلطة
التقرير والبت ، رغم الشعارات والجمال المليئة بالوعود ، في يد النواة الحاكمة التي
يرئسها عبد الناصر .

١ - السادات : «قصة الثورة» ، المرجع المذكور ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

٢ - راجع Republic of Egypt, Goals of the Egyptian Revolution (Cairo, n.d), P. 73 .

٣ - برجيه «النخبة العسكرية والتغيير الاجتماعي - مصر منذ نابليون» ، برنستن ١٩٦٠ .
تحليل جدير بالاهتمام لمدة مواضيع ، لاسيما حقبة محمد علي ، وللتكوين التاريخي لسلك الضباط .
لكن المؤلف يتقبل فقدان الديمقراطية ، ويرفض الاعتراف بالتمييز الديني لاحد القطاعات الايدولوجية
المتأثرة بالاخوان المسلمين .

اولا ، مشكلة الهيكل التنظيمي اي الاطار القانوني الذي ستدخل ضمنه القيادات اللاحقة . وهنا برز ، مرة اخرى ، تصلب المجموعة العسكرية في تصميمها على القيام بالخطوة الاولى لانتزاع اية مبادرة سياسية نابذة من مختلف طبقات الامة .

في ٤ نوفمبر ١٩٦١ ، اعلن الرئيس عبد الناصر ثلاثة اجراءات :

١ - تشكيل هيئة تدعى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية لدرس طريقة اختيار مندوبين عن قطاعات الشعب المختلفة ، الذين سيؤلفون المؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

٢ - انتخاب المؤتمر الوطني للقوى الشعبية: يعرض رئيس الجمهورية على المؤتمر مشروع ميثاق للعمل الوطني يكون ثمرة التجربة المتراكمة منذ ١٩٥٢ والتعريف باغراض الثورة ؛ وتطرح هذه الوثيقة للمناقشة داخل المؤتمر وفي اجانه المختلفة ، ثم ينبثق عن المؤتمر ككل الميثاق بصيغته النهائية .

٣ - تجري انتخابات «اللجان التأسيسية» للاتحاد القومي ، على اساس هذا الميثاق ، ووفقا للاجراءات التي يقررها المؤتمر الوطني للقوى الشعبية . واللجان المنتخبة هذه تشكل قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومي الذي سيعتبر السلطة الشعبية العليا ، وعلى هذا الاساس ، يقوم بمهمة تحضير الدستور (١) .

وفي ٨ نوفمبر، عين مرسوم جمهوري ٢٥٠ عضوا في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، كالتالي : ٢٤ ممثلا عن الفلاحين (١٨ فلاحا تعاونيا ، ٤ مهندسين زراعيين ، ٢ مزارعين) ؛ ٢٩ من العمال (١٣ رئيس نقابة ، ١٥ عاملا ، وعامل وواحد ممثلا عن النشاط العمالي للاتحاد القومي) ؛ ٣٧ ممثلا عن المهن بما فيهم اساتذة الجامعات (٧ رؤساء لنقابات مهنية ، ٥ مهندسين ، صيدليان ، ٧ صحفيين وكتاب ، ١١ محاميا ، ٣ اطباء ، ٣ معلمين) ؛ ٢١ ممثلا عن النشاط الاقتصادي (١٥ مدير شركة وهيئة ومؤسسة ، و ٦ ممثلين عن الهيئات التعاونية) ؛ ٢٢ عضوا من مجلس الامة السابق ، ١٠ سيدات ، ٥٩ مسؤولا في جهاز الدولة (٥ نواب لرئيس الجمهورية ، ٢٠ وزيرا ، ٣ نواب للوزراء ، ٢٤ محافظا ، ٤ من وكلاء الوزارات) (٢) ؛ بالإضافة الى ٥٧ عضوا دون تصنيف .

كان المقصود هو اعطاء انطلاقة جديدة والوصول الى اسس اجتماعية محددة اي وضع التمثيل الاجتماعي في مؤسسات - للنظام العسكري الذي فرضت عليه ضرورات النمو ، ان في حقل التنمية او على صعيد التأثيرات الخارجية ، ان يتبع خطا من التطور لم يكن يفكر باتباعه عام ١٩٥٢ .

وفي ٢٥ نوفمبر تكلم الرئيس عبد الناصر طوال اربع ساعات امام اعضاء اللجنة

١ - نص القرار الجمهوري في «الاهرام» ، ٥ نوفمبر ١٩٦١ .

٢ - وفقا لنص القرار الذي نشر في «الاهرام» ، ١٩ نوفمبر ١٩٦١ . وقد نشر القانون الداخلي

في عدد ٣٠ نوفمبر .

التحضيرية : استعرض تاريخ العلاقات بين الجيش والبورجوازية ، «البورجوازية الجبانة» كما وصفها ، وكذلك العلاقات بين الدولة المصرية والاستعمار . وقد اظهر كيف توصل النظام الى إعادة النظر في عمله ، والى وضع مذهب وهو يسير ، والى اقرار ضرورة الاشتراكية . وفي الايام القليلة التالية اجرى عبد الناصر مناقشة مع اعضاء اللجنة التحضيرية .

وفي اليوم الرابع ، ٢٩ نوفمبر ، بدأ النقاش الحقيقي ؛ واستؤنف في ٣ ديسمبر واتخذ رجل واحد على عاتقه المطالبة باعادة الحريات العامة للجميع وعودة الديمقراطية . ثم دافع عن قضية اليسار الملاحق والذي يلاقي التعذيب في نفس الوقت الذي يدعي فيه النظام بأنه «اشتراكي» . كان يمكن سماع ورؤية خالد محمد خالد على شاشة التلفزيون في كل بيت ومقهى في مصر . لقد كان احد اشهر الكتاب المصريين بعد الحرب الثانية ، ومؤلف العديد من الكتب التي يتوافق فيها الاصلاح الاسلامي مع الدعوة المستمرة الى الحرية ، خلال العهد البائد وبعد ١٩٥٢ .

رد عليه الرئيس قائلا : «اما نتكلم بقى على المفتوح ، ليه ؟ هل حاكمنا الاخوان المسلمين افتراء والا لان كان فيه جيش مسلح موجود علشان يستخدم للانقضاض على هذا الشعب ؟» ولكن كان واضحا ان الماركسيين هم موضوع البحث ، فاضاف عبد الناصر قائلا : «بالنسبة للمعتقلين الشيوعيين ، احنا مش ضد الماركسية ، ابدا ولا ضد اليسار بأي حال من الاحوال ، بس ضد اخذ تعليمات من دول اجنبية ... بيجوا الشيوعيين اللي في الحزب الشيوعي المصري اللي متصلين بياخدوا تعليماتهم من صوفيا واللي رياستهم موجودة بصوفيا واللي قبل كده كانوا بياخدوا تعليماتهم من روما ، وقبل كده بياخدوا تعليماتهم من فرنسا ، وايام الحرب من انكلترا . وانا اعرف ناس كثير منهم ... والله اذا كان فيه ناس ماركسيين ما بياخدوش تعليمات من بره ، مش ممكن حناخذ ضدهم اجراءات ... احنا بنقول ان اشتراكيتنا غير الشيوعية . لكن ساييين كثير شيوعيين في البلد ، وفيه متشيعين كثير وفيه ماركسيين كثير . كل واحد بيتكلم على كيفه مفيش منه خطوره طالما ما بياخدش اوامر من بره ، من دولة اجنبية ...» تكلم عبد الناصر ثلاث مرات للرد على مناقشات خالد محمد خالد الذي كان يدعو الى انهاء الديكتاتورية قائلا : «ان اعداء دعوة محمد الدين لم يؤمنوا بالدين الجديد فقد اعترف بهم محمد اعضاء في مجتمعه وضمن لهم حقوقهم ... صدقوني ايها السادة ليس من صالح احد ، ليس من صالح احد ابدا ، ان يسلح الشعب في فترته الانتقالية هذه بشعارات عنيفة . ابدا يجب ان نسلحه بطبيعته . طبيعته الطيبة ، وطبيعته اليقظة ، وطبيعته الوفاء، والحب . فلنسلحه بطبيعته هذه وهو شعب ذكي وقوي لا يهزم ... لا يجد خصومك - سيادة الرئيس - وخصومنا سوى حجة واحدة : يقولون اين البرلمان ؟ اين الدستور ؟ اين المعارضة ؟ اني اريد ان نجيبهم على هذه الحجة اولا واريد ان نستكمل في ظل

رعايتك كمالنا السياسي ...» (١) .

بهت اعضاء اللجنة دون ان يستطيعوا تجنب السؤال ، وكان خالد محمد خالد قد تكلم يوم الافتتاح قائلا : «الان وقد مضى على الثورة ١٠ سنوات رفع الله فيها لواءها ، فان واجبنا ان نرد الى الامة كل حرياتنا فورا دون تباطؤ !» (٢) لكن المسألة أغرقت في المناقشات الشكلية . وفي ٦ ديسمبر ، طالب تقيب المحامين نفسه ، مصطفى البرادعي «بتأسيس حزب للمعارضة بشرط ان تعمل الاحزاب لصالح الوطن والامة» ، وأضاف قائلا : «ان هذا هو معنى الحرية كما يعرفها كل عربي» (٣) . ولكن اعمال اللجنة الفرعية رقم ١ المولجة بوضع الصيغ النهائية لانتخابات المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، كانت هي الهدف الرئيسي لمناقشات اللجنة التحضيرية (٤) ، حيث كان باستطاعة المراقب ان يطلع على سياسة الحكم الحقيقية في موضوع التركيب السياسي (٥) . فأخذت ثمانى فئات من المواطنين بعين الاعتبار ؛ فئات تمثل «القوى الاساسية للشعب التي كانت مجتمعة في منظمات خاصة بكل منها» . ان دراسة تفصيلية لهذه القوى وللتمثيل الذي أنيط بها تعطي تفسيرات مفيدة لمفهوم السلطة العسكرية عن الطبقة الادارية التي كانت تنوي تقديمها الى البلاد (٦) .

١ - «الاهرام» ، ٣٠ نوفمبر ١٩٦١ . النصوص الكاملة لامال اللجنة التحضيرية جمعت في كتاب «الطريق الى الديمقراطية» (القاهرة ، ١٩٦٢) . والنقاش المذكور يقع في الصفحات ١٩١ - ٢١٥ و ٢٦٢ - ٢٨٠ .

حاول فتحي غانم تصوير خالد محمد خالد بصورة متدين مثالي في «دفاع عن احلام خالد ومعارضة في تطبيق الاحلام» في مجلة «صباح الخير» عدد ٣٠٩ (٧ نوفمبر ١٩٦١) .

٢ - «الاهرام» ٢٧ نوفمبر ١٩٦١ .

٣ - اللجنة التحضيرية ، المرجع المذكور ، ص ٣٦٢ - ٣٦٤ .

٤ - حول مفاهيم الحزب الشيوعي المختلفة حول العمال راجع احمد بهاء الدين : «هذه الدنيا» ، في «اخبار اليوم» ٢٣ ديسمبر ١٩٦١ .

٥ - هؤلاء هم اعضاء اللجنة الفرعية : د. احمد السيد درويش ، الشيخ احمد الشرباصي ، احمد بهاء الدين ، د. جابر جاد ، د. جمال الدين سعيد ، حسن همام ، د. رفعت المحجوب ، عبد المجيد عامر ، كمال الحناوي ، د. لطفي ابو النصر ، فتحي فوده ، د. ليبي شقير ، محمد فؤاد جلال ، السيدة مفيدة عبد الرحمن ، يوسف مرقص حنا ، السيدة كريمة السيد ، حسين محمود ، عبد الرحيم عز الدين ، محمد عزت قطب ، حلمي السيد («الاهرام» ، ٧ ديسمبر ١٩٦١) . وانتخبت خمس لجان فرعية مختصة لمختلف الفئات الاجتماعية : الراسمالية الوطنية (برئاسة د. جمال سعيد) . العمال (خالد فوزي) ، الفلاحون (د. عثمان خليل عثمان) ، خريجو الجامعات والطلبة د. محمد ليبي شقير ، المهنيون وموظفو الدولة والنساء (د. حسين خلاف) . راجع «الاخبار» ٢٠ ديسمبر ١٩٦١ .

٦ - بذل جهد كبير للبحث عن النماذج الاجنبية لهذا التركيب السياسي «القوى الشعبية» . لنتذكر انه خلال ١٩٤٥-١٩٤٧ كان جمال عبد الناصر يتردد على اصدقائه الماركسيين في الجيش من =

درست كل فئة من زوايا متعددة ، أهمها «عدد الاعضاء المسجلين في منظمات» ، و «مدى مساهمة هذه القوى التابعة للمنظمات في الدخل القومي» ؛ ثم جرت المقارنة بين هذين العاملين على ضوء الاحصاءات الهامة ، مما يسمح بالحصول على نسبة متوازنة - صححت وفقا لمقاييس سياسية - لمدوبي المؤتمر القادم .

وكانت هذه هي العوامل التي اثرت في الحسابات ونتائجها :

١ - الفلاحون : ٣٠٠٠٠٠٠٠ بينهم ١٠١٥٤٠٣٣٢ من المسجلين في منظمات . والعلاقة بين هذين الرقمين اعطت «وزنا ديموغرافيا» بنسبة ٤٤٠٣ بالمائة ؛ ١٧٣ مليون جنيه كمساهمة في الدخل القومي (يبلغ مجموعه ٦٥٠ مليون جنيه) ؛ والنسبة بين هذين العاملين اعطت هذه المجموعة ٣٥٠٤ بالمائة من القيمة الاجتماعية الاجمالية (المقدرة بـ ١٠٠) . وقد انخفضت هذه النسبة الى ٢٥ بالمائة وحدد عدد المندوبين بـ ٣٧٥ بينهم ٨٠ عضوا من تعاونيات اصلاح الزراعي ، ٧ أعضاء من النقابات الزراعية ، ١٥ عاملا زراعيًا في القطاع الحكومي ، و ٨ أعضاء من جمعيات صيادي الاسماك .

٢ - العمال : ١٠٦٠٠٠٠٠٠ بينهم ٤٦٦٠٣٢٨ منظما (١٧٠٩ بالمائة) ، ٢٠٠ مليون جنيه كمساهمة في الدخل القومي (٣٠٠٨ بالمائة) . وخفضت النسبة الفعلية من ٢٤٠٤ بالمائة الى ٢٠ بالمائة . اعطي العمال ٣٠٠ مندوبا بينهم ١٢٠ مندوبا عن القطاع الصناعي (٥١٨٠٠٠٠ عامل) ، و ٢٦ عن القطاع التجاري (١٢٥٠٠٠٠ اجير) ، و ٤٦ عن قطاع الخدمات (٣٢٥٠٠٠٠ اجير) ، و ٩٠ عن قطاع العمال الحكوميين (٣٢٩٠٠٠٠ اجير) .

٣ - الرأسمالية الوطنية : ٦٠٠٠٠٠٠ شخص ، بينهم ٢٧٦٠٨٢٤ منظما (١٠٠٦ بالمائة) ، ٥٦٠٢ مليون جنيه (٨٠٧ بالمائة) كمساهمة في الدخل القومي ، النسبة الفعلية ٩٠٧ بالمائة أصبحت ١٠ بالمائة ومثلوا بـ ١٥٠ مندوبا كما يلي : ٧٥ ممثلا عن الصناعة و ٧٥ ممثلا عن التجارة .

٤ - النقابات المهنية : ١٧٢٠٩٥٧ شخصا جميعهم منظمون (٦٠٦ بالمائة) ؛ ١٤٣٠٢ مليون جنيه (٢٢ بالمائة) كمساهمة في الدخل القومي ؛ النسبة الفعلية ١٤٠٣ بالمائة رفعت الى ١٥ بالمائة ؛ مثلت المهن الحرة بـ ٢٢٥ مندوبا لم يحدد توزيعهم .

= المنظمين الشيوعيين «ايسكرا» و«الحركة المصرية لتحرير الوطني» (التي انصهرتا في الحركة الديمقراطية لتحرير الوطني عام ١٩٤٧) . وفي تلك الفترة برزت فكرة «مصر القطاعية» الخاطئة المعروفة بنظرية «حزب القوى الوطنية والديمقراطية» الذي يقوم على اساس تحالف القطاعات المستقلة التي تمثل مختلف الفئات الاجتماعية . وقد ادت معركة مكافحة هذه الافكار التي قادها «سليمان» و«سيف» و«عادل» الى انهيار الحركة الديمقراطية . وتمصر القيادة والانضمام التام الى فكرة الحزب الشيوعي كحزب الطبقة العاملة . ويبدو محتملا ان يكون عبد الناصر قد تذكر هذه الخلافات ، وان يكون قد اختار الحل المؤدي الى الحد من الصراع الطبقي لصالح البروليتاريا .

٥ - موظفون غير نقابيون : ٧٠٠.٠٠٠ بينهم ١٩٤.٠٠٠ منظما في النقابات (٧٠٥ بالمئة) ؛ ٧١.٣ مليون جنيه (١٠.٦ بالمئة) كمساهمة في الدخل القومي ، النسبة الفعلية ٩.٢ بالمئة خفضت الى ٩ بالمئة . ومثل الموظفون بـ ١٣٥ مندوبا بينهم ١٠٠ يمثلون غير النقابيين .

٦ - سلك الجامعات التعليمي : ٧٠.٥٠٠ كلهم منظمون (٠.٤) ؛ ٦.٣ مليون جنيه (١ بالمئة) كمساهمة في الدخل القومي ؛ النسبة الفعلية ٧.٠ بالمئة زادت عشرة اضعاف الى ٧ بالمئة . ومثل الاساتذة الجامعيون بـ ١٠.٥ مندوبا بينهم ١١ مندوبا عن هيئات البحث العلمي (بينهم ٤ من المركز القومي للبحث العلمي) ، ٤ من الازهر ، ٢٧ من جامعة القاهرة ، ١٨ من جامعة عين شمس ، ١٧ من جامعة الاسكندرية ، ٦ من جامعة اسيوط ، و ٢٢ من المعاهد العليا .

٧ - الطلاب : ٣.٥٠٠.٠٠٠ جميعهم منظمون في اتحادات طلابية (١١.٧ بالمئة) ؛ لا يساهمون مطلقا في الدخل القومي . قدر وزنهم في المجتمع بـ ٧ بالمئة مما جعلهم يمثلون بـ ١٠.٥ مندوبا ؛ ٤ عن الازهر ، ٢٠ عن جامعة القاهرة ، ١٥ عن جامعة عين شمس ، ١٤ عن جامعة الاسكندرية ، ٤ عن جامعة اسيوط ، و ١٣ عن المعاهد العليا .

٨ - النساء : ٦.٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ بينهم ٢٥.٤٥٧ منظمة (١ بالمئة) ؛ ليس ثمة ارقام عن مساهمتهم في الدخل القومي حيث ان النساء العاملات كن قد ادخلن ضمن القطاعات المختلفة الاخرى (الفلاحون ، العمال ، الخ) ؛ وقدر وزنهم الاجتماعي بـ ٧ بالمئة مما اعطاهن ١٠.٥ مندوبات ؛ ٦٣ عن المهن الحرة (بينهن ٣٤ عن التعليم) ، ٥ فنانات ، ١٠ عاملات ، ٢١ ممثلة عن الحركة النسائية والتعاونيات ، و ٦ عن الجمعيات النسائية (١) .

لكن كان هناك نقطة خطيرة اخرى المعروفة «بالعزل» السياسي . وقد جرى تعريف هذه العقوبة على انها «الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المعترف بها لمجموع الشعب ، والابعاد عن كل مشاركة في أية منظمة سياسية سواء في قيادة التنظيم السياسي او في قاعدته ، او في المنظمات الاشتراكية التابعة له ، كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والروابط المهنية» . وقد ميزت اللجنة الفرعية بين مجموعتين : «العزل الذي يطال اعداء ثورة الشعب الاشتراكية ؛ والعزل الذي يقضي بابعاد كل شخص تتناقض مصالحه مع مصالح الشعب خلال المرحلة الحالية من البناء الاشتراكي» . وكانت اهداف «العزل» ، بشكل خاص : الملاك الزراعيون الذين لحقهم الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦١ ؛ الاشخاص الذين شملتهم اجراءات التأميم عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ ، الاشخاص المعادون للثورة الذين حجزوا او سجنوا

١ - اعتمادا على الجداول والاحصاءات التي اعطيت في اللجنة التحضيرية . المرجع السابق ، ص ٥٩٢ و ٧٢٧-٧٢٠ . وتعطي «الاهرام» النتائج النهائية على الشكل التالي : نقابات المهن الحرة والموظفون والنساء : ٤٦١ . الفلاحون : ٣٧٩ . العمال : ٣٠٠ . الطلاب وخريجو الجامعات : ٢١٠ . الراسمالية الوطنية : ١٥٠ (عدد ٢٥ فبراير ١٩٦٢) .

في نهاية ١٩٦١ ؛ كل شخص ادين بتهمة محاولة استمالة الراي العام لصالح الفساد السياسي ، كل شخص ادين بتهمة استغلال وضعه في المؤسسات العامة او الخاصة في سبيل تحقيق ربح خاص او تهديم المبادئ التي قامت عليها هذه المؤسسات (١) .
وعبثا حاول خالد محمد خالد الوقوف امام الناحية التعسفية من قرار العزل الذي سيستغل لضرب كثيرين من الابرياء ؛ بل انه لم ينجح في ادخال فقرة الى النص الرسمي ، تقضي باعتبار مفعول هذا الاجراء ساريا بالنسبة لانتخابات المؤتمر فقط (٢) .

وهكذا ، في ٢١ مايو ١٩٦٢ ، امام ١٧٥٠ مندوبا للمؤتمر القومي للقوى الشعبية اجتمعوا في القاعة الكبرى لجامعة القاهرة ، تلا الرئيس جمال عبد الناصر خلال ست ساعات ، نص ميثاق العمل الوطني .

١ - النص الكامل لتقرير اللجنة الفرعية في «اللجنة التحضيرية» ، ص ٥٨٦-٥٨٩ .
٢ - يتضمن تقرير اللجنة كلمة الدكتورة هائلة عبد الرحمن اي «بنت الشاطئ» استاذة الادب العربي في جامعة عين شمس ، التي تطالب فيها بوضع الدين يشملهم قرار «العزل» في «معسكرات الاعتقال» ، وتنتقد زكريا محي الدين ، الوزير المسؤول لعدم تفكيره بذلك من قبل .

القسم الثالث

البحث عن ايدىولوجية وطنية

«ان تكون طبقة ما اهلا للسيطرة، فهذا يعني انه من الممكن ، انطلاقا من مصالحها
الطبقية ومن وعيها الطبقي ، تنظيم المجتمع كله وفقا لهذه المصالح . والمسألة التي
تقرر ، في آخر الامر ، مصير كل صراع طبقي ، هي الآتية : ما هي الطبقة التي تملك،
في اللحظة المناسبة ، هذه الطاقة وهذا الوعي الطبقي ؟
... مع الرأسمالية . ومع اندثار بنيان الدولة وقيام مجتمع على قواعد محض
اقتصادية . يصل الوعي الطبقي الى مرحلة يستطيع فيها ان يعي ذاته . اليوم ،
ينعكس الصراع الاجتماعي في صراع ايديولوجي من اجل الوعي ، من اجل كشف
الصفة الطبقية للمجتمع او حجبها . ولكن امكانية هذا الصراع تؤذن بالتناقضات
الجدلية وبالتفكك الداخلي للمجتمع الطبقي الخالص» .

– جورج لوكاش «التاريخ والوعي الطبقي»

الفصل الخامس

أزمة المثقفين

«ان القول بتعاون المثقفين مع قوة الدفع الثوري بعد ٢٣ يوليو ليس هو غاية المنى . انما هو نوع من الولاء السياسي . ولقد كان الدور الطبيعي الواجب للمثقفين ، ليس مجرد ان «يتعاونوا» مع الثورة ، وانما ان «يتفاعلوا» مع الثورة ، ان «يتبنوا» قضيتها ، ان «يأخذوها» ، ان «يعطوها» من فكرهم «نظريتها الوطنية» ، ان يصوغوا من اعماق ضميرهم وعلمهم ، عقيدتها الثورية اي طريقها الى التغير الاساسي والجذري للمجتمع المصري .

ان التعاون في المشروعات جزء هام واساسي من دور المثقفين في خدمة التطوير الوطني . ولكن اعادة البناء الاجتماعي والمشاركة فيه بالعلم والتجربة والوعي الذي هو خلاصة لهما ، هو العمل الثوري في المرحلة الحالية من النضال الشعبي تأهبا للثورة وتنفيذا لها»

بمثل هذه التعابير ، وبلسان محمد حسنين هيكل (١) ارادت السلطة احراج الانتلجنسيا المصرية ، تسع سنوات بعد الانقلاب . وهذا المأزق هو في الواقع اعتراف بالفشل : بعد تسع سنوات من سقوط الملكية وتحقيق اصلاح الزراعي ، وبعد ثلاث سنوات من معركة السويس واستعادة الاستقلال ، ما تزال المهمات الاساسية بدون حل . صحيح ان المثقفين ، وهم القوة الحية القادرة على الخلق والتجديد وبث الروح الوطنية منذ عام ١٨٨٢ ، أصبحوا يعملون في المناصب الحكومية ويضعون الكتب

١ - «أزمة المثقفين - ٢» ، «الاهرام» ، ١٦ يونيو ١٩٦١ .

التي لا بد من نشرها ، وحتى يحتلون مناصب عليا في الهيئات العامة . انما الشيء الذي رفضوا اعطائه للسلطة هو قلبهم ، وبالتالي افكارهم . ولا شك في ان شيئا لم يكن ممكنا بدون هذه الانتلجنسيا التي لم تبخل بأية تضحية ولم تتردد في اتخاذ او دعم اية مبادرة بناءة ، بدون هذه الفئة الجريئة التي حطمت السجون نواتها الخصبة وذقت شتى انواع التعذيب والاذلال ، هذه الثروة التي تملكها مصر اكثر من اي بلد عربي او شرقي آخر . ولم يكن العمل من اجل التنمية الذي اتخذت له الحكومة العسكرية شعار «مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات» يستطيع ان يبرر كل ذلك .

يجب اذن التخلص من هذا الجمود في الولاء السياسي ، وهذا الرفض للطاعة الايديولوجية ، وهذه الارادة في الابتعاد عن مخطط «فلسفة الثورة» . هذا ما ستحاوله اسرة «الاهرام» المؤلفة من منظرين شباب ملتفين حول رائدهم ، محمد حسنين هيكل ، من ١٢ مارس الى ١٤ يوليو ١٩٦١ ، خلال أضخم نقاش طرحه النظام منذ ١٩٥٢ (١) .

بدأت القضية بسلسلة من خمس مقالات كتبها لطفي الخولي . فبعد ان أعطى تعريفا خاطئا للمثقفين (٢) انحى الخولي باللائمة على الاتجاه الخاطيء الذي يحاول سجن الثقافة العربية تحت عمامة الشريعة الاسلامية وأشار الى دور الرواد بعد ان فرضت الحملة الفرنسية على عمر مكرم (★) ورفاقه في الازهر «الذهاب الى الشعب» ، وظهر تعدد تيارات الانتلجنسيا خلال فترة ما بين الحربين ، ولاحظ ان التحليلات التي تناولت الثورة كانت متناقضة ومتعثرة ، هذه الثورة التي أقامت نظام حكم سياسي مستقل عن مصالح القوى والطبقات الاجتماعية . وانتهى الى القول ان الازمة هي اولا ازمة «خلق» - والخلق لا يمكن ان يتم خارج حرية النقد والحق في الخطأ - وهي ثانيا ازمة «تعمق» ، اي استكشاف جذري لتراث الوطن وواقعه ، وهي ثالثا ازمة «منهج» لتوضيح النقاط الاساسية التالية : وحدة شعبنا

-
- ١ - جمعت كل هذه المقالات والوثائق في كتاب ليكل بعنوان «ازمة المثقفين» (القاهرة . ١٩٦١) .
 - وبقول هيكل انه تلقى ٥٠ الف رسالة من القراء حول المناقشة (الاهرام ٢١ يوليو ١٩٦١) .
 - ٢ - يقول الخولي ان طبيعتهم مزدوجة : من جهة يشكلون وحدة لعملهم الفكري المشترك ، ومن جهة ثانية ، وبنفس الوقت ، يتنافسون فعليا لاختلاف وضعهم الاجتماعي (الاهرام ١٢ مارس ١٩٦١) .
 - ولكن هذا ينطبق على الرأسماليين والقادة السياسيين ، الخ ... وليس جوهر القضية هنا . وقد ميزت في دراستي «المثقفون والثقافة» عام ١٩٥٨ التي نشرتها «المساء» بين «المثقفين» الذين يعطون الثقافة و«المثقفين» الذين يسهلون وفق لوجهة نظر غرامشي . «دراسات في الثقافة الوطنية» ، ص ٢٠٠ - ٢٠٥ ، (دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧) .

★ نقيب الاشراف خلال احتلال نابليون لمصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) ثم قاد الحركة الوطنية خلال حكم محمد علي . لكن محمد علي أبعد عام ١٨١٠ بعد ان خاف من تعاظم شعبيته .

العربي في كفاحه القومي ، رسم الطريق الذي ينبغي اتباعه لبناء اقتصاد وطني على أساس اشتراكي ؛ تعميق مفهوم الديمقراطية من ناحيتي الشكل والمضمون مع الأخذ بعين الاعتبار ظروفنا الخاصة ؛ تحرير طاقة الإبداع الفكري والفني لاثراء التراث الوطني والتراث الانساني . اما السؤال لمعرفة السبب الذي جعل الانتلجنسيا المصرية ، التي كانت في الطليعة دوما على الصعيدين السياسي والعقائدي حتى عام ١٩٥٢ ، وايضا بين ١٩٥٦ و ١٩٥٨ ، تقف حذرة الان وتخلق هذه الازمة التي اقلقت النظام الى هذه الدرجة ، اما هذا السؤال فان الكاتب ، الذي كان محاميا ماركسي النزعة حتى دخوله السجن عام ١٩٥٩ ، ثم انضم الى العهد واصبح محرر الصفحة النظرية في «الاهرام» ثم رئيس تحرير «الطليعة» (عام ١٩٦٥) ، لم يجب عليه .

وقد اجاب عن السؤال آخرون باشكال مختلفة لا تخلو غالبا من الدقة . اشار الدكتور عبد الرزاق حسن (١) الى تشعب الانتلجنسيا المصرية عقب التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت من جراء الحربين العالميتين ، وخاصة الحرب الثانية ، حيث انضم فريق من المثقفين الى الطبقة المتوسطة الجديدة الثرية ، بينما رفض فريق آخر ، ضئيل العدد ، الانصياع ؛ لكن فريقا ثالثا بقي يتأرجح لا يرتاح الى قرار . ولاحظ الكاتب «ان الازمة التي يجتازها المثقفون العرب هي ازمة ثقة ، ثقة بأنفسهم ، وثقة بالمجتمع الذي يعيشون فيه» لماذا ؟ لا جواب على هذا السؤال .

ويذهب الدكتور عبد الملك عودة (٢) الى أبعد من ذلك : «ان عدد المثقفين في البلدان المتخلفة محدود بينما عدد الوظائف العامة كبير ، بمعاش مرتفع ومركز اجتماعي مرموق» ؛ وهذا يخلق «مناخ مهيمن هو مزيج من الخوف وروح المغامرة ، من الصراع واللامبالاة ، من الشعور بالمسؤولية والانتهازية . هذا المناخ الذي يجمع المتناقضات ، ويدفع الى اليأس والهرب ، يعبر عنه المثل الشعبي «ما فيش فايذة» . وقد ازدادت عوامل الازمة التي ميزها الدكتور عودة - «الانعزال» و «الانطواء على النفس» ، و «التشتت» - بعد عام ١٩٤٥ حين «اشتدت الانحرافات نحو أقصى اليمين وأقصى اليسار ؛ وادى ظهور هذه القطاعات المنحرفة على صعيد الفكر والايمان والتنظيم الى السماح لها بالسيطرة على الشباب المثقف الصاعد» . في تلك الحقبة كان انقسام الحلفاء الى معسكرين عالميين ، وتصعد الاستعمار في آسيا الذي صاحبه اشتداد حركة التحرر الوطني في العالم ، واخيرا حرب فلسطين وانكشاف تآكل البنيان العربي الرجعي ، كان كل ذلك عوامل اسهمت في عملية خلق الازمة .

١ - رئيس قسم الابحاث في البنك الصناعي حاليا ، ومؤلف عدة كتب ابرزها «ازمتنا الاقتصادية»

(القاهرة ، ١٩٥٦) وكان يساهم في تحرير «المساء» .

٢ - استاذ مساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الجديدة ومؤلف عدة كتب هامة .

هنا ادخل عدد من «الكبار» انفسهم في المعركة، لكن طرحهم للمشكلة بدا متخلفا: قام عباس العقاد ، عميد مفكري التفكير التقليدي والاسلامي المحافظ باتهام «المثقف العصري دائما بما يحسبه حقوقه، ونادرا بواجباته» (١) ؛ واعرب الفيلسوف التطوري، اسماعيل مظهر ، عن اسفه لكون الانتلجنسيا «قد ابتعدت عن القيم الروحية» . وهاجم عالم المنطق الاميركي الميول ، زكي نجيب محمود «النداء الذي اطلق قبل اوانه ، والذي لا يمكن ان يحمل سوى الخيبة بدل القوة» . وكان حسين فوزي هو المفكر الوحيد الذي وضع اصبعه على جوهر المشكلة اي مفهوم الثقافة : «حتى الان كانت المظاهر المادية للحضارة طاغية بأشواط بعيدة ، على القيم الفكرية والروحية لوادي النيل ... نحن عاجزون عن بذل الجهد المطلوب للاستفادة من قيم الحضارة المعاصرة ، بينما يعجز الرجعيون عن الاستغناء عن الوسائل والاجهزة المادية التي تؤمنها لهم هذه الحضارة نفسها» .

هل سيضيع النقاش في مسالك الفلسفة الوعرة ، وهي اماكن تقف فيها السلطة، اذا استدرجت اليها ، موقف المستضعف ؟ الحقيقة ان «ازمة المثقفين» أصابت عمل الحكومة السياسي في الصميم . لذلك تدخل هيكل في ٢ يونيو ، ليعرض المشكلة في أول مقال من سلسلة ست مقالات جمعت في كتاب فيما بعد .

وقال هيكل ان هناك في الواقع ثلاث ازمات : «قامت الازمة الاولى حول المطالبة بعودة الجيش الى ثكناته في اعقاب تصديه لتنفيذ ثورة ٢٣ يوليو ... ؛ وقامت الازمة الثانية حول المطالبة بعودة الحياة النيابية وبعودة الاحزاب السياسية ... ؛ وقامت الازمة الثالثة حول ما اسموه في ذلك الوقت بالمفاضلة بين «اهل الثقة» و «اهل الخبرة» ، وتركزت هذه الازمة ، في الواقع ، حول تعيين بعض العسكريين في عدد من الشركات والهيئات والمؤسسات ، وفي وظائف يبدو انها فنية بحتة لا تحتمل غير المتخصصين في اعمالها» . اذن كانت هذه الازمات الثلاث ، وجوه ثلاثة لازمة واحدة نتجت عن تطهير الاطر الاقتصادية والسياسية والثقافية من مختلف العناصر البورجوازية وعناصر اليسار ، وذلك بغية وضع كل شيء في يد الاطر التي سيطر عليها الجهاز العسكري مباشرة او يستطيع ان يكون بقربها . واستنادا الى تحليل عزلة المثقفين الذي ذكرناه ، يخلص هيكل الى القول بأن «ازمة» المثقفين هي تعبير عن فشلهم .

لم يكن هذا ، بالطبع ، رأي المثقفين ، بل كان بعيدا كل البعد عنه . اجتمعت ندوة اولى لمناقشة الموضوع في ٨ يونيو . فبدأت بتحليل مفهوم «المثقف» تحليلا اتجه نحو قطاعات الثقافة الخلاقة ، اي القطاع الذي يرفض الدخول

ضمن المخططات الموضوعية . بالنسبة للدكتور لويس عوض (١) ، «المثقفون هم الفئة المتعلمة التي كانت تقوم بدور قيادي عن طريق الكتابة في الجرائد او التدريس في الجامعة... .انما يجب توسيعها ايضا الى كل من يستجيب سواء من القراء او الطلاب او من المواطنين العاديين من ذوي الاتجاهات الجادة» . و اضاف مشيرا الى وضع المثقف في البلدان المتخلفة : «هناك عدد كبير منا من الذين يلعبون دورا ايجابيا في تثقيف الناس هنا ، لا يستطيعون الادعاء بأن لهم قدرة كبيرة على الخلق في هذه المرحلة . لذلك فأنا مثلا اعتبر نفسي في موضع مستقبل بالنسبة لواحد مثل جان بول سارتر او رسل...» .

وتعاقب على الكلام كل من كلوفيس مقصود (٢) ، عبد الرازق حسن ، وعبد الملك مودة . وكان اكثر المتناظرين وضوحا هو الدكتور مجدي وهبه (٣) الذي قال : «المثقف هو اولا المتعلم ، وثانيا الشخص الذي يستعمل ثقافته أداة في نشاطه وعلاقاته الاجتماعية . ثالثا ، هو من يتقبل ثقافة الغير تقبلا واعيا» . واستمرت المناقشة دون ان تتعدى النطاق الفلسفي ، فعالج كلوفيس مقصود بدقة مختلف درجات «الازدواجية الثقافية» ، بين «النزعة الاسلامية ، نزعة احياء الفكرة الاسلامية باعتبارها عنصرا مكونا للشخصية وبين العملية الانتقائية للحضارات الغربية» ، بين «ازدواجية اقتباسية من جهة ، سواء من الفكر الاشتراكي الغربي الفابي او الفكر الماركسي . ومن جهة ثانية ، التركيز على رومنتكية الاتجاه باعتبار ان الوجود القومي هو مصدر كل شيء وكل فكر ومصدر كل اتجاه» .

وتوسع لويس عوض ، في مقال ثان ، في شرح مفهوم الثقافة ؛ وذكر ان ازمة المثقفين هي في الواقع ازماتان : ازمة طويلة الامد تتعلق «بالفكرة الحضارية» وماهية

١ - استاذ الادب الانكليزي في جامعة القاهرة حتى عام ١٩٥٤ ، ملحق بهيئة الامم المتحدة ، واحد كبار المثقفين في مصر المعاصرة ، مؤلف عدة دراسات ادبية وفلسفية .

منها : «بلوتولاند وقصائد اخرى» (١٩٤٧) . «في الادب الانكليزي الحديث» (١٩٥٠) . «المسرح المصري» (١٩٥٣) . «دراسات في ادبنا الحديث» (١٩٦١) . «المؤثرات الاجنبية في الادب العربي الحديث» جزآن (١٩٦٢ - ١٩٦٣) . «الراهب» (١٩٦٢) . بعد حملة الاضطهاد عام ١٩٥٩ اسهم في تحرير «الجمهورية» ثم «الاهرام» واصبح مديرا مشاركا في مشروع الموسوعة العربية . في آخر كتاب له «العنقاء او تاريخ حسن مفتاح» (بيروت ، ١٩٦٦) يشن المؤلف هجوما شديدا على الشيوعية المصرية في مقدمته النظرية وفي سياق القصة نفسها .

٢ - احد منظري حزب البعث للقومية العربية ، مؤلف عدة كتب ، لاسيما «نحو اشتراكية عربية» (بيروت ، ١٩٥٧) ، و«ازمة اليسار العربي» (بيروت ، ١٩٦٠) . مثل الجامعة العربية في الهند حتى عام ١٩٦٦ .

٣ - استاذ مساعد للادب الانكليزي في جامعة القاهرة ، مؤلف عدة كتب باللغة الانكليزية ، يساهم في «الاهرام» و«الاهرام الاقتصادي» .

الانسان المصري في القرن العشرين تبعا لماضيه ولما يبتغيه في المستقبل ؛ وازمة مباشرة « في حول الاستجابة أو عدم الاستجابة بين المثقفين والثورة » . ويعتبر الدكتور عوض ان الازمة الاولى هي الازمة الهامة لانها تتضمن « المشكلة الحقيقية التي يتوجب على كل مثقف في بلادنا ان يواجهها » . وكان طبيعيا ان يحاول لطفي الخولي ، وهو الواعي لتنبهات هيكل ، تجنب هذه الافكار ، متعللا بسرعة التطور وبالتكيف الالى للفكر في البيئة الاجتماعية ، وذلك للحد من خطورة المنحدر الذي فتحتسه المناقشة بأسرع وقت ممكن (١) .

وعالج مجدي وهبة أزمة الثقة في ست نقاط : عدم اشتراك المثقفين في حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ؛ الشعور بالفشل ، الانطواء على النفس ، اي بكلمة اخرى ، « عودة المثقفين الى ثكناتهم الثقافية » ؛ خصائص الظاهرة المصرية نظرا لتقدمها النسبي على البلدان المستقلة حديثا ، مما يشير خلافاً بين مختلف قطاعات المجتمع المصري ومختلف الفئات المثقفة ، بينما يشكل المثقفون في افريقيا السوداء ، مثلاً ، « طليعة جهاز الدولة الجديد » ؛ الفقر المادي للمثقفين المصريين الذين هم من اصل برجوازي صغير « يضطرون للقيام بالدعاية لانظمة الحكم بدلا من ان يكونوا نقادا بنائين لها » ؛ واخيرا ، « الحيرة الحضارية » وهذا بسبب تقليدنا لنماذج خارجية مختلفة حتى انه لم يستطع « لا الاخوان المسلمون ولا الوفديون ولا الشيوعيون ان يخرجوا للمجتمع بنظرية او بفلسفة ثورية » . وختم كلامه بالدفاع عن حرية الفكر : « ان المثقف يشعر ان عبد الناصر على وجه من الحق على وجه بعيد ، ولكنه في نفس الوقت يريد ان يوجه بعض النقد بحكم طبيعته . وهذا يخلق تناقضا داخليا في نفسية المثقف العربي نجعله في حالة تمزق داخلي وبالتالي غير منتج » .

في ١٢ و ١٣ يونيو ، جرت مجابهة بين الآراء التي تنكر على المثقفين كل جهد في دراسة مشاكل المجتمع والمصر المصري قبل عام ١٩٦١ ، وهو الخط الذي تبناه محمد الخفيف بشكل خاص ، وبين الآراء المدافعة التي تشدد على منجزات المثقفين حتى ذلك التاريخ ، وهو دفاع تولاه عبد الرازق حسن ولويس عوض . وقد لاحظ لويس عوض بحق : « ان هذه الثورة كانت موجودة بكاملها من حيث الطاقة قبل ١٩٥٢ ، والا كان من المستحيل ان تحدث » ؛ لكن هذا الرأي يحطم خرافة الخلق من العدم التي يتمسك بها العسكريون .

وفي ٢٤ يونيو دارت مناقشة ثانية . لكن قبل ذلك اسمعت الحكومة صوتهما بوضوح في مناسبتين . ففي ١٦ يونيو اطلق هيكل تحذيره ، الذي يشكل جزء منه مطلع هذا الفصل ، والذي يعلن فيه ان دور الانتلجنسيا هو اعطاء الحكام العسكريين الايديولوجية التي يحتاجون اليها . وفي ١٢ يونيو دخل الحلبة ايضا اللواء صلاح دسوقي ، محافظ القاهرة ورئيس لجنة التربية الوطنية ، والمعروف بميوله اليمينية

ليعلن انه «لا يوجد أزمة مثقفين» . وهاجم بعنف بالغ «مثقفي هذه الطبقات (الاقطاعيين والحزبيين والرجعيين) الذين كانوا من أشد الناس تمسكا بمعارضتهم ومن أقسامهم في الهجوم على الراي الذي يخالفونه...» واقترح ثلاث نقاط كبديل عن كل ما قيل حتى ذلك الوقت : «ان المثقفين ليسوا طائفة ولا طبقة بل كانت مواقفهم دائما ترتبط بمصالح الطوائف والطبقات التي ينتسبون اليها . ثورة الجيش في ٢٣ يوليو هي في جوهرها ثورة مثقفين ؛ المثقفون الذين وقفوا مع طبقاتهم في صف الثورة اكثر عددا وأعظم قوة من الفلول التي وقفت مع الاعداء موقف المعاندة...» . الإزمة التي نشبت بين قوة الدفع الثوري لم تكن بينها وبين المثقفين ، بل كانت بينها وبين مجموعة من محترفي الثقافة وهي تنقسم الى المحترفين بحكم المهنة او المحترفين بقصد احداث تغيير يقوم على مبادئ مستوردة ...»

وهكذا ، بعد ان اكد ان الضباط هم المثقفون - كيف يمكن ان يكون هناك اي حديث عن أزمة بعد ذلك ؟ - شن محافظ القاهرة هجومه على الشيوعيين في مقاله الثاني بتاريخ ٢٤ يونيو : «لقد كانت حركة الاخوان المسلمين ثمرة اجتهاد بعض المتعصبين ، اما حركة الشيوعيين فكانت ثمرة نشاط بعض العملاء ... فقد كان مروجو الشيوعية الاول في القاهرة من اليهود الصهيونيين ... وفيما بعد عاد الشيوعيون يسرون مع الثورة وهم يفكرون في اليوم الذي يستطيعون فيه ان يشبوا عليها في غفلة منها ... ولكن الاحداث كانت تكشفهم دائما عندما تصل الى نقطة يواجهون فيها بضرورة الاختيار بين رغبة الشعب وبين المخططات الواردة من بعيد . كانوا دائما ينحازون الى جانب مخططات موسكو ضاربين عرض الافق بمصالح الشعب العربي وارادته» . هذا ما اكده محافظ القاهرة دون ان يورد اي مثل او دليل .

الواقع ان الجو كان متأزما ، عند انعقاد الندوة الثانية في ٢٤ يونيو ، لدرجة كان يكفي معها وقوع حادث بسيط لاثارة ردود فعل تحركها الضغينة . ولم تأت كلمات الاساتذة «الاكاديميين» ، مثل حسين خلاف ، واحمد زكي صالح ، ورشدي سعيد ، بجديد . وبعد دفاع مجدي وهبه المعتدل عن الحرية ، طالب عبد الرازق حسن «الا يستعمل البعض وجود اتجاهات خاصة لمجموعة لابعادهم عن المشاركة في المسائل العامة ، لان هذه يخشى منها ان تؤدي الى نتائج غير مرضية بالنسبة للمجموع» . وانتهر محمد الخفيف الفرصة ليعترف بفضل الابحاث النظرية ، جزئيا على الاقل ، التي قام بها اليساريون ، ثم طالب «باجاد نظام يسمح لكل انسان بقول ما يفكر فيه بحيث لا يكون على الذي يريد التعبير عن رايه ان يظل ساكنا خوفا مما قد يحصل له ، وبذلك ينتهي الى السلبية» .

واخيرا ، ولكي لا يفوته الركب اقترح لطفي الخولي ان تظل «مشكلة حرية التعبير على جدول اعمال المجتمع المصري ، لانها لم تحل حتى اليوم بشكل واقعي ولصالح تطورها» .

اذن ، كانت القضية التي طرحها مباشرة وبشكل دائم للبحث عن مفهوم للحضارة

يلائم المصري المعاصر ، هي قضية الحريات العامة والديمقراطية . هذا ما انطوت عليه الجولات الفكرية الخجولة والمتعددة التي قام بها المثقفون الذين ذكرناهم ، واكثرهم اعضاء بارزون في اليسار القديم (الشيوعي ، الماركسي او ذو الاتجاه الماركسي) خلال السنوات من ١٩٤٥ الى ١٩٥٩ . ومن مقالتي صلاح دسوقي وسلسلة مقالات هيكل ، صديق الرئيس والناطق بلسانه ، فهم ان العلاقات بين القيادة العسكرية وبسبين الماركسيين تحتل مركز الصدارة في النقاش ، وان عطاء الماركسيين كان ، حتى في نظر اعدائهم انفسهم ، خصبا كل الخصب . وبتعبير آخر ، كان من المحال ان تؤيد الانتلجنسيا العهد قبل ان تحل مشكلة العلاقات بين مجلس قيادة الثورة وبسبين اليسار الذي يعامل اقصى معاملة في معسكرات الاعتقال .

ماذا قال هيكل ؟ «في تلك اللحظة كانت حركة قوة الدفع الثوري ، حركتين في نفس الوقت : حركة ايجابية للبحث عن طريق للتغيير الثوري . وحركة سلبية لتخليص نفسها من عوامل الشد والجذب التي تحاول ابعادها عن الوصول اليه . وضاعف من صعوبة الحركة في نفس اللحظة نشاط بعض العناصر المطالبة بالتغيير ، ولكنها لا تريده الا على نمط معين ومنهم الشيوعيون على سبيل المثال !» (١) .

ما الذي كان يقصد بكل ذلك ؟ كان الهدف اساسا ، انكار حق اليسار الماركسي وقدرته على ان يكون بشكل مستقل ، او حتى بالاتفاق مع النظام (كما حدث في فترة ازدهار «المساء» من عام ١٩٥٦ الى ١٩٥٨) بدلا عن النظام الذي قدمه الحكام العسكريون للمصريين على انه ضرورة حتمية : امكانية بناء مصر حديثة ، متيقظة بدون شك ، ولكن منفتحة على العالم ، تتفاعل بخصب مع التيارات الايجابية للثقافة المعاصرة ، وعلى اساس ديمقراطية تستطيع وحدها بناء الاشتراكية .

في هذا الوقت بالذات ، والنظام العسكري يصرح بحاجته الى ايدولوجية واطر قيادية ، يدعى هذا اليسار ، والحديد يكبله ، للحياة من جديد ، شرط ان يتخلى عن كل وجود مستقل ، وكل شخصية فذة وكل ارادة في ان يحقق نفسه .

هذا لا يعني ان مصر ما قبل ١٩٥٢ كانت قد عاشت دون التطلع الى بناء قاعدة فكرية تسمح لها لا بفهم الماضي وكل ما ينطوي عليه من مقومات حية في اعماق الضمائر والحياة اليومية فقط ، بل فهم الحاضر كذلك ، الذي هو مصب لتراث الماضي وتحفز لمستقبل التطور الذي كانت ستبنيه بارادتها ووعيتها وبمثاليتها، اذا جاز التعبير . ولكن تجدر الاشارة الى ان تطلع الحكم الى تبني ايدولوجية وطنية لم يتضح الا بعد ان تسلمت البورجوازية المصرية مقاليد السلطة ، اثر قضائها على الارستقراطية الزراعية ، بالاتفاق مع الضباط الاحرار ، خلال السنوات الاولى من النظام ، حيث عملت على تغيير الاسس القانونية واعطاء مصر وجهها رأسماليا كاملا ، متنبها للاشكال التقنية المتقدمة ولرأسمالية الدولة . في هذه الفترة ، وليس قبلها ،

برز تطلع الحكم نحو ذلك الاتجاه ، اذ ان عمل اليسار ، قبل ، كان قد وضع
الايديولوجية في طليعة الاهتمامات المصرية . ولكن ، هذه المرة ، كانت الدولة والقوى
الاقتصادية والسياسية السائدة هي المتجهة نحو الفكر والخرافات .

من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ ، كان الضباط الاحرار في الميدان . ما هي ايديولوجيتهم ؟
رسميا لا شيء سوى الشعار المثلث «الاتحاد ، النظام ، العمل» . وقد كتب احسان
عبد القدوس في مارس ١٩٥٤ : «ان مبادئ الثورة كلها تنحصر في كلمة واحدة
مجردة هي «الاصلاح» . . . اذا كان لقادة الثورة مثاليات او ايديولوجيات فهي كلها
تنحصر في مثالية واحدة : الجيش للشعب . . . وليس هناك مثاليات اخرى وليس
هناك ايديولوجية اخرى» (١) .

وفي الوقت نفسه كتب فتحي رضوان ، اول وزير للثقافة والارشاد القومي :
«ما هي سياسة مصر ؟ ان هذا سؤال لم يحن بعد وقت الاجابة عليه . . .» (٢) . هذان
الرايان ، من بين عشرات الاراء المشابهة ، يظهران بوضوح فقدان اي فلسفة ، وحتى
اي ارادة في تبني ايديولوجية قبل انشاء حلف بين الجهاز العسكري الحاكم
والبورجوازية الكبيرة المصرية ، عام ١٩٥٤ .

منذ ذلك الحين ، تعددت تلك المظاهر : صدور «فلسفة الثورة» في ابريل ١٩٥٤
بتوقيع جمال عبد الناصر ؛ تأسيس المؤتمر الاسلامي (الذي عقد في مكة وترأسه
انور السادات) ، لتسلم مقدرات القضية الاسلامية وانتزاعها من ايدي الاخوان
المسلمين ؛ الاشتراك في مؤتمر باندونغ واعلان الحياد الايجابي (١٩٥٥) ، نظرية
القومية العربية (١٩٥٦ - ١٩٥٨) ، التخطيط الاقتصادي والاشتراكية الديمقراطية
التعاونية (١٩٥٦ - ١٩٦٠) ، محاولة حل «ازمة المثقفين» وفرض احتكار الدولة في
الميدان الثقافي (١٩٦١ - ١٩٦٢) .

كان كل هذا من ناحية الدولة . اما «القطاع الخاص» للانتلجنسيا فقد كان
مزدهرا قبل ان يطفئ عليه «التخطيط الثقافي» والتوجيه الرسمي .
لكن الايديولوجية التي بدأت بالتكون ، منذ ١٩٥٦ ، كانت بعيدة كل البعد عن ان
تكون خلقا من العدم كما يظن مفكرو النظام . ويمكن القول ان ايديولوجية النظام
العسكري انما هي حصيلة احد اتجاهات الفكر المصري المعاصر الاساسية ، لم تطبعها

١ - «روز اليوسف» ، عدد ١٢٤٤ ، ١٥ مارس ١٩٥٤ .

٢ - «الحياد حركة وجهاد» في «روز اليوسف» ، عدد ١٢٢٤ (٥ يناير ١٩٥٤) . وما هو اكثر
من ذلك ان الرئيس عبد الناصر لم يتردد في الاعتراف بأنه : «منذ تسع سنوات لم تكن هناك خطة ،
ولكن كانت هناك ستة مبادئ اساسية ، منها القضاء على الاستعمار والقضاء على الاقطاع والقضاء على
استغلال راس المال وتحقيق العدالة الاجتماعية . ولقد وضعنا هذه المبادئ الستة امامنا دائما ورحنا ،
يوما بعد يوم ، وشهرا بعد شهر ، على ضوء التجربة الوطنية ، نتخذ من القرارات ما يفتح الطريق
 لتنفيذ هذه المبادئ» . (مقابلة مع شبكة اذاعة كولومبيا نقلت في «الاهرام» ، ٢٦ اغسطس ١٩٦١) .

الضرورة الاقتصادية والجغرافية التي بحثناها بطابعها فقط ، بل طبعها كذلك الصراع العالمي بين الاشتراكية والراسمالية في فترة افول الاستعمار .
ما هي العناصر التي كونت الايديولوجية المصرية (اية ايديولوجية عسكرية مصرية) عند تسلم السلطة ، عام ١٩٥٢ ؟
من اجل وضوح التحليل ، يحسن التمييز بين العناصر المحلية والتأثيرات الاجنبية .

على الصعيد المحلي كانت حركة التجديد الثقافي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر - بتاثير النهضة التي حركتها حملة بوناپرت وكذلك محاولات التحديث التي بداها رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) (١) - قد جعلت من مصر (التي كانت تتمتع باستقلال نسبي داخل الامبراطورية العثمانية بفضل محمد علي وحملات ابراهيم باشا وبسبب اهمية امكانياتها الاقتصادية والثقافية وتراثها التاريخي الطويل) اكثر بلاد الشرق العربي تطورا وثقافة ، والملجأ الذي يحتفي فيه المفكرون والصحفيون والكتاب العرب ، السوريون واللبنانيون منهم بنوع خاص ، مسيحيين كانوا او مسلمين متحررين ومضطهدين بسبب معتقداتهم في ولايات الشرق الاكثر ضعفا .
وطوال القرن التاسع عشر ، ورغم الاحتلال البريطاني وسياسة كرومر ودنلوب * الرامية لابقاء الجهل ، فان التأثير الفرنسي اخصب التجديد الثقافي المصري .
وكونت البعثات الجامعية الى فرنسا اجيالا من المثقفين الذين قاموا بعملية البناء الثقافي التحتي المستقل ، على هامش التعليم التقليدي وحنبلية الازهر . وكانت الاسماء الكبيرة في هذا المضمار عديدة ، وبعضها معروف نسبيا في الخارج ، امثال علي باشا مبارك ، مؤسس نظام التعليم الرسمي ، ومحمد قدري باشا ، اكبر قانوني في عصره ، والدكتور محمد الباقلي باشا ، وهو طبيب ماهر ، وعبد الله عبد السعود الذي أسس عام ١٨٦٦ جريدة «وادي النيل» ، اول صحيفة مصرية («الاهرام» للاخوان تقيلا ، تأسست عام ١٨٧٥) .

ولكن في الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، وبتاثير من جمال الدين الافغاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧) الذي ايقظ الاسلام السياسي المعاصر ، تكونت حركة اصلاحية وانتشرت رويدا رويدا حتى بلغت اوجها في ظل النظام العسكري . وكان يصحب الافغاني في منفاه ، في باريس عام ١٨٨٤ ، ويعاونه في اصدار مجلة «العروة الوثقى» ، الناطقة بلسان تلك الحركة الهادفة الى تحقيق الوحدة الاسلامية ، تلميذه الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) . وقد وجد الاتجاه الاسلامي للحركة الوطنية

١ - كتاب جمال الدين شيال ، «رفاعة رافع الطهطاوي» ، (القاهرة ، ١٩٥٨) يشكل بداية دراسة منظمة لهذا الرجل الذي طبع بطابعه الحياة الثقافية المصرية كلها من محمد علي حتى يومنا هذا .
* اشرف دوفلاس دنلوب على سياسة التعليم المصرية طوال جيل كامل (حتى ١٩١٨) ، وهو يتهم بشكل واسع بانه خرب ، عن عمد ، اية محاولة لخلق نخبة حقيقية متعلمة .

والنهضة الثقافية المصرية والعربية في الشيخ محمد عبده مفكره . والمسألة التي يجب التأكيد عليها في هذا التفكير هو اصراره على تكييف اسلام القرون الوسطى مع الحضارة الحديثة . ولكي يتم ذلك ينوجب العودة الى ينبوع الاساسي ، اي الى القرآن ، لتطهير الاسلام من الادران القديمة التي يستهجنها وينفر منها العقل الحديث .

وبعد القيام بهذه الخطوة الاولى ، يجب اعادة الاسلام الاصيل الى مركزه الاساسي في صدر الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للدول العربية والاسلامية . واذن ، ليس ثمة فصل ممكن بين الدين والدولة ؛ بل يجب الاخذ من الثقافة الشائعة ، الاوروبية الاصل ، ضمن الحدود التي يفرضها الاسلام العصري . هذه هي فكرة «الاصولية الاسلامية» - فكرة العودة الى الينابيع والاستقلال الايديولوجي . على الصعيد الفلسفي ، الاسلام هو كلمة الفصل لانه يتفق والحس السليم ؛ ويمكن فتح نافذة لحوار الاراء ، كما يمكن فسح المجال للنقاش ، ولكن على العاقلين ان يحترموا المجال المحرم حيث يمارس الدين تعليمه وتشريعه ، اللذين غالبا ما يؤثران على مشاكل المجتمع ، بسيادة كاملة . اما من الناحية السياسية ، فقد اسف محمد عبده لعوامل التفرقة التي تضعف الاسلام ، وشارك على مضض في ثورة عرابي عام ١٨٨٢ ، ولكنه سعى للتفاهم مع اللورد كرومر الذي كان يدعمه ضد الخديوي عباس الثاني حليف الوطنيين آنذاك : فلتأمين تقدم الامة ، يجب الاتكال على النخبة ، كما ينبغي التخلص ، ان على صعيد الفكر او العمل ، من امكانية الانفجار التي يمثلها اصطدام القوى المتباينة ، فالدين يسيطر على تركيب المجتمع وينفخ فيه القوة والتلاحم .

كانت هذه هي بداية الافتراق بين جناحي النهضة المصرية . طبعت افكار محمد عبده حزب مصطفى كامل ومحمد فريد الوطني ، وكانت منطلق تجديد الازهر في ظل شيخه مصطفى عبد الرازق والمراغي . ولكن هذه الافكار اعطت البورجوازية التجارية الصغيرة ، والحرفيين ، ومثقي المدن والريف التقليديين كلهم - بواسطة مذهب «الاصولية» عند رشيد رضا - تلميذ محمد عبده اللبناني الاصل الذي اسس في القاهرة مجلة «المنار» التي كانت ، حتى الثلاثينيات ، الاداة الرئيسية للجناح اليميني للاسلام السياسي - اعطت هذه العناصر الاسس لتكوين ايديولوجية الاخوان المسلمين ابتداء من عام ١٩٢٧ وما بعدها . والافكار مثل الاعتراف بالاسلام كمذهب عام حاسم في القضايا اللاهوتية والفلسفية والثقافية ؛ التجديد بواسطة الرجوع الى ينابيع الاسلام الاولى ، وضع الاسلام موضع الصدارة في المجتمع ، رفض كل استقلال ايديولوجي وثقافي ؛ مكافحة عناصر التفرقة والصراع الداخلي ضمن الامة ، تقديم الايمان على العقل والفكر الناقد ، التشديد على التجدد الداخلي عن طريق استرجاع قوة الاسلام ، واعتبار معركة التحرر الوطني والديمقراطية السياسية مسألة ثانوية ، بل لعبة خطيرة يشتم منها التدخل الاجنبي ؛ توسيع مفهوم الامة حتى يشمل العالم الاسلامي بأكمله - هذه كلها افكار لا نجدها فقط عند انصار حسن البناء،

بل نجدها كذلك في منظمات وحركات اسلامية تعددت في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وخاصة مع ظهور الفكرة العربية في مصر في نفس تلك الفترة .
اكثر من اي شيء آخر ، اعطت تعاليم محمد عبده ضمانا واثباتا لذلك القسم من المجتمع المصري - الذي ابعد طويلا عن عملية تحديث البلاد على الطراز الاوروبي ، التي بداتها بعثات محمد علي واصبحت امتيازا للاوساط الميسورة في العاصمتين (القاهرة والاسكندرية) - ذلك القسم الذي كان يحاول ان يجد نفسه محاولا تثبيت اقدامه بالاعتماد على الينابيع السليمة والمحلية ، اذا صح التعبير ، والتي تستطيع خلق تجديد ينبثق من اعماق الكيان المصري ، تجديد اعطاه الصراع ضد اوروبا بعدا اسلاميا خالصا .

مع ذلك . وبينما كانت «الاصولية الاسلامية» ، الاصلاحية والقومية ، تركز على القطاعات المتخلفة . ان في المجال الاقتصادي او الاجتماعي المصري ، في الحقبة الممتدة من عام ١٨٨٢ الى ١٩٥٢ (بورجوازية التجار والحرفيين الصغيرة ، خاصة في الريف ؛ رجال الدين والمدارس الدينية ، بعض فئات الارستقراطية الزراعية) كانت القوى الاساسية للبورجوازية الصاعدة تلتحق ، بطرق متعددة ، بالاتجاه الكبير الثاني للفكر المصري ، اي التيار العصري ، العقلاني والتحرري الديمقراطي ، بشكل عام .
انطلاقا من نظرة الى التاريخ المصري ، وفلسفة ارسطو ، ومسير الحركة الوطنية في سنوات الاحتلال الاولى التي طبعها شخصية عبدالله النديم القوية بطابعها ، وجدت طبقة الوجهاء ، اي الارستقراطية الزراعية ، في احمد لطفي السيد - «معلم الجيل» كما سيلقب فيما بعد - المفكر المدافع عن الكيان المصري في وجه الاسلام الكوزموبوليتي ، ونصير الليبرالية المعتدلة في وجه الحماس الوطني الملون بصبغة الوحدة الاسلامية ، وحامل لواء الواقعية والعقلانية اللتين تفرضهما ممارسة السلطة مهما كانت محدودة ، آنذاك . وكان فريق مفكري «الجريدة» (مجلة اسبوعية واسعة النفوذ اسسها لطفي السيد) يضم ايضا عددا من الاصلاحيين اللادينيين والعصريين امثال قاسم امين ، بطل المناداة بتحرير المرأة ، احمد فتحي زغلول ، استاذ الترجمة ، ولاسيما سعد زغلول ، مؤسس الوفد عام ١٩١٩ وصانع مصر المستقلة .

ان سيطرة البورجوازية الزراعية وتجار المدن وممثلي الانتلجنسيا ، الذين كان الوفد تعبيرهم الانتخابي ، ستؤدي الى ازدهار ثقافي رائع : ادخل طه حسين المنهج التاريخي في دراسة الدين والادب ؛ نادى علي عبد الرازق بالفصل بين الدين والدولة ، جعلت تطويرة الدكتور شبلي الشميل وولادة القصة مع فرح انطون ، وتأثير «الجمعية الفابية» ، جعلت من سلامة موسى الناطق بلسان الفكر الاشتراكي ؛ ازدهرت الرواية مع محمد حسين هيكل ، مفكر الرجوع الى مصر الفرعونية ، وعباس محمود العقاد الذي اصبحت فيما بعد مفكر اليمين «النيتشوي» ، وتوفيق الحكيم مؤسس المسرح المصري الحديث ؛ ووضع سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وصبري ابو العلم وعزيز فهمي ومحمد مندور باسم الوفد (وهذان الاخيران بتأثير اليسار الماركسي) وضعوا مذهبيا سياسيا تحرريا وديمقراطيا ؛ وضعت المدرسة القانونية ، المتأثرة

بالمدرسة الفرنسية ، اصول القانون المصري ، بعد نهاية «الامتيازات» (★) ، وذلك بفضل مجهود عبد الرازق السنهوري وعلي بدوي ووحيد رافت ، مع آخرين كثير ؛ عرفت الجامعة قمة مجدها في عهد طه حسين وعلي ابراهيم وعلي مصطفى مشرفة وعبد الوهاب مورو ؛ تألفت الفنون التشكيلية من خلال ممثلها الكبير محمود مختار ومحمود سعيد الاسكندراني ، ومثل الموسيقى سيد درويش ؛ ازدهرت العلوم الانسانية والصحافة والاذاعة ، وتعددت الجامعات بينما ازداد التعليم الاجباري والخاص ، كل ذلك باسم الليبرالية والثقافة الحديثة والديمقراطية .

وأخيرا ، في الاربعينات ، بدأت المدرسة الماركسية بالبروز ، واصبحت في عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٦ العنصر الفعال في التطور الثقافي ، في الوقت الذي انطوى فيه الوفد مكتفيا بماضيه ، مقتنعا بأمجاد الحكم . وبفضل عمل المدرسة الماركسية وتأثيرها ، تحول الاتجاه الليبرالي والعقلاني نحو الاشتراكية . وتمكن هذا الاتجاه من خلق ادب وجمالية واقعية يمثلها محمود العالم وعبد الرحمن الشرقاوي وعبد الرحمن الخميسي ويوسف ادريس ومحمد صدقي وكمال عبد الحليم . وقامت مدرسة فلسفية ناشئة تتابع وتجلو الطابع الوطني والتحرري للفكر المصري مع ابوسيف يوسف ومحمود العالم واسماعيل المهداوي بصورة خاصة . وراح مؤرخون ومفكرون سياسيون ينشرون مؤلفات قيّمة اتينا على ذكرها مرارا في هذا الكتاب ، ولكن نضيف اليها اسماء عبد الرازق حسن وفؤاد مرسى واسماعيل صبري عبد الله . وبدأ تأثير هذا العطاء المخصب والمتفاعل في مدرسة التصوير والنحت المصرية (جمال الحسيني ، ا.هـ. الجزائر ، ح. عبد الله ، محمد عويس ، جاذبية صدقي ، جمال كامل ، الخ . . .) وكذلك في روايات نجيب محفوظ ومحمد البدوي خاصة . وعند حسن فتحي في فن البناء . وشرع حسين فوزي بتكوين نظريته العامة في الشخصية المصرية واضعا مفهوم الحضارة في موضع الصدارة . ونشر كامل حسين وعبد الرحمن بدوي ويوسف مراد ومصطفى سيف وسواهم مؤلفات فلسفية مهمة تمثل مختلف الاتجاهات المعاصرة .

انعكس صعود جناح البورجوازية المصرية الصناعي في الثلاثينيات ، بالتحالف مع كل من الارستقراطية الزراعية والتمويل البريطاني ، بالرغم من انطلاقه من مصادر مصرية بحتة ، انعكس هذا الصعود في مؤلفات اساسية ، لاسيما مؤلفات صبحي وحيدة ، مفكر التاريخ المصري ، كما انعكس في غليان الافكار التي تعبر عن تحفز هذه القوى الجديدة ، وقد عيل صبرها ، امام عجز كبار ملاكي الاراضي

★ نظام للامتيازات اثناء الحكم العثماني اعطى القيميين الاوروبيين (المسيحيين) حصانة ضد القوانين العثمانية . وكان معنى ذلك في مصر انه لا يمكن محاكمة الاوروبيين الا امام محاكم خاصة بهم ، الى ان انشأ الخديوي اسماعيل المحاكم المختلطة عام ١٨٦٧ . وقد ألغى هذا النظام في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في مصر عام ١٩٢٧ بموجب معاهدة مونرو .

ولامبالاتهم . ولا شك ان الافكار البطولية ذات النفحة «النيتشوية» عند عبد الرحمن بدوي ، تنبع من هنا ، وتصب في الاشتراكية القومية مع احمد حسين وفتحى رضوان وفريق «اخبار اليوم» (بقيادة مصطفى امين ومحمد حسنين هيكل) ، اي فريق المنادين المدنيين «بالحكم القوي» الذين سيلتقي العديد منهم مع حسن البنا وعبد القادر عودة وسيد قطب ، قادة الاخوان المسلمين ومفكريهم (١) .

كانت هذه هي المعطيات الاساسية للمشكلة الايدولوجية في مصر كما اطلع عليها الضابط الشاب جمال عبد الناصر حسين ، وهو طالب في السنة الاولى في الكلية الحربية في العباسية (القاهرة) التي قبل فيها في ١٧ مارس ١٩٣٧ ، بناء على تدخل مباشر من ابراهيم خيري باشا معاون وزير الحربية . وكانت لجنة القبول قد رفضته قبل سنة بسبب اشتراكه في مظاهرات عام ١٩٣٥ الوطنية ، بالرغم من ان السبب الحقيقي هو انتماءه الى احدى عائلات صغار الموظفين اذ ان سلك الضباط كان تابعا للقصر مباشرة ، وتحت سيطرة البعثة البريطانية ، ومقتصرا على ابناء العائلات المرموقة .

وكان هذا الشاب هو من الفئات المتوسطة التي اعطاها الوفد فرصة الدخول في اجهزة الدولة ، لاسيما الجيش والتعليم العالي والدبلوماسية . وفتحت معاهدة ١٩٣٦ والغاء الامتيازات عام ١٩٣٧ ابواب الكلية العسكرية ، لأول مرة ، لشباب متحدرين من طبقات متوسطة وفقيرة . وكان كل هؤلاء الشباب وطنيون بصورة بديهية ، ومخلصون للوفد ولوزير حربيته الكبير ، حمدي سيف النصر باشا ، وكلهم متعطش لتحرير وطنه من الاحتلال العسكري ، ولاسترجاع عزته وكرامته . وللتأكد من ذلك ، تكفي قراءة الرسالة التي ارسلها الشاب جمال ، رئيس اللجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية ، والتي نشرت مرارا ، الى زميله حسن النشار ، في ٢ سبتمبر ١٩٣٥ ، قبل شهرين من مظاهرة كان فيها على راس زملائه من مدرسة «النهضة» في الفجالة (القاهرة) ، يتحدى رصاص «لي انفليد» وهراوات الشرطة ، وقبل ثلاثة اشهر من ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ عندما ارغم الملك فؤاد على اعادة الدستور تمهيدا لعودة الوفد .

في المدرسة الثانوية ، قرأ جمال سيرة حياة مصطفى كامل وكتاب «حماسة الاسلام» الذي كتب هذا الاخير مقدمته ، كما قرأ كتب عبد الرحمن الكواكبي ، اكبر ناقد للاتوقراطية باسم المبادئ الديمقراطية ، وكتب احمد امين عن الافغاني وعبداه ، ومجموعة مقالات صحيفتي الحزب الوطني «اللواء» و«الاخبار» ، وحياة فولتير

١ - راجع اطروحتنا الثانية للدكتوراه بالفرنسية : «الفكر الاجتماعي في نهضة مصر القومية» وهي تعطي تحليلا منظما في هذا المجال المجهول تقريبا .

راجع ايضا كتابنا «دراسات في الثقافة» ، القسم الثالث ، «ازمة الفكر في مصر» ص ٢٢٧ - ٤٠٩ . «مختارات من الادب العربي المعاصر» ، باريس ١٩٦٥ . خاصة المقلعة والنصوص المصرية .

وروسو (كان عنوان اول مقال لجمال عبد الناصر هو : «فولتير رجل الحرية») ، والترجمة العربية لقصة «البؤساء» و«قصة مدينتين» لديكنز ، وقصائد «امير الشعراء» احمد شوقي ، وقصائد حافظ ابراهيم ، وكتابات علي الفاياتي حول القومية الاسلامية ، وقبل كل ذلك كتاب «عودة الروح» لتوفيق الحكيم . وقد اعتنق ما جاء في كتاب الحكيم على لسان مسيو فوكيه : «نعم ، ينقصه (الشعب المصري) ذلك الرجل منه ، الذي تتمثل فيه كل عواطفه وامانيه ، ويكون له رمز الغاية ... عند ذاك ، لا تعجب لهذا الشعب المتماسك المتجانس المستعذب والمستعد للتضحية ، اذا اتى بمعجزة اخرى غير الاهرام !»

ماذا قرأ الضابط الشاب خلال الاشهر الثمانية عشر التي قضاها في الكلية العسكرية ، بانتظار نجمة ملازم ثاني ، التي حملها في ١ يوليو ١٩٣٨ ؟ المجموعة الاولى من الكتب اكثرها يتعلق بسير رجال مشهورين : بوناپرت (٤ كتب) ، مصطفى كمال اتاتورك ، الاسكندر ، بسمارك ، فوش ، غاريبالدي ، هندنبرغ ، لورنس ، مالبوروغ ، ونستون تشرشل ، غوردن (كتابان) ، وغيرهم . المجموعة الثانية كانت تتعلق بالتاريخ والسياسة المصرية والعربية (١٢ كتابا ، منها كتب عبد الرحمن الرافعي الثلاثة الاولى عن تاريخ الحركة الوطنية) ؛ العديد من الابحاث العسكرية ، المجلات الدورية بما فيها العدد الاسبوعي من مجلة «التايمس» (لندن) و«المجلة الجغرافية» (الاميركية) ، وخمس مجلات اخرى باللغة الانكليزية . في تلك الفترة كان نابليون موضع اهتمام جمال عبد الناصر الاساسي مع تاريخ المانيا ، منافسة القوة البريطانية المحتلة ، اذ انه يمكن ايجاد ثلاثة كتب عن المانيا على لائحة قراءاته . وكان على نفس اللائحة ايضا ثلاثة كتب من تأليف ليدل هارت وثلاثة كتب لونسون تشرشل .

في عام ١٩٤٣ ، وبعد ان حصل على رتبة نقيب اركان حرب ، عاد جمال عبد الناصر الى الكلية الحربية بصفة استاذ ، فراح يطالع بنهم . وكانت اكثر مطالعاته ، هذه المرة ، تتعلق بمصر في اطارها المتوسطي (٢٥ كتابا) ؛ واجتذبت المعجزة اليابانية (٣ كتب) ، والمانيا الهتلرية (كتابان) . واصبح مطالعا على مؤلفات كلاوفيتز واعاد قراءة توفيق الحكيم بالاضافة الى تزويد نفسه بثقافة عسكرية نظرية عميقة (كلاوفيتز ، فولر ، ليدل هارت ، ليندسل ، وأهم النشرات الرسمية البريطانية) . ولاول مرة يلتفت عبد الناصر للمعطيات الاقتصادية (كتاب بونيه Bonné عن الشرق الاوسط) ، ويهتم بحرب البوير ، ويقرا كتب اندريه سيففريد وشارل رو وارنولد ويلسون حول السويس وباناما (١) . ولا شك ان تجربة معركة العلمين اغنت هذه القراءات واعطت لمحاضرات النقيب عبد الناصر ، استاذ التاريخ في كلية الاركان عام ١٩٤٣ ، قيمة خاصة في نظر الضباط الشباب الذين بدأ عبد الناصر يختار من

بينهم من سيشكلون ، فيما بعد ، منظمة الضباط الاحرار .
كان العقيد انور السادات الوحيد ، من بين المسؤولين العسكريين ، الذي نشر ،
عام ١٩٥٧ ، مجموعة من الوثائق التي تشكل في نظر جمال عبد الناصر نفسه ،
« خلاصة الاسباب الخفية والدوافع النفسية لثورتنا السلمية » (١) . وكان انور
السادات ، حتى عام ١٩٥٢ . احد زعمي الضباط الاحرار ، والمسؤول عن « الشعبة
المدنية » التي جهزت النظام بخبرائه الاولين واطاراته المدربة لمساعدة النواة العسكرية
الآتية من « الشعبة العسكرية » .

وعدا الكتب الثلاثة القريبة من السير الشخصية ، اي « فلسفة الثورة » ، وكتابي
انور السادات . بالاضافة الى « مصر مصر » للواء نجيب (١٩٥٥) — حيث يظهر هذا
الاخير بمظهر الاصلاحى المعتدل والمتأثر بالليبرالية الوفدية والاصلاحية الاسلامية —
فاننا لا نملك المعلومات الكافية التي يحق للمرء ان ينتظرها من المسؤولين الآخرين
على رأس حركة الجيش . وكل ما نملكه لا يتعدى بضع مقالات لصالح سالم ، مبعثرة
في « التحرير » و« الشعب » ، ودراسة مختصرة للعقيد ثروت عكاشة (٢) ، وكذلك
مجموعة مهمة من مقالات خالد محي الدين في « المساء » التي اشرف عليها من
سبتمبر ١٩٥٦ حتى مارس ١٩٥٩ . ولكن القضايا الاساسية بقيت في الظل وبقي
معها اهم زعماء الحركة . ولا يبدو ان الذين ساهموا في الاحداث وكانوا اقرب
شهودها . مستعدون للكلام في الظروف الحالية .

وقد نشر استاذ شاب من انديانا ، ب.ج. فاتيكوتس ، جدولا دقيقا بالعناصر

١ — مراجع وردت قبلا : كتب جمال عبد الناصر مقدمة كتاب « اسرار الثورة » في اغسطس عام
١٩٥٧ . نشرت دار الهلال عددا خاصا « المصور يقدم جمال عبد الناصر » ، حيث توجد بوفرة الوثائق
التاريخية والصور عن حياة الرئيس وباريخ العلاقات بين اليسار والضباط الاحرار ، منذ عام
١٩٤٢ ، حسب رواية خالد محي الدين (ص ٦٢-٦٥) .

حول هذا الموضوع . كما يرى من الخارج ، هناك : تحقيق روجيه فابان : « اشياء رأيتها في مصر » ،
باريس ١٩٥٢ . سيرة هامة بقلم ر. سان جون : « الزعيم » ، نيويورك ١٩٦٠ . دراسة سطحية بقلم
ج. جوستين : « ناصر : الصعود الى السلطة » ، لندن ١٩٦٠ . احاديث عبد الناصر مع د. واين —
مورغان في « السانداي تايمز » حزيران وتموز ١٩٦٢ . وهذه الاحاديث تعطي عدة تفاصيل : « خلال
السنتين اللتين تبعنا مظاهرة الاسكندرية (١٩٣٥) ، كنت عضوا في مصر الفتاة (حزب احمد حسين) » .
كان انقلاب ٢٣ يوليو حركة « ٩٠ ضابطا » . منذ ١٩٤٨ ، اخذ عبد الناصر يقرأ بتمعن لاسكي ونهرو
وحى بيفن . في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، يوم حريق القاهرة ، « بدأ النهار بمظاهرة عنيفة لمصر الفتاة » .

٢ — « ماذا جرى ليلة ٢٣ يوليو ؟ » في « الاهرام » ، ٢٣ يوليو ١٩٦٠ . يلاحظ ان الكاتب يحدد
تشكيل الضباط الاحرار رسميا في الفترة بين نهاية حرب فلسطين وعام ١٩٥٠ ، بينما يلمح انور
السادات انها تعود الى ١٩٣٨ ، تاريخ اول لقاء ، في حامية منقباد ، بين جمال عبد الناصر ورفاقه .
اما راشد البراوي فيشير الى عام ١٩٤٥ .

الثقافية التي دخلت في تكوين عشرين ضابطا ، جميعهم اعضاء في النواة القائدة للضباط الاحرار . وهذه هي اهم المعلومات التي يتضمنها الجدول حول موضوع التكوين الايديولوجي :

١ - **جمال عبد الناصر** : بكباشي (عقيد) اركان حرب في سلاح المشاة . ٥ اشهر في كلية الحقوق . استاذ في مدرسة المشاة وفي مدرسة الادارة وكلية الاركان . علاقات مع الوفد ومع الاخوان المسلمين ، وأخيرا مع المنظمات الماركسية .

٢ - **عبد الحكيم عامر** : صاغ اركان حرب في المقر العام . عضو في منظمة الاخوان المسلمين .

٣ - **عبد اللطيف البغدادي** : بكباشي اركان حرب في السلاح الجوي . يحمل شهادتي الكليتين الحربيتين من الدرجة الاولى (البر والجو) . مهمة في اليمن (١٩٤٨) . ملحق في شركة مصر للطيران عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ (مما جعله يكسب ثقة «مجموعة مصر» فيما بعد) ، ثم قائد مطار غرب القاهرة (١٩٤٨) . شارك في عمليات السويس ضد البريطانيين (١٩٤٠ - ١٩٤٢) .

٤ - **كمال الدين حسين** : صاغ اركان حرب في سلاح المدفعية . استاذ في كلية الاركان . عضو منظمة الاخوان المسلمين . أشرف على تدريب الفدائيين في ١٩٤٧ و ١٩٤٨ .

٥ - **حسن ابراهيم** : صاغ في السلاح الجوي . عضو في حزب «مصر الفتاة» . مهمات في الخارج بعد ١٩٤٥ .

٦ - **خالد محي الدين** : صاغ اركان حرب في سلاح المدرعات . مجاز في العلوم الاقتصادية والتجارية من جامعة القاهرة (١٩٥١) . عضو في المنظمات الماركسية .

٧ - **زكريا محي الدين** : بكباشي اركان حرب في سلاح المشاة .

٨ - **محمد نجيب** : لواء اركان حرب . مجاز في الحقوق من جامعة القاهرة (١٩٢٧) . قائد سلاح المشاة (١٩٥٠ - ١٩٥١) . مرشح الضباط الاحرار لرئاسة نادي الضباط .

٩ - **أنور السادات** : بكباشي في سلاح المشاة . عضو حزب «مصر الفتاة» ، ثم منظمة الاخوان المسلمين . نظم عمليات التخريب ضد البريطانيين في ١٩٤١ - ١٩٤٢ .

١٠ - **جمال سالم** : بكباشي في السلاح الجوي . عضو الحزب الاشتراكي المصري (مصر الفتاة سابقا) .

١١ - **صلاح سالم** : صاغ اركان حرب في المقر العام . استاذ التكتيك في كلية الاركان .

١٢ - **حسين الشافعي** : بكباشي اركان حرب في سلاح المدرعات . عضو سابق في منظمة الاخوان المسلمين .

١٣ - **ثروت عكاشة** : بكباشي اركان حرب . حائز على شهادة معهد الصحافة في جامعة القاهرة (١٩٤٤) ، ثم على شهادة الدكتوراه في الادب (السوربون ، ١٩٦٤) .

ملحق عسكري .

١٤ - **كمال رفعت** : بكباشي في سلاح المشاة . عضو في منظمات ماركسية (١٩٤٧ - ١٩٥١) . نشاط معادٍ للبريطانيين (١٩٥١ - ١٩٥٢) .

١٥ - **توفيق عبد الفتاح** : بكباشي أركان حرب في سلاح المشاة .

١٦ - **محمد محمود ناصر** : لواء في السلك الطبي . خريج كلية الطب في جامعة القاهرة (١٩٣٦) .

١٧ - **عباس رضوان** : بكباشي أركان حرب في سلاح المشاة . استاذ فسي مدرسة المشاة .

١٨ - **فتحي رزق** : لواء في سلك المواصلات .

١٩ - **حسين ذو الفقار صبري** : بكباشي في السلاح الجوي . خريج الكليتين الحربيتين (البر والجو) . نشاط معادٍ للبريطانيين بالتعاون مع المارشال رومسل عام ١٩٤١ (١) .

ينبغي اضافة سير اخرى ، لاسيما سير البكباشي يوسف صديق - عضو الحركة الديمقراطية الشيوعية سابقا - والبكباشي رشاد مهنا، المرتبط بالاخوان المسلمين، والبكباشي علي صبري من سلاح الطيران، والصاغ عبد القادر حاتم . وينتمي الاخوان صبري وثروت عكاشة الى الطبقة الارستقراطية الحاكمة سابقا. ولكن المعلومات عن ضباط الاطر العسكرية المتوسطة ما تزال مفقودة فيما يتعلق بمحيطهم الاجتماعي وايدولوجيتهم في فترة وقوع الانقلاب . ويبدو ان نسبة مرتفعة من الضباط كانت تنتمي . بطريقة او بأخرى ، الى المنظمات الوفدية او الى الجمهور الوفدي ، حتى سقوط الوفد في ٤ فبراير ١٩٤٢ عندما كان على الملك فاروق ان يخضع للطلبات البريطانية بعدما حاصر الجنود والدبابات قصره . لم يكن جمال عبد الناصر نفسه، عام ١٩٣٥ ، رئيسا للجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية التي كانت تعمل لتهيئة عودة الوفد والنظام الدستوري ؟

بين هؤلاء الضباط القياديين الثلاثة والعشرين ، ثلاثة فقط (علي صبري وحسين ذو الفقار صبري وثروت عكاشة) تلقوا ثقافة اوروبية ، نظرا لبيئتهم الاجتماعية ومن خلال دروسهم الثانوية والعليا .

اما الآخرون ، اي عشرين من ثلاثة وعشرين ، فينتمون الى بورجوازية المكدن والريف الصغيرة ، وهي الطبقة التي اظهرنا ارتباطاتها بالقومية الاسلامية او بالجماعات المؤيدة للفاشية . وهكذا ، وخاصة بعد ٤ فبراير ، يجب النظر الى الغالبية الساحقة لقيادة الضباط الاحرار على انها تنتمي الى الفريقين المعارضين لليبرالية العقلانية

١ - فاتيكيوبس ، المصدر المذكور ، ص ٦٨-٤٤ . العلاقة بين جمال عبد الناصر وكمال رفعت ليست مذكورة فيه .

والديمقراطية التي كان يمثلها ، عام ١٩٥٢ ، الوفديون والماركسيون ، اي منظمات الجبهة الوطنية . ويمكن الافتراض ان النسبة نفسها كانت موجودة في صفوف رتب القوات المسلحة المختلفة ، عند الانقلاب ، او على الاقل بعد التطهيرات المتتالية التي عقيبت تسلم السلطة ، وبنوع خاص بعد طرد اللواء نجيب .

الان وقد حددنا الاطار التاريخي، يصبح من الممكن تعيين الاتجاه العام لايديولوجية النظام العسكري بشكل عقلائي .

ان النظام العسكري ، ككل كائن يطالب بوجود مستقل حر ، يؤكد ذاته بمعارضته للآخرين . وقد قاوم طوال الحقبة الاولى ، في كل المجالات وبصورة عنيدة ، جناحي الاتجاه العقلاني والليبرالي الديمقراطي في الفكر المصري . ولا شك ان اشكال هذه المقاومة اختلفت كما اختلف عنفها . ولم تكن هذه مسألة مبادئ فقط ، بل مسألة تكتيك ايضا . لكن المعارضة ظلت تحدد صورة النظام واتجاهه ايديولوجيته .

على اثر احداث السويس رفض النظام مجموع الحضارة والقيم الغربية ، بتهمة الاستعمار . واصبح كل ما قدمه الفرنسيون والانكليز - وهو جوهر العلاقات بين اوربا ومصر منذ بونابرت ومحمد علي - مشبوها ومتهما . والواقع ان العدوان الثلاثي اعطى الحكام العسكريين الفرصة لتصفية حساباتهم مع تلك الانتلجنسيا ذات الثقافة الفرنسية - الانكليزية ، والتي اعطت ، حتى ١٩٥٦ او حتى ١٩٥٨ ، القسم الاكبر من المعلمين والصحافيين والكتاب والمفكرين والفنانين والحقوقيين والدبلوماسيين المصريين . لم ينحصر العدوان في المجالين العسكري والسياسي ، فقد ادرك الحاكمون ان احتكار السلاح يواجهه احتكار آخر ، اشد خطرا في الامد البعيد وهو احتكار الثقافة . وكان يوبيل جامعة القاهرة الذهبي مجالا اتاح لجمال عبد الناصر ، في ٢١ ديسمبر ١٩٥٨ ، فرصة تحديد نظريته الى الثقافة : «لقد فات شعبنا العربي تطوران هامين من اكبر التطورات التي اثرت في الجنس البشري كله، واقتصد بهما ، تطور البخار وتطور الكهرباء . وحينما كان العالم يدخل عصر البخار، كنا نحن لا نزال نعيش تحت سيطرة اوهام القرون الوسطى . وحينما جاء عصر الكهرباء كنا بالكاد نكاد نخطو الخطوات الاولى بعيدا عن هذه الاوهام ... ان مواجهة عصر الذرة وعصر الفضاء ، ليس مجرد سعي وراء البحث العلمي ، وانما هذا العصر يحتاج الى اعداد فكري ومعنوي وروحي ... ولقد كان يمكن ان يوجد الجمل والسيارة في وقت واحد ، ولكن الجمل لا يمكن اطلاقا ان يكون له وجود في عصر الصواريخ ... ان المعرفة ستكون في العصر القادم هي القوة الحقيقية ، هي الحرية الحقيقية . انتم تعرفون اننا من الناحية السياسية نقاوم احتكار المعرفة ...

«كذلك هناك مسألة احب ان احدثكم عنها في ايجاز ، ولكن في صراحة . لقد عشنا حتى الان في نهضتنا الحديثة عالة على افكار ومخترعات صنعها غيرنا فيما خلا جهودا فردية متناثرة ، ولم يعد يكفيننا في العالم المتحضر ان نفخر باننا في هذا الاقليم قد رفعنا مشعل الحضارة لأول مرة ، ومن الاسكندرية ، فتسلمته اثينا .

كذلك لم يعد يكفينا كعرب ان نباهي بأننا حفظنا علوم الحضارة وافكارها ، بينما كانت اوروبا غارقة في ظلام القرون الوسطى ، ثم سلمنا التراث اليها في مطلع عصر النهضة ، وذهبنا نغط في نوم عميق ... علينا ان نتحول الى قوة خلاقة ... وان نعد انفسنا في هذا السبيل لرحلة طويلة لا نهاية لها ، فان العلم والفكر يسيران الى الازل من غير حد او نهاية ...» (١) .

وفي ٢٦ يوليو ١٩٥٩ ، عاد عبد الناصر فأكد فكرته ، وهو يتكلم امام اساتذة جامعة الاسكندرية : «ان الصراع في عالم اليوم لم يعد صراع السلاح ، بل اصبح صراع العلم . ولهذا اصبح العلم اسرارا ممنوعة واسراراً محفوظة . وعلينا اليوم ، اذا اردنا ان نبني بلادنا ونطورها ، ان نعمل على استخراج العلم بأيدينا ، واستخراج الافكار بعقولنا . في امكاننا اليوم ان نستعين بالدول الاخرى ضمن حدود مواردهم؛ ولكن علينا ان نحصل بمجهودنا الذاتي على ما يمنع عنا ...» (٢) .

هذان النداءان ، وخاصة نداء ١٩٥٨ ، صدرا في سكرة «مرحلة باندونغ» ، اربع سنوات فقط بعد التطهير الواسع الذي اصاب ٧٠ استاذاً ومساعداً في جامعات مصر . وكان كل الذين لحقهم التطهير - وبينهم اساتذة كبار - ينتمون الى الجناح الليبرالي ، وفديين كانوا ام ماركسيين ، مفكرين متحررين ام مجرد انصار للنظام الدستوري ، ولم يعد احد منهم الى منصبه . ورافق حملة ١٩٥٦ تعيين البصاغ كمال الدين حسين ، المعروف بولائه اكثر مما هو معروف بثقافته (٣) ، وزيرا للتعليم ، وذلك بغية استعادة السيطرة على الجامعات وتطهير الحركة الطلابية من العناصر المعارضة للخطر ، وتغيير هيكل وموظفي هيئة التعليم على مختلف المستويات . وهكذا ابعد الجهاز الذي يتمتع بخلفية ليبرالية - من المديرين العامين الى المديرين معاونين الى المدراء الى المفتشين العامين والمفتشين - ووضع الجهاز في يد محمد سعيد العريان ، احد دعاة القومية الاسلامية المتعصبين وعدو الثقافة الغربية اللدود فانتقم باستبعاد الاساتذة الذين عينوا او تتلمذوا على احمد لطفي السيد وطه حسين ونجيب الهلالي .

الشيء الوحيد الذي صمم النظام على اقتباسه وادخاله في تراث مصر العربية هو علوم وتقنية اوروبا واميركا . ورئيس الجمهورية كان يشدد على هذه الناحية كلما تحرك في الميدان الثقافي . من هنا كان هذا التنوع الغريب في البعثات السي

١ - خطب الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٨ ، المرجع المذكور ، ص ٢٢٦-٢٢٨ . راجع مقالنا: «جامعة القاهرة في عيدها الخمسيني» في «المساء» (٢١ ديسمبر ١٩٥٨) .

٢ - «خطب الرئيس جمال عبد الناصر في احتفالات العيد السابع للثورة» (٢٣ يوليو ١٩٥٩) ، ص ١٠٧-١١٢ (القاهرة ، ١٩٥٩) .

٣ - جوابا على سؤال حول قراءاته المفضلة قال «الاخبار والقومية العربية» («الاهرام» ، ٩ مارس ١٩٦٠) .

الخارج بعد السويس . صحيح ان عدة آلاف من الطلاب ارسلوا الى الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وعدد من البلدان الاشتراكية ، لكن الرقم القياسي كان لمانيا الغربية التي بلغ عدد الطلاب المصريين الذين ارسلوا اليها خمسة آلاف ، ثم تليها الولايات المتحدة . وحيث ان فرنسا وبريطانيا استبعدتا في تلك الفترة ، فقد وجهت البعثات نحو دول محايدة نسبيا ، كالنمسا وبلجيكا وسويسرا ، وخاصة من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٥٨ .

كان من المنطقي الا يبلغ رفض الثقافة الغربية التقليدية ، بالنسبة لمصر ، خلال فترة ١٩٥٦ - ١٩٥٨ ، في اي وقت من الاوقات حدة الحملة الصليبية الحاقدة التي شنت على الماركسية ، لاسيما في سنتي ١٩٥٩ - ١٩٦٠ . اذ ان الخصم ، هذه المرة ، لم يكن فقط يمثل الجناح المقاتل باسم الثقافة الاوروبية ، وانما يمثل ايضا ايدولوجية عالمية ملحدة ، لا يسع القومية العربية القبول بها . وسوف نعالج هذه النقطة فيما بعد . ونكتفي الان بتسجيل الفروق في ردود فعل العسكريين تجاه جناحي الثقافة الاوروبية .

ماذا بقي في الميدان ، بعد هذا الرفض المزدوج ؟ الاسلام ، أولا ، كما علمه محمد عبده ومدرسته ، والذي وصلت افكاره الى قسم كبير من الضباط الاحرار بواسطة الاخوان المسلمين . ثم يأتي ثانيا مساهمة الجناح المرتبط بالبورجوازية الصناعية الكبيرة (مجموعة مصر ، «اخبار اليوم» ، الخ) ويتكون من عناصر ايدولوجية فاشية او قريبة من الفاشية ، تغلب عليها الصبغة الالمانية اكثر من الصبغة الايطالية . وهنا قام حزب احمد حسين ذو التسميات المتعددة ، والحزب الوطني الجديد لفتحي رضوان ، بمهمة الوساطة بين هذه الايدولوجية وقطاع مهم من الجهاز العسكري . وكان هذان التياران يلتقيان في اطار خلفية تسيطر على المجموع : اطار القومية المتصلبة ، تحركها الارادة في بعث عزة مصر المهانة . سيكون الاسلام والقومية الاشتراكية ، ولا شيء اكثر ، وسيلتين لبلوغ الهدف ، هذا على الاقل في نظر جمال عبد الناصر خلال سنوات البحث .

في خنادق حرب فلسطين ، في «عراق المنشية» ، حيث سلك سلوك القائد والبطل ، رجع جمال عبد الناصر الى نفسه : «كنا نحارب في فلسطين ، ولكن احلامنا كلها كانت في مصر ...» هذا ما كتبه بعد ست سنوات في «فلسفة الثورة» . واستشهد بكلمات العقيد احمد عبد العزيز ، الذي قتل في المعركة ، بينما كانت قيادة الاركان العامة وحاشية الملك تعقد صفقات الاسلحة الفاسدة : « ان ميدان الجهاد الاكبر هو في مصر ...»

في مصر ، حيث يجب خوض معركة في سبيل الافكار والعواطف . مع اي قوى ؟ طرحت المشكلة بشكل حاد عام ١٩٥٩ ، في فترة الهجوم الكبير على الماركسيين المصريين . وقبل ذلك ، كانت الانتلجنسيا ذات الثقافة الاوروبية الليبرالية قد بدأت تتراجع ، على اثر تنحية اللواء محمد نجيب . وبعد احداث السويس ، اصبح افراد

الانتلجنسيا اناسا مشبوهين . وأخيرا دب الرعب في صفوفهم عندما القي القبض على فريق كبير من الشيوعيين والتقدميين .

اذن ، كان عام ١٩٥٩ عام اعادة البناء الايديولوجي . صحيح ان الجهاز الاداري اصبح يملك وزارة للثقافة والارشاد القومي ، حيث حل ثروت عكاشة محل صلاح سالم وفتحي رضوان . ولكن كان يجب اخضاع الفكر للايديولوجية على المستوى النظري وتكوين العناصر الاولية لمذهب جديد . ولم يكن احد يستطيع القيام بهذه المهمة الا المفكرون . لذلك كان من الضروري تجميع أولئك الذين ابدوا استعدادا للعمل لمراكز النخبة التي اُبعدت بالقوة .

خلال خريف ١٩٥٨ ، فكر الرئيس عبد الناصر بمشروع مدرسة كوادر كان ينوي ان يعهد بها الى خالد محي الدين . وبعد اشهر قليلة استؤنف الاضطهاد ، فأهمل المشروع .

وشهد عام ١٩٦٠ - ١٩٦١ تكوين الرابطة الاشتراكية العربية برئاسة كمال رفعت وتضم المهدي بن بركة من المغرب ، كلوفيس مقصود وجبران مجدلاني من لبنان ، فؤاد الركابي من العراق ، ومحمد عودة وأحمد بهاء الدين وكامل زهيري ولطفي الخولي من مصر ، بالإضافة الى آخرين .

وترأس الدكتور عبد القادر حاتم ، وزير الدولة المسؤول عن قضايا الصحافة والاذاعة ، مجلس ادارة الرابطة المصرية للعلوم السياسية التي ضمت اسماء الدكتور يحي عويس ، العقيد محمد كمال الدين عبد الرحمن ، سيد ابراهيم ، محمد صادق عقل ، سعد جلال ، عبد السلام ابو السعود ، كمال عبد العزيز ، وسيد البدوي (١) . وفي عام ١٩٥٩ ، أسس الصاغ امين شاکر ، السكرتير الخاص السابق لرئيس الجمهورية ، رابطة الوعي الوطني ، يساعده في ذلك عدد من الاساتذة بينهم محمود الجوهري ، محمد متولي (حاكم المنوفية في ذلك الوقت) ، رشاد رشدي - يضاف اليهم أحمد محمود عبد النبي . وبين الاعضاء نلاحظ اسماء عدلي اندراوس ، محمد شاکر ، ابو كرم ، محمد عزت عبد الوهاب ، صلاح عامر ، الدكتور أحمد ابو ذكري ، الدكتور محمد النبوي ، محمود المهندس (وزير الصحة في ذلك الوقت) ، ومحسن ادريس (٢) .

وأسس فريق من الاساتذة والاختصاصيين ، برئاسة الاستاذ محمود يوسف الشواربي ، رابطة البحوث والتوجيه القومي التي ضمت في مجلس ادارتها كلا من محمود حسب الله ، محمد عبد المنعم لبيب ، اسماعيل سري ، الاستاذ عثمان امين ، الاستاذ ابراهيم انيس ، عبد الفتاح نجيب ، محمود حسنين ، عبد الحي حجازي ،

١ - «الاهرام» ، ٢١ يناير ١٩٦٠ .

٢ - «الاهرام» ، ٢٧ فبراير ١٩٦٠ .

احمد حسني محمود ، ضياء الدين الرئيس ، عباس الاتربي ، واللواء نجيب عفيفي (١).
 وعام ١٩٥٩ ، تأسست هيئة باسم لجنة التربية القومية بدت وكأنها مولجة
 بمسؤولية خاصة ويرأسها صلاح الدسوقي (محافظ القاهرة فيما بعد) مع ١٥ عضوا:
 مراد غالب ، سفير في موسكو . الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، مدير عام دولة
 لخطه ١٩٦٠ الخمسية . الدكتور عبد الله العريان ، استاذ القانون الدولي العام في
 جامعة القاهرة . كمال رفعت . الدكتور رفعت المحجوب ، استاذ الاقتصاد السياسي
 في جامعة القاهرة . سمير فهمي ، مهندس . احمد مختار قطب ، رئيس المحكمة
 المولجة بقضايا الصحافة (السياسية) . الدكتور سعيد النجار . احمد عبدو
 الشرباصي . سعيد العريان . الدكتور نظمي لوقا . الدكتور مصطفى كامل حلمي .
 حسن الساعاتي ، عالم الاجتماع . محمود كامل . الدكتور حسن عبد الفتاح .
 الدكتور عبد الله العربي . وكان هدف هذه الهيئة تدريب قيادات الشباب وصياغة
 مذهب قومي . ومن بين الاعضاء المرموقين تجدر الاشارة الى وزير الدولة كمال
 رفعت ، الذي كان قد شرع يبرز اكثر فأكثر كمفكر المجموعة الوزارية .
 وأسست تلك المجموعة كذلك في ابريل - مايو ١٩٦٠ ، رابطة كان هدفها المحدد
 دراسة الاشتراكية المعاصرة على الصعيد النظري . ومن بين اعضائها : مراد غالب ،
 صلاح دسوقي ، ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، احمد مختار قطب ، وبعض الصحفيين
 امثال احمد بهاء الدين واساتذة جامعة واقتصاديين ورجال اعمال (٢) .
 وأنشئ ايضا المجلس الاعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية برئاسة الروائي
 العقيد يوسف السباعي من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٦١ ، الى ان تخلى عن منصبه لوزير
 الثقافة والارشاد القومي ، ثروت عكاشة ، وأنشأ مركزا للدراسات السياسية
 العربية والافريقية والاسيوية بإدارة اللجنة القانونية والسياسية (٣) . وكانت هذه
 لجنة من الخبراء تجمع عددا من اساتذة كلية العلوم الاقتصادية والسياسية الجديدة
 التي أنشئت عام ١٩٦١ في جامعة القاهرة حيث كان التدريس في أيدي مجموعة من
 الاساتذة الشبان، أبرزهم العميد محمد زكي الشافعي، بطرس بطرس غالي، عبد الملك
 عودة ، حلمي مراد ، سعيد النجار ، وهيب مسيحة ، محمد البدر ، سليمان
 العمري ، وآخرون يعملون في هيئة تحرير المجلة نصف الشهرية « الاهرام
 الاقتصادي » ، التي يديرها بمهارة بطرس بطرس غالي (٤) .
 وأخيرا ، أعيد تنظيم المجموعات الصحافية ، مرة أخرى ، في ابريل ١٩٦٢ .
 فأصبح مجلس إدارة «دار التحرير» الان برئاسة كمال الحناوي وعضوية مصطفى

١ - «الاهرام» ، ٢٣ ابريل ١٩٦١ .

٢ - «الاهرام» ، ٧ و ١٥ ابريل ١٩٦١ . «روز اليوسف» ، عدد ١٦٥٨ ، ٢١ مارس ١٩٦١ .

٣ - «الاهرام» ، ٧ يونيو ١٩٦٠ .

٤ - «الاهرام» ، ٢٩ ابريل و ١ يوليو ١٩٦٠ .

بهجت بدوي (مدير ادارة) ، كمال الشناوي ، مصطفى المستكاوي ، حلمي سلام ، ناصر الدين النشاشيبي ، موسى صبري ، امين ابو العينين ، بالاضافة الى ممثل عن المستخدمين وآخر عن العمال . واصبحت مجموعة «اخبار اليوم» برئاسة مصطفى امين تضم سيد ابو النجا كمدير ادارة ؛ وتآلف مجلس الادارة من : أحمد بهاء الدين ، حسين فهمي ، قاسم فرحات ، بالاضافة الى مندوبين عن العمال والمستخدمين . ورأس «دار الهلال» علي امين ، يساعده عبد الرؤوف نافع كمدير ادارة ، وتآلف مجلس الادارة من : امينة السعيد ، صالح جودت ، انيس ملكي ، فكري اباظة (مستشار التحرير العام) ، مع مندوبي العمال والمستخدمين . اما هيئة «روز اليوسف» فقد ترأسها احسان عبد القدوس (الذي كان مدير الادارة في نفس الوقت) يساعده يوسف السباعي (مدير ادارة ثان) ، وعضوية عبد الغني عبد الفتاح ، ومندوبا العمال والمستخدمين . وكان قد اعيد تنظيم هيئة «الاهرام» قبل برئاسة محمد حسنين هيكل ، ونعوم بحري كمدير ادارة ، ومجلس ادارة مؤلف من توفيق الحكيم ، بشارة تقلا ، محمد فؤاد ابراهيم ، جمال العطيقي ، ومندوبا العمال والمستخدمين (١) . كان هذا هو الجناح «العصري» .

اما الاتجاه الاسلامي الذي وصفنا نشاطه واهميته في بناء ايدولوجية الضباط الاحرار ، فانه جهز هو الآخر بوسائل جديدة للعمل .

تأتي جامعة الازهر ، التي يعود تاريخ تأسيسها الى الف عام ، في طليعة هذا الاتجاه . في ٢٢ يونيو ١٩٦١ ، وافق مجلس الامة على مشروع قانون يقضي باعادة تنظيم هذه الجامعة . وقد استوحى المشروع اهم افكار الشيخ محمد عبده في اوائل القرن الحالي . واخذ الازهر يصبح جامعة اسلامية حقيقية يستطيع حملة شهادات التعليم الابتدائي والثانوي الانتساب الى كلياتها الاربع الجديدة : الشريعة الاسلامية ، اصول الدين ، الدراسات العربية ، العلاقات العامة والادارة ، باشراف رئيسها الدكتور محمد البهائي (٢) . وبالتالي فصلت السلطة الدينية عن المهام التربوية ، وأسندت الى شيخ الازهر محمود شلتوت . وأشرف على جميع هذه المهمات وزيران ، كمال الدين حسين وكمال رفعت ؛ وعين الدكتور البهائي وزيرا في سبتمبر ١٩٦٢ . اما المركز الرئيسي الآخر فكان وزارة الاوقاف . وقد عهد بها الى الامين العام السابق لهيئة التحرير ، الصاغ احمد عبد الله طعيمة في ١٦ اغسطس ١٩٦١ . ولكن في ١٩ اكتوبر ، اصبح المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية الهيئة المولجة بالمهام النظرية والعملية ، من دون الادارية ، للوزارة . وانشئت سبع لجان مختصة يرأسها الشيخ محمد ابوزهرة ، الدكتور حسين عارف ، المستشار علي علي منصور ، عبد الحليم الجندي ، عبد العزيز العالي المتوه ، الاستاذ عثمان خليل ، والسيد علي

١ - «الاهرام» ١٨ و ١٩ ابريل ١٩٦٢ ، ٨ اغسطس ١٩٦١ ، ٢٦ يونيو ١٩٦٢ .

٢ - النصوص في «الاهرام» ، ٢٣ يونيو ، ١١ سبتمبر ، ٧ اكتوبر ١٩٦١ .

السيد (١) . وأخذ الاستاذ عبد الله العربي يدير معهد الدراسات الاسلامية الذي يدرّب اخصائيين في الشؤون الافريقية والاسيوية (٢) . وشكلت وزارتا الاوقاف والازهر مجلسا للارشاد الخلقي (٣) . وبحثت ايضا فكرة انشاء جبهة اسلامية لمواجهة الاتحاد والفساد في المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية (٤) ، وكذلك انشاء مجلس اعلى للشؤون الاسلامية في وزارة الاوقاف (٥) . وبدا مشروع انشاء مركز للدراسات الاسلامية اكثر جدية . فقد جرى اقتراحه كمركز مصري للدراسة والبحث في الشؤون الاسلامية ، على ان يجهز بوسائل ضخمة وبمجموعة من الاساتذة الكفاء ، وذلك لانتزاع المبادرة في مجال الدراسات الاسلامية والاستشراق (٦) . وقد ظهر وكأنه يتبع نفس الطريق الذي سار فيه المعهد المركزي للدراسات الاسلامية الذي تأسس عام ١٩٥٥ بادارة الاستاذ يحيى الخشاب .

قبل ذلك ، في سبتمبر ١٩٥٤ ، كان العقيد انور السادات قد اخذ يدير المؤتمر الاسلامي الذي كان امينه العام سابقا . وكان من بين اهداف المؤتمر ، الذي كانت غايته ملء الفراغ الذي يتركه تحطيم منظمة الاخوان المسلمين والعمل لمد جسر بين القاهرة ومجموع العالم الاسلامي في آسيا وافريقيا والقارات الاخرى ، من بين تلك الاهداف النقاط التالية :

١ - نشر الثقافة الاسلامية بدون حواجز ، وتهيئة الشعوب الاسلامية التي تتمسك بقوة بتعاليم الاسلام ومبادئه الخلقية لرفع مستواها التربوي والاجتماعي ؛
٢ - تنسيق سياسة الدول الاسلامية الاقتصادية للسماح لها بالعمل المشترك في سبيل استغلال موارد البلدان الاسلامية الاقتصادية ؛ ٣ - التعاون في تزويد كل امة مسلمة بأفضل نظام اداري ومالي ...» . وقد فهم ان «المؤتمر (الاسلامي) والجامعة العربية سيتعاونان لتحقيق هذه الاهداف . وتشكل كل من اللجان الثلاث - الثقافية، الاقتصادية، الادارية والمالية - من «خبراء مسلمين» (٧) . وبدل المؤتمر نشاطا ملموسا في البحث وفي الاتصال مع الشعوب الاسلامية ولاسيما في افريقيا السوداء . واصبح كمال الدين حسين ، الذي كان بمثابة رئيس الوزراء التنفيذي «للاقليم المصري» والمسؤول عن «الاتحاد القومي» ، رئيسا للمؤتمر محل انور السادات

١ - «الاهرام» ، ١٦ يناير ١٩٦١ .

٢ - «الاهرام» ، ١٠ و ٢٢ نوفمبر ١٩٦١ .

٣ - «الاهرام» : ١ يناير ١٩٦٠ .

٤ - «الاهرام» ، ١ مارس ١٩٦٠ .

٥ - «الاهرام» ، ٢٤ يناير ١٩٦٠ .

٦ - «الاهرام» ، ٢٣ نوفمبر ١٩٦١ .

٧ - Bourse Egyptienne, September 16, 1954.

وهناك ملخص جيد في :

COC, XI, No. 30 (1954), PP. 146 - 147.

في ٢٦ يناير ١٩٦١ ، يعاونه ابراهيم التעהاوي ، كأمين عام ، ومحمد سعيد العريان
كأمين عام مساعد (١) .
وهكذا تم تركيز الجهاز الايديولوجي بجناحيه .

١ - «الاهرام» ، ٢٥ نوفمبر ١٩٦٠ و ٢٧ يناير ١٩٦١ . هذه هي اعداد الطلاب المبعوثين : ١١٤
مبعوثا من الازهر الى آسيا ، ٦٣ الى افريقيا ، ١ الى اوروبا ، ٦ الى اميركا الشمالية . كان هناك
٢٠٠٠ طالب اجنبي ، من ٦٠ بلدا ، في الازهر . اعطيت ١٨٧٩ منحة دراسية للطلبة الاجانب عام
١٩٦٢ من قبل الازهر ، و ٢٤٠٠ منحة من قبل المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية («الاهرام» ، ٢٠ يونيو
١٩٦٢) . هذه الارقام بازدياد مستمر .

الفصل السادس

مراحل الحياد

لم يأت فتحي رضوان واحسان عبد القدوس بجديد عندما شددوا على افتقار القيادة العسكرية لسياسة عامة ولايديولوجية حتى عام ١٩٥٤ . فلنلقي نظرة على كتاب « فلسفة الثورة » الصادر في السنة نفسها: ليس ثمة اشارة الى الحياد الايجابي او حتى الحياد ؛ ليس ثمة تعريف مبدئي بالنسبة للعلاقات مع القوى التي تتنازع العالم (١) .

رغم ذلك فان «الحياد الايجابي» بدأ منذ ١٩٥٥ - ١٩٥٦ يعد بدوره في ارض مصر . واذا كان هذا الحياد اول العناصر الثلاثة الاساسية التي تكون ايديولوجية النظام العسكري ، مع القومية كخلفية عامة، فانه مدين بهذه الاولوية لطبيعة المتطلبات المصرية نفسها . فاي حكومة مصرية لا تستطيع ان تعطي مكان الصدارة ، بين مهامها الوطنية ، للبحث عن فلسفة سياسية واجتماعية ما دامت القضية الاساسية اي قضية جلاء القوات البريطانية دون حل . والجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلتها الحكومة لحل هذه المسألة ، خاصة بعد أزمة ربيع عام ١٩٥٤ ، اثارت مجمل

١ - كتب عبد الرحمن مزام ، الامين العام لجامعة الدول العربية عام ١٩٥٤ : « من المستحيل بالنسبة لمصر ان تبقى بدون موقف يناسب حاجاتها وفضبتها ضد المعتدين عليها وعلى العرب . هذا الموقف يقوم على رفض التعاون مع المعتدين والتعاون مع الذين يتفقون معها ... وهو موقف ايجابي ... يقوم على الاخلاص لن يحلو لها ومعاداة من يحلو لها » . (الحياد التام ، روز اليوسف) عدد ١٣٣٤ (١١ يناير ١٩٥٤) .

قضايا العلاقات مع الدول الغربية بشكل مباشر (على صعيد ما دعى «الدفاع» عن الشرق الاوسط ، وبالتالي العلاقات المباشرة بين مصر والولايات المتحدة) وبشكل غير مباشر (طبيعة الخطر الاسرائيلي قبل السويس) .

وكان من الممكن فيما بعد فقط ، اى بعد ان تكون مصر قد استعادت استقلالها التام ان يصبح بالامكان والضروري بدء العمل في البناء الايديولوجي . ولنعد الى الذاكرة ، ولو باقتضاب ، العوامل السياسية التي أسهمت في هذا التوجه نحو الحياد (١) . وهذه العوامل تنقسم الى نوعين : عوامل سلبية ناتجة عن موقف السياسة الغربية من الحكومة العسكرية ، وعوامل ايجابية ، وهي التأثيرات الايديولوجية والسياسية للبلدان الاجنبية .

وقد لعبت العوامل السلبية دورا رئيسيا في ارغام عبد الناصر على العدول عن التوجه التقليدي نحو اوروبا . وفي غمار المفاوضات الانكليزية - المصرية اطلق عبد الناصر هذه الملاحظة : «ان الحديث عن الحياد عديم الجدوى ، ذلك لان هذا التعبير خال من المعنى ، وخاصة في زمن الحرب ، الا اذا كان البلد المؤمن بسياسة الحياد من القوة بمكان يجعله قادرا على حماية حياده» (٢) . وقال صلاح سالم ، وزيره للثقافة والارشاد القومي : «تستطيعون نعت سياستنا الجديدة بالحياد او اى تسمية اخرى اذا شئتم . وقد يكون للبعض مفهوم آخر للحياد ؛ اما ما نعنيه نحن فهو أننا نقف موقفا معاديا ونرفض التعاون مع كل من لا يحترم كرامتنا وحریتنا ، بينما نتعاون بصدق مع كل من يساعدنا ويساندنا» (٣) . وباختصار فان هذه المواقف هي اقرب ما تكون الى مواقف الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير خارجية الوفد بسين ١٩٥٠ و ١٩٥١ .

وثمة دلائل عديدة تشير الى ان الصفقات التجارية الكبرى الاولى التي عقدت مع البلدان الاشتراكية ، لم يكن الهدف منها في اذهان الحكام المصريين ، سوى الضغط على الغرب ، لا أكثر ولا اقل . وقد اتاحت المعاهدة الانكليزية - المصرية، عام ١٩٥٤ ، الفرصة لعبد الناصر لكي يعزز قواه بكثير من الارتياح . كان التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة ، عن طريق برنامج النقطة الرابعة ، ينتشر ببطء . وفي السادس من اكتوبر ١٩٥٤ رصدت الحكومة الاميركية ٤ مليون دولار كمعونة اقتصادية لمصر في الوقت الذي وصل فيه الجنرال الالماني فهرمباخ ، الى القاهرة ، على رأس بعثة عهد اليها بناء الجيش المصري الجديد .

١ - عرض مفصل وواضح لتطور العلاقات بين مصر والدول الغربية قبل السويس في ويلوك (المرجع المذكور ، ص ٢٠٦-٢٧٦) كذلك في كتب لاکوتير ولیتل . وايضا ا. جاكوفيللو : « التمايش الصعب » ، ميلانو ١٩٦١ ، ص ٧٥-٨٩ .

٢ - «نيويورك تايمز» ٢٠ ابريل ١٩٥٤ .

٣ - وكالة انباء الشرق الاوسط (١٤ فبراير ١٩٥٤) . اوردها ويلوك . المرجع المذكور، ص ٢١٦ .

لم تكن هذه التصرفات سوى مناورات جانبية ، فسرعان ما هب الغرب خطة جديدة للعمل . ففي ٢٤ فبراير ١٩٥٥ وقع الحلف التركي - العراقي في بغداد ، وبعد انقضاء شهر على توقيعه انضمت بريطانيا الى الحلف الذي برز كأداة مهيأة لان تحل محل القاعدة البريطانية في السويس وان تضمن استمرار النفوذ البريطاني في الشرق الاوسط . وفي ٢٦ فبراير ، اي بعد ستة ايام بالتحديد من تسلم بن غوريون مهام وزارة الدفاع الاسرائيلية شن الجيش الاسرائيلي هجوما عنيفا على المواقع المصرية في منطقة غزة مما ادى الى سقوط ٣٨ قتيلا و ٣١ جريحا (١) .

لم يعد يوسف عبد الناصر تجنب مما ليس منه بد . لقد بدأ في اول الامر بالتحرك على الصعيد السياسي ، ونجح في مارس ١٩٥٥ في تشكيل قيادة عسكرية عربية ثلاثية (مصر ، سوريا ، اليمن) طوقت حلف بغداد في الجنوب . وكان من الضروري ان يجهز الجيش بالاسلحة المطلوبة لجعله قوة فعالة في وجه التهديدات التي اخذت بالبروز . وبسبب هذه النقطة بدأ حلف الاطلسي بتضييق الخناق حول مصر : انتهت بعثة علي صبري ، الى الولايات المتحدة ، بالفشل بعد عدة اشهر من المفاوضات (خريف ١٩٥٢) ، ولكن الولايات المتحدة ارسلت بعض المعدات للبوليس المصري . وفي نفس الوقت ، ضغطت على اسبانيا لاقتناعها بالغاء شحنة سلاح الى مصر قيمتها ٣ ملايين دولار . اما بريطانيا ، التي اصررت على دفع ثمن السلاح مسبقا فقد لجأت الى اساليب لتأخير التسليم وحددت مواعيد للتسليم تمتد الى عدة سنوات . وابلغ عبد الناصر واشنطن ولندن ، انه سيضطر للجوء الى الاتحاد السوفياتي اذا استمر الغرب في رفض تسليحه . وفي يوليو ١٩٥٥ باعت بريطانيا مدمرتين لمصر بعد ان كانت قد باعت مدمرتين لاسرائيل . وخلال عامي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ امتدت فرنسا مصر بكميات قليلة من السلاح . وفي ٣٠ يونيو أعلنت الولايات المتحدة عزمها على بيع مصر ما قيمته ٢٧ مليون دولار من الاسلحة ، لكن المحادثات تخبطت حتى ٢٧ سبتمبر (٢) . لماذا هذه المحاولة للتملص ؟ «لقد طلب عبد الناصر مساعدة عسكرية دون قيد او شرط ، بينما كانت لنا شروطنا» ، هذا ما شهد به السفير الاميركي جيفرسون كافري امام لجان الكونغرس . و اضاف الاميرال ارثر . و. رادفورد ، القائد العام للاركان المشتركة بدوره قائلا : «اذا لم تخني الذاكرة ، ما اراد المصريون شراءه من الاسلحة هو ذلك النوع الذي لم نكن نريد ان يحصلوا عليه ..» .

في ٢ سبتمبر ١٩٥٥ ، أعلن عبد الناصر عن عقد صفقة سلاح مع تشيكوسلوفاكيا . ويقول الخبراء ان الصفقة ، كانت هذه المرة ، حول سلاح من الدرجة الاولى (مدفعية

١ - فشلت شهادة هنري بايرود ، السفير الاميركي في القاهرة آنذاك ، وتاريخ صحيفة النيويورك تايمس للاحداث في الشهر السابق ، وتقارير لجنة الهدنة المشتركة التابعة للامم المتحدة ، فشلت جميعها في دعم الادعاءات الاسرائيلية القائلة بان اعمال الفدائيين هي التي فرضت ضرورة الاعتداء .

٢ - المرجع السابق ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

ثقيلة ، احدث انواع الدبابات ، الخ.٠٠) قيمتها ٨٠ مليون دولار ، تدفع قطنا .
واتبعت السياسة ذاتها في مجال التنمية الاقتصادية . واراد جون فوستر
دالس ان يقبض ثمن مشاركة مصر في تمويل مشروع سد اسوان العالي ، تبعية مصر
للغرب . وعندما فشل في ذلك ، رفض مساعدة مصر بعنف ، مسببا ، كما نعلم ،
ازمة السويس التي ادت ليس الى تأميم شركة قناة السويس وحسب ، بل الى تأميم
المصارف والشركات البريطانية والفرنسية الكبرى التي تعتبر القوى الاساسية للنفوذ
الاجنبي في مصر .

ورافق عملية شد الخناق هذه ، تفتيش مصر عن بديل . ولكن اين توجد القوة
والافكار ؟

كان هناك ، اولا ، العمل على صعيد البلدان العربية حيث التطور الايديولوجي
والعمل السياسي ضمن هذه «الدائرة الاساسية» يبعثان جوهر القومية العربية .
وكان هناك ، ثانيا ، البلدان الاشتراكية التي لم تكن مصر تعرفها جيدا ، والتي لم تثق
بها الطبقات الحاكمة ولذلك كانت مصر متوغلة في حوارها مع اوروبا الغربية فقط .
وبدأت مصر ، على اشلء جسدها «الرسمي» ، تكتشف شيئا فشيئا «اوروبا الثانية»
التي لم يدنسها الاستعمار . وهناك افريقيا الجديدة التي تتمخض والتي بمقدورها ان
تكون دعما وحلفا ، غير انها ليست مورد قوة او ايديولوجية .

وبقي الجسم الاساسي من العالم المستعمر قديما وهو آسيا الشاسعة القوية
التي لا تعرف السياسة المصرية عنها سوى القليل ، باستثناء الهند . ففي هذا العالم
يعيش السواد الاعظم من المسلمين ويشكل العالم العربي ، بشكل او بآخر ، نواته
ودماغه . وهنا في آسيا ، ادت ثورات التحرر الوطني العظيمة ، بعد الحرب العالمية
الثانية ، الى نشوء دول قوية نسبيا ، شاركت في مسيرة الكفاح من اجل حياة افضل
وتأكيد هويتها الاصلية بجميع الطرق: طريق الشيوعية في جمهورية الصين الشعبية،
وطريق الرأسمالية المرفقة بالتخطيط الاقتصادي وتدخل الدولة في الهند
واندونيسيا ، وطريق بورما وفيتنام وافغانستان التي فتحت آفاقا واسعة في
سياسة الحياد .

في اكتوبر ١٩٥٢ ، بدأت الحكومة المصرية دراسة اقتراح باكستاني حول قيام
كتلة افرو - اسيوية من العالم الثالث (١) . وبعد ذلك بشهر أصدر عبد المغني سعيد،
احد كبار الخبراء العماليين في وزارة الشؤون الاجتماعية ، كتابا دعا فيه الى تشكيل
كتلة حيادية بالاشتراك مع الهند وغيرها من البلدان المسالمة (٢) . وفي ٢٣ ديسمبر
١٩٥٢ ، وبدعوة من الحكومة المصرية ، عقد الاجتماع الاول لمثلي ١٢ بلدا افريقيا
واسيويًا ؛ وصدرت توصيات تتعهد بدعم المطالب العربية في فلسطين وتشجب

١ - وكالة ا.ش.ا (١١ اكتوبر ١٩٥٢) .

٢ - وكالة ا.ش.ا (٨ نوفمبر ١٩٥٢) .

السياسة الفرنسية في إفريقيا الشمالية (١) . وفي مناسبتين خلال ١٩٥٢ - ١٩٥٣ زار جواهر لال نهرو القادة المصريين للتشاور . وعند انتهاء الزيارة الثانية اشار ناطق مصري الى انه «من الممكن ان تنضم مصر الى كتلة الدول الاسيوية المحايدة لكي تحاول وضع حد لاحتلال بريطانيا الاستعماري لمنطقة قناة السويس» (٢) . وأسفرت رحلة ثالثة قام بها رئيس الوزراء الهندي الى القاهرة عن صدور بيان رسمي بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٥٥ يعلن عن «وجود اتفاق كامل في وجهات النظر حول المسائل العالمية الكبرى» بين البلدين . وفي ٦ ابريل ، وقعت في القاهرة ، معاهدة صداقة بين الهند ومصر واعترفت مصر بمبادئ خمسة : احترام حقوق السلامة الاقليمية والسيادة للدول ، عدم الاعتداء ، عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية ، المساواة والمنفعة المشتركة ، والتعايش السلمي .

ومن ١٧ الى ٢٤ ابريل ١٩٥٥ ، عقد في باندونغ ، مؤتمر ضم ثلاثين بلدا اسيويا وافريقيا ، بناء على اقتراح الاعضاء الاسيويين في «مجموعة كولومبو» وهم الهند ، باكستان وسيلان واستثني الاعضاء الآخرون (اوسترااليا ، نيوزيلنده ، وبريطانيا) . وقد أثنى الرئيس عبد الناصر ، الذي ترأس الوفد المصري وانتخب رئيسا للجنة المكلفة باختيار وصياغة توصيات المؤتمر ، على القوى التي رأها في تحرك دائم . واعجب بالمرونة الفائقة التي اظهرها الدبلوماسيون الصينيون الذين قيدوا انفسهم ، عن عمد ، بمنزلة ثانوية . واثار حفيظته الموقف الحقير للمجموعة الصغيرة من الدول التابعة للغرب (الفلبين ، باكستان ، تايلاند ، وغيرهم) مما حمله على مساندة المجموعة الرئيسية المحايدة التي شكلت الاكثرية . وفي طريق عودته ، توقف في كراتشي ونيودلهي وكابل . وصرح فيما بعد قائلا : «ان زيارتي للهند كانت نقطة التحول في فهمي السياسي . لقد تعلمت وأدركت ان السياسة الوحيدة الحكيمة بالنسبة لنا هي في تبني الحياد الايجابي وعدم الانحياز . وبعد عودتي الى الوطن ، اقنعني الترحيب الذي استقبلت به هذه السياسة ، انها السياسة الوحيدة الممكنة التي يمكنها ان تستقطب اوسع دعم من الشعب العربي» (٣) .

وأصبحت المبادئ الخمسة التي تبناها نهرو وشوان لاي في ابريل ١٩٥٤ معروفة في مصر ، حيث لاقت بالفعل موافقة جماعية من الجماهير . هذه المساهمة «الاسيوية» تسرب اليها من «أوروبا الاخرى» دم جديد اتخذ لنفسه لونا يوغسلافيا . فقد تتابعت البعثات اليوغسلافية الى القاهرة ، ولاسيما البعثة العسكرية في سبتمبر واکتوبر عام ١٩٥٥ . وتم اللقاء الاول بين المارشال جوزيف بروز تيتو والرئيس عبد الناصر ، في ٥ سبتمبر ١٩٥٥ ، على ظهر «الغالب»

١ - ويلوك ، المرجع السابق ، ص ٢١٥ .

٢ - «نيويورك تايمز» ، ٢٥ حزيران ١٩٥٣ .

٣ - ر.ك. كرانجيا «نجر العرب» ، بومباي ١٩٥٨ ، ص ١٨٧ .

في ميناء السويس . وقام رئيس الدولة اليوغسلافية بأول زيارة رسمية للقاهرة امتدت من ٢٨ ديسمبر ١٩٥٥ الى ٦ يناير ١٩٥٦ . وتوطدت الصداقة بين الرئيسين على اساس مبادئ باندونج ، واطلع الرئيسان اتفاقهما التام في وجهات النظر حول القضايا العالمية الكبرى ، واكدوا عزمهما على اتباع سياسة ايجابية فعالة وبناءة تعتبر الوسيلة الوحيدة لتمهيد السبيل امام المصالحة بين الكتلتين العالميتين المتصارعتين . وقد تأكد التفاهم المصري - اليوغسلافي خلال اجتماع بريوني (يوليو ١٩٥٦) ، الذي جعل من الممكن تحديد الاتجاه الجديد للسياسة الرسمية التي توجهها «مبادئ محبة السلام والتعايش المتين وعدم الانحياز لاي من الكتلتين» والتي تتيح الفرصة «لتخفيف التوتر في العالم ، بفضل الجهود العامة والمتصاعدة لتوسيع التعاون الدولي وتعزيز الثقة بين الشعوب عن طريق اللجوء الى المفاوضات كوسيلة ناجحة لحل القضايا المتنازع عليها» . وقد دشّن البلدان تعاوناً وثيقاً متزايداً في كل المجالات لا يزال ينمو ، باطراد ، اليوم . وبعد انضمام نهرو الى الرئيسين المصري واليوغسلافي وضع القادة الثلاثة الاسس الرئيسية للحياد الايجابي : «ان الانقسام الحالي للعالم الى كتل قوية من شأنه ان يبقى على المخاوف . ولذلك ينبغي بذل الجهود لتحقيق السلام ، لا عن طريق الانقسام ، بل من خلال الامن الجماعي المبني على اسس عالمية واسعة ومن خلال توسيع مجال الحرية ، وانهاء تسلط بلد على آخر . ومن الضروري الاتجاه نحو نزع السلاح للحد من مخاوف نشوب النزاع . . . ان متابعة الجهود للاسراع بانماء البلدان المتخلفة هي احدى المهمات الاساسية في اقامة سلام دائم وثابت بين الامم (١) .

ومن ١٩٥٥ الى ١٩٥٨ ارتفع لواء الحياد الايجابي خفاقاً في ارجاء العالم العربي بقيادة الزخم المصري . اما من جهة الغرب ، فقد ظهر ، بلا مواربة ، موقفه الاستعماري في «تقرير فشتلر» الشهير الذي يستند الى مقال معروف كان قد نشره المقدم تاليريكو ، بعنوان «بحر البقر» ، في مجلة المعهد البحري الاميركي وجاء فيه : «على ضوء الوضع العالمي المهدد باستمرار ، فان قيام اتحاد وثيق بين الدول العربية ، يفرض وزناً عظيماً في كل القرارات التي تتعلق باختيار مسرح العمليات لصدا أي عمل عدواني يقوم به المعتدي الاوروبي - الاسيوي . . . ان قوة الولايات سترتكز على سيطرتها الواضحة على شؤون البحر الابيض المتوسط عن طريق مساعداتها العسكرية والاقتصادية ومن خلال وساطتها السياسية . . . وعن طريق المتوسط ، وبمساعدة الشعوب العربية ووجود قواعد متقدمة في الدول العربية يمكننا ان ندحر ، بشكل حاسم ، المعتدي الاوروبي - الاسيوي وايدولوجياته . . . » (٢) .

١ - وكالة انباء تانيوغ ، ١٩ تموز ١٩٥٦ .

٢ - حول النقطة الاولى راجع دراستي : «من باندونج الى اكر» في مجلة «اتفاق» الفرنسية ،

العدد ٧ ، سنة ١٩٥٨ ، ص ١٤-١٨ .

وكان ان ادى تدهور وضع الغرب في الاقطار العربية ، لاسيما في مصر ، الى فشل الهجوم على القناة عام ١٩٥٦ ، وبروز الجانب الفعال من الحياد الايجابي . ولم ير البعض في هذا كله سوى التعبير النظري عن مزايده بين كتلتين . اما البعض الآخر ، ولاسيما جون مارلو ، فقد ميز بوضوح الاسس الاجتماعية لهذه الايديولوجية : «ان الاكثرية من المثقفين العرب كانت حيادية العواطف في الحرب الباردة بين الشرق والغرب . من جهة ، كان التقليد القومي بأكمله ، خلال السنوات الخمس والعشرين السابقة ، معارضا لفكرة قيام تحالف جديد مع الغرب . . . ومن جهة ثانية ، فان هذا التقليد المحايد ذاته لم يسمح لنفسه ان تتسرب اليه اوهام التحول الى جرم دائر في الفلك السوفياتي ، ولم تكن تحدوه رغبة في استبدال سيد مستعمر بآخر . . . كانت مشاعر التأييد للاتحاد السوفياتي في الشرق الاوسط مقتصرة على السياسيين اليساريين (١) .

انصرف عبد الناصر لاعطاء شكل وسمة لهذه القوى والتعبير عن اهدافها . وكانت لهجة تصريحاته الاولى ، قبل باندونغ ، مهادنة وتشدد على المظهر المسالم والاخلاقي للحياد . لكن الهجوم الغربي عجل في التحول نحو كتلة البلدان الاشتراكية ، التي وجدت مصر فيها كل المعدات التي تحتاج اليها لقهر التخلف وبلوغ العصرية والقوة : قروض ، بشروط لا مثيل لها ، لتمويل مشاريع الخطة الخمسية الموضوعة عام ١٩٥٨ ، وتمويل للسد العالي واشراف كامل على تنفيذه ، وامدادات اسلحة ومعدات عسكرية من أحدث طراز وبكميات وافرة ، اضافة الى بناء مصانع مصرية للأسلحة وتصريف محصول القطن ، وتدريب الفنيين والاختصاصيين والدعم في المجال الدولي ، لاسيما في الامم المتحدة ، للقضية الفلسطينية والثورة الجزائرية . في الواقع ، كان الحياد المصري في السنوات الممتدة من ١٩٥٥ الى ١٩٥٨ يضم ثلاثة قطاعات :

قطاع يميني يتألف من البرجوازية الكبرى الصناعية والمالية ، المعادية تقليديا للشيوعية ولكنها تعي انها مرغمة على مناهضة الغرب ، ومصممة على جني الارباح من خلال اساليب المساومة . وقطاع يساري استوحى مبادئه من مجموعة جريدة «المساء» وجعل الكفاح ضد الامبريالية محور المعركة من أجل السلام والتعايش ، ناظرا الى ذلك من خلال منظار البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار او التي لا تزال تحت سيطرته (٢) . وفي الوسط بين هذين القطاعين كان الجهاز العسكري الذي

١ - ج. مارلو «القومية العربية والامبريالية البريطانية» ، لندن ١٩٦١ ، ص ٨٥ . اما تقدير لاكوتير بان «الحياد الايجابي ما هو الا تغطية للمداء للغرب» ففيه خلط بين «التفريب» والاستعمار . راجع : «عشر سنوات من الناصرية» ، مجلة «اسبري» ، شباط ١٩٦٢ ، ص ٢٩٧ .

٢ - ثمة بحث ممتاز في تقرير خالد محي الدين للمؤتمر الاسيوي الافريقي في القاهرة ، لخص في مجلة «آفاق» ، العدد ٧ - ١٩٥٨ - ص ٥٦-٥٢ . لاسيما قوله : «ليس هناك ترابط بين سياسة =

سعى الى اقامة توازن بين هذين الاتجاهين المتنافرين .

في الفترة الاولى ، كما في فترة باندونغ ، شعر عبد الناصر انه مرغم على اختيار التحالف مع الوسط واليسار . وكان النشاط المعادي للاستعمار يتزايد في القارة الافريقية اذ تكتشفت الدعاية الاسلامية عن طريق المؤتمر الاسلامي الذي رأسه انور السادات ، وتدفق الاف الطلبة الافريقيين الى المدارس والجامعات المصرية لتحصيل العلم ، وارسلت بعثات تعليمية الى الخارج (١) ، واستحدثت برامج اذاعية خاصة عام ١٩٥٧ ، باسم «صوت افريقيا الحرة» واخذت تبث بسبع لغات في ١٩٦٠ - ١٩٦١ (٢) .

واصبحت القاهرة مقرا لمكاتب الحركات الشعبية المعادية للامبريالية (ابرزها بقيادة صالح بن يوسف من تونس وفيليكس موميه من الكاميرون ، وقد اغتيل الاثنان عام ١٩٦١ ، ثم حركات من الصومال وكينيا والكونغو ، وفيما بعد من انغولا وبلدان اخرى) . ولم تدع الصحف سرا عندما كانت تعلن ان مصر ، القوة الافريقية الكبرى ، اخذت تكتشف قارتها .

وقد شرحت نشرة مغلقة اصدرتها هيئة الاستعلامات الخصائص الرئيسية للحياة الايجابية منذ نشأته كما يلي :

١ - الحفاظ ، اولا ، وحتى النهاية ، على الاستقلال الوطني في وجه العدوان الاستعماري ، في ظروف دولية تسمح بقيام حكم وطني ورفض التنازل عن

= الحباد الايجابي ونظام شيوعي داخلي ، فنحن موضوعيا في مرحلة تاريخية يتوجب فيها دعم الراسمال الوطني ... وليس هناك قاعدة موضوعية (في مصر وسوريا) لبناء الاشتراكية او الشيوعية . الحباد الايجابي هو السياسة التي تتبعها الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، والتي تبني العمل على تطوير اقتصادها .

ولا بد من التنويه بالدراسات والمقالات التي كتبها عزيز فهمي وعبد العظيم انيس وطارق عبد الحكيم الخ ... وكذلك دراستنا ، عام ١٩٥٨ ، من حركة السلم ككونها حملة مناهضة للاستعمار في البلدان الاسيوية الافريقية .

١ - في ١٩٦٠ - ١٩٦١ انتدبت الحكومة المصرية ٧٨٢ استاذا للتدريس في ٦ بلدان افريقية ، اوسل ٦٣١ منهم الى السودان (الكتاب السنوي لـ ج.ع.م عام ١٩٦١ ، المرجع المذكور ، ص ٥٨٤) . وفي ١٩٦٢ كان ٥٠٠ طالب افريقي ينتمون الى ١٧ دولة يدرسون في مصر («اخبار اليوم» ، ١٠ مارس ١٩٦٢) من مجموع ١٥٦٨٣ طالب اجنبي بينهم ٢٨٦٨ طالبا حائزين على منح (الكتاب السنوي لـ ج.ع.م ، عام ١٩٦٢ ، ص ١٧٨-١٧٩) .

٢ - المرجع السابق ... ١٩٦١ ، ص ١٠٠٤ - ١٠٠٥ ، «حلم افريقيا الذي يعيش في القاهرة» («الاهرام» ٢٤ فبراير ١٩٦٠) . «شرف الكلمة» («الاهرام» ١ يوليو ١٩٦١) . مقررات المؤتمر الافريقي الاول للراديو والتلفزيون («الاهرام» ، ٢٨ ابريل ١٩٦١) . الدكتور حسن احمد محمود «ازمة الدراسات الافريقية» («الاهرام» ، ٢ مايو ١٩٦٢) . وينبغي مراجعة المجلة الشهرية «نهضة افريقيا» ايضا .

الاستقلال . وبعبارة اخرى ، هذه معركة فعلية ضد الامبريالية للقضاء عليها ، في كل انحاء العالم ، وتحرير الاقتصاد الوطني من جميع المؤثرات الاجنبية ، ورفض الاحلاف الاجنبية ، وفضح الامبريالية من الداخل والخارج ، ودعم الحركات الوطنية في البلدان التي لم تنل استقلالها بعد ، او التي لا يزال استقلالها مهددا .

٢ - ... التضامن ... يتحتم على الدول التي تنادي بالحياد الايجابي ان تبحث عن حلفاء لاحباط المخططات العدوانية الاستعمارية من الخارج ، والمؤامرات من الداخل ، واقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها ، والحصول على المساعدات لتصنيع بلدانها وتنمية اقتصادياتها ، ليتسنى لها تمكين استقلالها الوطني . ويتمثل هؤلاء الحلفاء بالبلدان الاخرى في آسيا وافريقيا التي تؤمن بالحياد الايجابي والتي تبدي استعدادها لمساعدة بعضها البعض في مواجهة الامبريالية وجرائمها . كما يتمثل هؤلاء الحلفاء ايضا بالبلدان الاشتراكية كأطراف تهتم اهتماما بالغا بالمحافظة على السلام كشرط اساسي لتثبيت وتطوير اقتصادياتها . ان هذا الالتقاء في المصالح المشتركة بين الدول الاشتراكية والدول ذات الانظمة الوطنية في آسيا وافريقيا يوفر للبلدان الوطنية امكانيات الحصول على مساعدات اقتصادية من البلدان الاشتراكية دون شروط سياسية ...

٣ - ... موقف مستقل من المشاكل الدولية ... وهذا لا يعني بالضرورة موقفا ثالثا ، كما انه ليس موقفا سلبيا ... ان موقفنا نابع من مصالح بلادنا الوطنية ورغبتها في السلام .

٤ - اذا سلمنا بفكرة الايجابية ، يصبح جليا بالنسبة لنا ان لا حياد في الصراع القائم بين الامبريالية والشعوب المكافحة في سبيل الحفاظ على استقلالها ، ضمن الصراع العالمي من اجل السلام ...

٥ - ان الحياد الايجابي لا يخلط بين الاصدقاء والاعداء ، ولا يضعهما على قدم المساواة في تقييمهما لهما وتعامله معهما .

كانت سنة ١٩٥٨ سنة الانتقال من الحياد الايجابي الى عدم الانحياز . فلماذا سنة ١٩٥٨ بالذات ؟

ثمة سلسلتان من الاحداث :

اولا ، مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية - الآسيوية (من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ الى ١ يناير ١٩٥٨) الذي اقترحته الاحزاب اليسارية الآسيوية ، لاسيما الحزب الشيوعي الهندي ، ووافق عليه عبد الناصر بعد تردد طويل ليبرهن على ان «دالاس عاجز عن عزل مصر» ، والذي رأى فيه الحكام العسكريون ، من خلال انشاء امانة عامة دائمة له في القاهرة، هيئة تؤهلهم توسيع رقعة نفوذهم بين الحركات السياسية الوطنية في القارة الافريقية . وقد جاءت الى القاهرة ، لحضور هذا المؤتمر ، وفود ضخمة من ٤٦ بلدا افريقيا واسيويا (لوحظ غياب ايران ، الفلبين ، باكستان ، تركيا ، السعودية ، وليبيا) شددت على الكفاح ضد التخلف وجميع اشكال الاستعمار الجديد في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية . ورغم الرقابة ونوعية تركيب

الوفد المصري ، نجح اليسار في تحديد مسار المؤتمر بمؤازرة قوية من العناصر الثورية ضمن مختلف الوفود . اثار ذلك زعر الحكومة المصرية وعبرت عن ذلك من خلال انور السادات الذي نجح في اىصال العقيد يوسف السباعي الى مركز الامين العام الدائم للمؤتمر ، وتعيين مرسى سعد الدين ، الضليع في عدائه للشيوعية ، رئيسا لجهاز الامانة العامة . وكان الهدف من ذلك تجميد النفوذ الشيوعي المتزايد ، وخاصة نفوذ الصين الشعبية ، والحؤول دون انتشار المد الوطني والماركسي في بعض البلدان الافريقية .

وتوسعت هذه الجبهة الاولى ، التي اخذ الحياد الايجابي يبدو فيها شديد الخطر بالنسبة لمخترعيه ، نتيجة لسلسلة ثانية من العوامل سبق وان ذكرناها كعوامل حاسمة في الهجوم ضد اليسار من يناير الى مارس ١٩٥٩ ، وهي : توحيد الحركة الشيوعية ، الخلافات مع الحزب الشيوعي السوري حول صيغة الوحدة العربية ، وتوجه الثورة العراقية صوب اليسار .

وبرز حدث ثالث اضاف ، بشكل غير متوقع ، تأثيرا جديدا على مجرى تفكير الحكومة المصرية السياسي ، الا وهو زيارة رئيس ج.ع.م الى الاتحاد السوفياتي ، من ٢٩ ابريل الى ١٦ مايو ١٩٥٨ . وقد اكد عبد الناصر ، بوضوح وصراحة ، خلال اقامته هناك ، على استقلاله العقائدي والسياسي ، واعلن عن رغبته في الحصول على مساندة غير مشروطة فاعترف بانه «لم يكن هناك أي تدخل سوفياتي بأي شكل من الاشكال» وان الاتحاد السوفياتي «بالاضافة الى وقوفه بجانبنا ايام العدوان ، فانه وضع تحت تصرفنا كل معونة ممكنة ، ليساعدنا في فك الحصار الذي فرضه علينا الاستعمار ، كما ساعدنا في تصنيع بلدنا» . وقد حملت جميع خطبه كلمات الشكر والامتنان للاتحاد السوفياتي وكررت ، ان السياسة المصرية مرتكزة على مبادئ باندونغ (١) . ولكن عرض القوة العسكرية السوفياتية ، خاصة في قاعدة ليننغراد البحرية ، لم يكن ليطمئن عبد الناصر . وقد أسر عبد الناصر بمخاوفه الى الحميمين من رجاله ، وقال انه ينبغي التحفظ في العلاقة مع هذا الحليف وعدم التخلي عن الحذر واليقظة ، لانه حليف يمتلك قوة هائلة . وهو علاوة على ذلك ، يقدم المساعدات الكثيرة على جميع المستويات دون قيد او شرط . ولو فعل الاتحاد السوفياتي نقيض ذلك لأكد اعتراضات تيتو ، ولاصبح مكشوف امام الافريقيين والاسيويين كقوة امبريالية .

وما ان عاد عبد الناصر الى القاهرة حتى اعرب عن تحفظه ازاء موسكو . وقد خاطب الجماهير المحتشدة التي جاءت لاستقباله قائلا : «قبل ان أقوم بهذه الرحلة ، ابلغت ان الولايات المتحدة قد تبنت سياسة جديدة تجاه ج.ع.م. تقوم من الآن وصاعدا على احترام حيادنا واستقلالنا ... وقد اجبت باسمكم اننا نريد الصداقة ،

١ - خطب الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٥٨ ، المرجع المذكور ، ص ١٥٢-١٨٦ .

وأعربت عن الامل بأن تكون هذه النوايا صادقة» (١) . وفي أوائل الصيف ، أعطيت تعليمات لمراقبي الصحف بالامتناع عن أي هجوم مباشر على ناظر الخارجية فوستر دالاس وعلى السياسة الأميركية بشكل عام . ولكن الحرب الاهلية في لبنان ، في رأي القادة المصريين ، قدمت الدليل على ان «السياسة الأميركية لا تزال موجهة نحو تسديد ضربة قاصمة للقومية العربية» (٢) . ورغم كل شيء استمرت عملية إعادة النظر . وقد دشن الخطاب المعادي للشيوعية في ٢٣ ديسمبر ، في بورسعيد ، الذي كان مقدمة للهجوم على اليسار ، دشن مرحلة ثانية في مجال الحياد هي مرحلة «عدم الانحياز» .

أخذ العديد من كتاب المقالات (صحافيون ، اساتذة ، سياسيون) على عاتقهم مهمة التنظير للمنعطف الجديد . وتجدر الإشارة الى واحد منهم وهو الاستاذ بطرس بطرس غالي الذي كتب قائلا : «يقوم «الحياد الايجابي» على سياستين ، واحدة سلبية ، واخرى ايجابية . المظهر السلبي مستمد مباشرة من الحياد القانوني ، اي من عدم المشاركة في الحرب الباردة الدائرة الآن ، بين الكتلة السوفياتية والكتلة الغربية . وهذا يفترض بالبلد الذي يلتزم الحياد الامتناع عن الاشتراك في الاحلاف العسكرية التي تتنافس الدتلتان على اقامتها» .

ثم ، تحول الاتجاه ، فجأة ، نحو اقامة توازن بين الكتلتين . وكان هذا التوازن هو جوهر فكرة عدم الانحياز ، اذ ان الحياد الايجابي فعل فعله في مقاومة الاكراه الاستعماري (الاحتلال ، الحروب الاستعمارية ، القواعد النووية ، والمعاهدات العسكرية ، الخ . . .) : «على هذه البلدان ان تعامل كلا من الكتلتين على قدم المساواة في الاقتصاد والثقافة والقضايا الاجتماعية . ومعنى ذلك ان تعامل هذه البلدان كلا من الدتلتين على قدم المساواة في مسألة الالتزامات الدولية فلا تميز كتلة عن اخرى في الحقوق والواجبات . وبكلمة موجزة فان الحياد الايجابي يرتب على هذه البلدان العمل باتجاه هدف الوصول الى التوازن . . . الذي يضمن سلامتها ويمنع اي اعتداء من اي من الكتلتين على هذه السلامة . وهذه هي النتيجة المتوخاة من الحياد الايجابي» .

تستند أسس هذه السياسة التي لا تميز بين الكتلتين الى ميثاق الامم

١ - خطاب في ١٦ مايو ١٩٥٨ ، المرجع السابق ٥ ص ١٨٧ - ١٩٩ .

شرح ويلتون واين ٥ مراسل الاسوشيتدبرس ، لفترة طويلة ، في القاهرة الموقف الاميركي : «ما هو البديل لعدم الاتفاق مع عبد الناصر . . . ان الدواء التقليدي هو المساعدة الاقتصادية» عن كتاب: «ناصر مصر ، البحث عن الكرامة» ، كامبردج ١٩٥٩ ، ص ٢٠٨ .

٢ - الكلام الحرفي لحمد حسنين هيكل في «الاهرام» (١٥ يونيو ١٩٥٨) .

المتحدة (١) . ففي حال حرب عالمية «تصبح الدول غير المنحازة في وضع يؤهلها تقييم الحالة وفقا لمصالحها الخاصة» . ويتساءل الاستاذ غالي : «لماذا اخترنا ان نركز اهتمامنا ودعايتنا على الحياد الايجابي اكثر من التعايش السلمي ؟» ويجب قائلا : «اخترنا ذلك لان الدول التي تعتنق مبدأ الحياد الايجابي لا تعنيها الخلافات المبدئية والاقتصادية والسياسية بين الكتلتين المتناوئتين . . . بخلاف الدول التي تنادي بالتعايش السلمي . . . لانه قد يكون لهذه الدول اهداف غير معلنة تعتزم تحقيقها من خلال الدعوة الى التعايش السلمي او من ورائها . . . والدول غير المنحازة لا تمتلك اسلحة حديثة (نووية) . وبينما يركز التعايش السلمي على تنظيم العلاقات بسين معسكرين مسلحين (نووي) ، يحرص الحياد الايجابي على تنظيم العلاقات بين فريق مسلح (نووي) من الدول وفريق غير مسلح . وبينما تدعو دول التعايش السلمي بعضها البعض الى نزع الاسلحة النووية التي تمتلكها ، تكافح دول الحياد الايجابي لنزع السلاح من جميع الدول . ان الفلسفة الكامنة في التعايش السلمي هي الخوف المتبادل من الاسلحة الفتاكة ، او بالاحرى الرجوع الى سياسة توازن القوى . . . اما الفلسفة الكامنة في الحياد الايجابي فهي المثالية المبنية على قيم اخلاقية . وفي حين تمثل دول التعايش السلمي البلدان الصناعية، الغنية والمتقدمة ، نرى ان دول الحياد الايجابي تمثل البلدان الزراعية المتطورة (٢) .

بتعبير آخر ، لقد ولى زمن التحالف الكبير بين بلدان الكتلة الاشتراكية من جهة، والبلدان الحديثة الاستقلال وحركات التحرر الوطني في البلدان المستعمرة من جهة اخرى ، تحت ستار الحياد الايجابي . ان هذه المقولة اللينينية التي توطدت خلال فترة باندونغ ، يمكن ان تصح ، موضوعيا ، كما كانت بعد عام ١٩٤٥ ، لكن القادة العسكريين اعتقدوا ان لا حاجة للقيام بأية خطوة لتبرير هذه المقولة او لدعمها ذاتيا . فهذا قد يعني ، من الناحية الموضوعية ، اعطاء افادة جديدة للاتحاد السوفياتي ، بينما المطلوب هو الافادة منه الى اقصى حد ممكن .

اثارت اعادة النظر في «الحياد الايجابي» العديد من التساؤلات : هل العداء الداخلي للشيوعية هو نقيض الاحلاف ؟ لقد تحرك عبد الناصر في هذا المجال ، بحذر فائق رغم الانفتاح الاميركي ، الذي بدأ يشكل قوة ضاغطة . فهذا الربسان الوحيد للسفينة المصرية ، يعرف عمق مشاعر الصداقة والامتنان التي يكنها الشعب المصري للبلدان الاشتراكية وللاتحاد السوفياتي بشكل خاص ، وذلك منذ احداث السويس .

١ - حول نظرة مصر للامم المتحدة في هذه الفترة ، راجع : «مصر والامم المتحدة» لفريق مسن الباحثين من جمعية القانون الدولي (نيويورك ١٩٥٧) وجاء فيها :
«في نظر رجل الشارع تعتبر الامم المتحدة مؤسسة اميركية تعمل لصالح الدبلوماسية الاميركية . وهناك خلط كبير بين الامم المتحدة والولايات المتحدة . . .»

٢ - بطرس بطرس غالي «دراسات في السياسة الدولية» (القاهرة ، ١٩٦١) ، ص ١٣-٢٨ .

وهو يعلم اهمية مساعدة الكتلة الاشتراكية لبناء الاقتصاد المصري الجديد . وقد صرح عبد الناصر لمجموعة من الصحفيين الاميركيين قائلا : « ان الولايات المتحدة كانت تضغط علينا لاتباع سياسة تناسبها ، حتى لو لم تناسبنا ... بينما ، من جهة اخرى ، كان الاتحاد السوفياتي يزيد من دعمه الكامل لنا » (١) .

كيف اذن نحدد هذه الحيادية المراوغة ؟ يقول عبد الناصر : « ان دعوتنا للحياد شيء وحقنا في الدفاع عن انفسنا ضد العدوان شيء آخر . فهذا حق مقدس . والغرب هو الذي يوجه دعايته ضدنا ، كما يوجه حملاته السياسية والاقتصادية وحملات الحرب الباردة ... وفي نفس الوقت بجند الغرب عملاءه في المنطقة ضدنا » (٢) .

في عام ١٩٥٩ ، اذن ، اختارت الجمهورية العربية المتحدة الحياد واصبح على الاتجاه الجديد في الحياد المحارب الذي شهدته فترة باندونغ ، ان يعاني امتحانا قاسيا .

وفي ٧ مايو ، هاجم خروشوف علنا ، الدور الجديد لـ ج.ع.م. المعادي للشيوعية . وطوال ثلاثة اشهر استمرت الحملات المصرية ضد الشيوعية ، بينما بذل الدبلوماسيون ما في وسعهم للحوول دون تردي العلاقات بين البلدين . ومن سبتمبر حتى ديسمبر ١٩٥٩ ، تدهورت العلاقات مع الصين ، لان بكين اعتبرت ان حملة العداء المصرية للشيوعية لا تتفق والعمل المتكاتف في الامانة العامة لمؤتمر التضامن الافريقي الاسيوي . وفي اوائل ١٩٦٠ اثرت مساجلات عنيفة في الصحافة والاذاعة ، بين مصر وبلغاريا . وازدادت عنف هذه المساجلات لان خالد بكداش ، الامين العام للحزب الشيوعي السوري ، كان مقيما في صوفيا . وظهرت امائر الانفراج في صيف ١٩٦٠ . فعندما كان الرئيس عبد الناصر ي دشن مصنعا نموذجيا للنسيج بناه الاتحاد السوفياتي في دمياط ، توجه بالتحية والشكر الى حليف ١٩٥٦ العظيم ، على «التضحيات التي بذلها في سبيلنا» . وفي ٢١ يونيو ، تكلم خروشوف في بوخارست واضعا الامور في نصابها ، قائلا «ان الفضل في عدم سحق مصر عام ١٩٥٦ يعود الى الاتحاد السوفياتي» . وقد ابرزت الصحافة المصرية تحليل رئيس الوزراء السوفياتي . ومن ثم امضى وفد برلماني مصري برئاسة انور السادات ، اسبوعين في الاتحاد السوفياتي (ابريل ومايو ١٩٦١) . وكانت الزيارة مناسبة لجذال ودي لم يكشف للرأي العام المصري الا بعد فترة طويلة .

ولكن بعد ذلك مباشرة ، اثار انباء موت فرج الله الحلسو ، زعيم الحزب الشيوعي اللبناني ، تحت التعذيب في سجن المزة في دمشق ، غضب البلدان

١ - مقابلة في ٢٧ يناير ١٩٥٨ مع رؤساء التحرير والصحفيين الاميركيين ، في «خطب جمال عبد الناصر ، ١٩٥٨» ، ص ٣٦١-٣٧٧ .

٢ - مقابلة مع الاذاعة الكندية في ٧ ابريل ١٩٥٨ . (المرجع السابق ، ص ٣٧٨-٣٨٨) .

الاشتراكية والرأي العام العالمي . وهذه المرة شنت الحملة الاعلامية على الاتحاد السوفياتي مباشرة فتحدث كمال الدين حسين عن «عدوان جديد في ١٩٥٩ ، عندما حاولوا (السوفيات) التدخل في شؤوننا والدفاع عن احزاب عميلة للاجنبي» (١) . وشجب فكري ابازة ، حامل مشعل «رجل القدر» في عهد فاروق ، شجب في «المصور» الخضوع للاتحاد السوفياتي قائلا ان العرب قد دفعوا غالبا ثمن المساعدة التي تلقوها في ١٩٥٦ ، وينبغي عليهم الآن التحرر من أي «عقدة» تجاه المحسنين اليهم . واستشهدت «الاهرام» بالتجربة التيتوية «التي درسها الرأي العام العربي مليا ، ورأى انها تمثل التحرر من السيطرة السوفياتية والتبعية لها» (٢) . وبذلت الحكومة المصرية ما في وسعها لعزل ممثلي جمهوريات آسيا السوفياتية داخل الهيئات الافريقية - الاسيوية (الامانة العامة الدائمة ، المؤتمر الاقتصادي ، المؤتمر الثالث للكتاب العرب ، الخ. .) بحجة انهم جزء من قوة منحازة عظمى .

انصبت الجهود ، آنذ ، على ايجاد صيغة جديدة للحياد غير المنحاز . ولعب المارشال تيتو ، هنا مع الرئيس عبد الناصر دورا قياديا في هذا المجال ، بينما لم يشارك نهرو في هذا التحرك . والحقيقة ان مرحلة باندونغ ، من وجهة نظر القادة المصريين ، كانت قد ولت . لقد لحق الرمز بالسياسة التي تمثله والتي كانت قد توغلت كثيرا واصبح باستطاعة الشيوعيين استغلالها استراتيجيا : كتب هيكل يقول : «ان باندونغ كانت مرحلة ، صفحة من الذكريات ، من اللحظات الغالية التي عشناها . . .» لكن الصفحة طويت . ويفسر مستشار عبد الناصر تطور ايدولوجية الحياد عبر مراحل ثلاثة : مرحلة «عدم الالتزام» ، قبل ١٩٥٥ ، عندما كانت بلدان العالم الثالث تستشعر انها ضعيفة وعاجزة عن الفعل ؛ ومرحلة «الحياد الايجابي» ، بعد باندونغ والسويس ، عندما ارغم الهجوم الاستعماري المضاد الدول الحديثة العهد بالاستقلال على التحالف مع الشيطان ؛ واخيرا ، مرحلة «عدم الانحياز» في الفترة الراهنة من التوازن النووي بين الكتلتين (٣) . وكانت هذه هي الافكار التي ردها الرئيس عبد الناصر في خطابه الهام الذي القاه في بلغراد ، بتاريخ اول سبتمبر ١٩٦١ ، والتي نجدها اكثر تبلورا وتطويرا في قرارات المؤتمر الذي شاركت فيه ٢٥

١ - تقارير مرفوعة للمؤتمر الاقليمي للاتحاد القومي في اسبوط ، «الاهرام» ، ٧ يونيو ١٩٦١ .
راجع نص القرار الاتهامي الذي وجهه المدعي العام السوري ضد قتلة قرج الله الحلو ، «الاخبار» (بيروت) ١٩ اغسطس ١٩٦٢ .

٢ - «الاهرام» ٦ يونيو ١٩٦١ . على اثر مقال نشره في «المصور» يدعو فيه للصلح مع اسرائيل ، اعفى فكري ابازة من مهامه كرئيس لدار الهلال («الاهرام» ، ١٨ اغسطس ، ١٩٦١) . وبعد نقد ذاتي مضحك («الاهرام» ، ٢٥ سبتمبر) ، اعيد له اعتباره .

٣ - «اجتماع رؤساء الدول غير المنحازة» ، «الاهرام» ، ٢٦ مايو ١٩٦١ .

دولة من الدول غير المنحازة (١) .

بين باندونغ وبلغراد برز الى النور تباعد حاد في العالم الافريقي - الاسيوي . فالحياد الذي بزغ فجره في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية ، وجد ، الآن ، طريقه الرئيسي في افريقيا ، ومنها اتجه الى اميركا اللاتينية . والقارة الافريقية تدين لمصر بهذا الالتقاء مع باندونغ . وحرصت بلدان اخرى ، وعلى الاخص ، غانا وغينيا ، على اعادة ترتيب صفوف البلدان الافريقية المناهضة للاستعمار وهي : ج.م.ع ، غانا ، غينيا ، مالي ، مراكش (وهي ٥ دول من اصل ٦ دول اشتركت في مؤتمر الجدار البيضا في يناير ١٩٦١) . وفي قلب القارة كرس سيكوتوري ، رئيس غينيا ، وكوامي نكروما ، رئيس جمهورية غانا ، وموديبو كيتا ، رئيس جمهورية مالي ، انفسهم لاجاد بديل حيادي للدول الافريقية «المتفرجة» (التابعة لحلف مالاغاسي) . وتم الاتصال مع اميركا اللاتينية عن طريق كوبا . ولوحظ ، في مؤتمر بلغراد ، وجود مراقبين من البرازيل وبوليفيا والاكوادور . واستقطب محور بلغراد - القاهرة تكتل الدول الجديدة ، والذي رمز الى رغبتها في الاتصال بشكل معين من اشكال الواقع الاشتراكي .

ولنشر ، بالمناسبة ، الى ان اعضاء مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز ، رفضوا دعوة كوبا الى المؤتمر وتبني قرار يدعو الى توحيد المانيا .

وبعد اجتياز محنة ١٩٥٦ ، نجحت الحكومة العسكرية في التحرر من التزاماتها القديمة ، اذ انها لم تسمح لتحالف الايام السوداء بأن يتحول الى صيغة ثابتة داخل هيكل الاستراتيجية العامة . وما ان تأكد القادة العسكريون المصريون من تأييد الكتلة الاشتراكية لهم ، حتى ارادوا ان يبقى هذا التأييد في النطاق التكتيكي ، دون ان يحولوا تكتل بلغراد الى ذلك الجدار الاسيوي الافريقي الشاسع من «اللاملتزمين» ، الذي كان بعض الخبراء الاميركيين من اصحاب «النظرة الجديدة» يريدونه ان يقف سدا في وجه التقدم الشيوعي في الجنوب .

يظهر الوجه «غير المنحاز» للحياد المصري ، اوضح ما يظهر في سياسة مصر الافريقية خلال سنوات ١٩٦١ - ١٩٦٢ (٢) .

١ - هذه الدول هي : افغانستان ، الجزائر ، بورما ، كمبوديا ، سيلان ، الكونغو ، كوبا . قبرص - الحبشة - غانا - فينيا - الهند - اندونيسيا - العراق - لبنان - مالي - مراكش - نيبال - السعودية - الصومال - السودان - تونس - ج.م.ع - يوغسلافيا - اليمن . راجع المقروءات في «الاهرام» ٧ سبتمبر ١٩٦١ .

٢ - «اننا لن نستطيع بحال من الاحوال - حتى لو اردنا - ان نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الافريقيين . لا نستطيع لسبب هام وبديهي ، هو اننا في افريقيا . ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع اليها ، نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله . ولن نستطيع بحال =

وكانت قضية الكونغو الشغل الشاغل في النصف الثاني من عام ١٩٦٠ ومنذ اللحظة التي ارسلت فيها اول فرقة من فرق «الخوذ الزرقاء» الى الكونغو ، اتضح ان حكومة باتريس لومومبا التي تشكلت وفقا للاتفاق الدستوري بين بلجيكا والكونغو ، والتي اعترفت بها الامم المتحدة وعدد كبير من الدول ، لا تستطيع الاعتماد الا على كتيبة المظليين المصرية التي يقودها العقيد سعد الدين الشاذلي . فالسواء كتاني ، قائد الفرقة المغربية ، وقائد الكتيبة الحبشية تهريا ورفضا الاشتراك في القتال . وادركت القاهرة ، على الفور ، ان الكونغو أصبح الميدان الرئيسي للحرب الباردة في افريقيا في ذلك الوقت . ولا شك انه كان لا يزال ممكنا ، من الوجهة النظرية ، مساندة الرئيس لومومبا مساندة فعالة لانتاحة الفرصة امامه لتوحيد الكونغو طبقا لبنود الاتفاقات التي نصبتة على رأس اول حكومة كونغولية مستقلة . لكن ذلك كان يعني ان تجازف القاهرة بدعم الموقف السوفيياتي في وجه الولايات المتحدة ، التي قررت ، حينذاك ، وضع جوزيف كازافوبو وسيريل ادولا في السلطة وعزل مويس تشومبي ، مؤقتا من كاتنغا . وبدلا من ان تقاوم القاهرة احتلال جنود الامم المتحدة لمطار ليبولد فيل ومحطة الاذاعة ، فانها امرت بانهاء مهمة جنودها في الكونغو ، وشجبت المؤامرة الاستعمارية ، وقررت سحب كتيبتها في ١٢ سبتمبر . وبعد ان ترك لومومبا وحيدا في الساحة يواجه المرتزقة والمؤامرات ، اعتقل في ٣ ديسمبر ، ثم اغتيل بأمر من تشومبي (١) . هل كان موقف القاهرة نتيجة حذر تكتيكي ؟ قد يكون ذلك ، بالاضافة الى الرغبة في تجنب اي عمل «ايجابي» قد يؤدي الى اختلال سياسة التوازن بين المعسكرين ...

انصب الجهد الرئيسي على توحيد القوى الفعالة في القارة ، ان باتجاه الكفاح المتواصل ضد الامبريالية والاستعمار الجديد أم باتجاه رفض الالتزام بسياسة اي من المعسكرين . واعتقد عبد الناصر ان الخطوة التي خطاها ستسمح له ان يكون الناطق باسم افريقيا ، وستؤهله من اكتشاف عناصر تحالف سياسي أصبح ضروريا ، في

= من الاحوال ان نتخلى عن مسؤوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى اعماق الغابة العذراء .

ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو ان النيل شريان الحياة لوطننا يستمد مائه من قلب القارة . ويبقى ايضا ان السودان - الشقيق الحبيب - تمتد حدوده الى اعماق افريقيا ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة في وسطها ...» (جمال عبد الناصر ، «فلسفة الثورة» ، القاهرة) .

١ - سوف يتذكر الراي العام الافريقي طويلا افتتاحية ال «موند» يوم اعتقال الرئيس الكونغولي: «كان اول رد فعل على اعتقال لومومبا ، من قبل خصومه ، الشعور بالارتياح» (٤ ديسمبر ، ١٩٦٠) . حول سياسة ج.ع.م في الكونغو راجع «الاهرام» ، (١٢ ديسمبر ١٩٦٠ و ١٥ يناير و ١٤ و ١٦ فبراير ١٩٦١) . والتبرير المرتبك الذي كتبه هيكل (١٧ فبراير ، قرار سحب الكتيبة - ١٢ سبتمبر ١٩٦٠) . برقية عبد الناصر الى تشومبي (١٢ افسطس ١٩٦٠) .

القارة السوداء ، أكثر فاكث نتيجة التغفل الاسرائيلي هناك (١) .
جمع المؤتمر الثاني الشعوب الافريقية (تونس ، يناير ١٩٦٠) ٢٩ بلدا . وقد
كرس المؤتمر جهده في سبيل صياغة ميثاق واسع لحركات التحرر الوطني . وجمع
المؤتمر الاقتصادي الافريقي الاسيوي (القاهرة ، ابريل - مايو ١٩٦٠) ٣٣ بلدا فقط
كأعضاء عاملين ، اذ رفض اطلاق هذه الصفة على الاتحاد السوفياتي والجمهوريات
السوفياتية الثمانية المسلمة . غير ان المؤتمر كان هدرا للوقت ، وخرج بتوصيات
مبهمة . وفي المجال الافريقي ، وطد مؤتمر اكرا للعمل الايجابي (ابريل ١٩٦٠) ثم
المؤتمر الثاني للتضامن بين الشعوب الافريقية الاسيوية في كوناكري في نفس الشهر ،
وطد المؤتمران اتجاه مصر الحيادي . وخلال هذا الاجتماع الاخير ، شجب العالم
الثالث اسرائيل للمرة الاولى ، لانها «تعتمد سياسة توسعية استعمارية ، وتشارك في
تحقيق استعمار جديد يقوم على التغفل الاقتصادي في البلدان المستقلة» . ومهد
مؤتمر التضامن الافريقي الاسيوي في ستالينباد (اكتوبر ١٩٦٠) الطريق الى اجتماع
٢٧ بلدا عضوا في «اللجنة التنفيذية» الافريقية الاسيوية (في نوفمبر) في بيروت ،
الذي «تبني مقررات مؤتمر كوناكري حول موضوع دولة اسرائيل» . واستمر
التشهير باسرائيل في مؤتمر العمل الافريقي في لاغوس (ديسمبر ١٩٦٠) (٢) . وشارك
رؤساء خمس دول والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مؤتمر الدار البيضاء
(يناير ١٩٦١) ، وكانت القضية الفلسطينية ، المسألة الثانية المدرجة على جدول
اعمال المؤتمر ، بعد المسألة الجزائرية . وقد أدان المؤتمر «التواطؤ بين فرنسا
واسرائيل في المجال النووي» ، واستنكروا وقوف اسرائيل المتواصل بجانب
المستعمرين كلما حان وقت اتخاذ قرار هام حول القضايا الحيوية ، التي تهم البلدان
المجتمعة في المؤتمر ، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الجزائرية ، والكونغو ، والتجارب
النووية . ولهذا أدان المؤتمر اسرائيل لكونها «أداة في خدمة الامبريالية والاستعمار
الجديد ، ليس في الشرق الاوسط فحسب ، بل في افريقيا وآسيا ايضا» (٣) .
وقد تكررت هذه الافكار وتبلورت في المؤتمر الاقتصادي لافريقيا الذي عقد في اديس

١ - راجع : «حقيقة التسلل الاسرائيلي في افريقيا» («الاهرام» ، ٣ نوفمبر ١٩٦٠) . يوسف
الشريف «التسلل الصهيوني داخل افريقيا» ، (روز اليوسف عدد ١٧٦٨ تاريخ ٣٠ ابريل ١٩٦٢) .
ذكرت اسرائيل ، في الامم المتحدة ، انها ارسلت ٦٠٠ خبيرا الى الخارج واستقبلت ١٦٠٠ طالبا ،
معظمهم من الافريقيين («الموند» ١١ اكتوبر ١٩٦٢) . «اسرائيليات وما بعد العدوان» ، احمد بهاء الدين
(القاهرة ، ١٩٦٧) .

٢ - «الاهرام» ، ١٠ ديسمبر ١٩٦٠ .

٣ - راجع النص الكامل للقرارات في «الاهرام» ، ٨ يناير ١٩٦١ . او ملخص لها بالفرنسية في :
COC, XVIII, No. 45 (1961), PP. 1 - 2.

أبأبا (فبراير ١٩٦١) (١) . وجمع مؤتمر الشعوب كل افريقيا ، الذي عقد في القاهرة، الحكومات الست التي التقت في الدار البيضاء .

في اغسطس وجه الرئيسان تيتو وعبد الناصر نداءهما لعقد مؤتمر يضم «رؤساء جميع الدول غير الملتزمة في اوروبا وافريقيا وآسيا واميركا» . واسفر ذلك عن عقد مؤتمر بلفراد (من ٥ الى ٣١ اغسطس ، ١٩٦١) . ومنذ اليوم الاول للمؤتمر انبثق تعريف نظري للحياد الجديد ، من الممكن تسميته باسم «الحياد غير المنحاز» . ويمكن اطلاق هذا التعريف على البلدان التي تتوافر فيها الشروط التالية :

١ - انتهاج سياسة مستقلة ، مبنية على مبدأ التعايش السلمي وتبني سياسة عدم الانحياز او اية سياسة ترمي الى هذه الغاية .

٢ - مساندة حركات التحرر الوطني في جميع الظروف .

٣ - عدم الانضمام الى اي حلف عسكري يمكن ان يورط البلد في الخلافات الراهنة بين الشرق والغرب .

٤ - عدم الانتساب الى اية معاهدة ثنائية او معاهدة دفاع مشترك قد تؤدي الى النتيجة نفسها .

٥ - عدم السماح بوجود قواعد عسكرية لاي من الكتلتين فوق ارض الوطن . وعقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات افريقية اخرى خلال عام ١٩٦١ : الاتحاد النقابي الافريقي (الدار البيضاء ، مايو) ؛ القيادة الافريقية العليا (القاهرة ، يوليو) ، اللجنة الثقافية الافريقية (طنجة ، اغسطس) ؛ اللجنة السياسية لمجموعة الدار البيضاء (القاهرة ، اغسطس) .

وفي ١٩٦٢ اتسعت الحركة الى آفاق جديدة فتحت امامها الجزائر المستقلة . واتاح اجتماع منظمة الوحدة الافريقية في اديس ابابا (مايو ١٩٦٣) المجال لعبد الناصر ، لاقامة صداقات جديدة ، خاصة مع الدول المعادية لفرنسا ، عن طريق التركيز على مشكلة اسرائيل ، وحمل الرئيس الجزائري احمد بن بيللا مشعل العداء الحاد للاستعمار ورسخ حركة التحرر العربي في قلب افريقيا .

على العموم كان حصاد هذه السنوات من التآرجع بين «الاجابية» وعدم الانحياز مثيرا للاهتمام . فقد احتلت مصر المرتبة الثالثة ، مباشرة بعد اندونيسيا والهند ، في تلقي المساعدات الاقتصادية من البلدان الاشتراكية . ويعود الفضل للاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية والمجر في انجاز اهم المشاريع الصناعية الثقيلة والاساسية وبناء السد العالي . ومثل المعسكر الاشتراكي ثلث تجارة مصر الخارجية (ارتفعت من ٤٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ الى ١٥٣،٣ عام ١٩٥٨ ، ثم هبطت الى ١٣٠ مليوناً عام ١٩٦٠) . وكان التبادل التجاري مع الكتلة الشرقية ينمو بصورة مطردة ، فيما عدا الصين ، وبقي الميزان التجاري في صالح مصر . ومنحت الاتفاقيات

الاقتصادية والتجارية الطويلة الاجل ، مصر تسهيلات بقيمة ٢٣٠ مليون جنيهه . وعقدت ثلاثة قروض كبيرة بلغ مجموعها ١٨٦ مليون جنيه (١) . وجعلت مواعيد استحقاق الدين البعيدة الاجل ، ومعدل الفائدة المنخفض (٢ أو ٢،٥ بالمئة على ١٥ سنة) ، والقروض المخصصة للمشاريع الاساسية في خطة ١٩٦٠ للسنوات الخمس ، وتسديد الديون بالقطن المصري ، وتدريب وتعليم مهندسين وفنيين مصريين بأفضل الشروط ، والمواعيد القريبة لتسليم القروض ، كل هذه الاشياء مجتمعة ، جعلت من مساعدة البلدان الاشتراكية لمصر أعظم حليف للحكام العسكريين في تحقيق الاهداف الوطنية ، على الرغم من اضطهاد الحزب الشيوعي وقمع اليسار . وقد توجه المشير عبد الحكيم عامر بالتحية «للقرار السوفياتي بامدادنا بالسلاح ، وهو القرار الذي كسر احتكار السلاح الذي فرضه الاستعمار لتدعيم مركزه في الشرق الاوسط» (٢) .

ماذا كان يجري من ناحية الغرب ؟ استلمت مصر التي «تعتمد الى حد بعيد» (٣) على الولايات المتحدة ، كما تقول «التايمز» ، خلال السنوات السبع الممتدة من ١٩٥٥ الى ١٩٦١ قروضا ومساعدات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار ، يشكل الفائض الزراعي القسم الاكبر منها (٤) . وادت بعثة القيسوني الى الولايات المتحدة (ابريل ومايو ١٩٦٢) الى استئناف العلاقات على نطاق واسع مع الدول الغربية ، وبدعم من ادارة كنيدي . ووقعت البعثة اتفاقيتين مع البنك الدولي والحكومة الاميركية ، رغم محاولات الملك سعود لعرقلتهما ، فحصلت مصر على ٤٢ مليون دولار كسلفة من البنك المذكور ، وعلى مساهمة شركة وستنفهاوس في بناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في القاهرة (٣٢ مليون دولار تسدد خلال ٣٠ سنة بفائدة ٢ بالمئة) ، ووقعت شركة جنرال موتور

١ - محمود الراعي «طريق الشمال والدائرة الساخنة» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٦٨ (٢٠ ابريل ١٩٦٢) .

كذبت الوقائع الراي الغربي التقليدي القائل : «ان عبد الناصر ، بقطيعته مع الغرب الذي يستطيع وحده اعطاء هبات وقروض طويلة الاجل ، قد وضع عراقيل كبيرة امام مستقبل الاقتصاد المصري» . راجع ج. روسو «سياسة البكباشي ناصر والاقتصاد المصري» ، في مجلة «الشرق» الفرنسية ، العدد ١ ١٩٥٧ ، ص ١٧-٣٥ .

٢ - خطاب في موسكو ، «الاهرام» ، (٣ ديسمبر ١٩٦٠) . حول النظرية السوفياتية في مساعدة البلاد العربية . راجع س. سكاتاكوف : «المساعدة السوفياتية النزيهة لبلدان آسيا وافريقيا» . نشر النص بالعربية في «اتحاد الشباب» ، بغداد (٥ ابريل ١٩٦٠) .

٣ - «Inside Egypt (II): Egypt in Blinkers», January 10, 1962.

كانت هذه استمرار لسياسة «مركز تمويل الشرق الاوسط» . راجع اطروحة الماجستير في الاقتصاد غير المنشورة : س. ارغوف «السياسة الاميركية في الشرق الادنى ١٩٤١-١٩٤٥» ، لندن ١٩٥٤ ، ص ١٠٥-١٤٥ .

٤ - محمود الراعي ، «الحياد يقف على رجليه» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٥٩ (٢٦ فبراير ١٩٦٢) .

عقدا لتقديم محركات ديزل (١٠ مليون دولار) . وجرى التوقيع على اتفاق ثان تقدم بموجبه الولايات المتحدة مواد غذائية بما قيمته ٤٥٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات، و ٢٧٠٥ مليون دولار لبناء شبكة من الخطوط الحديدية . وجرى مفاوضات مع الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا والمانيا الغربية وايطاليا للمساهمة المشتركة في مشاريع الخطة الخمسية (١) .

وبالرغم من صفقات الاسلحة التي سلمتها المانيا الغربية لاسرائيل كتعويضات ، والتي كان ثمنها أضخم بكثير من حجم تجارتها مع مصر (٢) ، فان التغفل الاقتصادي والثقافي الالمانى الغربى جعل منها الدولة الغربية الاولى على ضفاف النيل . وكان الاتفاق الاقتصادي الذي عقد في ٢٦ يونيو ١٩٦١ (١٠٥ ملايين من الجنيهات كقروض) ، ويظل ، حتى يومنا هذا ، اكبر اتفاق وقعته مصر مع دولة اطلسية اذ انه كان مخصصا بكامله للبناء الاقتصادي على النحو التالي : ٥٠٠ مليون مارك لسد الفرات في سوريا ، ١٥٠ مليون مارك للمواصلات والنقل ، ٤٠٠ مليون مارك للصناعة (٣) . وجاءت ايطاليا ، بدافع من مجموعة فنفاني - ماتي ، مباشرة بعد المانيا

١ - «الاهرام» ٣٠ ابريل و ٦ مايو ، ١٩٦٢ . «الوند» ١٤ و ٢٣ مايو ١٩٦٢ : «اصبحت مصر معتمدة اعتمادا وثيقا على المساعدات الاميركية التي تتمثل خاصة بفائض القمح الذي تصل قيمته الى حدود ٦٠ مليون جنيه استرليني في العام . واذا كان الجيش المصري يعتمد على الاسلحة السوفياتية ، فان الشعب المصري ، اليوم ، لا يقل اعتمادا على منتجات الولايات المتحدة الغذائية» .

«اشتراكية على النيل» ، الايكونومست ، العدد ٦١٩٣ ، ٥ ايار ١٩٦٢ ، ص ٥٧-٥٨ .
واستنادا الى السناتور وليم فولبرايت ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ، تقدم الولايات المتحدة مساعدات لاسرائيل تفوق بعشرة اضعاف او عشرين ضعفا اكبر مساعدة تقدمها الولايات المتحدة لاي بلد عربي («الاهرام» ، نقلا عن الاسوشيتدبرس ، ٤ مايو ١٩٦٢) .
وصرح د. جاكوبسون ، رئيس بعثة البنك الدولي الى القاهرة : «على العالم بأجمعه ان يدرس ميثاق العمل الوطني بانتباه بالغ» («الاهرام» ، ٢٥ مايو ١٩٦٢) .

٢ - الدكتور عبد الرازق حسن ، «العلاقات الاقتصادية مع المانيا الغربية» في «الاهرام» ٢٢ مايو ١٩٦١ .

٣ - «الاهرام» ٢٩ يونيو و ٧ يوليو ١٩٦١ . وهناك كتاب غريب :
Behind the Egyptian Sphinx - Prelude to the World War III ? by I. Sedar and H. Greenberg (Philadelphia, 1960).

«خلف ابي الهول المصري : مقدمة الحرب العالمية الثالثة» سيدار وجرينبرغ ، فيلادلفيا ١٩٦٠ ،
وبيع هذا الكتاب بمعلومات حول مؤامرة هتلرية شيوعية مزعومة لبناء قوة عربية تستطيع الايقاع بالغرب خلال حرب عالمية مقبلة . ولكن للأسف ، لا يستند عرض الاسماء والاحداث الى اية مراجع .
حول العلاقات المصرية الالمانية ، راجع مقالنا «المانيا الغربية والشرق الاوسط» في «المساء» (٢٤ يناير ١٩٥٩) . ولكن راجع بشكل خاص ندوة ليزينغ التي ادارها الاستاذ و. ماركوف : «مشكلة =

الغربية (١) ، ثم تليها اليابان . وتحسنت العلاقات مع بريطانيا بشكل أكيد ، وان كان أقل ظهوراً للعيان . ولكن سياسة بريطانيا في سوريا ولبنان وفي الاردن بشكل خاص خلال ربيع ١٩٦٢ ، اثارت ردود فعل مريرة في القاهرة (٢) . وحددت اتفاقية ايفيان (★) التي تبعها اطلاق سراح الدبلوماسيين الفرنسيين الذين اعتقلوا ، في القاهرة ، عام ١٩٦٢ ، بتهمة التجسس ، التعاون الفرنسي المصري ، او بالاحرى الصداقة بين البلدين والتي تعود الى اكثر من نصف قرن (٣) .

اذا تحرينا الارقام بدقة يمكننا تكوين فكرة افضل عما يجري في المجال الاقتصادي : تسلمت مصر ، حتى يوليو ١٩٦٢ ، من القروض والمساعدات ، ما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه ولم ينفق منها سوى ٢٧ مليون جنيه حتى نهاية ١٩٦١ . ويظهر لنا الميزان التجاري الخارجي ان الدول الاشتراكية كانت في طليعة المستوردين من مصر ، بينما كانت الدول الغربية في طليعة المصدرين اليها . وعلى العموم فان الميزان

= الاستعمار الجديد» لايزغ ١٩٦١ . وكذلك كتاب ج. جوستن «الامان والبكاشي ناصر» هارتسفيل ١٩٥٩ وهو كتاب يحتوي على معلومات اقتصادية قيمة ، ويذكر من بين النازيين اللاجئين الى مصر ، د. هانس ايزل و د. جوهانس فون ليزر وهيرمان زند (ص ١٦٧) .

١ - «علاقات ايطاليا الاقتصادية والتجارية بالقارة الافريقية» في عدد اذار ١٩٦٢ من «هوامش ودراسات وثائقية» بالفرنسية . كذلك : «ايطاليا والبترول العربي» ، (الاهرام الاقتصادي) ، عدد ١٦٧ ، (١٣ اغسطس ١٩٦٢) .

٢ - «لماذا امضى سفيرنا في لندن ثلاثة شهور في القاهرة ؟» و«العرش السعودي والمخابرات البريطانية» ، («روز اليوسف» ، عدد ١٧٦٨ ، ٣٠ ابريل ١٩٦٢) . حول كيف كانت السيطرة البريطانية قبل ١٩٥٢ ، ومن كان يملك زمام اتخاذ القرارات راجع : جاد ليبب : «البنية الاقتصادية في مصر والعلاقات النقدية الانكلو - مصرية منذ ١٩٣١» ، بالفرنسية ، القاهرة ١٩٥٢ .

★ اتفاقية وقف اطلاق النار بين فرنسا والحكومة الجزائرية المؤقتة . وقد أدت الاتفاقية الى انتهاء القتال في الجزائر وعودة العلاقات الى شكلها الطبيعي الحسن بين العرب وفرنسا ، وخاصة في المجالات الثقافية . وقد كان لمصر علاقة مباشرة بتلك القضية .

٣ - في مايو ، ابرزت الصحافة المصرية انباء العروض التي تقدمت بها الشركات الفرنسية وخاصة شركة «كوفرداي» ، والتي تصل الى ٦٥ مليون جنيه («الاهرام» ، ٤ مايو ١٩٦٢) . واعلنت الصحافة المصرية من توقف محطة «مصر الحرة» عن البث («الاهرام» ، ٢٥ مايو ١٩٦٢) . وهذا هو وضع العلاقات الاقتصادية بين مصر والقرب في ربيع ١٩٦٢ : شكل القرب ٤٣ بالمئة من مجموع التجارة الخارجية المصرية . تزود الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية ، مصر ب ٤٠ بالمئة من وارداتها . تمثل الولايات المتحدة ١٤ بالمئة من التجارة المصرية ، لكنها لا تساهم في مشاريع الخطة الخمسية . وكان المعجز في الميزان التجاري المصري عام ١٩٦١ ، يبلغ ٧٦ مليون جنيه ، ومعظمه يعود الى التسهيلات المصرفية التي تسمح لمصر بتغطية حاجاتها من المنتجات الغذائية (محمود المرافي : «الفاضبون في الشمال» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٦٩ ، ٧ مايو ١٩٦٢) .

التجاري كان لصالح مصر في الحالة الاولى وفي غير صالحها في الحالة الثانية .
بعد هذا التحليل المقتضب ، يجوز القول أن الاسس الرئيسية للحياض المصري ظلت كما هي ، خلال المرحلتين . فقد كان الهدف تحريك أقصى الوسائل الفعالة للاستفادة من القوتين الرئيسيتين اللتين تقسمان العالم ، للمساهمة في المعركة الوطنية ضد التخلّف . ولكي يتسنى لمصر بلوغ هذا الهدف ، فانها تحررت ، في فترة مبكرة ، من قيود الولاء للمعسكر الغربي التي فرضتها السيطرة الاستعمارية عليها . من هنا يفهم التشديد على « ايجابية » الحياض يومذاك ، اي على الجانب المكافح ، الحاد ، الموجه ضد اسياد البارحة . ولم يصبح البحث عن التوازن بين المعسكرين ممكنا الا خلال المرحلة الثانية ، بعد ان توطدت دعائم الدولة الوطنية المستقلة في اعقاب حرب السويس ، واصبح باستطاعة القاهرة ان تجدد علاقاتها مع الغرب دون التعرض للخطر ، اذ انها كانت قد حصلت من الكتلة الاشتراكية على المساعدة الضخمة التي بحثناها من قبل . ومنذ ذلك الحين لم تعد اللهجة المصرية لهجة النضال ، وانما لهجة « التوازن » بين المعسكرين . وكيفت سياسة كنيدي الجديدة نفسها ببراعة مع هذا التكتيك المصري الجديد . فطالما انه لم يعد من الممكن استعادة المواقع العسكرية التي خسرها الغرب فقد اعتزمت الولايات المتحدة اقامة نوع من المناطق العالمية المحايدة ، من الناحية الاقتصادية بشكل خاص ، تقف في وجه الاغراءات الشيوعية . انطلاقا من هذه القناعة ، اعتبرت الولايات المتحدة عهد الناصر أكثر المناهضين للشيوعية فعالية في العالم العربي والشرق الاوسط . فهو وحده ، من دون سائر الحكام في المنطقة ، يقدم حلا قوميا واشتراكيا ، في آن واحد ، حلا يحد من الاجراءات الثورية ويدعمه جهاز صلب يملك خبراء فنيين باعداد وفيرة وبنوعية لا بأس بها (١) .

لقد فهم الحياض المصري ، اولا ، في نطاق العلاقات بين مصر والغرب ، ثم توسع تدريجيا ليشمل العالم الاريقي - الاسيوي بأسره ، مكتسبا شرعيته داخل القارة الافريقية ، ثم انتشر على نطاق عالمي ، باتجاه اميركا بقيادة يوغسلافيا ، كبديل

١ - يقدم اوجين بلاك ، مدير البنك الدولي ، بنفسه هذه النظرية في كتابه : « دبلوماسية التنمية الاقتصادية » هارفارد ١٩٦٠ . وقد قدم له كريستيان هيرتز ، ناظر الخارجية الاميركية المطابق : « في وجه ثورة الامال المتعاطمة يجب ان نفهم ان حكومات هذه البلدان هي العوامل الرئيسية للتغيير في مجتمعات يحارب فيها أناس كثيرون من يسعون الى التغيير ... المسألة ، اذن ، ليست مسألة ايدولوجية بمقدار ما هي مسألة حاجة . ان السياسيين والبيروقراطيين في هذه البلدان هم بالفعل القادة والحكام في الوقت ذاته » (ص ٦ ، ١٢) . ويعود الى الغرب ان يقترح « طريقا بديلا (لشيوعية) يؤدي الى تحقيق معدل نمو يوازي معدلات النمو في الانظمة الشيوعية ، دون ان ندفع ثمننا فادحا ، بالمعنى الانساني ، كما تدفعه الانظمة الشيوعية » . ويشير الى ان البلدان المتخلفة « لا ترى الحل ... » (ص ١٥ - ١٦) .

للحرب الباردة بين المعسكرين النوويين الجبارين المتخاصمين . وقد شكل هذا الحياد ، الذي ولد في آسيا ، البنية العامة لايديولوجية الحكام العسكريين وأحد العناصر الرئيسية المكونة لهذه الايديولوجية .

ولئن كان الحياد أول فكرة ظهرت عند النظام الناصري ، فذلك لا يعني انه كان مجرد مساومة . فقد وصفه عبد الناصر في ٢٧ يناير ١٩٥٨ ، بأنه يعرب عن «عزتنا الوطنية وثقتنا بأنفسنا» .

وأدى رغض مصر للتبعية السياسية الى استعادتها لشخصيتها الذاتية المستقلة، فوق المسرح العالمي (★) .

ولكن الى اي مدى ، يستطيع هذا الالتقاء مع السياسة الاميركية الجديدة ، والتعاون الوثيق المتزايد مع الدول الغربية التي لم يدنسها «الاستعمار القديم» (الولايات المتحدة والمانيا الغربية بشكل خاص)، ان يظهر مقدرته على التأثير في الحياد المصري ، او بالحقيقة على تكيله ؟ هذا هو السؤال الذي طرح بعد المصالحة العلنية في ١٩٦١ - ١٩٦٢ . وتبقى حقيقة لا مفر منها ، وهي ان الرأي العام العالمي من جهة ، وضغط الرأي العام المصري من جهة اخرى ، لم يخفقا في تقييم الاهداف الغربية المتجسدة ببروز علي صبري ، كرجل مصر الثاني ، صبيحة الذكرى العاشرة للانقلاب .

★ «مدخل الى الفكر العربي المعاصر في مختارات من الادب العربي المعاصر» ، باريس ١٩٦٥ ،

الفصل السابع

المشاكل المصرية للقومية العربية

نأتي الآن الى مجال نواجه فيه تحاملا وتعصبا ليس لهما أساس ثابت . والواقع انه من المفيد ان نلاحظ مدى الجهل الكبير والنظرة المتجنية في الغرب بالنسبة لرغبة البلاد العربية في تصور قوميتها في اطار من الوحدة . ان الشكوك التي القتها الفترة الاستعمارية والعادات ذات المنطلق الاوروبي ، خلال قرون عديدة تشوّه المعلومات الناقصة التي تتوفر للمهتمين بهذا الامر . ثم ان حدة المناقشات التي تحتدم حول القومية العربية في الشرق الاوسط لا يقصد بها تشجيع البحث العلمي .

ان مصر التي نتناولها هنا بالدراسة ، او الامة التي تصنع الآن ، وتحيا امام اعيننا ، تعتبر نفسها بلدا عربيا ، لا مجرد جزء من العالم العربي وحسب ، كما ان الرئيس جمال عبد الناصر أضفى على القومية العربية حقيقة عملية ظل المنظرون يحلمون بها بلا انقطاع خلال ما يزيد عن قرن (١) .

ومن أجل الاهداف التحليلية ، يمكن النظر الى المشاكل المصرية الخاصة للقومية العربية ، من حيث المفهوم النظري ووسائل التطبيق ، كعامل اساسي كامن في ايدولوجية الحكومة العسكرية في ثلاث مراحل : بين ١٩٥٢ و ١٩٥٨ ، ثم بين ١٩٥٨ و ١٩٦١ ، اي ما يتوافق زمنيا مع قيام الوحدة السورية المصرية باسم الجمهورية

١ - ان ضيق المجال يحول دون تقديم عرض تاريخي للقضية ، ولكنه يمكن الحصول على جدولتين مفصلتين بالمصادر والمراجع (حتى عام ١٩٥٩) تحت عنوانين : «كفاح العرب في سبيل الحرية والوحدة» و«القومية العربية» . (المكتبة الوطنية ، القاهرة ، ١٩٥٩) .

العربية المتحدة ، ثم الفترة التي تلت انفصال سوريا . وقد عولجت هذه القضية في صراع متوتر في الغالب ، بين الجناح العسكري القومي في الحكومة ، والجناح الماركسي في الحركة القومية . لقد كان نقاشا محبوبا حبا قويا كان لا بد له ان يؤدي حتما الى القاء النور على اصل « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » التي تشكل العنصر الثالث في الايديولوجية التي نتناولها بالبحث .

كثيرا ما كان جمال عبد الناصر ، وهو يتناول اصول القومية العربية ، يذكر سنة ١٩٥٣ على انها نقطة الانطلاق . انها السنة التي وضع فيها « فلسفة الثورة » (١) . ان ما جاء فيها معروف جيدا لكنه لا بد من تتبع التطورات :

كتب عبد الناصر : « وانا اذكر فيما يتعلق بنفسي ان طلائع الوعي العربي بدأت تتسلل الى تفكيري وانا طالب في المدرسة الثانوية اخرج مع زملائي في اضراب عام في الثاني من شهر ديسمبر كل سنة احتجاجا على وعد بلفور الذي منحته بريطانيا لليهود ومنحتهم به وطن قوميا في فلسطين اغتصبته ظلما من اصحابه الشرعيين » (٢) .

وردا على السؤال : لماذا هذا الاحتجاج « كاد ان لا يكون لدى عبد الناصر ما يقوله سوى العاطفة . ولم يدرس « تاريخ حملة فلسطين ومشاكل البحر المتوسط » بالتفصيل الا بعد دخول الكلية العسكرية في وقت لاحق . وقد ظهرت له حرب فلسطين عام ١٩٤٨ « واجبا يحتمه الدفاع عن النفس » . واثناء الحرب كان اليوزباشي عبد الناصر ، وهو آنذاك ، ضابط في فرقة المشاة السادسة ، يتأمل اسباب انهيار القوات المسلحة العربية ، وهي المؤامرات الاستعمارية مع السلالات الحاكمة والضعف العسكري ، وعلى رأسها المنازعات والخلافات : « ولما انتهى الحصار وانتهت المعارك في فلسطين وعدت الى الوطن ، كانت المنطقة كلها في تصوري قد أصبحت كـلا واحدا ... منطقة واحدة ، ونفس الظروف ، ونفس العوامل بل ونفس القوى المتألبة عليها جميعا ! وكان واضحا ان الاستعمار هو ابرز هذه القوى » .

وأفضت تأملات ١٩٤٨ - ١٩٤٩ الى تساؤلات ١٩٥٣ : « ذهبت الايام التي كانت فيها خطوط الاسلاك الشائكة ، التي تخطط حدود الدول ، تفصل وتعزل ... ولم يبق مفر امام كل دولة من ان تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها في المكان وترى ماذا تستطيع ان تفعل فيه وما هو مجالها الحيوي وميدان نشاطها ودورها الايجابي في هذا العالم المضطرب ... أيمن ان نتجاهل ان هناك دائرة عربية تحيط بنا ، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها ... حقيقة وفعلا وليس مجرد كلام ؟ ... أيمن ان نتجاهل ان هناك عالما اسلاميا تجمعنا واياه روابط لا تقرر بها العقيدة الدينية فحسب ، وانما

١ - الحقيقة ان مسودة هذه المنشورة وضعها محمد حسين هيكل .

٢ - وعد بلفور للصهاينة عام ١٩١٧ .

تشدها حقائق التاريخ ؟» .

وبعد قليل يقول مرة اخرى ان العاملين اللذين يجعلان من «الدائرة العربية» بدون اي شك ، اهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا» هما عاملا التاريخ والدين . ومع ان عبد الناصر لا يذكر شيئا عن المطالعات التي كونت عقليته في تلك الايام ، والتي ذكرناها ، فانه يأتي بذكر «سته ابطال يبحثون عن مؤلف» للشاعر المسرحي الايطالي بيراندلو : «لست ادري لماذا يخيل الي دائما ان في هذه المنطقة التي نعيش فيها دورا هائما على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به . ثم لست ادري لماذا يخيل الي ان هذا الدور الذي أرهقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة من كل مكان حولنا ، قد استقر به المطاف متعبا منهوك القوى على حدود بلادنا يشير اليها ان نتحرك ، وان ننهض بالدور ونرتدي ملابسه ، فان احدا غيرنا لا يستطيع القيام به . وابدأ هنا فاقول ان الدور ليس دور زعامة . انما هو دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل ، يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة في كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بها ، ويكون من شأنه تجربة لخلق قوة كبيرة في هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور ايجابي في بناء مستقبل البشر» .

ومما يسترعي الانتباه في هذه المقتطفات حقيقة ان الكاتب وضع نفسه ، بطريقة ما ، ضمن اطار النظرة المصرية للعالم الخارجي ، نحو الوسط العربي الذي هو تاريخيا وعاطفيا الاكثر قربا من مصر والاكثر ارتباطا بها من غير ان يؤدي ذلك ، على اي حال ، الى الذوبان فيه كليا . ومن الهام ان نتذكر هذا الموقف بالذات من قضية «القومية العربية» قبل صياغة التسمية ، فهذا من شأنه ان يسهل فهم التطور الذي اعقب انفصال سوريا .

نحن هنا بعيدون عن الالحاق على الوحدة، عن دعوة للاندماج القومي على غرار فخته، وهي الدعوة التي ظلت تتردد عالية طول قرن كامل في سوريا ، مركز الثقل في قلب البلاد العربية . ان قومية الجامعة الاسلامية عند جمال الدين الافغاني ، والدعوة الاصلاحية (التجديدية عند الطهطاوي ، او الدينية عند محمد عبده)، وتطوير ايدولوجية الحركة القومية المصرية (سواء رفعت اللواء الاسلامي كما عند عبدالله النديم ، او اللواء التركي كما عند مصطفى كمال ومحمد فريد ، او ادعت تفرد مصر كما عند احمد لطفي السيد ومؤيديه لاسيما سعد زغلول) ، ثم شددت على هذا التفرد بين الحربين من خلال دعوة الوفد والمفكرين ذوي الميول الليبرالية (امثال طه حسين والدكتور محمد حسين هيكل وسلامه موسى بشكل خاص) - كل هذه كانت خطوات ابقت الوعي القومي المصري بعيدا عن تيارات العروبة المجاورة ، على الرغم انه لم يكن باستطاعة اية حكومة مصرية تجاهل تلك التيارات بعد وفاة زغلول (١) .

١ - لسعد زغلول ملاحظة شهيرة تنقل عنه كثيرا وهي ان الدول العربية لن تكون اذا اتحدت اكثر من صفر. انظر صلاح عبد الصبور «انها ثورة العرب جمعا»، «روز اليوسف»، عدد ١٦٢٥ ، بتاريخ =

ويعود ذلك الى ان مدّة القومية الاسلامية كان خلال هذه الفترة قد اتسع وقوي ، ولاسيما بين «الاخوان المسلمين» والمجموعة التي نشأت حول «المنار» لرشيد رضا ، بينما كان الجناح الليبرالي للبرجوازية ينتظر الفرصة ليحقق نفوذا وتأيدا في العالم العربي . في هذا الوقت بالذات اعلن مكرم عبيد : «المصريون عرب» (١) . وقد تميزت المرحلة الاولى من العروبة في فترة ما بين الحربين ، وهي تقترب من نهايتها ، بتدابير عديدة ومنها تسوية النزاع بين العراق والعربية السعودية ومعاهدة الصداقة (١٧ ابريل ١٩٣١) ، ومعاهدة الصداقة بين العراق واليمن (١١ مايو ١٩٣١) ، والمعاهدة بين العربية السعودية واليمن (٢٠ مايو ١٩٣٤) ومعاهدة التحالف والاياء العربي بين العراق والعربية السعودية (ابريل ١٩٣٦) ، ثم انضمام اليمن اليها (٢٩ ابريل ١٩٣٧) والمعاهدة بين مصر والعربية السعودية لتصفية نزاع قديم بينهما (٤ مايو ١٩٣٦) ، والمحادثات التي جرت بين الحكومات المختلفة بشأن فلسطين (١٩٣٧ و ١٩٣٨) . ثم جاءت مرحلة ثانية كانت مقدمة للتضامن العربي عام ١٩٤٥ : اشتراك مصر والعراق وشرقي الاردن والعربية السعودية واليمن في مؤتمر الطاولة المستديرة حول فلسطين بدعوة من الحكومة البريطانية (لندن ١٩٣٩) ، وبدء الوحدة الاقتصادية في مركز التميمين للشرق الاوسط (١٩٤١) وانشاء «الاتحاد العربي» في القاهرة (٢٥ مايو ١٩٤٢) . ثم ان ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق تأييدا للمحور ، جوبهت على الفور بتصريح قال فيه ايدن : «اجد من الطبيعي ومن المناسب ان تنعزز الصلات الثقافية والاقتصادية بين الدول العربية ، وكذلك الروابط السياسية ايضا» (٢٩ مايو ١٩٤١) . وفي القاهرة قرر مصطفى النحاس ان يأخذ المبادرة . وفي ٣٠ مارس ١٩٤٣ ، أعلن امام المجلس النيابي انه سيقوم بدراسة الامكانيات المتعلقة بالوحدة العربية على مستوى الحكومات . وبين يوليو ١٩٤٣ وفبراير ١٩٤٤ قام رئيس الحكومة المصرية بمحادثات ثنائية مع الدول الست العربية الاخرى . وفي ٧ اكتوبر ١٩٤٤ نشرت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية «بروتوكول الاسكندرية» وعينت لجنة فرعية وصفت المشروع الاول للمعاهدة في ٣ مارس ١٩٤٥ . وفي ٢٢ مارس وافقت اللجنة التحضيرية على النص النهائي للاتفاق بعد تعديله لتحقيق لامركزية اوسع ، خاصة في شؤون السياسة الخارجية . (وكان ابرز ما شطبته الفقرة التي تبدأ هكذا : «لا يجوز في اي حال كانت انتهاج سياسة خارجية يمكن ان تسيء الى سياسة الجامعة او الى سياسة اية دولة عضوة

= ٣ اغسطس ١٩٥٩ . وعن نشأة القومية العربية انظر حازم نسيبة «المثل العليا للقومية العربية» ، كورنيل ١٩٥٦ ، وقابر صايغ : «الوحدة العربية» ، نيويورك ١٩٥٦ ، ومحمد عزة دروزة «الوحدة العربية» بيروت ١٩٥٧ . وبخصوص وجهة النظر المصرية انظر انيس صايغ : «الفكرة العربية في مصر» ، بيروت ١٩٥٩ .

١ - «الهلل» ، (ابريل ١٩٣٩) ، عدد خاص عن «العرب والاسلام في العصر الحديث» .

فيها ...» وهكذا تم انشاء جامعة الدول العربية (١) . وادت الهزيمة في فلسطين الى توقيع ميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية (يونيو ١٩٥٠) (٢) . وهذا التضامن التدريجي الذي اتخذ ، كما رأينا ، شكل تعاون وطيد بين الدول ، لا شكل العملية الوجدانية ، رافقه اتجاهان في ميدان الفلسفة السياسية .

في مصر منذ عهد الوفد (١٩٣٩ - ١٩٤٥) الى «فلسفة الثورة» كانت الحركة العربية تبدو كضرورة تاريخية وثقافية وكأداة للواقع السياسي والاقتصادي ، وبوجه الاجمال ، كتتمة لنمو مصر الخاص . هكذا ، على الاقل كانت وجهة نظر الدولة .

وقد كتب عبد الرحمن عزام باشا ، الامين العام الاول للجامعة العربية يقول : «في الواقع نحن في اشد الحاجة الى البلاد العربية ... وانا كمصري اقول ان مستقبلنا نحن مرتبط بحاجتنا الى البلاد العربية اكثر من حاجة البلاد العربية الى مصر ... فنحن ننتج سنويا اربعمائة الف مخلوق تلدهم مصر ، اعني ان مصر في عشر سنين تلد مثل عدد سكان العراق او سوريا ، بينما نحن نعيش في واد ضيق . وصدقوني ان كل ما تسمعون عن خرافة الاستيلاء (استصلاح) على الصحاري ستثبت الايام انه خيال . ولكن حياتنا الآتية هي ان تكون شعبا صناعيا . ولا يمكن دوام مصر المستقبلية كدولة عسكرية تدافع عن نفسها عسكريا ، ولا كدولة تستطيع ان تعول سكانها ، الا اذا تطورنا تطورا صناعيا كبيرا . هذا التطور الصناعي يستلزم ان يكون لنا ساحة حيوية؛ وهذه الساحة الحيوية هي اخواننا الذين يفهموننا ويميزوننا عن غيونا . فنحن - اقتصاديا - في حاجة الى البلاد العربية التي ثبت انها اغنى بلاد العالم في المواد الخام اللازمة لصناعاتنا المستقبلية كما انها السوق الوحيدة لحياتنا المستقبلية ... نحن لا نستطيع ان نترك سوريا تفعل ما تشاء بنفسها ، لان الاستراتيجية الطبيعية

-
- ١ - فيما يتعلق بتاريخ الجامعة انظر سلسلة من المقالات عنوانها «مفهوم التضامن العربي» في «اتحاد الشعب» (بغداد) ٢٠-٢٤ أغسطس ١٩٦٠ ، وفيها معلومات غزيرة غير موجودة في مكان آخر . وانظر بطرس بطرس غالي : «ببليوغرافيا الجامعة العربية» ، بالانكليزية ، القاهرة ١٩٥٥ .
- ٢ - توجد كتابات وفيرة حول النواحي العملية للوحدة اود ان اذكر منها : محمد عزة دروزة «حول الحركة العربية الحديثة» ، (صيدا ، ١٩٥٠) . و ا. فاصيف «معاهدات واتفاقات اخاء بين البلدان *Revue Egyptienne de Droit Internationale*» ، (القاهرة ١٩٤٩) . ومحمود كامل : «الدولة العربية الكبرى» ، (القاهرة ١٩٥٨) . و م. انيس و ه.أ. محمود : «يقظة العرب الحديثة وكفاحهم» في سعيد عاشور (الناشر) . «دراسات في المجتمع العربي» (القاهرة ، ١٩٦١) . وفتححي الطنجي «حركة الوحدة في الوطن العربي» (القاهرة ١٩٦٢) . و م.أ.ج. يحيى «الحركة العربية في النظرية والممارسة» ، بالانكليزية ، رسالة غير منشورة للوحة الدكتوراه ، (لندن ١٩٥٠) . والمجلد الموضوع بالتعاون بين عبد القادر حاتم و ي. عويس و م.م. عطا ، وجاماتي وآخرون ، وقدم له جمال عبد الناصر ، «القومية العربية والاستعمار» (القاهرة ١٩٥٦) . و«محاضر جلسات مباحثات الوحدة مارس - ابريل ١٩٦٣» في سلسلة «كتب قومية» (القاهرة ، ١٩٦٣) .

لنا تقتضي ان تعيش سوريا في ساحتنا الحيوية ...»

كذلك التفت طلعت حرب ، مؤسس «مجمع مصر» ورئيسه ، الى البلدان العربية واكتشف الشرق منذ عام ١٩٢٥ كما تدل تقاريره . وبعكس اتجاه سعد زغلول ، فقد رسم المخطط الاول لما ستكون عليه القومية العربية فيما بعد : «نحن المصريين نستمر على أداء واجبنا في خدمة الثقافة العربية المشتركة . ولعل جهود البلاد الاخرى (العربية) تنظم لتنضم الى جهودنا المتجاورة فيتكون عنها مجموع معلومات ومبادئ عرفان يتغذى بها عقل الشرق» (١) .

هكذا كانت ايضا أمنية الحركة الوطنية المتمثلة بشعاري «الجللاء» و «وحدة وادي النيل» اللذين تبناهما الوفد . اما اليسار الماركسي ، وهو المعارض مباشرة لايديولوجية «الاخوان المسلمين» واجهزتهم في الجامعات والنقابات، فقد شغل نفسه في بحث المشاكل العربية في برنامج وفي تحاليله النظرية . ثم شدد فيما بعد على وحدة نضال الشعوب العربية ضد الاستعمار والرجعية المحلية ، وقلل من أهمية الضرورة الالزامية للفصل بين الدين والسياسة (٢) .

وفي اطار اهداف الحركة العربية لتحرير الوطني وحاجاتها ، توصل جمال عبد الناصر الى فكرة الوحدة العربية عام ١٩٥٣ . ومنذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٨ عملت الحكومة العسكرية على تعزيز قاعدة حركة الوحدة العربية وتقوية الجانب العربي في اعلامها : الاتفاقية المصرية السعودية للدفاع المشترك (٢٧ اكتوبر ١٩٥٥) التي انضمت اليها اليمن (ابريل ١٩٥٦) ، ومعاهدة التضامن الجماعي بين مصر وسوريا والاردن والعربية السعودية (١٩ ديسمبر ١٩٥٧) ، والمؤتمران الثقافيان العربيان الثالث والرابع (١٩٥٧ و ١٩٥٩) والمقررات الاولى التي وضعتها اللجنة الفرعية التابعة للجنة السياسية في جامعة الدول العربية حول موضوع الوحدة الاقتصادية (اغسطس ١٩٥٦) والاتفاقية السورية الاردنية للوحدة الاقتصادية (٥ اغسطس ١٩٥٦) وتطوير مشروع الوحدة الاقتصادية العربية ، بناء على اقتراح مصر ، بعد وحدة سوريا ومصر (٣) .

وفي الناحية الاخرى من هذه الالوان الايديولوجية كانت الاحزاب السورية المتعددة ، باستثناء الحزب الشيوعي ، بالاضافة الى بعض الاحزاب اللبنانية . اما الاحزاب العراقية فقد اتخذت مواقف شبيهة بالموقف المصري . ففي دمشق وضع

١ - كلام عزام نقلا عن ساطع الحصري ، «العروبة اولا» ، ص ١٢١ . وكلام طلعت حرب عن «خطب طلعت حرب» ، مجلد ١ ، (بيروت ، ص ١٤٠) .

٢ - انظر شافعي وجبيلي : «اهدافنا» ، ومجلدات «الفجر الجديد» ١٩٤٥ - ١٩٥٦ . و«الجهامير» ١٩٤٧ - ١٩٤٨ . و«الملايين» ١٩٥١ .

٣ - نقد عنيف جدا وجهه اليسار السوري اللبناني المتطرف في مقال ليوسف خطار الحلو بعنوان «الوحدة الاقتصادية العربية في ضوء الواقع والتجربة» ، «الاخبار» ، بيروت ، (٢٧ مايو ١٩٦٢) .

حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة ميشيل عفلق واكرم حوراني النظرية التي تبناها جمال عبد الناصر تدريجيا بعد ١٩٥٦ ، ثم بشكل حاسم عام ١٩٥٨ : «الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ . . ولا يمكن لاي قطر من الاقطار العربية ان يستكمل شروط حياته منعزلا عن الاخر . . . الامة العربية وحدة ثقافية وروحية ، وجميع الفوارق القائمة بين اعضائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي . . . الوطن العربي هو الارض التي تسكنها الامة العربية ، وتمتد من الخليج العربي الى المحيط الاطلسي . والعربي هو من كانت لغته العربية يعيش على الارض العربية او يرغب بالعيش عليها ويؤمن بانتمائه للامة العربية (١) .

وفي دستور الجمهورية المصرية الموضوع في ١٦ يناير ١٩٥٦ ، اصداء لهذه الاقتراحات : «مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، والشعب المصري جزء من الامة العربية» (المادة الاولى) ؛ «الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية» (المادة الثالثة) . لكنه كان واضحا ان وجود مصر لم يكن يتوقف كلياً ولا بالضرورة على الامة العربية . وانما هي تتحالف معها على اساس وحدة الثقافة والدين واللغة والروابط التاريخية . كان الشعب المصري يريد ان يكون عربيا لكنه لم يكن على استعداد للتخلي عن شخصيته التي مضى عليها سبعون قرناً في سبيل ذلك . كيف يمكن اذن تفسير التغير الايديولوجي الذي حصل عام ١٩٥٨ ؟ هنالك ثلاث مجموعات من الحقائق جعلت ذلك ممكناً .

اول هذه المجموعات تضامن الراي العام في البلدان العربية مع مصر عند الهجوم على قناة السويس ، والاضرابات العامة في العراق والباكستان وسوريا والاردن ولبنان والسودان وليبيا وتونس ومراكش والبحرين وقطر والكويت وعدن . ثم مظاهرات الطلاب والعمال وتجنيد المتطوعين للدفاع عن القناة والتخريب الفعال لانبوب النفط على الحدود السورية العراقية وفي حمص في عملية ثارية . ان موجة التضامن التي امتدت من طنجه حتى الخليج العربي ابرزت قيادة جديدة تبين انها اكثر فعالية من قيادة الساسة التقليديين ، هي نقابات العمال العربية ، ولاسيما في صناعة النفط . ان العمل الذي رافق قضية السويس ادى الى نشأة اتحادين عماليين عربيين هما الاتحاد الدولي للنقابات العربية ، والاتحاد العربي لعمال الصناعات النفطية والكيميائية . اما الاتحاد الاول الذي اعلن في دمشق في مارس ١٩٥٦ من قبل ستة اتحادات قومية (مصر وسوريا ولبنان ولبنان الشمالي والاردن وليبيا) فقد اتخذ شكله النهائي في المؤتمر الثاني من القاهرة في ٢٧ ابريل ١٩٥٩ ، حين عين محمد اسعد راجح ، من الاتحاد المصري لعمال الصناعات النفطية والكيميائية - مثل انور سلامة الذي صار فيما بعد وزيرا للعمل - في منصب رئيسي هو منصب الامين العام ، بينما عين منصور عبد المنعم ، الليبي ، مراقبا اداريا . ثم تأسست ثلاثة

اتحادات جديدة ايضا هي اتحادات النقابات العمالية في العراق وفي عدن وفي
السودان حيث سجن رئيسها الشافعي احمد الشيخ واكثرية الهيئة القيادية من قبل
حكومة ابراهيم عبود عام ١٩٥٩ . لكن الاردن كان متغيبا في هذه المناسبة . وهنا
اعلن اتحاد العمال المراكشي انه سيحافظ على علاقات جيدة مع الاتحاد الدولي
لنقابات العمال العربية بينما بقي اتحاد العمال التونسيين على الحياد . اما حركة
العمال الجزائرية فقد كانت بالطبع مضطرة لانتظار قيام الدولة الجزائرية المستقلة
قبل ان تعتمد سياسة ما . وتاريخ قيام الاتحاد العربي لعمال الصناعات النفطية
والكيميائية ذو دلالة هامة جدا . فقد كان مؤتمر المنظمات الدولية السابق في
الولايات المتحدة هو الذي دعا الى فكرة الاتحاد الدولي لعمال النفط ، وقد عقد
مؤتمره التنظيمي في باريس عام ١٩٥٤ . وكان انور سلامة عضوا في مجلس القيادة
قبل انتخابه نائبا ثانيا للرئيس في المؤتمر الثاني في روما في يوليو ١٩٥٧ . وعندما
قرر الاتحاد الدولي لعمال النفط ان ينشئ له مركزا في الشرق الاوسط في
القاهرة ، انسحبت النقابات العربية على الفور واسست اتحادها الخاص ، اي
الاتحاد العربي لعمال الصناعات النفطية والكيميائية في القاهرة في ٢٧ ديسمبر عام
١٩٥٨ (١) ثم تطرق البحث الى فكرة انشاء اتحاد ثالث اثناء النزاع المصري الاميركي
بشأن حق المرور في القناة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، هو اتحاد نقابات عمال الموانئ العرب .
كانت نقطة الانطلاق لا تزال الصراع القومي ضد الامبريالية ، وكان مركزها في
مصر التي ركز الغرب جهوده كلها ضدها . وعلى كل حال وبرغم التعميمات الحكومية
فان الاتحادات العمالية كانت تتعاون مع الاتحاد العالمي للنقابات اكثر مما تتعاون مع
الاتحاد الدولي للنقابات الحرة ، لاسيما حول القضية الجزائرية (٢) وأبدت هذه
الحركة قوة حتى ان الملك حسين ، عاهل الاردن ، كان مضطرا لوضع فرقته العربية
ذات التدريب البريطاني تحت امرة قيادة عربية موحدة يرأسها مصري قدير بدرجة
استثنائية هو اللواء محمد حافظ اسماعيل ، مستبدلا به غلوب باشا الذي عاد الى
كتابة مذكراته . وبسبب الهجوم على قناة السويس وضع الغرب قوة كبيرة وفاعلة،
تحت تصرف الرئيس عبد الناصر ليتصرف بها باسم التضامن العربي . وبدلا من
تحطيم الحكومة المصرية العسكرية ، فان غزو قناة السويس وطّدها بصفتها قائدة

١ - بيلنج ، مرجع سابق ، ص ١٣-٢١ و ٩٩-١١٢ . وج . لنشوفسكي «النقط والدولة في
الشرق الاوسط» ، نيويورك ١٩٦٠ ، ص ٢٨١-٢٩٣ و ٣١٩-٣٥٠ . كذلك و.أ. ليتمان «من نبط الشرق
الاوسط» ، كورنيل ، ١٩٦١ .

٢ - يلحظ بيلنج في المصدر السابق ان العلاقات بين الحركة النقابية العربية والاتحاد العالمي
لنقابات تحسنت بينما اتسعت شقة الخلاف مع الاتحاد الدولي للنقابات الحرة . وينقل عن فتحي كامل:
«ان رفاقنا الشرقيين يؤيدوننا كل التأييد في اهدافنا ...» ص ٨١-٨٢ و ١٢٤ .

بلا منازع للحركة العربية القومية (١) .

وهناك أيضا سلسلتان اخريان من الاحداث اسرعتا بالعملية .

وقد بحثنا من قبل الدوافع والعوامل التي أدت الى توحيد سوريا ومصر فسي الجمهورية العربية المتحدة . وكانت القوة المحركة من الجانب السوري هي حزب البعث العربي حقا . واستجابة لدعوات متزايدة القوة ، لم يكن باستطاعة الرئيس جمال عبد الناصر ان يتجنب قبول مبادئها ، من حيث جوهرها على الاقل . وبالنسبة له ، وللراي العام المصري ، كان ذلك يمثل تصلبا جديدا للعروبة التي كانت بمثابة اطار عام ثم تحولت الى عامل جوهري حدد طابع الحكومة والمجتمع بصورة عامة والالتزامات الملقاة عليهما معا .

وهناك سلسلة ثالثة من التأثيرات نشأت من الدعم التدريجي للقطاعين العظميين اللذين تقاسما السلطة الاقتصادية وتعاوننا على مستوى قاعدة القوة السياسية المصرية بعد غزو قناة السويس ، وهما رأسمالية الدولة بإدارة الجيش ، والبرجوازية الصناعية والمالية الكبيرة ، ولاسيما شبكة مجمع مصر . ان الصعوبات التي واجهت التوسع القصير المدى للسوق المحلية ، بدون الاجراءات الفعالة، اجبرت هذا الائتلاف على التطلع الى اسواق خارجية . وكانت «الدائرة الاقرب» او الشرق العربي ، فيما يبدو ، هي المنفذ المطلوب .

وكان اعلان الجمهورية العربية المتحدة في اول فبراير ١٩٥٨ ، من قبل الرئيسين جمال عبد الناصر وشكري القوتلي من شرفة قصر عابدين القديم بداية المرحلة الثانية من تطور عقيدة القومية العربية وممارستها .

بعد حرب السويس ، وبالاخص بعد الوحدة السورية المصرية ، اخذت القومية العربية تبدو في راي القادة العسكريين اضمن سبيل لتحقيق التلاحم بين الدوائر الثلاث : العربية والافريقية والاسلامية . وانطلاقا من نموذج اقوى دولة عربية موحدة ، استطاع نجم عبد الناصر ان يلمع في العالم الاسلامي ، وأن يجد آذانا صاغية في الدول الجديدة في افريقيا السوداء بالاضافة الى بقية بلدان العالم العربي . والحقيقة ان عبد الناصر كان ، وهو في ذروة قوته وشهرته ، يدرك بدقة ووضوح ، ان الراي العام المصري متردد في السير قلبا وقالبا في هذا الاتجاه . من المؤكد ان هذا الراي العام كان يحس بوزن مصر في المجال العربي ، كما كان ينظر الى جيرانه بعطف اصيل مصحوب في الوقت نفسه بجهل رهيب الى حد ما بالمشاكل

١ - ان القومية العربية هي في راي كينغسلي مارتن «اكثر شيئا بالدعوة للوحدة الالمانية في القرن التاسع عشر حين كانت الشعوب الناطقة باللغة الالمانية منزعجة من مطامح بروسيا ومنجذبة بها في وقت واحد ... ويمكن القول ان بروسيا والنمسا كانت بالنسبة لاعضاء الاتحاد الالمني في نفس الموقف الذي نجد فيه مصر والعراق اليوم بالنسبة لبقية اعضاء الجامعة العربية» . «القومية العربية» في «نيو ستيتسمان» ، عدد ١٦١٥ ، ٢٢ فبراير ١٩٦٢ .

الخاصة ، و ببعض الانعزالية التي كانت هي ذاتها نتيجة لتاريخ مصر الطويل كوحدة مميزة (١) .

كان عبد الناصر ، كيفما تلفت ، يرى القليل جدا من جذور العروبة العميقة في الشعور القومي في مصر التي كانت ، بكل موضوعية وفي كل حال ، نتيجة للموقع الجغرافي والثقافة وللوزن السياسي الاقتصادي ، مركز العالم العربي حقا . ومن المؤكد أنه كان من الممكن الاعتماد على نصوص منظري القومية العربية من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين . وهكذا فان مجموعة من الكتاب المصريين الشباب الموهوبين في «روز اليوسف» و«صباح الخير» ، متأثرين بصورة ملحوظة بإحسان عبد القدوس وأحمد بهاء الدين وفتحي غانم وصلاح عبد الصبور ورجاء النقاش ، بالإضافة الى مجموعة أكثر تنوعا من محوري «الجمهورية» أيضا ، كمحمد عودة وعميد الإمام ، بدأوا بدراسة الكتابات العربية التي كانت حتى ذلك الوقت معروفة في مصر بدرجة محدودة فقط . وأخذ ساطع الحصري ، عميد معهد الدراسات العربية العليا في القاهرة ينشر آراءه بين فئات واسعة من المثقفين . ثم ان آخرين أيضا ، أقل شهرة ، كرسوا انفسهم لدراسات متخصصة . ذلك كان شأن رثيف خوري ونقولا زيادة وشكيب ارسلان ويوسف هيكل ونبيه فارس وعبد الله العلايلي وعبد الرحمن شهنادر وحازم نسيبه وقسطنطين زريق . ومن أسرة مجلة «الآداب» البروتية ، ينبغي ذكر سعدون حمادي وفريد أبو عيطه وعبد الله عبد الدايم (٢) . ووضعت دراسات تحليلية لسياسات الدول الكبرى لاسيما بريطانيا ، بالنسبة للقضايا العربية ، ولثورة فيصل العربية الاولى مقرونة بالعمل الذي قام به الكولونيل ت.إ. لورنس خلال الحرب العالمية الاولى . يضاف الى هذا ان تكوين الجامعة العربية وتاريخها ،

١ - لإحسان عبد القدوس افتتاحية توضح ذلك ايضا جيدا ، جاء فيها : «اتجه انتباهنا (قبل ١٩٥٢) كله الى المشاكل الداخلية : فساد الحكم ، جلاء الإنكليز ، تعبئة الرأي العام حول الثورة ، الخ ... ليست القضية العربية قضية تخصص ، وانما قضية معرفة الى اي حد من الممكن إثارة اهتمام القارئ . فالقارئ العادي ، في الواقع ، يستطيع الاحتفاظ بكل حماسه وفهمه لمجموع المشاكل العربية ككل لا يتجزأ ، يحركه شريان علم واحد . ولكن من الصعب عليه ان يهتم بالتفاصيل الخاصة بكل مشكلة لوحدها ... والكفاح من اجل تحديد المصير يجب ان يبقى دائما في اطار شعب المنطقة نفسها . كل ما يستطيع الرأي العام العربي (المصري) ان يفعله هو حماية المنطقة ضد الاعتداءات الاجنبية ومحاولات المستعمرين في الداخل ...» «نحن والقضايا العربية» في «روز اليوسف» عدد ١٦٢٠ ، ٧ سبتمبر ١٩٥٩ .

٢ - بخصوص التطور النظري خلال فترة ١٩٥٦ - ٥٨ انظر ن. وضوان : (القومية العربية تبحث من ايدولوجية) في و.ز. لكير ، جامع *the Middle East* ، مصدر مذكور سابقا ، ص ١٤٥ - ٦٥ ، و ت.ج. له فاسيك : «دراسات في الادب العربي القومي الحديث» وهي رسالة غير منشورة للدرجة الدكتوراه (لندن ١٩٦٠) ص ٢٤٦ - ٣١٢ .

وخبرات الدول العربية في افريقيا الشمالية ، وعلاقات مصر بالعالم منذ عهد جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ، والمحاولات التي قامت بها حركات متعددة باتجاه العروبة ، كل ذلك كان بين القضايا التي شغلت المنظرين القوميين الشباب في القاهرة الى ابعد حد ، بينما كان زملاؤهم الماركسيين يحصرون انفسهم بالدرجة الاولى بتأثيرات الحياد الايجابي على تطور المجتمع المصري . وفي عام ١٩٥٦ وطد المنظرون القوميون علاقاتهم بحزب البعث . وكان لافكار الفيلسوف ميشال عفلق وآراء كلوفيس مقصود تأثير عميق في هذه الاوساط بفضل قدرتهما المغرية على الاقناع ، وتسليحهما بالفلسفة النظرية في النقاش والجدل (١) .

ان الفكرة الاساسية تضمنتها الاتفاقات العربية الثقافية ١٩٥٧ - ١٩٥٨ وهي : «بناء جيل عربي واع ومتفتح ، مؤمن بالله ، مخلص للوطن العربي ، مدرك لمهمته القومية والانسانية ، يؤمن بنفسه وبأتمته ، ويضع نصب عينيه مثالا عليا لسلوكه الشخصي والاجتماعي ، يملك التصميم على النضال المشترك ، ووسائل القوة والعمل الايجابي ، ويتسلح بالعلم والعزم ، ليعزز مكانة الامة العربية المجيدة ، ويمكنها من ان تنال حقها في الحرية والطمأنينة والحياة الكريمة» (٢) .

والى جانب ذلك كانت تظهر في داخل المعسكر الرسمي بالذات فوارق خفية دقيقة بين القوميين في مصر وسوريا لان المصريين ، وان كانوا شديدي الحماس (مبدئيا او تكتيكيا) ، لم يستطيعوا ان ينسوا سبعة آلاف سنة من تاريخهم القومي المستقل . كانت القضية بالنسبة لهم دمج هذا الكيان الضخم بالدائرة العربية جنبا الى جنب، مع القوى المتجهة الى الخارج من ذوي النزعة القومية العربية من السوريين والفلسطينيين المتطلعين الى مركزية جاذبة ، وفي ميدان واسع وغني جدا بالفروقات المحلية ذات الطابع التاريخي . اما بالنسبة للمجموعة العسكرية السورية ، من ناحية اخرى ، فان القومية العربية كانت دائما الوسيلة الوحيدة للاستمرار كوحدة قومية مستقلة . كان ضعف التماسك الداخلي وشبح الامبريالية، وتعدد الاقليات العنصرية والدينية يزعزع باستمرار أسس اي وجود قومي في «سوريا الكبرى» التي كان العراق يعتبرها «الهلل الخصب» (٣) .

-
- ١ - انظر ميشال عفلق في مؤلفه «معركة المصير الواحد» ، (بيروت ١٩٥٨) . اما كلوفيس مقصود فله بالاضافة الى كتاباته المبدئية كتابات ممتعة في الفترة الاخيرة، لاسيما في «الاهرام» و«روز اليوسف» .
 - ٢ - نوتش هذا الموضوع في المادة الاولى من اتفاقية الوحدة الثقافية العربية بين مصر وسوريا والاردن (١٩٥٧) ، وفي ميثاق الوحدة الثقافية العربية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق (١٩٥٨)، ثم تكرر ذلك في المؤتمر الثقافي العربي الرابع (١٩٥٩) .
 - ٣ - «ان الوحدة العربية هي قبل كل شيء قضية سوريا في الآونة الحاضرة . اما في الغد ، فقد تصبح قضية شبه الجزيرة العربية . هنالك يقوم الوضع ذاته : شعور عربي لا بديل له في القومية الاقليمية مما أدى بالتالي الى وجود الهيئات السياسية المصطنعة بكل ما للعبارة من معنى» (الاستاذ =

وخلال عام ١٩٥٨ جهد الرئيس جمال عبد الناصر بدون انقطاع في اقامة الصلات بين مصر والدائرة العربية . وكان عليه ان يقنع الرأي العام المصري ويزيل اي لبس او غموض : «لقد حاول الاستعمار ، بكل وسيلة من الوسائل ، ان يفرق بين قلوب العرب ، وان يقسمهم الى بلاد واقطار ، وشيع واحزاب ، وان يثير بينهم الاحقاد والضغائن . وفي الوقت نفسه حاول الاستعمار ان يقضي على القومية العربية ليقيم في هذه المنطقة من العالم القومية الصهيونية» (٩ مارس ١٩٥٨) .

«وقالوا انها حركة مصطنعة ، ولم تكن ابدا حركة مصطنعة . فما خلق من يستطيع ان يصطنع مثل هذه الحركة بين ارجاء العالم العربي . ولكنها حركة قديمة راسخة في القلوب ، راسخة الجذور في رجال البلاد العربية ، وفي حياة البلاد العربية . ولهذا فقد تشبع بها كل فرد من ابناء القومية العربية . وحينما قامت ثورة العراق ، انتصرت القومية العربية في العراق . . . ان قوتنا تنبع من التضامن الذي يتمثل في القومية العربية . ان القومية العربية هي السلاح القوي الذي افتقدناه مدة طويلة ، وشعرنا به الان ، وأحسننا به» (٣ سبتمبر) .

«ان القومية العربية كما نادينا بها عام ١٩٥٢ هي ان يتحرر الوطن العربي ، ويرفع من اكتافه ذل الاحتلال ، وذل الاستعمار . هي ان يقاتل الوطن العربي ليتقدم ويرفع مستواه الاجتماعي . هي ان يقاتل الوطن العربي ليحقق لنفسه النهضة التي حرم منها والتي سبقتنا اليها بلاد اخرى في جميع انحاء العالم . . . انا نعني بالقومية العربية ان نكون مستقلين وان يكون هذا الاستقلال نابعا من ضمير ابنائنا . لا نكون ذنبا لبلد ، او ذنبا للاستعمار ، او نكون داخل مناطق النفوذ . هذه هي القومية العربية . القومية العربية وحدة . القومية العربية اتحاد . القومية العربية تضامن . ولكن يجب ان يكون كل ذلك مبنيا على الحق ومبنيا على مصلحة العرب ، لا على مصلحة الاستعمار ، ولا على مصلحة مناطق النفوذ . . . هذا هو الذي دعانا لنعلن من اول يوم من ايام هذه الثورة ، اننا نرى في القومية العربية الامان الوحيد لكل بلد عربي . . . ونادينا من اول يوم من ايام هذه الثورة ان الدفاع عن الامة العربية يجب ان ينبثق من بين ارجاء هذه الامة لا من الاحلاف التي تسيطر عليها دولة كبرى . . .» (١٣ نوفمبر) .

«كانت سنة ١٩٥٧ سنة حاسمة بالنسبة للقومية العربية . . . ان القومية العربية ليست حكمة تقال ، وليست شعارا ينادى به ، ولكنها هدف كبير ، ومثل اعلى .

= البرت حوراني في «الشرق الاوسط» St. Antony's Papers, Middle Eastern Affairs

عدد ١ ، اوكسفورد ، ١٩٥٨ ، ص ٣٧ . وانظر ايضا س. ارنست دون «نشوء العروبة في سوريا» في The Middle East Journal ، مجلد ١٦ ، عدد ٢ ، ١٩٦٢ ، ص ١٤٥-١٦٨ . وانظر البحث الرائع الحاسم الذي وضعه الاستاذ البرت حوراني في مؤلفه «الفكر العربي في عصر النهضة» ١٧٨٩ - ١٩٣٩ ، (اوكسفورد ١٩٦٢ ، ص ٢٦٠ - ٣٢٢) .

اننا اليوم ، ونحن نشعر بالحرية ، ونشعر بالعزة ، ونشعر بالاستقلال ، يشعر بها ايضا اخوة لكم في كل بلد عربي وفي كل وطن عربي . اننا اليوم نشعر بأن لنا حقا ان نعيش بين أرجاء هذا الوطن ، فلا حياة مع الاستعمار ولا حياة مع الذل ، ولا حياة مع السيطرة ، ولا حياة مع الاحتلال . انكم ايها الاخوة في بود سعيد ، ضربتم المثل الاعلى في سبيل الدفاع عن الحرية ، وفي سبيل الدفاع عن الاستقلال ضد الدول الكبرى ، وضد الاساطيل وانتصرتم . اننا خلقنا لكي نحيا بين أرجاء وطننا ونحن نتمتع بالحرية الحقيقية ، او نموت ولا نعيش ، فلا خير في ان نعيش اذلاء ، ولا خير في ان نعيش عبيدا . هذه هي، ايها الاخوة ، المبادئ التي حاربنا بها ، وهذه ايها الاخوة الاهداف التي حاربنا من اجلها : حرية حقيقية ، واستقلال حقيقي ، قوة حقيقية تنبع من ضميرنا ، وتنبع من انفسنا ، ومن اجل مصلحتنا . وفي نفس الوقت قومية عربية ، وتضامن عربي ، واخوة عربية ، ووحدة عربية ...» (٢٣) ديسمبر .

«المؤكد اننا لا نستطيع بتاتا ان نعزل انفسنا عن اية ازمة تقع في منطقتنا . كذلك لا يمكن لنا اطلاقا ان نتردد في اعلان تأييدنا بكل الوسائل لاي انتفاضة للحرية من حولنا ، ولكن ذلك لم يكن ابدا من اننا كنا ، ولا نزال ، نرغب مخلصين . في استقرار كامل يسود المنطقة ، حتى نستطيع ان نتفرغ بجهدنا كاملا مكرسا للبناء الداخلي ورفع مستوى المعيشة . وتؤكد الدلائل ان الاستعمار لا يريد ذلك . ولهذا فانه لا يكل ابدا عن محاولات تهديد الاستقرار في المنطقة واصطناع الازمات واختلاق المشاكل ...» (حديث في ٢٨ سبتمبر الى ر.ك. كارانجيا) (١) .

وفي عام ١٩٥٨ عززت الوحدة العضوية بين مصر وسوريا . ثم تكررت القضايا ذاتها عام ١٩٥٩ ، لكن التأكيد كان على التطور الاقتصادي والاجتماعي الموازي للتغيرات التي حدثت في البناء التحتي . وقد اوضح الرئيس جمال عبد الناصر هذه النقطة في خطابه في الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٠ اذ قال : «ان وطننا ، الجمهورية العربية المتحدة ، يعيش الان ثلاث ثورات في وقت معا : ثورة سياسية عبرت عن نفسها بمقاومة الاستعمار في جميع مراحله ... وثورة اجتماعية عبرت عن نفسها بمقاومة الاقطاع والاحتكار وبالعامل المتفاني من اجل زيادة الانتاج ، رفعا لمستوى المعيشة وتمكينا لتكافؤ الفرص بين المواطنين وتحقيقا للعدل الاجتماعي ... ثم ثورة عربية عبرت عن نفسها بمقاومة الفرقة المصطنعة والحواجز المادية والمعنوية التي وضعها الذين ارادوا ان يحكموا وطننا بالفكرة الميكافلية المشهورة : فرق تسد . واننا لنعلن اننا نؤمن بأمة عربية واحدة . لقد كانت للامة العربية دائما وحدة اللغة ، ووحدة اللغة هي وحدة الفكر ، وكانت للامة العربية دائما وحدة التاريخ ، ووحدة التاريخ هي وحدة الضمير . ولسنا نرى اساسا

قوميا أمكن من هذا الأساس ولا أثبت ؛ وليس مجرد صدفة ان جميع الدول العربية التي حصلت على استقلالها لم تلبث ان نصت في دساتيرها بعد الاستقلال ، على ان شعوبها انما هي جزء من الامة العربية . كذلك ليس مجرد عاطفة ان الشعوب العربية تؤمن مخلصه بأن كل عدوان على شعب منها هو عدوان عليها كلها . . . على اننا نقول امامكم ايضا ، اننا تؤمن بان التطور الواعي القائم على الدعوة السلمية والمستند الى ضرب المثل عن طريق العمل الايجابي الخلاق هو طريقنا الى هذه الوحدة التي تؤمن بها . . . » (١)

وبينما كانت السروية امرا مفروغا منه في الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة (سوريا) ، فانه لذو دلالة ان نلاحظ الجهود التي بذلتها الحكومة لحشد المثقفين المصريين حول مبدأ القومية العربية . وفي التحليل النهائي كانت القضية هي قضية اقناع الرأي العام المصري بطابع مصر العربي في الأساس . وقبل ذلك ، في عام ١٩٥٦ ، كان احمد بهاء الدين قد وجد في انتاج المؤرخ المصري الاثري محمود كمال ، امين المتحف المصري في القاهرة ، عن «آثار حضارة الفراعنة في مصر اليوم» مؤلفا مزعجا يهدد بتوفير اساس علمي لاولئك الذين يعارضون تذويب الشخصية المصرية في العروبة (٢) . وفي ٢٣ فبراير ١٩٦٠ اختفى اسم «مصر» نفسه عن طوابع البريد . وقرر المجلس الاعلى للجامعات ادخال موضوع جديد الزامي هو «المجتمع العربي» في جميع الفروع ، ابتداء من ٢٧ فبراير (٣) . وبأشرت وزارة الثقافة مشروعا لبرنامج ممتع جدا لاعادة نشر المؤلفات الرئيسية في الادب والفكر العربيين عبر الاجيال ، او لجعلها اوسع انتشارا . وعين مصطفى السحرني ، مؤلف اول كتاب مصري عن الايديولوجية العربية الجديدة (٤) مديرا للمشروع ١٩٦١ ، وضاعف الاساتذة جهودهم ، ونشط وضع الدراسات الجماعية والبيانات والابحاث عن «القومية العربية» وعن «المجتمع العربي» . وكان بعضها لا يخلو من فائدة خاصة في الميادين التاريخية والدينية والادبية (٥) . والى جانب ذلك عمدت الهيئات السياسية والثقافية الى رد اعتبار الشخصيات العظيمة في الحركة الوطنية ، ولاسيما عمر

١ - «الاهرام» ، ٢٨ سبتمبر ١٩٦٠ . وعلى كل حال فان رئيس الجمهورية العربية المتحدة لم يفل آية فرصة ليخطب في الجماهير بتلك اللهجة العامية المصرية وهي ابعد وقعا واعمق تأثيرا من اللفة المكتوبة .

٢ - محمود كمال «آثار حضارة الفراعنة في مصر اليوم» ، (القاهرة ، ١٩٥٦) .

٣ - الدكتور علي احمد عيسى: «مادة جديدة تدخل رؤوس الشعب» في الاهرام ٢٤ اغسطس ١٩٦٠ .

٤ - نحو ايديولوجية عربية جديدة (القاهرة ، ١٩٥٧) .

٥ - نذكر منها دراستين احدهما نشرها أ.ف. عاشور: «دراسات في المجتمع العربي» وقد سبق ذكره . وثانيهما وضعها ب. بطرس غالي و م. ك. اسماعيل و م.م. عودة عن «المجتمع العربي» (القاهرة، ١٩٦٠) . وهناك ايضا مؤلفات علي الخربوطلي ، ومحمد عبد الله العربي، ومحمد م. عطا وغيرهم . =

مكرم في صراعه مع نابليون ومحمد علي ، والطهطاوي ، وعرابي ورفاقه ، ومحمد عبده وعبد الله النديم ومصطفى كامل ، ومحمد فريد . كما أن برامج المدارس الابتدائية والثانوية قامت بوحى من محمد سعيد العريان وخبرائه بمهمة مماثلة بالنسبة لمصر في الفترة السابقة للإسلام ، متجاهلة كليا ستة قرون من العهد القبطي (١) ومتناولة بلباقة تاريخ مصر في عهد الفراعنة (٢) وبالطريقة ذاتها أزيلت من الوجود فترة ١٩١٩ - ١٩٥٢ وهي الفترة التي تميزت بالاتجاه الليبرالي الانساني في حزب الوفد (٣) . وكان مؤتمر المهاجرين العرب ، خاصة أولئك الذين هاجروا الى اميركا اللاتينية ، المنعقد في القاهرة في يوليو ١٩٦٠ ، مقدمة لاحداث مواطنة عربية خاصة بهم (٤) .

وسرعان ما اندمج تيار القومية العربية المصرية بالتيار الاسلامي . وفي الواقع ان الجهود التاريخية السياسية ذات الميل القومي اثارت تجاوبا ضئيلا بين المثقفين (٥) . بينما ظل جمهور الشعب، مشغولا بقضايا الدائمة التي لم تباشر معالجتها الا قبل

= ثم مؤلف عبد الله الريماوي الاردني وقد نشر في القاهرة (١٩٦١ - ١٩٦٢) . وهناك ايضا تحقيق طريف قام به احمد ي. عوني استاذ امراض الدم في جامعة عين شمس ، مبتدئا بدم اهل النوبة ، («يثبت ان العرب ينتمون الى اصل مشترك ويكونون شعبا واحدا منتشرا في الشرق الاوسط» . («الاهرام» ، ٣٠ ابريل ١٩٦٠) .

١ - وهو المعروف في الغرب بالعهد الروماني . والمسيحية القبطية (وقبط كلمة مشتقة من ايجبثيوس اليونانية التي تعني مصر) قائمة على تعاليم القديس مرقس ، برئاسة بطريرك (البابا الان) الاسكندرية الذي اتسعت صلاحياته لتشمل منابع النيل والحبشة . وكانت الكنيسة القبطية قومية متشددة عبر تاريخها ، وقد رفضت بالتتابع سيادة روما وبيزنطية وفتحت مصر امام الجيش العربي بقيادة عمرو ابن العاص عام ٦٤١ . وفي مصر الان ٤ او ٥ ملايين قبطي من اصل ٣٠ مليون مصري .

٢ - بالنسبة للتخريب الذي احدثته هذه الجماعة انظر حسني لبيب «واقع التعليم في مصر» في «الاخبار» البيروتية ، ٢٤ سبتمبر و١٢ اكتوبر ١٩٦١ .

٣ - «امس كانت الذكرى الرابعة والعشرون لوفاة سعد زغلول» . هذا كل ما ذكره «الاهرام» في ٢٤ اغسطس ١٩٦١ ، في الصفحة ١٢ في العمود المخصص للاخبار التافهة . كذلك ذكرت «الاهرام» في ١٠ مارس ١٩٦٢ : «امس مرت ٤٣ سنة على ثورة ١٩١٩» .

٤ - «الاهرام» ، ٢٩ يوليو و٥ اغسطس ١٩٦٠ .

٥ - يلاحظ فاروق خورشيد الناقد الشاب والداعية المتحمس للقومية العربية الاسلامية : « ان الحقل العربي في دراستنا ما زال مهملًا ... نريد ان نعرف اذا كنا نملك ما اصطلح على تسميته بالتراث القومي ، اذا كان ادبنا وثقافتنا تشكل وحدة ثقافية تستطيع دعم تأكيدنا الحيوي اليوم ، تأكيدنا المتعلق بالوجود العربي والقومية العربية» («الثورة الفكرية» الاهرام (١٤ يوليو ١٩٦١) . ويحاول الوزير حسن عباس زكي ان يصل الى ذلك في «مقومات البقاء في المجتمع العربي» في «الاهرام» (٥ يناير ١٩٦٠) .

وقت قصير . ويقابل ذلك ان العامل الثقافي ، او العامل الديني بصورة خاصة ، كان لا يزال قويا في مصر ، وبالتالي قادرا على توفير اساس نظري وعاطفي للقومية العربية . يضاف الى ذلك كما قلنا ، ان الاتجاه الاسلامي او الاسلامي الوجداني بالذات اتخذ صفة قانون رسوخ رسوخا شديدا في البلاد برغم تصفية « الاخوان المسلمين » .

وقد قال الشيخ حسن الباقوري وهو زعيم سابق للاخوان المسلمين ووزير الاوقاف آنذاك في شرح له : « اذا قلنا ان العرب هم خير امة اخرجت للناس ، فلان تلك حقيقة جاءت في القرآن ، وواقع تؤكد آياته » (١) .

وفي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ عادت جمعية الاخوان المسلمين الى الوجود بصورة حذرة، بعد ان تفكك جهازها ، واغتيل زعماءها ورجالها او عذبوا ، والتحق بقية اعضائها بصورة فردية بالاتحاد القومي . الا ان عددا من المنظرين اجتمعوا في مؤسسة للنشر تدعى « دار العروبة » التي اخذت تنشر مؤلفات سيد قطب ومحمد الفزالي ، وقانون الجرائم الاسلامي لعبد القادر عوده ، احدي اقوى الشخصيات في جمعية الاخوان المسلمين ، وقد اعدم شنقا عام ١٩٥٤ . وتدفقت منشورات عديدة لاسيما في ميادين الفلسفة والتاريخ والفقه والسياسة والادب ، لاهياء مواضيع التجدد الاسلامي ، متخذة اتجاهها عنيفا اذبه باتجاه جمال الدين الافغاني لا باتجاه حسن البناء . ثم هناك ايضا محمد البهائي واحمد حسن الزيات في جامعة الازهر ، واسماعيل ادهم ومصطفى السباعي (مندوب الاخوان المسلمين في دمشق) ومحمد يوسف موسى والفيلسوف الجزائري مالك بن نبي في ميادين الفلسفة والشرع ، ورسائل عديدة ، وفيض من النشرات ، وكتب كثيرة من وحي الايديولوجية الاسلامية السياسية المتجددة . كما ان عباس العقاد وزرع وقته بين فرع مؤسسة فرانكلين الاميركية للنشر والاطراف الاسلامية . والمراقبة الدقيقة للاعلانات المنشورة كل صباح في الصحف تعطي تقديرا تقريبا يزيد عن ثلث مجموع الكتب المصرية المنشورة في السنوات الاخيرة حول الموضوعات الاسلامية .

ولا بد في كل حال من التنويه بعدة مؤلفات قيمة لما ادته في مجال تطوير بحث الثقافة العربية الادبية والرياضية والعلمية ، وفي مجال التقليد الديني الحي بدءا بالمعتزلة (٢) وقد ذكرنا من قبل الدور الخطير الذي لعبته الدوائر المختلفة في وزارة الثقافة . وقام الفيلسوف عبد الرحمن البدوي بدور هام في هذا المجال . كما ان كل دار نشر خصصت قسما بارزا من نشاطاتها لتطوير هذا الاحياء .

١ - «عروبة ودين» ، ص ٦٣ ، (القاهرة ، ١٩٥٩) . وفي عام ١٩٥٩ اُقيل الباقوري من منصبه لتورطه في فضيحة . واصبح فيما بعد ناظر الازهر .

٢ - وهم اصحاب اول اتجاه عقلاني ناقد في الفلسفة الاسلامية كان له تأثيرات بعيدة على الفكر العربي والمصري المعاصر .

ومع ذلك فان الاتجاه الاساسي لم يعجز عن اثارة حملة مقلقة من التمييز ضد الاقباط ولاسيما بالنسبة للوظائف العامة ، وحتى دخول الشركات الخاصة ايضا . والمدارس الرسمية التي كادت تصبح علمانية في ظل الوفد ، عادت فكسبت صفة دينية عميقة . وانتشرت العدوى ، وفي عام ١٩٥٨ لم يكن ظهور النشرة الاسبوعية المستقلة «وطني» التي تحررها شخصيات بارزة من طبقة الاقباط الوسطى ومثقفهم ، هو العلاج الذي كان يتطلع اليه الكثيرون .

وفي مناسبات عديدة اعلنت الحكومة عن عزمها بأن لا تنزلق في تيار التعصب الاسلامي الذي تمكن الوفد من وقف مدته اثناء فترة ما بين الحربين العالميتين . تلك كانت خلاصة خطاب جمال عبد الناصر في لاهور : «ان اجتماعنا يحيي الاسلام بالعمل والعلم والتحرر والتعاون البعيد عن الظلام والتعصب» (١) .

وهاجم الصحفي فتحي غانم الدعاية الامبريالية التي زعمت «بأن العامل الرئيسي للتضامن العربي هو الدين» ، هادفة من وراء ذلك كما قال «الى عزل العرب المسيحيين والجماعات العربية غير المسلمة ، بشكل عام ، عن العرب المسلمين وتحويل العرب عن التفكير في رفع مستوى معيشتهم عن طريق الاشتراكية ، عدوة الاقطاع والراسمالية الاحتكارية ... لا يمكننا ان نظهر الجانب الديني للتضامن العربي ونهمل الجانبين الاقتصادي والاجتماعي» . واستخف الشاعر صلاح عبد الصبور بهذه النظرة الى الامور : «جميع الثورات العربية السابقة كانت تفكر في الجانب الوطني فحسب ، كانت تفكر في الاستقلال او الوحدة او طرد الاستعمار او القضاء على الخونة ... ولكنها لم تكن تفكر في اقتصاد العرب وثروات العرب ورفاهية العرب . وكان هذا سببا رئيسيا من اسباب عدم استمرارها» . نحن هنا بعيدون جدا عن الفموض القومي الصوفي او حتى عن التحليل الموزون عند كلوفيس مقصود : «العربي هو من ينتمي مصيره بحكم الواقع او الارادة الى الوطن العربي ككل» (٢) .

هكذا يمكن القول ان نوعية القوى السياسية والاقتصادية المتصارعة (نتيجة ازدياد البطالة امام تزايد السكان المتسارع) ، وايدولوجية معظم الضباط المتأثرة بالاسلام ، وعزم السلطة على رفض الليبرالية والماركسية في آن واحد ، كل ذلك حثم الرجوع الى الجذور الدينية التي كان جمال عبد الناصر رائدها . هكذا ، بشكل ما ، كان اللون المصري للقومية العربية : القاهرة مقر الحكومة المركزية للجمهورية

١ - خطاب جمال عبد الناصر في جمعية حماية الاسلام في لاهور ، في «الاهرام» ١٦ ابريل ١٩٦٠ .

٢ - فتحي غانم : «ماذا نريد من التضامن العربي» في «روز اليوسف» عدد ١٦٣٧ ، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٩ . صلاح عبد الصبور في مقالة اشير اليها سابقا . كلوفيس مقصود : «من هو العربي ؟» في «روز اليوسف» عدد ١٦٤٣ ، (٧ ديسمبر ١٩٥٩) . م . ارقش «تاريخ العرب وطبيعة بلادهم» ، في «الاهرام» (٤ ابريل ١٩٦٠) ، الخ ...

العربية المتحدة ، هي أيضا مقر جامعة الازهر والمؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية .

خلال «مرحلة باندونغ» بين ١٩٥٦ - ١٩٥٨ لم يكن جمال عبد الناصر وحيدا في جعل صوته مسموعا . فقد كانت الماركسية المصرية توطد نفسها في ميادين التنظير والدعاية والعمل . وقادها الخط العام للتطور المصري الى انجاز نظرية تجمع بين التفسير الماركسي التقليدي الذي اعتنقته بين ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، والافكار الجديدة للقومية العربية .

تمت هذه العملية على مرحلتين مع ان التمهل والتأخير كانا اكثر بروزا داخل المجموعة العسكرية .

بين ١٩٥٢ و ١٩٥٦ كان للفكر الماركسي حول القضايا العربية صوت ضعيف لانه كان رازحا تحت وطأة اللاشرعية ولان الوضع السياسي الداخلي كان شديد التعقيد ايضا . هنالك ثلاثة كتب هامة تلقي بعض الضوء على هذا الموضوع . ان مجموعة من مقالات نقدية ذات طابع فني وادبي وثقافي في وقت واحد لمحمود امين العالمم والدكتور عبد العظيم انيس ، «في الثقافة المصرية» (بيروت ١٩٥٥) عرضت القضايا الرئيسية في مجال نظرية الثقافة المصرية ، رابطة اياها بصورة وثيقة بمهمات الحركة القومية والتقدمية . ولم يخف كاتب المقدمة اللبناني ، حسين مروه ، خيبته بالطابع المصري الخاص للكتاب اذ انه كان هو والكثيرون من القراء يفضلون ان يكون هذا الطابع «عربيا» . ولم يذكر ابراهيم عامر في «ثورة مصر القومية» (القاهرة ١٩٥٧) شيئا عن العالم العربي . وخصص شهدي عطية الشافعي في مؤلفه الذي كثيرا ما يستشهد به حول «تطور الحركة المصرية القومية ١٨٨٢ - ١٩٥٦» صفحتين «للجبهة العربية» . فقد قال «ان سياسة الجبهة العربية جزء لا يتجزأ من السياسة المصرية اليوم ، وهي سياسة سلام واستقلال وطني» . وبعد ان ذكر الروابط التاريخية بين مصر والعرب منا. اقدم العصور ، اكد انه «لم يكن هناك حركة كفاح شعبي واحد في مصر الا وكان لها صداها في السودان وسوريا وفلسطين ولبنان والعراق» . واستشهد بالجامعة العربية والحرب الفلسطينية واشاد بالدور الحاسم الذي لعبه عبد الناصر (١) . وتؤكد جميع وثائق هذه الفترة على المحتوى العدائي للاستعمار في التضامن العربي في الميدان الخارجي ، وعلى محتواه الديمقراطي والتقدمي في الميدان الداخلي . كان هنالك تمييز دائم بين نوعين من التضامن النضالي لانه كان يقوم الى جانب ما يتصوره اليسار الماركسي ويطبقه ، نوع آخر من التضامن ابطاله آنذاك هم نوري السعيد والعائلة الهاشمية والجماعات العربية الرجعية الحاكمة وقد كان هؤلاء

١ - «تطور الحركة ...» مرجع مذكور سابق ص ١٦٢-١٦٣ . ولاحظ ا.ج. شزنه ان الراي العام المصري لم يتشرب العروبة الا في ظل الحكومة الجديدة في (مواقف مصرية من الوحدة العربية) في مجلة الشرق الاوسط النيويوركية (مجلد ١١ ، عدد ٢ ، ١٩٥٧ ص ٢٥٢-٢٦٨) .

معنيين بسحق اليسار تحت ستار «الوحدة» .

وسار التطور النظري في اتجاهين أحدهما الاتجاه التقدمي ، اتجاه الماركسيين المسموح لهم بالعمل قانونا في «المساء» وفي الكتب التي صدرت بين ١٩٥٦ - ١٩٥٨ من جهة ، ثم الاتجاه الرسمي للحزب الشيوعي المصري ، لاسيما بعد الوحدة عام ١٩٥٨ .

وكان المنظّر الرئيسي للقومية العربية في هيئة تحرير «المساء» هو رئيس دائرة الشؤون الخارجية ، عبد العظيم أنيس ، عالم الرياضيات الذي عمل زمنا محاضرا في كلية العلوم الامبراطورية (لندن) ثم في كلية العلوم في الاسكندرية ، وقد كان مديرا سابقا لدار الابحاث العلمية في الاسكندرية . ونشر بين ١٩٥٧ - ١٩٥٨ عددا من الدراسات شرح فيها ان المحتوى العدائي للاستعمار في هذا المبدأ هو الوجه العربي للماركسية في ميدان السياسة الخارجية وقام عدد من معاونيه بتطوير هذه النظرة (١) لكن آخرين عمدوا الى التأكيد على الناحية الشعبية للقومية العربية رافضين ضمنا مفاهيمها حول محور الشخصية المصرية .

وأصدرت دار الفكر ، وهي مؤسسة للنشر ، سلسلة عن «قضايا القومية العربية» في عام ١٩٥٧ . وسارت مجلة «الفد» الثقافية التي كانت تظهر بشكل متباعد وغير منتظم على يدي حسن فؤاد ، وهو من المجموعة نفسها ، بحسب التوجيه الرسمي (٢) . ووقع الاصطدام بين الايديولوجيتين الرسميتين للقومية العربية ، ومفريها الماركسيين ، في المؤتمرين الثالث والرابع للكتاب العرب . لم يكن المؤتمر الاول (في دمشق ٩-١١ سبتمبر ١٩٥٤) قد اثار قضية القومية العربية (٣) ، لكن المؤتمر الثاني (في بلودان ، سوريا ، ٢٠-٢٧ سبتمبر ١٩٥٦) وجه نداء الى كتاب العالم طالبها بتأييدهم ضد الخطر الاستعماري . واتخذ مقررات اولها «مهمة الاديب العربي القومية في توعية الروح العربية ، وحماية التراث العربي ، وفي خلق مجتمع واع يمكن الانسان العربي من تحقيق ذاته ويجعله قادرا على جميع التضحيات لبنى وحدة أمته وعزتها وكرامتها» (٤) .

كانت هذه بوجه الاجمال هي القضايا الماركسية اللون للوحدة الثقافية العربية التي كانت تحظى بتأييد جماعي حتى ذلك الوقت .

١ - انظر مجموعات «المساء» المجلدة لعامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ . وقد قام احد كتابها جميل عبد الشافع بجعل سلامه موسى ، على رغم كونه داعية عنيفا لمصر الفرعونية «مصريا عربيا منذ يوم مولده الى يوم مماته ...» («المساء» ٨ أغسطس ١٩٥٨) .

٢ - فيما يتعلق بدور النشر اليسارية في هذه الفترة ، انظر «المعركة وحركة النشر في مصر» في «الثقافة الوطنية» بيروت ، مجلد ٦ ، عدد ١ ، ١٩٥٧ ، ص ٦٠-٦١ .

٣ - المرجع السابق ، عدد خاص ، رقم ٦٤ ، ١٩٥٤ ، لاسيما ص ٤٤-٥٠ .

٤ - «الاداب» ، بيروت ، عدد خاص ، مجلد ٤ ، عدد ١٠ ، ١٩٥٦ ، لاسيما ص ٩٧ - ١٠٠ .

وتغير الوضع بشكل ملحوظ اثناء المؤتمر الثالث (في القاهرة ٩-١٦ ديسمبر ١٩٥٧) الذي انعقد حين كانت القومية العربية تقوى وتشتد . ثم ان الموضوع العام في المؤتمر كان «الادب والقومية العربية» . وكان لجميع الوفود لون حكومي قوي ، ولاسيما الوفد المصري حين ظهر محمد سعيد العريان لأول مرة بينما استثنى محمود امين العالم . اما الكتاب الماركسيون المنقطعون عن العلاقات الرسمية فانهم وسعوا نشاطاتهم واكتسبوا جمهورا متحمسا . وتناولت المقررات في الاقسام الخمسة الاولى ، بين الاقسام الستة ، بصورة خاصة ، الاسس التي كانت المقدمة للوحدة السورية المصرية التي اعلنت بعد اسابيع قليلة ، ولاسيما : «ان القومية العربية حقيقة تنبع من أعماق الوجدان العربي ، ومن أعماق فكر كل عربي وشعوره ، حيثما كان ؛ وهي تعبر عن شخصية الامة العربية وآمالها وحاجاتها ومصالحها والروابط القائمة بين ابناء العروبة في مجالات التاريخ والارض والتراث الثقافي واللغة الواحدة والمصير المشترك . وهي تعبر كذلك عن ارادة الامة العربية في الكفاح من اجل الحرية والوحدة ، لتستطيع المساهمة الفعالة في بناء عالم متحرر من اضرار الاستعمار ، وجرائم العدوان ، وأطماع السيطرة ، وفي حماية الحضارة الانسانية وتطورها » (١) .

ووقع الانشقاق اثناء المؤتمر الرابع (في الكويت ، يناير ١٩٥٩) . هنا اعلن وفد الجمهورية العربية المتحدة ، بعد قمع المثقفين اليساريين نتيجة الارهاب القاسم ضدهم في الوقت ذاته، حملة حقيقية على الوفد العراقي برئاسة الشاعر الكبير مهدي الجواهري . وسبب ذلك ان العراقيين الذين كانوا يمثلون جبهة قومية من شيوعيين وديمقراطيين ليبراليين الخ تعكس صورة العراق اثناء المرحلة الاولى بعد سقوط نوري السعيد (٢) لم يكونوا ينوون الموافقة على مقترحات اعتبروها قومية عربية الحاقية تبعية (٣) . وبعد ذلك لم يعقد الكتاب العرب اية مؤتمرات . اما فيما يتعلق بموقف الحزب الشيوعي المصري ، فان هنالك ، لحسن الحظ ، مجموعة من الوثائق لفترة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، اي فترة الوحدة ، تمكن من اكمال الصورة من الجانب الرسمي للحزب .

-
- ١ - بالنسبة للدور الذي لعبه يوسف السباعي في ابعاد الكتاب اليساريين قبل المؤتمر . انظر «لا ارهاب في الثقافة» في «الثقافة الوطنية» مجلد ٥ ، رقم ٩ ، ١٩٥٦ ، ص ٥٦ . وبالنسبة للمؤتمر الثالث انظر العدد الخاص من «الاداب» ، مجلد ٤ ، عدد ١ ، ١٩٥٨ ، ومقالتي «خطوة جديدة في تاريخ نهضتنا الثقافية» في «الثقافة الوطنية» ، مجلد ٧ ، عدد ٢ ، ١٩٥٨ ، ص ٧-١٠ .
 - ٢ - عراقي بارز مؤيد لبريطانيا في ظل النظام السابق . تسلم رئاسة الوزارة عدة مرات وأعدم بعد ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ .
 - ٣ - فيما يتعلق بالمؤتمر الرابع ونص احتجاج الوفد العراقي ، راجع المرجع السابق ، مجلد ٨ ، عدد ٢ ، ١٩٥٩ ، ص ٦٩-٧١ .

هنالك اولا التصريح الذي اعطته لجنة التنسيق للمنظمات الشيوعية الثلاث الى مراسل «الاونيتا» الإيطالية في ١٤ مايو ١٩٥٧ . والنص الايطالي يعرض «الخطوط العريضة لبرنامج الحزب في المستقبل» في خمس نقاط . وتدعو النقطة الثانية الى «خلق وحدة فدرالية بين البلدان العربية التي نجحت في تحرير نفسها من السيطرة الاستعمارية» لكن النص الفرنسي الذي نشر في وقت لاحق يعطي النص التالي : «تدعيم وحدة البلاد العربية المتحررة من السيطرة الاستعمارية» .

وبعد الوحدة فورا نشر الحزب الشيوعي المصري بيانا عنوانه «مفهوم القومية العربية» وقّعه «عباس» و«خالد» وكلاهما عضو في اللجنة المركزية . هل توجد امة عربية واحدة ؟ بحث الكاتبان الواقع العربي على اساس التحديد الستاليني الكلاسيكي للامة : «١ - القومية العربية هي حصيلة تاريخ مشترك لجماعة من الناس عاشوا وتآلفوا وناضلوا معا مئات السنين . ٢ - القومية العربية لها لغتها الواحدة التي تحمل تراثها وخلاصة خبرتها التاريخية . ٣ - القومية العربية تشترك في رقعة واحدة من الارض مهما اختلفت وتعددت مظاهرها الجغرافية . ٤ - القومية العربية لا تشترك في حياة اقتصادية واحدة ، ولكن هذه المشكلة ليست عائقا امام وجود القومية العربية لانه من الواضح ان دولا استعمارية مختلفة لا تزال تسيطر على مقدرات وامكانيات وثروات اجزاء من الوطن العربي ، وهي بالتالي تربط هذه الاجزاء بالاقتصاد الاستعماري نفسه . ولقد كانت السوق العربية المشتركة قائمة في الماضي ، قبل الاحتلال الغربي ، بشكل او بآخر ، وعمل الاستعمار على تحطيم هذه السوق والقضاء على تكامل الانتاج في الوطن العربي . ومع ذلك فان اساس التكامل في الانتاج لا تزال قائمة وان كانت مبشرة تفصلها الحدود المفتعلة . ٥ - التكوين النفسي المشترك (او «الطابع القومي») للامة العربية» .

وعلى اساس هذه العناصر ، «ان القومية العربية ليست شعارا سياسيا تكتيكيا، ولا هي عصبية دينية . ان القومية العربية ليست تطلع طبقة اجتماعية صاعدة نحو اسواق جديدة بهدف تكوين امبراطورية جديدة تخدم اغراضها التوسعية . ان القومية العربية ظاهرة تكوين امة عربية واحدة ، لها كافة المقومات الاساسية للامة الواحدة ، وتناضل جميع فئاتها الوطنية الشعبية لتجميع شتاتها المبعثر ، وتكامل اقتصادها الممزق وتطويره ، وخلق سوقها المشتركة واستعادة ثرواتها وارضياتها التي سلبها الاستعمار ، والقضاء على كل القوى الرجعية والاستعمارية المعرقة لنموها ، ورفع مستوى معيشة ابنائها وتطوير حياتها وتنمية ثقافتها ، والمساهمة مع كافة الشعوب والدول الوطنية والاشتراكية في النضال للقضاء على الحروب وصيانة السلم العالمي .. »

ومن هنا كان التلاقي بين ما اراده الماركسيون بصدد التضامن والنضال العربي المشترك ، وما كانت عليه القومية العربية في الفترة بين معركة السويس وقيام الجمهورية العربية المتحدة : «ان القومية العربية في جوهرها حركة شعبية نضالية معادية للاستعمار . فالاستعمار هو الذي اقام الحدود والحواجز في وجه هذه

القومية ، فمزق وحدتها وسعى لطمس معالمها وعرقلة نموها . ولهذا كانت معركة التوحيد في جوهرها معادية للاستعمار . انها بالضرورة حركة تقدمية من الناحية الاجتماعية . ففي نضالها ضد الاستعمار تناضل كذلك ضد عملائه وحلفائه من الاقطاعيين والاحتكاريين ، وهي تحرر ثروات ارضها وطاقات شعوبها من الاستغلال والاستعباد ، وتحقق التكامل بين اقتصادها المزق ، وتبني اقتصادها الوطني وتطوره ، وتنمي ثقافتها الوطنية والشعبية . وهي بهذا تتيح لابنائها ارتفاعا في مستوى المعيشة ، كما توفر لهم حريات ديمقراطية متعاظمة» (١) .

استقبل الشيوعيون الوحدة بين سوريا ومصر بحماس . وفي فبراير ١٩٥٨ ، قبل اعلان الجمهورية العربية المتحدة ، صدر بيان للحزب الشيوعي المصري حول الوحدة استعرض فيه المصاعب والتحفظات التي كانت لدى القطاعات المتنوعة النافذة في الراي العام المصري : «لم تقف قوى الاستعمار والرجعية عند حد التفريق بين الشيوعيين العرب وبقية الوطنيين العرب ، بل انها بدأت تثير اللعرب بين الطبقة الرأسمالية الوطنية في مصر وبين مثيلتها في سوريا . من هنا راحوا يشيعون في مصر ان الوحدة ستصيب بالخراب صغار التجار ومتوسطيهم ، وبأن التجار المصريين سيكونون تحت رحمة التجار السوريين . وأشاعوا ان الرأسمالية المصرية - وهي الرأسمالية الاقوى - ستزحف الى سوريا لتستعمر وتستنزف دماء الشعب العربي في سوريا وانها تمهد لذلك بالقضاء على الحريات الديمقراطية وتشديد الكبت ضد الحزب الشيوعي السوري ، متعاونة في ذلك مع الرجعية السورية» .

وكان هناك اعتراض ثانٍ يمس آمال اليسار في الصميم : «... ولكن هل تعني معارضتنا في حل الاحزاب ان مستقبل الديمقراطية مظلم في الجمهورية العربية المتحدة ؟ كلا . لانه لا يجب ان ننظر الى مستقبل التطور الديمقراطي من زاوية وجود الاحزاب وحدها ، وانما يجب ان ننظر الى المسألة من زاوية : ١ - ان القوى الشعبية والوطنية ستلتقي في الدولة الواحدة وتتجمع وتناضل بكيفية فعالة من اجل توسيع الحريات الديمقراطية وتدعيمها . ٢ - ان السياسة الوطنية التحررية السائدة في الجمهورية العربية المتحدة موجهة لاضعاف النفوذ الاستعماري وتصفيته . وهذا يخلق الظروف الملائمة لتطور الديمقراطية كما تخلقها السياسة التقدمية التي ترمي الى تصفية الاقطاع وتصنيع البلاد وتطوير الزراعة فيها ... ويجب علينا ، في الوقت نفسه ، ان نحذر من ان ننحرف بقضية الوحدة وتدعيمها الى وضع مسألة الاحزاب في مركز الاحداث ؛ فان المهمة الرئيسية هي الدفاع عن الوحدة الوليدة وحمايتها والتوعية لاهميتها العظمى ورفع الشعارات التي تؤدي السى تطويرها لمصلحة

١ - عن الحكم دروزة في «الشيوعية المحلية في معركة العرب القومية» ص ١٥٧-١٥٩ (بيروت ،

وفي العاشر من فبراير ، رد مكتب العمل الجماهيري في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري ، في مذكرة داخلية ، على العديد من الاعضاء الذين اتهموا القيادة «باتجاه يميني» وذكر سلبية عدد كبير من الاعضاء : «القضية الكبرى هي ان تنجح الوحدة السورية المصرية وتنشأ قوة سلام في منطقة الشرق الاوسط» . وتضيف المذكرة : انه بدلا من توجيه الانتقاد الى حل الاحزاب ، يحسن «ان نستفيد من المد الثوري الذي أحدثته الوحدة واقترن بها وأعقبها ... وان نحرك اوسع الجماهير من اجل حماية الوحدة وانجاحها ... افصحوا جميع المناورات التي تريد اظهار الشيوعيين بمظهر معادٍ للوحدة سواء في مصر او في سوريا (٢) . والاهم من اي شيء آخر هو وجوب منع «عزل الحزب عن الجماهير الشعبية» .

وفي ٢٧ فبراير اصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري بيانا الى الشعب بصدد موضوع الوحدة بين سوريا ومصر مرحبا بها بأحر العبارات لانها «تعبير عن ارادة الملايين من شعوب بلادنا العربية جميعا ، وهي نعمة لنضالها ، وتدعيم للانتصارات والمكاسب التي ساهمت جميعا في تحقيقها ، وهي كذلك نقطة انطلاق نحو التحرر الكامل والوحدة الشاملة لقوميتنا العربية» .

وفي نهاية هذه الوثيقة الطويلة جدا ، نداء : «ان المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري يهيب بكم جميعا ان تبدلوا لقضية الوحدة المصرية - السورية ما تستحقه من عناية وجهد . ان هذه الوحدة هي جوهر صراكم مع الاستعمار ، انها جوهر معركتكم من اجل تدعيم استقلالكم وتطويره ، انها جوهر نضالكم من اجل رفع مستوى معيشتكم وحماية سلام العالم ...» (٣) .

... وصدر بيان آخر وزع في ١٣ مارس ١٩٥٨ كان اكثر حماسا :

«وعيد الجمهورية العربية المتحدة هو في الوقت ذاته عيد البشرية التقدمية كلها، وثمرات كفاحها . وهو عيد الشعوب المكافحة ضد الاستعمار وضد تجار الحروب ، لان دولة قوية ومستقلة قد ولدت وقامت في الشرق الاوسط ، في آسيا وافريقيا ، لتعزز كفاح الشعوب ضد الاستعمار ، لتجمع الامة العربية وتلهمها الكفاح من اجل السلام والاستقلال والوحدة العربية ... ان جمهوريتنا العربية المتحدة تقوم لتجمع القوى الوطنية والديمقراطية وتنظم الموارد البشرية والاقتصادية فسي مصر وسوريا ، ولتبني مجتمعا يتحقق فيه الرخاء والديمقراطية للشعب العربي

١ - «بيان من الحزب الشيوعي المصري عن الوحدة السورية المصرية» نقلا عن المرجع السابق ،

ص ١٨٧ - ١٨٩ .

٢ - «تقدموا الصفوف الوطنية في معركة الوحدة العربية» ، نقلا عن المرجع السابق ص ١٨٦-١٩٠ .

٣ - «بيان الى الشعب عن الوحدة المصرية السورية» ، نقلا عن المرجع السابق ص ١٨٣-٤ .

الكادح ، مجتمعا يستهدف بناء الاشتراكية» (١) .
ووضع العدد الاول من نشرة الحزب المركزية جدولا بالاهداف التي حققتها
الوحدة المصرية السورية :

« ١ - انها توحد جهود شعبين متحررين من النفوذ الاستعماري ضد الاخطار
المحتملة . ٢ - انها تفشل الخطة الاميركية التي ترمي الى تفتيت الصف العربي
وعزل كل دولة والانفراد بها لتحطيمها . ٣ - انها تقيم دولة كبرى ضد التوسع
الصهيوني . ٤ - ستكون الجمهورية العربية المتحدة مركزا قويا لكافة القوى
الوطنية التي تكافح من اجل الاستقلال والحياد والوحدة العربية . ٥ - ان كفاح
حكومتي مصر وسوريا لتحرير الاقتصاد القومي من النفوذ الاجنبي ولتصنيع البلاد،
والنجاحات التي تحققت في مصر وسوريا بعقد اتفاقيات التصنيع مع الاتحاد
السوفياتي ، وتجمع طاقات البلدين - كل هذا - يعجل في تحقيق الاستقلال
الاقتصادي ، وهو الشرط الاساسي لصيانة الاستقلال السياسي» (٢) .
وسرعان ما اخذ الضغط من اكثرية الاعضاء والملاكات الحزبية يؤثر في اللجنة
المركزية التي كانت تقف عاجزة امام القضاء على الديمقراطية السورية . واخذ
الحزب الشيوعي المصري يلفت الانتباه الى نواح معينة مؤسفة ، ولاسيما عزل خالد
العظم من الوزارة المركزية ومن المجلس التنفيذي السوري (٣) . وانتقد القانون الذي
ينظم ترشيح العمال الى الاتحاد القومي في وقت «نلاحظ فيه تدهورا مستمرا لمستوى
معيشة الطبقات والفئات الشعبية ، بينما ترتفع الارباح التي تجنيها الشركات
والمؤسسات الرأسمالية» (٤) .

وفي ٢٠ يوليو ١٩٥٨ هاجم خالد بكداش ما اسماه بسياسة الاختناق المتبعة في
سوريا وقدم برنامج الحزب الشيوعي السوري من ١٣ بندا . وفي ٣ سبتمبر اصدرت
اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي دعوتها الى اتحاد فدرالي (٥) . وفي صيف
١٩٥٨ وخريفه اعتقل عدد من الشيوعيين في مصر كما ان الاتصالات التي قام بها انور

-
- ١ - «عاشت الجمهورية العربية المتحدة» ، نقلا من المرجع السابق ص ١٨٤-٥ .
 - ٢ - نقلا من «اتحاد الشعب» ، القاهرة ، عدد ١ ، فبراير ١٩٥٨ ص ٥ . والمرجع السابق ،
ص ١٨٦ .
 - ٣ - نقلا عن «اتحاد الشعب» عدد ٣ ، ١٥ مارس ١٩٥٨ ، والمرجع السابق ص ١٩٦ .
 - ٤ - نقلا من «اتحاد الشعب» عدد ٩ ، ابريل ١٩٥٨ والمرجع السابق ص ٢٠٠ . ويشير بيلنغ في
المصدر المذكور له سابقا ص ١٠٦ الى «ان الخوف الجنوني من التغفل الشيوعي في حركة الطبقة
العامة كان احد العوامل الرئيسية وراء موقف الحكومة الرجعي» .
 - ٥ - «حول الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن» في المرجع المذكور سابقا للحكم دروزة .
ص ٢٠٦-٢١٤ . وفيما يتعلق بموقف الحزب الشيوعي السوري راجع «النداء» و«الاخبار» البيروتيين
للسنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٢ .

السادات لم تبعث اي امل بتوسيع الحريات الديمقراطية .
وفي ١٥ سبتمبر اصدر الحزب الشيوعي المصري بيانا جديدا بتوقيع المكتب السياسي . وبعد التنبيه الى ان «العدوان يمكن ان ينفذ من ثغرة في الجبهة الداخلية» اعاد المكتب السياسي النظر في موقفه السابق باتجاه مطالبة اقوى بالنسبة لمضمون الاتحاد بالذات : «في ظل قومية كالقومية العربية ممتدة في بلاد مترامية الاربعاء تسودها ظروف اقليمية واقتصادية وسياسية واجتماعية متفاوتة ، يصبح من الضروري ان نضع في الاعتبار دائما حقيقتين اساسيتين هما : الخصائص الاقليمية ، والظروف الاقتصادية» (١) .

في سبتمبر ١٩٥٨ جاء انذار السادات للحزب الشيوعي بأن ينضم الى «الاتحاد القومي» ، وتعديل الخط السياسي للجنة المركزية . هنا قامت اقلية صغيرة العدد لكنها ناشطة متحركة ، ومتركة في مؤسسة «دار الفكر للنشر» ، وناشطة عن «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» تدعو الى الاندماج في «الاتحاد القومي» لتجنب الانقسام الداخلي ولمنع الاضطهاد . وادى رفض الاكثرية الساحقة في الحزب ، على صعيد القاعدة والقيادة ، الى انشقاق لم يكن في الحسبان بعد الوحدة التي تحققت اثر عشرين سنة من النزاع التناحري (٢) .
وفي اول يناير ١٩٥٩ انفجرت الازمة .

اوجب انهيار الوحدة السورية المصرية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ على الحكومة العسكرية ان تعيد النظر في مفهومها للقومية العربية . ويقضي علينا ان ننظر في الفكرة والوسيلة معا .

في اغسطس ١٩٦١ ، في مقابلة للتلفزيون الالماني الشمالي (هامبورغ) تناول الرئيس عبد الناصر قضية الوحدة العربية بعرونة جديدة فقال : «ان الوحدة العربية كما تفهمها الجماهير العربية تمتد على جبهة طويلة تبدأ من التضامن العربي وتصل الى الوحدة الدستورية ... ان الامة العربية وحدها ، على ضوء احتياجاتها ، هي القادرة على تطوير الوحدة العربية من التضامن الى التحالف الى الاتحاد الى الوحدة الدستورية الكاملة» (٣) . وبعد مرور عشرة ايام على الانقلاب العسكري في سوريا قام هيكل بتحليل اولي للاسباب التي ادت اليه : «لقد كنت في كثير من الاحيان ،

١ - «بعد التطورات الاخيرة في الشرق العربي» ، في المرجع السابق للحكم دروزة ص ٢١٧-٨ .
٢ - من المنع ان نلاحظ ان هذه المجموعة امتنعت برغم كل شيء عن اتخاذ المواقف المتطرفة التي اتخذتها اوساط يسارية سورية ولبنانية معينة . وبعد نشر «قضية الجزائر والتضامن العربي» عام ١٩٥٧ ، هوجم احمد الرفاعي ، احد قادة هذه الاقلية المصرية ، في «الثقافة الوطنية» لانه تكلم عن امة جزائرية : «نحن نعارض الفكرة التي تقول بامة جزائرية لاننا نؤمن بان الشعب الجزائري هو جزء من الامة العربية» (مجلد ٦ ، مدد ١١ ، ١٩٥٧ ، ص ٦٣-٦٤) .

٣ - «الاهرام» ، ١٤ اغسطس ١٩٦١ .

اشعر بالخطر الذي لا بد ان تواجهه تجربة الوحدة التي قامت سنة ١٩٥٨ ، من جراء ارتكازها على شخصية «البطل» .

واعترف ان «الاساس الصلب المتين» للوحدة يقوم «على حركة الجماهير نحو آمالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية» . وهذا يعني ان الوحدة مع سوريا فرضت على مصر فرضا وانها لم تكن منسجمة مع الواقع الموضوعي (١) . وفي ١٣ اكتوبر باشر هيكل تحليلا مفصلا انتقاديا واصله حتى اول ديسمبر . ادخل الموضع الى قلب التجربة : نقص في الظروف التاريخية لخلق وحدة عضوية في مارس ١٩٥٨ ؛ ضعف موقع القومية العربية التي انقلبت فجأة من حملة حرب عصابات ضد الاستعمار الى هرب مواقع ، كانت الجمهورية العربية المتحدة هدفها المفضل ؛ حقيقة «ان الشعب العربي في مصر لم يكن بعد قد وصل الى مرحلة الاستعداد الكاملة للوحدة العربية» ؛ التباين في التطور الاقتصادي والاجتماعي بين مصر وسوريا ؛ النقص في نقل المعلومات من دمشق الى القاهرة ؛ الانقسام الجغرافي الى منطقتين منفصلتين غير متصلتين الا عبر البحر ، مبالغة القادة المصريين في عدم فرض حكم قوي على السوريين ؛ «رئيس واحد ، وعلم واحد ، ونشيد واحد ، ولكن فيما عدا ذلك كل شيء كان يختلف بين الاقليمين ...» ؛ واعتبرت الرجعية العربية الممثلة بالملك سعود وبالملك حسين ، وغيره اللواء قاسم عاملين مساعدين في تسبب الازمة ، مع انهما لم تكونا سببا لها . واخيرا تناول هيكل استبداد عبد الحميد السراج واساليب الشيوعيين المعوقة ولاسيما اللواء عفيف البزري ، رئيس الاركان العامة ، اثناء الوحدة (٢) .

وعلى اثر الانقلاب العسكري في دمشق اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر موقف ضحية المناصرين السوريين للوحدة بأي ثمن ؛ «يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٨ بالذات ، قلت لهم ان احنا يجب ان ننتظر خمس سنوات ، ونجرب وحدة اقتصادية ووحدة عسكرية ووحدة ثقافية ثم نتجه بعد ذلك الى الوحدة الدستورية» .

وقال انه نزل عند توسلاتهم «لانقاذ سوريا» . اما بعد ذلك «في الثلاث سنين اللي فاتوا ، ثلاث سنين ونصف ، قابلنا مشاق كثيرة ، في الطريق قابلنا متاعب لا اول لها ولا آخر ، يعني يمكن ثلاث ارباع وقتي كان يضيع في محاولة حل هذه المشاكل» .

واعترف جمال عبد الناصر ، وهو يقف وجها لوجه امام الشعب المصري الذي ينظر ويصغي اليه ، ان الاحداث في سوريا اثارت «شعورا عميقا بالمرارة» ثم ناشد الامة «ان ترتفع فوق جراحها» : «يجب على هذه الامة ان تتغلب على مصابها والمها... هذه الجمهورية جمهوريتكم ؛ يجب ان تبقى دائما سنداً للحرية العربية ودعامة للتطور

١ - «هجوم الربيع الذي نجح في الخريف» «الاهرام» ، ٦ اكتوبر ١٩٦١ .

٢ - هيكل : «ماذا جرى» ، مرجع مذكور سابقا .

العربي نحو الكفاية والعدل ...» (١) .

لم يكن هناك أفضل من هذه الكلمات تعبيراً عن الشعور الوطني العميق للشعب المصري .
نكن فشل المغامرة العربية أثار حقداً ومرارة نحو أولئك الذين قاموا بها ، أي الحكام
العسكريين . وللسيطرة من جديد على الرأي العام الذي عجزت سخريته الحادة عن
إخفاء سروره برؤية الاوتوقراطية العسكرية ذليلة مهانة ، كان لا بد للنظام من بدء
عهد جديد .

هذا ما سيعبر عنه خطاب ١٦ أكتوبر ، وهو كثيراً ما يرجع إليه منذ ذلك الحين .
والنقد الذاتي الذي يذكر جيداً ، جاء في الواقع في نهاية عرض مسهب للمرحلة
الجديدة التي أطلق عليها اسم «الثورة الاجتماعية» . هنا شنت الحرب الحقيقية
من أجل السلطة . وهنا بوشر ببناء شكل المستقبل . كان ذلك تراجعاً لا يختلف عن
التراجع من سيناء عام ١٩٥٦ ، أمام التفوق الساحق للدول الثلاث . كان ذلك قضية
إنقاذ الساحة الأساسية وتحسينها : مصر ، المعقل الأول وقاعدة الانطلاق .

واكتسب الاتجاه الجديد صلابته بالتدريج . وكانت الذكرى السنوية الخامسة
لمعركة بورسعيد هي المناسبة التي توفرت لجمال عبد الناصر لكي يشن هجوماً
«شعبياً» قاسياً على الملوك العرب (١) . وكلف هيكمل مرة أخرى بتطوير وجهة النظر
الرسمية .

من الآن فصاعداً سيصبح التحويل الاجتماعي القائم في مصر عذراً لرفض أية
مغامرة عربية جديدة : «أن المرحلة الثورية التي تجتازها الأمة العربية الآن ، حقيقة
وأصيلة . ولو لم تكن كذلك ، لكان التفاهم سهلاً واللقاء ميسوراً بين المصالح
المتناقضة ... والخطر الحقيقي لا يكمن في خلاف عبد الناصر وسعود إنما الخطر
الحقيقي يكمن في مصالحتهما لأن ذلك يكون دليلاً على أن الثورة الاجتماعية لم تكن
حقيقية وأصيلة . واذن فالصراع العميق هو طبيعة المرحلة الثورية ... والقيم
الاجتماعية الجديدة لا تستطيع أن تؤكد نفسها وتحقق أهدافها الانسانية إلا بأن
تخوض معركة لا هوادة فيها ضد الاستغلال وضد احتكار الفرصة والثروة ... أن
وحدة الأمة العربية حقيقية وأصيلة ... واذن لا تفزعنا هذه الخلافات البادية بين
بعض العواصم العربية . إنها طبيعة الأمور ، طبيعة الأمور في أمة تتحرك فيها الثورة
وكذلك العقبات التي تعترضها ... أريد أن أقول أننا الآن لسنا في حاجة إلى
التضامن العربي ، وإنما نحن في حاجة إلى انشقاق كامل ، كانشقاق النهار من
الليل ، حتى يبرز المستقبل العربي واضحاً محدداً من قلب الظلام والغموض» (٢) .
لذلك أبدت القاهرة مثل ذلك التحفظ بالنسبة للاتصال بالاطراف المؤيدة لعبد

١ - «الأهرام» ، ٣٠ سبتمبر ١٩٦١ .

٢ - «الأهرام» ، ٢٤ ديسمبر ١٩٦١ .

٣ - محمد حسنين هيكل : «لا نريد أن نتضامن» ، «الأهرام» ، ٩ مارس ١٩٦٢ .

الناصر في الجيش السوري بعد الانفصال . فهل كان «هجوم الربيع الذي نجح في الخريف» ، على حد قول هيكمل ، درسا مفيدا (١) ؟

بالنسبة للحكام العسكريين بدت سوريا وكأنها فخ . لذلك شددوا ، بتدابير عسكرية ، على اخطار التحرك وقلة استعداد القوى الوحدوية وضراوة العدو واللامساواة وانعدام التناسب بين جزئي الاتحاد . بالاضافة الى ان الشعب المصري يحمل عبء عدم الاستعداد للوحدة ، كما قيل ، وعبء «عدم التزامه» بذلك البحث المتواصل عن هويته الذاتية الذي كان لب القومية العربية في سوريا . لكن الرئيس جمال عبد الناصر والمجموعة الحاكمة لم يعترفوا ، في اي وقت ، بالسبب الحقيقي الذي أضعف الوحدة في أعين الجماهير السورية التي كانت قد سعت اليها . وهذا السبب هو الطابع الديكتاتوري للحكم ، وكرهه للديمقراطية بجميع صورها ، وخنقه للحريات المدنية ، وحل الاحزاب السياسية ، وسيطرة الجهاز السياسي - العسكري وقواه البوليسية .

هل كان هذا يعني ان القاهرة توقفت عن مشاريعها للتوسع العربي ؟ هنالك وثيقة رسمية «ردا على جميع الذين يطالبون بالوحدة مع دمشق» تبين بوضوح ان الهدف كان لا يزال هو نفسه ولو ان الزمن يقتضي شيئا من الحذر التكتيكي . وفيما يلي الشروط التي وضعها الحكام العسكريون تمهيدا لاية وحدة جديدة ، و«ستكون صورة تختلف بالضرورة عن الصورة السابقة» :

«انه لا بد ان تبقى الكيانات الوطنية محددة وواضحة داخل اطار الوحدة . ان كل اطار وطني يجب ان تكون له حكومته المحلية المسؤولة امام السلطة الشعبية المنتخبة فيه . ان الوحدة يجب ان تكون شاملة في الدفاع وفي السياسة الخارجية وفي منهاج العمل الاجتماعي القائم على الاشتراكية والديمقراطية . كذلك تمتد الوحدة الى برامج التعليم والثقافة . يكون للدولة المتحدة برلمان مركزي واحد تمثل فيه الكيانات الوطنية بطريقة عادلة وتكون الحكومة المركزية للدولة المتحدة مسؤولة امامه . ان الماضي في تحقيق الاشتراكية والديمقراطية والعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات في المجتمع العربي الجديد ، سوف يساعد تدريجيا ، وبارادة الشعوب ، على دفع الوعي الوحدوي . بل هو في الوقت نفسه يحل بالمساواة الحرة مشاكل الاقليات والمشاكل الطائفية في بعض اجزاء الوطن العربي» (٢) .

١ - راجع النص الذي يعطيه هيكمل حول الاتصالات بين ضباط سوريين كبار وجمال عبد الناصر بعد الانفصال . «الاهرام» ، ٢٠ و ٢٧ ابريل ١٩٦٢ .

٢ - «هل نحن على استعداد لتجربة وحدة جديدة؟» «الاهرام» ، ١١ يونيو ١٩٦٢ . وقبل اسابيع قليلة كان ج. كسك قد وجه هجوما عنيفا على «الشباب العربي» في مجلة «الحرية» اللبنانية برغم انها مرالية للناصرية لانها نشرت كتابا يزعم ان الوحدة ، في جوهرها ، لا تلغي امكانية بني اساليب =

والواقع ان الشيء الجديد الوحيد في هذه الوثيقة هو الاعتراف الشكلي بوجود «كيانات وطنية» . وقد تكرر التأكيد بوضوح على وجوب وجود المركزية واخضاع الفوارق الاقليمية الى قيادة سياسية واجتماعية وايدولوجية موحدة ، مع ان الوثيقة ككل تميزت برغبة اكبر في الواقعية والمرونة .

وبعد بضعة ايام جاء دور جناح البعث المنشق بقيادة اكرم حوراني ليقرر موقفه . وقد فعل ذلك على شكل نقد ذاتي : « ١ - لقد كان مفهوم الحزب للوحدة العربية مشحونا بالعاطفة . . . لم تكن لدينا نظرية حول كيفية تحقيق الوحدة . . . ٢ - وافق الحزب بدون تردد على الانتقال السريع من الاتحاد الفيدرالي الذي كان مطروحا الى الوحدة الكاملة التي ارادها عبد الناصر دون ان يدرك نتائج ذلك . . . ٣ - اغفل الحزب حقيقة هامة وهي ان الوحدة عملية ثورية ، ولا ثورة بدون حركة ثورية . . . ٤ - لم يتبع الحزب في هذا الموضوع الاسلوب الديمقراطي الذي يفترض عرض المشروع على الاجهزة المسؤولة (الفروع والشعب) لمناقشته . . . » . وهكذا بعد ان غسل الحورانيون ايديهم من كل مسؤولية في عملية فبراير ١٩٥٨ ، والتي لعبوا دورا حاسما في الدعوة اليها ، كما هو معروف جيدا ، عادوا الى ترديد الانتقادات التي كان قد عبر عنها الحزب الشيوعي السوري واللواء عفيف البزري منذ فترة طويلة (١) . وكانت النتيجة انقسام الحزب الى جناحين : الجناح القومي الذي استمر بسياسته الوحشية بقيادة ميشيل عفلق وصلاح بيطار ، والجناح «القطري» بقيادة اكرم حوراني .

بعد ذلك كان النقاش الذي احتدم بين اليسار السوري والقاهرة يتعلق بفلسطين . فقد اتهم عبد الناصر بعقد اتفاق سري مع وزارة الخارجية الاميركية لتسوية مبنية على «الامر الواقع» الناتج عن نزاع ١٩٤٨ ، وبغض النظر عن مشروع جونسون لاستغلال مياه نهر الاردن ، وبالرضى بوجود دولة اسرائيل وتوطيد كيائها . ونشر اكرم حوراني وقائع اجتماعات الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة حيث احتاط فيها عبد الناصر ، على ما يبدو ، بأن لا يفعل شيئا على المستوى العسكري ما دام غير واثق من قدرته على سحق العدو . ووفرت ذكرى الخامس عشر من مايو ١٩٤٨ الفرصة لهيكل لشرح نوايا الحكام العسكريين فقال ان الغاية الاساسية تقوم على «دعم القاعدة الرئيسية التي لا غنى عنها لشق طريق العودة الى فلسطين ، اي القوة العربية الذاتية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا» . وهنا يمكن القيام بتجربة القوة الاولى عام ١٩٦٣ - ٦٤ حين تجد اسرائيل نفسها مضطرة لدخول المنطقة المجردة من السلاح ، لانجاز مشروع تحويل نهر الاردن وبالتالي ، تجد نفسها وجها

= مختلفة . هنالك طريق واحد ممكن فقط وقد قال جمال عبد الناصر : «وحدة الاسلوب هي وحدة

الهدف» . «روز اليوسف» عدد ١٧٧٠ ، ١٤ مايو ١٩٦٢ .

١ - «لا وحدة بدون ديمقراطية» . «الاخبار» البيروتية ، ٢٤ يونيو ١٩٦٢ .

لوجه امام مقررات هيئة الامم المتحدة الرسمية . والكسب المعنوي الذي تحقّقه البلدان العربية من ذلك سيقدم دعماً اضافياً كبيراً لامكانياتها العسكرية والاجتماعية الاقتصادية التي ستكون في ذروة نموها (١) . وفي ٢٦ يونيو عاد عبد الناصر في خطابه الى أعضاء المجلس التشريعي في قطاع غزة الى هذه الافكار وشرحها وأوضحها (٢) .

واخيراً شرح عبد الناصر موقفه امام الرأي العام الانكلي ساكسوني للمرة الثالثة فقال : « لا احد يستطيع ان يشتري بيت انسان آخر ، او روحه وحقوقه الانسانية الاساسية . لا بد من تسوية الحساب بكامله تسوية حقيقية ذات يوم . ولكي يتحقق ذلك اعتقد انه علينا ان نبني اقتصاد العالم العربي ونرفع مستوى حياة الشعب الى ان يجيء وقت نصل فيه الى مرحلة من التطور نخولنا بذل ضغط على الاسرائيليين يجعلهم يفهمون العدالة التامة لموقفنا» (٣) . ومعنى هذا الكلام ، اذا حلت مبهماته ، انه لا غارات عسكرية ثأرية في الوقت الحاضر وانما انتهاج استراتيجية تقوية الذات بحيث يجبر عدو ١٩٤٨ و ١٩٥٦ على ان يكون عادلاً مع شعب فلسطين العربي وعلى عدم تخطي حدوده . وواضح ان هذا بعيد جداً عن القضاء على دولة اسرائيل . . . وفي مؤتمر شتورا ، في لبنان ، هوجمت الجمهورية العربية المتحدة من قبل الوفد السوري بتهمتي التوسع والتواطؤ مع الصهيونية الاميركية . وفي ٢٨ اغسطس ١٩٦٢ أدى انسحاب الجمهورية العربية المتحدة من الجامعة العربية الى اضعاف هذه المنظمة (٤) .

على نقیض هذا الموقف تماماً ، كان المحتوى الديمقراطي للقومية العربية هو ما شدّد عليه الشيوعيون المصريون بلا انقطاع ، لاسيما بعد بدء الاضطهاد . ومن معسكرات الاعتقال ، ولاسيما من معسكر ابي زعبل الشهير خرجت دعوات

-
- ١ - محمد حسنين هيكل : «في ذكرى ١٥ مايو ١٩٤٨» ، «الاهرام» ، ١٨ مايو ١٩٦٢ .
 - ٢ - «الاهرام» ، ٢٧ يونيو ، ١٩٦٢ .
 - ٣ - عبد الناصر : حياتي الثورية ، المرجع السابق . «اهدافي لمصر الجديدة» في «الصنداي تايمس» اللندنية ، اول يوليو ١٩٦٢ .
 - ٤ - اشار النص الكامل للبيان السوري المنشور في «الاخبار» البيروتية الى وثيقة صادرة من «الدائرة الفنية والادارية في وزارة الخارجية» في القاهرة ، عدد ٢٧ ، ١٩٦١ ، بتاريخ ١٠ اغسطس ١٩٦١ . وفيها نصح وزير الخارجية اللواء محمد حافظ اسماعيل ، رؤساء البعثات الدبلوماسية «الا يثيروا مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بقدر الامكان . . . وذلك لتسهيل المفاوضات الجارية حالياً بهدوء وبالطرق الدبلوماسية بين حكومتنا والحكومة الاميركية» («الاخبار» ، ٢ سبتمبر ١٩٦٢) . واتخذ الرد المصري ، بشكل خاص ، صورة نشر المراسلات بين عبد الناصر وكنيدي (١١ مايو - ١٨ اغسطس ١٩٦٨) في «الاهرام» ٢١ سبتمبر ١٩٦٢ . ونشر نصوص خطابات الوفد المصري (المكوّن من وزراء سوريين سابقين) في «الاهرام» ، ٢٧ و ٢٨ اغسطس ١٩٦٢ .

ومقررات تطالب كلها الحكم باعادة الديمقراطية الى البلاد وهي الشرط الاساسي
السليم لسياسة خارجية مستقلة محايدة وللتطور نحو الاشتراكية .

وبعد الانقلاب العسكري السوري نشرت الاوساط الشيوعية تفسيرها الخاص
للحدث فقالت : « كان الشيوعيون المصريون قد شددوا مرارا ، ولاسيما منذ ٢٣
ديسمبر ١٩٥٨ ، بأن كل اعتداء على الديمقراطية سوف يؤدي بالضرورة ، في التحليل
النهائي ، الى عودة الرجعية ، وان هذا بدوره سوف يفتح للاستعمار طريق استرداد
المواقع التي خسرها في وطننا » وهذا ما حدث بالفعل : « فالانفصال هو اول نصر
احرزته القوى الرجعية من خلال تواطؤها مع التركيبات الاستعمارية في الشرق
العربي منذ سقوط الاردن في ابريل ١٩٥٧ » . وبعد الاشارة الى ان عبد الناصر « اتبع
سياسة كانت تهدف الى الحد من تأثير البلدان الاشتراكية على الحركة الوطنية في
الشرق العربي والعالم اجمع ، والى الاستفادة من التناقضات بين الشرق والغرب ،
سياسة بلغت ذروتها مع مؤتمرات دول عدم الانحياز الاخيرة ومع تدفق رؤوس الاموال
والقروض الاستعمارية » .

وعمدت الوثيقة الى اعطاء صورة موجزة للعوامل التي ادت الى الانفصال :
« الوحدة العضوية بدل الاتحاد الفيدرالي ؛ معاداة الديمقراطية واحتقار الخصائص
المحلية وتقاليد النضال في مصر وسوريا ، النظام الديكتاتوري الذي لاحق دون تمييز
الوطنيين والديمقراطيين والنقابيين والشيوعيين ، وعمل على خنق الحياة السياسية
وتفكيك الجبهة الوطنية في سوريا لصالح الاتحاد القومي ، وهو تنظيم رجعي مائع
سيطرت عليه البورجوازية السورية دون ان تعترضها اية مقاومة ؛ تحكم البورجوازية
المصرية بمقدرات الاقتصاد السوري على حساب البورجوازية السورية التي هي اقل
تطورا منها ؛ الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اعلنت في يوليو ١٩٦١ ، والتي
وان ضربت الرجعية المؤلفة من الاقطاعيين والاحتكاريين وكبار الرأسماليين ، فانها
ضربت ايضا عددا من الرأسماليين الوطنيين... » . هذا الفشل الاول سبب « تراجع
مؤقتا لحركة التحرر الوطني في العالم العربي كله ، وتقوية القوى الرجعية العربية ،
وتشجيع الاستعمار » . واليوم ، « اصبحت القضية القومية ، اكثر من اي وقت
مضى . قضية الطبقة العاملة العربية » . « لقد ظهر بشكل واضح ان الوحدة العربية
لا يمكن ان تقوم الا بين اقطار متحررة من الاستعمار ، ولا يمكن ان تتحقق الا على
اسس ديمقراطية » (١) .

١ - « الانقلاب السوري » ، القاهرة ٨ اكتوبر ١٩٦١ . هذه الوثيقة غير الموقعة تنطق باسم
« الشيوعيين المصريين » وينبغي ان يشار هنا الى ان الحزب الشيوعي السوري كان منذ ١٩٥٩ يتكلم
عن « استعمار فرعونى » بينما تمت الوحدة في الواقع باسم العروبة ، وان كانت عروبة ملونة بالاسلامية،
وبينما كان دعاة الشخصية المصرية الماركسيون يضطهدون لنظرتهم المعارضة للوحدة ... وهناك نص
هام جدا لعبد الناصر هو مقدمته لكتاب « مصر ورسالتها » للدكتور حسين مؤنس (القاهرة، ١٩٥٦) على =

ولم يستطع الحكم أن يبقى بعيدا تماما عن التأثير بالهجوم . وكما رأينا ، فإن مناقشات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية جرت وراء خلفية جديدة، خلفية المشاكل الديمقراطية التي أعطى الانفصال السوري صورة فظة عنها . واختار الرئيس عبد الناصر ورجاله خطأ جديدا هو خط الثورة الاجتماعية التي أطلق على أيديولوجيتها اسم «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» . كان الانقلاب على قاسم الذي جرى في بغداد في ٨ فبراير ١٩٦٣ ردة قاسية ضد معارضي مشاريع الوحدة العربية . تسلمت الحكم وزارة عراقية جديدة مؤلفة من وزراء بعثيين ، وقوميين مناصرين لعبد الناصر ، وضباط مستقلين . وبعد شهر ، في ٨ - ٩ مارس ، أدى انقلاب عسكري الى تسليم السلطة في دمشق الى مجموعة بعثية من العسكريين والمدنيين ، والى تحييد مؤيدي عبد الناصر والشيوعيين .

وبهزيمة مناهضي الوحدة في سوريا والعراق ، عازمت قيادة البعث القومية برئاسة ميشيل عفلق أن تشن هجوما غايتها تحقيق الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق . واستهدف النشاط الكثيف خلال الأسبوع الثاني من مارس تشكيل جبهة بعثية عراقية - سورية موحدة لمجابهة القادة المصريين . بدأت المحادثات الثلاثية في القاهرة في ١٤ مارس ١٩٦٣ . وخصصت ثلاث دورات ١٤ - ١٦ مارس ، و ١٩ - ٣٠ مارس ، و ٦ - ١٤ أبريل ، لتصفية العداء الناجم عن انهيار الاندماج السوري المصري والمباشرة بمشروع للوحدة الثلاثية . وفي الواقع اصطدمت الدورتان الأوليان بالخلافات السورية - المصرية . لكنه تقرر في ٢٢ مارس أن تضع كل حكومة مشروعاً للوحدة ثم تجري مناقشة المشاريع الثلاثة في الدورة الثالثة . وفي ٣١ مارس بدأ محمد حسنين هيكل بنشر سلسلة من المقالات عنوانها « اني اتهم » في «الاهرام» ، مصورا حزب البعث على انه عازم على نزع الثقة بعبد الناصر ، وعرقلة الوحدة، وشن حملة استفزاز ضد الجمهورية العربية المتحدة،

= (وجه التقريب) يتكلم عن مصر بالعبارات التالية: «مصر التي فرضت شخصيتها منذ ان كان التاريخ مبهما غامضا ... مصر التي كانت لها شخصيتها المستقلة وطابعها الفلد وكيانها المتحرر في كل عصورها التاريخية ، وهي مصر الفلد التي ينبثق منها استقلال في الخطه ، وتفرد في السياسة ، وتميز في الطابع . وهي الامة العظيمة التي لم يجرفها تيار الاستعمار في أوج تدفقه وذروة قوته فظل لها طابعها، وظلت لها مشخصاتها ، وظل لها كيانها» . ينبغي مقابلة هذا النص بنص سابق للرئيس القديم للحزب الليبرالي الدستوري محمد حسين هيكل ، وهو جزء من مقدمته للمجلد الاول من « السياسة الاستراتيجية في الشرق الاوسط » للدكتور حسين ف. النجار (القاهرة ١٩٥٣) . «من المدهش ان نلاحظ ان مصر ، بين كل الشعوب الافريقية ، تدخل وحدها في اطار الشرق الاوسط ، وحدها بين كل دول افريقيا ... ومصر وحدها ، بين دول الجامعة العربية ، دولة افريقية ... كان مصر مصر اكثر ارتباطا بمصر سوريا والعراق منه بمصر السودان وليبيا ...»

ووضع مسؤولية نكسة ١٩٦١ كلها على حكومة القاهرة . ثم انفجرت الاضطرابات بين البعثيين والفئات المؤيدة للناصرين في دمشق مما أدى الى اعلان حظر التجول .
في هذا الجو العاصف طلب الوفد المصري في الدورة الثالثة حل الاحزاب السياسية في البلدان الثلاثة تدريجيا لمصلحة الاتحاد الاشتراكي العربي .

واخيرا في ١٧ أبريل ١٩٦٣ اذيع البيان الرسمي عن اتفاقيات الاتحاد الفيدرالي .
وقد اكد «ان وحدة الهدف ووحدة القيم والمبادئ تتطلب من كل القوى الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية في كل قطر من اقطار الدولة الاتحادية تكوين جبهة سياسية . . . تعمل هذه القوى على توحيد جهودها في تنظيم سياسي واحد مرتبط بميثاق العمل القومي ملتزمة بما تقرره هذه الجبهة بالاغلبية» ، وتلتزم بذلك ايضا القيادة الاتحادية . لكن الحل الفوري للمنظمات السياسية لم يشترط اذ ان التأكيد كان على الاعداد لقيام المنظمة السياسية الموحدة .

اما رئيس الجمهورية (للدولة الموحدة الجديدة) فينتخب لمدة اربع سنوات بأكثرية ثلثي اصوات الجمعية الاتحادية على الاقل ؛ وهو يعين الوزراء وكبار الموظفين ، ويكون القائد الاعلى للقوات المسلحة . ثم ان المجلس الرئاسي يتألف من عدد متساو من ممثلي الاقاليم الثلاثة ، وهو يختار نواب رئيس الجمهورية ، ورؤساء الاقاليم الثلاثة ، وأعضاء مجلس الدفاع ، ووظيفته الاساسية هي تطوير السياسة العامة ومراقبة الجهاز الحكومي . وتكون الوزارة مسؤولة امام مجلس الامة المؤلف من مجلس للنوب منتخب بالاقتراع العام . ومن مجلس اتحادي مكون من تمثيل متساو لكل اقليم ، على ان يكون ٥٠ بالمئة من الممثلين المنتخبين من العمال والفلاحين . واخيرا يكون لكل اقليم مجلسه المنتخب ووزارته ورئيس وزرائه .
من الضروري سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .

واحتفظ مبدئيا بالملكية الخاصة وبحق الارث . والى جانب القطاع العام يقوم قطاع خاص يسهم في تطوير الاقتصاد بدون استغلال العمال . ثم ان الدستور الفدرالي يخضع لاستفتاء عام في البلدان الثلاثة قبل ١٥ سبتمبر ١٩٦٣ .
وفي هذه الفترة كان الصراع بين العناصر المؤيدة للناصرية والبعثيين يزداد حدة . كما ان نشر «وقائع» دورات المؤتمر الثلاث حول الوحدة بالتفصيل في القاهرة كان يهيء الرأي العام للاصطدام بالبعث . وامام التضامن العراقي - السوري اعلنت الحكومة المصرية انها مضطرة لاييقاف مشاريع الوحدة الثلاثية .

واخيرا انقلب الموقف رأسا على عقب بسبب الانشقاق في حزب البعث في العراق وتدخل الجيش العراقي . اذ ان المشير عبد السلام عارف استولى على السلطة وركزها خلال الاسبوع الواقع بين ١٢ و ١٩ نوفمبر بينما اخرج البعثيون من الحكم كليا . وعلى الفور اعلنت حكومة الجمهورية العربية المتحدة تأييدها السياسي والعسكري الكامل للحكومة الجديدة ، ووجدت سوريا نفسها محرومة من حليفها القومي .

وهكذا قبل نهاية عام ١٩٦٣ توقفت الجهود لايجاد مركز متماسك للقوة السياسية

التي تستطيع ان تتحدى قيادة مصر الناصرية العربية بتأييد مزدوج من منظمة سياسية ذات ايدولوجية مستقلة (البعث) ، ومن موارد النفط العراقي . ومرة اخرى فشلت محاولة التغلب على الحكم المصري ولو بمجابهته على ارضه هذه المرة .

في ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ استولى الزعيم عبدالله السلال على السلطة في اليمن نتيجة انقلاب عسكري ، واخرج الامام سيف الاسلام محمد بدر من العاصمة . وبذلك فتحت جبهة جديدة امام سياسة مصر العربية . وفي ٣ اكتوبر عقدت معاهدة دفاع مشترك وتعاون بين البلدين . وفي اليوم التالي وصلت فرقة مصرية من جنود الصاعقة الى ميناء الحديدة على البحر الاحمر . وبعد سنة ونصف السنة كان عدد هؤلاء الجنود يقدر بأربعين الف رجل مجهزين بأحدث الاسلحة ، معززين بالطائرات، ومدعومين بالسفن الحربية وبخطوط التموين البحري الفعالة .

لماذا هذا الالتزام الضخم في اليمن ؟ الافضل ان نطرح هذا السؤال على الشكل التالي : كيف يمكن تجنب الالتزام في اليمن حين دعا قائد تلك الثورة الوطنية ، وهو نفسه جندي حتى الصميم . الحكومة في القاهرة لنجدته ضد السلالة الحاكمة ليخرج بالبلاد من نظام قاس قائم على الاسترقاق ؟ كيف يمكن رفض الالتزام حين تحالفت بريطانيا العظمى المعنية بحدود وبامارات الجنوب العربي، مع السعودية العربية ضد حكومة اليمن الجمهورية ؟ هذه هي النعمة الخفية التي كانت تنطوي عليها نشرات الاخبار والافتتاحيات في الصحافة والاذاعة في مصر في مواجهة القلق المتزايد عند الراي العام بسبب المشقات في تأمين المؤن ... وبسبب الخسائر في اليمن .

لم تكن حكومة القاهرة تتجاهل معارضة الراي العام تلك . وقد وضعت مخططات متعددة لتمهيد السبيل امام بعثه رالف بانث بصفته مندوبا عن يوثانت الى اليمن في مارس ١٩٦٣ كمقدمة لمشروع من نقاط خمس للانسحاب (لا لوقف اطلاق النار) قدمه الامين العام للأمم المتحدة في ١٣ مارس الى حكومات الجمهورية العربية المتحدة والعربية السعودية واليمن . وتم الاتفاق باشراف الدبلوماسي الاميركي كارل بنكر ، فوضع اللواء كارل فان هورن خمسين مراقبا من الامم المتحدة مكلفين بالاشراف على تنفيذ الاتفاقية .

والواقع ، ان الولايات المتحدة بدت غير متعجلة للضغط على بريطانيا العظمى والسعودية لانهاء القتال . وقد بدا وكأن موقف الحكومة المصرية يثير الدبلوماسية الاميركية لجعل النزيف اليمني يزداد سوءا كوسيلة للضغط على الجمهورية العربية المتحدة .

ومع ذلك فقد كان لا بد من نهاية للقتال الفعلي . وقد كان هذا احد اهداف مؤتمر رؤساء الدول العربية المنعقد في القاهرة بين ١٣ و ١٦ يناير ١٩٦٤ بناء على اقتراح الرئيس عبد الناصر . وتناولت المقررات الاساسية القضية الفلسطينية : انشاء قيادة عربية موحدة بقيادة اللواء المصري علي علي عامر ؛ تأسيس هيئة خاصة من مندوبي رؤساء الدول ومن احمد الشقيري مندوبا عن فلسطين لمراقبة تنفيذ مقررات مؤتمر القمة ، تركيز الجهود لاجراء «الكيان الفلسطيني» الى النور ؛

ودراسة الفوائد الممكنة من مياه نهر الاردن والقيام بحملة سياسية عامة مركزة . لكن جميع المراقبين اتفقوا على انه جرى ايضا بحث في تنفيذ مصر والسعودية للاتفاقية بشأن اليمن . وعلى كل حال فان الحرب استمرت متقطعة . وفي خريف ١٩٦٤ كان الزعماء الجمهوريون اسياد البلاد الفعليين .

ان سبب التصميم المصري على البحث عن طرق واساليب للوحدة العربية مع جميع الدول العربية ، ايا كانت اشكال حكوماتها ، ينبغي ان يبحث عنه في وجهة اخرى ، في اطار الاقتصاد والسكان .

الواقع ان المصادر الرسمية لم تحاول اخفاء الحقائق . وقد قدمت لوفود الدول العربية الثلاث عشرة ، في اليوم الاول من اجتماع القمة في يناير ١٩٦٤ ، نسخا من «الموارد الاقتصادية للامة العربية» ، وهي دراسة جماعية اعدها اربعة شباب دكاترة في الاقتصاد السياسي وهم صبحي عبد الحكيم ، ويوسف خليل يوسف ، وحليم ابراهيم جرجس ، وجلال سباعي . وكان الهدف هو الازدهار ، لا الاشتراكية ، وهو يتوقف على ثلاثة شروط هي : سوق متطورة ، وموارد قابلة للاستثمار ، ورساميل لتمويل المشاريع الكبيرة .

ما هي المعطيات التي قدمها تقنوقراطيونا الشباب ؟ تسعون مليون عربي مندفعون نحو التطور يعيشون في مساحة ٤،٢٥ مليون ميل مربع . لننظر في انتاج الحبوب : ١٧ مليون طن سنويا او ما يعادل ٤٢٠ رطلا انكليزيا للشخص الواحد ؛ ٧ ملايين طن من القمح او ٣٥ بالمئة من الانتاج العالمي ومع ذلك فان المغرب (اي الجزائر وتونس ومراكش) يصدر من القمح اكثر مما تستورد مصر وليبيا والاردن لان صادراته لا تستهدف البلاد العربية . يضاف الى ذلك ان البلدان العربية تنتج ٩ بالمئة من انتاج العالم من الحمضيات و٨٥ بالمئة من التمور و٨ بالمئة من العنب . ماذا بشأن الثروة الحيوانية ؟ ٥٦ مليون رأس غنم و ٢٧ مليون رأس ماعز و ١٧ مليونا من الماشية و ٣،٥ مليون جمل . والمغرب وحده يصدر ١٢ بالمئة من التجارة العالمية من الحديد الخام . وتصدر البلاد العربية الفوسفات والمنغنيز والرصاص . وتنتج ٧ بالمئة من القطن العالمي . ومصر تنتج ٨٥ بالمئة من القطن الطويل التيلة وتصنع بليون ياردة من النسيج ، اي ما يكفي بصعوبة لسد حاجات النسيج المحلية ويستهلك فقط ٢٠ بالمئة من موسم القطن . ومناجم تندوف في الجزائر تستطيع انتاج خمسة ملايين طن سنويا وهو رقم خيالي . وتسيطر الدول العربية على ٩٠ بالمئة من موارد العالم النفطية ويمكنها ان تستمر بتأمين النفط لمئة سنة بالمعدل السنوي الحالي . وبلغ دخل تسعة اعشار النفط المصدر عام ١٩٦٠ بليون ونصف بليون دولار .

ومع ذلك فان ١٠ بالمئة فقط من الصادرات المصرية تذهب الى البلاد العربية التي تؤمن بدورها ٥ بالمئة من وارداتها . وبلغ هذان المعدلان بالنسبة للعراق ٢٩ بالمئة و ٣،٥ بالمئة على التوالي . ثم انه لا وجود لمواصلات حديدية وبحرية او جوية منظمة بين البلاد العربية . كذلك لا وجود لرسوم جمركية قائمة على مبدأ الافضلية . ولا وجود ايضا حتى لما يشبه بدايه سوق عربية مشتركة .

ومع هذا فان الاستغلال المركز لهذه الموارد الضخمة المعرضة حاليا للنهب

والضياح ، يمكنها من ان تؤمن للتعاونية العربية الاسس الاقتصادية التي تستطيع وحدها ان تدعم مشيئتها للوحدة ، وتمكنها من التغلب على التخلف .
بعد ذلك تشق الطريق نحو الوحدة خطوة خطوة ، دون اسراع . ذاك كان فحوى اتفاقية «التنسيق السياسي» التي عقدت بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق في ٢٨ مايو ١٩٦٤ ، لتعقبها بسرعة اتفاقية معاملة مع اليمن .
والمفاوضات التي كانت جارية مع الجزائر حققت تقدما ملموسا خاصة بشأن تحديد المبادئ والاهداف لجبهة التحرر الوطني والاتحاد الاشتراكي العربي بحيث كان الموضوع الرئيسي للبلاغ الصادر في ٢٦ يونيو ١٩٦٤ كما يلي: لما كانت الاشتراكية تعني اصلا انهاء استثمار الانسان للانسان ، وملكية الشعب لجميع وسائل الانتاج ، والتوزيع العادل للثروة الطبيعية والتطوير الحر للفرد ، فان الوفدين يعلنان ان هنالك اشتراكية واحدة . اما وسائل تطبيقها فهي خاصة بكل مجتمع» .

الفصل الثامن

ما هي « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » ؟

«اشتراكية عربية» ، «اشتراكية ديمقراطية تعاونية» - هذه هي اوصاف المذهب الاجتماعي الذي يريد النظام ان يواجه به الماركسية خلال سنوات ١٩٥٦ - ١٩٥٨ . وهو مذهب كان في اساس اجراءات يوليو - ديسمبر ١٩٦١ الاقتصادية ، واستعمل كأداة لضم الجماهير الى ايدولوجية الدولة بعد الانفصال السوري . لكن ايا من النصوص الرسمية لا تبني هذه الاوصاف ولا تكرسها مذهباً للدولة . فالدستور الذي نشر في يناير ١٩٥٦ يعترف الدولة المصرية بانها «جمهورية ديمقراطية» (المادة الاولى) ، ويعلن ان «التضامن الاجتماعي اساس للمجتمع المصري» (المادة الرابعة) ، ويؤكد تنظيم «الاقتصاد القومي وفقا لخطط مرسومة تراعي فيها مبادئ العدالة الاجتماعية» ، وانه اذا كان «النشاط الاقتصادي الخاص حراً «فينبغي» الا يضر بمصلحة المجتمع» ، وان «يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي» (المواد السابعة والثامنة والتاسعة) . ثم ان دستور ج.ع.م المؤقت (٥ مارس ١٩٥٨) يردد هذه الافكار ذاتها بالالفاظ نفسها تقريباً (المادة الاولى الى المادة السادسة) .

وكان الاتحاد القومي اول من كلف بتشكيل جبهة اشتراكية : «يعمل الاتحاد القومي على تحقيق اهداف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وخلق مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني متحرر من كل استغلال سياسي واجتماعي واقتصادي» . وخلال صيف ١٩٦٠ ، عقد الاتحاد القومي عدة مؤتمرات منها مؤتمرات اقليميين في مصر وسوريا في يونيو ، ثم عقد من ٩ الى ١٦ يوليو المؤتمر القومي العام لكل الجمهورية العربية المتحدة . وتشكل القرارات المتعلقة بالمسائل المبدئية، بالاضافة الى المقررات النهائية، وعددها ٢٧٥ قراراً ، ميثاقاً حقيقياً للعمل الحكومي . وحدد المذهب الجديد بعبارات

رسمية ، ومن زاوية تختلف بشكل ملحوظ عن الزاوية التي حددها عبد الناصر في خطابه الافتتاحي .

شدد رئيس ج.ع.م في ذلك الوقت على الجانب الاقتصادي لاسيما الناحية التي تفرض مضاعفة الانتاج القومي في عشر سنوات . وقال ان الهدف الاعلى هو تحقيق «العدالة الاجتماعية» ، فتبدو الاشتراكية على انها «تحرير كل فرد من الاستغلال» ، والديمقراطية الملازمة لها على انها «اشراك كل فرد في التوجيه» . ولا يمكن ان تكون هناك ديمقراطية «اذا كان الاقطاع يباشر تحكمه ، واذا كان رأس المال يسيطر ، واذا كان مصير اي فرد يحدده وضعه الموروث . وليس هناك اشتراكية «اذا تحكمت الاقلية التي ورثت الفرصة ، واذا ابعدت الاغلبية عن حق تقرير الامور ووضع السياسات ورسم الخطط» (١) .

من هذه الافكار العامة حول «دولة الرفاهية» ، استخلص المؤتمر شبه مذهب : «ان الديمقراطية التي يؤمن بها الشعب العربي ، ويتخذها منهجا في السياسة ، ونظاما في الاقتصاد ، وعلاقة بين افراد المجتمع ، هي الديمقراطية المستمدة من مبادئنا ومثلنا وتقاليدينا وحاجات مجتمعنا ، والتي تستهدف تأمين حرية الفرد من غيربغي ولا استعلاء ، وتحقيق التحرر الاقتصادي والسياسي للجماعة ضد كل استغلال او سيطرة ، وتضمن حق الشعب في ان يمارس الحكم ويفرض سيادته ، وترتفع بمستوى الاخوة الشعبية فوق الطائفية والحزبية في كل صورها ، وتعمل على توثيق الصلة بين افراد المجتمع ليعملوا جميعا قلبا ويدا في سبيل مستقبل افضل للوطن كله . . . ان اشتراكيتنا تنبع من ضمير امتنا وتطور وعيها الاجتماعي الذي جنبها الصراع الطبقي . فصارت هذه الاشتراكية تطبيقا عمليا لمضمون التكافل الاجتماعي ، وقام بناؤها على اساس الاعطاء والتملك ، وعدالة التوزيع ، اعترافا بحق كل فرد من الشعب في ثمرات الدخل العام وتحقيقا للعدل الاجتماعي بين كل الافراد . . . ان التعاون هو تكتل الجهود للعمل والبناء ومضاعفة الانتاج لصالح الفرد والمجتمع ، وهو تجميع الامكانيات المحدودة لتكون قوة عظمى وطاقة منتجة ، وهو سبيل الافراد لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينهم ، وعنوان الاخوة في كل شعب متكافل . وهو بكل ذلك صورة من صور ديمقراطيتنا ووسيلة من وسائلها لرفع مستوى معيشة الشعب وتحقيق اهدافه وحمايته من الاستغلال والاحتكار» (٢) .

واسهم الهجوم على الماركسية ، بعد اضطهاد ١٩٥٩ - ١٩٦٢ الذي اسكت انصار هذه الفلسفة ، بالاضافة الى المشادة العلنية مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ، اسهم في تحديد ملامح المذهب الجديد . وتلاشت الاصطدامات المتكررة

١ - «الاهرام» ، ١٠ يوليو ١٩٦٠ .

٢ - «الاهرام» ، ١٧ يوليو ١٩٦٠ ، و«الكتاب السنوي للجمهورية العربية المتحدة لعام ١٩٦١»

ص ٨٠-٨١ . وقد كان علي صبري هو رئيس اللجنة .

بين المسؤولين العسكريين وبعض العواصم الشيوعية ، وبالاخص موسكو وبكسين وصوفيا ، خلال سنوات ١٩٥٩ - ١٩٦١ ، بسبب روابط التعاون الوثيق بين الدول لاسيما في مجال البناء الاقتصادي ، وبنسبة أقل ، في مجال العلاقات العامة بين البلدان المحايدة والكتلة الاشتراكية . وقد عبر توم ليتل ، الذي اشرف خلال عشر سنوات ، حتى عام ١٩٥٦ ، على مكتب القاهرة لوكالة الانباء العربية ، اصدق تعبير عن تفكير المسؤولين العسكريين : «لم يكن للسياسة السوفياتية ما تخسره ، بل كان لها كل مكسب . كل خسارة للغرب هي مكسب لها . واذا قاوم الغرب القومية العربية كان المكسب مزدوجا . . . ان الذرائعية (البراغماتية) السوفياتية لم تغير نية السياسة المصرية التي استمرت في مقاومة السيطرة الاجنبية والايديولوجية الشيوعية الملحدة . لكن اصرارها تغير بسبب اعتماد مصر المتناقض على الارتباطات الاقتصادية الغربية والاعتماد المتزايد على روسيا ، ثم ان مبدا ايزنهاور اسيء تصويره لان الحكومة السوفياتية كانت اكثر اهتماما بزيادة نفوذها لدى الحكومات العربية ، سواء كانت بورجوازية ام لم تكن ، منها بتطوير الفرص امام الاحزاب الشيوعية فهذه الحكومات العربية ذاتها كانت تضطهد الشيوعيين المحليين (١) .

ولم يكن صيف ١٩٦١ صيف القوانين الاقتصادية والاجتماعية ، وصيف الازمة المصرية - السورية ، وموسم القطن الاسوأ خلال عشرات السنين (٢) ، والتوقف المؤقت لبرنامج التعذيب والبؤس اللذين انزلا بالشيوعيين والتقدميين في سجون مصر فحسب ، بل كان ، الى جانب ذلك كله ، فترة مجابهة ارادها الطرفان او الدولتان (الاتحاد السوفياتي و ج.ع.م) ان تكون خالية من العداء ، ان لم يكن من الحقد . وفي اول مايو قام وفد من مجلس الامة ، برئاسة انور السادات ، بزيارة الاتحاد السوفياتي . وفي ٣ مايو ، اثناء حفل استقبال في الكرملين ، تحدث خروشوف الى زائريه قائلا : «نحن نريد الشيوعية . . . وانتم تقولون انكم تريدون القومية العربية وتبغون ايضا الاشتراكية . نحن واياكم ننظر لكثير من المسائل نظرة مختلفة . لكن هذا لا يجب ان يكون حائلا بيننا وبينكم . . . فالتاريخ هو الذي سيحكم بيننا . . . فاذا كان شعبنا يعيش تحت لواء الشيوعية احسن منكم فكيف تعلنون انكم ضد الشيوعية ؟ ان الشيوعية هي افكار ، والافكار لا يمكن ان تدفن في السجون . يمكن ان يودع الانسان في السجن لكنه سيظل شيوعيا . . . تقولون انكم تبغون الاشتراكية ولكن لا تفهمون كثيرا ما هي الاشتراكية التي تؤدي الى الشيوعية . انتم كالانسان الذي يدرس الحروف الابجدية . . انتم تدرسون الحرف الف . الاشتراكية هي الحرف الاول لاجدية تنظيم المجتمع الانساني ، اما «ب» فهي بداية الشيوعية . .

١ - توم ليتل ، - «مصر الحديثة» - (نيويورك ، ١٩٦٧) ص ٢١٨-٢٢٠ . وقد كان اسم الكتاب

- «مصر» - (مرجع مذكور سابقا) .

٢ - راجع تقرير البنك المركزي المصري لعام ١٩٦١ في «الاهرام» ، ١٤ ابريل ، ١٩٦٢ .

واحذر كم انني اجري حديثي بكل شرف . . لان الشيوعية مقدسة» . و اضاف رئيس تحرير «الاهرام» الذي نقل هذه الملاحظات : «ينبغي ترك الباب مفتوحا امام موسكو حتى لا ترتبط او تلزم نفسها في احتمال تعاون مع العالم العربي يكون بواسطة فئات وضعت نفسها خارج اطار الاجماع الوطني وحكم عليها الشعب العربي في كل اقطاره بالخيانة والانحراف» (١) . وجندت الاجهزة الاعلامية في القاهرة ودمشق الاساتذة والصحفيين لكتابة نشرات عنيفة معادية للشيوعية كان ابرزها كتابي «حقيقة الشيوعية» و«هذه هي الشيوعية» . ونشر اسماعيل مظهر ، احد كبار المفكرين التطوريين في فترة ما بين الحربين العالميتين ، كتابين نظريين ، كان ثانيهما قبل موته نقيلا ، وهما : «الاسلام لا الشيوعية» و«التضامن الاشتراكي لا الشيوعية» . وكتب هيكمل مقالا هاما ، «نحن والشيوعية» ، قام فيه بمقارنة من سبع نقاط عكست بكل تأكيد تفكير جمال عبد الناصر . وهذا اهم ما ورد فيها :

١ - اول الفوارق بين الاشتراكية العربية وبين الشيوعية هو نظرة كل منهما الى الطبقات . ان وجود الطبقات وتناقض المصالح بينها امر مسلم به . لكن الحل الذي تقدمه الشيوعية للمشكلة هو «دكتاتورية البروليتاريا» اي «ان تقضي طبقة واحدة على باقي الطبقات قضاء مبرما ونهائيا» ، بينما تقدم الاشتراكية العربية حلا آخر هو «ان تجري عملية ازالة المتناقضات الطباقية داخل اطار من الوحدة الوطنية يتم فيه التفاعل الثوري ، ويتحول المجتمع الى طبقة واحدة تتفاوت فيها مراكز الافراد طبقا لعملهم دون حواجز طبقية تصد تقدم اي منهم وتقفل الطريق امامه» .

٢ - ينتج عن هذا على الفور فارق ثان هو اختلاف النظرة الى الملكية الفردية : «الشيوعية تعتبر ان كل مالك هو في نفس الوقت مستغل» ؛ اما الاشتراكية العربية فتفرق بين نوعين من الملكية : «الملكية التي تمثل العمل ، والتي تكون ضمن الاطار الذي لا يسمح للفرد باستغلال غيره ، وهي على هذا الاساس حق ينبغي توسيع الباب اليه ليدخل منه اكبر عدد من المعدمين . ثم هناك ملكية «المالك المستغل» . وهذا الاخير لا تقتلوه بل انزعوا منه الاسلحة التي تمكنه من الاستغلال ، ثم اسمحوا لسه بالدخول الى المجتمع الجديد» .

٣ - «الشيوعية تقول بالمصادرة ، والاشتراكية العربية تقول بالتعويض . ان الملكية الخاصة حق ، بل هي هدف ، على اساس ان يتم في النطاق الذي لا يسمح بالاستغلال» . وذكر هيكمل ، على سبيل المثال ، اجراءات صيف وخريف ١٩٦١ ، مشددا على القطاع الاقتصادي الواسع الذي ظل في ايدي الافراد .

٤ - ثم يجيء مفهوم دور الفرد في المجتمع . «الدولة في المجتمع الشيوعي هي مالكة كل شيء ، والفرد اداة عاملة يتقاضى ما يسد احتياجاته الضرورية . الفرد

١ - رواية اعطاها م.ح. هيكمل ، «الاهرام» ٩ يونيو ١٩٦١ . وقد كانت صيغة خطاب خروشوف موضع شك من قبل الصحيفتين الشيوعيتين (النداء والاعبال) .

الشيوعي هو مجرد نتيجة للتاريخ» . اما الاشتراكية العربية فتعتبر الفرد اساس البناء الاجتماعي . فهي تقول بان الانسان «نتيجة التاريخ ولكنه في نفس الوقت سبب من اسباب التاريخ» .

٥ - «الشيوعية خصوصا في الفترة التي تولى فيها ستالين تطبيق التجربة ، قامت على اساس التضحية بأجيال من البشر في سبيل الوصول الى مرحلة الانتاج الوفير . والاشتراكية العربية تقول : بل يهملنا الحاضر ... اذا فقد الحاضر روح الحياة فلن يستطيع المستقبل ان يخلقها من العدم» . لذلك فان الجمهورية العربية المتحدة لا تنسى الضرورة الفورية لتوفير الخدمات والمساكن والمستشفيات ، بينما لم يحصل مثل ذلك في اوائل الثورة الروسية ...

٦ - ويذكر الكاتب تجربة تيتو ، مهاجما التحجر : «ان الشيوعي في التزامه بأسس التحليل الماركسي لا يستطيع ان يتعد عن الخطوط المرسومة والمسالك المحددة ، والا اعتبر منحرفا كما حدث لتيتو» . اما الاشتراكي العربي فانه «يشعر بان الثروة الفكرية العالمية كلها مفتوحة له ، يستفيد منها ويرتاد آفاقها ، ولكنه اولا وأخيرا يشعر انه قادر على ان يضيف اليها وان يشارك في تنميتها ، يضيف اليها تجربته الوطنية ، وينميها بترائه التاريخي» .

٧ - الفارق الاخير يتعلق بوسيلة الثورة : «الشيوعية ترى ان تنظيم العمل السياسي يجب ان يكون في يد الحزب الشيوعي وحده ... ولا يمكن للثورة ، اي ثورة ، ان تصبح شرعية ، الا اذا كان الحزب الشيوعي سيدها ومحركها ... والاشتراكية العربية ترى ان تنظيم العمل السياسي يجب ان يشمل الامة كلها ، وان يكون بناؤه في اطار الوحدة الوطنية حتى يتم الوصول الى مرحلة الانطلاق ...» (١) وتعرض صيغة نظرية اخرى اكثر حداثة لاحسان عبد القدوس ، في اطار نقاشه مع كينغزلي مارتن (٢) ، الايضاحات التالية : ان اشتراكيثنا تؤمن بالله ، وتؤمن بالتفسير المادي والمعنوي للتاريخ والمستقبل ولحقيقة الانسان . انها تؤمن بالملكية الفردية الى جانب الملكية العامة ، على ان يجمعهما الاثنان تخطيط واحد . وتؤمن بالدافع الفردي كقوة للتطور ، الى جانب الدافع العام ، على ان يسير الدافعان نحو هدف واحد . انها تؤمن ايضا بوجود مستويات متعددة - لا طبقات - داخل المجتمع الواحد . والفرق بين المستوى والطبقة ان المستوى لا يورث ، والطبقة تورث .

١ - «نحن والشيوعية» . «الاهرام» ، ٤ اغسطس ١٩٦١ .

٢ - كان هذا الاخير قد كتب ان «المؤسسات الاساسية للاشتراكية غير موجودة ، والبروليتاريا في مصر صغيرة جدا ، والطبقة الوسطى ليست كبيرة بالدرجة الكافية ولا هي معروفة بوضوح ، ولا هي تملك الخبرة او الاستقامة الضرورييتين . اما الطبقة الفلاحية فامية في غالبيتها» : «الاشتراكية العربية» في «نيوستيسمان» ١٦-٢-١٩٧٢ . ومقال احسان عبد القدوس : «اشتراكيثنا والشيوعية» ، فسي «روز اليوسف» ، عدد ١٧٦٠ ، (٥ مارس ، ١٩٦٢) .

والمستوى يعتمد في تحديده على كفاءة الفرد، والطبقة تعتمد في تحديدها على الأصل والانساب والملكية . والصراع قائم دائما بين المستويات المختلفة ، ولكنه صراع يختلف عن الصراع في الدول الرأسمالية لانه لا يمثل تكتلات طبقية تحاول ان تفرض سيطرتها ، ولكنه يمثل المجهود والدافع الفردي . ان اشتراكيتنا لا تقوم على الديكتاتورية ولا البيروقراطية . والديكتاتورية ليست نظاما ، ولكنها عقلية قد تتغلغل الى اصغر مستويات الموظفين والمديرين . وفي الوقت الذي تلجأ فيه كثير من الدول الاشتراكية الى وضع تنظيمات تنتهي بتحكم الفرد ، وديكتاتورية الفرد ، تسعى اشتراكيتنا الى تطبيق نظم اللامركزية والى تمكين الرقابة الاجتماعية في جميع المجالات، واشراك الموظفين والعمال في مجالس الادارة هو نوع من الرقابة الاجتماعية . كما تسعى الى تحقيق رقابة البرلمان على الحكومة ، ورقابة الاتحاد القومي على الاتجاه الاشتراكي» .

وقام الوزير كمال رفعت بتحليل «خصائص الاشتراكية العربية» . فالاشتراكية العربية ليست «حلا وسطا بين الشيوعية والرأسمالية او محاولة لتحسين الاوضاع الاجتماعية في مجتمعنا» ، وانما هي مذهب مكتمل له جذوره في «تراثنا الفكري والروحي» ، وفي تاريخنا القومي وحضارتنا ، وفي طبيعة الشعب العربي الذي يتميز بعدة خصائص اهمها الكرم والنبيل وحب الخير» . ثم يلخص مضمون الاشتراكية العربية في النقاط التالية :

١ - «الفكرة الانسانية» اي الفكرة «الرامية الى خدمة جميع الفئات الاجتماعية، لا فئة واحدة او مؤسسة واحدة كالدولة مثلا» . ان مبادرات الحكم وتقليباته واخطائه لا تمس جوهر العمل الاشتراكي .

٢ - هذه الاشتراكية «لم تولد من مجتمع قاس» كالاشتراكية الاوروبية التي نتجت عن الرأسمالية ، ولكنها «تنبع من الوعي الاجتماعي لحركة القومية العربية» .

٣ - «ونحن مع اعترافنا بتأثير المادة والعامل الاقتصادي في تطور التاريخ والمجتمعات الانسانية ، الا اننا نؤمن كذلك بتأثير العامل الفكري والروحي» .

٤ - «تؤمن اشتراكيتنا بالفرد ، وهي تعتمد عليه وتحرر شخصيته» .

٥ - الاشتراكية العربية «الناجمة عن واقع حاجات مجتمعنا ... هي اشتراكية قومية» ، ولكن هذا لا يمنعها من «التفاعل مع نظريات اشتراكية اخرى» .

٦ - ان شخصية الدولة الاشتراكية هي شخصية مجموع الشعب «من العمال والفلاحين والمستخدمين والمثقفين وكل من يعمل بأجر ويشارك في البناء الاجتماعي» . كذلك فان التأميمات وهي «الخطوة الاولى في بناء الاشتراكية» يجب ان تميز عن تلك الموجودة في النظام الرأسمالي والتي لا تخدم سوى الملاك .

٧ - لم تعد القيمة الزائدة بعد اليوم للرأسماليين وحدهم ، او للدولة . لذلك دعت الاشتراكية العربية الى «ضرورة اعطاء العمال ، اي المنتجين الفعليين ، قسما من الارباح ، مقابل مساهمتهم في الانتاج» .

٨ - «تخطيط مركزي وتنفيذ لامركزي ... بحيث تصبح الدولة نوعا من

الضابط الاشتراكي» .

٩ - «الاشتراكية الديمقراطية» ، مع رفضها «لليديمقراطية بمعناها الغربي» ، «تفرض النقد الاجتماعي ، ما عدا النقد الموجه ضد نظرتنا الخاصة الى الاشتراكية» .

١٠ - لا التعدد في الاحزاب ولا الحزب الواحد : «على جماهير الشعب ، لا على الحزب ، ان تلعب الدور الموجه» . ويجب ان تكون هناك «طليعة واعية» التي يجب «الا تمارس اي نوع من التأثير او السيطرة لصالحها» .

١١ - «حق الملكية الفردية» لا يجوز ان يصبح وسيلة «لاستغلال المجتمع وبعث النظام الرأسمالي» .

١٢ - «حق الارث» اساسي .

١٣ - اعطي الحل التالي لجذلية الفرد والمجتمع : «تنظيم العلاقات الاجتماعية بشكل لا يكون فيه حقوق فردية بدون واجبات» ؛ ومن الممكن القبول بقدر من اللامساواة الضرورية بين الافراد حتى يكون هناك تنافس لتحقيق مصلحة المجتمع الاشتراكي ..» (١)

ومن جهة ثانية كانت الابحاث التي تقوم بها «مجلة العلوم السياسية المصرية» ، بادارة عبد القادر حاتم ، تؤدي احيانا الى نتائج معقولة ، كلافكار الآتية لعبد الله ربيع : «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية مذهب سياسي سعى لبث روح اخوة منظمة تهدف الى اذابة الفوارق بين الطبقات بغية انتهاء الصراع السياسي بين القوى الشعبية مع اتخاذ موقف ايجابي في الصراع العالمي ، معبرا بذلك عن حيوية الهدف الاعلى الذي يُسَيَّر مجتمعا المعاصر بين الوحدات المستقلة المحيطة به والتي تربطنا بها روابط الوحدة العرقية والمصالح المحلية» (٢) .

والحديث عن الاشتراكية يدور منذ ١٩٥٠ - ١٩٥٦ ، على كل المستويات . ولكن النصوص التي اوردناها تغطي النطاق الواسع الذي يشير اليه الكتاب المذكورون ، والذي نجده بالتفصيل في سيل المنشورات المتنوعة التي تعالج الاشتراكية الجديدة (٣) . ولم يكن يمضي يوم دون ان تنشر الصحف مقالات نظرية عن الايديولوجية الجديدة ، ملوحة بها في وجه الشيوعية غالبا ، وباحثة عن جذورها في

١ - «خصائص الاشتراكية العربية» ، مجلة «الكاتب» (مارس ، ١٩٦٢) . كذلك راجع مقالته «الديمقراطية» في «روز اليوسف» ، عدد ١٦٥٨ ، (٢١ فبراير ، ١٩٦٠) . ومقدمته لكتاب مصطفى المستكاوي ، «معالم الطريق في التطبيق الاشتراكي» (القاهرة ، ١٩٦٢) .

٢ - «الفلسفة الديمقراطية الاشتراكية التعاونية في محيط المذاهب السياسية المعاصرة» ، عدد ١٢ (١٩٦٢) ص ٥٧ - ٧٨ . (Egyptian Political Science Review)

٣ - كتب م.ك. العبد ، ع. ا. خلف الله ، ع.م. شمس ، كمال رفعت . «التطبيق العملي للاشتراكية الديمقراطية التعاونية» لملي صيري ، «روز اليوسف» ، عدد ١٦٨٠ - ٢ ، ٢٢ و ٢٩ اغسطس ، ٥ سبتمبر ١٩٦٠ . ع.ر. نصير الخ . كل اسبوع ، يصدر كتاب عن «الاشتراكية العربية» . انظر =

التراث الثقافي الاسلامي او العربي .

ويصدف ان تجد في بعض السطور نفعا غريبا وسط هذا السيل المكتفي بذاته في رفض كل استعارة او انتساب . فالاستاذ عبد الملك عودة الذي يأسف للخلط النظري بين «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» و «الاشتراكية العربية» ، يلح على ضرورة تحديد موقف بالنسبة للتجارب الاشتراكية غير الماركسية الجارية في غينيا ومالي ويوغوسلافيا والهند ، وتوضيح العلاقات مع الماركسية ، وتعريف السياسة التي ينبغي اتباعها في مجال الروابط بين الاشتراكية العربية والدين (١) . ويرد على ذلك حلمي السيد ، المستشار الاقتصادي لرئيس الجمهورية ، ورئيس «مؤسسة مصر» ، بتبرير مليء بالبراغماتية الذرائعية مما جاء غير جدير به . . (٢)

لقد وضعت النقاط على الحروف من حيث العلاقة بين «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» والماركسية ، ولفت كلوفيس مقصود. انظار زملائه المصريين الى ضرورة الوضوح المذهبي في الصراع الايديولوجي الكبير مع الشيوعية الماركسية (٣) . اذ ان جوهر المشكلة الايديولوجية هو هنا بالذات . ولكن رغم الاعتدال الموقت في الكلام ، فان المسؤولين العسكريين استمروا في اضطهاد اليسار الماركسي وتصفيته . نحن الان بعيدون كل البعد عن فيديل كاسترو الذي كان يثير الاعجاب قبل ١٩٦١ (٤) .

= مجلة «بناء الوطن» ، وخاصة «المجلة المصرية للعلوم السياسية» ، بالإضافة الى المجلات والجرائد المذكورة . وسعد عفرة ، «التعاون في مجتمعنا الاشتراكي» ، (القاهرة ، ١٩٥٩) ، وهذا الكتاب يهاجم بعنف «ماركس» اليهودي الاصل ويحاول اقناع «الذين يحسبون ان ماركس هو مؤسس الاشتراكية» بعدم صحة هذا الرأي (ص ٩) . العدد الخاص من «الكاتب» ، مارس ١٩٦٢ ، «الاشتراكية العربية» ،

نجربة رائدة للام الناشئة» ، عدد خاص من مجلة : Scribe IV, 1962, No. 5.

M. H. Kerr : The emergence of a socialist ideology in Egypt, M.E.J.

XVI 1962, No. 2, P. 127 - 44.

على انه لا بد من مقارنة هذا كله بالكتابات النظرية الجدية التي وضعتها الجماعات الماركسية في «الطلعة» منذ ديسمبر ١٩٦٥ ، وفي «الكاتب» ، والمجلد الموضوع بصورة جماعية بعنوان «الطريق المصري الى الاشتراكية» (القاهرة ، ١٩٦٧) .

١ - «مناقشات مبادئ الميثاق» في «الاهرام» ، ٢٢ ابريل ١٩٦٢ .

٢ - «روز اليوسف» ، عدد ١٧٦٧ ، ٢٣ ابريل ١٩٦٢ .

٣ - «نرحب بالحوار ونستنكر التهجم» ، «الاهرام» ، ٨ يونيو ١٩٦١ .

٤ - منذ ذلك التاريخ ، اعطى كاسترو وايه : «راي بمناضلي الحزب الشيوعي ؟ انهم يستحقون الاحترام . واطن انهم اذا كانوا مجهولين ، خلال وقت طويل ، واذا كانوا قد هوجموا ، وطردهوا ، وتركوا على الهامش كما لو كانوا حشرات فضولية ، او كانت الجرائد ترفض ادراج بيان لهم ، فعلينا الاعتراف لهم بشجاعتهم ، بشجاعتهم الكبيرة لكونهم شيوعيين» .

فيديل كاسترو، (Je suis Marxiste - Léniniste, Partisans, No. 4, 1962, P. 14).

ولكن من المحال أن تبني الاشتراكية دون الاشتراكيين ، كما ينوي عبد الناصر .
ويلاحظ فتحي غانم أن هناك عقبة ثانية «وهي إيجاد دعاة حقيقيين للاشتراكية الديمقراطية التعاونية» ؛ ومما يزيد الأمر صعوبة أن هؤلاء، إذا وجدوا، سيصطدمون بعدم اقتناع الفلاحين وتشككهم ، وهم الذين تعودوا منذ آلاف السنين على أكاذيب الدولة (١) . أما الاتحاد القومي فإنه يجمع الوجهاء القدامى لاسيما على مستوى القرية والريف . وقد اعترف عبد الناصر نفسه أكثر من مرة بفشل هذا الاتحاد ، بل بطابعه الرجعي ، مما يفسر فكرة المؤتمر القومي للقوى الشعبية ، نهاية عام ١٩٦١ (٢) . ولكن كيف السبيل إلى بناء الاشتراكية بدون الاشتراكيين ؟ وكيف السبيل إلى بناء مجتمع جديد ، بناء ثقافته وايدولوجيته ، بدون مساعدة الانتلجنسيا ؟

المشاكل كثيرة وأولها مشكلة الروابط بين الدولة والطبقات الاجتماعية .
وفي أعوام ١٩٥٢ - ٥٤ ، تجاهل المذهب الرسمي المسألة ؛ وبين ١٩٥٤ و ١٩٥٦ كانت الأفواه تسبح بالوحدة الوطنية ؛ والكلمات المفضلة ، يومذاك ، من طراز «الامة العربية» ، «ثورة الشعب» ، «وحدة الشعب والجيش» ، «جيش الشعب» الخ . . . وكان التشديد على المحتوى الوطني لحركة الجيش . بيد أن أزمة السويس و«مرحلة باندونغ» ، والاحداث الأخرى أبرزت صحة طائفة من الأفكار المستوحاة من الماركسية . ولم يعد من الممكن تجنب مشكلة التباين بين الطبقات في فترة التأميمات الأولى ورأسمالية الدولة ، ولكن الرسميين تابعوا استعمال لغة قومية ترمي إلى تعزيز الطابع الشعبي للوحدة (لاسيما في دستوري ١٩٥٦ و ١٩٥٨) .
وتأرجحت التحليلات الماركسية بين تحديد النظام العسكري كممثل للبورجوازية الوطنية (هذه هي حال الحركة الديمقراطية والجنح اليميني للحزب الشيوعي المصري الموحد) ، وبين تحديده كوسيلة في يد البورجوازية الاحتكارية الكبيرة (وهو تحليل منظمة الحزب الشيوعي المصري قبل الوحدة) ، وفي الوسط اليساري ، مالت أكثرية الحزب الشيوعي المصري (بتأثير الطليعة العمالية التي أصبحت الحزب الشيوعي المصري للمنظمة العمالية ، قبل الوحدة) لتحليل أكثر اعتدالا يفسح المجال لفكرة تحالف بين قطاعات بورجوازية مختلفة ، بزعامة رأس المال المصرفي والاحتكاري (نحن في عامي ١٩٥٨ - ٥٩) ، مع مراعاة الطابع المصري (٣) . ويمكن القول أن

١ - «ديمقراطية الاشتراكية» ، «روز اليوسف» ، ٢٦ أكتوبر ١٩٥٩ .

٢ - حول البعد عن الحكم ، راجع نتائج الاستفتاء ، «أين يقف الرأي العام» ؟ «روز اليوسف» ، عدد ١٧٧٠ ، ١٤ مايو ١٩٦٢ : «أكثر من نصف الشعب يقف موقفا حذرا من التجربة السياسية الجديدة . . .»

٣ - نشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري ، ربيع ١٩٥٩ ، دراسة هامة تقع في ٦٠ صفحة ، تتضمن تحليلا للمجتمع المصري ، بتوقيع «عباس» . قبل ذلك بقليل ، تقول دراسة بعنوان «الايديولوجيا الاجتماعية للثورة المصرية» ، ويجديه نامة : «ليس هناك طبقات ، بالمعنى التام ، في =

الملاحقات قد حصلت اليسار الماركسي أبان انطلاقته ، وفي الفترة التي كان يعمل فيها على اعداد تحليل نظري مركز للمجتمع المصري ، بعد الخطوط الاولى التي رسمها ابراهيم عامر وشهدي عطية الشافعي وفوزي جرجس .

وسمحت المناقشة حول «ازمة المثقفين» للبعض ، لاسيما لطفي الخولي ، بطرح فكرة الدولة - الحكم : «بما ان ثورة الجيش لم تكن في حقيقتها ثورة طبقية بالمعنى التقليدي ، بل تعبيرا عن ارادة الضباط الاحرار ، بقيادة جمال عبد الناصر ، وعملا مستقلا عن القوى السياسية والاجتماعية المتفسخة آنذاك ، فقد ولدت دولة مستقلة في ذاتها عن تلك القوى ..» وبعد ان اعتقد المثقفون طويلا «ان الطريق الوحيد الممكن لتغيير الوضع هو طريق الثورة الشعبية التقليدية» ، اخذتهم الحيرة امام انقلاب عام ١٩٥٢ ؛ «وهكذا لم تدرس ثورة ١٩٥٢ كما هي ، في ضوء الظروف المادية الموضوعية ونسبة القوى في المجتمع ، بوصفها ثورة تقيم سلطة جديدة لدولة جديدة مستقلة الى حد كبير عن الطبقات الاجتماعية وتستهدف انماء حركة التصنيع وتحطيم التبعية الاستعمارية ..» سلطة قوية للدولة تعبر عن نفسها بأنها لا تخضع سياسيا لطبقة معينة من الطبقات الاجتماعية ، سواء اكانت ملاك الاراضي او البورجوازيين او العمال الخ .. وانما هي حكم بين جميع هذه الطبقات» . وبحكم «الظروف الموضوعية عالميا ومحليا للثورة وقيادتها فقد تولد نظام استثنائي من حكم التاريخ هو نظام الدولة المستقلة بشكل عام عن مصالح جميع الطبقات سياسيا واجتماعيا (١) . وهكذا تم وصف الحكم العسكري كنظام فريد من نوعه ، يعلو على التاريخ العام وعلى تطور الحركة الوطنية والمجتمع المصري ، ويخلق فوق الطبقات والمصالح السياسية المعقدة التي تتداخل وتتلاحم في مجال الحياة الحقيقية ؛ اي انه نظام «منزل» .

ما الذي يجعل من هذا النظام نظاما اشتراكيا ؟ هذا هو موضوع الندوة الجديدة التي نظمتها «الاهرام» حول التخطيط ، في مايو ١٩٦٢ . ومرة اخرى ، بعد الدوران العادي حول الكلمات - نخطيط ، مشاركة ، تأميم الخ .. - طرح جوهر المشكلة ، فأشار احمد شكري سالم الى عدد من الحقائق : «هناك مستويات مختلفة من التخطيط ، قد تستطيع الرأسمالية ان تفيد منها . فألمانيا النازية مثلا عندما اطلقت شعار المدفع قبل الزبدة ، ماذا فعلت ؟ بدأ الحزب النازي المسيطر على الحكومة

= مصر ، فكيف يوجد صراع طبقات ..»

(F. Berthier, in Orient, II, 1958, N. 6, P. 56, N. 16)

يبدو ان المناقشات داخل معسكرات الاعتقال قد غيرت ميزان القوى ودفعت المتطرفين للتصلب : بينما اتجهت الغالبية لتحديد اكثر قسوة للنظام ، دافعت اقلية واسعة عن فكرة ذوبان الحزب الشيوعي المصري في الاتحاد الاشتراكي العربي . اما الاتجاه الوسطي (فؤاد مرسي ، محمود العالم ، اسماعيل س. عبد الله الخ) . فكان يعمل لترسيخ وحدة الحزب ويعطي تحليلا معتدلا .

١ - «الاهرام» ، ١٢ مارس ، ١٣ يونيو ، ٢ و ٣ يوليو ١٩٦١ .

بعملية تخطيط فعلية من اجل التسليح الذي هو هدف عدواني . وهناك ايضا المجتمع الهندي الذي لا يمكن وصفه بأنه مجتمع اشتراكي ، ومع ذلك فانه يعتمد التخطيط . وفي تخطيطه الاول ، كان القطاع العام يمثل ٤٦ بالمئة وارتفع الى ٥٤ بالمئة ؛ ورغم ذلك فهو ليس تخطيطا اشتراكيا وان كان متجها لمصلحة فئات واسعة من الشعب» . ولاحظ الدكتور عبد الرازق حسن بدوره : «من حيث العدالة نجد ان النظام الرأسمالي يقول نفس الكلام الذي تقول به الاشتراكية ، ولكن المهم هو التنفيذ» . ان التخطيط الشامل مرتبط ، في النظام الرأسمالي ، بالدرجة التي وصلت اليه الملكية العامة كأساس للنظام الاقتصادي . فالتخطيط بحد ذاته ليس اشتراكية : «التخطيط الاشتراكي هو تلبية الحاجات المادية والحضارية المتزايدة لكل فرد من أفراد المجتمع ، وذلك عن طريق التوسع المستمر في الانتاج كماً وكيفاً ، باستخدام أحدث الوسائل التقنية ..» (١) .

في الوضع المصري الراهن ، هل ان التخطيط رأسمالي ، ام اشتراكي ، ام وسطي ؟ رأينا انه ينبغي اعتباره كحل وسط . ونفهم ان يكون هناك احجام ، في نظر قسم من الراي العام والاطارات ، عن الاعتراف بصفته «الاشتراكية» . لذلك قال احد الصحفيين : «نحن في حاجة الى تطوير ما نسميه بالوعي الوطني ، في العمل ، الى وعي اشتراكي» (٢) . والتخطيط الذي نتج عن حاجات الاقتصاد المصري الملحة، وعن التدخل الاستعماري ، لا يبدو لكثير من المراقبين كتعبير عن ارادة اشتراكية . المشكلة الثانية : مشكلة «مستقبل الملكية الخاصة» ، موضوع الندوة التي نظمتها «روز اليوسف» ، في مايو ١٩٦٢ . هنا ايضا برز اتجاهان واضحان . تماما . من جهة ، دعاة الاشتراكية ، وأخصهم بالذكر كمال الحناوي ، كامل زهيري وأحمد فهميم . كان الاول بليغا وهو ضابط نافذ من الضباط الاحرار : «اثبتت التجربة ان توزيع اراضي اصلاح الزراعي بشكل ملكية على الفلاحين ، وتوزيع المساكن على عدد من اعضاء الجمعيات التعاونية ، قد ابعدهم عن الروح الاشتراكية ..» وعندما أصبح الفلاح يملك فدانا او فدائين انحاز الى كبار الملاك في طريقة تفكيره ، بينما اتجه ملاك منازل السكن الى الاستغلال» ؛ «ان منطق التطور الصناعي والتجاري يفرض على المؤسسات الصغيرة ان تتحد في شركة كبيرة ، فتضطر الدولة الى التدخل لكي تمنع الاحتكار ..»

ولكن المناقشات اوضحت ان المفكرين الليبراليين يهدفون ، تحت ستار

١ - «التخطيط في واقعنا» ، «الاهرام» ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ مايو ١٩٦٢ . ع . سالم ، كان مدرسا في كلية العلوم بالقاهرة ، ومديرا لدار الابحاث العلمية ، ثم مديرا للجامعة الشعبية ، اضطلع بوحشية في عهد فاروق . دكتور في العلوم ، احد كبار المثقفين التقدميين ، حاليا احد الخبراء المسؤولين في مديرية التخطيط .

٢ - فتحي غانم «الدعوة الى ضمير اشتراكي» . «روز اليوسف» ، ١٩ اكتوبر ١٩٥٩ .

«الاشتراكية» ، الى بناء الاقتصاد الوطني . ويرى راشد البراوي ان «صناعة النسيج في مصر تعادل الصناعة الثقيلة في انكلترا» . وصرح رفعت المحجوب بقوله : «نحن نجعل من الذين لا يملكون شيئاً ملاكين ، ومن المستخدمين ملاكين ، مما يناقض التعليم الماركسي» . ولاحظ جلال ك شك ان «اشتراكيتنا هي اشتراكية بلد متخلف» ، وعين «زيادة الانتاج» (١) هدفا لها .

لم تكن بعيدين ، اجمالاً ، عن «طريق التنمية الياباني» الذي درسه المفكر الغربي باران ، والذي يهدف الى «خلق دولة رأسمالية حديثة» (٢) ، مع الفوارق في الوضع الداخلي والوضع العالمي التي اشرنا اليها ، والتي سببت ظهور اشكال اقتصادية واجتماعية تحتل موقع الوسط بين الرأسمالية والاشتراكية .

بذلك طرحت مسألة انتساب «الاشتراكية» المصرية . هنا نعود فنلتقي هنا بالعاملين الاساسيين اللذين يدخلان في تكوين ايديولوجية النظام : نزعة الى التجدد الاسلامي ، ونزعة قومية تستند الى التقنية .

وثمة عامل آخر تجدر الإشارة اليه وهو تأثير الرئيس نهرو الحاسم في هذا البحث عن «الايديولوجية القومية» ذات الاتجاه الاشتراكي والتي انتهت الى «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» .

في عام ١٩٥٨ ، نشرت الوثيقتان الرئيسيتان في حقل الايديولوجية السياسية لحزب المؤتمر الهندي ، «ايديولوجية وبرنامج المؤتمر» ، للفيلسوف سمبورنا ناند ، وخاصة «التحليل الاساسي» لنهرو . تعترف الوثيقتان ، والثانية بشكل خاص ، بقيمة التجربة الشيوعية ، ولكنهما ترفضان اساليبها وعنفاها الثوري . وكتب نهرو يقول : «يردد البعض ان هناك شعوراً بالحزن والخيبة في الهند ، وان القوة الروحية السالفة تلاشت ، في الوقت الذي نحن فيه بأمرس الحاجة للحماسة والعمل الجاد . . ويعتبر زميل من زملائي ، قديم ومحترم (د. سمبورنا ناند) ان ذلك يرجع الى افتقارنا لفلسفة في الحياة . . ان الجهد الذي بذلناه لتأمين ازدهار البلاد المادي ، لم يعط العنصر الروحي في الطبيعة الانسانية الاهمية الكافية . ولكي نثير في الفرد

١ - «مستقبل الملكية الفردية» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٦٩ . ٧ مايو ١٩٦٢ . محمد عودة وأحمد بهاء الدين يعرضان نفس آراء الجناح الاشتراكي في ندوة مجلة «الكاتب» . امتاز جلال الكشك بعدائه للشيوعية في سلسلة المقالات التي نشرها في «روز اليوسف» ، في ابريل ومايو ويونيو ١٩٦٢ : «ان اشتراكيتنا هي تحد فلسفي وسياسي للماركسية . ونجاح تجربتنا وتحويلها الى قوة عالمية موجهة تضئ طريق شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية يعني نهاية عصر الماركسية اللينينية ، هذا هو المعنى الحقيقي والمباشر لشعار «اشتراكيتنا تنبع من واقعنا نفسه . .» ، «الارض للفلاح» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٧٥ ، ١٨ يونيو ، ١٩٦٢ .

٢ - ب. ا. باران : «الاقتصاد السياسي للنمو» ، لندن ١٩٥٧ . حول «الطريق الياباني» راجع : ج.ك. آلن «تاريخ اقتصادي موجز لليابان الحديثة» ، لندن ١٩٦٢ .

وفي الامة الشعور بهدف ينبغي بلوغه ، وبأن ثمة شيئا يستحق الحياة ، ويستحق عند اللزوم ان نموت من اجله ، علينا ان نبعث فلسفة جديدة للحياة . . .»

ماذا سيكون محتوى الديمقراطية والاشتراكية ؟ «ان شريعة الحياة ينبغي ان تقوم لا على التنافس والتملك ، بل على التعاون بحيث يكون ملك كل فرد لخير المجموع . في مثل هذا المجتمع ، يشدد على الواجبات ، لا على الحقوق ؛ فالحقوق تتبع اتمام الواجبات» . ثم ان البحث عن رفع مستوى المعيشة لا يشكل ، في حد ذاته ، علامة مميزة للطابع الاشتراكي للمجتمع ، اذ ان «كل بلد ، سواء اكان رأسماليا ام اشتراكيا ام شيوعيا ، يتبنى بشكل من الاشكال فكرة الدولة العاملة على رفع مستوى العيش . ويمكن القول بشكل عام انه اذا كانت قوى المجتمع الرأسمالية تعمل كما تشاء لتجعل الاغنياء اكثر غنى والفقراء اكثر فقرا» ، فينبغي تنظيمها . «والتخطيط شيء اساسي ، وبدونه نهدر مواردنا المحدودة جدا . قد يكون من الجائز ان تسعى الهند اليوم لتشجيع المبادرة الشخصية في عدة قطاعات ، ولكن على المبادرات الشخصية ان تدخل في اطار التخطيط الوطني وتخضع للاشراف الضروري» . ويتناول نهرو ، من الاصلاح الزراعي ، هدفه الرئيسي وهو «تخطيط البناء الطبقي القديم للمجتمع الجامد» . واخيرا ، «رغم ان الاقتصاد السياسي الماركسي قد اجتازه الزمن في عدة حقول ، الا انه يلقي ضوءا كشافا على سير تطور الاقتصاد» .

كانت هذه هي بالضبط الافكار الرئيسية لاشتراكية جمال عبد الناصر «العربية» . واذا قارنا بين ما كتبه الهندي الاول وبين ما ابرزه كبار المسؤولين والمفكرين المصريين في نظرتهم الاشتراكية ، فلا نجد عند هؤلاء اية مساهمة جديدة .

لننظر الان الى العوامل المصرية الخاصة .

بالنسبة للاسلام الذي «لا يسمح لكل فرد بأن يسهم في توجيه الحكم» ، كما قال الشيخ حسن الباقوري (١) بوضوح ، فان القضية كانت كيف نثبت في آن واحد ان «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» انما تتحدر منه ، وكذلك التحصن ضد النقد العنيف الذي يهب من بعض البلاطات العربية القائلة بأن النظام العسكري يناقض روح القرآن (٢) . والمنهج هو منهج محمد عبده ، اي الرجوع الى الاصول . ان اسلام النبي والخلفاء الراشدين ينطوي على بذور مبادئ اشتراكية ، قبل التسمية ، لاسيما عند ابي بكر وعمر . هذا كان موضوع خطب الجمعة في المساجد ، وتصريحات شيخ الازهر والمفتي الاكبر ، وموضوع الكتب العديدة حول التقاء الاسلام

١ - «روز اليوسف» عدد ١٣٤٥ ، ٢٢ مارس ١٩٥٤ . بعد عودته من الصين كان وزير الاوقاف السابق قد كتب : «شاهدت الاسلام في انصين . . .» .

٢ - «كان الاسلام الثورة الاولى التي اقرت المبادئ الاشتراكية في العدالة والمساواة» (جمال عبد الناصر) ، خطاب في ذكرى الوحدة السورية - المصرية ، «الاهرام» ٢٣ فبراير ١٩٦٢ . كذلك خطاب المشير عامر في حفلة تخريج دفعة الضباط الطيارين ، «الاهرام» ، ٢٤ ابريل ١٩٦٢ .

ب «الاشتراكية العربية» (١) .

لا يمكن للاسلام المصري في القرن العشرين ان يُحصر في القوالب التقليدية التي عرفها في القرون الوسطى . وقد اوضح ذلك مكسيم رودنسون في محاولة جديدة حيث يلاحظ ان الاسلام كان يتصف بصفة الاطلاق الى اقصى حد في القرون الاولى للهجرة . فكان يوجه ، في الواقع ، مبدئيا جميع اعمال وافكار الحكام . . ولكن الاسلام اخذ ينزع عنه هذا الطابع . . والدليل على ذلك هو طرح مسألة «التوافق»؛ في الواقع «هناك ايدولوجية ضمنية للعالم الاسلامي الحالي» ؛ «من المهم جدا الاشارة الى ان المجتمع الاسلامي ، قبل ان يتخذ موقفا تجاه الشيوعية ، كان قد تأثر . . بالعقلانية العلمية او بالطوباوية الليبرالية - الانسانية التي هيأت الطريق لتقبل الشيوعية» . وكثيرا ما جرت اعادة تفسير للافكار والرموز الاسلامية بواسطة مسلمين ، على انها معادلة للافكار والمواضيع الشيوعية العادية . وغالبا ما كان يقوم بالعملية شيوعيون يبتغون الوصول الى التحالف مع الاوساط الدينية» (٢) . وهذا اثبات ممتاز للتوفيق لما بين الاسلام والشيوعية من ناحية ، والاصلاحية القومية ذات الاتجاه الاشتراكي من ناحية ثانية ، السائدة في مصر منذ ١٩٤٥ . والملاحظ ان كمال رفعت ، المسئول عمليا عن صياغة الايدولوجية بين اعضاء الفئة الحاكمة ، خاصة في مجال «الاشتراكية العربية» ، هو الذي كلف باعادة النظر في جامعة الازهر ، بعد ان تسلم مهام وزارة العمل . وبذل وزير المالية السابق ، حسن عباس زكي ، جهدا للتوفيق النظري بين الاسلام و«الاشتراكية العربية» (٣) . وقام غيره من المسئولين بمثل هذه المحاولة . ويمكن سرد امثلة عديدة على ذلك على مستوى القيادة السياسية .

١ - «اشتراكية الاسلام» ، لمصطفى السباعي ، (القاهرة ١٩٦١) . وقد بلغ مبيع هذا الكتاب ١٢٠.٠٠٠ نسخة خلال الاشهر الاربعة الاولى . وينبغي ذكر : ع. فرج ، «الاسلام دين الاشتراكية» . عبد الرحمن الشرقاوي ، «محمد ، رسول الحرية» (القاهرة ، ١٩٦٢) . وكتب ا. مظهر ، م.ع. العربي ، ج. عبد ربه ، م. الغزالي ، س. قطب ، ا. م. البداوي الخ . . واستمر هذا السيل من الكتب بالتدفق . لكن ينبغي الوقوف عند «الاشتراكية والاسلام» للشيخ محمود شلتوت ، في جريدة «الجمهورية» ٢٢ ديسمبر ١٩٦٠ . ثمة اطروحة ترسم الاطار العام : محمد شوقي زكي ، «الاخوان المسلمون والمجتمع المصري» ، (القاهرة ، ١٩٥٤) .

٢ - مكسيم رودنسون «مشكلات دراسة العلاقات بين الاسلام والشيوعية» (ندوة حول «علم الاجتماع الاسلامي») ، بروكسل ١٩٦١ ، ص ١٠-٢١ .

وهو يلاحظ بحق ان «غالبا ما يجهل الكتاب ، الذين يعالجون هذه المسألة ، الاسلام او يجهلون الشيوعية . وعادة يجهلون الاسلام والشيوعية معا . . .» .

٣ - ج.ع. زكي : «الصراع الفكري» ، «الاهرام» ، ١٣ ديسمبر ١٩٥٩ ، (مقومات . . .) الذي ذكرناه سابقا .

ومهما يكن من أمر فإن التكنوقراطية ذات النزعة القومية كانت هي التي تملي اختيار المراجع (١) . فازداد عدد الكتب المتعلقة بالعلوم الاجتماعية (لاسيما السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ) بصورة ملحوظة منذ عام ١٩٦٠ ، وذلك بمقدار ازدياد الحاجات الايدولوجية . وتمت العملية في مجال الايدولوجية الاجتماعية ، على صعيدين : صعيد علم الاجتماع المستوحى من المدرسة الاميركية وصعيد الليبرالية والديموقراطية الاجتماعية الاوروبية .

عام ١٩٥٨ كتب الاستاذ ليوفيل اومسترونغ ، من الجامعة الاميركية في بيروت ، يقول : «البحث الاجتماعي الكمي الذي يظهر حاليا في الشرق الاوسط يسيطر عليه الاميريكيون ، والعرب الذين كونتهم الطريقة الاميركية في التربية ، وينسبة اقل الطريقة الانكليزية والفرنسية» . وذكر بين علماء الاجتماع المصريين عباس عمار وحسن الساعاتي ، وسخر من خريجي السوربون . ولاحظ انه من مجموع ١١١٥ كتاب ومقالة نشرت في الشرق الاوسط ، في علم الاجتماع ، بين ١٩٤٧ و١٩٥٧ هناك ٣٧٥ فقط استوفت شروط الجدية العلمية ، ويدهش المؤلف لنسبة مختلف القطاعات : ٦٢٥٨ بالمائة في الايكولوجيا وعلم السكان ، ٥٤ بالمائة في علم النفس الاجتماعي ، ٧٠٥ بالمائة في المشاكل الاجتماعية ، ٣٠٨ بالمائة في الدوايات حول اللاجئين ، الامر الذي «يشير الدهشة» لانه يدل على ان العرب يرفضون الامر الواقع ..

في حقل الثقافة ، تملك الولايات المتحدة وسائل استثنائية . فالجامعة الاميركية في القاهرة هي المعهد الاجنبي الوحيد للتدريس الجامعي المرخص له في مصر ، منذ السويس ، مقابل تعيين رئيس مصري مشترك . ومن ناحية ثانية كانت «دار فرنكلين» للطباعة والنشر تفرق السوق المصرية والعربية بسيل من المنشورات والمراجع المطبوعة طبعا متقنا تؤمن للكتاب الاميركيين مكان الصدارة بين قراءات الجامعيين والانتلجنسيا التي تلم بالثقافات الاوروبية التقليدية وبالماركسية ، الماما سطحيا . ومن سارتون الى بيرل باك ، نمر بدايل كارنيجي ومفكري الحرب الباردة والاسلوب الاميركي في الحياة ؛ ومن الميتافيزيقيا الى وسائل التجميل ، لكل نوع مكانه وجمهوره . ومن السهل ان نتصور اي نوع من «الاشتراكية» يمكن ان تقدمه هذه المؤسسات ، التي

١ - كانت تشرف على مطبوعات الدولة مؤسستان : «المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر» ، ويديرها الاستاذ مهدي علام ، يساعده ابراهيم ز. خورشيد ، وعبد الرازق حسن ، وصلاح عبد الصبور وغيرهم ، و«الهيئة المصرية العامة للاعلام والنشر والتوزيع والطباعة» وكان يديرها وزير الدولة عبد القادر حاتم ، يساعده مديرا الاذاعة والاعلام . الواقع ان عبد القادر حاتم هو الذي كان يديره منذ اكتوبر ١٩٦٢ ، مجموع دوائر الاعلام والثقافة ، وكان الوزير الوحيد ، في الوزارة الجديدة ، الذي يشرف على وزارتين .

٢ - ل. اومسترونغ : «علم الاجتماع الاميركي في الشرق الاوسط» في
Sociology and Social Research, XLII (1956), No. 3, P. 176 - 84.

تصل منشوراتها الى جمهور غفير ونشط نسبيا .

ولسد العجز في مجال المراجع الاشتراكية ، عمد المفكرون الشباب الملتفون حول كمال رفعت ، الى تنسيق منشورات دار النشر الحكومية في مجال الاشتراكية .

فضمت اللائحة كتباً مترجمة لهارولد لاسكي وجول موك وبرنارد شو واندريه فيليب وغيتسكل وبيفان وكارديل ، ودوغلاس جاي ، بجوار ممثلين ليبراليين للثقافات الانكليزية والفرنسية والالمانية : ك. برجيه ، ج. ستراشي ، بابرمادييه ، ا. فالك ، ا. برلين ، ه. كليغ ، و. فريدمان ، م. ديفرجيه . اما ماركس وانجلز ، ولينين وغرامشي ، وماوتسي تونغ ، والمسئولون والمفكرون الماركسيون ، فلا يظهرون ابداً في لوائح الكتب الاشتراكية ، ولا نلاحظ سوى كتاب لينين «الاستعمار ، اعلى مراحل الرأسمالية» الذي ترجمه راشد البراوي ، واعيد طبعه .

وشدد النظام على ضرورة دراسة التجارب الراهنة التي تنتسب الى الاشتراكية ، لاسيما كوبا (قبل اعتناق فيديل كاسترو للماركسية اللينينية) ، غينيا ، مالي ، حتى الهند وخاصة يوغوسلافيا . وجرى تجاهل بلدان الكتلة الاشتراكية بما فيها الصين وفيتنام وكوريا ، رغم انها دول اسيوية . وكلف ١٢ استاذاً بمهمة اعداد برنامج لثلاث مواد جديدة : الاشتراكية ، ثورة ٢٣ يوليو ، القومية العربية ، لكي تدرس اجبارياً في جميع الكليات ؛ ولم يُشر الى استاذ اشتراكي واحد ، دون الحديث عن الماركسيين ، بينما نلاحظ اسماً معروفة بأفكارها اليمينية او جهلها التام لهذا النوع من المشاكل (١) .

وقد أوضح احد الخبراء المرموقين ، عبد الغني سعيد ، ان «اشتراكيتنا العربية لا تنظر الى الملكية العامة كهدف شأن الاشتراكية الغربية ولكنها تنظر اليها كمجرد وسيلة تتخذها على اي نطاق يقتضيه صالح المجتمع» (٢) . وبعبارة فيديل كاسترو ، كان المسؤولون المصريون يرفضون الاعتراف بأنه «من اصعب الاشياء بناء الثورة الاشتراكية بدون الاشتراكيين» .

والواضح ان البحث عن ايدولوجية «اشتراكية» قومية كان يعبر عن ضرورة الوصول الى معالجة ايجابية للمسائل المعقدة والملحة التي يطرحها زخم الاندفاع المصري .

ومن المفيد ان نلاحظ ، بهذا الصدد ، نتائج بحث اجتماعي أجري حديثاً حول شعارات المرشحين للانتخابات في فترة الحياض الايجابية والقومية العربية (١٩٥٧) . فعلى مجموع ٢٩٦ شعاراً للمرشحين ، نجد ٦٩ راءاً بالمئة تتعلق بمسائل السياسة

١ - «الاخبار» ، ١٩ فبراير ١٩٦٢ .

٢ - «الملكية العامة وسيلة لا هدف» ، «الاعلام» ، ١٦ افرس ١٩٦١ . لكن عبد الغني سعيد

اعتقل فيما بعد ، خلال خريف ١٩٦١ .

الداخلية ، و٣٢٩٩ بالمئة تشير الى صفات المرشح الشخصية والمهنية ، و٢٠٢٢ بالمئة فقط تهتم بالسياسة الخارجية . وتحولت النسب الى ٨٦ الى ٢٩٢ بالمئة ، و٢٢٢ بالمئة على التوالي بالنسبة للمرشحين الذين انتخبوا فعلا . وبين شعارات السياسة الداخلية ميز الباحث بين نوعين : الشعارات المتعلقة بالسياسة الداخلية العامة ، والشعارات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ؛ وشمل النوع الاول ٧٩ شعارا للمرشحين و١٢ شعارا للذين انتخبوا ، بينما شمل النوع الثاني ٦٠ شعارا للمرشحين و٢٣ شعارا للذين انتخبوا (١) .

وهذا يعني ان بين القسم الاكبر من المرشحين المهتمين بالسياسة الداخلية ، انتخب الشعب في الواقع المرشحين الذين يولون عنايتهم للمسائل الاقتصادية والاجتماعية : العدالة الاجتماعية ، تحسين اوضاع العمال ، رفع الدخل القومي . ولا يمكن اعطاء شرح افضل من هذا للواقع .

وإذن ، فالهم الاساسي كان احداث «تغير اقتصادي واجتماعي واسع يقوي المجتمع ويمكنه من تحمل عبء الدولة الحديثة ، وهذا شرط ضروري لتأسيس ديمقراطية صحيحة في الشرق الاوسط» ، كما يقول ش. عيساوي (٢) .

لقد ولدت الدولة الحديثة ، في مصر مع انتصار حركة التحرير الوطني وبروز كتلة البلاد الاشتراكية واشتداد ساعدها في العالم . ويقوم هذا البناء باسم تأكيد قومي معادٍ للاستعمار - لم لا ؟ - وتحت شعار «اشتراكي» يلف الجماهير الشعبية ويزين تدخل الدولة المتعظم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

لا مكان للشيوعية في هذا الاطار . بل انها قد تهدد العمل القائم وتفرض مواقع القوى الراهنة ، وذلك لصالح غد بعيد كل البعد عن «ترتيبات» العسكريين . وفي ١٩٥٦ ، عندما كانت «مرحلة باندونج» قد بلغت الذروة ، صرح جمال عبد الناصر للصحفي ج. سبارو بقوله : «تصبح الشيوعية خطرة عندما تستطيع استغلال الشعور القومي عند الجماهير . هناك ... شيوعي في مصر ، ولكننا انتزعنا منهم قيادة الحركة القومية» . واجاب نفس الاجابة على سؤال ادوار سابلية عام ١٩٦٢ : «ان صراع الطبقات هو الذي يفتح الطريق للشيوعية . وفي ج.ع.م. أسسنا مجتمعنا على العدالة الاجتماعية ، وأمننا المصارف وشركات التأمين و٩٠ بالمئة من الصناعة ، وحددنا الملكية العقارية ، ووزعنا الاراضي على الفلاحين ، وخصصنا للعمال جزءا من ارباح المؤسسات التي يعملون فيها ، ونحن مصممون على محو استغلال اي طبقة

١ - محمد ف. الخطيب :

«Appeals to the voters in Egypt's general elections», (Rev. of Econ., Pol. and Business Studies), Le Caire, V (1957), No. 2, P. 57 - 73.

٢ - «Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East», Int. Aff. XXXII, (1956), No. 1, P. 40 - 1.

لطبقة اخرى . لذلك لا خطر على مصر من الشيوعية» (١) .
المقصود اذن هو ، بالضبط ، كما كان يردد شهدي عطيه الشافعي في ١٩٥٦ -
٥٧ «حرق شعارات الديمقراطية الشعبية تحت ارجلنا .» ويكثر الحديث عمن
«الطريق العربي» للاشتراكية . واثار ذلك القلق عند البعض ، مثل كامل زهيري الذي
تساءل عما «اذا كان مشروعا ان نعتبر ان هناك اشتراكيات مختلفة ما دمنا نسلم بأن
هناك طرقا مختلفة للوصول الى الاشتراكية» . واجاب زهيري على سؤاله بلا (٢) ؛
ولكن مع ربيع ١٩٦٢ ، ستظهر طرق اخرى وآمال اخرى .
كان هذا هو الوضع باختصار ، على الجبهة الايدولوجية ، عشية اعلان الميثاق
الوطني .

١ - ج. سبارو «ابو الهول يستيقظ» ، لندن ١٩٥٦ ، ص ٦٠ . وكذلك ا. سابلويه : «معاذتي
مع ناصر» في (كانديه) ، ١٢ ايار ١٩٦٢ ، ص ٢٤-٢١ .
وشيئا فشيئا بدأ التمييز بين «وجود الطبقات» و«صراع الطبقات» . كما ظهر في مقال احسان
عبد القدوس في «طبقات بلا صراع» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٧٤ ، ١١ يونيو ١٩٦٢ .
٢ - «تيارات اشتراكية» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٦٧ ، ٢٤ ابريل ١٩٦٢ ، كذلك لطفي
الخولي : «حديث صريح في الاشتراكية» ، «الاهرام» ، ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ مايو عام ١٩٦٢ .

الفصل التاسع

كتابات

من عام ١٩٥٤ الى ١٩٥٩ ، بينما كان النقاش محتدما ، وبينما كان وجه مصر الجديد يتضح شيئا فشيئا ، كان هنالك رجل يبحث ويتأمل في سبعة آلاف سنة من التاريخ .

«لنحاول ان نكون صادقين مع انفسنا ، ونسأل هذا السؤال : متى شعرت ، وانا اطالع التاريخ المصري ، بأنني أعيش بين عشيرتي وبني وطني من اهل القرون الغابرة ؟ حدث هذا وانا اطالع التاريخ المملوكي ... وانما انا معبر عن نفسي كقاهري مسلم ، من أسرة قاهرية حتى القرن السابع عشر على الاقل ؛ ولدت في أحياء القاهرة التي نسميها المعزية نسبة الى من اشار بنائها ... والحياة التي تجيش بها صفحات الشيخ تقي الدين وأبي المحاسن والسيوطي وابن إياس هي حياتي» .

انه حسين فوزي ، الطبيب والاستاذ لعلم المحيطات في كلية العلوم في جامعة الاسكندرية ، ثم عميد تلك الكلية ومدير الجامعة فيما بعد ، ثم مدير عام وزارة الثقافة اثناء فترة باندونغ ، ومؤلف عدة مجلدات من المقالات والابحاث في التاريخ ، والباحث في فن الموسيقى ، هو احد اصدق ممثلي التجديد ، وهو في الوقت ذاته مصري ، ومتوسطي ، وعقلاني في مصر التي تمثل جيلنا . ان هذا «المسلم القاهري» يقدم لنا «ملحمة الشعب المصري» ، وبوصفه مصريا أصيلا فهو يعي مركزية الحكم الالفية (القاهرة) وعمق الشعور الديني (كمسلم) . وكتابه الذي نشر عام ١٩٦١ يحمل عنوانا طريفا هو «سندباد مصري» . وفيه عرض مفهوم الثقافة المصرية حين كانت العقول تجند في سبيل المغامرات الروحية التي تحدثنا عنها . وجاء كتابه

دراسة تاريخية بارزة وعملا فنيا موضوعا بأسلوب مشرق زاه ، وفعل إيمان ، فقبول «سندباد مصري» بحماس من قبل النخبة المثقفة والجمهور على السواء . وإذا كان استعمال صيغة التفضيل لم يبطل بعد ، جاز لنا ان نقول بحق انه أفضل كتاب صدر في مصر المعاصرة .

وبدلا من ان يكون الكتاب تاريخا منهجيا للشخصية المصرية - مع ان المؤلف كرس نحو ثلاثين سنة للتحقيق الشخصي في مجموعة ضخمة من المراجع والمصادر فانه جاء دراسة عميقة لمراحل ومشاكل نموذجية عديدة . ومنها مثلا ، «الجمعة الحزينة» ، وهي التعبير الرمزي ، في العهد القبطي ، عن يوم الحزن، في عام ١٥١٧ حين غزا السلطان سليم العثماني مصر ، ووضع حدا لآل سنة من الاستقلال الذاتي بقتل طومان باي ، قائد المماليك ، ودمر بصورة منتظمة ثروة مصر في العهود الوسطى وفنونها وصناعاتها وثقافتها . «ولا أحسب مصر في تاريخها الطويل عرفت عهدا أظلم من تلك القرون الثلاثة بل الأربعة التي مرت على مصر بعد موقعة مرج دابق بالشام ، وموقعة سبيل علان بمشارف القاهرة» .

ومع ان ابناء القاهرة لم يقاوموا الاسكندر ويوايوس قيصر وأغسطس ، وهولاكو حفيد جنكيز خان ، والصليبيين ، والفاطميين ، والعثمانيين ، فانهم بدأوا عام ١٧٧٧ يحتجون على مظالم المماليك ، ثم نهضوا فيما بعد لسد الطريق امام قوات بونابرت المسيحية . واستمرت الحركة برغم ان العنف كان ينقصها . وكان القرن التاسع عشر بكامله ، الى جانب ثورة عرابي التي لم يكن لدى الكاتب شيء يقوله بصددتها ، بمثابة استعداد للفترة الحديثة : «سوف يشرق فجر القومية المصرية في سنة ١٩١٩ . وحركة الشعب المصري في مارس من ذلك العام وما تلاه ، جديرة بعناية المؤرخين ، لانها تميزت بكل صفات القومية الكاملة ، لا اثر فيها للدين ولا للملة، ولا زيغ فيها نحو خلافة الباب العالي ، او نحو المحتل . ومع انها كانت حركة تحرير من الرقبة الاجنبية ، فقد حرصت على مقومات الحضارة الغربية ولم تنبذها . فالكل مصريون قبل كل شيء ، يقاومون الغاصب ، ويطلبون لبلادهم الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي والفكري . اي انهم يهاجمون الرجعية في كل صورها» . كانت ثورة قطرية نموذجية ، خالية من القومية الواعية للوحدة الاسلامية ومن الانتهازية التي سبقت عهد الوفد ، كما كانت خالية من دعوة القومية العربية فسي الجيل اللاحق .

«حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ - او ما اسميه حركة انتحار الشعب المقلوب على امره ، وقد فقد كل امله في ممثليه» ، كانت تمهيدا لحركة الجيش : «من كان يظن ان الشعب المصري الذي بدأ حركاته القومية بالنبايت والمساوق وقسراء البخاري ، يتولى امر تحريره في النهاية ابناؤه الاصالي من حملة السلاح ، رجال

المدافع والدبابات والطائرات والطرادات ٤» (١) .

واستطاع الممالك ، أسيا مصر قبل الاتراك ، ان يستعيدوا ما فقدوه شيئا فشيئا . اننا نراهم ينهبون ويقتلون ثانية لكن حسين فوزي يود ايضا ان يسجل عنايتهم بالثقافة ، وازدهار الفنون والصناعات والابحاث الطبية . ويؤمن له ابن اياس وعبد الرحمن الجبرتي (٢) الاساس لهذا التحليل . يقول حسين فوزي : «افتح التراجم عند اية صفحة : العلم والدراسة والمتون والصلاح والفتاوى والاقراء تلازم المصريين ؛ والحرب والضرب والغدر والقتل والنهب والعودة بالرؤوس المقطوعة والجلود المحشوة بو ، تجدها دائما في تراجم الممالك والعثمانيين (٣) . وقد دون الكابتن ثورمان معاون نابليون العسكري ، ما شاهده ، وتتفق روايته مع ما رواه الرواة المعاصرون .

ومع ذلك فان المدنية الغربية لم تكن تظهر ، منذ محمد علي الى اللورد كرومر ، الا في ناحيتها المادية : «مصر لم تتطور عقليا ولا فكريا في محاذاة تلك الانقلابات العمرانية التي حققتها حضارة اوربا» لاننا لم تكن نعلم «ان ادراك عنصر واحد من حضارة غريبة عنا ، يجب ان يستدرج عناصرها الاخرى ، اذا اريد لتلك الحضارة الاجنبية ان تؤتي ثمارها الثقافية» ، وجدنا انفسنا في وضع «اختلفت علينا سبل الاصلاح الروحي ، وتاهت منا المقومات الحقيقية للنهضة ... فلا نحن مستطيعون ان نخطو خطوات التطور الطبيعي للانتفاع الكامل بتلك الحضارة ، ولا الرجعيون قادرون على الاستغناء عن ادواتها واجهزتها المادية ... كان الشباب يتخرج موزعا بين تقاليد ورواسب وغيبات راسخة ، وبين علم وفن وحضارة لازمة لرقية ماديها وروحيها» .

عرفت مصر في تاريخها ثلاث حقبات عظيمة هي الفرعونية ، فالقبطية (المسيحية) ، فالاسلامية . اما الان فهناك هوة ، او انقطاع ، في شعورنا القومي وهذا ناجم عن امرين معا هما امتداد التاريخ المصري الذي هو اطول تاريخ في العالم ، وتنوع الاساليب واللغات اللازمة لدراسته .

والمصريون ، اذا نظرنا اليهم من زاوية تاريخية ، نوعان «المسلمون ، ويبدأون تاريخهم الحضاري بالفتح الاسلامي ؛ وغير المسلمين ، ويبدأون تاريخهم الحضاري بكراسة مرقس الرسول ، ثم يشاركون مواطنيهم المسلمين في ثقافتهم العربية» .

١ - ان محمد بن اسماعيل البخاري (٨١٠ - ٨٧٠) تجول في العالم الاسلامي يجمع «الاحاديث» ومن مجموع ٦٠٠.٠٠٠ حديث اختار ٧٢٧٥ حديثا جمعها في «الصحيح» وهو مجموعة كانت اساس الشرع الاسلامي ، وثانية بعد القرآن من حيث اهميتها الشرعية واثرها في العقل الاسلامي .

٢ - اول مؤرخ مصري في العصور الحديثة (١٧٥٦ - ١٨٢٥) وقد وضع تاريخا اجتماعيا وانما للبلاد في ظل بوناپرت ومحمد علي .

٣ - الفتوى قرار تتخله سلطة دينية ذات مكانة وطنية ولها قوة القانون خلال العهد الاسلامي .

ومن الغزو الفارسي (٥٢٥ ق.م.) الى نهاية العهد البيزنطي (١٤٥٣ ب.م.)
نلاحظ «كبت القومية المصرية» .

لذلك نجد حسين فوزي «المسلم القاهري» يعمد بقوة الى اعادة بناء الحقبة
القبطية ويبرز تمسكها بمبدأ الطبيعة الالهية الواحدة «كانت روح مقاومة وطنية
اذكت اوارها المسيحية ، وهي نفس الروح التي املت على المصريين ترجمة الاناجيل
الى اللغة القبطية ، وحافظت على لغة الآباء والاجداد ، وهي اللغة المصرية مكتوبة
بحروف يونانية ، مدى الف عام بعد غزو الاسكندر ، والف عام بعد الفتح الاسلامي» .
ثم يمتدح رجالات المقاومة العظماء ، ولاسيما البابا اثناسيوس ، وساويرس
الانطاكي ، والبابا سيريل الاول - مؤسس النظام الرهباني - وبولس ، وانطونيوس ،
وامونيوس ، ومكاريوس ، ثم شنودا وباخوم . ويمتدح ايضا الانتفاضات الشعبية
القبطية بقيادة سان ، وخريتا ، وبسطا ، وستهور ، واخميم ، وكثيرين غيرهم .

ويتلو ذلك وصف لثلاث نساء ، ثلاث ملكات - شجرة الدر ، وكليوباتره ،
واعظمتهم جميعا حتشبسوت . ثم بحث مفصل طويل في حضارة الفراعنة ، وراي
المؤرخين الاقباط في الفترات السابقة وتحطيم الانصباء ، وملحمة اكتشاف شامبوليون
لحجر رشيد ، ومولد المدرسة المصرية لدراسة تاريخ مصر القديم ، ودوام العصر
الحجري الحديث فترة غير عادية استمرت ، الى جانب العصر النحاسي ، حتى بدء
عصر الحديد في عهد البطالسة ، والاصول المصرية للثالوث المسيحي ، وانعدام وجود
المصادر في ميدان الادب المصري الفرعوني .

ان الاستنتاجات النظرية هي التي تستدعي توقفنا وهي بوجه الاجمال كما يلي :
١ - «يمتد التاريخ المصري الى سبعين قرنا ، وبأقل تعديل الى خمسين قرنا :
تمتعت باستقلال تام مدى ٣٥٠٠ سنة ، منها حوالي ٢٥٠٠ سنة حكمها أسر مصرية ،
ونحو الف سنة حكمها أسر اجنبية» (١) .

٢ - هذه في الحقيقة هي «أقدم وحدة تمت لامة ظهرت على وجه البسيطة ،
واقواها» . وهذه الوحدة «سواها النيل وطميه ، وأحياتها الشمس المشرقة .
فالشعب المتحضر ، الشعب الذي يفلح الارض ، اضطر الى ترتيب معاشه حسب
ارتفاع النيل وانخفاضه ، ونظم تقويمه على حركات الشمس والفصول ، وضم شمله
ليستطيع ان يحقق اعظم النفع من طمي النيل وشمس مصر ، وليدفع عنه غوائل
الفيضان ، او خطر القحط والابوثة اذا ما أصيب بفيضان منخفض» .
وبعودته الى حكاية العجوز مريم والخليفة المأمون ، وجد حسين فوزي ذات

١ - المؤرخ البلجيكي العظيم هـ. بيرين طالما تمسك بهذه النظرية مبينا مثلا ان الاهرام كانت
حصيلة اندفاع اجماعي لا حصيلة رق . وهناك اشارات مماثلة عديدة عند ا. ارمان و ا. غاردينر الخ .
ان حسين فوزي باحيائه التاريخ الثقافي للشعب المصري يستحق الشكر على اثبات خطأ خرافة «سبعة
آلاف عام من الرق» .

الاستنتاجات التي استنتجها فيتفوغل «السلطة الخيرة هي التي تحمي المصريين من الفيضان المرتفع ومن انخفاض مستوى النيل ...» ان سيد البلاد هو نفسه سيد المياه وممثل الآلهة .

٣ - كيف تحدد الشخصية المصرية ؟ «ان الحضارة المصرية بأشكالها المتعاقبة ترسم لنا صورة شعب متماسك في أصله ومعينه وروحه ، شعب ، وان قلّ عدده، ينبىء عن قوته بما تبتدعه عبقريته من تنظيم رائع وفن متين وترتيب عقلي وايمان بالبعث بعد الموت ، وبمبادئ العدالة» .

ويكمن البعد الاول لوحدة الشخصية المصرية في روابط الفلاح «فيما له علاقة بالارض والري والزراعة»، وفي نظرتة الى العمدة وشيخ البلد نظرتة الى صاحب السلطان » .

والبعد الثاني الذي هو نتاج التاريخ السياسي . يقوم في «وحدة الشقاء الناشء عن الاستغلال» .

اما البعد الثالث فيتألف من «احتفاظ المصريين بتقاليدهم الاجتماعية ونظام الحكم . وما هو اهم من ذلك ، معتقداتهم ... ولم يكن باستطاعة الفن ان يستمر خلال ثلاثة آلاف سنة لو لم يكن المصري متعلقا بماضيه» .

والبعد الرابع هو : «ان الروحانية المصرية لم تكن من النوع الهندوكي المستغلق التائه في بوادي الاسرار الفلسفية . انما هي روحانية الواقف بباب المجهول يحاول اقتحامه ، او تفسيره ، عن طريق تصورات مادية» .

والبعد الخامس هو الحضور الدائم للنكتة الهادفة عند المصري والتمسك الشديد بالامل عند الضيق : «يفتح الله» ومعناها : السعر الذي تعرضه غير مقبول . و«صل عالني» . اي فلنبدا في الفصل . و«عليّ الطلاق» ، اي لا تصدق كلمة مما ساقول ! و«يا فتاح يا عليم» ، اي اول القصيدة كفر ، وبعدها وياك ، وربنا يكفيننا شرك . و«باسم الله» ، اي تفضل وشاركني لقمتي التي لا تكاد تكفيني ؛ ثم يتشجع عندما ترفض دعوته ، فيقول «حلفت عليك» ، ومعناها : ايها الاريب لقد فهمتني ! و«اتوكل على الله» ، يعني اغرب عن وجهي من غير مطرود ؛ و«دستور ايه يا عم ؟ الله بخليك» ، يعني شبعنا من هذا الكلام وأمثاله» .

«اردت لهذا الكتاب ان يكون ملحمة للشعب المصري ، فاذا هو في اكثر من موضع مرثية طويلة لما عاناه على مدى الازمان ، واذا بي ، وانا اؤكد قوة هذا الشعب على المقاومة والصراع والبقاء ، واشير الى ما اداه من خدمات للحضارة ، اتوكأ على آلامه وهزائمه . اترى في هذا معنى من المعاني المتأصلة في النفس المصرية ، وهل كنت معبرا عن ذلك الروح الحزين ، روح المصري يضحك بملء فيه وحنجرته ، ثم يقول فجأة «اللهم اجعله خيرا» ؟... وان اعمق الكلمات التي سمعتها تتردد على لسان الناس في احياء القاهرة القديمة هي كلمة «الفرج» ...»

٤ - ان الشعب المصري بمواجهته البؤس والشقاء وبمحاربتهما «اهتم دائما بصناعته الوحيدة - صناعة الحضارة» ، ليس فقط «الحضارة التي وهبها للدنيا» ، بل «الحضارة التي فرضها على حكاه» ايضا . وإلا «فانني اطلب تفسيراً لهذه

الظاهرة الثابتة في التاريخ المصري : بناء المصاطب والاهرام والبرابي ، واقامة التماثيل والمدافن ، وانشاء الكنائس والاديرة ، فالمدارس والجوامع والقصور والاضرحة ، وحفر الترع واقامة الخزانات ، ووصل البحرين سواء عن طريق النيل، او مباشرة بين القلزم والفرما . ثم من كان يصنع الاثواب ...؟ ومن قام بزينسة المساجد ومنابرها ، والكنائس وهياكلها ؟ ومن رسم الصور الشعبية على الخشب ، ووضعها في توابيت الفيوم والبهنسا ؟ ومن قام على مدرسة الكهنوت في هليوبوليس، ومن فتح مدرسة اللاهوت المسيحي «الديدسفلية» في مواجهة مدرسة الاسكندرية الوثنية ؟ ومن انشا الجامعة الازهرية ؟

ان الذي فعل ذلك هو الشعب المصري الذي كانت الحضارة صناعته الوحيدة .
٥ - وفي صناعة الحضارة هذه ، يحتل الفن مكانا بارزا ، اذا لم يكن يحتل المكان الاول - ثلاثة آلاف سنة من الفن المصري . ثم استمرار المميزات المشتركة .
بعد الفتح العربي : «ان مصر الاسلامية لم تتميز بأدب مصري عظيم ولا برعت براعة خاصة في الفلسفة ولكنها - كما كان شأنها من قديم - حذقت فنون العمارة والزخرف ، وصناعاتها المشهورة . وظهر فيها العلماء والاطباء ، وعنيت بالدراسات الدينية عناية كبرى ، وبالعلوم العربية كوسيلة فعالة ، لا ثاني لها ، لفهم الدين فهما صحيحا » .

٦ - ان هذه العوامل الثابتة اقتضت تركيزا على الماضي اثر تأثيرا كبيرا على التطور المقبل : «توقف نمو الشخصية الفردية وجمد في مستوى الحلول التي لم تتغير طوال القرون الثلاثين التي عاشتها هذه الحضارة ، وظهر عدم الكفاءة في مجال الفكر الفلسفي والمغامرات الفكرية التي تميز الحضارتين اليونانية والهندية . فلم تكن التغييرات لتتعدى الحدود التي رسمتها الافكار المفروسة في الروح» . والمغامرة الروحية الكبرى في مصر كانت مغامرة «الانسان الباحث عن خالقه ، يحاول تعريف الروابط التي تربطه بما وراء الكون والحياة الارضية» . وينبغي الاعتراف بأن «الفراعنة اكتشفوا مبدأ السلطة الملكية المستمدة من الحق الالهي ومبدأ التعاون الاجتماعي» .

٧ - وفي ختام هذا البحث يبدو ان مصر برغم الانقطاع العميق في تاريخها ، بقيت كما كانت من غير ان تتغير في العمق . لكن المصريين ينظرون الى حاضريهم وماضيهم ضمن اطار اللغة العربية وفي قالب الثقافة العربية الاسلامية . وعلى مصر، وهي قلب العالم العربي الاسلامي بفضل كيانها التاريخي القديم وتقاليد الحضارة ووحدتها القديمة المتواصلة ومواردها ، ان «تعيد تلك الحضارة الى النفوس ... ان الشعب الحي يجب ان يعيش دائما على اتصال وجداني بتاريخه» .

على الطلاب ان يدرسوا عن اهم السلالات في الممالك الثلاث ، ثم عن مصر القبطية . وبعد الفتح العربي لا بد ان تتجه الدراسة اتجاهها توسعيا ، لما لتاريخ مصر الاسلامية من صلة بحياتنا الحاضرة ، وبمركزنا في العالم العربي . ويراعى فسي

تدريس كل تلك العهود ان يشاهد الطالب امثلة من الفن المصري كله» .
«اما اللغة العربية فهي دعامة صرحنا الثقافي بكامله ... وعنايتنا القوية بالحضارة العربية لا تعفينا من ان نبعث في النفوس تاريخ حضارتنا السالفة ، في قالب عربي بليغ . اذ يجب ان يتكون المصري عقلا وشعورا بما يوحي به تاريخه الحضاري كله . فيتمثل حضارته جميعها في اطار لغته العربية . يجب ان يدعم قوامه الفكري والخلقي بكل ما هو مصري ، حتى تكون له شخصية مصرية واضحة ، تعمل في الآداب والفنون والعلوم» .

لا شك انه كان هنالك تراث شعبي هام ، ولكن الخيط الهادي انما هو «التاريخ الحضاري كله - وما الفلكلور الا قطعة منه - فهمه ، وتمثيله ، هو مستودع الخيوط الاخرى ، الاصعب منالا . وبمجموع هذه الخيوط ، يهتدي المصري الى أركان شخصيته واغوارها . فيتمكن من ان يقدم للانسانية شيئا جديدا» .

اخيرا بعض الملاحظات المنهجية : «في تنقيبي عن الشخصية المصرية اكتشفت حقيقة اولية وهي ان الثورات والاضطرابات لا تصور وحدها بقضة الوطنية المصرية لان المصريين اول من حذقوا ما يعرف بالمقاومة السلبية» ؛ ولتتبع منعرجات الشخصية المصرية ، ينبغي دراسة «فترات الحكام الذين نصبتهم الدول الغازية الاجنبية» ، «فمصر لم تفن في غزاتها ، بل ان غزاتها هم الذين يفنون فيها» ؛ ليس ثمة «معجزات» في تاريخ الحضارة (المعجزة اليونانية) ، وانما تكوين تاريخي متلاحم للحضارات تجد فيه مصر اوليتها الزمنية ومكانها الاساسي .

«الشخصية المصرية التي ضاعت ، اين نستطيع ان نجد لها ؟ ان قرونا طويلة من الاحتلال قد حفرت هاوية عميقة بين عقولنا وعواطفنا» . هذا ما كتبه أحد الصحفيين عام ١٩٥٤ (١) . ويمكن الجواب اليوم انه بين الموظفين الكثر الذين كرسوا انفسهم من اجل ان يصوغوا من لا شيء مجموعة من الافكار والمبادئ والاهداف ، وضمن هذه الفوضى كلها ، يقف هذا الكتاب الرائع الذي وضعه حسين فوزي لينطق القلب والمعرفة باسم مصر .

اما ملحمة سعيد مهران فقد كانت مختلفة كثيرا . من قرينه التي يسيطر عليها هرم الباشوات الاقطاعيين ، وظلم كل البيروقراطيات ، وثقل المحتل . يتذكر سعيد صديقه ، الذي يذهب الى المدرسة ، رؤوف علوان . وقال له رؤوف : «سعيد ، لم يحتاج شاب في وطننا ؟» وقبل ان يستطيع سعيد الاجابة رد رؤوف : «المسدس وكتاب . المسدس لمعالجة الماضي ، والكتاب لتهيئة المستقبل . تدرب واقرأ !» (٢) . كم من الاف وملايين المراهقين يقولون مثل هذا الكلام في مصر المحمومة بعد الحرب العالمية .

١ - احسان عبد القدوس في «روز اليوسف» ، عدد ١٣٥٠ ، ٢٦ ابريل ١٩٥٤ .

٢ - هذا هو رأي المؤلف «بنوري» ما قبل ١٩٥٢ . لكن لم تكن هناك اية حركة يسارية تعتمد هذه الرموز بصورة خاصة .

وهكذا تعلم سعيد القراءة . ثم أصبح حاجبا في بيت الطلبة الجامعيين فسي القاهرة ، وبدأ يسرق اولاد الاغنياء ، ورؤوف ، الذي كان يدرس الحقوق ، وافق على ذلك . ذلك ان سعيد لم يكن يستطيع ان ينسى اليوم الذي دقت فيه امه ، وقد أصيبت بنزيف ، على باب مستشفى فخم ، فلم يفتح لها احد ، فرجعت لتموت في عيادة بائسة . وهكذا حمل سعيد على عاتقه وحده مهمة ملاحقة الظلم والاقتصاص من الاغنياء . وشيئا فشيئا ، اجتذبت سمعته كقاطع طريق جماعة من المغامرين الشباب . وجمعتة الحياة بنبوية ، الفتاة الجميلة كالشمس الطالعة . وولدت من زواجهما سناء . وحكم على سعيد بالسجن فمات الف ميتة ، اذ طلقته نبوية لتتزوج عيش سدره ، احد افراد عصابته الذي كان قد وشى به الى الشرطة .

انقضت اربع سنوات ، وعاد سعيد الى الحياة الحرة . رفضت ابنته ان تكون لها اية علاقة معه ، وبقيت نبوية متوارية عن الانظار ، بينما الخائن يعيش محاطا بالثروة والرجال وتحميه الشرطة . اما رؤوف نفسه ، صديقه القديم ، فقد أصبح صحفيا معروفا ، وفير الثروة ، متنكرا لنفسه ولماضيها .

استأنف سعيد حربه ، اذ «ينبغي اقتلاع الشر من جذوره حتى تعود الحياة صافية» . فحاول ان يقتل عيش ، لكنه اخطأه في ظلام الليل ، وقتل عاملا مسكينا . ولاحقته الشرطة ، فاخطأ مرة ثانية وصرع سائق رؤوف برصاصه ، بينما نجا سيده من الموت .

حاصرت الشرطة حي العباسية . حيث كان سعيد يقوم بعملياته . وبعد ان تخلى عنه الجميع ، حماه انسان واحد واحتضنه - انه المومس نور التي ظلت تحبه . وحماه شيخ غائب في صلواته لليلة واحدة . وبالقرب من نور ، اكتشف اللص الشاب الذي لاقى قلبه العاشق الشبيه بقلب طفل عذابا شديدا ، العطف والحنان . لكن الاوان كان قد فات . وقادت دلائل عديدة البوليس الى تلك الشقة المنعزلة التي لجأ اليها ، حيث كان يستطيع ان يطل على المقابر في ضوء القمر . وصرع سعيد بين تلك القبور مصابا بطلقات البوليس التي كانت تنهمر عليه في الليل .

وفي احدى الليالي ، قبل يومين من مصرعه ، ذهب سعيد ، وقد ضاق بالوحدة، ليلتقي اصدقاءه في احد المقاهي مستغلا فرصة الظلام . وكان اولئك الرجال القساة يتحدثون عن السلام ، سلام النفس :

- المأساة الحقيقية هي ان عدونا هو صديقنا في الوقت نفسه .

- ابدا ، المأساة الحقيقية هي ان صديقنا هو عدونا ...

- بل اننا جبناء ! لم لا نعترف بهذا ؟

- ربما . ولكن كيف تأتينا الشجاعة في هذا العصر ؟

- الشجاعة هي الشجاعة ..

- والموت هو الموت ..

- والظلام والصحراء هما هذا كله !

هكذا تمضي رواية «اللس والكلاب» التي كتبها نجيب محفوظ ، ابرز روائي

مصر حاليا . وما ان ظهرت في ربيع ١٩٦٢ حتى اثارت الدهشة . لِمَ هذه النظرة السوداء الى الوجود ؟ لِمَ هذا الموضوع الغريب في روايات المعلم ؟ ما هو مصدر هذا اليأس الذي يطوق البطل . والذي يصوره نجيب محفوظ بهذا الشكل المثير : انتصار الظلم ، اللاعقلانية ، وعالم الكلاب حيث يأخذ الامل وجه مومس ؟ شعر النقاد بالخرج مع انهم رحبوا بالرواية - وقد عرضناها عرضا موجزا جدا - على انها نقطة تحول في نتاج محفوظ الذي لم يكن احد ينازعه القدرة القصصية الهائلة (١) .

كتابان .

لماذا هذان الكتابان بالذات ؟

اولهما ثمرة جهد في البحث وتفكير نظري عميق ، يعطينا مفاتيح الشخصية المصرية . والآخر ، رواية قصيرة ، قاسية كالحقيقة .

لقد حظي كل من الكتابين بنجاح كبير ، واثار كل منهما كثيرا من النقاش . وبرغم اختلافهما في الطابع والمستوى ، فان لكل منهما مغزى هاما .

وهذا يعود الى ان اهم عمل نظري في مصر المعاصرة اثبت ، بالتاريخ والعلم الدقيق ، «مصرية» مصر ، في الوقت الذي كانت تتأكد فيه ارادة عروبية . فهو قد اعطى لدخول مصر في العالم العربي بعده الحقيقي ووضع الاساس لتدرج الرغبة المصرية للوصول الى الحقيقة والعدالة .

اما الرواية فقد وجهت ، من ناحية ثانية ، ضربة قاسية للصحافة في ازدهارها الآن ولإعلاناتها اليومية عن الانتصارات بعناوين حمراء مشرقة . وصورت حياة الانسان الذي لا يزال مسحوقا . ورفضت الاطمئنان والهدوء ، وعبرت ، من خلال قصة لص . عن الايمان بروح الشعب وحده ، وعن احتقاره للانتهازيين «الكلاب» المندسين في جهاز الحكومة الخانق . ان الرواية التي لاقت نجاحا كبيرا لاكبر قصاص مصري معاصر تنتهي بأزمة وفاجعة ، لا بنهاية سارة .

هذه هي طريق الروح المصرية في أعماقها .

١ - في عام ١٩٦٢ نشر محفوظ رواية اخرى هي «السمان والخريف» . وهنا كان حريق القاهرة اطارا لرواية عن سياسي شاب في حزب الوفد شعر بعد سقوط النظام القديم انه حكم عليه بالعزلة في عالم يرفض ان يراه وان يفهمه . وقاد التأمل بالحياة الاخرى - او «الحياة الافضل» كما دعاها - بشكوف - البطل الى اصطدام مروع في الفصل الاخير مع «ثرثار شاب» يتابع طريقه بشجاعة رغم السجون والمعسكرات والاضطهادات المتلاحقة ... وصورة الامل هنا هي بالفعل صورة البطل المصلوب .

الفصل العاشر

ميثاق العمل القومي وملحقاته

ان ميثاق العمل القومي الذي تقدم به الرئيس عبد الناصر الى اعضاء المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ، البالغ عددهم ١٧٥٠ عضوا ، يوم الاثنين ، ٢١ مايو ١٩٦٢ (وهو يوم العمل الاول لهذه الجمعية) يمثل ، من جميع نواحيه ، وثيقة مبدئية ، وبرنامجا بالغ الاهمية . ان الخبرة العملية التي حللنا مراحلها ، والدراسات النظرية لهذا العقد الاول بكامله ، بلغت النضج فيها . وهذه الوثيقة تمثل نقطة تحول ؛ انها تمثل الرصيد الناجم عن العمل والجهد المبذولين ، وتحدد «العمل القومي» الذي ينبغي للأمة برمتها ان تعمل من اجله .

وابواب الميثاق عشرة ؛ تناول البابان الاخيران منها فقط قضايا «الوحدة العربية» و«السياسة الخارجية» بينما انحصرت الاقسام الثمانية الاخرى بالشؤون الداخلية وبمشاكلها . مؤكدة بذلك اولوية النواحي الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية والسياسية اللازمة للمجتمع المصري في الآونة الحاضرة .

تقدير للشعب المصري :

في الباب الاول الذي يشكل « نظرة عامة » وجّه عبد الناصر تقديرنا الى «الشعب المصري» : «ان هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثوري من غير تنظيم سياسي يواجه مشاكل المعركة ؛ كذلك فان هذا الزحف الثوري بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثوري» . في ١٩٥٢ ، لم تكن قيادة الحركة تملك غير مبادئ ستة : «القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين ؛ القضاء على الاقطاع ، القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، اقامة عدالة اجتماعية ؛ اقامة جيش وطني قوي ؛ اقامة حياة ديمقراطية سليمة» .

لم تكن القيادة العسكرية بل «هذا الشعب العظيم ، هذا المعلم الاكبر» هو الذي علم القيادة الثورية وراح «يطور المبادئ الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومي تأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة الى اهدافها اللامتناهية» . ثم راح ، ثانيا ، «يلقن طلائعه الثورية اسرار آماله الكبرى ويربطها دائما بهذه الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة في صنع مستقبله» .

وليست النظرية الوهمية القائمة على «وحدة جميع الطبقات» هي التي بنى عليها الشعب المصري كفاحه الثوري ضد الاستعمار . العكس هو الصحيح اذ انه «حرص طول المعركة على ان يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم في مواصلة الاستغلال ... ضرب جميع الاحتكارات المحلية في نفس الوقت الذي كانت هذه الاحتكارات تتصور ان حاجته اليها ، بسبب ضرورات التطوير ، مأسسة وشديدة» .

ان الرئيس عبد الناصر سيعود الى هذه النقطة فيما بعد ، لكنه من المفيد الإشارة الى هذا التأكيد الاول على التغير في الموقف من الحليف الرأسمالي قبل صيف ١٩٦١ .

اذن الطريق الان مفتوحة امام ثورة عامة لم تعد تقتصر على تحرير الارض وحسب . والنجاح الذي تحقق حتى الان هو نتيجة عوامل متعددة :

١ - ارادة تغير ثوري ترفض اي قيد او حد لحقوق الجماهير ومطالبها .

٢ - طليعة ثورية مكنتها ارادة التغير الثوري من سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعي والشرعي ، وهي مصالح الجماهير .

٣ - وعي عميق بالتاريخ واثره على الانسان المعاصر من ناحية ، ومن ناحية اخرى لقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير في التاريخ .

٤ - فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية . يأخذ منها ويعطيها . لا يبعدها عنه بالتعصب . ولا يصد نفسه عنها بالعقد .

٥ - ايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التي بعثها بالحق والهدى الى الانسان في كل زمان ومكان» .

«في ضرورة الثورة» ، كان هذا هو عنوان الباب الثاني . «لقد اثبتت التجربة وهي ما زالت تؤكد كل يوم ، ان الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي ان يعبر عليه من الماضي الى المستقبل» . لماذا ؟ لان «التخلف الذي ارغمت عليه الامة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال» خطير جدا ؛ ولأن الثورة هي «الوسيلة الوحيدة لمقاومة التحدي» الذي وجهته البلدان المتقدمة للبلدان المتخلفة اذ ان الفوارق بين الطرفين لا يمكن الا ان تتسع .

ولكي تحقق اهدافها الثلاثة وهي «الحرية والاشتراكية والوحدة» على التوالي ، كان على الامة العربية ان تسليح نفسها بثلاث «قدرات» :

« ١ - الوعي القائم على الاقتناع العلمي النابع من الفكر المستنير والناجم من المناقشة الحرة التي تتمرد على سياط التعصب او الارهاب .

« ٢ - الحركة السريعة الطليقة التي تستجيب للظروف المتغيرة التي يجابهها النضال العربي ، على ان تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الاخلاقية .

« ٣ - الوضوح في رؤية الاهداف ، ومتابعتها باستمرار ، وتجنب الانسياق الانفعالي الى الدروب الفرعية التي تبتعد بالنضال الوطني عن طريقه وتهدر جزءا كبيرا من طاقته .

وأعلن الرئيس عبد الناصر ما لن يكل عن تكراره باستمرار في الميثاق وهو :
« ان التجربة الثورية العربية لا تستطيع ان تنقل ما توصل اليه غيرها » . لكنه سرعان ما بادر الى ايضاح ان هذا التفرد يعود الى عوامل مشتركة ناشئة عن تغيرات في العالم بعد ١٩٤٥ ، شرحها كما يلي :

« ١ - تعاظم قوة الحركات الوطنية في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية . حتى لقد استطاعت هذه الحركات ان تقود معارك عديدة ومنتصرة ضد القوى الاستعمارية ، ومن ثم اصبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمي فعال .

« ٢ - ظهور المعسكر الشيوعي كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادي والمعنوي يوما بعد يوم في مواجهة المعسكر الرأسمالي .

« ٣ - التقدم العلمي الهائل الذي حقق طفرة في وسائل الانتاج فتحت آفاقا غير محدودة امام محاولات التطوير ...

« ٤ - نتائج هذا كله في محيط العلاقات الدولية واهمها زيادة تأثير القوى المعنوية في العالم ، كالامم المتحدة ، والدول غير المنحازة ، وقوة الرأي العام العالمي . وفي نفس الوقت اضطر الاستعمار ، تحت هذه الظروف ، الى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر عن طريق غزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل ؛ وعن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية ؛ وعن طريق الحرب الباردة التي تدخل في نطاقها محاولة تشكيك الامم الصغيرة في قدرتها على تطوير نفسها وعلى الاسهام الايجابي المتكافئ في خدمة المجتمع الانساني » .

ان مجموع هذه العوامل « يخلق ظروفا جديدة امام التجارب الاشتراكية تختلف تماما عن الظروف السابقة » . كذلك فان « تجربة الوحدة الالمانية وتجربة الوحدة الابطالية » (١) لا يمكن ان تكون نموذجا للوحدة العربية . وسيعود عبد الناصر الى هذه النقطة ، ثم الى الاشتراكية بتفصيل اوسع في مكان آخر .

واخيرا الاعتراف بالتاريخ : تناول الباب الثالث « جذور النضال المصري » . وهذا القسم يكرر بوضوح تفكير « سندباد مصري » الذي سيطلب منه ، عند نقطة معينة ،

١ - قيل ذلك بأيام كان حمدي حافظ قد استشهد بالوحدة الالمانية في كتابه « توحيد المانيا » الذي اصدرته دار النشر الحكومية .

والانسانية الاولى» ، «ظلام الغزو العثماني» ، المقاومة الشعبية للحملة الفرنسية التي اغنت التفكير والخيال المصريين بعلمائها وبإدخال العلوم ؛ ومحمد علي الذي ، برغم عظمتة . «لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له الطريق لحكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب الى مطامعه» . الا ان عبد الناصر لم يقل كلمة واحدة عن مصر القبطية بينما اعطى الفترة اليونانية الرومانية حقها الكامل قبل الانتقال الى مصر الاسلامية . وهنا وهناك كانت تبرز بعض آراء صبحي وحيدة ولاسيما حول «عقد» النمو .

وكان من سوء حظ مصر ان فترة انحطاطها في ظل الاتراك تصادفت مع عصر قيام الاستعمار الذي كان أبرز ما حققه هو حفر قناة السويس وتحويل مصر الى زراعة القطن . وفي ذروة الازمة ، وبرغم الكارثة الوطنية كان لايفاد البعثات المصرية العلمية الى اوروبا نتائج مثمرة . وسرعان ما اصبحت مصر ملاذا للاحرار العرب ، ثم تلت ذلك نهضة ثقافية كانت اطارا لثورة احمد عرابي . واشاد عبد الناصر بمصطفى كامل ومحمد عبده وقاسم امين ، ثم - وهذا شيء جديد - بسعد زغلول الذي «ركب قمة الموجة الثورية الجديدة» عام ١٩١٩ . ولاول مرة قال بالحرف الواحد «ان ثورة الشعب المصري سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة» ثم قدم بنفسه ثلاثة اسباب لتفسير فشلها :

«١ - ان القيادات الثورية اغفلت اغفالا يكاد ان يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعي ؛ على ان تبرير ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية التي جعلت من طبقة ملاك الاراضي اساسا للحزب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة .

«٢ - ان القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع ان تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية .

«٣ - ان القيادات الثورية لم تستطع ان تلاثم بين اساليب نضالها وبين الاساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب التي انتقلت من السيف الى الخديعة . وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي . وكان منطق الاوضاع الطبقي يزين لها هذا الخلط . . .»
ان بعض المؤرخين يعلنون ان «الشعب المصري ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يثور الا في حالة الرخاء» وهذه فكرة خاطئة لا تميز بين رخاء اقلية وبؤس الجماهير . وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ بين بريطانيا ومصر تمثل الحد الاقصى لجميع نقاط الضعف .

حول هزيمة الطبقة الوسطى : وعلى اساس هذا التحليل ، قام عبد الناصر بمراجعة «مرحلة الازمة الكبرى» من ١٩١٩ الى ١٩٥٢ لكي يستخلص «درس النكسة» موضوع الباب الرابع .

هذا الدرس على نقطة اساسية هي تزوير الديمقراطية - «ديمقراطية مضللة» -

من قبل الحكومة التي كانت آنذاك في أيدي الملك وكبار الملاكين العقاريين بالتحالف والاتفاق مع الاستعمار . «ان الذي يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه ، يقدر بالتبعية ان يحتكر اصواتهم وان يسيطر عليهم ويملي ارادته . ان حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات» .

ومن تلك السنوات القاتمة أعاد عبد الناصر الى الذاكرة المأساة التي مثلتها حرب فلسطين بالنسبة للوعي العربي القومي . كان انشاء اسرائيل مقصود من قبل الاستعمار «لتكون سوطا في يده يلهب به ظهر النضال العربي اذا استطاع يوما ان يتخلص من المهانة وان يخرج من الازمة الطاحنة . كما ارادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الارض العربية ويحجز المشرق عن المغرب . ثم ارادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابي» (١) . وبعد ذلك «ان الاستعمار ليس مجرد نهب لموارد الشعوب ، وانما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها» .

ومن قبل كان «الشعب المصري قد عبر عن نفسه برفضه العنيد بأن يشترك في الحرب (١٩٣٩ - ١٩٤٥) التي لم تكن في نظره الا صراعا على المستعمرات والاسواق» . وبعد هزيمة فلسطين «سحب الشعب المصري كله البقايا الباقية من تأييده للذين تعاونوا مع سلطة الاحتلال» ؛ ثم «ترددت في مصر ، في ذلك الوقت ، اصدااء طلقات الرصاص وتجاوبت اصدااء انفجارات القنابل وكثرت التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها واساليبها» ؛ ثم ان «ثورات الفلاحين ضد استبداد الاقطاع وصلت الى حد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الارض وبين سادة الارض المتحكمين فيها» . وبعد ذلك اشعلت الشرارة من اجل «حريق القاهرة الذي، مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين ، كان يمكن اطفأؤه ، لكن ثورة السخط الشعبي زادته اشتعالا» .

واعترف عبد الناصر بأن «الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو» ، لكنه أكد ان «الطريق اليها قد فتح على مصراعيه في تلك الليلة العظيمة» . وماذا عن الثورة ؟ «كانت احتياجات الوطن تتطلب بناءا جديدا ثابت الاساس ، صلبا شامخا» لبناء الدولة القومية . ولكن بأية وسائل ؟ بواسطة «المبادئ الستة» بكل تأكيد . وعاد عبد الناصر ، مرة اخرى ، الى الاشادة «بالشعب المصري ، صانع الحضارة» . كان من المنطقي ان يؤدي نقد «الديمقراطية الرجعية» الى اعطاء تعريف «للمدركة الديمقراطية» في الباب الخامس من الميثاق . وقال عبد الناصر ان «العمل الثوري الصادق» لا يمكن ان يكمل بغير سمتين اساسيتين : «شعبيته» و«تقدميته» . والصدق يولد الاصاله : «ان الحرية السياسية ، اي الديمقراطية ، ليست نقل

١ - اعتقل ٥١ جاسوسا اسرائيليا وحوكموا في الاراضي المصرية بين ١٩٥٢ و١٩٦١ («الاهرام» ،

٢٠ فبراير ١٩٦٢) . وبعد ذلك جرت محاكمتان اخريان .

واجهات دستورية شكلية . كذلك فان الحرية الاجتماعية ، اي الاشتراكية ، ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية» . وبما ان «النظام السياسي في بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية السائدة فيه» ، وبسبب انه «قد كانت القوة الاقتصادية في مصر ، قبل الثورة ، في يد تحالف بين الاقطاع وبين رأس المال المستغل» فان النتيجة الطبيعية لذلك كانت تزوير الديمقراطية بشكل فاضح - شراء الاصوات ، امية الفلاحين ، فرض تأمينات مالية لمصلحة المرشحين الاغنياء ، الخ - ثم تشويه حقيقي للرأي العام : «ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت ان بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها ... ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطني على غير حقيقته ... وكان الهدف من التعليم كله لا يزيد عن اخراج موظفين يعملون للانظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التي لا تأبه بمصالح الشعب» . اما الضغط المشترك من الطبقات الحاكمة على المثقفين فقد اجبرهم على الاختيار بين احتمالين لا مفر من احدهما «اما ان تستسلم لاغراء ما يلقيه اليها من فتات الامتيازات الطبقية ، واما ان تذهب الى الانزواء والنسيان» .

ما هي خصائص «ديمقراطية الشعب ؟» وليس «الديمقراطية الشعبية» . عدد الرئيس عبد الناصر ستا منها هي :

« ١ - الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية . ان المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا اذا توفرت له ضمانات ثلاثة: ان يتحرر من الاستغلال في جميع صوره ؛ ان تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية ؛ ان يتخلص من كل قلق يبدد امن المستقبل في حياته ... »
« ٢ - ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ... والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله او انكاره ، وانما ينبغي ان يكون حله سلميا في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات ... ولا بد ان يفسح المجال بعد ذلك ، ديمقراطيا ، للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والراسمالية الوطنية . ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية . »

« ٣ - ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ... ويتحتم ان يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة عند بحثه لشكل التنظيم السياسي للدولة الى عدة ضمانات لازمة ... : ١ - يجب ان يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ؛ ب - ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتأكد باستمرار فوق سلطة اجهزة الدولة التنفيذية ؛ ج - ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسي داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند

العناصر الصالحة للقيادة ؛ د - ان جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه في مرحلة الانطلاق الثوري .

« ٤ - ان التنظيمات الشعبية ، وخصوصا التنظيمات التعاونية النقابية ، تستطيع ان تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديمقراطية السليمة ... لقد آن الوقت لكي تقوم نقابات للعمال الزراعيين .

« ٥ - ان النقد والنقد الذاتي هما من اهم الضمانات للحرية ... ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي العربي لها ، قد تخلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة .

« ٦ - ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لا بد لها ان تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن وفي مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية ... ان العمل الديمقراطي في هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة ، عميقة في احساسها بالانسان ، صادقة في تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة في أعماقه ... » .

الاشتراكية ، «محتومة» .. : والباب السادس - «حول حتمية الحل الاشتراكي» - يقودنا الى جوهر القضية (١) .

نبدا بالفقرة التي تقول ان «الحرية الاقتصادية» ، وشرطها الاساسي «توسيع قاعدة الثروة الوطنية» لا يمكن تحقيقها في الاطار الرأسمالي . وسبب ذلك في الحقيقة ان «التجارب الرأسمالية في التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار» ، واستعملت موارد المستعمرات لخدمة مصالح الاقتصاد المتقدم . يضاف الى ذلك ، انه حتى لو كان الطريق الرأسمالي ممكنا نظريا فانه «لا يمكن من الناحية السياسية الا ان يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها» . والطريق الشيوعي ؟ لم يسميه عبد الناصر باسمه ، ولكنه قال «هناك تجارب اخرى للتقدم حققت اهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله ، اما لصالح رأس المال ، او تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل

١ - قبل يومين ، يوم السبت في ١٩ مايو ، القى خروتشيف خطابا هاما في صوفيا قال فيه : «هناك العديد من قادة البلدان التي حققت استقلالها الوطني يحاولون تنفيس سياسة غامضة ، سياسة متوسطة ، يصفونها بأنها «خارج الطبقات» . انهم هكذا يتجاهلون الصراع الطبقي والتركيب الاجتماعي القائم في بلدانهم . ان الصراع الطبقي وحده هو الذي يستطيع ان يحقق النصر للاشتراكية . ان بلدانا كثيرة في افريقيا وآسيا تقول الان انها تبني الاشتراكية . لكن عن اية اشتراكية يتحدثون ؟ ما معنى هذه الكلمة ؟ ان أولئك القادة المهتمون حقا بمصالح الشعب سيفهمون ، عاجلا أو آجلا ، انهم بالاعتماد على الطبقة العاملة فقط ، اكثر الطبقات ثباتا ، بالاتحاد مع الفلاحين ، وبدعم من جميع القوى التقدمية ، يتمكنون من كسب النصر والوصول الى حل عادل للمشاكل الاجتماعية الاساسية» . «لوموند» ، (٢٢ مايو ، ١٩٦٢) .

اجيال لم تطرق بعد ابواب الحياة» .
وبالنسبة لبلد متخلف مثل مصر ، «ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة
لايجاد المنهج الصحيح للتقدم» . ذلك ان «نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم يترك
الا سبيلين للراسمالية المحلية في البلاد المتطلعة الى التقدم :
اولهما - انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء اسوار الحماية الجمركية
العالية التي تدفعها الجماهير .

وثانيهما - ان الامل الوحيد لها في النمو هو ان تربط نفسها بحركة الاحتكارات
العالمية وتقتفي اثرها ، وتحول الى ذيل لها . وتجر اوطانها وراءها الى هذه الهاوية
الخطيرة» . ومواجهة التحدي لا يمكن ان تتم الا بثلاثة شروط :
« ١ - تجميع المدخرات الوطنية .

« ٢ - وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات .

« ٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج » .

وعلى «التخطيط الاشتراكي الفعال» ان يهيئ لمواجهة شبكة في منتهى التعقيد
من التحديات : «كيف يمكن ان نزيد الانتاج ؟ وفي نفس الوقت نزيد الاستهلاك في
السلع والخدمات ؟ هذا مع استمرار التزايد في المدخرات من اجل الاستثمارات
الجديدة ؟» ان مشاكل التخلف هذه مجهولة من قبل الدول المتطورة وهي المشاكل
اليومية لثلاثي العالم . وظهر جمال عبد الناصر كيف ان منطق الصراع الاساسي ضد
الاستعمار اثناء معركة السويس هو الذي اوجب التوسع الكبير للقطاع العام ، كما
اوضحنا سابقا .

ولم يقدم الرئيس عبد الناصر اية تفصيلات عن «الاشتراكية العلمية» المطروحة .
لكنه من جهة اخرى ، قدم صورة شديدة التفصيل للقطاع العام كما كان عليه بعد
صدور قوانين صيف وخريف ١٩٦١ . وطلب من القطاع الخاص ان «يجدد نفسه»
لانه «لم يعد ممكنا ان يعيش وراء اسوار الحماية العالية التي كانت توفر له من قوت
الشعب» وبوسع هذا القطاع ان يقوم بنشاطات في المجالات التالية : جزء صغير من
الصناعات الثقيلة والمتوسطة والمعدنية ؛ الصناعة الخفيفة ، ربع التجارة الخارجية ،
ثلاثة ارباع التجارة الداخلية ، الارض (ضمن اطار القانون الجديد للاصلاح الزراعي) ؛
وبناء المساكن . وطبيعي ان تمتد رقابة القطاع العام الى هذه المجالات جميعها ،
لاسيما الصناعة والتجارة الخارجية والداخلية .

ومن المؤكد ان اصلاحات ١٩٦١ الاجتماعية كانت تمثل «عملية حاسمة لازالة
رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم ... لكن الرجعية ما زالت تملك مسن
المؤثرات المادية والفكرية» ما قد يدفعها للعمل معتمدة على «الفلول الرجعية في العالم
العربي المسنودة من جانب قوى الاستعمار» .

ولم يكن هنالك ، في ذلك الوقت ، من حل لبناء الاقتصاد الوطني للدولة
المستقلة ، انطلاقا من التخلف ، سوى توسيع القطاع العام الموجه من قبل الدولة .
كان عنوان الباب السابع «حول الانتاج والمجتمع» . «ان الانسان العربي سوف

يقرر بنفسه مصير امته على الحقول الخصبة ، وفي المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة» . ولمواجهة تزايد السكان - «احدى اخطر العقبات التي تواجه جهود الشعب المصري في انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج» - ينبغي اللجوء الى «محاولات تنظيم الاسرة» (اي ، ببساطة ، تحديد النسل) ، والى زيادة الانتاج ، قبل اي شيء آخر .

على الصناعة ان تتحمل القسط الاوفر من الجهد : «يجب ان تضع في برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام تصنيعا جزئيا او تصنيعا كاملا» . وفي مجال الصناعة هذا «ينبغي ان يكون اتجاهنا الى آخر ما وصل اليه العلم . ان حصولنا على ادوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة ، وانما هو ايضا تعويضا عن التخلف» . وبالطبع «فان الصناعة الثقيلة هي دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعي الشامخ» . لكن ذلك «لا يجب ان يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية . ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه وتجنيدتها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت في تعويض حرمانها الطويل» .

وبين الميادين المتعددة للصناعة علق الرئيس عبد الناصر اهمية خاصة على الصناعات المعدنية والتعدينية والصناعات البحرية (١) والمواصلات والصناعات الغذائية .

وكان قبل ذلك قد تناول الزراعة . ومن المدهش ان نلاحظ مقدار ما خلط بين مركزية الدولة والاشتراكية : «منذ عصور بعيدة في التاريخ توصلت الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لاعقد مشاكلها وفي مقدمتها الري والصرف ، وهما في مصر الآن ، ومنذ زمان طويل ، في اطار الخدمات العامة ...» .

وهكذا فان «مجتمع الري» الذي كان اساس الاستبداد الشرقي ، وصف بأنه اشتراكية صحيحة . وهذا مثل تام على هذا النوع من التفكير . لكنه لا مجال للملكية العامة للارض : «ان المواجهة الثورية لمشكلة الارض في مصر كانت بزيادة عدد الملاك» . التطور المشترك للتعاونيات ، واستصلاح الاراضي البور ، وتحسين الاساليب التقنية في الزراعة ، والتصنيع في الارياف ، كل ذلك يجب ان يؤمن للفلاح ازدهاره ، وان يسهم في مشروع السنوات العشر .

وعاد الرئيس عبد الناصر الى وظيفة الراسمال الخاص فقال ان القوانين الصادرة في يوليو ١٩٦١ هدفان : «الهدف الاول ، خلق نوع من التكافؤ الاقتصادي بين المواطنين يحقق العدل المشروع ... والهدف الثاني زيادة كفاءة القطاع العام الذي

١ - الاسطول المصري التجاري الذي كان آنذاك مؤلفا من ٢٤ سفينة تجارية و٧ ناقلات بترول و٤ سفن ركاب ، سرعان ما زيد عليه ٢٨ سفينة تجارية جديدة و١٢ ناقلة بترول و١٨ سفينة . «الاهرام» ، ١٧ فبراير ، ١٩٦٢ .

يملكه الشعب . . . ان تحقيق هذين الهدفين يزيل بقايا العقد التي صنعها الاستغلال الذي القى ظلالا من الشك على دور القطاع الخاص» ، بجعله حليفا وأداة له .

عند ذلك انتقل المتحدث الى مسألة «الراسمال الاجنبي» الذي ميز فيه بين ثلاثة عناصر : «المعونات الاجنبية غير المشروطة» هي ذات الافضلية الاولى . «القروض غير المشروطة» تأتي في الدرجة الثانية . اما تلك التي تأتي في الدرجة الثالثة فهي «اشتراك رأس المال الاجنبي في اوجه النشاط الوطني» ، وهذا يتضمن «الاشتراك الاجنبي في ادارة هذه الشؤون» وتحويل جزء من الارباح الى الخارج . «ان شعبنا في ادراكه لعبرة التاريخ يرى ان الدول ذات الماضي الاستعماري ملزمة اكثر من غيرها بأن تقدم للدول المتطلعة الى النمو بعضا مما نرخته من ثروتها الوطنية» .

وبعد استعراض مفاهيم الحكومة في ميادين «تكافؤ الفرص» - الحماية الطبية ، والتعليم ، والعمل ، والضمان الصحي ، والضمان في حالة الشيخوخة - والعناية بالطفل ، وتحسين حالة المرأة التي («لا بد ان تتساوى بالرجل») ، والعائلة كأساس للمجتمع ، والمثل الجديدة ، والثقافة الوطنية ، و «حرية الايمان الديني» ، شرح جمال عبد الناصر مفهومه للحرية الفردية «اكبر حافز للنضال» . «ان الغاء الفوارق الطبقة يمكن من تخفيف الصراع الطبقي والقضاء عليه . «ان حرية الكلمة» التي تتمثل بصورة خاصة في حرية الصحافة و «سيادة القانون» هما العنصران اللذان يؤلفان الحرية الفردية .

وفي الختام تناول القوات المسلحة ودورها «هو ان تحمي عملية بناء المجتمع ضد الاخطار الخارجية كما يتعين عليها ان تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد ان تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى» .

وانه لدو مغزى خاص ان نلاحظ تناول الجيش الجديد في القسم المتعلق بالانتاج وكون وظيفته هي حماية النشاط الاقتصادي ، وكونه قوة الدولة الاساسية في الداخل والخارج معا . وهكذا تنعزز مرة اخرى استمرارية التاريخ المصري .

«مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله» اي الباب الثامن ، تظهر ابرز المشاكل التي كانت الحكومة العسكرية تواجهها في تلك المرحلة .

في مجال القيم ، مثلا ، جاء : «ان العمل الانساني الخلاق هو الوسيلة الوحيدة امام المجتمع لكي يحقق اهدافه . العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة . . . ان العمل الوطني المنظم ، القائم على التخطيط العلمي هو طريق الغد» .

وللتغلب على المقاومة والتحفظات والجهل عند الجمهور العام ، ولاسيما في المناطق الريفية ، يجب وضع اساس نظري . «وانه لمن الزم الامور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل . . . من الامور اللازمة تشجيع كل المسؤولين عن العمل الوطني ان يكتبوا افكارهم لتكون امام المسؤولين عند التنفيذ» .

وهكذا فان الديمقراطية اصبحت القضية الاكثر إلحاحا في التطور . ومن هنا

كانت أهمية «المجالس الشعبية المنتخبة» التي ستحدد مهامها فيما بعد . اذ ان : «ممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجديد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة في العمل الوطني ، والحرية هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختيارا لاهداف النضال» .

ولم تكن هذه قضية مبدئية ابدا ، لكنها كانت نتيجة الرفض من قبل نسبة كبيرة جدا من المتعلمين ، ولاسيما المثقفين التعاون مع النظام . وهكذا فان توسيع الحرية ظهر وكأنه نتيجة صراع بين الجهاز العسكري والمثقفين ، المؤيدين من قبل الرأي العام .

ماذا يمكن ان يقال عن «القيادات الجديدة» التي ابرزها «هذا الوطن - صانع الحضارة؟» . حذر عبد الناصر من اخطار البيروقراطية لانها : «قادرة لو تركت لخطأ وهما ، ان تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثوري وتجمد وصول نتائجه الى الجماهير التي تحتاج اليه» . «والقيادات الجديدة لا بد لها ان تدرك دورها الاجتماعي . وان اخطر ما يمكن ان تتعرض له في هذه المرحلة هو ان تنحرف ، متصورة انها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها» . واعطيت الجامعات مهمة ان تكون «طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة» . «اننا لا نستطيع ان نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن في عصر الذرة . لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا التخلف ، مع ان ظروف القهر الاستعماري الرجعي هي التي فرضته علينا ، كثيرا وما زال يكلفنا كثيرا . لكننا مطالبون ، الآن وعصر الذرة يشرف فجره على الدنيا ، ان نبدا الفجر مع الذين بدأوه» .

ويتناول الباب التالي قضية «الوحدة العربية» على ضوء التجربة السورية ، اذ ، من قبل ، في «مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار» كان يكفي «التقاء حكام الامة العربية» . ولكن «مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة» . ثم اكد عبد الناصر ان «مجرد وجود هذه الخلافات (بين الدول العربية) هو في حد ذاته دليل على قيام الوحدة . ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعي في الواقع العربي» . «وليسست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل» . لذلك «فان اي وحدة جزئية في العالم العربي ... هي خطوة وحدوية متقدمة» .

ولا بد من تأمين ضمانات تحول دون تكرار الفشل ، واولها «ان الدعوة السلمية هي المقدمة» . لكن ، قبل كل شيء ، «ان تطور العمل الوحدوي ... يجب ان تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اختلاف مراحل التطور بين شعوب الامة العربية» ومثل هذا التحليل مبرر للابتعاد عن دول ذات مجتمعات متأخرة ، نصف اقطاعية ، ويجنب الانجراف الاحمق فيما بدا في ذلك الوقت للمجموعة العسكرية على انه «فخ» باسم «القومية العربية» .

«ان جهودا عظيمة وواعية يجب ان تتجه ايضا الى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع ان تحدث أثرها في محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشتت الفكري» . وبعبارة اخرى ، لا وحدة عربية قبل ان تقضي ايدولوجية القومية العربية على كل ما عداها .

والجمهورية العربية المتحدة «وهي تؤمن انها جزء من الامة العربية ، لا بد لها ان تنقل دعوتها والمبادئ التي تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي . ولا ينبغي الوقوف لحظة امام الحجة البالية القديمة التي قد تعتبر ذلك تدخلا منها في شؤون غيرها واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر بأن واجبها المؤكد يحتم مساندة كل حركة شعبية وطنية ، فان هذه المساندة يجب ان تظل في اطار المبادئ الاساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية» .

والجامعة العربية لا تستطيع اذن ان تحقق المستحيل . فهي «بحكم كونها جامعة للحكومات تستطيع ان تحقق خطوة في طريق المطلوب الشامل ولكن لا يجوز ، تحت اي ستار ، ان تتخذ كوسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به» . وكان الباب العاشر والاخير من الميثاق مخصصا «للسياسة الخارجية» . استعرض الرئيس عبد الناصر الآراء المشهورة عن الحياد الايجابي واللائحيار وذكر باندوننج وبلغراد . ويجب الانتباه بصورة خاصة الى وصفه للخطوط الثلاثة في سياسة الجمهورية العربية المتحدة الخارجية : «الحرب ضد الاستعمار والسيطرة» ، «العمل من اجل السلام» ، و «التعاون الدولي من اجل الرخاء» .

وكانت هذه الناحية الاخيرة ، المتصلة مباشرة بحاجات مصر الملحة ، هي التي اعتبرها رئيس الجمهورية العربية المتحدة مطابقة بشكل خاص للمرحلة الحالية . «ان السلام لا يمكن ان يستقر في عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتاً مخيفاً . ان السلام لا يمكن ان يستقر على حافة الهوة السحيقة التي تفصل بين الامم المتقدمة والامم التي فرض عليها التخلف . ان الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثاني الذي يهدد السلام العالمي ، بعد الخطر الاول الذي يكمن في نشوب حرب ذرية مفاجئة» . اما التعاون الدولي بغية التطوير فيقتضي التدابير التالية : «فتح الاسرار العلمية للجميع ، واستخدام «الذرة للسلام» ، واعادة توجيه المبالغ الطائلة التي تستعمل حتى الان لصنع الاسلحة الذرية نحو اهداف سلمية «لتخدم الحياة» ، «مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الاقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من اجل التقدم» .

وفي الختام عرض عبد الناصر مبادئ مصر في مجال السياسة الخارجية ، فقال :

«ان شعبنا شعب عربي ومصريه يرتبط بوحدة مصر الامة العربية . ان شعبنا يعيش على الباب الشمالي الشرقي لافريقيا المناضلة ، وهو لا يستطيع ان يعيش في عزلة عن تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي . ان شعبنا ينتمي الى القارتين اللتين تدور فيهما الان اعظم معارك التحرير الوطني وهو ابرز سمات القرن العشرين .

ان شعبنا يعتقد بالسلام كمبدأ ويعتقد به كضرورة حيوية ، ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد . ان شعبنا يعتقد برسالة الاديان وهو يعيش في المنطقة التي هبطت عليها رسالات السماء . ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادئ الانسانية السامية التي كتبتها الشعوب بدمائها في ميثاق الامم المتحدة . . . ان فقرات كثيرة في هذا الميثاق كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب» .

وهكذا فان «الدوائر الثلاث» (خاصة الدائرة «الاسلامية») أعيد رسمها من جديد ، كما انها وسعت الى حد بعيد من خلال تجربة السنوات العشر الاخيرة . منذ اليوم التالي لاعلان الميثاق بدأت المناقشات ، ليس فقط تحت القبة الرسمية وانما في طول البلاد وعرضها . دعت الدولة مختلف الفئات والمهن الى عقد اجتماعات متتالية ، ونظمت مناظرات وندوات في الصحافة، وعبأت الاذاعة والتلفزيون . ولكن، من ٢٦ مايو حتى ٤ يوليو ، سارت الامور بصورة غير متوقعة . فقد كانت هناك قوى كثيرة تغلي ، او تكاد لا تنام . لننظر عن قرب .

بعد ان لوحق بالاسئلة ، اجاب الرئيس ان الغاية الجوهرية من الميثاق هي تأمين عدالة اجتماعية على نطاق اوسع . «لم أقل انه يجب اذابة الفوارق بين الافراد ، انا قلت تذويب الفوارق بين الطبقات» . وهاجم الصغار الذين يحلمون بتسليق السلم ويحلمون بأن يصبحوا ملاكين كبار ، هؤلاء الذين يشكلون «متسلقي الطبقة» الجدد . وشدد على خطر الرجعية (١) .

وبدا النقاش الاساسي في اليوم التالي ، امام الجميع . وفي بدء الجلسة رفض عبد الناصر بحدة كل اقتراح يتجه لجعل منه رئيسا مدى الحياة : «بنتخب أي واحد لان احنا بنتوسم فيه انه حايسير في الطريق السليم ، اذا انحرف لازم نشيله . . . يجب ان يكون الشعب قادر على تعيين رئيس الجمهورية وقادر على عزل رئيس الجمهورية» . وقام ازهري معروف ، الشيخ محمد الغزالي (٢) ينتقد الطابع العلماني للميثاق : «الحرية لن تستكمل حقيقتها الا اذا تحرر مجتمعنا من آثار الاستعمار الثقافي والاجتماعي الذي ترك كثيرا من العقد . فيجب ان يستتبع تحرير الوطن تحرير القوانين والشرائع . . ومن العجيب ان نجد روسيا تحكم بقوانين تتواءم مع النظام الشيوعي ، ونجد اميركا تحكم بقوانين تتواءم والنظام الرأسمالي ثم نجد بلادنا

١ - «الاهرام» ، ٢٧ مايو ١٩٦٢ .

٢ - احد اخصب الكتاب المجددين المسلمين . ارتبط ارتباطا وثيقا بالاخوان المسلمين . اهم مؤلفاته : «الاسلام والامور الاقتصادية» ، «خلق المسلم» ، «الاسلام والمناهج الاشتراكية» ، «الاسلام المفترى عليه» ، «عقيدة المسلم» ، «في موكب الدعوة» (فترة الاخوان المسلمين) ، «الاسلام والطاغات المعطلة» ، «كيف نفهم الاسلام؟» «نظرات في القرآن» الخ . .

في المنطقة العربية تحكم بقوانين دخيلة من فرنسا وانكلترا او غيرها» (١) . وانتقد اخلاق النساء المصريات واللباس الاوروبي . وفي ٢٨ ، عاد الشيخ الغزالي الى نفس المشكلة ، مفتشا عن انتصار رخيص وهو يعرض كرهه للمرأة . وسانده الشيخ احمد الشراباصي الذي قال : «وانا اقترح في هذا الموضوع ان يضاف الى ضمان حرية العقيدة ضمان صيانة العقيدة» .

رد الرئيس عبد الناصر على ذلك بعنف: «ولكن بعد كده كثير من الدول الاسلامية فيها موافيق وانحازت الى الغرب ... وبدانا نشعر بأن هناك محاولات لاستغلال الدين الاسلامي من اجل سياسة الانحياز التي تتنافى مع سياستنا» . وعرف «المراهقة الفكرية» بانها «السطحية او التعصب او الارهاب او عدم القلب المفتوح» (٢) .

عند ذاك ، قام صلاح جاهين ، الرسام الكاريكاتوري في «الاهرام» ، وناظم زجل موهوب ، وسط حماسة النقاش العام ، بهجاء الغزالي في سلسلة طويلة من الرسوم والاغنيات . وفي ٢٩ و ٣٠ و ٣١ مايو ، في اول يونيو ، ثم تبعه رسامون آخرون . وفي ٣١ مايو ، من على منصة المؤتمر . شن الغزالي هجوما عنيفا على الصحافة «التي تخصصت بنشر قذارات ضد رجال الدين» . وعبثا حاول انور السادات تهدئة العاصفة . فنشرت هيئة تحرير «الاهرام» ايضا ، في ٢ و ٣ يونيو ، كانا في الواقع اعتذاران (٣) .

وكانت الفرصة سانحة لكي يعمل اليمين تحت ستار الدين الذي لا يمس . ونهض في المؤتمر خطباء عديدون يشددون على ضرورة تعديل الميثاق لجعل الاسلام «دين الاغلبية ، دين الدولة» . هذا ما نادى به بصورة خاصة ، سهير قلماوي ، استاذة الادب العربي في جامعة القاهرة التي كانت معروفة بأرائها التحريرية (٤) . وخارج المؤتمر ، دق علماء الازهر الطبول ، فتقاطر الى الجامعة العريقة ... مندوب من الريف ليسمعوا رسالة شيخ الازهر الذي ناشد بحرارة الجمهورية العربية المتحدة ان يكون دستورها - المنبثق عن ميثاقها - على أسس الاسلام ومبادئه ، معلنا في صراحة بأن دينها الرسمي هو الاسلام ..

ووافق العلماء بالاجماع على خمسة مقررات ، مطالبين بالنص على ان يكون الاسلام هو الدين الرسمي للدولة ، يشع في قوانينها وفي مناهج التعليم وفي سلوك المجتمع وفي حياته وفي توجيه وسائل الاعلام ، وان يضاف الى الفقرة التي جاءت في الميثاق عن مساواة المرأة بالرجل ، عبارة «ان يكون ذلك في حدود الشريعة

١ - الاهرام ، ٢٨ مايو ١٩٦٢ .

٢ - الاهرام ، ٢٩ مايو ١٩٦٢ .

٣ - الاهرام ، ٢٩ مايو - ٣ يونيو ١٩٦٢ .

٤ - الاهرام ، ٧ يونيو ١٩٦٢ .

الاسلامية « (١) .

وجرت مناقشات عاصفة في لجنة صياغة الميثاق ، حيث تذرع الرجعيون بثورة العلماء وبحجج أخرى متعددة (٢) .

من كان وراء هذا الضغط ؟ انهم الاغنياء السابقون الذين رجعوا شيئاً فشيئاً الى ممارسة حقوقهم السياسية كاملة بعد ان انتقلت الى يد الدولة أهم موارد السلطة الاقتصادية . ألم تقل اللجنة التحضيرية ، بعد حملة خالد محمد خالد الجريئة لمصلحة اليسار والمتحررين ، بضرورة تخفيف اجراءات «العزل السياسي» ؟ ونتيجة لذلك ، قررت الحكومة ، في الفترة الفاصلة بين دورة اللجنة التحضيرية والمؤتمر ، ان ترفع العزل عن ١٦٢٢ شخصاً ، بينهم سبعة فقط ينتمون الى اليسار (غير الشيوعي) ؛ اما الباقون فينتمون الى البورجوازية القديمة ..

هؤلاء الاثرياء السابقون اعادوا اتصالاتهم بحلقات الضباط الذين عارضوا المصادرات الاخيرة ، وأخصهم بالذكر : لطفي واكد ، وحيد رمضان ، داود عويس (رئيس غرفة قائد الجيش ، المشير عامر) حامد السقا ، عبد الفني الشناوي (مدير مكتب استخبارات الرئيس) الخ .. طالبوا بإبعاد محمد حسنين هيكل ، «العلماني» اليميني ، وبتخفيف وطأة الجهاز البوليسي . كذلك كانت تلك الفئات العسكرية مستاءة من صعود التكنوقراط وانقصاص أهمية القوات المسلحة (لاسيما فئة العقيد عبد القادر عيد ، رئيس مكتب «العمليات» في مقر الأركان) .

صحيح ان عدد هؤلاء الضباط كان ضئيلاً - اذ قدر بخمسين - ولكنهم شرعوا يتكاثرون منذ خريف ١٩٦١ ، وهم يبحثون عن عقيدة لهم (او بعبارة أصح عن درع) عند القيميين على الاسلام من اطارات الاخوان المسلمين القدامى الذين عادوا الى الحياة الحرة ، ولهم ممثلون في المؤتمر وعضوان في مجلس الدولة : سبكي وعمر مرعي . وبدأت الأيديولوجية الدينية وكأنها وحدها الكفيلة بجمع كلمة رجال جاءوا من مختلف جهات الافق السياسي المصري القديم . في هذا الاطار ينبغي فهم قرار لجنة التنسيق القتلى : «ان الحرص الذي جعل دستور ١٩٥٦ ينص على ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام وان لغتها هي اللغة العربية ، هو الحرص نفسه الذي قدر للدين كل أهميته وقيمته في الميثاق . وهذا الحرص يوجب ان ينص في الدستور القادم على ان يكون دين الدولة الرسمي هو الاسلام » (٣) .

١ - الاهرام ، ١٤ يونيو ١٩٦٢ .

٢ - اللوائح الكاملة بأسماء الاعضاء المنتخبين في «الاهرام» (٧ ، ١٢ - ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ،

٢١ ، ٢٥ فبراير ١٩٦٢) .

٣ - «الاهرام» ، ٢٧ - ٢٨ يونيو ١٩٦٢ .

وفي الوقت نفسه ، حاول اليمين فتح ثغرة ثانية للحفاظ على مراكز البورجوازية القديمة ، مراكز تهددها نسبة الـ ٥٠ بالمئة الخاصة بالعمال والفلاحين في كل المجالس المنتخبة . ووقف الاستاذ جابر جاد عبد الرحمن يطالب بالغاء كل اشارة الى نسبة الـ ٥٠ بالمئة ، متذرعاً بأن طبيعة الاشتراكية «الديناميكية» تشكل ضماناً كافية للعمال .

وفي ٣٠ مايو ، رد عبد الناصر ، قائلاً : «ان مجتمعنا فيه طبقات ، لكن هذه الطبقات ليست متصادمة ، ولكن متناقضة . ويمكن لنا ان نحل هذا التناقض في اطار من الوحدة الوطنية . اما التصادم مع الرجعية حينها لغاية دلوقت بوسائل سلمية سواء بالعزل او بالحراسة ، الى آخر هذه النقط . ان الرجعية اذا صممت انها تستمر في هذا التصادم ، يمكن الوسائل السلمية مش حتكون ابدا الوسائل الكفيلة بحل هذا الموضوع ، وقد تصل الامور الى العنف ... وكرر ، وكرر ، وكرر ان احنا كنا في حكم الطبقة لمئات السنين ، وآلاف السنين ، وعازين نطلع الى حكم الشعب ، والى ديمقراطية كل الشعب ، بدل دكتاتورية الرجعية» .

عاد الرئيس فشرح الخلافات مع الشيوعية الماركسية - اللينينية ، ومما قاله : «هنالك نوعين من الفوارق بين الطبقات ، يجب تذويبهما : الفوارق الاقتصادية والمادية من جهة ، والفوارق في الوعي النفسي من جهة ثانية» . واعتبر رئيس الجمهورية العربية المتحدة ان قرون العبودية جعلت الشعب غير قادر على التحرر من عادات اكتسبها وان على الدولة ان تحرره ، من فوق ، وبالوسائل التي تعتبرها ملائمة .

عند ذلك ، وكأنما باشارة ، هاجم انور سلامة ، رئيس النقابات ، النزعة «الابوية» ، وشدد على ضرورة تعديل السياسة التي تنتهجها بعض الدوائر الادارية فتطبق الانظمة والقرارات دون اخذ رأي العمال . «يجب ان تزول هذه السياسة ، لتحل محلها العقود الجماعية ، لان بعض الانظمة والقرارات تشكل احيانا وسائل ضغط ضد العمال» .

بعد فشل هجومه المباشر ، حاول اليمين ان يضرب مفهوم «العامل» و «الفلاح» ، بادخل الصناعيين وكبار الملاك الزراعيين فيه ، فنتج عن ذلك نقاش طويل حول معنى الكلمات ... وتلقت الامانة العامة للمؤتمر اكثر من ٥٠٠ اقتراح ورأي ، منها ١٥٠٠ وردت من النقابات العمالية ومعظمها يتعلق بتعريف كلمتي «عامل» و «فلاح» ، بينما جاءت مسائل التنظيم النقابي في المرتبة الثانية (١) .

واقترحت اللجنة الفرعية التي ناقشت موضوع الديمقراطية اعتبار كل شخص بتقاضى اجرا كعامل ، شرط الا يتجاوز مرتبه ٥٠٠ جنيه سنوياً ، ولا يجوز

نسمية من يملك أكثر من ٢٥ فدانا ، فلاحا . في الحالة الأخيرة ، الفلاحون هم العمال الزراعيون ، الذين لا يملكون أرضا البتة ، وصفار الملاك العقاريين ، بل حتى متوسطيهم (١) .

واضطر الباقون - أي الذين ليسوا عمالا ولا فلاحين وعليهم ان يقتسموا الـ ٥٠ بالمئة في مجالس المستقبل المنتخبة - ان يدافعوا بضراوة عن نسبة تمثيلهم ، وكان أكثرهم تصلبا ، ولا شك ، ممثلو الهيئات التي تشرف على المهن الحرة ، لاسيما هيئة الاطباء برئاسة الدكتور رشوان فهمي . فحاولوا تجنب الامتزاج بالنقابات العمالية للحفاظ على امتيازاتهم ، وهم يعلمون ان عددهم الضئيل سوف يضع في خضم الجماهير العمالية .

وخلال المناقشات ، اثار فريق من المؤتمرين اسئلة بقيت بدون اجوبة . فأشار رئيس نقابة الصحافة السابق ، حسين فهمي ، الى ان الصحافة ، «بعد ان تحررت من سيطرة رأس المال الخاص ، وقعت تحت نير المؤسسات الادارية وخطر البيروقراطية ، وهذه المؤسسات تستطيع ان تشرف على الاعلانات اي ان تمنحها لمن تشاء او ان تمنعها عن اي جريدة ، وبذلك تسلط على فكر وراي هذه الجرائد» (٢) .

في اليوم التالي نقلت النجمة السينمائية ماجدة الى المؤتمر رسالة من وفد معلمين ، نساء ورجال ، يشكون من ان «راتبهم الشهري لا يتعدى الثلاثة جنيهات ..» (٣) .

واقترح كمال الدين حسين ، نائب رئيس المؤتمر ، قفل باب المناقشة في ٦ يونيو ، وتعيين لجنة خاصة من مائة عضو ، من قبل الامانة العامة للمؤتمر ، لاعداد مشاريع مقررات تتعلق بتعديل الميثاق ، وترأس اللجنة التي تألفت في ٦ يونيو رئيس جامعة اسيوط ، الدكتور سليمان حزين ، وتألفت ست لجان فرعية (القضايا العامة : ١٦ عضوا ، مقررها الدكتور لطفي ابو النصر ، الديمقراطية : ١٦

١ - الاهرام ، ٢٠ يونيو ١٩٦٢ .

٢ - حول المناقشات في النقابات العمالية ، راجع «الاهرام» ، ١٤ مارس ، ١١ ، ١٤ ، ١٦ يونيو ١٩٦٢ . حول الفلاحيين ، راجع ندوة اصحاب الجلابيب ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٧٢ ، ٢٨ مايو ١٩٦٢ .

٣ - «الاهرام» ، ١٠ مارس ، ٢٩ مايو ، ٢ و٧ يونيو ١٩٦٢ . بين مناقشات المؤتمر ينبغي الاشارة الى مناقشة د. ابولوس بولس : «٥٠ بالمئة من الاطفال المصريين يموتون قبل سن الخامسة عشرة» ، بينما يصيب سرطان الامعاء ، الناتج عن البلهارسيا والجرب ، ٢٥٠.٠٠٠ شخص . كما ينبغي الاشارة الى نقيب المحامين مصطفى البرادعي الذي قبلت اللجنة مشروعه القاضي بتشكيل «محكمة دستورية» للحد من الاستبداد ، منوالشيخ سيد سابق الذي فضح ممارسة العلاقات السرية ، «المحكمة الادارية المسطرة» كسيف ديمقليس ، فوق رؤوس الموظفين» الخ . («الاهرام» ، ٣١ مايو ، ٢٥ يونيو ، ١٢ مارس ١٩٦٢) .

عضوا ، مقررها الدكتور طعمه الجرف ، الانتاج : ٢٠ عضوا ، مقررها الدكتور محمد لبيب شقير ، الاشتراكية : ١٨ عضوا ، مقررها الدكتور خلف الله احمد ، السياسة الخارجية : ٩ اعضاء ، مقررها محمد كامل صديق) .

عند ذلك برزت المشكلة الحقيقية ، مشكلة القيادة السياسية . في ٥ يونيو ، تحدث كمال الدين حسين عن هيئة اسمها «الجهاز السياسي» ، وقال ان مهمتها ستكون شبيهة «بالدينامو» لنشر الوعي السياسي والدعاية السياسية . وافترق المؤتمر حتى ٣١ يونيو ، لكي يستطيع المندوبون النقاش مع منتخبهم ، ولكي يستطيع الحكم تهيئة حل يتناسب مع القوى الضاغطة عليه (١) .

وعند استئناف الاجتماعات ، لوحظ ان اعمال لجنة تنسيق اللجان الفرعية الست لم يكن المطلوب منها تعديل النص الاصلي لميثاق العمل القومي الذي عرض في البداية «كمشروع» . فقد تقدم ٥٥ عضوا باقتراح للمؤتمر يقضي بالموافقة على الميثاق فورا ، فتم ذلك بالاجماع . وتلا الدكتور حزين تقرير اللجنة في عشر نقاط (ضرورة الميثاق ، طبيعته ، ودلالته ، الدين والمجتمع ، الديمقراطية ، الاشتراكية ، الانتاج ، العلم والثورة الثقافية ، المرأة ، العائلة والشباب ، الوحدة العربية ، السياسة الخارجية ، اعلان الميثاق) . وقرر المؤتمر ضم هذه الوثيقة الى الميثاق وطبعهما معا . بذلك ، ارغم الرئيس جمال عبد الناصر على صرف النظر من تدبير كان هو نفسه قد اقترحه . لان العنوان الثاني - «الدين والمجتمع» - يشير الى التصميم على اعادة الصدارة السياسية للاسلام ، ولا بد من الملاحظة ان هذا التراجع الاول كان لمصلحة اليمين (٢) .

بعد ذلك عالج المؤتمر النقطة الثانية من جدول اعماله ، اي مشروع التنظيم السياسي . وعرض جمال عبد الناصر وجهة نظره في خطاب ٢ يونيو . وذكر ان انشاء التنظيم الشعبي الجديد امر ضروري لعدة اسباب : كانت احزاب ما قبل الثورة تعكس «مصالح طبقية وتعتمد على تحالف الاقطاعية ورأس المال المستغل ، وليس على الجماهير» ، ولان «المنظمات السياسية التي لم تكن تمثل مصالح الطبقة الحاكمة لم يكن لها الا تأثير محدود بل سلبي . . . وكانت تحركها اعتبارات عاطفية او قوى بعيدة عن الارض الوطنية ، وعلى كل حال لم تكن لها جذور كافية لتواجه التغيير الاجتماعي الحتمي» .

وتابع قائلا ان الرجعية اجتاحت «الاتحاد القومي» لذلك أصبح من الضروري تأسيس «الاتحاد الاشتراكي العربي» بخصائصه التالية :

١ - «الاهرام» ، ١١ مارس ١٩٦٢ . قام الثنائي كمال الدين حسين - حزين ، وانظاره معلقة بالماضي ، باعداد مقررات رفض عبد الناصر اكثرها فيما بعد . راجع اللائحة الكاملة للاعضاء المنتخبين في مؤتمر ، في «الاهرام» ، ٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ و ٢١ و ٢٥ فبراير ١٩٦٢ .

٢ - «الاهرام» ، ١٣ مارس ١٩٦٢ .

«أولا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يجب ان يكون الاطار السياسي الشامل للعمل الجماهيري لقوى الشعب المتحالفة .

«ثانيا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتخذ الميثاق دليله في العمل باعتباره حصيلة لتجربة وأمل ، ونتيجة لارادة شعبية حرة .

«ثالثا : بناء جماهيري كامل تقيمه الجماهير الثورية ، ديمقراطيا ، ليكون اداتها .. في قيادة العمل الوطني .

«رابعا : الاتحاد الاشتراكي هو التجسيد الحي لسلطة الشعب التي تعلو جميع السلطات وتوجهها في كافة المجالات وعلى جميع المستويات .

«خامسا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتحتم عليه ان يكون الدرع الحامي لضمانات الديمقراطية السليمة وفي مقدمتها النسبة المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية ، وضرورة توفر مبدأ القيادة الجماعية وصيانة ممارسة حق النقد والنقد الذاتي ... اللاحاح في نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا ، وكلما كان ذلك ممكنا» (١) .

وفي اليرم التالي ، اجاب عبد الناصر على مجمل الاسئلة ، وتبلغ العشرات ، حول مستقبل الاتحاد الاشتراكي العربي. وقال ان جميع اعضاء المؤتمر (٢) هم اعضاء في الاتحاد ؛ وسوف يكون للاتحاد لجنة تنفيذية موقته ، ولن يعقد المؤتمر قبل الخريف ، وسوف تكون مهمته تهيئة الجو لانتخاب مجلس امة سيكون مدعوا لاعطاء دستور للبلاد . اما «الهيئة السياسية» دماغ الاتحاد ، فتبقى سريية ، ينتقى اعضاؤها وفقا لشروط يطلع عليها المسؤولون وحدهم . وسوف تكون هذه الهيئة دماغ السلطة وعينها . وتابع عبد الناصر قائلا انه ارجأ تنفيذ العملية «حتى تكون قد بنينا الاتحاد . عند ذاك سيكون هناك مسئولون ضمن الاتحاد فنرى كيف تثقفوا ومن هم الاشخاص الذين حققوا عملا اساسيا» (٣) . (كان رئيس ج.ع.م. قد وجه قبلا ، نداء يدعو فيه القادة الجزائريين الى توحيد صفوفهم) (٤) .

ولكن ثمة امرا كان يقلق المسئولين وهو ابتعاد المثقفين عن المؤتمر . وقد كتب احسان عبد القدوس «ان هناك ظاهرة مدهشة في المؤتمر وهي ان نفوذ الطبقة التي اعتدنا على تسميتها بالانتلجننتسيا ، هو اقل مما كنا نتصور . والمثقفون لم يبرزوا في المؤتمر . وهم يظهرون كمهنيين ، كمهندسين واطباء واساتذة ومعلمين اكثر مما يظهرون كمثقفين مسئولين بشكل عام عن المجتمع كله .. ولا شك ان الرئيس كان يتمنى ان يظهر المؤتمر تفهما أعمق لمضمون الميثاق ، وان يقف هذا العضو او ذاك

١ - الاهرام ، ١٢ مارس ١٩٦٢ .

٢ - الاهرام ، ٣ يونيو ١٩٦٢ .

٣ - الاهرام ، ٤ يونيو ١٩٦٢ .

٤ - الاهرام ، ٧ و ١١ يونيو ١٩٦٢ .

يدحض هذه الفقرة او تلك ...»

ولكن احدا من المثقفين اعضاء المؤتمر لم يفعل ذلك ، رغم ان هناك عددا من المشاكل النظرية التي تتطلب الحل : الفرق بين ملكية الدولة وملكىة الشعب ، بين الاشتراكية العربية والاشكال الاشتراكية الاخرى ، بين القطاع الخاص والقطاع العام . ورسم عبد القدوس جدولا بكامله للمشاكل المشار اليها (١) .

وكما كان منتظرا ، اعطى م.ح. هيكل تحليلا كاملا للميثاق كما يفهمه عبد الناصر . فهاجم مزايده المغالين في الديمقراطية والمبالغين في الاشتراكية ، وأشار الى سكوت الملاك العقاريين ، والى خبث ممثلي «الرأسمالية الوطنية» الذين يحاولون تغيير لونهم لترضى السلطة عنهم . واكد ضرورة تأمين نصف التمثيل الوطني للعمال والفلاحين ، في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي ، وقال ان «التناقض بين الشعب والسلطة قد تلاشى بشكل طبيعي» ، وان عددا كبيرا من المنتقدين لا يعرفون الميثاق ، حتى انه «لا بد لنا في هذه المرحلة من اعادة التفكير في احكام كثيرة اصدرناها قبل مرحلة الوضوح الفكري التي يبلورها الميثاق» . وأشار الى ضرورة الحذر في استعمال كلمة «الحرية» التي استعملت في شتى انواع الشعارات القديمة ، وميَّز بين نوعين من اليسار ، «اليسار الفكري واليسار الطبيعي» (واليسار الثاني هو الافضل) ، وحذر العمال من اغراءات دكتاتورية البروليتاريا ، كما حذر الراي العام من الديماغوجية (٢) .

وراء ابتعاد المثقفين الذي يزداد ويبلغ فئات الرسميين ، نجد انعدام الثقة والخوف ، والظاهرة الاولى نتيجة الخمول العام يضاف اليه حذر عريق ، والظاهرة الثانية يزيد من حدتها النظام البوليسي .

ماذا عن الجيش ؟

شهدت الاحتفالات التي اقيمت بمناسبة العيد العاشر للنظام ، من ٢٢ يوليو حتى ٢٧ منه عام ١٩٦٢ ، الصاروخ المصري الاول ، «القاهر» ، يرتفع الى ٣٧٥ ميلا في السماء ، واعلان مجانية التعليم في مختلف المستويات (٣) . وقام نقاش مهذب مع الصحافة السوفياتية ومع الحزب الشيوعي الايطالي - اذ كانت ايطاليا تنجرف اكثر فأكثر نحو العالم العربي - اللذين كانا ينتقدان ادعاءات النظام في الاشتراكية

١ - إخصان عبد القدوس ، «مقاعد في المؤتمر» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٧٣ ، يونيو ١٩٦٢ .
٢ - م.ح. هيكل ، «هل يتمكن الفلاحون والعمال من تحمل مسئوليتهم الجديدة ؟» ، «حديث من الاخطاء والحرية» . «نجاح الميثاق يرتبط بشيء واحد : ممارسة الحرية» ، (الاهرام) ١ ، ٨ ، ٢٩ يونيو ١٩٦٢ . «دراسة هامة للميثاق» بقلم لطفى الخولي ، من وجهة نظر «اليسار» الرسمي . «ابعاد الصورة التي يرسمها الميثاق» ، الاهرام ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٠ يونيو ١٩٦٢ . عاد فوسمها في كتابه : «الميثاق الوطني» (القاهرة ، ١٩٦١) .

٣ - م.ح. هيكل ، «الجيش والثورة» ٣ «الاهرام» ، ٢٧ يوليو ١٩٦٢ .

مع اضطهاده اليسار (١) . وكانت الاستعراضات العسكرية مناسبة لتعريف دور الجيش ، رسميا ، في المجتمع الجديد . وكان عبد الناصر ، خلال المؤتمر ، قد رد على حجج الذين طالبوا بعودة الجيش الى الثكنات . ومرة اخرى كان م.ح. هيكل هو الذي شرح النظرة الرسمية التي قال انها «نظرية اجتماعية سياسية جديدة» . ويمكن تلخيص مقاله بما يلي : «في ظروف النضال الطبقي في البلاد المتخلفة وتحت احساس الجماهير الوطنية بأن القيادات الحاكمة لا تمثل الا مصالح متناقضة بطبيعتها مع مصالح الجماهير ، لا تستطيع الحركة الثورية الشعبية الا ان تعتمد على الجيوش الوطنية لتفتح الطريق الى الثورة» . وفي نظر العسكريين الذين يميلون الى الاستئثار بالسلطة ، على الجيش ان يبقى القوة الاساسية في الدولة . ولكن جمال عبد الناصر عدل عن هذا التفكير ، لحفظ التوازن : «لا نريد ساسة داخل الجيش ، ولكن الجيش كله قوة داخل السياسة الوطنية» (٢) .

قبل ذلك بأيام اعرب المشير عامر عن عرفان الجيش «للشعب الذي صنعه ومكن له دائما من شرف القدرة على اداء واجبه في ظروف بالغة الصعوبة ؛ ... وتجدد العهد بأن تكون درعا للشعب واهدافه ، تأتمر بأمره ، وتضحي بالروح والدم دفاعا عن عزة الوطن وكرامته» (٣) .

بذلك تحددت مرحلة جديدة ظهر فيها الجيش كاحدى القوى الرئيسية في مصر ، وليس القوة الرئيسية الوحيدة . ولكن الجهاز الحاكم ، وهو جهاز يغلب عليه الطابع العسكري ، كان يوجه السلطة نحو الغرب وخاصة نحو الولايات المتحدة . كان هذا هو معنى تعديلات سبتمبر الحكومية ١٩٦٢ . ضم «مجلس الرئاسة» الجديد ١٢ عضوا ، بينهم ١٠ ضباط (اضيف علي صبري وكمال رفعت الى ضباط مجلس الثورة الثمانية القدماء) ، ومدنيان (الدكتور نور الدين طراف وأحمد عبده الشراباصي) ، واصبح علي صبري ، وهو رجل الحوار مع واشنطن ، واداري ممتاز وسياسي ناضج ، رئيسا «للمجلس التنفيذي» الجديد المؤلف من ٢٥ عضوا . هل كان هذا مجرد تبديل شكلي ؟ كلا ! فالواجهة، هنا تحاذي بالضبط الاتجاه السياسي.

١ - البرافدا نقلته الاهرام في ٢٠ يونيو ١٩٦٢ ، النص الكامل في الاخبار ، (بيروت ، ٥ اغسطس ١٩٦٢) . حديثا ب. ساتياكوف و. ا. ادجوباي ، «الاهرام» ٣٠ يوليو ١٩٦٢ ، الخ ...

٢ - الاهرام ، ٢٣-٢٧ يوليو ١٩٦٢ .

٣ - الاهرام ، ٢٤ يوليو ١٩٦٢ . مع العيد العاشر نشرت عدة دراسات ، من بينها العدد الخاص من «الاهرام الاقتصادي» ، العدد ١٦٦ ، ١٥ يوليو ١٩٦٢ . والعدد الخاص من :
The Egyptian Review of Polit. Science, (July, 1962).

الكتاب الرسمي شبه الجماعي . «عشر سنوات مجيدة» ، د. ج. ا. رمادي . «من ثمرات الثورة في عشر سنوات» ، م. ا. شمس . «عشر سنوات في مشرق الشمس» ، عدد المجلة الخاص ، السنة السادسة ، (١٩٦٢) ، عدد ٦٦ ، الخ .

وكان التدبير الاول هو وقف الهجوم مع الولايات المتحدة الاميركية بالرغم من ان واشنطن كانت قد جهزت لتوها جيش اسرائيل بالصواريخ . . (١) .
كما رأينا ، تميز عام ١٩٦٣ بموجات جديدة من التأميمات ، وبتزايد الالتزامات العسكرية في اليمن .

وقد يبدو للوهلة الاولى انه لم يكن هناك علاقة بين هاتين المسألتين . لكن الامر لم يكن كذلك . ذلك ان انشاء جهاز بيروقراطي ضخم تتوجه التكنوقراطية والقيادة العسكرية على رأس المهمات في القطاع العام ، كانت عملية باهظة التكاليف فرضت عبئا ثقيلا على الاستثمارات المخططة لخطة التنمية العشرية . كانت التقديرات الرسمية عام ١٩٦٠ قد رسمت صورة مزعجة للاستخدام في مصر . في ذلك الوقت كان ٧٧ بالمائة من السكان يشكلون القوى العاملة الممكنة ، بينما كان ٣٢٦ بالمائة فقط في القوى العاملة الفعلية . وكانت هذه المجموعة ، باستثناء العاملين في الزراعة ، مركزة في القطاع الثالث : ٥٤٣ بالمائة في الزراعة ، ٢١٧ بالمائة الهيكل التحتي والخدمات العامة ، ١٠٦ بالمائة في التجارة ، ١٠٦ بالمائة في الصناعة ، ٢٨ بالمائة في البناء (٢) . وتوصل مراقبان دقيقان للاقتصاد المصري في تحليلهما لارقام الخطة والخزانة الى النتيجة ذاتها . وعند الاستاذ شارل ب. عيساوي ، في جامعة كولومبيا ، «ان زيادة دخل الفرد في مصر منذ ١٩٥٢ كانت ادنى من المستوى العالمي» (٣) . لكن على المرء ان يقرأ التحليل الرائع للاقتصادي الماركسي المصري ، سمير امين في «مصر الناصرية» الذي ينتهي بالحكم التالي : «كان يبدو انه بالمساعدة

١ - «الاهرام» ، ٢٥ و ٢٧ سبتمبر ، ١ ديسمبر ١٩٦٢ . وتذكر صحيفة «النايمز» ، ٢٨ ايلول ١٩٦٢ ، ان «مجلس الرئاسة» يتألف من ٥ نواب للرئيس ، وهم بالتسلسل : عبد اللطيف البغدادي ، زكريا محي الدين ، حسين الشافعي ، كمال الدين حسين ، عبد الحكيم عامر . وبين ٢٥ و ٢٨ ايلول ، احتفظ عشرة فقط بوزاراتهم . بين التعيينات المعبرة تنبغي الإشارة الى : عبد المنعم القيسوني للخزينة والخطة ، عبد القادر حاتم لوزارتي الثقافة والارشاد القومي ، والاعلام (ابعد ثروت عكاشة عن الشؤون الثقافية) ، اللواء عبد العظيم فهمي (سابقا مدير البوليس السياسي) لوزارة الداخلية ، صدقي سليمان المسئول الجديد من السد العالي ، أنور سلامة اول عامل يدخل الوزارة كوزير للعمل ، وامرأة تشغل منصب استاذة ، د. حكمت ابو زيد ، وزيرة للشؤون الاجتماعية .

وشكل «مجلس دفاع» ، برئاسة عبد الناصر ، ويتألف من ٢٠ عضوا بينهم ١٥ من الوزراء و ٥ قادة من الاركان ، وتشرف على المجلس «لجنة الدفاع الدائمة» وتتكون من عبد الحكيم عامر ، عبد اللطيف البغدادي ، زكريا محي الدين ، وكمال الدين حسين . حول الصواريخ الاميركية ، راجع : «حجة قديمة مكشوفة» ، «الاهرام» ، ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢ .

٢ - «السكان وقوة الانسان» في

NBE Econ. Bull., XVI, NO. 1-2 (1963), PP. 5-16.

٣ - شارل عيساوي : «مصر في ثورة : تحليل اقتصادي» ، اوكتفورد ، ١٩٦٢ ص ٤٧ .

الاجنبية التي نالتها ، كان يمكن للحكومة تحقيق استثمارات تقارب ٢٠٠ مليون جنيه مصري سنويا (نحو ١٧ بالمائة و ١٨ بالمائة من الانتاج القومي الكلي) الامر الذي كان يمكنه ان يؤمن ، اذا اعتبرنا الراسمال الكلي ذو قيمة تتضاعف بنسبة ٥ر٤ او ٥ أمثال ، زيادة في الدخل قيمتها ٣ر٥ بالمائة الى ٤ بالمائة سنويا (١) . ولكن لما كان تزايد السكان يبلغ ٢ر٥ بالمائة سنويا فان ذلك يتيح رفيع الدخل الفردي من ٥٠ بالمائة الى ٧٠ بالمائة . وهذا بعيد عن الهدف الرسمي في المشروع الحالي للخططة: مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات ، اي مضاعفة الدخل الفردي في خمس عشرة سنة» (٢) . وهناك دراسة رائعة مفصلة حديثة للدكتور باتريك اوبريان (Patrick O'Brien) من جامعة لندن «الثورة في نظام مصر الاقتصادي» تعطي دليلا دقيقا في كل ميدان عن الجهود الكبيرة للتطوير والتقدم ، وعن الصعوبات التي تواجهه - ولاسيما بسبب ثقل البيروقراطية (التي لا يسميها باسمها : «الطبقة الجديدة») . ويجب ان يشار الى انه لم تصدر اية دراسة اقتصادية ناقدة عن اي مصدر رسمي تنكر هذه النتائج. العكس هو الصحيح ، اذ ان مؤشرات عديدة تشير الى صورة ما يجب ان يسمى بدولة الاصلاح الهادفة للاستهلاك . ومثل هذا التحقيق قامت به صحيفة «الاهرام» التي اشارت الى ان الاستهلاك كان يزداد بما قيمته ٥٠ مليون جنيه سنويا ، اي من ٨٧٦ مليون جنيه مصري عام ١٩٥٩ الى ١٠٠٥ مليار جنيه عام ١٩٦٢ (١) . وفي اطار حملته الخاصة في «روز اليوسف» ، اضاف احسان عبد القدوس : « هناك أشخاص يفكرون بالاشتراكية على الطريقة التالية : لماذا لا نبيع المصانع ونشتري جهاز تلفزيون وثلاجة لكل عامل بدلا عنها ؟ ان مثل هؤلاء الناس خطرون ومدمرون ! » (٤) .

-
- ١ - يضيف المؤلف في ملحوظة له : «هناك تقرير رسمي (Hansen, «The Growth of National Income in the UAR», Cairo, 1963) يقدر معدل النمو للفترة بين ١٩٥٢ - بنسبة ٤ر٤ بالمائة الى ٨ر٤ بالمائة. وهذا التقدير،بالاضافة الى النظر الى حقيقة ان زيادة الدخل على اساس الاسعار الثابتة بلغت ٦ بالمائة (الارقام الرسمية لعام ١٩٥٢ هي : ٧٩٠ مليون جنيه . ولعام ١٩٦٢ هي ١١٤١١ مليون جنيه) . يفترض ان الاسعار ارتفعت بنسبة ١٢-١٦ بالمائة فقط خلال هذا المقد . وهذا خطأ واضح . وباجراء التصحيح في الاسعار على اساس مؤشرات الاسعار (التي لم تعد تنشر) فاننا نجد ان معدل الزيادة الحقيقي هو ٢ - ٢ر٢ بالمائة . حسن وياض ، «مصر الناصرية» ، باريس ١٩٦٤ .
- ٢ - المرجع السابق ٥ ص ١٩٠-١٩١ . ويجب دراسة الصفحات من ٩ الى ١٩٠ بكل العناية التي تستحقها . انها تمثل افضل دراسة متوفرة الان عن البرجوازية المصرية .
- ٣ - «الاهرام» ، ١ و ٢ و ٣ و ٤ اغسطس ١٩٦٣ .
- ٤ - «روز اليوسف» ، عدد ١٨٤٣ ، ٧ اكتوبر ١٩٦٣ . ان افضل تحليل لأي مقياس ، هو الكتاب الشامل الذي وضعه ب هانسن و ج.أ. مرزوق ، «التطور والسياسة الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة» امستردام ١٩٦٥ . وعلى جميع الدارسين والاختصاصيين الجديين استخدام هذا الكتاب بسبب طابعه التقني .

وهذا يعني ان الوضع كان معروفا في الدوائر العليا . لذلك كانت الحملة المتواصلة على البيروقراطية التي هي بالذات المجتمع النموذجي الذي كان يقيمه النظام العسكري . ومن هنا ايضا كانت الضرورة ، للقضاء عليها ، لانشاء حزب سياسي سليم حول منظمة ذات تكوين اشتراكي قادرة على تحريك الجماهير - اي استعادة الاتجاه نحو النشاط السياسي .

وواضح ايضا الى اي حد اثبتت حملة اليمن انها مسببة للخسائر بحيث اصبحت مكروهة في مصر . ومع ذلك ، ومن اجل الاستمرار فيها ، كان يجب الاتكال اكثر من قبل على المساعدات الخارجية ، وزيادة المبدء العام ، اي الانحدار اعمق فاعمق .

من هنا يصبح فهم الهجوم المضاد ، الذي شرف عامي ١٩٦٢ - ١٩٦٤ للانفتاح على فرنسا والصين والاتحاد السوفياتي ، اكثر سهولة . فقد استؤنفت العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا في ابريل ١٩٦٣ . واعد كل شيء من جانب مصر لكسب تأييد الدبلوماسية الديغولية ولاثارة اهتمام الاوساط التجارية . ومن ١٤ الى ٢١ ديسمبر كان شو ان لاي ، رئيس وزراء الصين في مصر حيث استقبل بحرارة . الا انه كان يبدو ان اقناع مصر بتأييد المفاهيم الصينية ، ولو في المجال الاسيوي - الافريقي فقط ، كان غير وارد .

لكن لم يقع شيء من ذلك اثناء زيارة نيكيتا خروشوف الى مصر بين ٩ و ٢٥ مايو ١٩٦٤ . كانت تلك الزيارة انتصارا شعبيا حقا . فلم يحدث من قبل ان رحب شعب مصر بزائر اجنبي بمثل تلك الحرارة والحماس . هذا زائر كان الشعب المصري يرى فيه حامل لواء الاشتراكية ، وممثل الدولة التي اوقفت المعتدي عند السويس وبذلت كل شيء لتأمين نجاح سد اسوان العالي . والى جانب ذلك فان النقاش العلني الذي وقع بين رئيس الحكومة السوفياتية والرئيس عبد الناصر حول موضوع العنصر الشعبي في حركة الوحدة العربية اثار اهتمام الناس (١) . وأشار البلاغ الذي

١ - جميع الاعضاء العاملين في مجلس قيادة الثورة القديم اصبحوا نوابا لرئيس الجمهورية ، باستثناء عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين اللذين ابعدا لمعارضتهما اليمينية - وقد تطلع حسين هذا الى الاخوان المسلمين للحصول على تأييدهم . وضمت الحكومة ١١ نائبا لرئيس الوزراء و ٢٢ وزيرا . والاحد عشر هم الدكتور نور الدين طراف (لوزارات العدل والعمل والشباب) . ومحمد عبده الشرباصي (للاوقاف وجامعة الازهر) . وكمال الدين رفعت (للتعليم العالي والابحاث العلمية) . والدكتور محمود فوزي (للشؤون الخارجية والعلاقات الثقافية) . والدكتور عبد المنعم القيسوني (للمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية) . والدكتور كمال رمزي ستينو (للتأمين والتجارة الداخلية) . والدكتور عزيز صدقي (للصناعة الثقيلة والكهرباء والموارد المعدنية) . والدكتور مصطفى خليل (للمواصلات والبريد والهاتف والبرق) . وعباس رضوان (للصحة والتربية والشؤون الاجتماعية والاسكان والخدمات العامة) . والدكتور عبد القادر حاتم (لثقافة والارشاد القومي) . وعبد المحسن عبد النور (للزراعة والاصلاح الزراعي والري) .

صدر عند انتهاء الزيارة الى ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اسهم في مشروع السنوات الخمس الثاني على جميع الاصعدة وفي جميع الميادين وانه سيعطي الجمهورية العربية المتحدة قرضا اضافيا يبلغ ٢٥٠ مليون روبل .

في ٢٤ مارس ١٩٦٤ ، صدر اعلان دستوري يضم ١٦٩ مادة . « الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة . والشعب المصري جزء من الامة العربية » (المادة الاولى) ؛ « الملكية تكون على الاشكال التالية : أ - ملكية الدولة : اي ملكية الشعب ، وذلك بخلق قطاع عام ، قسوي وقادر ، يقود التقدم في جميع المجالات ، ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية . ب - ملكية تعاونية : اي ملكية كل المشتركين في الجمعية التعاونية . ج - ملكية خاصة : قطاع خاص يشترك في التنمية ، في اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال . على ان تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعات الثلاثة ، مهيمنة عليها كلها » (المادة ١٣) .

ورافق هذا الاعلان انشاء مؤسسات جديدة : لجان الاتحاد الاشتراكي العربي (٧٠٠٠ لجنة تضم ٨٥١.٣١٠ عضوا بينهم اكثرية ٥٧ بالمئة من العمال والفلاحين انتخبوا في مراكز المسؤولية في ديسمبر ١٩٦٢) ، والغاء المجلس الرئاسي ، وتعيين مجلس وزاري اضافي جديد ، وتسمية ستة نواب لرئيس الجمهورية (١) . واخيرا ، انتخاب مجلس الامة بأكثرية من ممثلي العمال والفلاحين (٢١ مارس) .

وصحب ذلك ايضا اطلاق سراح جميع السياسيين الشيوعيين المعتقلين فسي معسكرات الاعتقال (مارس وابريل ١٩٦٤) . وعشية وصول خروشوف اطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين الشيوعيين الذين كانوا يقضون مدد احكامهم في السجن .

١ - قبل الزيارة ، كان محمد حسنين هيكل قد شن هجوما على الاحزاب الشيوعية العربية : «بعد السويس واجهت العلاقات العربية - السوفياتية امتحانها ، ووقع الخلاف الحاد في نهاية سنة ١٩٥٨ وبداية سنة ١٩٥٩ . وسوف تحمل الاحزاب الشيوعية العربية مسؤولية هذا الخلاف الى زمان طويل . وهي ، على اي حال ، قد دفعت ثمنه غاليا . ان هذه الاحزاب الشيوعية العربية وقعت في ثلاثة اخطاء فادحة :

الاول - العجز عن ادراك وجود طريق ثالث الى التقدم هو نموذج الثورة الوطنية وتطورها الاجتماعي . ومن هذا العجز لم تستطع هذه الاحزاب ان تدرك الطاقات الكامنة والمحتملة في ثورة ٢٢ يوليو ١٩٥٢ .

الثاني - العجز عن ادراك الحقيقة القومية المعقدة باحتمالات الوحدة . ولم تستطع هذه الاحزاب ان ترى من الوحدة العربية الا انها مطلب من مطالب الرأسمالية العربية تستهدف منه توسيع اسواقها . وبالتالي فان حركة الوحدة لا يمكن ان تحتوي مضمونا تقدما !

الثالث - العجز عن ادراك دور مصر في المنطقة العربية كقاعدة لا غنى عنها وطليعة اوجدتها ظروف تاريخية رحبة وعريضة » . («الاهرام» ، ٨ مايو ١٩٦٤) .

لكن في ٢٤ مارس ، في اليوم التالي لالغاء الاحكام العرفية ، نشر قانون رقم ١١٩ لعام ١٩٦٤ ، يعطي رئيس الجمهورية حق اصدار الامر باعتقال اي شخص ورد اسمه في اي امر للسجن او للمصادرة بين ١٩٥٢ و ١٩٦٤ ، وتقديمه للمحاكمة امام محكمة استثنائية . وهكذا ، بضربة واحدة ، طعنت التدابير الليبرالية في الظهر : مددت حالة الطوارئ بصورة قانونية ، وبنفس الصورة الخطرة ، بسبب الثقل الخائق لجهاز الشرطة .

القسم الرابع

قيمة التجربة المصرية

الوادي ملك لمن يسقيه لكي تنبت الارض اطيب
الثمار . كل شيء هو ملك لمن يحسن وضعه .

برتولد برخت

« دائرة الطبشور القفقازية »

الفصل الحادي عشر

.. في الخصوصية

خمسة عشر عاما من التغييرات والمحاولات والجهود والآلام ، خمسة عشر عاما من التقدم البطيء . وثمة سؤال يطرح في نهاية المطاف : هل يوجد «طريق مصري» لتحقيق الاستقلال ، وبناء الدولة الوطنية ، والتغلب على التخلف ؟ وبعبارة أخرى : هل يمكن اعتبار التجربة المصرية دليلا للعالم الافريقي - الآسيوي ، ولاسيما للقارة الافريقية والعالم العربي ؟

هنا يخطر في البال عنوان لكتاب الفيلسوف الايطالي كروتشه حول الفلسفة الهيكلية: «ما هو حي ، وما هو ميت» .. - مع استبدال لفظة «حي» بـ «مصري» - اي ما هو مصري خالص ، غير قابل للتعميم .

نعود فنلتقي بتحليل الطبيعة الاساسية لتاريخ الاقتصاد المصري الذي شددنا عليه خاصة في دراسة المسألة الزراعية .

منذ السلالات الاولى حتى محمد علي ، بل وحتى الاحتلال البريطاني ، كانت الارض . وهي الجزء الرئيسي من الثروة الاقتصادية ، ملكا للحاكم ، وكانت ثلاثة بالمئة فقط من مساحة مصر خضراء حول النيل ، تحاصرها من كل الجهات الصحارى والجفاف والشمس المحرقة . هذه الاراضي المزروعة كانت توزع على الفلاح بالتقدير ، وكان يجب تأمين ريعها بانتظام ، لقلة المطر . فنشأ عن ذلك نظام متكامل في جمع المياه وتوزيعها وفي استعمالها للري . وكان الحكم المركزي القوي وحده قادرا على القيام بالمهمة : بالفردية تعني هنا الفوضى والانحلال ، اذ ليس ثمة اقطاعي او

حاكم مقاطعة يستطيع ان يقدم ما تستطيع العاصمة وحدها ان تعطيه : الماء ، ينبوع الحياة .

ينبغي ان نجد هنا ، قبل اي مكان آخر ، العامل التكويني الاول للوحدة الوطنية المصرية ، اقدم وحدة في العالم ، والوحدة التي استطاعت وحدها ان تستمر على ما كانت عليه ، عبر احتلالات عديدة خلال سبعين قرنا . وهذا ما يعطي للسلطة المركزية وزنها الساحق اللامتناهي . فالدولة هي سيدة الحياة والموت ، في الوجود اليومي لمصر عبر الاجيال .

والاتجاه للوحدة والمركزية والتجمع والتسلسل الهرمي ، دخل كل ميدان . والحكم ، سيد الحياة ، هو سيد الارض كذلك ، يعطي حق استعمالها لمن يسود مكافاته . والدولة المركزية لا تقبل بأية نزعة اقليمية تحد من سلطتها ، ولا بأية اقطاعية ؛ والممالك انفسهم ، بعد تسلمهم السلطة في القاهرة ، سارعوا وعينوا اقوامهم سلطانا عليهم او اميرا ، اي انهم جعلوه مسؤولا عن ادارة شؤون تلك المياه المخصصة التي اذا أهملتها الدولة المصرية ، نضبت ينابيع الحياة .

والسماء نفسها تخضع للحركة العامة : فمنذ الملكة القديمة اتحدت آلهة مصر العليا ومصر السفلى في الإله الواحد آمون - رع ؛ واعطى الثالوث : ايزيس - حاتور - اوزيريس مرتكزا تاريخيا للثالوث المسيحي . هكذا تكوّنت الوحدة المصرية ، عن طريق التداخل ، من ثلثة الارض الى منعطفات البرناس ، ومن الجاموس الـسى الحياة الابدية ، ومن الفلاح الى الرب . وحدة اساسية ، تصل بجذورها الى اعماق الانسان المصري ، وكل شيء فيها ينبع من الوسط ويعود اليه ، ويرفض أية محاولة لتمزيق ما قد رسخته الطبيعة .

ان الدولة ، سيدة السلطة السياسية والتي يجسد رئيسها الالهية او يمثلها ، تمسك بالحياة الاقتصادية ، وهي وحدها كانت تملكها طوال التاريخ وحتى بزوغ الراسمالية قبل ثلاثة ارباع القرن .

وفرضت الجغرافية ، مرة ثانية ، ايقاعها . ذلك ان مصر ، ملتقى القارات الثلاث ، وارض الحضارة المصطفاة ، جذبت الفاتحين وحشت على المغامرات . كان على الدولة اذن ان توجه جهودها لانشاء جيش قوي ومدرب ، يشكل الركن الاساسي للجهاز الحكومي ، اذ انه يعنى بتنظيم الجبهة الداخلية وبوحدتها (الاقتصاد والادارة) ، كما يعنى بحماية الحدود والقيام بغزوات احيانا ليمنع قيام دولة قوية ثانية مزاحمة في المنطقة .

هناك حقبات عديدة تؤكد هذا الارتباط المتفاعل بين الارض الخصبة اذا ما رواها النيل ، من جهة ، وبين رجل الحكم الذي يعتمد عليها ويستغلها بدون انقطاع .

لقد كان الملك احمس ، مؤسس السلالة السابعة عشرة (١٥٧٥ - ١٥٥٠ قبل المسيح) ومحرر مصر من نير الهيكسوس ، اول من انشأ جيشا وطنيا . وتابّع تحوتمس الثالث (١٤٤٧ - ؟) الكفاح وبنى لمصر امبراطوريتها الافريقية والآسيوية

خلال ست عشرة حملة مظفرة . وأخيرا ، وعمسيس الثاني (١٢٩٢ - ١٢٢٥) ،
الاستراتيجي المخطط والاداري وحافظ الامبراطورية ورجل «السياسة الواقعية»
قبل التسمية . ولكي يضمن الفراعنة ولاء العسكر ، وهبوا الاراضي للقواد وانعموا
بالمال على رجال الدين . انها الحقبة الفرعونية الكبرى : قوة الدولة ، انشاء
الامبراطورية ، ازدهار الاقتصاد ، عظمة الفنون .

ومنذ تلك الحقبة ، ارتبط مصير الجيش بمصير البلاد الاقتصادي والاجتماعي .
وكان نزع الصفة الوطنية عن الجيش المصري في عهد «بسامتيك» (٦٦٣ - ٦٠٩ قبل
المسيح) فاتحة الاجتياح الفارسي واليوناني والروماني . واقام جيش الاحتلال
البيزنطي رقابة بوليسية على البلاد بعد ان قسمها الى خمس ولايات : اوغستامنيك ،
اركاديا ، تيبايدة ، ليبيا ، مصر . وعندما وصل جنود عمرو في القرن السابع
ميلادي اسفبلهم الشعب استقبال المحررين . وفي عام ١٠٩٧ ، هاجمت الحملة
الصليبية الاولى سوريا . وكانت سلالة الايوبيين في مصر (١١٧١ - ١٢٥٠) قد اعادت
الجيش الى الحكم . لاسيما صلاح الدين الذي عرف ان يحيط اثراكه واكراده من
الجنود بمساندة الشعب . ودخلت مصر العصر العسكري : على الحدود وحتى
دمياط . اشتعلت الحروب الصليبية حتى عام ١٢٩١ ، وبلغ المغول آسيا الصغرى في
القرن الثالث عشر وهددوا سوريا في القرن الخامس عشر ، فتراجع الشركس
واليونان والالبان والمماليك والعرب امام المغول ووجدوا في مصر ملاذا ومكانة .
وتكونت فئة المماليك التي حكمت مصر من ١٢٥٠ حتى ١٥١٧ . واصبحت قوات
المماليك . وهي نخبة من المقاتلين ، ثرية بالاراضي التي وهبت ، دون ان تكون
وراثية . لضباطها من مختلف الرتب من «اتابك العسكر» الى «الدويدار» . ويقول
عنهم المؤرخ الكبير المقرئزي : «ارتكبوا كبائر ما ارتكبتها الفرنجة لو كانوا اسياد البلاد» .
وحولهم عاشت مصر حياة غريبة ومضطربة ، «في مجتمع تسيطر عليه فكرة الحرب :
حرب المسلمين ضد المسيحيين ، حرب المغول ضد المسلمين ، حرب المماليك فيما
بينهم ، كل ذلك في وحشية لا توصف ..» (١) .

وظهرت اقطاعية ذات نمط شرقي سببت الارتقاء والانشقاق بين الوحدات ،
فمهدت الطريق بذلك للفتح العثماني سليم الاول ، سنة ١٥١٧ . فعمّ الاسى انحاء
البلاد ، والقاهرة ، «عاصمة الكون ، وحديقة العالم وخلية الجنس البشري وباب
الاسلام وعرش الملك» ، كما يقول ابن خلدون ، القاهرة هذه افرغت من الصناعيين
والاساتذة ، وهبط عدد سكان مصر من ثمانية ملايين نسمة الى مليونين ونصف بين

١ - صبحي وحيدة ، المرجع المذكور ، ص ٥٧ . «كانت التغيرات الاجتماعية هائلة في حدود

المجتمع العسكري . اما خارج هذا المجتمع فلم يكن لها اي معنى» :

(D. Ayalon: Gunpowder and finances in the Mamluk Kingdom, London, 1956, P. XV, No. 1.

القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر ، وحل الخراب في كل بقعة . وأعمل الاتراك في البلاد النهب والسلب . وأصبح الوضع العسكري وضع اقطاعية مفككة تفتقر الى التقاليد . بيد ان الرابطة ظلت قائمة بين الارض والقوات المسلحة . وكانت الاقطاعية الشرقية تحد من هذه الرابطة وتحدث تفتتا للتراث الوطني بين أيدي مرتزقة غرباء .

ومع حملة بونابرت ، عادت القاهرة من جديد مركز كل شيء ، وشرع يجتمع فيها مجلس يضم الوجهاء ، وثار غضب الشعب لوجود محتل اجنبي غير مسلم وانما اوروبي ومسيحي . واندلعت انتفاضتان ضد جيش الاحتلال الفرنسي (اكتوبر ١٧٩٨ ومارس - ابريل ١٨٠٠) ، واغتيل الجنرال كليبر . ويقول الجبرتي: «اخذ سكان القاهرة ، حتى الفقراء منهم ، يبيعون ثيابهم ويستدينون ليشتروا السلاح ويدافعوا عن انفسهم» . ولعب محمد علي ورقة الوجهاء الملتفين حول عمر مكرم ضد المماليك ، فحمله اولئك الى ان يصبح واليا في ١٢ مايو ١٨٠٥ . لم يكن الجيش ، في نظر محمد علي ، وسيلة للسلطة فحسب ، او عنصرا من عناصر الدولة ولو اساسيا . او قطاعا من الحكم ، وانما مركز كل شيء ومحور حياة البلاد . وفي عهده ، لم يكن الجيش فقط الاداة الفعالة لاعادة الامبراطورية المصرية في آسيا وافريقيا ، بل وفي المتوسط ، وانما كان ايضا الباعث على تصنيع البلاد وتنظيم الادارة وعلى النهضة الثقافية والتربوية . وانطلاقا من الجيش ، راح محمد علي يبني الدولة ويعيد لمصر العريقة القوة والحياة (١) . ومن ١٨١١ الى ١٨١٥ ، حاول محمد علي القضاء على الوهابيين ارضاء لسياده العثمانيين . عندئذ خطرت في ذهن ابراهيم ، الذي كان قد اثبت مواهبه كقائد عسكري . فكرة تأسيس امبراطورية عربية . ومنذ ١٨٢٠ ، قام الكولونيل الفرنسي «سيف» باعادة تنظيم الجيش المصري الذي اصبح بسرعة احد اقوى الجيوش في تلك الحقبة . وبينما لم يكن يستطيع المصري ان يتجاوز رتبة «مقدم» ، كان الاتراك والمماليك يحتلون مناصب الضباط الكبار والالوية ، بالاضافة الى الرواتب الباهظة والاراضي . بذلك عادت فتأستت ارستقراطية عسكرية واقطاعية جديدة تحدر منها عدد من عائلات الباشوات المصرية الكبيرة .

١ - من بين المراجع العديدة حول محمد علي ، نشر الى بعض الكتب

La révolution industrielle en Egypte et ses conséquences au XIX^{me} siècle (1800 - 1950).

وهي محاولة سريعة لـ م. فهمي Leiden, 1960 . م. هـ. لهيطة : «تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة» ، (القاهرة ، ١٩٤٤) ، ص ٧٩-١٩٢ . ويعالج الكتابان الجانب الاقتصادي ، «حول الجيش» . راجع ع. ر. الرافعي : «عصر محمد علي» ، الطبعة الثالثة ، (القاهرة ، ١٩٥١) ، ص ٢٧٢-٢٦٣ . ومحاولة م. برجر : Military Elite, Op. cit.

وبعثت انتصارات ابراهيم ، من ١٨٢٠ الى ١٨٣٩ ، لاسيما على الامبراطورية العثمانية ، الشعور بالعزة القومية في اقصي البلاد التي كانت تقدم الجنود . والامر الذي لم يكن في نظر محمد علي سوى لعبة شطرنج لتوطيد سلطته في نطاق الامبراطورية العثمانية ، غدا في نظر المصريين حركة وطنية موجهة ضد المحتلين الاتراك المكروهين . ونجد اصداء واضحة لذلك في ثورة عرابي عام ١٨٨٢ . فمحمد علي لم يعلن الحروب باسم «الامة الاسلامية» او الشرعية التركية ، وانما باسم عظمة مصر ، وفي الواقع باسم عظمتها هو . وبفضل تضحية عمر مكرم وانتصارات الوالي ، بدأت الامة المصرية حلقة جديدة من تاريخها .

اهتمت الدولة (وهي القائمة على نظام مركزي يحكمها قائد عسكري الى جانب كونه سياسيا محنكا ، وسط بيئة اجتماعية يغلب عليها الطابع الاقطاعي مع بروز عناصر بورجوازية مصرية) ، اهتمت بتقديم الجيش على كل شيء . فثلث الوزارات او الدواوين يعنى بشؤون الحرب . وتأسست المعاهد لجميع انواع التعليم - من الكليات العسكرية الى مدرسة اللغات وكلية الهندسة - بغية اعداد اطرار عصرية للجيش وسد حاجته الماسة اليها ، وبصورة عارضة ، تجهيز البلاد بالاخصائيين لتدبير امور الاقتصاد والادارة الضرورية لدعم اعمال ابراهيم العسكرية المظفرة . والدولة هي التي فرضت احتكار التجارة والصناعة وجمعهما في يد محمد علي الذي عمل على تحطيم عدد كبير من الصناعات الصغيرة الحرفية لينشئ محلها شبكة من الصناعات العسكرية والصناعات التحويلية المتوسطة (النسيج والحديد والنحاس الخ . .) والدولة هي التي اوفدت الى اوروبا ، ولاسيما الى فرنسا ، مئات مسن المبعوثين ، ومعظمهم منعد لاطارات الجيش والصناعات العسكرية ، وقد برز بينهم رفاعة رافع الطهطاوي ، رائد النهضة الثقافية المصرية .

وتجدر الاشارة الى ان طبقة كبار الملاك العقاريين الجدد - كبار ضباط محمد علي . وكبار الوجهاء - هي ، في الاصل ، طبقة من الغرباء مدينة بترائها لسيد البلاد ، وتنظر الى المصري نظرتها الى من هو ادنى منها رتبة ومنزلة . وبقي اسياد الجيش والاراضي ، حتى نصف هذا القرن ، من احفاد فاتحي الامس ، رغم امتزاج هؤلاء مع عائلات الشيوخ والوجهاء المصرية .

وهكذا في فترات الاستقلال او الكفاح للحصول عليه او فترات الازدهار ، لعب الجيش دورا وطنيا اساسيا في المجتمع المصري ، كما ظهر ذلك في عهد المملكة القديمة والمملكة المتوسطة ، ثم في عهد محمد علي . ولكنه كان يكلف بمهام شرطة داخلية كلما وقعت مصر في قبضة فاتح اجنبي : من آخر البطالسة الى الفتح العربي ، ثم في عهد الاحتلال البريطاني بنوع خاص .

ان هذا الجانب من الشخصية المصرية الخالصة تمثله خير تمثيل انتفاضة العقداء ، ثم ثورة عرابي عام ١٨٨٢ . ولن تتمكن الاحداث الطارئة التي سببتها لاسيما - النزاع بين سلك الضباط المصريين والقيادة الشركسية والتركية - ان تحجب

الطبيعة العميقة للحركة . فهذه الأخيرة استمرار للمطالب الوطنية كما حددها برنامج الحزب الوطني منذ عام ١٨٧٩ : انتهاء الاشراف الاجنبي ، تمصير الدولة والجيش ، مجلس نواب منتخب ، ومطالب اخرى . وقامت انتفاضة فلاحى محافظة الشرقية ومساندتها للقوات المسلحة وقطع طريق القاهرة على المفتصب ، لتجعل من الجيش القوة الوطنية الضاربة ، مهينة بذلك لحركة ١٩٥٢ . وقد ادرك كرومر هذا الواقع تماما اذ انه قال في مذكراته : «لم يثر الجنود على ضباطهم وانما كان الضباط هم الذين ثاروا على الخديوي . جارين الجنود معهم . ويمكن القول ان الجيش اعلن عصيانه كتلة واحدة ... ويمثل الضباط ، او بالاحرى يبغون تمثيل القوى الوطنية الغاضبة ... والدفاع عن ارض الوطن ضد العدو . وكانت قضيتهم قضية الاسلام ضد المسيحيين ، قضية المصريين الاصليين ضد رجال الاستبداد التركي» . هذه الوحدة الوطنية يبرزها بيان الحزب الوطني . في ١٨ ديسمبر ١٨٨١ ، بتوقيع الشيخ محمد عبده والعقيد احمد عرابي والشاعر الكبير محمود سامي البارودي وغيرهم .

وبعد ستة ايام من معركة «التل الكبير» . امر الخديوي توفيق ب «حل الجيش المصري» . ولاحظ اللورد دوفرين : «لم تعد مصر تستطيع ان تتحمل المماليك وامثالهم» . واقترح انشاء جيش «يقوم اولا على مصريين اصليين» . تحت قيادة انكليزية «لمنع البدو من احداث فلاق على الحدود الصحراوية ولقمع الانتفاضات المحلية الصغيرة» (١) . كان الجيش قد تحول الى سلك شرطة او قوة استعراض مطهرة من الضباط المشبوهين بسبب وطنيتهم . عند ذاك عيل صبر الالوية المتحدرة من الارستقراطية التركية . «واذا بمحمد سلطان باشا ، الذي طعن جيش عرابي وساعد الانكليز على دخول البلاد ، يندم على ما فعل . واذا به يمرض ويموت لشعوره بازدراء الناس حوله ...» (٢) .

وراح الجيش يرتفع الى مستوى الحركة الوطنية . وفي عهد الانتداب الانكليزي عام ١٩١٤ ، اعطت مصر للجيش البريطاني ١٧٠.٠٠٠ رجل من جنود ومتجندين . وفتحت ثورة ١٩١٩ ومجيء الوفد واضطرابات سنوات ١٩٣٠ - ٣٥ ثم انتفاضة عام ١٩٣٥ - ٣٦ والمعاهدة الانكليزية - المصرية عام ١٩٣٦ وعودة الوفد . كل هذه الاحداث فتحت ابواب الكلية الحربية لابناء الطبقات المتوسطة ، يحملون الآمال وقد آلتهم حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كما طعنت حرب فلسطين كرامتهم في الصميم . سبعة آلاف سنة من التاريخ . في اطار جغرافي لم يتبدل ، تؤكد الجوانب الثلاثة للشخصية المصرية في المجال الذي نعالجه : الدولة ، سيدة المياه ، تحتل بذلك قلب الحياة الاقتصادية وتملك القسم الاكبر منها : الجيش ، ركن رئيسي في جهاز

١ - Earl Cromer, «Modern Egypt», (London, 1908), II, P. 473-7.

٢ - شهدي عطية الشافعي ، «تطور ...» . المرجع المذكور ، ص ١٤ .

الدولة ، سيفها وترسها ؛ وهو في نفس الوقت جزء في تركيب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وهو كذلك عنصر جوهري في طبيعة الحركة الوطنية .

هذا الواقع بجوانبه الثلاثة سيتخذ مفكرو النظام العسكري كتبرير لطريقة الحكم : على البناء الوطني في ظل الاستقلال ان يكون ، في الاساس ، عمل الدولة الموحدة والمركزية لا عمل الاحزاب السياسية حاملة بذور التفرقة ؛ وعلى العمل السياسي ان يصدر عن فئة واحدة وثيقة الارتباط بالسلطة اذ ان صراع الاحزاب لا يؤدي الا الى هدم المستقبل ؛ ويستطيع الجيش ، وسلك الضباط ، تأمين استقرار الحكم والدفاع عن البلاد وتجهيز القطاع الاقتصادي ومجموع الحياة الاجتماعية بالاطارات النشيطة ، وذلك على افضل وجه يمكن لاحدى الطبقات الاجتماعية المتناحرة ان تؤمنه .

واستخلصت تجارب محاذية في الباكستان والعراق وبورما ، بشكل خاص ، دروسا من التجربة المصرية . ولكن الصين وكوبا والهند واندونيسيا وسيلان والجزائر تشكل نماذج مختلفة . بل ان طبيعة الحزب الواحد الحاكم في غينيا وكوبا ومالي ، مثلا ، تختلف تماما عن «الاتحاد القومي» في مجالات الحشد الاجتماعي والايدولوجية واساليب العمل . وتعدد الاحزاب لم يشل مطلقا تقدم الهند واندونيسيا وسيلان او استقلالها . اما المثال العراقي فانه يدل على تخطيط متعظم في جو من الخلافات الاهلية ، كما ان رفض عدد من دول افريقيا السوداء للافكار المصرية لم يكن دليلا على عدم سلامة تحررها .

كان ذلك لان المشكلة الرئيسية انما هي في تحليل المضمون لا الجانب الشكلي ، وفي تحليل البرنامج والايدولوجية والتنظيم والوسائل المتبعة في كل بلد افريقي - آسيوي . ويعني المضمون طبيعة المجتمع والدور الذي يرجع للشعب بمختلف طبقاته في عملية البناء ، ان في الريف او في المدن ، وتمكين الجماهير الشعبية من المساهمة في التوجيه السياسي وفي القرارات والاشراف على التنفيذ . وبالاختصار ان الاساس هو الطابع الشعبي الصحيح للعمل القائم .

اما القوة والاتحاد والفعالية فليست سوى عناصر ينبغي ان تخضع لارادة ومصالح الجماهير الشعبية .

والاعتراف بالشخصية المصرية ، لا يتنافى مع وضع الجيش موضع الصدارة نتيجة للتاريخ وللضرورة الجغرافية ، وانما يعني ان الذي كان ممكنا هنا قد لا يصلح مثالا في بلدان اخرى تختلف في تطورها التاريخي وتقاليدھا القومية ومتطلبات بنائها .

وبعبارة اخرى ، ان اهمية التجربة المصرية على الصعيد العالمي لا تكمن في اولية الجيش ومركزية الدولة الساحقة ، مصدر كل مبادرة ، وانما في مواضع اخرى . غير ان ذلك لا ينقص من دلالتها في مجالها الطبيعي ، مجال ثلثي العالم - القارات الثلاث - وهو يعود الى الحياة .

الفصل الثاني عشر

بناء قومي أم اشتراكية ؟

هل كانت هذه هي الاشتراكية ؟

طرح السؤال جدياً منذ قوانين صيف ١٩٦١ ، بينما ترجع الشعارات الاولى لـ «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية» الى ١٩٥٦ - ٥٧ .

ان تأميم مصرف الاصدار والمجموعات الاحتكارية والصناعات الثقيلة والقطاعات الاساسية (التأمينات والمناجم والمواصلات والتجارة الخارجية) نجده في عدة بلدان ضمن «قطاع عام» يأخذ مكانه في اطار تخطيط اقتصادي يتغلب عليه الطابع الرأسمالي .

ولكن فيما يتعلق بمصر ، فان هذه التأميمات تغطي حقلاً اوسع بكثير وتشمل جميع المصارف التجارية واكثر الصناعات الثقيلة والاساسية والمواصلات وقسماً كبيراً من التجارة الخارجية (١) . وقد اوجدت الدولة قطاعاً مشتركاً يشمل ما تبقى في أيدي رأس المال الخاص على صعيد الصناعة الثقيلة والشركات الصناعية

١ - اشار متحدث مسؤول الى ان القطاع الخاص ينتج فعلياً ٢٥ بالمئة من التجارة الخارجية ، ٤ بالمئة من القطن ، ٥ بالمئة من البصل والبطاطا والثوم ، ٤ بالمئة من الحمضيات ، ونسبة مرتفعة من الفواكه والخضار والسلع الجلدية والخشبية والزجاجية والمصنوعة من المطاط والمعادن والنباتات الطبية والسلع السياحية . («الاهرام» ، ٢٣ مايو ١٩٦٢) .

والتجارية المتوسطة الحجم وعددا من الصناعات الخفيفة تملك الدولة اما نصف اسهمها او اكثر ، و احيانا فائضا مهما على الحد الاعلى المسموح به لرأس المال الخاص .

واستمر القطاع الخاص قائما وهو يضم بعض الصناعات الثقيلة ، وقسما من الصناعات والمؤسسات المتوسطة ، والصناعات الخفيفة وربع التجارة الخارجية وثلاثة ارباع التجارة الداخلية . وخاصة الغالبية العظمى للملكية الاراضي بعد الاصلاح الزراعي المزدوج ، والغالبية العظمى للملكية العقارية . ولم تنزع الملكية من اي مالك ، كما راينا ، عدا العائلة المالكة سابقا . وتشكل التعويضات مبالغ محترمة تسمح للرأسماليين ، الذين كانوا بالامس اسياد الساحة ، بالمساهمة دون اي تحديد للارقام ، في الشركات المتنوعة التي تتكاثر وتضاعف ارباحها (١) .

لفترة طويلة ، كانت الارقام مفقودة وكان يتعذر على المراقب معرفة مدى التشدد على البورجوازية القديمة . ولكن في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية أوضح الدكتور جمال سعيد الوضع : طبق الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢ على ١٧٧٩ من ملاك الاراضي الكبار ، وعام ١٩٦١ على ٢٩٣٦ ، وشملت قوانين يوليو ١٩٦١ ما لا يقل عن ١١٤٨ رأسماليا كبيرا ، ٨٨ بالمئة منهم يملك واحدهم اكثر من ١٠٠٠ ر. جنية بشكل اسهم ، مشرفين بذلك على ٦٠ بالمئة من الثروة الوطنية (٢) .

ومجموع هذه القطاعات الثلاثة التي كانت تتداخل في بعض الاحيان (لاسيما القطاع العام والقطاع المشترك من جهة ، وهذا الاخير والقطاع الخاص من جهة ثانية) ، كانت تخضع لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي رسمت لمساندة «العمل الوطني» ، اي مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . وكان تعيين المجموعات الجديدة في القيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختارة من صفوف التكنوقراطيين والعسكريين الاخصائيين ، يكرس انحسار السلطة السياسية النهائي من البرجوازية الزراعية والتجارية والصناعية والمالية الكبيرة القديمة ، حيث ضربت هذه الفئة الاولى اكثر من غيرها . كما ان الارتقاء الاجتماعي للعمال ، في المدن والقطاع الصناعي ، واشتراك العمال والمستخدمين في التمتع بشمرات عملهم ، والتصميم على اشراكهم بصورة فعلية في ممارسة سلطة التقرير ، وفقا لنص الميثاق ، كانت كلها اجراءات تستهدف عدالة اجتماعية واسعة وازالة الفوارق الصارخة وتجنيد الجماهير الشعبية في عملية البناء الوطني .

١ - المجموع العام للاستثمارات في القطاع الخاص ، بلغ بعد قوانين ١٩٦١ ٣٠٠ مليون جنية ، («الاهرام» ، ١٠ مايو ١٩٦٢) . يجد القارئ مجموعة دقيقة من الاحصاءات حول الوضع الاقتصادي في نهاية العقد الاول في : N. B. E. Econ. Bull. XV, (1962), No. 1, P. 75-102.

٢ - «اللجنة التحضيرية» ، المرجع المذكور ، ص ٦٦٩-٧٠ .

اذن ، كان هناك فوارق واضحة بين رأسمالية الدولة المعروفة ، وبين التجربة المصرية . ما هي اسباب هذه الفوارق ؟

قبل كل شيء ينبغي الانتباه الى ان قيام القطاع العام المصري جاء كنتيجة لحركة التحرر الوطني ، وكردة على قضية السويس وعلى عدوان اكتوبر ١٩٥٦ . وقد كان الغرب هو الذي دفع مصر في طريق التأميم ، فبدأت مبادرة «القطاع العام» كخطوة سياسية لتأكيد السيادة الوطنية ، ثم ما لبثت بعد نجاح «المؤسسة الاقتصادية» ، ان اثارت سؤالاً : لماذا لا تتسلم الدولة مقدرات الوحدات الاقتصادية الاساسية ؟ ذلك ان رأس المال الكبير لم يبد رغبته في الماضي قدما ، بالسرعة التي تفرضها المشكلة السكانية الملحة ، في الاتجاه الانمائي الذي تريده الدولة ذات القيادة العسكرية (١) ؟

هذه المرحلة الثانية من تطور «القطاع العام» ، بالرغم من انه يغلب عليها الطابع الاقتصادي ، فانها لا تخلو من الصفة السياسية . وطبيعي ان تكون الحركة قد ذهبت الى ابعد مما ذهب اليه نظام رأسمالية الدولة في البلدان الاوروبية ، بسبب ضرورات الصراع من اجل الاستقلال الوطني وتطور الاقتصاد والحياة الاجتماعية . وهنا يكمن الفارق الاول .

ثمة فارق آخر وهو الاتجاه العام لعملية التطوير التي بدأت . من الواضح ان الاحداث حملت الحكم المصري على الاتجاه تدريجيا نحو جعل الدولة - بوصفها ممثلة لمجموع القوى الشعبية - المالك ، وغالبا المدير الموجه للاقتصاد الوطني في قطاعي الصناعة والمال الهامين . اذ ان القضية لم تكن قضية الحيلولة دون اتساع الخسائر بعد تأميم لا مهرب منه ، كما كان الحال في عدد من البلدان الاوروبية ، وانما كانت مسألة توسيع مجال تدخل «القطاع العام» الذي يعطى تعريفا بأنه يملك القوة الاقتصادية الرئيسية والقوة الضاربة لتنمية البلاد كلها .

ولكن ، هل هذه هي الاشتراكية ؟

المأخذ الجوهرى مزدوج . انه نظري وعملي في الوقت نفسه ، وهو يتعلق اساسا ، كما هو معروف ، بالصفة الاستبدادية و«الابوية» للتحويل الذي بدأ عام ١٩٦١ .

لم تطرح في اي وقت مسألة السماح لعمال المدن والريف بالتعبير مباشرة عن ارادتهم السياسية وبالانتظام في احزاب او السعي لتحقيق برنامجهم الخاص في اطار «العمل الوطني» الذي فتح امام الجميع ، اي بالاسهام في عملية التحويل كأسياذ واعين يقررون مصيرهم .

والتقليد العريق المعادي للديمقراطية الذي ينحدر منه المسؤولون عن الجهاز العسكري دفعهم الى رفض فكرة تعدد الاحزاب السياسية رفضا باتا ، وذلك في بلد كمصر في ١٩٥٢ - ١٩٦٧ له تركيب اجتماعي معقد ، وفي الوقت الذي نبذ فيه حلفاؤهم الآسيويون الكبار ، لاسيما الهند واندونيسيا ، فكرة الحزب الواحد ،

١ - محمد الخفيف : «القطاع العام قبل قوانين يوليو وبعدها» ، «الاهرام» ، ٨ مارس ١٩٦٢ .

وعندما كانت كوبا مثلاً تتبنى هذه الفكرة لتعبئة القوى الثورية وتوحيدها ، بينما تبناها أيضا عدد من بلدان افريقيا ولكن للقضاء على القوى الديمقراطية المنافسة .
بيد ان الميثاق تخطى عن افكار كانت اساسية بالنسبة للنظام حتى الامس القريب : اولية الدولة والحؤول دون العمل الجماهيري السياسي خلال مرحلة البناء ؛ بروز حركة الجيش من العدم ، طابع مصر ودعوتها العربيتان مع تأكيد مشاكلها وشخصيتها ، دور الشعب الكادح الذي اصبح المعلم والرائد في مجال العمل ، بينما انيط بالجيش دور الحراسة والحماية ، الاهمية المتزايدة للنقابات والتعاونيات والوعد بانشاء نقابات العمال الزراعيين ، التي لا يمكن بدونها تحريك كل القوى الوطنية ؛ الاعتراف بضرورة اعادة نوع من الحرية حتى يفسح المجال امام العناصر غير الملتزمة ، لاسيما في صفوف المثقفين ، لكي تخرج عن صمتها ؛ بالاضافة الى افكار اخرى .

وحدها ، فكرة الحزب الواحد ، بقيت كما هي . «فهيئة التحرير» اصبحت «الاتحاد القومي» ثم تحولت الى «الاتحاد الاشتراكي العربي» .

ذلك ان فكرة الحزب الواحد كانت تؤكد وحدها اولية الجهاز العسكري الذي حقق انقلاب ٢٣ يوليو . لا شك في ان هذا الاخير قد اكتسب ، منذ ذلك الحين ما اعطته اياه التكنوقراطية ، وتضخم بدخول آلاف الانتهازيين ، الذين لا يجيدون سوى الانحناء ، من كل حذب وصوب . والتبرير الممكن الوحيد - الممكن ولكن غير الكافي ولا الضروري - لقيام الحزب الواحد ، هو ضرورة تسليم الحكم للمنظمة السياسية التي قادت حركة التحرر الوطني الثورية حتى نهايتها الظافرة ، هذا التبرير كان مفقودا . ان ما حصل في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - وجمال عبد الناصر نفسه يعترف بذلك في الميثاق - لم يكن ثورة بل انقلابا موجهها من قبل فريق من العسكريين . والقوى الرئيسية للحركة الوطنية استخدمها النظام ، الواحدة تلو الاخرى ، وفقا للظروف ، ثم عمل على تصفيتهم او سحقها . والدولة ، يقودها الجهاز العسكري ، هي التي كانت تعين اهداف العمل الوطني وشروطه . اما الشعب فمدعو لتقديم القوى البشرية . هذا الشعب الذي انتفض ، ساعة التراجع امام هجوم عام ١٩٥٦ وهجوم ١٩٦٧ ، والتف حول حكومته الوطنية ورئيسه ، رغم كل الجروح .

وادى الحزب الواحد ، من ١٩٥٢ الى ١٩٦٧ ، الى اعادة رجال النظام القديم في كل المجالات . وقامت بيروقراطية شرهة تعيث الفساد ، تحت حماية الاستبداد . لذلك يصعب جدا اليوم معرفة الطبيعة العميقة للردود الشعبية امام هذه « الاشتراكية » النابعة من الدولة التي ما زالت بالنسبة للجميع دولة الفئسة العسكرية . ونحن لا نعلم مطلقا اذا كانت المبادئ العامة لهذه السياسة الاقتصادية والاجتماعية تتفق ورغبات مختلف الطبقات الشعبية ، ولا كيف تتصور هذه الطبقات الاشتراكية التي كانت تود ان تراها تحل مكان النظام القديم او حتى مكان الدكتاتورية العسكرية نفسها . ونحن لا نعلم كذلك اذا كانت هذه المجموعة الضخمة من الاجراءات قد غيرت الحياة اليومية للجماهير ، رغم ان الشهادات تتفق على

الإشارة إلى بعض التحسن في المدن (١) . ولا يسعنا إلا الرجوع إلى شهادات المراقبين الأجانب والمصريين : فهم يؤكدون أن عدد «غير الملتزمين» بالسياسة الجديدة هو أكثر بكثير مما قدرته جريدة «روز اليوسف» شبه الرسمية عندما ذكرت أنه يتجاوز ٥٠ بالمائة .

ثمة ملاحظة ثانية تسترعي الانتباه : أن التوجيه وسلطة الدولة لا يعنيان ، بالضرورة ، الاشتراكية . ذلك أن زيادة الدخل القومي وتغيير البناء الاقتصادي - من التخلف إلى الحداثة - وهما من أهداف الاشتراكية ، يمكن أن يتما لمصلحة البرجوازية الوطنية في مجموعها (٢) ، كما حدث في اليابان خلال القرن الماضي .

١ - في منتصف إبريل ، عرض وزير الصناعة ، عزيز صدقي ، حصيلة تسعة أشهر من التأميمات: ٢٨٠٠٠ فرصة عمل جديدة للعمال وزيادة ٢٢ مليون جنيه في الإنتاج («الاهرام» ، ١٥ إبريل ١٩٦٢) . وازدادت سرعة عملية التجمع : خلال النصف الثاني من عام ١٩٦١ ، بلغ عدد المنشآت الصناعية التي تستعمل أكثر من ٥٠٠ عامل ١٢٣ منشأة ، مقابل ١٠٥ اثناء الفترة المقابلة من عام ١٩٦٠ ، وازداد عدد المأجورين بنسبة ١٦ بالمائة ، والإنتاج بنسبة ١٠ بالمائة (تطور الإنتاج الصناعي ، «الاهرام» ، ٣١ فبراير ١٩٦٢) . أمام المؤتمر ، أعلن تحديد حد أدنى للأجور بقيمة ٢٥ قرشا في اليوم ، في ٤٦٩ منشأة خاصة ذات رأس مال يزيد على ١٠٠٠ جنيه ، وتستخدم ٤١٣٠٠٠ عامل . في آخر مايو ، وزع على عمال ومستخدمي ٣٣ شركة محصول الأرباح البالغة ٣٧٥ مليون جنيه . ازداد إنتاج شركات القطاع العام ١٥٣ بالمائة في سنة («الاهرام» ، ٢٠ مايو ١٩٦٢) . جميع موظفي وعمال الدولة يحصلون على علاوة بقيمة أجر ١٠ أيام ، تبلغ أحيانا ٢٥ جنيه ، حتى لا يشعروا بالحرمان تجاه المأجورين غير الحكوميين («الاهرام» ، ١١ مايو ١٩٦٢) . «في مصر ، يضيق الخناق على الأغنياء ، وإن لم يكن ذلك خانقا (الانحسار) بالنسبة للعائلات المسكينة التي حُزرت أملاكها) . والطبقات الوسطى والدنيا يشتد ساعدها رويدا رويدا ... ويبدو أطفال العائلات العمالية ، في القاهرة ، أكثر حرصا ويتمتعون بصحة أحسن مما كانت عليه منذ أربع سنوات . أما في القرى ، فالأوضاع الصعبة ما زالت على ما كانت عليه ...» «اشتراكية على النيل» ، المصدر السابق ، ص ٤٤٧-٤٤٨ .

٢ - يشير تقرير مصلحة الحسابات الخاص بنتائج سنة ١٩٦١ - ٦٢ ، إلى أن مجموع الشركات المساهمة التابعة للقطاع العام ، تقريبا ، قد حققت أرباحا فاقت الأرباح التي كانت تجنيها عندما كانت حرة . ويرجع ذلك إلى استعمال فني لموارد مجموع الاقتصاد الوطني ، واستغلال أفضل للمخزونات («روز اليوسف» ، عدد ١٧٧٤ ، ١١ يونيو ١٩٦٢) . واجع تحليل تقارير ٧٦ شركة صناعية في «الاهرام» ، ١ يونيو ١٩٦٢ . وعبد الناصر إنما كان يعني ذلك عندما صرح في المؤتمر : «يجب أن نتحدث عن الطبقة الوسطى .. التي تتضمن الرأسمالية الوطنية .. التجار الذين يشتغلون مع ابنائهم وأشخاص آخرين .. ونحن نقول بوضوح لهذه الطبقة أن مصالحها مرتبطة بمصالح الشعب والعمال والفلاحين أكثر من ارتباطها بمصالح الطبقة الاقطاعية والرأسمالية ..» (اللجنة التحضيرية ، المرجع المذكور ، ص ٢٤٨ - ٢٤٩) .

وقد فطن لذلك جمال عبد الناصر نفسه اذ قال في الميثاق انه لولا التدخل الاستعماري ، لكانت مصر اليوم في مرتبة اليابان اذ انهما بدأتا نهضتهما في آن واحد وانطلقتا من مستوى مماثل من التخلف .

ولكن رغم ان حصة جهاز الدولة (بما فيه الجيش والشرطة والبيروقراطية الاقتصادية المنتعشة) ضخمة ، ورغم ان عددا من الملاك السابقين ما زال في مكانه ، بأوصاف مختلفة ، فان ذلك لا يمنع ان يكون الاقتصاد الوطني كله هو الرابح الكبير في عملية التنمية الجارية الان ، وقد بذلت الجهود لتخصيص جزء من منافعها للعمال ، اما مباشرة (أرباح ، مكافآت الخ . .) ، او بشكل غير مباشر (خدمات اجتماعية ، تربية ، تأمينات ، صحة عامة الخ . .) . لا شك ان النسب تختلف عما هي عليه في البلدان الاشتراكية ، ولكنها لم تعد نفس نسب البلدان المتخلفة ذات النمط الرأسمالي التقليدي .

وكان مشروع موازنة عام ١٩٦٢ - ٦٣ يؤكد هذه النظرة : موازنة قياسية بلغت ٢٣٥١ مليون جنيه (مقابل ٢٣٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢) وتشمل موازنة شركات القطاع العام ، اي ٨٨٩ مليون جنيه . يبقى ١٤٦٢ مليون جنيه ، منها ٥٠٢ مليون للخدمات ، و١٣٨ مليوناً للإدارة ، و٨٢١ للنشاطات القائمة (لاسيما مختلف القطاعات الاقتصادية) . وقدّر الانتاج القومي خلال عام ١٩٦٢ - ٦٣ بـ ٣٢٥٥ مليون جنيه ، منها ١٩٣٦ مليوناً للقطاع الخاص ، و١٣١٩ مليوناً للقطاع العام ؛ بذلك يملك القطاع الخاص ٦٠ بالمئة من موارد الانتاج رغم القوانين «الاشتراكية» . ويلاحظ الاتجاه نفسه في مجال الدخل القومي : ١٦٤ مليوناً منها ١٠٧٤ مليوناً للقطاع الخاص ، و٥٥٩ مليوناً فقط للقطاع العام (١) .

الاعتراض الثالث والاخير ايدولوجي هذه المرة : ليس للفئة الحاكمة جـذور اشتراكية في المجال الفكري ، وهي تلجأ الى الصور والشعارات القريبة من الاشتراكية لتجذب بها الجماهير المفتاة كل الغيظ من الدكتاتورية ، وتستعمل هذه الصور والشعارات لتغطي ما هو ، في الواقع ، تسلط وتوجيه الدولة . لا يمكن بناء الاشتراكية مع زج اليسار في المعتقلات ، ولا بناء مجتمع بدون طبقات مع منع رواد الاشتراكية المصرية الحقيقيين من كل مشاركة او تعبير او وجود .

الحقيقة اننا نشهد تجربة بناء قومي ، او بعبارة اصح ، بناء تأكيد قومي («قوماني») دفعه الوضع العالمي من جهة ، والطابع الحاد للضرورات البشرية المصرية المباشرة من جهة ثانية ، الى التزام طريق توجيه الدولة ، طريق يستوحي خطه من اشكال دولة الرفاهية المتقدمة .

وخطة الدولة هذه ، كما أوضحنا ، هي نتيجة للتحالف بين الجهاز العسكري والتكنوقراط . وقد كان سمير أمين على حق عندما ركز على ان النخبة الحاكمة انما

جندت من الطبقة الوسطى الدنيا : «ان التاريخ المصري المعاصر يمتاز بصعود الطبقة الوسطى الدنيا التي كوتت مجموعات منها الطبقة الحاكمة منذ الانقلاب العسكري عام ١٩٥٢ ، وتحولت تدريجيا الى بورجوازية من طراز جديد ، بورجوازية دولة ، حلت محل الطبقة الحاكمة القديمة ، الطبقة الوسطى الارستقراطية» (١) .

لنرجع الى المثال الياباني الذي اشار اليه رئيس الدولة نفسه ، فانه كان من المستحيل على اليابان ان تختار نهجا توجيهيا صارما الى هذا الحد ، وان تختار الالفاظ الاشتراكية للتعبير عن تجربتها .

ذلك ان عالم النصف الثاني من القرن العشرين لم يعد كما كان في زمن البناء الياباني : ان كتلة الدول الاشتراكية القوية ، ذات النمو المضطرد ، قد غيرت المسرح العالمي بشكل جذري . وقد برزت عشرات الدول المستقلة حديثا في آسيا وافريقيا ، وتأكد استقلال دول اخرى من اميركا اللاتينية ، في الوقت الذي تبرز فيه الاشتراكية كقوة عالمية ، هذه الاشتراكية التي تبرهن عن نفسها انها ينبوع الزخيم البشري الجديد ومفتاح المستقبل . وفي المجال النظري ، تجد حركات التحرر الوطني نفسها مرغمة على ان تضع موضع الاختبار ، خلال تجاربها الخاصة ، صحة الافكار الماركسية - اللينينية فيما يتعلق بالاستعمار ، والتطور الاجتماعي ، وطبيعة الدولة ، والطبقات الاجتماعية ، والعلاقات بين البناء الاقتصادي - الاجتماعي التحتسي والايديولوجية . وقد اطلعت ، هذه الحركات ، على نسبة النمو المرتفعة في بلدان ، كالاتحاد السوفياتي والصين ، التي انطلقت من هوة التخلف ، كما لاحظت ان فيتنام الشمالية وكوبا تغلبتا على الامية ، وهما يقفان وجها لوجه مع اقوى قوة امبريالية في تاريخ العالم ، وأعجبت بفعالية الجهاز السياسي الشيوعي في الديمقراطيات الشعبية ، وبنوع خاص في الديمقراطيات التي توجت فيها السلطة السياسية كفاحا وطنيا ثوريا صحيحا . بالنسبة للوضع المصري ، اكتسبت هذه العناصر أهمية بالغة ترجع الى تأثير الماركسيين في ميدان الثقافة والرأي العام ، وهو تأثير كان قويا حتى تاريخ تصفيتهم عام ١٩٥٩ ، كما ترجع الى التجربة اليوغوسلافية الاشتراكية والقومية في آن واحد التي افاد منها الجناح الراديكالي في جهاز الدولة .

دفع مجموع هذه العوامل المسؤولين العسكريين المصريين الى تشديد قبضة الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة ، في بلد تحمله تقاليد العريقة على عدم التمييز بين الدولة والاقتصاد والدين ، ويبدو الجيش فيه الاداة الفعالة لالتقاء الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي (٢) .

١ - رياض ، المرجع المذكور ، ص ٨ . برغم اختلاف التعابير فالواضح ان التحليل هو نفسه .
٢ - كتاب شبه رسمي في الاقتصاد السياسي ، «الاقتصاد السياسي» لـ م.ع. عبد الخالق (القاهرة ، المكتبة الثقافية ، عدد ١٣ ، ١٩٦١) يمدح النارية والفاشية ويعتبرهما نوعين من «الاشتراكية» ..

في ندوة حول الحرية ، نادي طاهر ابو زيد بالرجوع «الى عهد القانون» ، والشيخ احمد =

يتم بناء هذا التأكيد القومي في الوقت الذي يشهد فيه خمسا الكرة الارضية انتصار الاشتراكية ، ويستيقظ فيه مليارات من شعوب البلدان المتخلفة . والتجربة المصرية التي انطلقت من الصراع ضد الاستعمار والارستقراطية الزراعية القديمة والرجعية ، اضطرتها الظروف التي عرضنا الى القضاء على جذور النفوذ الاستعماري وضرب النفوذ الاقتصادي والسلطة السياسية اللتين كانت تملكهما الارستقراطية الزراعية والبرجوازية . فسلكت طريقا يهيء الشروط الضرورية لتطور يتجه نحو الاشتراكية .

ان بناء اقتصاد صناعي متقدم وتكوين نواة من الفنيين بين جماهير العمال الصناعيين الذين يزدادون عددا يوما بعد يوم ، وانتشار التعاون الزراعي في الريف، والتخطيط العام ، والمكان المتميز الذي يحتله العمل في ميزان القيم ، وانتشار شعارات وتحليلات ذات صبغة اشتراكية رغم تفسيرها تفسيراً قومياً ، والسياسة الخارجية الحيادية والمعادية للاستعمار ، والتعاون الوثيق مع البلدان الاشتراكية في مجال البناء الاقتصادي ، لاسيما في المشاريع الطويلة الامد ، وتقدم الاشتراكية في القطاعات المتخلفة المحيطة بمصر من الصين الى كوبا ، وتفكيك المجموعات الاحتكارية المصرية الكبيرة ، كلها عوامل تجعل من المرحلة الحالية ، رغم اليد الممدودة للتعاون مع قوى التغلغل الرأسمالية الجديدة (الولايات المتحدة والمانيا الفدرالية خاصة) ، قاعدة انطلاق مقبولة موضوعيا لتطور لاحق نحو الاشتراكية . ونحن نعتقد ان تقييم العملية «الاشتراكية» الحالية ، ينبغي ان يتم من زاوية هذا الاتجاه .

= الشرباصي يأمل «بمجيء اليوم الذي لا يستطيع فيه وزير الداخلية سجن شخص بدون مذكرة قانونية»، بينما لاحظ د. عمر شاهين ان «الاجرامات الاستثنائية هي احدى اسباب الخوف ..» ، «مجتمع بلا خوف» ، «روز اليوسف» ، عدد ١٧٧٤ ، ١١ يونيو ١٩٦٢ .

الفصل الثالث عشر

ما هو حي ...

لكي نلمس المساهمة المصرية في التراث المشترك لمعارك التحرر من الاستعمار واستعادة الهوية الخاصة ، بعد الحصول على الاستقلال ، ينبغي الرجوع الى ما كانت عليه المحاولات في هذا المجال قبل عام ١٩٥٢ .

اختارت الصين وفيتنام الشمالية طريق الاشتراكية . وفي بلدان اخرى ، حالت عادات الماضي الامبريالي او رفض هذه الاستمرارية دون قيام سياسة متماسكة .

بالاضافة الى ذلك فان مصر ظلت مترددة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ . واصبح ضروريا بالنسبة للغرب ان يضغط عليها ويحاصرها حتى لا يستطيع قادتها مجابهة القضية الحقيقية . وشكلت معركة السويس وبور سعيد بدء اسهام النظام العسكري المصري في المعركة ضد الاستعمار ، اي نزع الجذور العميقة لقبضة المستعمر ونفوذه .

لم تعد المسألة مسألة قواعد او حاميات ، ولا حتى مسألة الحد من التغلغل الاجنبي في القطاع الاقتصادي . لقد انتزعت اجراءات التمصير والتأميم من القطاعات المالية الكبيرة والاحتكارات الاجنبية جميع مواردها ووسائل عملها ، وبالتالي كل وسائل نفوذها في مصر . ولا ريب في ان جمال عبد الناصر قد استوحى تجربة الدكتور مصدق في ايران . بيد ان تسلم مقدرات الاقتصاد المصري قد رافقه جلاء جدي عن الارض الوطنية ، كما رافقه التخطيط . وجاء تأثير اليسار بالنسبة للتخطيط يدعم التقليد المصري في البناء الهرمي . وبصورة طبيعية ، اخذت الدولة تجمع الطاقات بعد ان حررت قوة الامة .

قبل معركة السويس ، كان الحياد الايجابي النابع من مبادئ بانثاسيلا الخمسة

التي تبناها نهرو وشوان لاي عام ١٩٥٤ ، يشكل شبه ميثاق . وكانت مصر هي التي جسدتها عندما حطمت روابط التبعية التي كانت تشدها الى الغرب ، وبأشرت الحوار مع البلدان الاشتراكية ، طالبة السلاح والمصانع ، اي وسائل الاستقلال والقوة . كانت المسألة المطروحة هنا تتعلق بسلطة التقرير ، او بعبارة أصح ، الحصول على حق التقرير ، والتأكيد العملي للسيادة ، ووضع حد «للحوار» بين القوة المستعمرة سابقا والبلد المتحرر حديثا ، «حوار» كان ينظر اليه على انه الاطار الوحيد الممكن لانطلاق الدولة الجديدة المستقلة ؛ واستبدال هذا الحوار بالتطلع الى مختلف الجهات بما يتوافق مع السلوك والمساهمة السلمية لكل منها لتنمية الشخصية المستقلة للدولة الجديدة .

هذا هو ، على وجه الدقة . ما لم يغفره الغرب في مصر جمال عبد الناصر ، اذ تخوف من ان تصبح تجربته نموذجا يقتدى به مثال ينتشر ويجتاح البلدان المستقلة حديثا في كل مكان .

ومنذ قفزة السويس ، ورغم تصفية مرحلة «الحياد الايجابي» لمصلحة «عدم الانحياز» . فان مصر . بعد ان مثلت افريقيا في باندونغ عام ١٩٥٥ ، عادت فحملت على مضض لواء الاتجاه الافريقي - الاسيوي في مؤتمر القاهرة ، ثم في بلغراد ، وبأشرت مع يوغوسلافيا دق ابواب اميركا اللاتينية ، وذلك بحثا عن حلفاء جدد وعن مساومات . وهل تخلو سياسة ما من المساومة ؟ الشيء الاساسي كان تلك الارادة الغاضبة المصممة على الخلاص من كل ما هو تبعية . وعلى تأكيد ذاتها . وقد راينا ، من الناحية الواقعية ما ربحته الدولة المصرية من هذه السياسة .

باندونغ ، القاهرة ، الدار البيضاء ، كوناكري ، بلغراد ، كلها علامات على طريق الحياد . وازداد عدد الاتباع واصبحت السويس رمزا .

ومن جهة اخرى ، اصبح الغرب مضطرا الى الاعتراف بأنه لم يعد سيد المنطقة التي كانت تستعمرها اوروبا سابقا . واعترفت الولايات المتحدة ، ثم تبعها بريطانيا ، بشرعية التجربة المصرية (انعكس الترتيب بعد يونيو ١٩٦٠) . واكتسب الحياد مرتبة رفيعة في العلاقات الدبلوماسية وحتى في السياسة العالمية . فالكتلتان اللتان استمرتتا تملكان وسائل تقرير مصير البشرية لم تعودا وحدهما وجها لوجه . ولكسب تأييد مستعمراتها القديمة ، ضاعفت القوى الغربية عروضها . وسوف يسمح الاستقلال ببناء الدولة الوطنية على قدر حاجات الامة .

حاولت بعض المناورات تجميد الحركة وتشويه الاتجاه المعادي للاستعمار ، ولكن بدا من الصعوبة بمكان ، اذا لم نقل من المستحيل ، ان يتغير الاتجاه تماما . فالغرب - لاسيما الولايات المتحدة والمانيا الفدرالية ، وبصورة اقل ايطاليا واليابان - بدل جهودا كبيرة لتنظيم الموقع المصري وجعله سدا في وجه نفوذ الكتلة الاشتراكية . وكانت المزايدة تدفع هذه الدول الى عرض مشاركتها الفعلية ، على مصر ، في مشروع السنوات العشر للتنمية ، بدل ان تبيعها ، كما كان الامر سابقا ، فائض سلعها الغذائية .

ورغم رداءة المواسم واضطهاد اليسار ، فقد كان النظام العسكري الذي وطّد ركائزه وبرع في المناورات ، مقتنعا بأن لا شيء يستطيع منذ ذلك الوقت فصاعدا ارغامه على التبعية التي يكرهها الجميع .

الى هذا الدرس الاول ، درس التحرر من التبعية ، يضاف مكسب البحث الطويل في مجال التنمية الاقتصادية : ان الدولة وحدها تستطيع ان تفرض الاندفاع السريع الضروري للخروج من هوة التخلف في البلدان التي كانت مستعمرة والتي يتغلب الطابع الزراعي والكمبرادوري على اقتصادها .

وكانت الحلول تتراوح بين التخطيط الاقتصادي في اطار رأسمالي ، مع قطاع عام تختلف أهميته باختلاف الدول ، وبين الاشتراكية الكوبية ، مرورا بتجارب متوسطة على غرار ما جرى في الهند ومصر . وانهارت ، في ضجيج أزمة الاستعمار الشاملة ، الافكار الكاذبة التي كان يخدع بها الدجالون المأجورون حكومات البلدان المتخلفة ، اذ يقولون لها انه باستطاعة رأس المال الخاص القيام بمهام القفزة المطلوبة، وان البلدان المستعمرة سابقا لا تحتاج الى صناعة ثقيلة لان بمقدورها ان تعتمد على «الآخ الكبير» (أي الامبريالية) وان التخطيط وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعنيان الفوضى والبيروقراطية الشائنة والفشل ، الخ ..

موضوعيا ، وحتى لو احتفظت الملكية الخاصة بقطاع واسع ، بدرجة او باخرى، من الانتاج ، فان الرأسمالية كانت تبدو عاجزة ، وحدها ، عن الاجابة بصورة مرضية على الاسئلة التي يطرحها بعث القارات المنسية . فاضطرت المجموعة الوطنية الى التدخل وتنظيم الجهود والحد من امتيازات الاغنياء وتوزيع الدخل القومي الهزيل توزيعا اعدل ؛ كما اضطرت الى اعلان ميزان قيم جديد حيث حل العمل محل الثروة، وخير المجموع محل حوافز الربح .

لم يكن هذا بالاشتراكية ، ولكنه لم يكن بالرأسمالية التقليدية ايضا . والواقع ان التجربة المصرية اسهمت موضوعيا في تحطيم نفوذ الرأسمالية ووطأتها على الجماهير العربية والافريقية التي لم يكن لديها شيء تخسره ، هذا رغم ان التجربة - كما بينا - كانت مخضمة ، تحتفظ بقطاع رأسمالي خاص واسع .

الدرس الثالث : حق كل امة في اختيار سبل تطورها بنفسها ، وهو حق يكمله واجب كل شعب في اعطاء الحياة مضمونها الاكثر عمقا .

ان الصفة الخاصة بالتجربة المصرية شيء متفق عليه . ولكن المراقبين يهملون غالبا ما للتجارب الاخرى من طابع خاص : هل تدخل كوبا في القوالب التقليدية للعلم السياسي ؟ كيف نستطيع تفسير نضج شعب الجزائر الاستثنائي ؟ اليس لتطور غينيا ومالي لتماسك دول افريقيا السوداء في مجموعة تفسح مكان الصدارة للدولة المستعمرة سابقا (فرنسا) ، ولتطور شقي كوريا وفيتنام ، وللمناطق المتخلفة في اوروبا ، وللأشكال القومية في اميركا الجنوبية ، وقبل كل ذلك ، حرب التحرير الوطني البطولية لشعب فيتنام التي تبرز عاليا في تاريخ كفاح الشعوب من اجل

حريتهم وكرامتهم ووجودهم - ليس لكل حالة من هذه الحالات طابع استثنائي بشكل أو آخر ؟

ما هو استثنائي في النصف الثاني من القرن العشرين هو الاعتقاد بأن القوالب التي اتخذها تطور أوروبا وأميركا الشمالية الخاص يجب أن تسري على العالم بأسره ، وهذا الاعتقاد كثيرا ما يتمسك به بعض الاساتذة والمفكرين فيعرضهم للخطأ في التحليل .

لا شك ان لمصر ماضيا هاما ، بل فريدا ، نعرف منه جوانب واسعة ما زالت حية في الحياة اليومية للجماهير . والبحث عن الاصاله يتقنع غالبا بقناع رفض الآخرين . ولا يستنكر ذلك سوى الذين لم يعرفوا ذل العيش غرباء في وطنهم وفي كيانهم العميق ، او الذين فرضوا هذا الذل على غيرهم . اما بالنسبة للذين يؤمنون بالمستقبل ، فما ذلك سوى مرحلة اولى ، مرحلة الرفض الضروري والبتير للذين يسبقان مرحلة المبادلة الفنية بين شعوب اصيلة .

ما كان ايجابيا في التجربة المصرية ويمكن ان يستعمل كمثال في آسيا وافريقيا ، استولى عليه قادة النظام العسكري لابرازه على انه من صنعهم الخاص الذي لا يدين بشيء الى الماضي !

وقد فرض عليهم ذلك تقطيع اوصال التاريخ المصري لتكبير حلقات المرحلة التي ارادوا الاحتفاظ بها . فقللوا من قيمة مصر الفرعونية ، ومصر القبطية ، ومصر الليبرالية الحديثة من بونابرت حتى مصطفى النحاس . وحدها ابرزت مصر الاسلامية . من الفتح العربي الى نهاية القرن الثامن عشر ، وفترة ثورة عرابي العابرة ، ومصر العسكرية منذ ٢٣ يوليو . وهكذا اعطت هذه العملية النظام القائم امجادا على مستوى العالم الاسلامي والعربي ، وسمحت برفض كل قيمة للتيارات الديموقراطية ، وجعلت من الشعب مجرد متفرج سلبي على عمل القمة . كان تشويه تاريخ مصر على هذا النحو يفترض معاملة الشعب معاملة القاصر ووضعه تحت الوصاية . هنا ايضا كشف الميثاق عن عزم على التصحيح (١) .

ونجد التشويه نفسه في النظرة الى الوضع العالمي لاغفال مواقف الذين انقلدوا مصر من خطر الموت في السنوات العصيبة الاخيرة . فاذا بالمجهود الوطني يصبح مجرد ثمرة للنظام الذي تأسس عام ١٩٥٢ . وكثيرا ما اغفلت المساعدات الاجنبية ، كما اغفل التشديد على ان التجربة المصرية لم يكن بإمكانها ان تنجح قبل جيلين ، اي قبل قيام الكتلة الاشتراكية التي قدمت للشعب والدولة المصريين ، منذ عام ١٩٥٥ ، ولاسيما عند معركة السويس وبعدها ، المساعدة الحاسمة المعروفة . هكذا ولدت

١ - «روز اليوسف» التي تحسنت هذا الاتجاه ، نظمت نقاشا وطنيا واسعا حول فشل ثورة

١٩١٩ ، في العدد رقم ١٧٨٢ ، ٦ اغسطس ١٩٦٢ .

اسطورة النظام العسكري واسطورة قائده (١) .
أعطت هاتان العمليتان التجربة المصرية طابعها الغريب ولهجتها المنفردة اللذين
غالباً ما يخفيان انجازاتها الايجابية .

١ - م.ح. هيكل : «الامة ، دورها في صنع البطل ، ودور البطل في حياتها» ، «الاهرام» ،
٢٥ مايو ١٩٦٣ ، يقدم النظرة العسكرية للبطل .

الفصل الرابع عشر

تطور في أزمة

لم يحاول المسؤولون عن النظام العسكري اخفاء اصطدامهم «بعدم التزام» بعض القطاعات التي رفضت دعم جهود الدولة . وقد وصفت الازمة ، كما هو معروف ، بأنها «ازمة المثقفين» ، بينما كانت في الواقع ازمة عملية التطور العامة ، الراهنة . لقد شددنا بما فيه الكفاية على الجانب الايجابي من هذا التطور حتى لا نعود اليه . ومن المهم ان نرى بوضوح طبيعة العوائق التي جعلت كل شيء اكثر صعوبة ، بالنسبة للقيادة وال جماهير على حد سواء .

كانت المسألة . في رأينا ، هي مسألة شلل الجدل الاجتماعي . لم يكتف الحكم العسكري ببناء «الاشتراكية» بدون اشتراكيين ، بل رفض قطعاً ، في مجالات الحياة الاجتماعية كلها - من المجال الاقتصادي حتى الايديولوجي - اية مواجهة جدلية بين الاضداد ، فارضاً بالقوة ، اي بشكل مصطنع ، طرق التطور وتواتره .

رأينا كيف ان رفض الارستقراطية الزراعية للتوجه نحو التصنيع سبب سقوطها ، وكيف أحلت القومانية الجديدة ، البيروقراطية والتكنوقراطية العسكرية ، رأسمالية الدولة ودولة الرفاهية محل التخلف والاضاع البالية . في نظر البورجوازية الصناعية الكبيرة التي ابعدت عن الاعمال منذ تأميمات ١٩٦١ ، كانت هذه الخطوة سرقة لا مبرر لها ، وتطوراً لم يكن ثمرة طبيعية للتفاعلات المتبادلة في قلب الاقتصاد الجديد . كما ان رؤساء المؤسسات المتوسطة ، وقد اصابوا بالشكل الذي وصفناه قبلاً ، لم يستطيعوا ان يفهموا لماذا دفعوا للمغامرة والقيام بالمشاريع الانشائية

ليجردوا من املاكهم فيما بعد ، الامر الذي حملهم على الضن بمعونتهم وتجربتهم فوراً .

كان على التطور نحو الاشتراكية ان يحصل بدون صراع الطبقات . وهكذا حطمت تنظيمات الصراع التي تملكها طبقة العمال والفلاحين : فلا حزب شيوعي ولا نقابات ينشئها ويديرها العمال انفسهم ؛ وقد دعي اليسار للذوبان في الحزب الواحد ، من خلال معسكرات لاعتقال . وعادت الدولة فنظمت النقابات على اساس نقابة واحدة لكل حرفة او مهنة ، واختارت قادتها وخططت عملهم ووجهته نحو هدف معين وهو اعطاء النظام طاقة شعبية موجهة ضد الاستعمار لا ضد الطبقة الحاكمة . وكان الاصلاح الزراعي قبلاً ، وهو الذي فرض من فوق ، قد شل عمل الفلاحين المباشر .

ونشهد آثار هذا الشلل بنوع خاص على الجبهة الثقافية . ان فرض الرقابة على الجامعات ، والمراقبة «الايجابية» على الصحف ، وخنق كل تفكير غير تفكير النظام ، كلها أدت الى «أزمة المثقفين» التي سلطت الاضواء الرسمية عليها لانها كانت تهدد بعرقلة بناء الدولة الجديدة . وعلامات المرض كانت منظورة هنا وهناك : فوزير التعليم العالي يعترف بأن الجامعات أصبحت مصانع للشهادات ، او نوعاً من المدارس الثانوية ذات زي جامعي ؛ ودعاة الحكم يهاجمون المفكرين الذين يبخلون بصياغة فلسفة للنظام الجديد ؛ والكل يعترف بضعف انتشار مطبوعات الدولة وانعدام قيمتها ، والخضوع لتوجيه الحكام يقتل الابداع : كانت هذه هي الانتقادات ، بين عشرات غيرها ، التي كان يجري التعبير عنها .

ولكن البحث عن الاسباب اصطدم بعوائق غير منظورة . واذا بالحديث يدور ليلاً نهاراً حول «الاشتراكية» دون ان يسمع صوت ماركسي واحد وسط طنين الدعاة الجدد والدجالين المرتدين ، صوت يستطيع اعلان هويته والمشاركة في الاعداد الاشتراكي باسم الماركسية الثورية .

وكنتيجة لتصرفات الحكام العسكريين الاعتبائية ، ظهرت الصورة الرسمية للمجتمع المصري ، بعد خمسة عشر عاماً من الاستيلاء على السلطة ، كسلسلة من الانجازات المثمرة تتخللها اعمال شاذة .

فقد تبع تحطيم الدولة شبه المستعمرة ، تحطيم الاحزاب السياسية ؛ ورافق بناء الاقتصاد الصناعي رفض صراع الطبقات ، مع الاعتراف بـ «التفاعل المتبادل» فقط ؛ وتم الاتجاه نحو «الاشتراكية» من خلال تحطيم الجناح الاشتراكي الماركسي للحركة الوطنية ، واستعادة الاستقلال في الميدان العالمي كان يرافقه استمرار الاستبداد والتصلب في الداخل ؛ واخفت نهضة الدولة المصرية أزمة المثقفين ، ورافق بناء القوة الاقتصادية والعسكرية ضياع الآمال في الديمقراطية الداخلية ؛ ولم يكن بناء المدارس بمعدل مدرسة كل يومين يخفي هبوط مستوى الدراسة ، وتم تأكيد الارادة العربية وعداءها للاستعمار باسلوب استعماري لا ينكر . ونستطيع ان نتابع هذه اللائحة الى ما لا نهاية ...

قبل حريق القاهرة ، كان التطور العميق للمجتمع المصري يتحقق في جميع المجالات وفي اطار جبهة وطنية يمسك بزمامها الوفد واليسار . ونظرا للتكوين التاريخي لهاتين القوتين ، ورغم مواطن ضعفهما الاكيدة ، كان منتظرا ان يأخذ هذا التطور وجهة وطنية ديمقراطية ، ذات مضمون اشتراكي ، قريبة من النموذج الهندي مع طابع يساري أقوى . ولكن تفتت الوفد ، وانقسام اليسار ، والاهمية الاستراتيجية والسياسية الكبيرة لمصر ، سمحت لتنظيم الضباط الاحرار باحتلال الساحة عن طريق مناورة ماهرة بعد ستة اشهر من الهيجان ظهر فيها عجز الطبقة الوسطى الرجعية عن ادارة اعمال الدولة عقب تصفية الجبهة الوطنية .

وما قامت به المجموعة العسكرية ، ابتداء من تلك الفترة ، أصبح تاريخا . لقد غير سلك الضباط الاتجاه ، واقام الدولة الوطنية التكنوقراطية المستبدة في مصر ، وصنّع البلاد التي أصبحت بفضلها القاعدة الصناعية الرائدة في افريقيا والشرق الاوسط . واكد ارادة الاستقلال الخارجي ، وحفظ الاستقلال الوطني ، وبنى قوة عسكرية محترمة ، وجعل مصر على رأس العالم الافريقي - الاسيوي . لقد كان بإمكانه ان يعمل اكثر بكثير . وأسرع بكثير . ودون ان يجرح الديمقراطية الناشئة هذا الجرح العميق . ولكن التكوين الايديولوجي والتاريخي لسلك الضباط ، وحذرهم من الاحزاب ، وكرههم للماركسية العالمية والثقافة الاوروبية المتهممة بالاستعمار والكوسموبوليتية ، وعزمهم على الانفراد بالحكم الذي يعتبر مركزا وقاعدة انطلاق للمجموعة العربية ، كل هذا عوامل طبعت الحركة بطابع الحكم المطلق الذي ظل يشتد .

منذ ذلك الوقت أصبح طريق التقدم هو طريق تدمير الحريات . وانفجرت الازمات في قطاعات متعددة . واختنق الجدل في النطاق الواحد الرسمي الضيق . وسحق التقليد الهرمي الحرية .



ومع ذلك ، فالعجلة تسير . لقد استرجعت مصر نهائيا كرامتها . رغم المحن والازمات . لم يعد الهوان قائما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ . والعجلة تمضي .

انها ، بدون شك ، لا تسلك الطرق والاشكال التي تصورتها الفئات المناضلة النابضة بالحياة والروح التقدمية في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، تلك الفئات التي كانت تحاول انتزاع مصر من الاطماع ومن مشاريع الاستعباد ، وترسم المستقبل وتقدم شبابها الملهب لتحرير ارض الوطن المهان منذ القدم . لقد اختلفت الطرق والوجوه ، كما اختلفت الادوار ، او على الاقل الادوار الرئيسية على المسرح . اذ انه من المدهش ان نرى ، في الواقع ، الى اي حد يتخطى المصير المصري

اهداف الحكم العسكري : فالضرورات الجغرافية هي التي فتحت طريق التخطيط ؛ وتاريخ المجتمع المصري ، وبشكل خاص تاريخ البرجوازية ، عجل في اقامة نظام رأسمالية الدولة والتوجيه المطبوع بالطابع الاشتراكي ؛ كما ان الدل الذي فرضه الاستعمار طيلة قرون من الكوارث ، هيا بعث الدولة والجيش ، والحركة العمالية فرضت دولة الرفاهية ؛ وتقاليد الحركة الوطنية كانت في اساس الحياذ ، وتأثير اليسار رسم خطط التجديد الثقافي . كذلك ينبغي القول ان التقليد العريق للمركزية البروقراطية خنق الحريات وكبت الضمائر .

ولكن العجلة تسير رغم ادعاءات الذين يحنون الى العبودية . واليوم ، تبرز بوادر الازمات . ولكن العناصر التي ترسم المستقبل واضحة : الاستقلال ، استرجاع الهوية الوطنية ، ازدياد في الامكانات الاقتصادية وامكانات الدولة ، نمو الطبقة العاملة ، البحث عن الشخصية القومية ، سيادة الارادة الذاتية، بروز التكنوقراطيين ، أولية الهيئة الاجتماعية وقيمها باسم الاشتراكية . وتبقى عناصر اخرى مخنوقة مع الجدل الاجتماعي .

ولكن حتى متى يمكن ان تظل الامور على هذا الشكل ؟ منذ الآن ترتسم جوانب مختلفة لما هو التناقض الاساسي في مصر : تناقض بين الطبقة العاملة الجديدة المتقدمة فنيا ووريثة ماض طويل من الممارك النقابية والسياسية التي كانت تحتل المكانة الاولى من جهة ، وبين الجهاز القوي والعنيف من جهة ثانية ؛ بين البروقراطية والجهاز البوليسي من جهة ، وبين المثقفين المصريين القيمين على التقاليد الثورية والعناصر المحركة والمخصبة للدينامية الاجتماعية منذ قرن ، من جهة ثانية . والفلاحون - القوة الرئيسية في مصر القادمة - الذين كانوا غارقين في حياتهم البدائية ، بدأوا يستيقظون .

ان المتطلبات الاساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي ستدفع نحو مجابهة ، بينما تدعم شيئا فشيئا كل يوم دور العناصر الايجابية وامكاناتها في العمل : دور البروليتاريا والتكنوقراطيين والانتلجنسيا - وقبل كل شيء الفلاحين . والزمن يعمل هنا ، ولا مرد لاتجاهه ، على بعث الجدل الاجتماعي . وسوف يتجسد مطلب الحرية حتما .

«ومثل ديدي الساحر بحضرة الملك خوفو ، فقال جلالتة :
— يا ديدي ، كيف لم أرَ وجهك من قبل ؟
اجاب ديدي :
— انما نتوجه الى من يدعوننا ، وقد دعاني الملك فلبيت .
قال جلالتة :
— اصحيح ما يقولون من أنك قدير على أن تلصق رأسا فصل عن الجسد ؟
اجاب ديدي :
— اي نعم ، يا مولاي الملك ، في مقدوري ذلك .
قال جلالتة :
— عليّ بسجين ننفذ فيه العقوبة توا .
فاستدرك ديدي وهو يقول :
— حاشا يا مولاي ! أنا لا أجرب سحري في الانسان . اليس الاخلق بنا ان نجرب
مثل هذا العمل في العجماوات ؟
واحضروا له اوزة يجري عليها سحره» .

من قصة «خوفو والسحرة»

الفهرس

٧	مقدمة الطبعة العربية
١١	مقدمة
	القسم الاول
٣٧	المجتمع المصري قبل الانقلاب
	القسم الثاني
٧٥	الطبيعة الاجتماعية للنظام العسكري
٧٧	الفصل الاول - مشكلة الارض
١١٠	الفصل الثاني - الجيش والثورة الصناعية
١٦٣	الفصل الثالث - تفكيك البورجوازية القديمة
١٧٨	الفصل الرابع - تركيب الطبقة الجديدة
	القسم الثالث
١٩٧	البحث عن ايدولوجية وطنية
١٩٩	الفصل الخامس - ازمة المثقفين
٢٢٥	الفصل السادس - مراحل الحياذ
٢٤٨	الفصل السابع - المشاكل المصرية للقومية العربية
٢٨٤	الفصل الثامن - ما هي الاشتراكية الديمقراطية التعاونية ؟
٣٠٢	الفصل التاسع - كتابان
٣١١	الفصل العاشر - ميثاق العمل القومي وملحقاته

القسم الرابع
قيمة التجربة المصرية

٣٣٧

٣٣٨

٣٤٥

٣٥٣

٣٥٨

الفصل الحادي عشر - في الخصوصية
الفصل الثاني عشر - بناء قومي ام اشتراكية
الفصل الثالث عشر - ما هو حي ...
الفصل الرابع عشر - تطور في ازمة

صدر في سلسلة قضايا الوطن العربي

- الجهاد الافضل (طبعة ثانية)
عمار اوزيفان
- الاختيار الثوري في المغرب (طبعة ثانية)
المهدي بن بركة
- الثورة والجماهير (طبعة ثالثة مزيدة)
ناجي علوش
- الثورة العربية واسرائيل
فؤاد قازان
- الهاشميون والثورة العربية
د. اتيس صايغ
- نظرة في تطور المجتمع اليمني
سلطان احمد عمر
- اليمن الجنوبي : سياسيا واقتصاديا واجتماعيا
د. محمد عمر الحبشي
- الخليج العربي
د. سيد نوفل
- اليسار المصري : ١٩٢٥ - ١٩٤٠
د. رفعت السعيد
- الصراع الطبقي في مصر (١٩٤٥ - ١٩٧٠)
محمود حسين
- دراسات في الواقع المصري المعاصر
لطفي الخولي
- ثلاث سنوات : يونيو ١٩٦٧ - ١٩٧٠
احمد بهاء الدين

- لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين
قدم له : محسن إبراهيم
 العمل الاشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني
حلقة دراسات «لبنان الاشتراكي»
 حوار مع مطالب بالبوليس الدولي على الحدود
فادي احمد
 في مجرى السياسة اللبنانية : اوضاع وتخطيط
كمال جنبلاط
 القوى السياسية في لبنان
محاضرات ومناقشات ممثلي الاحزاب اللبنانية في النادي الثقافي العربي
 جنوب لبنان : واقعه وقضاياها
فرحان صالح
 القضية الكردية
محمود الدرة
 كردستان والحركة القومية الكردية
جلال طالباني
 الثورة في التجربة
مطاع صفدي
 الرافضون : الحركة الطلابية في لبنان
اعداد مركز : ٢١ للابحاث
 سوسيولوجية ثورة (طبعة ثانية)
فرانز فانون

هَذَا الْكِتَابُ

إذا كان القرن العشرين وعلى الاخص ما انقضى من النصف الثاني منه قد تميز بحركة الشعوب للتحرر من الغير الاستعماري ، ونزوع شعوبها للحاق بركب الحضارة المعاصرة ، وقيام الثورات في بلدان العالم الثالث وترباطها من اجل بناء مجتمع تتحقق فيه العدالة الاجتماعية ، فأن هذه الثورات رغم ارباطها ووحدة تطلعاتها وتشابه المؤثرات السياسية والايدولوجية الدافعة لها ، تتميز او يفترض ان تتميز على الاقل ، بظروف المكان والشخصية الوطنية عبر التاريخ .

فما هي الجذور ، وظروف الزمان والمكان والشخصية الوطنية المتميزة ، التي جعلت حركة التحرر في مصر تتخذ خطها المائل ، واين نجحت هذه الحركة ، وما هي مكامن ضعفها ، وكيف يمكن تجاوزها ؟ هذا ما يسعى هذا الكتاب للإجابة عليه ، بدراسة الواقع الراهن بمنظور تاريخي وثوري .

دار الطباعة للطباعة والنشر
بيروت

التمن : ١٢ ل . ل .
١٨ ل . س

Bibliotheca Alexandrina



0665947